إعراب الفعل

٤٠٥ /

ارْفَعْ مُـضَـارِعًـا إذَا يُجَـرَّدُ
مَنْ جَـازِمٍ ونَاصِبٍ كَـتَـسْـعَـدُ

قد تقدَّم فى أول الأُرجوزة أن الفعل المضارع معرب إن عَرِىَ من نون توكيد مُبَاشِر، ومن نون جماعة المؤنَّث، ومَرَّ بيانهُ هنالك[1].

وتقدّم أيضا أن إعرابه : رفعٌ، ونصبٌ، وجَزْمٌ، كما أن إعراب الاسم رفعٌ ونصبٌ، وجَرٌّ، ومَرَّ إعراب الاسم ومايتعلق به.

فأخَذ هنا فى الكلام على إعراب الفعل، وابتدأ بالرَّفْع لأنه الأصل، ويعني أن الفعل المضارع إذا تجَرَّد من الناصب والجازم فأنه يرفع حينئذ، فتقول :أنتَ تَسْعَدُ، وزيدٌ يَسْعَدُ، ويَخرُجُ أبو عبدالله، ومأأشبه ذلك.

وأتى بالتَّجريد عن الناصب والجازم على مَساق الشَّرْطية ، لأنـه قال : ارفعْه إذا تجدَّد، فيَحتمل أن يكون قد جَعل التعرِّىَ هو نفسَ الرافع للفعل، فيكون مذهبه هنا مذهبَه في «التسهيل» لأنه جعل التعرِّىَ هو الرافع، فقال : يُرفع المضارع لتعرِّيه من الناصب والجازم، لا لوقوعه موقعَ الاسم خلافًا للبصريين[2].

ويَحتمل أن يكون قد جَعل التعرِّىَ شرطًا في الرفع لا عاملاً، كأنه قال : ارفعْه بشرط التعرِّى، فيكون الرافع مسكوتا عنه في كلامه، وإنما ذكَر الشرطَ في الرفع ولم يَذكر السبب فيه، لأن الشرط أكيدُ الذكْر، وليس

(١) انظر : « باب المعرب والمبنى » البيتين الخامس والسادس (جزء ١ ص).

(٢) التسهيل ٢٢٨.

السبب عنده بأكيد الذكْر. وأيضا فالشرط مُتَّفَق على اعتباره.

وقد قيل : إنه الرافع، والسبب مختلَف فيه، وهو بعد فى مَحل الاجتهاد، فسكَت عن تعينه إبقاءً للناظر فيه.

وقد اختُلف في الرافع هنا على ثلاثة أقوال :

أحدهما : ماذهب إليه في «التسهيل» من أنه التعرِّى من الناصب والجازم[1]، وهو مذهب الفَرَّاء وأصحابه.

والثاني : أنه ارتفع لوقوعه موقعَ الاسم، وهو مذهب سيبويه والجمهورِ من البصريين[2].

والثالث : أنه ارتفع بالزوائد الأربع التى في أوله، وهو أضعفُها وأشدُّها مخالفةً للقياس والسماع.

والذى نَكَّت عليه، إن كان أراد أن التعرِّىَ هو الرافع، هو مذهب البصريين.

ووجه التَّنْكيت أن الرافع لو كان الوقوعَ موقعَ الاسم لَمَا ارتفع بعد (لَوْ) ولا بعد حرف التحضيض، لأنها مختصة بالأفعال، فليس المضارع بعدها في موضع اسم، فالرافعُ، على قولهم، في هذا معدوم، ولايقال : إن المراد بوقوعه موقعَ الاسم وجودُ ذلك فيه على الجملة، وأنت تعلم أن الاسم قد يقع بعد (لَوْ) وحرف التحضيض نحو: «لَوْذَاتُ سِوَارٍ لَطَمَتْنِى»[3].

(١) المرجع السابق : ٢٢٨.

(٢) الكتاب ٣/١١.

(٣) كتاب الأمثال لأبى عبيد : ٢٦٨

والسوار : حلية من الذهب، مستديرة كالحلقة، تُلبس فى المعصم أو الزند.

والعرب تلبس الإماء السوار، فهو يقول : لو كانت اللاطمة حرة لكان أخف علىَّ. ويضرب فى الكريم يظلمه الدنىء الخسيس.

وقوله[1]:

* فَهَلاَّ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا *

فالوقوع موضعَ الاسم حاصل ـ لأنا نقول : لايخلو مرادُكم بالوقوع موقعَ الاسم من أن يكون / بمعنى أن الموضع للاسم في الأصل أو في الاستعمال، أو ماهو أعمُّ من هذا.   ٤٠٦

فالأول : مُنْتَقِض بالرفع بعد حروف التخصيص لأنه ليس للاسم في الأصل.

والثاني منتقض بالرفع بعد (كاد) فإنه ليس للاسم في الاستعمال.

والثالث: منتقض بالجزم بعد (إنْ) الشرطية، فإنه موضعٌ صالح للاسم في الجُمْلَة، نحو : إنْ زيدٌ قامَ أكرمتُه. وإذا بَطَل على كل تقدير صَحَّ أن الرافع له ماتقدَّم.

وهذه الأدلَّةُ من ابن مالك غيرُ واردة على مَقْصِد سيبويه في الوقوع موقعَ الاسم، فانظره لابن خروف في «شَرْح الكتاب» فليس بنا حاجة إلى الإطالة بذكره. والمسألة على الجملة لايَنْبني عليها حكم، فالأمر فيهاقريب.

ثم أخذ في ذكر النواصب فقال :

وبِلَنِ انْصِبْهُ وكَيْ كَذَا بِأَنْ
لاَبَعْدَ عِلْمٍ والَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنْ

---

(١) هو الصمة القشيرى، والبيت بتمامه :

ونُبِّئْتُ ليلى أرسلتْ بشَفاعةٍ   إليَّ فهلاَّ نفسُ ليلى شَفِيعُها

الخزانة ٣/٦٠، ٨/٥١٣، والمغنى ٧٤، ٢٦٩، ٣٠٧، ٥٨٤، والعينى ٣/٤١٦، ٤/٤٥٧، ٤٧٨، والتصريح ٢/٤١، ٢٦٣، والهمع ٤/٣٥٣، والدرر ٢/٨٣، والأشمونى ٢/٢٥٩، ٤/٥٢، والحماسة بشرح المرزوقى ١٢٢٠

يقول : خبرت أن ليلى أرسلت إليَّ ذا شفاعة تطلب جاها عندى، هَلاَّ جعلت نفسها شفيعا.

فَـانْصِبْ بِهَـا والرَّفعَ صَـحِّحْ واعْـتَـقِـدْ
تَخْـفِـيـفَـهَـا مِنْ أنَّ فَـهْـوَ مُطَّرِدْ
وبَعْـضُـهُمْ أهْمَلَ أنْ حَـمْـلاً عَلَى
مَـاأُخْـتِـهـا حَـيْثُ اسْـتَـحَـقَّتْ عَـمَـلاَ

ذكر الناظم نواصبَ أربعة وهى : لَنْ، وكَىْ، وأنْ، وإذَنْ، وهى التى تَنصب بنفسها. وما عداها غيرُ ناصب نفسه، كحَتَّى، والواو والفاء في الأجوبة الثمانية، وأوْ، بمعنى (إلاَّ)

فهذه وما أشبهها ممَّا نُصب، الفعل بعدها منصوبٌ بإضمار (أنْ) لابنفس ذلك الحرف على حَسَب مايَذكره إثْرَ هذا.

والضمير المنصوب فى «انْصِبْهُ» عائدٌ على الفعل، أى انصبه بهذه الحروف المذكورة.

أما «لَنْ» فينتصب الفعل بعدها بها لابغيرها، فتقول : لَنْ يُكْرِمَكَ زيدٌ، ولَنْ يُهِينَكَ عمروٌ.

وجَعْلُه الناصبَ نفسَ «لَنْ» دليلٌ على اعتقاد مذهب سيبويه أنها ليست بمركَّبة من (لاَ أَنْ) كما يزعمه الخليل، فإن النصب على مذهبه يكون بـ«أنْ» وحدَها لا بـ «لَنْ» بجُملتها(١).

والمختار ماأشار إليه الناظم أنها غيرُ مركَّبة، لأن التركيب على خلاف الأصل، فلا يُدَّعى إلا بدليل، ولا دليل، و(لا أنْ) مع الفعل والفاعل كلامٌ تام، ولو كان أصلها (لا أنْ) لكان الكلام تاما بالمفرد، وهو محال.

---

(١) الكتاب ٣/٥.

ورَدَّه سيبويه بأنه لو كان كذلك لم يتقدَّم معمولُ معمولها عليها، لأن ما في حَيِّز الصلة لايتقدم على الموصول، و(أَنْ) حرفٌ موصول. وأنت تقول : زيداً لن أضربَ، وهو جائز، فَدلَّ على عدم تقدير الخليل[1].

وأما «كَيْ» فتنصب أيضا بنفسها، فتقول : جئتُكَ لكَيْ تُكْرِمَنى.

ومنه قوله تعالى : ﴿لِكَيْلاَ تَأْسَوْا عَلَى مَافَاتَكُمْ﴾[2]. وقوله : «لِكَيْلاَ يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾[3] الآية.

ودَلَّ من كلامه على كونها ناصبةً بنفسها عطفُه «كَيْ» على «لَنْ» كأنه قال : وبِكَيِ انْصِبْهُ أيضاً.

٤٠٧ وهنا إشكال في كلامه / وهو أنه نَصَّ على نصبها بنفسها مطلقا من غير تَقييد، وذلك غير صحيح، لأن (كَيْ) على وجهين :

أحدهما : أن تكون ناصبة بنفسها كما قال، ويتعَّين ذلك إذا دخلت عليها لامُ الجر، نحو الآيتَيْن المتقدِّمتين.

والثانى : أن تكون جارَّة لاناصبة؛ بل يكون نصب الفعل الواقع بعدها بإضمار (أنْ) و(أنْ) والفعل فى موضع اسم هو مجرور «كَيْ»

والجرُّ بها ثابت من كلام العرب، فإنها قد وقعت موقعَ اللام مع اسم الاستفهام. قال سيبويه : وبعض العرب يجعل «كَيْ» بمنزلة (حَتَّى) يَعنى حرفَ جَرّ، وذلك أنهم يقولون : كَيْمَهْ؟ في الاستفهام، فيُعملونها في

---

(١) المرجع السابق ٣/٥.

(٢) سورة الحديد : ٢٣.

(٣) سورة الأحزاب : ٣٧.

الأسماء، كما قالوا : حَتَّامَهْ؟ وحَتَّى متَى؟ ولِمه[1]؟ ثم أتمَّ الكلام عليـها، وأن النصب بعدها بـ(أنْ) مضمرة، لأنه لاوجه في (كَيْمَهْ) إلى حذف الألف إلا أنها مثل اللام في (لِمَهْ) ولايَدخل هنا اللامُ عليها لأنها حرفُ جَرٍّ مثلُها، وحرفُ الجر لايدَخل على مِثْله، وإذا كان ذلك ثابتا من كلام العرب كان كلامـه هنا بإطلاقه غيرَ مستقيم.

والعجَبُ أنه أتَّم الكلامَ عليها في كتبه، وترَك ذكرَ ذلك هنا، إلا أن يقال : إنه ذهب هنا مـذهبَ الكسائى في جَعْله «كَيْ» قِسْمًا واحدا، وهى الناصبـة بنفسها، وتَأَوَّل (كَيْمَهْ) على أنها منصوبة على مذهب المصدر، كقول القائل : أقومُ كى تقومَ. فسمعه المخاطب ولم يَفهم «تَقُومَ» فقال : كَيْمَهْ؟ يريد : ماذا؟

فالتقدير : كَيْ تفعلَ ماذا؟ فموضع «مَهْ» نصبٌ على جهة المصدر والتشبيه به، وليس لـ«كى» في «مَهْ» عمل، وهو مذهب مَردود لاينبغى أن يقال به، وحَمْلُ كلام الناظم عليه ضعيفٌ جدا.

وقد حَكى الأستاذ[2] ـ رحمـه الله ـ أن بعض المتـأخرين ذهب إلى أن «كَيْ» الداخلةَ على الأفعال هـى الناصبةُ على كل حال، سواءٌ تقدمَّها حرفُ جر أم لا، فإن تقدَّمـها فلا إشكال في أنها الناصبة، وإذا لم يتقدَّمـها كان مقدَّرا قبلها.

وأما من جعلها من العرب حرفَ جر فإنه لايُدخلها على الأفعال أصلا، لأن جَـعْل ذلك في (لام كَيْ) و(لام الجـحُود) و(حَـتَّى) الجـارة ينبـغى أن يكون موقوفا على السماع، ولو كان ذلك قياسا لجاز أن تقول : عجبتُ مِنْ تُكْرِمَنى،

(١) الكتاب ٣/٦.

(٢) هو أبو عبدالله ابن الفخار، وسبقت ترجمته.

وهذا لك بتَـقُـومَ، تريد : من أن تُكْرِمَنى، وبأَنْ تقـومَ، فـإذا لم يكن ذلك قياسا وجب الاقتصار على الموضع الذى قامت الدلالة على أنه من ذلك.

قال الأستاذ[1]: وهذا تحقيقٌ في الموضع كان يجب الأخذُ به، لولا أن سيبويه قد أثبت دخول (كَى) الجارَّة على الأفعال[2].

هذا مـاحكاه الأستـاذ، ومـا أسْعَده بكلام الناظم حين أتَى بهـا في (باب حروف الجر) فدَلَّ ذلك على اختصاصها بالأسماء، وأتى بها هاهنا، فدل على اختصاصها بالأفعال.

والدليل على أن هذا رأيه أنه لم يَذكـر (كَيْ) فـيـمـا يُنصب بـعـده الفـعل/ بإضـمـار (أنْ) حين أتى بحتى، ولام كي، ولا الجـحـود، والجـوابِ ٤٠٨ بالفاء، والواو، وأوْ، ولم يأتِ معها بـ(كَيْ) الجارة، كما أتى بها غيرُه مع هذه الأشياء، فهذا يوضِّح أنه ما أراد سواه، ولاقَصد إلا إيَّاه.

والقياس يَعْضُده، وذلك أن «كَيْ» ظهر منها أمران:

أحدهما : دخولها على الأسماء على حَدِّ دخول حروف الجر، نحو : كَيْ مَهْ؟ كما تقول : حَتَّى مَهْ، ولِمَهْ؟ ولاشك في كونها هنا جارة، ولاتكون جارة حتى تختص بما جَرَّته.

والثـانى : دخولهـا على الأفـعـال المضـارعـة، فـيُنْصب مـابعـدها. والأصل أن يُنْسب الفعل إليها حتى يَدل على خلاف ذلك دليل.

وأيضـا، قد دل الدليلُ الواضح على صـحـة وقوعـهـا فـي النواصب، وهو دخول اللام الجارَّة عليها، نحو: {لِكَيْلاَ تَأْسَوْا}[3]. وهي هنا ناصبة

(١) هو أبو عبدالله ابن الفخار، وسبقت ترجمته.

(٢) الكتاب ٣/٥.

(٣) سورة الحديد : ٢٣.

باتِّفاق.

والأصل في العامل ألاَّ يعمل حتى يَختص، فأَنْتج هذا النظرُ غيرَ مانَقله الأستاذ ـ رحمه الله ـ ولا يلزم من ذلك مخالفةُ السماع، ولا إبطالُ القياس، لأن «كى» بهذا الاعتبار لفظٌ مشترَك لموضعين[1]، ولايُنكر مثل هذا.

وقد يُجاب عن السؤال أيضا على مذهب الجماعة ومذهبه في «التَّسْهيل»[2] وغيره أنَّ ما أتى به هنا صحيح، لأنه إنما أتى بـ«كَىْ» الناصبة وحدها، ولم يتعرض للجارة.

والدليل على هذا من كلامه أنه ذكر الجارَّة في حروف الجر، وجعلها منها إذ قال : «مُذْ مُنْذُ رُبَّ اللاَّمُ كَىْ وَاوٌ وتَا» فأتى هناك بها حرفَ جر، ومُحال أن يريد أن الجارةَّ هناك هى الناصبة هنا، فلابد من مُبَاينة إحداهما للأخرى، فَتثَبَّت القسمان من كلامه، إلا أنه يبقى نظرٌ آخر. وهو أنه لم يَذكر في الجارةَّ ماهو واجبُ الذكر فيها، من كونها لاتجرُّ إلا تقديرا، فيقع بعدها الفعل مقدَّرا قبله (أنْ) ولايقع بعدها الاسم الصريح إلا (ما) الاستفهامية.

فإطلاقُه أنَّها حرفُ جر، ولم يَذكر لها غير ذلك، يُوهم أن لها حكم سَائرِ الحروف، وليس كذلك، فالإخلال واقعٌ في عدم ذِكْر حكم مجرورها.

فلو قال مثلاً إذا أخذ في ذكر مايَنتصب على إضمار (أن) :

وبَعْدَكَىْ إضْمَارُ أنْ يَغْلِبُ إنْ
جُرَّ بِهَا نحْوائتِهِ كَيْلاَيَهِنُ

أو نحو هذا ـ لتخلصَّ عن هذا الشَّغْب، فالواجب إذًا حملُه على ماتقدم

(١) اللفظ المشترك هو الذى له أكثر من معنى، كلفظي (العَيْن، ورأى) ونحوهما.

(٢) انظر : ص ٢٢٩.

قبل هذا.

ثم قال: «كَذَا بأنْ لاَبَعْدَ علْمٍ» يَعنى أنَّ (أنْ) المفتوحة حكمُها حكمُ (لَنْ) و(كَىْ) في كونها ناصبةً بنفسها، ولا خلاف في هذا، لكنه شَرط ألاَّ تكون (أنْ) بعد العِلْم، وحقيقةُ هذا الاشتراط وماذكُر معه يُعطى في (أنْ) تقسيمًا، وهو أن (أنْ) على ثلاثة أقسام:

أحدها: إلاَّ تقع بعد علْم ولا ظَنٍّ، فهذه هى الناصبة للفعل، نحو: جئتُكَ أنْ تُكْرِمَنى، وأعجبنى أن تقومَ {وأنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ}[1] ونحو ذلك.

ولاتقع غيرَ ناصبة إذا دخلت على المضارع إلا نادرًا، كما سيَذكره، وهو الذى ابتدأ به الناظم.

والثانى: أن تقع بعد (العِلْم) فمقتضى اشتراطه[2] ألاَّ تقع الناصبةُ بعدَه دليلٌ على أنها بعدَ العلْم غيرُ ناصبة للفعل وإن وقعتْ بعده، فتقول: علمتُ أنْ يَقُومُ زيدٌ وعلمتُ أنْ لايَقُوم / زيدٌ، تَرفع الفعل هنا ٤٠٩ لاغيرُ، إذْ أُخرِج (أنْ) معه عن النصب جملة، وكونُها بعد العِلْم مخففةً من الثقيلة هو السببُ في عدم النصب، على مايَذكره إثْرَ هذا.

ولايختص هذا الحكم بـ(عَلِمَ) وحدها؛ بل كلُّ مايُعْطِى معنى العِلْم فُحكْمُه حُكْمُه، نحو: تَيَقَّنْتُ أنْ لاَ يَقُوم زيدٌ، ورأيتُ أنْ تَخْرُجُ، وتحقَّقْتُ أنْ لاتَقُوم، ونحو ذلك لقوله: «لاَبَعْدَ عِلْمٍ» فعَمَّ أفعالَ العِلْم.

والثالث: أن تقع بعد (الظنّ) نحو: ظَنَنْتُ، وحَسِبْتُ، وخِلْتُ،

---

(١) سورة البقرة: ١٨٤.

(٢) في الأصل «كلامه» وما أثبته من (س، ت) أولى.

ورَأَيْتُ، ونحوها مما يُعْطى معنى الظن.

فإذا وقعت (أنْ) بعد أحد هذه الأفعال أو نحوِها فلك وجهان :

أحدهما : أن تَنصب بها ما بعدها، فتقول : حَسِبْتُ أنْ يَقُومَ زيدٌ، وخِلْتُ أنْ تَخْرُجَ. ومنه قوله تعالى : {آلم أَحَسِبَ النَّاسُ أنْ يُتْرَكُوا[1]} الآية. وقوله : {أَيَحْسَبُ الإنْسَانُ أن يُتْرَكَ سُدًى}[2] وقوله : {إنْ ظَنَّا أنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللّهِ}[3] و{تَظُنُّ أنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ}[4].

وقَدَّم النصبَ هنا كأنه أرجحُ عنده من الرَّفْع وأكثرُ، ويُشْعر بذلك قولُه : «فَانْصِبْ بِهَا» فأتى بالنصب في مَساق الاعتماد عليه، ثم استدرك وجهَ الرفع وصَحَّحه، وإلاَّ فكان يقول : «فَانْصِبْ بِهَا وارْفَعْ» وكذلك قال ابن المؤلف في «تكْملة الشرح[5]» قال : ولذلك اتُّفِقَ على النصب في : أَحَسِبَ النَّاسُ أنْ يُتْرَكُوا»[6] وكان أكثر القُرَّاء على النصب في قوله تعالى : {وحَسِبُوا أَنْ لاَتَكُونَ فِتْنَةٌ}[7] وهم غيرُ أبى عمروٍ وحمزةَ والكسائى، والرفعُ لهؤلاء الثلاثة[8].

والثانى : ألاَّ تنصبَ بها، بل يبقى مابعدها على رَفْعه، نحو قولك : حَسِبْتُ أنْ لا تَقُولُ ذلك، وظننتُ أنْ لاتفعلُ ذلك.

ومنه قوله تعالى : {وَحَسِبُوا أنْ لاتَكُونُ فِتْنَةٌ}. على قراءة أبى عمروٍ وحمزةَ

---

(١) سورة العنكبوت : ١، ٢.

(٢) سورة القيامة : ٣٦.

(٣) سورة البقرة : ٢٣٠.

(٤) سورة القيامة : ٢٥.

(٥) لوحة [٢١٦ ـ أ].

(٦) سورة العنكبوت : ٢.

(٧) سورة المائدة : ٧١.

(٨) السبعة لابن مجاهد : ٢٤٧.

والكسائى(١).

وهما على وجهَيْن مختلفين، أما النصبُ بعدها فلجريانها على بابها، من عدم التَّحقيق وثبوتِ التردُّد، فصارت كالرَّجاء بـ(عَسَى) فالموضع لـ(أنْ) الناصبة.

وأما الرفع فعلى معنى أنك أثبتَّ ذلك في ظَنِّك، وأدخلتَه مُدْخل العِلْم، وعلى إجرائه مُجْرى العِلْم صارت هنا (أنْ) غيرَ ناصبة. وإلى هذين أشار بقوله : «والَّتِي ومِنْ بَعْدِ ظَنْ. فَانْصِبْ بِهَا والرَّفْعَ صَحِّحْ» يعنى أن (أنْ) إذا وقعت بعد الظن فالنصب هو الأكثر، والرفع صحيح جائز.

ثم أخذ في بيان وجه الرفع بعدها حيث لم تقع ناصبة فقال : «وَاعْتقِدْ تَخْفِيفَهَا مِنْ أنَّ»

يعنى أن (أنْ) التى لاتَنصب الفعلَ الواقع بعدها لاينبغى أن يُعْتقد أنها هى الناصبة للفعل؛ بل هى غيرها، لأن عامل النصب من شأنه ألاَّ يتخلَّف عن عمله في موضع من المواضع من غير مانع، وأن يكون مختصًا بما يَعمل فيه، لايدخل على غيره كسائر العوامل، فإنَّ شأن العامل أن يكون عاملا على / الإطلاق، ومختصًا بما يعمل فيه على اللزوم، إلا ما ٤١٠ خَرَجَ من هذا عن أصله، نحو (ما) فإنها تعمل مرةً ولا تعمل أخرى، وذلك خلافَ القاعدةِ الأصلية، والقياسِ المستمرّ؛ فلابد أن يُعْتقد في (أنْ) هذه التى لم تَعمل أنها غير الناصبة، وأنها المخفَّفة من (أنَّ) الناسخة للابتداء، فيقال : إنها لم تَعمل [لأنها المختصَّة بالأسماء فلا تعمل في الأفعال. لكن قد يقول القائل : ماالحاملُ لكم على هذا التقدير، ولعلها (أنْ) الناصبة، لم

---

(١) المرجع السابق : ٢٤٧.

تعمل هنا][1] كما لم تعمل في مواضع أخرى كما سيأتى؟

فأجاب الناظم عن هذا بأن تخفيف (أنَّ) مُطَّرِد في كلام العرب، على أن يكون اسمها مقدَّر لايَبْرُز إلا في الضرورة، وبيانُ اطِّراده قد تقدَّم في باب (إنَّ) ووقوعُ الفعل بعد (أنْ) غيرِ الناصبة للفعل كثيرٌ مطرد أيضا، كما تقدم.

فالحقُّ أن يُحمل المُطَّرِد على المُطَّرِد، ولايُحمل على أنها (أنْ) الناصبةُ للفعل لم تَعمل، فإن ذلك ليس بمُطَّرِد ولا كثير، بخلاف التخفيف من (أنَّ) وحكمُها مبيَّن في موضعه، فلم يَحتج إلى ذكره هنا، وعلى أنه كَرَّر حكمها في «التسهيل» في باب (إنَّ) وفي نواصب الأفعال[2]، وإن التَّكرار ينافي الاختصار.

واعلم أن الذى تعرَّض للكلام عليه من (أنْ) المخَّففة من الثقيلة هى التى لم يَقع بينها وبين الفعل فاصلٌ سوى (لا) النافية، لأنه إذا وقع بينهما فاصل غيرُ (لا) لم يقع بينها وبين الناصبة للفعل لَبْسٌ، لأنك إذا قلت : خِلْتُ أنْ سَيَكُونُ كذا، أو خلتُ أنْ لَنْ تَقُومَ ـ لم يمكن أن تكون هنا ناصبة، لمكان الفاصل الحائل بين (أنْ) وبين ماكان يمكن أن يكون معمولاً لها، فلا يُحتاج إلى تفرقةٍ بين المخفَّفة والناصبة في مثل هذا، وإنما يُحتاج إلى ذلك حيث يمكن على الجملة أن تعمل (أنْ) فيما بعدها، وذلك إذا لم يقع بينهما فَصل، كقولك : علمتُ أنْ تقومُ، وخِلْتُ أن تخرجُ، وذلك على الوجه غيرِ الأحْسن المنبَّه عليه في باب (إنَّ) أن يقع من الفواصل مالا يمنع (أنْ) من تأثيرها في معمولها، وذلك (لا) نحو : خِلْتُ ألاَّ تقومَ، وعلمتُ ألاَّ تخرجَ، فهاهنا يُحتاج إلى قانون التفرقة بين (أنْ) الناصبة للفعل والمخفَّفة من الثقيلة.

---

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبته من (س، ت).

(٢) انظر : التسهيل : ٦٥، ٢٢٨.

ثم قال : «وبَعْضُهُمْ أهْمَلَ أنْ»

يعنى أن بعض العرب أهمل (أنْ) فلم يُعملها وهى الناصبة للفعل، فيقول : أعجبني أنْ يقومُ زيدٌ، وهو قليل.

ومنه ماروِى في غير السَّبْع من قوله تعالى : {لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ}[1] برفع «يُتِمُّ»[2] وأنشد السِّيرافي، ورواه ابن جِنِّى، عن أحمد بن يحيى[3]:

أنْ تَقْرآنِ على أسْمَاءَ ويْحكُمَا
مِنِّى السَّلاَمَ وأنْ لاتُشْعِرَا أحَدَا

وقد يكون منه ماأنشد الفراء من قوله[4]:

---

(١) سورة البقرة : ٢٣٣.

(٢) البحر المحيط ٢١٣/٢، وفيه «ونسبها النحويون إلى مجاهد».

(٣) السيرافي (المجلد الأول ـ ص ١٢٩أ) والخصائص ٣٩٠/١، والمنصف ٢٧٨/١، والإنصاف ٥٦٣، وابن يعيش ١٥/٧، ١٤٣/٨، والمغنى ٣٠، ١٩٧، والعيني ٣٨٠/٤، والتصريح ٢٣٢/٢ والأشموني ٢٨٧/٣، والخزانة ٤٢٠/٨.

ومعنى البيت واضح، وقائله غير معروف على الرغم من شدة تداوله في كتب النحو واللغة.

(٤) معانى القرآن ١٣٦/١، وابن يعيش ٩/٧، والعيني ٢٩٧/٢، والأشموني ٢٩٢/١، والخزانة ٤٢١/٨، واللسان (زوح)

وقبله :

إنِّى زعيمٌ يانُوَيْقَةُ ... إن سلمت من الرِّزَاحِ

وسلمتِ من عَرَض الحتُوُفِ ... من الغُدُوِّ إلى الرَّوَاحِ

والرزاح : شدة الضعف في الإبل حتى تكاد تلصق بالأرض فلا تستطيع النهوض.

ويروى «من الزَّوَاح» وهو الموت. والعرض : مايطرأ من أحداث الدهر.

والحتوف : جمع حتف، وهو الموت. =

أنْ تَهْبِطِينَ بِلادَ قَوْم

يَرتَعُونَ مِنَ الطِّلاَحِ

ثم أخذ في توجيه هذا الإهمال فقال : «حَمْلاً على مَا أُخْتِها»

يعنى أنها الناصبة للفعل، أُهملت بالحَمْل على (ما) أختِها، وهى المصدرية، لأنها أختان في تأويلهما بالمصدر، فكما أن الفعل إذا وقع بعد (ما) مُهْمَل غير منصوب، فكذلك حُمِلت (أنْ) عليها فقيل : «أنْ تَقْرآنِ» ونحو ذلك.

وقوله : «حَيْثُ استَحَقَّتْ عَمَلاً»/ ٤١١

يعنى أن هذا الإهمال إنما هو في [موضع استَحقَّتْ فيه العمل، لافي موضع لاتستحقه فيه، فتحرَّز من وقوعها بعد عِلْمٍ أو ظنٍّ، فإنها هناك غير مستحِقَّة على التفسير][1] المذكور أولا، فليس مخصوصًا بهذا البعض الذى حَكى عنه.

وما قَرَّرَ من التوجيه هو رأى البصريين، وأحمد بن يحيى من الكوفيين. حَكاه عنه ابن جِنِّيّ في كتاب «التعاقب» له ومذهبُ الكوفيين في التوجيه : الحَمْلُ على أنها المخفَّفة من الثقيلة، أُتِي بها من غير فَصْل، وهو مذهب الفارسي، حكاه عنه ابن جِنِّى أيضا في البيت المتقدم[2] :

* أنْ تَقْرآنِ عَلَى أسْمَاءَ وَيْحَكُمَا *

والأظهرُ فيه خلافُه، لقوله في البيت :

* وأنْ لاَتُشْعِرَا أحدًا *

= والطلاح : جمع طلحة، وشجر الطلح أعظم العضاه، وأكثره ورقا، وأشده خضرة، وأمده ظلا.

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبته من (س، ت).

(٢) انظر : الخصائص ١/٣٩٠.

فنَصب بها، فلو كانت الأولى عنده المخففةَ لكان من التَّناسب أن تكون الثانية كذلك. والمذهبان متقاربان.

لكن على الناظم هنا دَرْكٌ مَا مع ماتقدَّم له في باب «إنَّ» وذلك أنه قَدَّم في المخفَّفة من الثقيلة أن الأحسن الفصلُ، ويجوز تركُ الفصل قليلا، وذلك في قوله(1): وإنْ يكُنْ فِعْلاً ولَمْ يَكُنْ دُعَا

ثم قال : «فالأحْسَنُ الْفَصْلُ بِقَدْ أو كذا» إلى آخره. ونَبَّه على ماجاء من نحو قوله تعالى : {لِمَنْ أَرادَ أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ}(2). ونحو البيتَيْن المُنْشَدَين(3)، فظاهره فيما تقدَّم أنها المخفَّفة، وهاهنا نَقَض ذلك، فحَملها على (أنْ) الناصبة للفعل لا على المخفَّفة والجواب أن الناظم قَصْدُه في الموضعين صحيح.

فأما قصده في باب (إنَّ) فالإخبارُ عن المخفَّفة إذا تعيَّن ذلك فيها، وذلك عند وقوعها بعد العِلْم، أو بعد ماكان نَحوه، فلم تتعيَّن الآيةُ ولا البيتان بخصوصها لتمثيل عدم الفَصْل في المخفَّفة.

وإنما نَبَّه على مايصلح أن يكون مثالاً له هنالك، وذلك إذا وقعت بعد العِلْم أو الظَنِّ نحو : علمتُ أنْ يقومُ زيدٌ، وظننتُ أنْ يقومُ زيدٌ، ونحو ذلك.

وأما القَصْد هنا فالإخبار عن (أنْ) التى لاتقع بعد عِلْم ولا ظَنٍّ، وهو موضع الخلاف.

فالكوفيون يَحملونه على المخفَّفة، والبصريون على الناصبة للفعل،

---

(1) النظم بتمامه كما جاء في باب «إن وأخواتها» هو :

وإنْ يكنْ فعلاً ولم يَكُـــنْ دُعَا	ولم يكن تصريفُـــه ممتنعَــا
فالأحسنُ الفصلُ بقد أو نفيٍ اوْ	تنفيسٍ اوْ لَوْ وقليـــلٌ ذكْرلَوْ

(2) سورة البقرة : ٢٣٣، وسبق الاستشهاد بها.

(3) انظر : الصفحة السابقة.

فلا تناقض. وعلى هذا التوهُّم استَظهر بقوله : «حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلاً»

أى إنما هذا التأويلُ حيث تَستحق العمل، فإن الموضع الآخر حيث لاتَستحق العمل مُتَّفَق عليه، وهذا حَسَن من التَّنبيه كما مَرَّ تفسيره آنفًا.

ونَصَبُوا بإذَنِ المُسْتَقْبَلاَ
إنْ صُدِّرَتْ والفِعْلُ بَعْدُ مُوصَلاَ
أو قَبْلَهُ اليَمِينُ وانْصِبْ وارْفَعَا
إذَا إذَنْ مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا

هذا هو الموضع الرابع من الأدوات الناصبة بأنفسها، وهو (إذَنْ) وهو حرف جَواب وجَزاء.

فقوله : «ونَصَبُوا بإذَنْ» نَصٌّ في أنها الناصبة بنفسها.

وقد حَكى المؤلف في «التَّسهيل» عن الخليل[1]: أن النصب بعدها بإضمار (أنْ) قال : ابنُه[2]: وإنما مُستَنَده فيه قولُ السِّيرافي في/ أول شرح الكتاب : روَى أبو عُبَيدة عن الخليل أنه قال : لايُنْصَب شيء من الأفعال إلا بأَنْ مُظْهَرَة، أو مضمرَة في (كَيْ، ولَنْ وإذَنْ) وغير ذلك. ٤١٢

قال[3]: وليس في هذانَصٌّ، لجواز أن تكون مركَّبة عنده من (إذْ) التى للتعليل و(أَنْ) كما يقول في (لَنْ)

(١) التسهيل : ٢٣٠.
(٢) تكملة شرح التسهيل لابن الناظم (٢١٧ ـ ب).
(٣) أى ابن الناظم.

قال : وهذا على ضَعْفه أقربُ من تلك الدعوى[1].

هكذا قال، ولم يَدْرِ أن سيبويه حكى ذلك عنه في باب (إذَنْ) وردَّ عليه، فتأمَّله[2].

والنصب بعدها بإضمار (أنْ) مذهب الزجَّاج أيضا، وردَّ عليه الفارسي في «الإغْفَال» بما فيه كفاية، فطالِعْه ثَمَّةَ إذ لاحاجة إليه هنا[3].

ثم شرَط في عملها النصبَ شروطا أربعة :

أحدها : أن يكون الفعل الذى تَنصبه مستقبلاً من جهة معناه.

فقوله : «الْمُسْتَقْبَلاَ» على حذف الموصوف، أى : ونَصَبوا بإذَنِ الفعلَ المستقبَل، كقولك لمن قال : آتيكَ غداً، فتقول : إذَنْ أُكْرِمَكَ.

ومن ذلك قول ابن عَنَمة الضبِّى[4]:

ارْدُدْ حِمَارَكَ لاتُنْزَعْ سَوِيَّتُهُ
إذَنْ يُرَدَّ وقَيْدُ العَيْرِ مَكْرُوبُ

---

(١) عبارة ابن الناظم كما في تكملة شرح التسهيل (٢١٨ ـ أ) هى : «وليس في هذا نص على أن انتصاب المضارع بعد (إذن) عند الخليل بأنْ مضمرة، لجواز أن تكون مركبة من (إذْ) التى للتعليل و(أن) عند الخليل بأنْ مضمرة، لجواز أن تكون مركبة من (إذْ) التى للتعليل و(أن) محذوفًا همزتها بعد النقل، على نحو مايراه في انتصابه بعد (لن) والقول به على ضعفه أقرب من القول بأن (إذن)غير مركبة».

(٢) انظر : الكتاب ١٦/٣.

(٣) الإغفال.

(٤) الكتاب ١٤/٣، والمقتضب ١٠/٢، وابن يعيش ١٦/٧، والخزانة ٤٦٢/٨، والحماسة بشرح المرزوقي ٥٨٦، والمفضليات ٣٨٣، واللسان (كوب، سوا) ويروى «ازْجُرْ حمارَك لايَرْتَعْ بروضتنا» والنزع : السلب. والسوية : شيء يجعل تحت برذعة الحمار، كالحِلْس للبعير، والجمع. سوايا. والعير : الذكر من الحمير. والمكروب : الشديد الفتل.

والمعنى : انته عنها، وازجر نفسك عن التعرض لنا، وإلا رددناك مضيقا عليك ممنوعا من إرادتك.

فلو كان الفعل غير مستقبل لم تَنصبه (إذَنْ) فتقول إذا حُدِّثْتَ حديثًا : إذَنْ أظنُّه فاعلا، وإذنْ أظنُّك صادقًا، فرفعتَ لأنك حالةَ الإخبار في ظَنٍّ، فخرجتْ بذلك عن باب (أنْ، وكَيْ) لأنهما لاينْصبان إلا المستقبل، وهي مشبَّهة في العمل بهما، فلا يجوز أن تَنْصب إلا ماينْصبانه، وهو المستقبل.

والثاني من شروط النصب بها : أن تقع صدرَ الكلام، وذلك قوله : «إنْ صُدِّرَتْ» والتَّصدير فيها على إطلاقه، من كَوْنها لايقع قبلها شيء، لاحرفُ عطفٍ ولاغيرُه، لأنه قد ذكَر وجهين فيما إذا تقدَّم حرفُ العطف.

و«إذَنْ» لها ثلاثة أحوال، أن تتقدَّم، وأن تتأخَّر، وأن تتوسَّط.

فأما إذا تقدَّمت : فَتنصب، فتقول في جواب من قال : آتيك : إذَنْ أُحْسنَ إليك. وأما إذا تَوَسَّطت أو تأخَّرت : فلا تعمل، فتقول في الجواب : أنا إذَنْ أكرمُك، ووالله إذَنْ أكرمُك.

ومنه قول كُثَيِّر عَزَّة، أنشده سيبويه(١) :

لَئِنْ عَادَلِي عَبْدُ العَزِيزِ بمِثْلِهَا
وأمْكَنَنِي منها إذَنْ لاَ أُقِيلُهَا

فقوله : «إذَنْ لا أُقِيلُهَا» مبنِّي على اليمين(٢)، فصار متوسِّطا.

---

(١) الكتاب ١٥/٣، والخزانة ٤٧٣/٨، والعيني ٤٨٢/٤، وابن يعيش ١٣/٩، ٢٢ والهمع ١٠٦/٤، والتصريح ٥/٢، والأشموني ٢٨٨/٣

والضمير في «بمثلها» يعود للأمنية. وأصل الإقالة في البيع، وهو فسخه.

وكان عبدالعزيز بن مروان قد جعل له أن يتمنى عليه بعد أن مدحه، فتمنى أن يجعله عاملا، وكان كثير أميا لايعرف الكتابة، فاستجهله عبدالعزيز وأبعده، فقال هذا الشعر.

(٢) يعني قوله في البيت السابق لهذا :

حلفتُ بربِّ الراقصاتِ إلى مِنًى ... يَغُولُ الفَيَافِي نَصُّهَا وزميلُهَا

وكذلك إذا قلت : أكرمك إذَنْ، فأخَّرت.

وقد أُنشد بيتٌ حُكى فيه النصب بها مع توسُّطها، وهو قوله(١):

لاتَتْــركُنّىَ فِــيــهُم شَطِيــرَا

إنِّــى إذَنْ أهْــلِكَ أو أطِيــَـــرا

ومُنْشِده الفراء.

وإنما أعْمِلت مبتَدأةً ولم تَعمل على غير ذلك، لأنها أصل وضعها جوابٌ تَكْفى من بعض كلام المتكلِّم، كما تكفى (نَعَمْ، ولاَ) فتقول : إن تَزُرْنى أزُرْك، فيقال : إذَنْ أزورك، أى للشَّرط الذى شرطتَ، فنابت عن الشرط، وكَفَتْ من ذكره.

فلما كانت جوابًا قَوِيَتْ في الابتداء، لأن الجواب لايتقدَّمه كلام.

ولَمَّا وُسِّطت وأُخِّرت زايَلها مذهبُ الجواب، فبَطل عملها.

وشَبَّهها الخليل بـ(أرىَ) / فى أنه إذا تقدَّم بُنى الكلام عليه فأُعمل. ٤١٣ فإذا توسَّط أو تأخَّر أُلْغِىَ لدخوله بعد بناء الكلام على غيره، فصار لغوًا، فكذلك (إذَن)

والثالث من الشروط أن يكون الفعل الذى تَعمل فيه بعدَها لاقبلها، وذلك قوله : «والْفِعْلُ بَعْدُ» وهى جملة في موضع الحال من ضمير «صُدِّرَتْ» [أى : إن صدِّرت](٢) (إذَنْ) حالة كون الفعل واقعا بعدها.

---

(١) معانى القرآن ٢٧٤/١، ٣٣٨/٢، والإنصاف ١٧٧، والخزانة ٤٥٦/٨، والمغنى ٢٢، والعيني ٣٨٣/٤، والتصريح ٢٣٤/٢، وابن يعيش ١٧/٧، والهمع ١٠٦/٤، والدرر ٦/٢، واللسان (شطر) وينسب لرؤبة، وليس في ديوانه. والشطير : الغريب.

(٢) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبته من (س، ت).

وليس هذا الشرط داخلا تحت الأول، لأن (إذَنْ) قد يكون الفعل واقعا بعدها، وهى بَعْدُ غيرُ مصدَّرة نحو : إنِّى إذْن أكرمَك، وما أشبه ذلك، فإن تقدَّم الفعل عليها لم يصح نصبُه، فلايجوز أن تقول : يقومَ إذَنْ زيدٌ، وَيْخرجَ إذَنْ.

ووجه ذلك راجعٌ إلى ماتقدَّم قبل هذا، من أن حَقَّها التَّصدير. وأيضًا، لايُتَصَرَّف في معمولها بالتقديم، لأن أختَيْها وهما (أنْ، وكَىْ) لايكون ذلك فيهما، فلا يتقدَّم معمولُها، فكذلك ماحُمل عليهما، وهو أحْرَى بذلك، لنَقْص رُتْبته عن رُتْبتهما.

والرابع : أن يكون الفعل مُتَّصلا بـ(إذَنْ) غيرَ مفصول بينهما بفاصلٍ مُعْتَدٌ به. وذلك قوله : «مُوصَلاً أو قَبْلَهُ الْيَمِينُ».

و«مُوصَلاً» حال من «الفِعْل» والعامل فيه الكَوْنُ والاستقرارُ الذى دَلَّ عليه الظرف؛ بل الظرفُ نفسُه لقيامه مَقامه.

فإذا اتصل الفعل بـ(إذَنْ) نَصَبْتَ فقلت : إذَنْ أقومَ.

فإن فَصَل بينهما فاصلٌ فلا يخلو أن يكون مِمَّا يُعَدُّ فاصلاً أولا، فإن كان كذلك بَطَل العمل، فلا يجوز أن تقول : إذَنْ أنا أكرمَك، ولا إذَنْ زيدٌ يُحْسِنَ إليك؛ بل يجب الرفع، وكذلك إذا فُصل بمفعول أو غيرِ ذلك نحو : إذَنْ طعامَك آكلُ، وإذَنْ درهمًا أُعْطِيك.

وإنما امتنع النصبُ لأجل الفَصْل بين العامل والمعمول؛ إذ كنتَ لاتفصل بين (أن) أو (كَىْ) ومنصوبها، فلاتقول : أعجبنى أنْ زيدًا تَضْرِبَ، ولاجئتك كَىْ درهمًا تُعْطِينَى، فصارت (إذَنْ) كحروف الابتداء، نحو (إنَّما، وكأنَّما) لاتعمل شيئا.

وإن كان الفاصل [لايُعَدُّ فاصلا][1] لم يَضُر، وبقى العمل منسحبًا على الفعل، وذلك اليمين نحو : إذَنْ واللهِ أكرمَك، وما أشبه ذلك، لأن القَسَم في حكم الزائد المطَّرَح، ودخولُه كخروجه، وإنما دخولُه لمجرد التوكيد، ولذلك يقع في مواضعَ لايقع فيها غيرُه.

ثم ذكَر حكم مَا إذا تقدَّمها حرفُ العطف فقال : «وانْصِبْ وارْفَعَا» إلى آخره.

يعنى أنه إذا وقعت (إذَنْ) من بعد حرف العطف، ولم يتقدمها غيرُه، فلك في العمل وجهان : أحدهما : النصبُ فتقول : فإذَنْ أكرمَك، وإذنْ آتيَك.

قال سيبويه[2] : وبلغنا أن هذا الحرف في بعض المصاحف {وَإذَنْ لايَلْبَثُوا خلَفَكَ إلاَّ قَليلاً}[3].

قال[4] : وسمعنا بعض العرب قرأها : «وإذَنْ لاَيَلْبَثُو» وهى قراءة هارون / القارىء. ٤١٤

والثانى : الرفعُ، فتقول : وإذَنْ أكرمُك، وهو الأكثر. ومنه قوله تعالى : {فَإذَنْ لايُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا}[5]. وقراءة الجماعة : {وإذَنْ لاَيَلْبَثُونَ خِلفَكَ إلاَّ قَلِيلاً}.

---

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبته من (س، ت).

(٢) الكتاب ١٣/٣.

(٣) سورة الإسراء : ٧٦، وقراءة النصب هذه هى قراءة أبيّ وعبدالله بن مسعود، رضي الله عنهما، وانظر : البحر المحيط ٦٦/٦.

(٤) الكتاب ١٣/٣.

(٥) سورة النساء : ٥٣.

وإنما جاز الوجهان لأن حرف العطف صَيَّر (إذَنْ) بتقدُّمه عليها كمتوسِّطة، فأُلْغيت تارةً اعتبارا بتوسُّطها، وأُعملت تارةً اعتبارا بكَونْ العاطف غيرَ مُعْتَدٍّ به.

ويدخل تحت إطلاقه نوعٌ آخر من مسائل العطف، وذلك أن العطف يجوز أن يكون عطفَ جملة على جملة ليس بينهما عُلْقة، فالنصبُ هنا هو المحكومُ به، لأن (إذَنْ) في ابتداء الجملة.

ويجوز أن يكون عطفَ شيء ليس بجملة على ماقَبْله مِمَّا له به عُلْقة، فلم تقع (إذَنْ) مبتدًا بها، فالحكم فيه الرفع.

ويتبيَّن لك هذا في مسألة سيبويه[1]، وهي قولك : إن تَأْتِني آتِكَ، وإذن أكرمك، [فان جعلتَ (وإذَنْ أكرمك][2] جملةً مستأنفة غير متعلقة بالأولى أعملت وألغيت على وجهي العطف، وإن جعلتها متعلِّقة جزمتَ، فقلت : وإذَنْ أكرمْك، عطفًا على (آتِكَ) وإن شئتَ نصبتَ لا على (إذَنْ) بل على العطف على الجواب، كقوله تعالى : {فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ ويُعَذِّبْ مَنْ يَشَاءُ}[3]. بعد قوله : وإنْ تُبْدُوا مَافِي أَنْفُسِكُمْ أَوْتُخْفُوهُ}. الآية.

فقد تُصُوِّر في المسألة وجهان على الجملة، إعمالُ (إذَنْ) إهمالُها، لكن قد يقال : إنه لايَشمله كلام الناظم لقوله : «وَارْفَعَا» فجَعل قسيمَ النصب الرفعَ، وفي مسألتنا الجزمُ، فكيف يصح أن يريد مثْلَ هذا؟

والجواب : أن نَفْس الرفع هاهنا ليس بمقصودٍ في نفسه، وإنما المقصودُ عدمُ إعمال (إذَنْ).

---

(١) الكتاب ٣/١٥.

(٢) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل و(ت) وأثبته من (س).

(٣) سورة البقرة : ٢٨٤.

وإذا كان المقصود هذا دَخل فيه ماكان في معناه مِمَّا لاتَعمل فيه (إذَنْ) وعلى أنك في هذه المسألة قادرٌ على جَعْلها من قَبِيل مايكون فيه الفعل مرفوعًا، بَجعْلك (إذَنْ) في موضع (إنْ) أوإتيانِك بفعل الشرط ماضيًا وبفعل الجواب مضارعا، في أحد الوجهين، على ماسيُذكْر إن شاء الله تعالى.

فعلى كل تقدير يَشمل كلامُ الناظم أمثالَ هذه المسائل، والله أعلم.

وعلى كلام النَّاظم في مسألة (إذَنْ) أسئلة :

أحدها : أنه جَزَم بالنصب مع وجود الشروط الأربعة؛ إذ قال : «ونَصَبُوا» وأَطلق القولَ في ذلك، وهذا الإطلاق غيرُ صحيح، إذ النحويون يحكون مع اجتماع الشروط الوجهين : النصبَ والرفع.

فقد حَكى سيبويه عن عيسى بن عمر[1]: أنا ناسًا من العرب يقولون : إذَنْ أفعلُ في الجواب، يعني مع اجتماع الشروط. قال : فأخبرتُ يونس بذلك فقال : لاتُبْعَدنَّ ذا. [ولم يكن ليَروىَ إلا ماسمع، جعلوها بمنزلة (هَلْ، وبَلْ) ومنه الحديث «إذَنْ يَحْلفُ يارسولَ الله»[2] فقد ثبت الوجهان. وكلام الناظم يقتضى الاقتصارَ على وجه واحد، وهو إخلالٌ في النقل.

والجواب عنه أن إلغاها مطلقا لغةٌ ضعيفة، على خلاف ماعليه جمهور العرب، ولذلك قال في «التسهيل» : وينصب غالبًا بـ(إذنْ) وحكاية سيبويه تدل على قلته إذا لم يحفظه يونس وقال له : لاتُبْعِدَن ذا][3].

وهذا مما يدل على ضَعفها في القياس، وقِلتها في السماع، فلم يَبْن

---

(١) الكتاب ١٦/٣.

(٢) أخرجه البخارى في الرهن ٦، والنفقات ٤، والأيمان ١٧، ومسلم في الأيمان ٢٢٠.

(٣) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبته من (س، ت) وانظر : التسهيل ٢٣٠.

الناظم عليها على عادته في البناء على الشّهير من اللغات.

والسؤال الثاني : أنه استثنى من الفصل بين (إذَنْ) والفعلِ اليمينَ خاصةً، فيُعطِى بمفهومه في الاقتصار في جواز الفصل عليه ألاَّ يُفْصَلَ بغير اليمين، لدخوله تحت منع الفصل /، وذلك لايصح، لأن الفصل يقع ٤١٥ أيضا بالنداء نحو : إذَنْ يازيدُ أكرمَك، لأنه يَجرى مَجرى القسَم في كونه الفَصْل به كَلاَ فَصْل.

وكذلك (لا) النافية إذا فُصل بها، لم يَمنعها ذلك عملَها، لعدم اعتبارها فاصلا؛ إذ كانت تدخل بين الجار والمجرور، والناصب والمنصوب، وغير ذلك.

وكذلك يقول ابنُ عُصْفور في الظرف والمجرور، قياسًا على القسَم والنداء [لأنهما قد يُتَصرَّف فيهما بالتقديم والتأخير مالا يُتَصرَّف في المفعول، فصارا بذلك في حكم القسَم والنداء](١).

وقد جمع بعضهم شروط إعمال (إذَنْ) واستَثْنى من الفصل ماذكرتُ لك، فقال :

أعْـــــمِلْ إذَنْ إذَا أتَتْكَ أوَّلاَ
وسُقْتَ فِعْلاً بَعْدَهَا مُسْتَقْبَلاَ

واحْذَرْ إذَا أعْمَلْتَها أنْ تَفْصِلاَ
إلاَّ بَحِلْفٍ أو نِداءٍ أو بِلاَ

فجعل النداءَ و(لا) مع اليمين.

---

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبته من (س، ت).

وزاد بعضهم على هذا الظرفَ والمجرورَ فقال :

والظَّرْفَ والمجـــرورَ زِدْهُمَـــا على
قَــوْلِ ابنِ عُــصْــفُــورٍ نَبِــيلِ النُّبَــلاَ

وزاد ابن خروف أيضا الدعاءَ إذا فُصِل به، فلا اعتبار به في ذلك، نحو قولك : إذَنْ غفر اللهُ لكَ بفَعْلَ كذا.

هذه ستة أشياء، ذكَر الناظم منها واحدًا فقط، وأهمل البواقي، وهذا كلُّه فيه ماتَرى

والجواب : أنه في ذلك مُتَّبِع لكلام سيبويه،لأنه إنما تكلَّم على الفصل بالقَسَم خاصة، وكأنَّ ماعدا ذلك إنما هو قياسٌ على القَسَم.

وأما (لا) فقد عُلم من حكمها أنها تَدخل في الاختيار بين العامل والمعمول مطلقا، فلم يَحتج إلى ذكر ذلك فيها، وزيادةُ ابن عُصْفور قد لايُسَلَّم له فيها، لأن الظرف والمجرور إنما يُتَّسَع فيهما بالسَّماع، ولذلك لَمَّا استدَل الفارسيُّ على جواز تقدم خبر (لَيْسَ) عليها بجواز تقدُّم معموله، وتَلاَ قولَه تعالى : {أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ}(١).

اعتُرض عليه بأن الآية لادليل فيها، لأن الظرف والمجرور قد يُتَصَرَّف فيهما بالتقديم حيث لايُتَصَرَّف في المفعول.

ورُدَّ هذا الاعتراض بأن التصرف في الظرف والمجرور، وإن كَثُر، موقوفٌ على السماع، فلا يَقع إلا حيث سُمِع، والظرف والمجرور لم يقع واحدٌ منهما،

---

(١) سورة هود : ٨.

فاصلاً [1] أصلا، فلاينبغي أن يقال به، وإن كانوا قد قالوا في (لَنْ)[2]:

لَنْ مَـــارأيْتُ أبا يَزِيدَ مُـــقَـــاتِلاً

أدَعَ القِــتَـالَ وأشْــهَـدَ الـهَـيْـجَـاءَ

ففَصلوا بين (لَنْ) ومعمولها، وهى أشدُّ في طلب الاتصال من (إذَنْ) فذلك موقوف على السماع.

ومـازاده ابن خـروف فـيلْزمـه أن يُجيـز ذلك في جـمل الاعـتـراض مطلقا، فيقول : إذَنْ فاعْلَمْ أكرمَك، وإذَنْ لو علمتَ أكرمَك، وماأشبه ذلك.

ويطول الأمر في هذا، فالأوْلَى الاقتصارُ على ماقَرُب مَرْمَاه، وسَهُل في الحكم تناولُه، كالِّنداء والقَسَم.

والسؤال الثـالث : أن قوله : «وانْصِبْ وارْفَعَا» ظاهرُه الإشعار بقوة النصب، وفضيلتهِ على الرفع لتقديمه إيَّاه، وكثـيرا مـايجرى ذلك في كلامه.وقد عرفتَ أن الرفع هو الأكثرُ على تقدُّم ذكره.

والجواب عنه : أن التقديم والتأخير ليس بواجب التحكيم، وأيضا / ٤١٦ فالوجهان جائزان على الجملة.

وقد مَرَّ أنه لايُقتصر على المثال المذكور أوَّلاً؛ بل يَدخل فيه غيرُه، والإعمـالُ والإلغـاءُ مـختلِف بحسَب المسائل، فـهو قـد أطلق القـول في الوجهَيْن، ولم يَعتبر جهة التقديم والتأخير.

والضمير في «قَبْلَهُ» عائد على الفعل.

---

(١) من هنا ساقط من (س)

(٢) المقرب ٥٦، والمغنى ٢٨٣، ٥٢٩، ٦٩٤، والأشمونى ٢٨٤/٣ وتقديره : لن أدع القتال مع شـهود الهيجاء مدة رؤيةأبى يزيد.

وقوله : «مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ» على حذف مضافٍ تقديره : من بعد حرف عطف، أو فى عطف، ويريد الحرف.

وبَيْنَ لاَ ولاَمِ جَرٍّ الْتُزِمْ
إظهارُ أنْ نَاصِبَةً وإنْ عُدِمْ
لاَفأنَ اعْمِلْ مُظْهَرًا أوْ مُضْمَرَا
وبَعْدَ نَفْيِ كَانَ حَتْمًا أضْمِرَا

هنا أخذ في الكلام على مايَنتصب بإضمار الناصب، والمضمَر هاهنا (أنْ) وحدها من بين سائر أخواتها، لأنها أمُّ الباب كـ(يا) في حروف النداء، و(الهمزة) في حروف الاستفهام، و(إنْ) في حروف الشرط.

والمواضع التى تقع فيها (أن) ناصبةً على ثلاثة أقسام :

أحدها : أن تكون مضمَرة لاتَظهر أصلا، ومواضعها المذكورة في هذا النَّظْم خمسة، وذلك بعد (حَتَّى) ولامِ الجُحود، والجوابِ بالفاء، والواو، و(أوْ) بمعنى (حتى) أو (إلاَّ)

ولم يذكر (كَيْ) الجارة، وقد تقدَّم التَّنْبيه على ذلك.

والثاني : أن يجوز فيها الأمران، ولها موضعان، وذلك بعد : لام (كي) بغير (لا) وبعد حرف العطف المعطوفِ به الفعلُ على الاسم الصريح.

والثالث : ألاَّ يجوز الإضمارُ أصلا، وذلك فيما عدا ماتقدَّم.

وخَصَّ بالنصِّ ماإذا وقعت بعد لام (كي) إذا كانت معها لا. وبه ابتدأ الكلام في هذا الفصل فقال : «وبَيْنَ لاَ ولاَمِ جَرٍّ الْتُزِمُ إظْهَارُ أنْ»

يعنى أنه إذا كان موضعُ (أنْ) بعد لام جر و(لا) الذى هو حرف نفي فإظهارُها لازم فتقول : جئت لِئَلاَّ تَعْتِبَنى، وتَحصَّنت لِئَلاَّ تَخْذُلَنى.

{لَئِلاَّ يَكُونَ للِنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ}[1]. {لِئَلاَّ يَعْلَم أهْلُ الكِتَابِ}[2] الآية.

وإنَّما لزم إظهارُها لِمَا يَلزم لو أُضْمرت من قُبْح اللفظ باجتماع لامَيْن إذا قلت : لِلاَ تَعْتَبني، كما أنهم لايُلحقون لام التوكيد بعد (إنَّ) حيث الخبر مصدَّرا بـ(لا) إلا نادرا نحو[3]:

وأعْلَمُ أنَّ تَسْلِيمًا وتَرْكًا
للاَ مُتَشَابِهَانِ ولاَ سَوَاءُ.

لأجل قُبْح اجتماع المثلين.

وإنَّما قال : «ولاَمِ جَرٍّ» ولم يَقُل : ولام كَيْ، لأن لام الجر لاتقع في مثل هذا الموضع إلاَّ كانت للتعليل، وهى لام (كَيْ) وأيضا، فأطلق في لام الجر لما يَحتاج إليه إثْر هذا فيما إذا لم يَأْتِ معها (لا) فإنها قد تكون للتعليل ولغير التعليل، كما يتبيَّن إن شاء الله.

وقوله : «ناصبةٌ» حالٌ من (أنْ) عاملُها (إظْهَارُ) ومراده أن يبيِّن أن هذا الحكم لـ(أنْ) الناصبة للفعل، لاللمهمَلَة، ولا للتى أصلها (أنَّ).

ثم قال : «وإنْ عُدِمَ لاَفَأَنْ أعْمِلْ مُظْهَرًا أوْ مُضْمَرا»

يعنى أن (لا) إذا لم يُؤْتَ بها مع الجر، فلك في (أنْ) وجهان : أحدهما :أن تُظْهِر (أنْ) وهو الأصل فيها، لأن الإضمار/على خلاف ٤١٧

(١) سورة البقرة : ١٥٠.

(٢) سورة الحديد : ٢٩.

(٣) المحتسب ٤٣/١، والخزانة ٣٣٠/١٠، والعيني ٢٤٤/٢، والهمع ١٧٥/٢، والتصريح ٢٢٢/١، والأشموني ٢٨١/١

والبيت لأبي حزام العكلى. ومعناه أن التسليم على الناس وعدمه ليسا مستويين، والأقربين من السواء.

الأصل، فتقول : جئتُكَ لأَنْ تكرمَني، وضربتُه لأَنْ يتأدَّبَ.

والثاني : أن تُضمرها، فتقول : جئتُك لِتُكْرِمَني، وضربتُه ليتأدَّبَ.

وهذا الحكم لايختص بلام (كي) بل يكون معها كما ذكُر، ويكون مع لام العاقبة، نحو قوله تعالى : {فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وحَزَنًا[1]}. وهذه اللام راجعةٌ في الحقيقة إلى الأولى، ولكن المؤلف من عادته أن يَعتبر الظاهرَ في المعاني.

والثالث : اللام الزائدة في نحو : أريدُ لِتَفْعَلَ كذا[2]. ومنه قوله تعالى : {يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ}[3]، وقوله : {ولَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ}[4].

ومنه قول الشاعر[5]:

أُرِيدُ لأَنْسَى ذِكْرَهَا فكأَنَّما
تَمَثَّلُ لِى لَيْلَى بِكُلِّ سَبِيلِ

وأنشد المؤلف فى «الشرح»[6]:

ومَنْ يَكُ ذَاعُودٍ رَطِيبٍ رَجَابِهِ
لِيكْسِرَ عُودَ الدَّهْرِ فَاكَاسِرُهُ

وهذه المعانى الثلاثة التى يتأتّى معها دخولُ اللام على المصدر، فيُؤْتَى لها

---

(١) سورة القصص : ٨.

(٢) في الأصل «أريد أن تفعل كذا» وهو خطأ. والصواب ماأثبته من (س، ت).

(٣) سورة النساء : ٢٦.

(٤) سورة المائدة : ٦.

(٥) هو كثير عزة، ديوانه ٢/٢٤٨، والمحتسب ٢/٣٢، والخزانة ١٠/٣٢٩، والمغنى ٢١٦.

(٦) البيت لنصيب الأسود، أو لتوبة بن الحمير، ديوان نصيب ٩٢، والمغني ٢١٥، ورواية الأول فيه «ومن يك ذا عظمٍ صَلِيبٍ رَجَا به».

بـ (أنْ) والفعل.

وبقى قِسْم رابع خالف حكمُه هذا الحكم، وذلك لامُ الجحود، فلذلك استدركها إثْرَ هذا.

وإنما خُصَّ الإضمار باللّام دون غيرها، لأنه لايجوز ذلك مع غيرها، كالباء و (فى) ونحو ذلك : بل يُلتزم الإظهار، نحو : رغبتُ فى أنْ تَفْعَلَ، وعن أنْ تَخْرُجَ، وعجبتُ مِنْ أنْ تَضْرِبَ زيداً، وسُرِرْتُ بأنْ تقولَ كذا. وكذلك سائرها، لأن استعمال اللام فى الكلام أكثرُ من استعمال غيرها، فاستُخِفَّ ذلك فيها لكثرة دَوْرها فى الاستعمال دون غيرها.

ثم استَثْنى من جواز الوجهين لامَ الجحود، وهو أول المواضع الخمسة فقال : «وبَعْدَ نَفْيِ كانَ حَتْمًا أُضْمِرا».

يريد بعدَ اللام التى بعد نَفْى (كان) ولايريد مطلقَ نَفْيها؛ بل بقْيد تقدُّم لام الجر، فهو مستثْنًى من وقوع (أنْ) بعد لام الجر مُضْمَرَةً أو مُظْهَرة.

ومعنى كلامه أن لام الجر إن إذا وقعت بعد (كان) المَنفيَّة. فإن العرب ألزَمَت إضمارَ (أنْ) فلا يجوز إظهارُها، فتقول : ماكنتُ لأفْعَلَ، وماكان زيدُ ليقُوْمَ. ولايجوز أن تقول : ماكان زيدُ لأنْ يَفْعَلَ، ولا لإنْ يَقُومَ. ومنه قوله تعالى : {ومَاكانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وأنْتَ فِيهِمْ}[1] وقوله : {مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ}[2]. {ومَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَىَ الغَيْبِ}[3]. وهو كثير.

وتسمىً لامَ الجُحود، لأنها تقع بعد الجُحود، وهو النفى.

---

(١) سورة الأنفال : ٣٣.

(٢) سورة آل عمران : ١٧٩.

(٣) سورة آل عمران : ١٧٩.

ويريد بقوله : «ونَفْيِ كَانَ» فعْلَ الكَونْ مطلقا، كأنه يقول : ونَفْى فعْلِ كَوْنٍ، وليس المثال بمُعيَّن للماضى فى قَصْد الناظم؛ بل الحكم جارٍ إذا كان الفعل المنفى مضارعا، نحو يكن ليَفْعَلَ. ومنه قوله تعالى : { لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ولاَ لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلاً}[1]. نَعَمْ الذى يَلزم أن يكون فعلُ الكون ماضياً مَعْنًى، ولا / يلزم أن يكون ماضيا لفظا. ٤١٨

ووَقع لابن خروُف هاهنا مخالفةُ لهذه القاعدة، فزعم أن لام الجحود قد تقع بعد النفى وإن وإن لم يكن ثَمَّ (كان) إذا اقتضى المعنى ذلك، وجَعل من ذلك قوله تعالى {مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَل عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ}[2]. قال : لأن المعنى : ما كان الله ليَفْعَل كذا، وهذا خلاف ما عليه الناس. والحق أن اللام فى الآية إنما هى اللامُ التى تَدخل فى الإيجاب فى نحو قوله : {يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّن لَكُمْ}[3]. بدليل قوله إثْر الآية المستَشْهد بها : {ولَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّركُمْ ولِيُتِمَّ نِعْمتَهُ عَلَيْكُمْ}[4].

وأتى أيضًا بحديث وَقع لأبى عُبَيْد فى «غَرِيبه» من حديث أبى الدَّرداء أنه قال فى الركعتَيْن بعد العَصْر : «ما أَنَا لأدَعَهُما، فمَنْ شاء أن يَنْحضِجَ فَلْيَنْحَضِجْ}[5] أى يَنْقَدَّ من الغَيْظ. وهذا أيضا نادر.

والصُّيْمرى أطلق القول بذلك، وأن لام الجحود هى الواقعة بعد النفى مطلقا[6].

---

(١) سورة النساء : ١٣٧.

(٢) سورة المائدة : ٦.

(٣) سورة النساء : ٢٦.

(٤) سورة المائدة : ٦.

(٥) غريب الحديث ٤/١٤٧.

(٦) التَّبصرة والتذكرة ١/٤٠٤.

وعلى ماقال الناظم : جِلَّةُ النحويين، وهم أعرف بكلام العرب، لأن ذلك راجع إلى صحة ظهور (أنْ) وعدم صحته.

فالجمهور على جواز ظُهورها في نحو : ما جئتُكَ لتَسُبَّني، ولزوم إضمارها في : ما كان زيدُ لِيَقُومَ، وإنَّما لزم الإضمار هنا دون ما تقدَّم لأن لام الجَحْد جوابُ لِفعْل ليس تقديُره تقديَر اسم، ولا لفظُه لفظَ الاسم، وهو الفعل الداخل عليه السين أو سوف

فقولك : (ماكَانَ زيدُ لِيَخْرُجَ) الأصل فيه : كان زيدُ سَيَخْرُجُ، أو سوف يَخْرُجُ فكرهوا في الجواب إظهارَ (أنْ) لأن ظهورها يحقق تقديرَ الاسم، فيَخرج بذلك عن مذهب الجواب.

وأيضا، تقديرُ الكلام من حيث كان جوابًا لمستقبل : ماكان زيدُ مُقَدَّرا لأنْ يَخْرُج، أو مستعِدًا، أو هَامًّا أو عازماً، أو نحو ذلك من التَّقْديرات التى توجُب الاستقبالَ للفعل، و (أنْ) توجُب الاستقبال فيه، فاستُغنى عن ذكر (أنْ) بما تَضَمَّن الكلامُ من الدلالة على الاستقبال.

وقد زعم الكوفيون أن اللام هنا في الناصبةُ بنفسها، سواءُ كانت لامَ جَحْدٍ أم لا، وليست عندهم بلام جَرّ، وذهبوا في ذلك مذاهبَ لافائدة في الاشتغال بها إذا فُهم وجهُ الكلام، وهو ماذكَر الناظم مما تقدَّم شرحُه. ثم قال :

كَذَاكَ بَعْدَ أوْ إذَا يَصْلُحُ فِي
مَوْضِعِهَا حَتَّى أوِ الاَّ أنْ خَفِي

وهذا موضع ثانٍ من المواضع الخمسة التى يَلزم فيها إضمار (أنْ) ويعنى أن الحذف لازم في (أنْ) أيضا إذا وقعت بعد (أو) التى بمعنى (حَتَّى) أو التى بمعنى (إلاَّ) وذلك أن (أوْ) على وجهين إذا وَلِيهَا المضارع :

أحدهما : أن يكون ذلك المضارع مساويًا للفعل التى قبلها فى الشكّ أو الإبهامِ أو غيرهِما، فحكم هذا أن يتْبع الثانى الأولَ فى الإعراب، فتقول : هو يقِيمُ أو يَذْهَبُ، ويعجُبنى أن تُقِيَم أو تذهبَ، ولْيَقُمْ زيدُ أو يَذْهَبْ، وهذا مُبَيَّن فى باب العطف.

والثانى : أن / يكون المضارع بعد (أوْ) مخالفا لما قبلها، بأن يكون ما بعدها على الشكّ وماقبلها على اليقين، فحكُم هذا عدم التبعيَّة للإعراب، لأنه لم يشاركة فى الحكم، فلا يشاركهُ فى الإعراب؛ بل يُنصب بـ (أنْ) لازمةَ الإضمار، كما قال الناظم. ٤١٩

و (أوْ) في المخالفَة تارَة تكون بمعنى (حَتَّى) وأراد الجارةَ المرادفة لـ (إلى) نحو : لألْزَمنَّك أوْ تَقْضِيَنى حَقّى، ولأسيرَنَّ أو تَغْرُبَ الشمسُ.

ومن ذلك ما أنشده الأشْنَانْدانى من قول عبد الله بن ثَعْلبة[1] :

فَــــلاَ وأســــاف لاتلطوّن دونه

تيوسا بقوسى أو تعضّكم الحربُ

وحكى الكسائى فى قراءة أُبَىّ : {تُقَاتِلُونَهُمْ أوْ يُسْلِمُوا}[2]. تقديره : حتى يُسْلِموا.

وتارَة تكون بمعنى (إلاَّ) كقولك : لأقْتلَنَّكَ أو تَسْقِيَنيِ، ولأَقْتُلَنَّ الكافرَ أو يُسْلِمَ. وأنشد سيبويه لزياد الأعجم[3]:

---

(١) معانى الشعر ، ص ٢١.

(٢) سورة الفتح : ١٦، وانظر : البحر المحيط ٩٤/٨.

(٣) الكتاب ٤٨/٣، والمقتضب ٢٨/٢، وابن الشجرى ٣١٩/٢، وابن يعيش ١٥/٥، والمغنى ٦٦، والعينى ٣٨٥/٤، والتصريح ٢٣٦/٢، والأشمونى ٥٩٥/٣، واللسان (غمز) .

والغمز : العصر باليد – والقناة : الرمح. والكعب : هو الناشز فى أطراف الأنابيب.

وكُنْتُ إذا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ
كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أو تَسْتَقِيمَا

التقدير : إلاَّ أن تستقيم. وأنشد أيضا لامرئ القيس[1] :

فَقُلْتُ لَهُ لاَتَبكِ عَيْنُكَ إنَّمَا
نُحَاوِلُ مُلْكًا أو نَمُوتَ فَنُعْذَرا

فإن قلت : كان يَجْزِيه أن يقول : إذا يَصْلح فى موضعها (إلاَّ) ولا يَحتاج إلى ذكر (حَتَّى) لأن كل ما يقدَّر بحتَّى يصح أن يقدَّر بإلاَّ. فلو قلت : لأَلْزَمَنَّك إلاَّ أن تَقْضِينَى حَقِّى، وتُقَاتِلُنَّهم إلاَّ أنْ يُسْلِمُوا، أو غير ذلك من المُثُل - لَصَحَّ المعنى، مع أن سيبويه[2] والنحويين إنما يقدرونها بـ (إلاَّ) ويفسَّرونها بذلك، فيقولون : و (أوْ) بمعنى (إلاَّ أنْ) فظهر أن الإتيان بحتى شَطَطٌ من غير معنى زائد.

وقد قال ذلك ابن الناظم فى «التَّكْملة»[3] من أن كل مايصح فيه تقدير (أو) بـ (إلى أنْ) يصح أن يقدَّر بـ (إلاَ أنْ).

فالجواب : أن المعنى فيما قال ظاهر، لأن قول القائل : لأَلْزَمَنَّك أو تَقْضِيَنى حَقِّى، ولأَسِيَرنَّ أو تَغربَ الشمسُ - ليس معناه أن السَّيْر أو اللزوم

---

(١) ديوانه٦٦، والكتاب ٤٧/٣، والمقتضب ٢٧/٢، والخصائص ٢٦٣/١، وابن يعيش ٢٢/٧، ٢٣ ،والخزانة ٥٤٤/٨، والأشمونى ٢٩٥/٣.

قاله لعمرو بن قميئة اليشكرى، حين استصحبه فى مسيره إلى قيصر ليستعد يه على بنى أسد، وقبله :

بكى صاحبى لما رأى الدَّرْبَ دونه ... وأيقن أنا لاحقان بقيصرا

(٢) انظر : الكتاب ٤٧/٣.

(٣) يعنى تكملته لشرح التسهيل، وانظر : لوحة ٢١٨ - ب .

يقع عند عدم الغروب أو القضاء، وأما إذا وقع ذلك فلايقع سَيْرٌ ولالزوم؛ بل المعنى أن السَّيْر واللزوم واقعٌ على كل حالٍ إلى هذه الغاية، بخلاف ما إذا قلت : لأَقْتُلَنَّه أو يُسْلِمَ، فإن المعنى فيه أن القتل يقع عند فَقْد الإسلام خاصَّة، لا أنه واقع إلى غاية الإسلام. فمعنى (حَتَّى) فى الأول ظاهر، وفى الثانى محال.

نَعَم، قد يقول القائل : لأَلْزَمَنَّك أو تَقْضِينى، على معنى (إلاَّ) كأنه يقول : إلاَّ أن تَقْضِيَنى، على ما تقدم في الوجه الثانى، وذلك صحيحٌ وداخلٌ تحت قوله : «أوْ إلاَّ». وعليه فَسَّر سيبويه والنحويون.

وسبب ذلك أن معنى ـإلاَّ) لازمٌ لمعنى (إلَى) فإن قولك : لأَلْزَمَنَّكَ إلى هذه الغاية، كمعنى قولك : لَيَتَّصِلَنَّ اللزومُ إلاَّ أن تَقْضِى، وهذا ظاهر، فإذًا لأُبدَّ من ذِكْره.

فإن قلت : على كل حال لايُحتاج إلى ذكرها؛ إذ لايُوجد معنى (إلاَّ) مفارقًا لمعنى (إلى) فكان الاجتزاء بها أوْلَى.

فالجواب : أن الاقتصار على (إلاَّ) لايُشعر بمعنى (إلى) فذكرهُ محتاجٌ إليه لأجل ذلك.

٤٢٠ وقوله : «أنْ خَفِى» «أنْ» مبتدأ. و «خَفِى»/ خبره، و«بَعْد» متعلق بـ «خَفِى» كأنه قال : تَخْفَى (أنْ) أيضا بعد كذا وكذا.

فإن قلت : ما الذى أحرزَ بقوله : «أنْ خَفِىَ». وكان قوله : «كَذَاكَ» مُجْزِيًا عنه، لأنه يُعطى تشبيه حكم هذا المتأخرِّ بحكم المتقدِّم، وذلك يكفى، فالظاهرُ لبادئ الرأى أنه حَشْو؟

فالجواب : أنه احترازٌ وليس بَحشْو، وذلك أن قوله : «كَذَاكَ» إشارة

إلى متقدِّم.

فإمَّا أن تَعتبر دلالةَ الكاف فتقول : إنه إشارة إلى غير القريب، وذلك لام (كى) إذا لم تكن بـ (لا) والوجـهـان هنالك جـائزان، فلو لمَ يَنُص على لزوم الإخفاء لأَخُذِ له الوجهان، وهو فاسد.

وإمَّا ألاَّتَعتبر دلالتها فتقول : إنه يشير إلى أقرب مذكور، فذلك غير ظاهر، لأن الكاف لاتقع فى لإشارة إلى القريب، فلا يُفهم أنه راجع فى لزوم الإضمار إليه، فلا بد من ذكر ذلك رفعًا لهذا الإيهام.

وقوله : «خَفِى» يحتمل أن يكون فعلا ماضيا، ويحتمل أن يكون وصفا، لكن خفف الياء للقافية، وأصلها التَّشديد.

وبَعْدَ حَتَّى هَكَذَا إضْمَارُ أَنْ
حَتْمٌ كَجُدْ حَتَّى تَسُدَّ ذا حَزَنْ

وتِلْوَحَتَّى حَالاً أوْ مُؤوَّلاَ
بِهِ ارفَعَنَّ وانْصِبِ المُسْتَقْبَلاَ

وهذا موضع ثالث من المواضع التى يلزم فيها إضمارُ (أنْ) وذلك بعد (حَتَّى) فلا يجوز أن تظهر معها (أنْ) أصلا، فلا تقول: سِرْتُ حَتَّى أنْ تطلعَ الشمسُ، ولا جُدْ حَتَّى أنْ تَسُرَّ ذا حَزَن.

وما ذكَر من أن النصب بعدها بإضمار (أنْ) هو مذهب سيبويه والبصريين.

وذهب الكوفيون والجَرْمَي من البصريين إلى أن النصب بحَتَّى نفسها[1].

---

(١) انظر : الإنصاف ٥٩٧ (المسألة الثالثة والثمانون) .

زعم الكوفيون أنها ليست بحرف جَر، وإنما هى كـ (كَىْ، وأنْ) فإذا دخلت على الأسماء فالجرُّ بعدها بإضمار (إلى) وهو مذهبُ مَردُودٌ، أصلهُ الدَّعْوى.

وإنما الأقرب أن يُدَّعى فيها أنها لفظ مشترَك للنصب فى الأفعال، والجر فى الأسماء، كما يقول السَّيرافى فى (لا) من حيث كان أصلها النَّفْى، ثم تَعمل فى الاسم النصبَ والرفع، وفى الفعل الجزمَ نحو : لاتَفْعَلْ، فهذا يمكن أن يقال.

ولكن الأصحَّ ما ذهب إليه الناظم، لأن الجر قد ثبَت من عملها.

ومواقعها المعلومةُ فى الكلام ثلاثة : تقع حرف ابتداء، تأتى بعدها الجملةُ الاسمية والفعلية، وتقع حرفَ عطف وقد تقدَّم ذلك، وتقع حرفَ جَر، كما تقدم أيضا.

وهاهنا لم يَثبت لها نَصْبُ بأمرٍ بَيِّنٍ، فإذا رجعنا إلى المواضع الثلاثة أمكن فيه منها أن تكون جارةً لأجل نصب الفعل بعدها، فلا بُدَّ من تقدير مايصَير به الفعل فى تقدير الاسم المجرور وهو (أنْ) وصارت (حَتَّى) فى ذلك كلاَمِ الجُحود و (كَىْ) الجارة ونحو ذلك.

وهذا غير خارج عن قياس النحو، بخلاف ما إذا ادُّعى أنها ناصبة مطلقا، والاسم بعدها مجرور بـ (إلى) فإن هذا غير جارٍ على / ٤٢١ قياس، ولايساعده سماع.

وقوله : «إضْمَارُ أنْ حَتْمٌ» «إضْمَارُ أنْ» مبتدأ و «حَتْمٌ» خبر، وهو بمعنى : لازم. و «بَعْدَ حَتَّى» متعلِّق باسم فاعل حالُ، يعمل فيه قوله : «حَتْمُ» أى : إضمار (أنْ) لازمٌ حالةَ كونها بعد (حَتَّى) ويجوز تعلُّقه بـ

«إضْمَار» وذلك شاذ، كقوله[1]:

* كان جَزَائِى بالعَصَا أنْ أُجْلدَا *

ويريد أن إضمار (أنْ) لازم، لايجوز إظهارها مع (حَتَّى) كأنهم جعلوها عِوَضًا من اللفظ بـ (أنْ).

وشَبَّه سيبويه (أنْ) فى هذه المواضع بالفعل فى (أمَّا) فى قولهم: أمَّا أنتَ مُنْطَلِقًا انطلقتُ معك.

ومِثالُ الناظم وهو : «جُدْ حَتَّى تَسُرَّ ذَاحَزَنٍ» «حَتَّى» فيه بمعنى (كَىْ) كأنه قال : جُدْكَىْ تسرُّذا حَزن. و (حَتَّى) إذا نَصبت لها معنيان :

أحدهما هذا، وهو أن يكون ماقبل (حتى) سببًا فيما بعدها، ولم يقع، ومنه قولك أسلمتُ حتى أدخلَ الجنةَ، وكلمتُه حتى يأمرلى بشئ؛

والثانى : أن يكون مابعدها غايةً لما قبلها، وسواء أكان ماقبلها سببًا فيما بعدها أم لا، إلا أنه إذا لم يكن سببا فإنه يتعيَّن الغاية نحو : سرتُ حتى تطلعَ الشمسُ؛ إذ المعنى : سرتُ إلى أنْ تطلعَ، وإذا كان سببا فيما بعدها احتَمل الغاية، ومعنى (كَىْ) كقولك : سرتُ حتى أدخلَ المدينة، فقد تريد معنى : إلى أنْ أدخلَ، وقد تريد معنى : كَىْ أدخلَ، لكن يتعيَّن، الدخولُ فى الأول دون الثانى .

ومثال الناظم مُحْتَمِل للوجه الأول أيضا، وهو معنى الغاية، إلا أن

---

(١) هو العجاج يشكو عقوق ابنه له، ملحقات ديوانه ٧٦، والمحتسب ٣١٠/٢، والمنصف ٢٩/١، ١٣٠، ٢٠/٣ وابن يعيش ١٥١/٩، والخزانة ٤٢٩/٨، والعينى ٤١٠/٤، والهمع ٣٠٥/١، والأشمونى ٢٨٤/٣.

وقبله :

رَبَّيْتُهُ حتى إذا تَمَعْدَدَا ... راَض نَهْدًا كالحصانِ أجْرَدَا

الآخَـر أظهرُ.

ثم ذكَر الموضعَ الذى يُرفع فيه ما بعدها، والموضعَ الذى يُنصب فيه، لأنها على ما تقدَّمَ ذاتُ استعمالاتٍ فقال : «وتِلْوَحَتَّى حالاً أَوْ مُؤَوَّلاَ. بِه ارَفَعَنَّ».

«تِلْوَ» مفعول بـ «ارْفَعَنَّ» و «حالاً» حالٌ منه. و «بِه» متعلِّق بـ «مُؤوَّلاً».

ويعنى أن «تِلْو (حتى) وهو الفعل الذى بعدهَا يليها، لايخلو من أحد أمرين :

إما أن يكون حالاً حقيقةً، أو مؤوَّلا بالحال، وإما أن يكون مستقبَلا.

فإن كان حالاً أو مؤوَّلا به فهو مرفوع، لايُضمر بعد (حتى) شئ.

وإن كان ذلك الفعل مستقبلاً فهو منصوب على إضمار (أنْ) بعد (حتى) فتقول فى المستقبل : لأسيَرنَّ حتى تطلعَ الشمسُ، وسِرْ حتى تدخلَ المدينةَ، وكلمتُه حتى يأمرَ لى بشئ ومنه مثاله : جُدْ حتى تَسُرَّذا حَزَنٍ. فما بعد (حتى) هنا مستقبل، و (أنْ) إنما تدخل على المستقبل.

وفى الحال تقول : سرتُ حتى أدخلُ المدينَة الآنَ، ومَرِضَ حتى لايَرْجُونَهُ، وضربتُه أمسِ حتى لايستطيعُ اليومَ أن يتحرَّك.

ومنه قول حَسَّان بن ثابت – رضى الله عنه[1]:–

---

(١) ديوانه ٣٠٩، سيبويه ٣/١٢٩، ٦٩١، والهمع ٤/١١٤، والدرر ٢/٧، والأشمونى ٣/٣٠١.

يمدح آل جفنة الغسانيين. ويغشون : يغشاهم الناس وينزلون بديارهم – وماتهر كلابهم : لاتنبح، وهو كناية عن جودهم واعتيادهم لقاء الأضياف والسواد هنا : الشخص. يقولون : لايسألون عمن يبدو لهم من الأشخاص، لعلمهم بأنهم طلاب معروف، وأنهم سيلقونهم بالضيافة دون سؤال.

يُغْـشَـوْنَ حَـتَّى مَـاتَهِـرُّ كِـلاَبُهُمْ

لايَسْـأَلُونَ عن السَّـوَادِ المُقْـبِلِ

فـالفـعل هنا مـرفـوعٌ ولابُدَّ، لأنه مـراد به الحـال، و (أنْ) مُـخَلِّصَـةٌ للاستقبال، / فلا يصح أن تدخل إلا على المستقبل. ٤٢٢

وأمـا المؤوَّل بالحـال فذلك المضـارعُ الماضى مَعْنًى، إذا كان مسببًا عما قبل (حتى) فتقول : سرتُ حتى أدخلُها، على معنى : سرتُ فأنا الآنَ أدخلُ، على معنى أنك تحكى حالَ الدخول، لاعلى الحقيقة، فإنه قد مضى.

ومنه قـوله تعـالى : {وزُلْزِلوا حَـتَّى يَقُـولُ الرسُـولُ والَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ}[1]. الآية، على قراءة الرفع وهى لنافع[2].

هذا حـاصل مـاذَكـر الناظم، إلا أن هذا الكلام يَحـتـمل بَسْطًا به يتبيَّن مقصودُه، وما احتَوى عليه هذا الاختصار.

فـالمضـارع الواقع بعـد (حـتى) لايخلو أن يقع بعـد المفـرد أو بعـد الجـملة. فـإن وقع بعـد المفـرد فليس إلا النصب بإضـمـار (أنْ) لأن غـيـر النصب لايُتَصَوَّر. وذلك قوله : سَيْرِى حَتَّى أدخلَ المدينَة، لأن (حتى) هنا حرف خفض فى التقدير، ومـابعدها مـخفوض بها، والخـافض والمخفوض فى مـوضـع خـبـر «سَيـرْى» ولايصح أن يكون حـرفَ ابتـداء، لأن الكلام بعدها يكون إذ ذاك مستـأنفًا، فيبقى المبتدأ بلا خبر، فلا بد أن يكون فى موضـع خفض، وذلك لا يكون إلا بعد تقدير (أنْ) فلابُدَّ من النصب هنا.

فإن وقـع الفـعل بعد الجملة : فلا يخلو أن تكون تلك الجملة تقتضى

---

(١) سورة البقرة : ٢١٤ .

(٢) وقرأ الباقون بالنصب. وانظر : السبعة : ١٨١.

وقوعَ الفعل أولا تقتضى وقوعَه.

فإن كانت لاتقتضى وقوعه فلا بُدَّ من نصب ما بعد (حتى) نحو قولك : ماسرتُ حتى أدخلهَا، وهل سرتَ حتى تدخلهَا؟ لأن ما قبلها لايَقتضى وقوع الفعل، وما بعد (حتى) لايكون فى الرفع إلا مسببًا عما قبلها، فلا يصح الرفع، لأن عدم السَّيْر غيرُ سبب للدخول، فلا يصح إلا النصب، بمعنى ماسار إلى هذه الغاية.

وقد أجاز الأخفش هنا الرفعَ قياسًا منه قولك : ما تَأْتِينَا فتُحدثُنا، فإنَّ ما قبل (الفاء) مثلُ ما قبل (حتى) فى أنهما سببُ فيما بعدهما، وأنت تُجيز الوجهين مع (الفاء) فكذلك مع (حتى).

قال النحويون : وهذا منه قياس فى موضع السماع، لأن الرفع وضُع فيه المضارع موضعَ الماضى، و (حتى) موضع (الفاء) فلا يقال منه إلا ما قالته العرب، لأنه خروج عن الأصل. ألاتَرى أنهم قَدَّروا : سرتُ حتى أدخلَها بقولك : سرتُ فدخلتُ؟

وإن كانت الجملة تقتضى الوقوع فلا يخلو أن يكون سببا فيما بعد (حتى) أو غير سبب، فإن كان غير سبب فلا بد من النصب، نحو : سرتُ يُؤذِّنُ المؤذِّنُ، وسرت حتى تطلع الشمسُ، فالسَّيْر ليس بسبب فى أذان المؤذِّن، ولا فى طلوع الشمس.

وإذا لم يكن سببا فلا يَرفع، لأن الرفع من شرطه أن يكون ما قبل (حتى) سببًا فيما بعدها.

وهذا القسم ليس كذلك، فإنما المعنى هنا معنى: إلى أنْ يُؤذِّن المُؤذِّن، وإلى أن تطلع الشمسُ، وهو ماضٍ فى المعنى، لكنه مُؤَوَّل بالمستقبل، لأنه

بالنسبة إلى السَّير مستقبل.

وإن كانت الجملة سببا فيما بعدها فلا يخلو أن يكون مابعدها/ ٤٢٢ مستقبَلا فى المعنى أو ماضيا أو حالا.

فرن كان مستقبَلا فلا بد من النصب، نحو قولك: أسلمتُ حتى أدخلَ الجنةَ، وكلمتُه حتى يأمرَ لى بشئ، ولأسيِرَنَّ حتى تطلعَ الشمسُ، وحتى أدخلُ المدينةَ.

وهذا ظاهرُ الدخولِ تحت نص الناظم. ومعناها هاهنا معنى (كَىْ) فى المثالين الأوَلَيْن، وفى الآخرَيْن معنى (إلى).

ولا يجوز هنا رفعُ ما بعد (حتى) لأن الرفع لايُحَصِّل مايراد من الاستقبال، بخلاف ما إذا نصبتَ بإضمار (أنْ) التى تخلِّص للاستقبال.

وإن كان ماضيا فى المعنى جاز الرفعُ والنصبُ، فالرفع على حكاية الحال، كما تقدَّم، وقد نَبَّه عليه. والنصب على معنى الاستقبال، لأن قولك : سرتُ حتى أدخلَ المدينةَ، والدخولُ ماضٍ فى معنى المستقبل، وذلك بالنسبة إلى حال السَّيْر.

وإن كان حالا فالرفعُ خاصة لقوله : «حالاً أوْ مُؤَوَّلاَ بِه ارْفَعَنَّ».

فالحاصل من هذا التقسيم : أن الرفع إنما يكون إذا كان ما بعد (حتى) حالا أو مؤوَّلا بالحال، وهو مانصٌّ عليه. وسائر الأقسام داخلة تحت قوله. «وانْصِبِ المُسْتَقْبَلاَ» إذ لايصح فيها إلا أن تكون مستقبَلة. وقد جَعل فى «التسهيل»[1] علامةَ كَوْن ما بعدها مستقبلا كونةَ غايةَ لما قبلها، أو متسبِّبا عنه، فيصح تقدير (حتى) بمعنى (إلى أنْ) أو بمعنى

(١) انظر : ص ٢٣٤ .

(كَيْ) وعلامةَ كونه حالا صحةَ جَعْل (الفاء) مكان (حتى).

ولابد من التسبيب فى الرفع، ولذلك كان علامةُ ذلك (الفاءَ) المقتضية للتسبُّب، وذلك أن (حتى) أصلها أن تكون جارة، وكونُها جارة يأتى بمعنيين : بمعنى (إلى) وبمعنى (لام السَّبب) وماعدا ذلك، من ابتداء الغاية والعطف، إنما هو اتِّسَاع فيها، ولذلك يصحبها معنى الغاية فى جميع الأقسام، فإذا اتُّسِع فيها فلا يكون ذلك إلا فى موضع لاتَصلح أن تكون فيه جارة، ولا يمكن كونُها جارةً إذا دخلت على غير الاسم الصريح إلا مع تقدير (أنْ) وذلك لايصح إلا مع الفعل المستقبل.

وأما الحال والجملة الاسمية فلا يصلح معها (أنْ) فلا تدخل عليها الجارة فهنا تكون حرفَ ابتداء، فيرتفع الفعل بعدها؛ إذ لاسبيل إلى تقدير (أنْ) وما فيه الوجهان فعلى اللَّحْظَيْن المذكورَيْن.

وعلى الناظم بعد هذا سؤالان :

أحدهما : أن كلامه يقتضى أن الفعل المضارع إذا كان حالا، كيفما وقع، لازمٌ فيه، ولم يقيَد ذلك بقيْد. والفعل الحالِّى لايرتفع إلا بشرط أن يكون ما قبله سببًا له، وأن يكون مُوجَبًا، وأن يكون بعد جملة. فإذا اجتمعت الشروط الثلاثة صَحَّ الرفع، وإِ لاَّ لم تَجُز المسألة.

أمَّا إن لم يكن ما بعد (حتى) مسبَّبا عما قبلها نحو : سرتُ حتى تطلع الشمسُ، على معنى : سرتُ حتى الشمسُ الآنَ طالعةٌ، فلا يجوز الرفع، لأن العرب لاترفع هنا الفعل إلا إذا كان مسبَّبا، ولايجوز النصب أيضا لأنه فعلٌ حال.

وأما إن لم يكن ما قبلها مُوجَبا فكذلك لايجوز الرفع، لأن/ عدم ٤٢٤

السَّيْر لايكون سببا للدخول إذا قلتَ : ما سرتُ حتى أدخل المدينةَ، ولابُدَّ فى الرفع من السببيه كما ذكُر، ولايجوز النصب لأن الفَرْض أن الفعل حال.

وأما إذا وقع قبلها المفرد نحو : سَيْرِى حتى أدخل المدينةَ، فلا يجوز الرفع، لأن مابعد (حتى) جملة مبتدأة، فيبقى المبتدأ بلاخبر كما تقدم، ولا النصبُ لأنه فعل حال، والناس قد شرطوا فى الرفع فى الحال هنا الشروط الثلاثة، فإن تخلَّف شرط لم تَجُز المسألة بحال.

فأنت ترى قولَ الناظم : «وتِلْوَ حَتَّى حالاً أو مُؤوَّلاً به ارْفَعَنَّ» يَقتضى بإطلاقه أن يُقال ذلك كله، وأن يَقع فعلُ الحال فى كل موضع، فيقال : سَيْرى حتى أدخلها، وماسرتُ حتى أدخلُها، وسرتُ حتى تطلعُ الشمسُ، وذلك كله غيرجائز.

ولايقال : إن هذه المسائل تَمتنع رأسا، ولم يَتكلم هو إلاَّ على ما يجوز، [لأنا نقول : الجوازُ][1] والمنع من كلامه نستفيده لامن خارج، لأنه موضوعُ لبيان ما يجوز فى الكلام ومايمتنع.

والسؤال الثانى : أن المستقبل على وجهين كما ذكُر فى الحال، مستقبلٌ حقيقةً كقولك : كلمتُه حتى يأمر لى بشئ، ومؤوَّلٌ كقولك : سرتُ حتى أدخل المدينةَ، لأن معناه : فدخلتُ، لكنه يرجع إلى المسقبل بالتأويل كما ذكَر، وحقيقتُه المضىُّ، فيقتضى أن ما أُدَل بالمستقبل ليس بمنصوب؛ إذ لم يَثبت النصبُ إلا للمستقبل حقيقةً وإلاَّ فإطلاقُه القولَ فيه بعد تَقْييد الحالُ يشعر بأن التَّأْويل فيه غير مقصود، وهذا غير صحيح؛ بل هو كالمستقبل فى الحكم، إلا أنه يُلحظ فيه لحظان، فينصب ويُرفع باعتبارهما.

والجواب عن الأول أن يقال أوَّلاً : إن الناظم إنما تكلَّم على الحال

---

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبته من (س، ت).

والمستقبل حيث يَصلح وقوعُه، وإليكَ النظرُ فى ذلك، ولانُكْرَ فى هذا، فقد يَترك المُخْتَصَرُ مثلَ هذا اتّكالاً على مايقع فى تفسيره.

وأيضًا، أصل (حتى) أن تكون جارة كما تقدَّم، فلا يصلح مع تقدُّم المفرد غيرُها، كما ذكُر قَبْلُ، فلم يَحتج إلى التَّنْبيه عليه، ولا إلى اشتراط وقوع الجملة قبلها، لأنه مع (حتى) الابتدائية ليس بكلام. ومعلومُ أن ماليس بكلام غيرُ معتبرَ عند النحويين، ولاجائز.

وأما اشتراط كَونْ الكلام مُوجَبا فى وقوع الفعل الحالى بعد (حتى) فلم يَذكره، لأن الكلام غيرَ الموجب لايكون سببًا فيما بعد (حتى) وإذا لم يكن سببا فالفعل غيرُ واقع لعدم وقوع ماقبلها، ولا مَعْنًى لكَونْ الفعل مستقبلا إلا كونُه غيرَ واقع، فلم يصلح الموضع لِفعْل الحال أصلاً.

وأيضًا، فما المانع من أن يكون ذهب فى ذلك مذهَب أبى الحسن[1] فى جواز الرفع، فيكون الحال والمستقبل واردَيْنْ على الموضع، والقياسُ علي (مَا تَأتْيِنَا فتحدّثُنا) صحيحُ فى نفسه.

٤٢٥ وأمَّا اشتراطُ أن يكون ما قبلها / سببًا لما بعدها فقد يقال : إن ذلك غير لازم عنده، كمذهب الكوفيين القائلين بجواز قولك : سرتُ حتى تطلعُ الشمسُ، بالرفع حكَى الفراء عن الكسائى : أن من العرب مَنْ يَرفع بعدها وإن لم يكن الأول سببًا للثانى وحكَى : إنَّا لَجُلوسُ فما نَشْعُر حتى يقعُ حَجَرُ بَيْنَنا[2]، وأنشد[3]:

---

(١) يعنى الأخفش، وسبق مذهبه.

(٢) معانى القرآن ١/١٣٤، وفيه «حتى يسقطُ».

(٣) المرجع السابق ١/١٣٤.

وقَــدْ خُــضْنَ الهَــجِــيــرَ وعُــمْنَ حــتــى
ويَفْــــــــرُجُ ذاكَ عنــهــنَّ المَســــــاءُ

وعلى هذا انْبنَى مذهبُ أبى الحسن[1] فى المسألة المتقدِّمة وإذا كان كذلك لم يكن ما أطْلقه الناظم فاسدا. وهذا لجواب فى غاية التكلُّف، والحقُّ أنه لم يُبْن على بيان مواقع الفعل بعد (حتى) وهو إخلال.

والجواب عن الثانى : يقال : أتَى بالمستقبل على أعمَّ من أن يكون حقيقةً أو مؤوَّلاَ، وكأنه قال : وانْصِبِ المستـقبلَ حقـيقةً أو تأويلاً، لأنه لما بَيَّن ذلك فى الحال عُلم أن المستقبل يكون فيه ذلك.

وأيضا : المستقبَل المؤوَّل[2] راجع إلى الحقيقى، لأن استقبال الفعل إنما هو بالنسبة إلى المتكلِّم، يَتَصَوَّر وقوعَه حالا فى الإخبارلا بالنسبة إلى ماقبل (حتى) من الفعل؛ إذ هو بالنسبة إليه مستقبَلٌ ليس إلاَّ، فلذلك أطلق لفظَ الاستقبال، ولم يقيدَّه كالحال.

ويَعْــــدَ فَـــــاجَـــوَابِ نَفْيٍ أوْ طَلَبْ
مَــحْــضَـيْنِ أنْ وسَــتْــرُهُ حَــتْمُ نَصَبْ

هذا موضعُ رابع من المواضع التى يَلزم فيهاإضمار (أنْ) وذلك بعد (الفاء) الموصوفة بما ذَكره، وهو أن تشتمل على ثلاثة أوصاف :

أحدها : أن تقع جوابًا، ومعنى كَوْنها جوابا أن يكون ماقبل (الفاء) من كلام منفيٍّ، أو فعلِ طَلَب ، سبباً فيما بعدها من الفعل، وشرطاً فيه وذلك لأن الفاء فى جميع أماكنها عاطفة.

وقد يَتناول العاملُ بالعطف الشيئَيْنْ بإعراب واحد، وبلفظٍ واحد، على وجهٍ

(١) يعنى الأخفش، وسبق مذهبه.

(٢) فى الأصل «الاستقبال الأول» وما أثبته من (س، ت).

واحد، وعلى وجهَيْن مختلفين.

فالوجهُ الواحد كقولك : زيدُ يقومُ فيتكلَّمُ، وأنت تَأْتِينِى فتحدِّثُنِى.

والوجهان المختلِفان كقولك : لو يُتْرَكُ زيدُ وعمروُ لَظلم أحدهُما الآخر، ولو تُرِكَ زيدُ والأسدُ لأكَلَه، فالتَّرْك وقع عليهما معًا فى اللفظ، وأحدهما ممنوعُ، والآخر ممنوعُ منه. يَجرى الحكم فى (الفاء) فالعطف بها على وجهين :

أحدهما ظاهر، وهو أن يكون الثانى جاريًا على الأول فى إعرابه وظاهِرِ معناه وهذا قد تقدمَّ فى «باب العطف».

والآخر مُتَأوَّل، وهو أن يكون ماقبل (الفاء) معلَّقا بما بعدها، شرطًا فيه، وهو المتكلَّم فيه الآن، وذلك على أوجهٍ مختلِفة، أَحْوَجَتْ إلى التغيير وإضمار (أنْ) لتدل على تلك الوجوه.

وذلك أنك إذا قلت فى النَّفْى : ماتَأتِينى فتُحَدِّثَنِى، فالعرب تَنصب (فتحدِّثَنى) لتدل به على معنيين لايَدُلُّ الكلامُ عليها مع الرفع:

أحدهما : أن يكون الإتيان مَنْفِيًا نفيًا مطلقًا، والحديثُ ممتنعُ من أجل عدم/ الإتيان، ولو وُجِدِ الإتيان لوُجد الحديث. ٤٢٦

والوجه الآخر : أن يكون المعنى : ماتأتِينِى أبدًا إلاَّ لم تُحدِّثْنى، أى منك إتيانُ كثيرُ ولاحديثَ منك، فالمنفىُّ هو الإتيانُ الذى يكون معه الحديث، لا الإتيانُ مطلقا.

فهذان الوجهان منَعا عطف (تحدِّثنى) على (الإتْيَان) المنفى، لأنه إذا رفع فليس أحدهما شرطا فى الآخر.

ومن هنا يَظهر معنى كلام الناظم، فى كَوْنه حكَم على ما بعد

(الفاء) بالنصب حَتْمًا إذا كان جوابًا لما ذكُر، أى مسببًا عما قبلها، فذكَر أن (أنْ) تَنصب بعد (الفاء) فى جواب النفى أو الطلبَ، ولم يَذكر جوازَ الرفع، وإن كان النحويون قد أجازوه فى المسألة، لأن الرفع لايكون مع بقاء كَوْنه جوابا فإذا قلت : ماتَأتْيِنى فتحدثُنى، ارتفع من وجهين :

أحدهما : أن تُشْرك الثانى مع الأول فى النفى، كأنك قلت : ماتأتِينى وما تُحَدِّثنى. ولا سببيَّة فى هذا.

(والآخر : أن يكون مُوجَبا، والعطفُ عطفُ الجمل، كأنك قلت : ماتَأْتِينى، ثم أنتَ تحَهدثُنى الآنَ، ولاسببيَّة فى هذا أيضا)[1] فلم يَحتج إلى ذِكْر ذلك بحسبَ قَصْد ذكر النصب.

ولَمَّا كان الرفع لايستقيم فيه المعنى الذى أرادوا صَرفوا الكلام عن ظاهر لفظه، لئلا يَبْطل ما قصدوه من المعنى، وتأوَّلوه على معناه، فجعلوا الكلام الأول فى تقدير مَصْدر، وإن لم يكن لفظه لفظَ المصدر، وجعلوا الثانَى مقدَّرا بمصدر غير ظاهر، فلذلك قُدَّرت (أنْ) فَعملِت عملَها. فالكلام فى تقدير : ما يكون منك إتيانُ فحديثُ، ولايُنْطَق به لأنه لايُعطى من المعنى ما يُعطيه الكلام الأول. ولم تَظهر «أنْ» لأن ظهورها لفظًا كالمصدر الذى ظهر، ولم يَظَهر المعطوفُ عليه؛ إذا الظاهرُ إنما هو الفعل، فكان من المشاكلة لزومُ الإضمار، وعليه نَبَّه بقوله : «وسَتْرُهُ حَتْمٌ» والضمير عائد على «أنْ» وهى جملةُ اعتراضٍ بين المبتدأ الذى هو «أنْ» وخبرِه الذى هو «نَصَبَ» وقوله : «وبَعْدَ نَفْىٍ» متعلَّق بـ «نَصَب» .

وقد حَصل أن مذهبه كونُ النصب بإضمار «أنْ» وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين.

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (ت) .

وذهب الجَرْمى إلى أن الناصب (الفاء)، كذلك (الواو) الشَّبِيهةُ وكذلك (أو) بمعنى (إلاَّ أنْ)وذهب الفَرَّاء إلى أن النصب بالخِلاَف، كما قالوا مثّل ذلك فى خبر المبتدأ إذا كان ظرفاً، وفى المفعول معه، وخَطْبُ الخلاف هنا يسير، لايَنْبنى عليه إلا حفظُ حِكْمة هذه لصناعة خاصَّة، فلا ينبغى أن يُتَشَاغل فيها بالترجيح، إلا أن ماتقدم تقديره أمْكَنُ فى الحكْمة الصناعيَّة[1].

الوصف الثانى : أن تكون جوابًا لأحد أمرين : إما النفى، وإما الطلبَ. وذلك قوله : «جَوابِ نَفْيٍ أو طَلَبٍ» ويشملهما أن تكون جوابًا لغير الواجب، فإنه إن كان فى الوجب لم يَجُز النصب إلا فى الشّعر، ويكون وَجْهُه فى الضرورة كما فى غير الواجب. ومن ذلك قوله، إنشده سيبويه[2] :

سَـــأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِى تَمـــيم
وأَلْحَقُ بالحِــجَــازِ فــأَسْــتَــرِيحَـــا

وأنشد للأعشى، وقال : أنشدنا يونس[3]:

ثُـمَّـتَ لاتَجْــــزُونَنِـى عـنـد ذَاكُمُ
ولَكِنْ سَـيَـجْـزِينى الإلهُ فَـيُـعْـقِـبَـا

---

(١) انظر اختلافهم فى هذه المسألة فى الإنصاف : ٥٥٧ (المسزلة السادسة والسبعون).

(٢) الكتاب ٣/٣٩، والمقتضب ٢/٤٢، والمحتسب ١/١٩٧، وابن يعيش ١/٢٧٩ والخزانة ٨/٥٢٢، وشرح شواهد المغنى ١٦٩، والعينى ٤/٤٩٠، والهمع ١/٢٦٥ ، ٤/١١٩، ٢٧٩، والدرر ١/٥١، ٢/٧، ١٠، ٩٠، والأشمونى ٣/٣٠٥ والبيت للمغيرة بن حبناء، ويروى «لأستريحا» وعلى هذه الرواية لاشاهد فيه.

(٣) الكتاب ٣/٣٩، وديوانه ٩٠

وقبله :

وأدفع عن أعراضكم وأعيركم لسانا كمقراض الخفاجى ملحبا

يقولون : لاأبتغي بما أصنع منكم جزاء، ولكنما جزائى عند الله.

/ وأنشد أيضا لطرفة[1] : ٤٢٧

لَنَاهَضْبَـةٌ لايَـدْخُلُ الذلُّ وَسْطَهَـا

ويَأْوِى إليـها المُسْتَجِـيرُ فَيُعْصَمَا

وقال : وهو ضعيف فى الكلام[2]، وإنما بابُه غير الواجب كما ذُكر.

فأما (النَّفْى) فنحو قولك : ماتأْتِينَا فتُحدِّثَنَا، وما تُكْرِمُنا فنُكْرِمَكَ.

ومنه قوله تعالى : {مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَىْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَىْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ}[3]. وقوله تعالى : {لاَيُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا}[4].

وأنشد سيبويه للفرزدق[5] :

فَـمَـا أنتَ مِنْ قَـيْسٍ فَتَنْبَحَ دونَـهَـا

ولامِنْ تَمِـيمٍ فى اللَّهـاَ والغَـلاَصمِ

وأنشد أيضا لرجل من بنى دارِم[6] :

---

(١) الكتاب ٣/٤٠، والمقتضب ٢/٢٤، والمحتسب ١/١٩٧، وديوانه٤.ويأوى : يلجأ. ويُعصم : يُمنع. يفتخر بعزة قومه ومنعتهم، وحماية من يسجير بهم.

(٢) الكتاب ٣/٤٠.

(٣) سورة الأنعام : ٥٢ .

(٤) سورة فاطر : ٣٦ .

(٥) ديوانه٨٥٦، والكتاب ٣/٣٣، والهمع ٤/١٢٥، والدرر٢/٨، واللسان (غلصم)

والبيت من قصيدة له يهجو فيها جريرا وقيس بن عيلان، وكان جرير يكافح عن قيس لخؤولة فيهم، فنفاه عنهم، كما نفى عنه الشرف فى تميم :

واللها : جمع لهاة، وهى مدخل الطعام فى الحلق. والغلاصم : جمع غلصمة، وهى رأس الحلقوم، ويكنى باللها والغلاصم عن أعالى القوم وجلتهم.

(٦) الكتاب ٣/٣٥، والمقتضب ٢/١٧، والإهاب : الجلد مالم يدبغ.

كـــــأنَّكَ لم تَذْبَحْ لأهْلِك نَـعْــــجَـــــةً

فَـــيُــــصْـــبِحَ مُلْقًى بالفِنَاءِ إهَابُهَـــا

وأنشد للفرزدق أيضا:[1] ومَاقَامَ منَّا قائِم فى نَديِّنَا

فَــــــيَنْطِقَ إلاَّ بالتِى هـى أعْـــــرَفُ

وأنشد أيضا للعَّين[2] :

ومَـــــا حَلَّ سَـــــعْــــدِىٌّ غَـــرِيبٌ بَبلْدَةٍ

فَــــــيُنْسَبَ إلا الـزِّبْرِقَـــــانُ لَـهُ أَبُ

وقال الآخر[3] :

لَمْ أَلْقَ بَعْــدَهُمُ حَـيًّـا فـأُخْـبِـرَهُمْ

إلا يَزِيـدُهُـمُ حُـــــــبًّـــــا إلـىَّ هُـمُ

وأما (الطَّلَب) فعلى أنواع سته :

---

(١) ديوانه٥٦١، والكتاب ٣٢/٣، والخزانة ٥٤٠/٨، والعينى ٣٩٠/٤، والأشمونى ٣٠٤/٣، ٣٠٥.
والسندى : النادى، وهو مجلس القوم يتحدثون فيه. ومعناه : إذا نطق ناطق منا فى مجلس الجماعة عرف صواب قوله فلم ترد مقالته.

(٢) الكتاب ٣٢/٣، والخزانة ٥٤٣/٨، ويروى «غريبًا»
يقول : تغرَّب رجل من بنى سعد، وهم رهط الزبرقان السعدى، فسئل عنه نسبه انتسب إليه، لشرفه وشهرته .

(٣) ابن يعيش ٢٦/٧، والمغنى ١٤٦، والخزانة ٢٥٠/٥، ٢٥٥، والعينى ٢٥٦/١، والتصريح ١٠٤/١، والأشمونى ١١٥/١، والحماسة بشرح المرزوقى ١٣٩٢
ويروى لأول «وما أصاحبُ من قومٍ فأذكرَهم» وهى الرواية الأشهر : والبيت لزياد بن حمل التميمى، وكان قد نزل بصنعاء اليمن، فاجتواها وحن إلى أهله بنجد. والمعنى : لست أصاحب قوما فأذكر لهم قومى إلا ويزيد هؤلا قومى حبا إلىَّ، لما أسمعه من ثنائهم عليهم.

أحدها (الأمر) نحو: أكرِمْ زيداً فيُكْرِمَك، وأحْسِنْ إليه فَيَشْكُرَك.

ومنه قول أبى النَّجم، أنشد سيبويه[1] :

يَانَاقُ سِيِرى عَنَقًا فَسِيحَا

إلى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا

والثانى (النهى) نحو : لاتكذبْ فتُهَانَ، ولا تَعْجَلْ فتندمَ. ومنه قوله تعالى : {لاَتَفْتَروُا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بعَذاَبٍ}[2] وقوله : {ولاَتَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى}[3] .

والثالث (الدعاء) نحو : اللهمَّ اغفْرلنا فتُدْخِلَنا الجنةَ. وأنشد ابن المولف فى «التكملة»[4]:

رَبِّ وَفِّقْنِى فَلاَ أَعِدْلَ عَنْ

سَنَنِ السَّاعِيَن فى خَيْرِ سَنَنْ

والرابع (الاستفهام) نحو قولك : هَلْ تَأْتِينَا فتحدِّثَنا، وأين بيتُكَ فأزُورَك.

ومنه قوله تعالى : { فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلَ غَيْرَ الَّذِى كُنَّا نُعْمَلُ}[5].

---

(١) الكتاب ٣/٣٥، والمقتضب ٢/١٣، وابن يعيش ٧/٢٦، والعينى ٤/٣٨٧، والهمع ٤/١١٩، والتصريح ٢/٢٣٩، والأشمونى ٣/٣٠٢، واللسان (عنق).

والعنق : ضرب من سير الدابة والإبل. والفسيح : الواسع. وسليمان : هو سليمان بن عبد الملك.

(٢) سورة طه : ٦١.

(٣) سورة طه : ٨١.

(٤) العينى ٤/٣٨٨، والتصريح ٢/٢٣٩، والهمع ٤/١٢٠، والدرر ٢/٨٢ والأشمونى ٣/٣٠٢. وسنن الطريق : نهته، يقال : امض على سفنك والسنن : الطريق، أى وجهك وقصدك.

(٥) سورة الأعراف : ٥٣.

والخامس (العَرْض) نحو : ألاَتَنْزِلُ فتُصِيبَ خيراً. وأنشد ابن الناظم عليه[1] :

يَاابْنَ الكِرَامِ أمَا تَدنُو فتُبْصِرَمَا
قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَاءٍ كَمَنْ سَمِعَا

والسادس (التَّحضيْض) وهو قريب من (العَرضْ) فى المعنى. ومن أمثلته قوله تعالى : {لَوْلاَ أخَّرْتَنِي إلىَ أجَلٍ قَرِيبٍ فَأصَّدَقَ وأكُنْ مِنَ الصَّالِحينَ}[2] : وتقول : هَلاَّ أكرمتَ زيداً فيكرمَك.

فهذه الأنواع الستة داخلة تحت (الطلب) لأن فيها كلها معناه.

وأما (التمنِّى) و (الترجِّى) فليسا بداخلين تحته؛ إذ معناهما مخالفُ لمعنى (الطلبَ) ولكن الحكم فيهما واحد، وقد ذكَره بعد هذا.

والوصف الثالث : أن يكون النفى والطلب اللذان وقعت (الفاء) جوابا لهما مَحْضين، ومعنى المَحضْ : الخالص، أى لابد أن يكونا خالصَيْن من غيرهما، يريد : إلا يكون النفى بالتأويل، ولا الطلب بالتأويل أيضا؛ بل يكونان صريحين.

والصريح منهما ما تقدَّم التمثيل به وأما غير الصريح، وهو / ٤٢٨ المحرَّز منه، فالنفىُ كقولك : أنتَ غيرآتٍ إلينا فتحدثُّنا، وغيرُ قائمٍ الزيدان فيكرِمُهما، فهاهنا لاينُصب عنده ما بعد (الفاء) لأن النفى هنا بالتأويل، إذ كانت (غَيْرُ) أصلُها مخالف، واستعمالُها فى النفى بالتأويل، كما

---

(١) شذور الذهب ٣٠٨، والعينى ٣٨٩/٤، والتصريح ٢٣٩/٢، والأشمونى. ٣٠٢/٣، وشرح ابن الناظم ...

(٢) سورة المنافقون : ١٠.

قال تعالى : {غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ولاَ الضَّالِّين}[1]. وعدم الجواز في هذا مذهب ابن السرَّاج.

وقد ذهب إلى النصب بعده قومٌ من النحويين، واختاره المؤلف في «التسهيل»[2] لأجل دخول (لا) النافية في العطف، كما ذُكر في الآية التى في «الفاتحة».

وردَّ ذلك ابنُ السراج بأن (غَيْرًا) ليس بحرف نفي، وإنما هو اسمٌ مضاف. وتحرَّز أيضا بكون النفي مَحْضا من أن يكون قد صَحِب مايُخرجه عن معناه إلى الإيجاب مع بقاء أداته كقولك : مازلتَ تأتِينَا فتحدِّثُنا، ولاتزالُ تأتينا فتحدِّثُنا، (فلابُدَّ هنا من الرفع في «تحدِّثُنا»)[3]

وكذلك أخواتُ (زال) التى يُشترط فيها النفي نحو : ماانْفَكَّ، ومافَتِىءَ، ومابَرِحَ، فالنفي هنا قائم، والمعنى معنى (أنتَ تَأْتِينَا فتُحدِّثُنا) فلابد من الرفع في «تحدِّثُنا» إلا على قول من يقول[4]: وأَلْحَقُ بالحجازِ فأَسْتَرِيحَافلم يكن النفي هنا مَحْضًا.

وهذه المسألة أَدْخَلُ في رأس المسألة منها في هذا الموضع، وهو قوله : «وبَعْدَ فَاجَوابِ نَفْيٍ» لأن هذا ليس بنفي في الحقيقة، وكذلك قولك : ماأنت إلاَّ تأتِيْنَا فَتُحدثُنا، لصَيْرورته إيجابًا.

---

(١) سورة الفاتحة : ٧.

(٢) انظر : ص ٢٣١.

(٣) مابين القوسين ساقط من (ت).

(٤) هو المغيرة بن حبناء، وسبق الاستشهاد بالبيت، وصدره :

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تميمٍ

ومن النفي المؤوَّل التشبيهُ في قولهم : كأنَّكَ وَالٍ علَيْنا فتَشْتُمَنا، وكأنَّكَ أميرٌ فتَضْرِبَنا.

النصب هنا مذكور، لأن المعنى معنى النفي، كأنك قلت : ماأنتَ والٍ علينا فتشتمنَا، وما أنت أميرٌ فتضرَبنا.

ولكن الناظم أخرجه عن مراده لكَون مثلِ ذلك غيرَ مُطَّرِدٍ في باب النفي، ومن ذلك ماجاء في (حَسِبْتُ) من قولهم : حَسِبْتُه شَتَمنى فأَثِبَ عليه، نَصب «فَأَثِبَ» من حيث الشكُّ الذى في (حَسِبْتُ) وهو يشبه النفي، لأن المعطوف فيه غير واجب الوقوع، والوثوبُ لم يقع، لأن الشتم لم يتحقَّق وجودُه، فكأنه في تقدير : ماشَتَمني فأَثِبَ عليه، وهذا ليس بقياس في مثله، فلذلك تحرَّز منه.

ويَدخل له في التحرُّز أيضا نفْى (قلَّمَا) لأن النفي فيها ليس بحق الأصل، وإنما هو بالتأويل، فلاتقول : قَلَّمَا يَأتِيني فأكرمَه، وإن جاء فإنما يكون مُتَلَقَّى من السماع.

وانظر في ذلك.

وأما (الطلب) غيرُ المحَضْ، وهو المتحرَّز منه، فيقع في الأمر، والدعاء، والاستفهام.

فأما (الأمر) فقد يكون بلفظ الخبر، كقولهم : حَسْبُكَ يَنَمِ الناسُ، واتَّقَى اللهَ امرؤٌ فَعَلَ خيرًا يُثَبْ عليه.

ومنه قوله تعالى : {تُؤْمِنُونَ باللّهِ ورَسُولِه وتُجَاهِدُونَ في سَبِيلِ اللّهِ}[1].

---

(١) سورة الصف : ١١.

ثم قال : {يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ} . فجَزْمُ الجوابِ فيها دالٌّ على أن المعنى :

اكْتَفِ نَيمِ الناسُ، ولْيَتَّقِ اللهَ امرؤٌ. والمعنى في الآية : آمِنُوا بالله ورسوله / وجاهدوا في سبيل الله. ٤٢٩

فمثلُ هذا لايُنصب فيه الفعلُ بعد (الفاء) على مايقتضيه (النَّظْم) فلا تقول : حَسْبُكَ الكَلاَمُ فينامَ الناسُ، ولااتَّقَى الله امرؤٌ فيُثَاب، ولانحو ذلك، وهو نَصُّ المؤلف في «التسهيل»ونَسب الجواز إلى الكسائي[1]. قال ابنه في «التكملة»[2]: والقياس يأبى ذلك، لأن المصَحِّح للنصب بعد (الفاء) بإضمار (أنْ) إنما هو تأوُّل ماقبلها بالمصدر، ليصح العطف عليه، فإذا كان قبل (الفاء) أمرٌ بلفظ المبتدأ والخبر، أو اسمِ فعل، تعذَّر تأوُّله بالمصدر، لتعذُّر تقديرِه صلةً لـ(فامتنع نصب مابعد (الفاء).

قال : ومن ثَمَّ لم يوافق الكسائيَّ فيما ذهب إليه أحدٌ، إلا أن بعض أصحاب كتاب سيبويه، وهو أبو الحسن بن عُصْفور، أجاز نصبَ جواب اسم الفعل غيرِ المشتقّ، ثم رُدَّ عليه بتعذُّر تقدير المصدر من اسم الفعل، وفي الرد نظرٌ، ليس هذا موضعَه.

وسيأتي الكلامُ على اسم الفعل إثْرَ هذا إن شاء الله ، حيث تعرضَّ له الناظم.

وأما (الدُّعاء) فكالأمر في هذا، والخلافُ فيه واحد، إلا أن الفَرَّاء

---

(١) التسهيل : ٢٣٢.

(٢) انظر : لوحة (٢٢٠ ـ أ).

وافق الكِسَائى في النصب، فيجوز عندهما أن تقول : غَفر اللهُ لك فيُدْخِلَك الجنةَ، كما لو كان بلفظ الأمر عند المؤلف.

وقد حَكى ابن المؤلف في «التكملة» عن البصريين منعَ النصب في جواب الدعاء إذا كان بغير لفظ الطلَب، وأجازه ابن عُصْفور، وظاهر كلام النحويين الجوازُ، لأن عباراتهم في الجواز مطلقَة، وابنُ السَّراج نَصَّ على عدم الجواز، وهو الذى يقتضيه السماع؛ إذ لم يَنقل البصريون ذلك سماعا عن العرب، وإنما نقلوه حيث يكون الأمر مَحْضا لا مؤَّولا، وإذا كان الأمر مَحْضا كان النصب جوابًا على القياس.

وأما إذا خرج عن ذلك فلايقاس؛ إذ الأمر ليس على بابه، فلايترتَّب عليه من النصب مايترتَّب على ماجاء على أصل الباب، فالأظهرُ ماأشار إليه من عدم النصب.

وأما(الاستفهام) فإذا لم يتمَّحض معناه للكلام بعده ويَتَبيَّن فلا يجوز النصب بعده عند الناظم، فإن النصب عند المؤلف فيما ولي (الفاء) أو (الواو) بعد الاستفهام لايجوز إلا إذا لم يَتَضمن وقوَع الفعل، إمَّا لأنه استفهامٌ عن الفعل نفسِه نحو : هل تَسيرُ فتُصِيبَ خيرًا؟ وإمَّا لأنه استفهام عن متعلَّق الفعل، غير محقَّق الوقوع نحو : متى تسيرُ فأرافقَك؟

وفي الحديث : «مَنْ يَدْعُونِى فأَسْتَجِيبَ له؟ مَنْ يَسْألُني فأُعْطِيَه؟ مَنْ يَسْتَغْفِرني فأغفرَ به؟[1]»فيُنصب لأنه جوابُ فعلٍ غيرِ واجب.

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب صلاة المسافرين ـ باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل والإجابة فيه ١/٥٢١ حديث رقم ١٦٨.

فلو كان الاستفهام عن متعلّق فعل محقّق الوقوع كقولك : لِمَ تأتْيِنا فتحدِّثُنا؟ وأين ذهب زيدٌ فَنَتَّبِعُه؟ فالفعل هنا محقّق الوقوع، فليس الاستفهام فيه بمتمحِّض، فلم يجز النصب لأنه في معنى الواجب.

وعلى أن ابن كَيْسَانَ[1] حَكى النصب في جواب الاستفهام في نحو: أين ذهبَ زيدٌ فَنَتَّبِعَه؟ وكم مَالُك / فنعرفَه؟ ومَنْ أبوك فَنُكْرِمَه؟ ٤٣٠

— قال ابن المؤلف[2]: ولا أراه يَستقيم على مَأْخذ البصريين إلا بتأويل ماقبل (الفاء) باسمٍ معمولٍ لفعل أمر دَلَّ عليه الاستفهام، والتقدير : ليكنْ منك إعلامٌ [بموضع ذهاب زيد فاتباعٌ منّا، وليكنْ منك إعلامٌ بقَدْر مالك فمعرفةٌ منا، وليكنْ منك إعلامٌ][2] بأبيك فإكْرامٌ مناله.

ثم على الناظم هنا دَرك من وجهين :

أحدهما : أن نَصَّه على كَوْن النفي مَحْضا يَقتضي أنه إذا دَخل الاستفهام على النفي، فصَيَّرَه تقديرًا لايَنْتصب الفعلُ معه بعد (الفاء) فلا تقول : ألم يَقُمْ زيدٌ فيكرمُك؟ لأن النفي هنا غير متمحِّض؛ بل صَيَّرته الهمزةُ إى معنًى آخر غيرِ النفي، لكن ذلك جائز مطلقا، ولا أعلم أحدًا خَالفَ فيه.

قال سيبويه[3]: وتقول : ألم تَأتِنَا فتحدِّثَنا؟ إذا لم يكن على الأوّل، يعني : إذا لم تَعطفه على المجزوم، ثم أنشد في النَّصْب[4]:

---

(١) تكملة شرح التسهيل : لوحة ٢١٩ ـ ب.

(٢) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبته من (س، ت) وهو موافق لما في التكملة لابن الناظم.

(٣) الكتاب ٣/٣٤.

(٤) الكتاب ٣/٣٤، وابن السيرافي ٥٤٨، والشنتمري ١/٤٢١، واللسان (فرتج) ويروى «ألم تَسَلْ فتخبرك» ==

أَلَمْ تَسْـــأَلْ فَــتُــخْــبِــرَكَ الرُّسُــومُ

على فِـــرْتَـاجَ، والطَّلَلُ القَـــدِيمُ

ثم قال بعد ذلك[1]: وتقول : ألستَ قد أَتَيْتَنا فتحدِّثَنا؟ إذا جعلتَه جوابا، ولم تَجعل الحديثَ وقَعَ إلاَّ بالإتْيان.

فهذا وماكان مثلَه النصبُ فيه بعد (الفاء) سائغ، وذلك عند الناظم، بمقتضى اشتراطه، غيرُ سائغ، وهو إخلال.

ولو كانت المسألة مختلفًا فيها لكان له بعضُ العذر في الاحتراز منها إن لم يُحَجَّجْ بالدليل.

والوجه الثانى أن الاستفهام أيضًا قد يتغيَّر معناه ولايكون مَحْضًا، فينتصبُ جوابُه بعد (الفاء) وذلك نحو قولك : هل أتيتَنا فتحدِّثَنا؟ إذا جعلت (هَلْ) تُعطي معنى النفي.

وكذلك : هل أحسنتَ إليَّ فأكرمَك؟ لأن (هَلْ) قد تأتى للإشعار بالنفي نحو قوله : {هَلْ مِنْ خَالِقٍ غيرُ اللّهِ}[2]. {ومَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إلاَّ اللّهُ}[3]. وهو جائز قياسا بلا إشكال. والتقييدُ هنا يُعطى خلافَ ذلك.

ولايقال : إنه دائرٌ بين النفي والاستفهام، فلابُدَّ أن يَدخل تحت أحدهما إن لم يَدخل تحت الآخر، وكلاهما يَشمله كلام الناظم ـ لأنا نقول : كلا المَحْملين غيرُ مَحْض في معناه، لأن الاستفهام، الذى هو الأصل، متروكٌ بالمعنى

= والبيت للبرج بن مسهر الطائى. والرسوم : جمع رسم، وهو الأثر الباقى من الدار بعد أن عفت. وفرتاج : موضع ببلاد طيىء. والطلل : مابقي شاخصا من آثارها الديار ونحوها.

(١) الكتاب ٣/٣٥.

(٢) سورة فاطر : ٣.

(٣) سورة آل عمران : ١٣٥.

الطارئ، والنفيُ غير أصيل في (هَلْ) فلا يَدخل له تحت واحد منهما.

والجواب عن الأول : أن نصب الفعل بعد التَّقْرير [الأوَّل][1] ليس جوابا للتقرير، وإنما هو جواب للنفي.

وذلك أنك إذا قلت : أَلَمْ تأتِنَا فتُحدِّثَنا؟ [أصله : لم تأْتِنَا فتُحَدِّثنا][2] على معنى : لم تأْتِينا مُحدِّثًا، وهكذا كلُّ مادخل عليه الاستفهام من النفي.

والنصبُ قبل الاستفهام جائز، لأن ماقبل (الفاء) منفي حقيقة، فإذا دَخلت الهمزةُ فإنما دَخلت بعد استقرار النفي المَحْض، فأَحْدثت التقريرَ فبقي اللفظ كما كان، لوجود مُحْرِزه، وهو أداة النفي، ولايَضُرُّ حدوثُ ماحَدث من المعنى، لأنه غيرُ قادح في أصل معنى الكلام.

والذى يُبَيِّن هذا أن التقرير لو كان النصبُ جوابًا له لكان نصبًا بعد الواجب، وذلك لايكون إلا في الشِّعْر، لأن المعنى قد أتيتَنا مُحَدِّثا. ونظيرُ هذا في اعتبار الأصل قولُهم : كأنَّكَ لم تأْتِنَا فتُحدِّثَنا، وقولُ الدارِمّي، أنشده سيبويه[3]:

كأنَّكَ لَمْ تَذْبَحْ لأهْلِكَ نَعْجَةً
فَيُصْبِحَ مُلْقًى بالفِنَاءِ إهَابُها

قال الأعْلم : شاهدُه / النصبُ وإن كان معنى الكلام الإيجاب، ٤٣١ مراعاةً لَمَا كان قبل دخول «كأَنَّ» يَعنى أن معنى الكلام أنكَ ذَبَحْتَ،

---

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبته من (س، ت).

(٢) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبته من (س، ت).

(٣) سبق الاستشهاد به.

وكذلك المعنى في : كأنَّكَ لم تَأتِنَا، أى قد أتيتنَا.

وعلى ماتقرَّر نَصَّ ابن خروف في التقرير، وقال في هذا البيت : أبقي النصبَ كما أبْقَى الباءَ في قولك : ألَسْتَ بزيدٍ؟ يعنى حين دَخل التقرير، فنَسخ معنى النفى اعتباراً بالأصل، فإذاً قد دخل هذا المعنى تحت النفى المَحْض، فلا إشكال على الناظم فيه.

والجواب عن الثانى جارٍ على الجواب الأول في المعنى، لأن أصل الكلام الاستفهامُ، فرُوعِيَ ذلك الأصل، والذى يُبَيِّن ذلك أن النفي فيه ليس بصريح الدَّلالة إلا من جهة مايَلزم عن الاستفهام المرادِ به التقرير.

وأصل المعنى أن المتكلم يَستفهم المخاطَب عن الإحسان الذى عَلَّق عليه الإكرامَ، وجَعله سبباً فيه، تقريراً له عليه إذا قال : هل أحْسَنْتَ إليَّ فأكرمَك؟ والمخاطبُ يَعلم أنه لم يُحْسن إليه، فإذاً لاإكرامَ؛ إذْ لم يَقع إحسانٌ، فالنفي راجع إلى ماعند المتكلم والمخاطَب، لا إلى نفس الاستفهام، لكن حَصل من المجموع النفيُ معنًى، والاستفهامُ حاصل، فلا دَرك على هذا الوجه. والله أعلم.

ولما أتَّم الكلام على (الفاء) أخذ يَذكر حكم (الواو) أختِها في هذا الحُكْم، وهو الموضع الخامس من مواضع لزوم الإضمار، فقال :

وَالْوَاوُ كَالْفَا إنْ تُفِدْ مَفْهُومَ مَعْ
كَلاَ تَكُنْ جَلْداً وتُظْهِرَا الْجَزَعْ

يعنى أن (الواو) التى بمعنى (مَعَ) حكمُها حكم (الفاء) في جميع مَالَها، من كونها تقع جوابا للنفي المحَضْ، والطلَب المحض، أو جواباً للتمِّنى أو الترجِّى، على حَسَب مايَذكره بعد هذا.

فيَنتصب مابعدها بـ(أنْ) لازمَة الإضمار، وليس مع (الواو) جواباً، لأن

السببيَّة معها لاتكون، وإنما هو على نحوٍ من الجواب في النفي والطلَب.

ووجهُ النصب بعدَها نحوٌ مِمَّا تقدَّم في (الفاء) من أن المعنى معها قد يكون على غير جهة مجرَّد الجَمْع الذى هو الأصلُ فيها.

فإذا قلت : ماتَأْتِينا وتُحَدِّثَنا، فأصل الجَمْع فيه يُفيد التَّشْريك في عدم الإتيان، ثم إنهم قد يُريدون معنًى زائدا على الجَمْع المطلَق، وهو المعَيَّة، أى : ما تَجْمع بين الإتيان والحديث مَعًا، فأرادوا أن يَدُلُّوا على هذا المعنى بتغيير الكلام عن حَدِّه؛ إذ كان أصل الكلام لايُؤَدِّيه، ففَعلوا في (الفاء) ليَحصل لهم ما أرادوا، فقَدَّروا (أنْ) وألزموها الإضمار، وقَدَّروا العطفَ على مصدر يُعطيه معنى الكلام الأول، على حَسَب ماتقدَّم في (الفاء) من كل وجه، ولذلك أحال الناظم في حكم (الواو) على (الفاء) ولايكون هذا إلا بعد غيرِ الواجب، وهو النفي والطلَب اللذان ذكَر.

فأما (النفي المَحض) فنحو : ماتَأْتِينَا وتُحَدِّثَنا، ويقال : لايَسَعُنِى شىءٌ ويَعْجِزَ عنك. ومنه قوله تعالى : {ولَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُم ويَعْلَمَ الصَّابِرِينَ}[1].

وإذا دَخل الاستفهام / على النفى فالحكمُ كذلك، لأن الأصل النفىُ ٤٣٢ كما تقدم، فلا اعتراض به على الناظم. ومنه قول الحُطَيئة، أنشده سيبويه رحمه الله تعالى[2]:

---

(١) سورة آل عمران : ١٤٢.

(٢) الكتاب ٤٣/٣، والمقتضب ٧٢/٢، والمغنى ٦٦٩، والعيني ٤١٧/٤، والهمع ١٢٧/٤، والدرر ١٠/٢، والأشموني ٣٠٧/٣، وديوانه ٢٦ بقوله لآل الزبرقان بن بدر، وكانوا قد جفوه فانتقل عنهم وهجاهم.

أَلَـمْ أَكُ جَـــــارَكُمْ ويَـكُـونَ بَـيْنِـى

وبَـيْـنَـكُـمُ الْمَـوَدَّةُ والإخَـــــــاءُ

ومن ذلك ماأنشده أيضا، من قول دُرَيْد بن الصِّمَّة(١):

قَـــتَلْتُ بِعَـــبْـــدِ اللَّهِ خَـــيْــرَ لِداتِه

ذُؤَابًا فَلَم أَفْـــخَـــرْ بذَاكَ وأَجْـــزَعَـــا

وقال حَسَّان بن ثابت ـ رضي الله عنه ـ أنشده ابن خروف(٢):

فَـــإنْ لَمْ أُصَـــدِّقْ ظَنَّكُمْ بَتَـــيُّـــقنٍ

فَـــلاَ سَـــقَتِ الأَوْصَـــالَ مِنِّى الرَّوَاعِـــدُ

ويَـعْلَـمَ أَكْـــــفَـــــائِى مِنَ الـنَّاسِ أَنَّـنِى

أَنَا الحَـــافِظُ الحَـــامِى الذِّمَـــارَ المُرَاوِدُ

نصب (يَعْلَمَ) على (لَمْ أُصَدِّقْ) أى : إن لم يَجتمع هذان، وهذا في صَرِيح النفى.

وأما النفى غيرُ الصَّرِيح فلا يَنتصب بعده الفعل، كما لو قلت : أنت غيرُ قائمٍ وتَسِيرُ، لأن النفي غير متمحِّض، وكذلك : مازال يَأْتِينَا ويحدِّثُنا، وقَلَّما يَأْتِينَا ويحدِّثُنا، وما أنتَ إلاَّ تأْتْيِنَا وتحدِّثُنا، وما كان مثلَ ذلك، من الأشياء التى لم يكن النفي فيها صريحا، فلا بُدّ فيها من الرفع، كما تقدَّم في (الفاء).

---

(١) الكتاب ٣/٤٣، وابن الشجري ١/٣٧٣

واللدات : جمع لِدَة، وهو التِّرب الذى ولد يوم ولادتك.

وكان ذؤاب الأسدى قد قتل عبدالله بن الصِّمة أخا دريد، فقتله دريد بأخيه. فهو يقول : لم أجمع بين الفخر والجزع، بل فخرت بإدراك ثأر أخى غير خائف من قوم قاتله، لعزتى ومنعتى.

(٢) ديوانه ١/٤٩، ورواية المصراع الأخير فيه «أنا الفارسُ الحامِى الذِّمارَ المُنَاجِدُ».

وأما (الطلَب) فعلى ستة أنواع :

فالأمر نحو : زُرْنِي وأزورَك، أى : لِيَكُنْ منكَ لِي زيارةٌ، وزيارةٌ منِّي لك.

وأنشد سيبويه للأعشى[1]:

فَقُلْتُ ادْعِي وأَدْعُوَ إنَّ أَنْدَى
لصَوْتٍ أن يُنَادِيَ دَاعِيَانِ

والنهى نحو قولك : لاَتأكُلِ السَّمَكَ وتشربَ اللَّبَنَ، وأنشد سيبويه للأخطل[2]:

لاتَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وتَأْتِيَ مِثْلَهُ
عَارٌ عَلَيْكَ إذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

وقوله تعالى : {ولاَتَلْبسوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وتَكْتُموا الْحَقَّ}[3]. الآيةُ. تَحتمل النصب والجزم.

والدعاء نحو : رَبِّ وفِّقْنِي وأُطيعَك.

وأما نحو : غَفَرَ اللهُ لك ويُدْخِلَكَ الجنةَ، فعلى ماتقدَّم في (الفاء) وسيأتى إن شاء الله تعالى.

---

(١) الكتاب ٤٥/٣، والإنصاف ٥٣١، وابن يعيش ٣٣/٧، والمغنى ٣٩٧، والعيني ٣٩٢/٤، والتصريح ٢٣٩/٢، والأشموني ٣٠٧/٣، وليس في ديوان الأعشى، وينسب كذلك إلى الحطيئة أو ثار بن شيبان النمرى. وأندى : أبعد صوتا، وقبله :

تقول حليلتى لما اشتكينا ... سيدركنا بنو القرم الهجانِ

(٢) الكتاب ٤٢/٣، والمقتضب ١٦/٢، وابن يعيش ٢٤/٧، والخزانة ٥٦٤/٨، وشرح شواهد المغنى ٢٦١، والعيني ٣٩٣/٤، والتصريح ٢٣٨/٢، والأشموني ٧/٢ وهذا البيت أشرد بيت قيل في تجنب إتيان مانُهى عنه. وقد وُجد في عدة قصائد، ومن ثم اختلف في قائله، فنسب إلى المتوكل الليثى الكنانى، والى سابق البربري، وال الطرماح، وإلى أبى الأسود الدؤلى.

(٣) سورة البقرة : ٤٢.

والاستفهام نحو : هل تَأْتِينَا وتُحَدِّثَنا؟ وذلك إذا كان الاستفهام عن الفعل، أو عن متعلّق الفعل، وهو غير محقّق الوقوع نحو : هل تَأْتِينَا وتحدِّثَنا؟ ومَنْ يأتينا ويحدِّثَنا؟

فأما إن كان الاستفهام يتضمَّن وقوعَ الفعل لايكون النصب إلا ما مَرَّ في (الفاء).

وأصل هذه المسألة للفارسي في «الإغفال» إذ رَدَّ على الزجَّاج في تجويزه النصبَ في قوله تعالى : {يَاأَهْلَ الكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُونَ الحَقَّ بالبَاطِلِ وتَكْتُمُونَ الْحَقَّ}(١).

وأنه لو قال : وتَكْتُمُوا الحقَّ، على معنى : لَمِ تَجمعون بين ذا وذا ـ لَجَاز، ولكن الذى في القرآن أجْوَدُ.

فَردَّ عليه الفارسي في هذا بمعنى ماتقدَّم، من كَوْن الفعل هنا واجبًا محقَّق الوقوع، فلايصح فيه النصبُ إلا على مَنْ يَنصب في الواجب، وهو شاذّ، وقد ذكَر مثلَ ذلك في (الفاء).

والعَرْض نحو : ألاَ تَنْزِلُ وتُصِيبَ خيرًا؟

والتَّحضيض نحو : هَلاَّ تَنْزِلُ وتُصِيبَ خيرًا.

والتمنِّى والترجِّى سيأتيان إن شاء الله.

فالحاصل : أن (الفاء) و(الواو) في هذا الباب على حُكْم واحد، وهو مانَصَّ عليه الناظم.

وأتى بمثالٍ من ذلك نُصب فيه مابعد (الواو) بعد النهى، وهو قوله، «لاتَكُنْ

---

(١) سورة آل عمران : ٧١.

جَلْدًا وتُظْهِرَ الجَزَعْ» أى لايجتمع فيه الجَلَدُ وإظهارُ الجزَع، والواوُ فيه تُفيد المَعِيَّة.

وإنما قَيَّدها بذلك لأن (الواو) إذا لم تُفِد ذلك المعنى فهى على أصلها من الجَمْع المطلَق، فلاحاجة إلى تَغْيير / الكلام، وإخراجِه عن أصله. ٤٣٣

والجَلْد من الرجال : الصَّلِيبُ القَوِيُّ على الشيء، يقال منه : جَلُدَ الرجلُ جَلَدًا، وجَلادَةً، وجُلُودَةً، فهو جَلْدٌ وجَلِيدٌ.

والجَزَع : ضد الصَّبْر، وقد جَزِع ـ بالكسر ـ من الشيء، وأجْزَعه غيُره.

وجواب «إنْ تُفْد» في البيت محذوف، دَلَّ عليه قوله : «والواوُ كالفاءِ» وكان الوجه أن يأتى بالماضى، فإن الإتيان بالمضارع مختص بالشِّعر.

وكذلك قوله بعدُ «إنْ تَسْقُطِ الْفَاءُ» وقد مَرَّ من هذا مواضع.

وبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْمًا اعْتَمِدْ
إنْ تَسْقُطِ الْفَا والْجَزَاءُ قَدْ قُصِدْ
وشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعْ
إنْ قَبْلَ لاَ دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعْ

يَعنى أن الفعل إذا وقع بعد غير الواجب في الأشياء المذكورة التى تقدَّم تفصيلُها، وهى يَنتصب بعدها مع (الفاء) فإنه يَنْجزم مع سقوط (الفاء) إلا ما وقع بعد النفي، فإنه لايَنْجزم.

فقوله : «وبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ» متعلِّق بـ«اعْتَمِدْ» و«جَزْمًا» مفعول «اعْتَمِدْ» وغيرُ النفى هو الطلَب إن سقطت (الفاء) التى انْتَصب بعدها، فتقول في

الأمر: إيتِنَا تُحَدِّثْنَا، وأَسْلِمْ تَسْلَمْ.

ومنه قوله تعالى : {وقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا}[1]. وفي الحديث : «وأحْسِنْ مُجَاوَرَةَ مَنْ جَاورَك تَكُنْ مُسْلِمًا»[2].

وتقول في النهي : لاتَدْنُ من الأسَد تَسْلَمْ.

وفي الدعاء : اللهُّم اغْفِرْ لنا تُدْخِلْنَا الجنةَ، وارْزُقْنا مالاً نَتصَدَّقْ به.

وفي الاستفهام : هل جاءنى أُكْرِمْه؟ وأين بيتُك أزُرْك؟

وفي العَرْض : ألاَ تنزلُ تُصِبْ خيراً.

وفي التَّحضيض : هَلاَّ تَقْرأُ تَنْتَفِعْ؟ وأنشد الفراء[3]:

لَوْ كُنْتَ إذْ جِـئْـتَنا حَـاولْتَ رُؤْيَتَنا
أَوْ جِـئْـتَنَا مَـاشِـيًـا لايُعْـرِفَ الفَـرَسُ

ذهب الخِدَبُّ[4] إلى (لو) هنا تحضيض لاتَمَنٍّ.

وأما النفي : فلا يَنْجزم الفعل بعده إذا سقطت (الفاء) وإنما يكون مرفوعا فتقول : ماتَأْتِينَا تُحَدِّثُنا، ولايجوز «تحدثْنا» ولذلك استثناه الناظم.

وعلة ذلك ستُذكر إن شاء الله.

ثم ذكر أن الجزم، حيث ذكَر، لايكون إلا إذا قُصِد الجزاء، وذلك قوله : «والجَزَاءُ قَدْ قُصِدَ» وهى جملة في موضع الحال، العامل فيها « تَسْقُطْ » من

---

(١) سورة البقرة : ١٣٥.

(٢) رواه ابن ماجه في : أبواب الزهد ـ باب الورع والتقوى، حديث (٤٢٧٠) ٢/٤٢٩، والترمذي في الجامع ـ كتاب الزهد ـ باب من اتقى المحارم، حديث (٢٣٠٥) ٤/٥٥١.

(٣) معانى القرآن ٢/٢٨٤.

(٤) هو أبو بكر محمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي، نحوى مشهور، حافظ بارع، كان يرحل إليه في العربية، موصوفا فيها بالحذق والنبل، مات في عشر الثمانين وخمسمائة.

قوله : «إنْ تَسْقُطِ الفَاءُ» أى إن سَقطت الفاء حالَ كون الجزاءِ مقصوداً بذلك الفعل، أو يكون عاملة «اعْتَمِدُ» أى اعْتَمِد الجزمَ في هذا الحال، يعنى أن الحكم بالجزم فيما ذكُر إنما يكون إذا قُصِد به كونُه جزاءً لما تقدَّم من الكلام، أى مسبباً عنه، فهناك يصح الجزم.

أما إن لم يُقْصد به الجزاءُ فلا يَنْجزم، نحو قولك : أكْرِمْ زيداً يُكْرِمْكَ، فـ«يُكْرِمْك» جزاء «أكْرِمْ» أى أن إكرامَه لك مسببٌ عن إكرامك له، فإن لم تَقْصد ذلك رفعتَ فقلت : أكْرِمْ زيداً يكرمُك، فـ«يُكْرِمُك» مستأنَف، أى هو كذلك، أو فى موضع الحال من «زيداً»

ومِمَّا جاء من ذلك مجزوماً لأنه / قُصِد به الجزاء جميعُ ماتقدَّم من الأمثلة. ٤٣٣

ومِمَّا جاء غيَر مجزوم لأنه لم يُقصد به الجزاء قول الله تعالى : {ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ}[1]. وقال تعالى : {فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا في الْبَحْرِ يَبَسًا لاتَخَافُ دَرَكًا ولاتَخْشَى»[2]. وأنشد سيبويه للأخطل[3]:

وقَالَ قَائِلُهُمْ أرْسُوا نُزَاوِلُهَا
فكُلُّ حَتْفِ امْرِىءٍ يُقْضَى لِمِقْدارِ

وأنشد أيضا، ونَسبه ثعلبُ لعمرو بن الإطْنَابة ونسبه أبو عبيدة

---

(١) سورة الأنعام : ٩١.

(٢) سورة طه : ٧٧.

(٣) الكتاب ٩٦/٣، ابن يعيش ٥٠/٧، والخزانة ٨٧/٩، وليس في ديوانه. ويروى «وقال رائدهم» والرائد هو الذى يتقدم القوم ليطلب لهم الماء والكلأ، والمراد هنا زعيم القوم. وأرسوا : أقيموا. ونزاولها : نحاولها ونعالجها والضمير يعود على الحرب. والحتف : الهلاك، والمعنى : قال رائد القوم ومقدمهم : أقيموا نقاتل، فإن موت كل نفس يجري بمقدار الله تعالى وقدره، لا الجبن ينجيه، ولا الإقدامُ يُرديه.

لعَمْرو بن امرئ القيس[1]:

خَــالَفْتِ في الَّرأيِ كُلَّ ذِي فَــخَــر
يامَـــالِ والحقُّ عِنْدَهُ فَـقِـفُـوا

تُؤْتَوْنَ فــيـهِ الوفـاءَ مُـعْـتَـرَفًا
بالحقِّ فــيــه لَكُمْ فــلا تَكِفُـوا

استشهد سيبويه بعَجُز الأول وصَدْر الثانى، وأنشد أيضا[2]:

كُــونُوا كَـمَنْ آسَى أَخَـاهُ بِنَفْـسِـهِ
نَعِـيشُ جَـمِـيـعًـا أو نَمُـوتُ كِـلاَنَا

وأنشد أيضا للأخطل[3]:

كُـرُّوا إلـى حَـرَّتَيْكُمْ تَعْـمُـرُونَهُـمَـا
كَـمَـا تَكُرُّ إلى أَوْطَانِهَـا الْبَـقَـرُ

فهذه الشواهدُ وأمثالُها إنما يُرفع فيها الفعل على أحد ثلاثة أشياء : إمَّا على القَطْع وابتداء الكلام، أو على الحال من المعرفة، أو على الصفة من النكرة، وعلى هذه يُحمل الفعل بعد النفي.

---

(١) الكتاب ٣/٩٦.

(٢) الكتاب ٣/٩٦، وروايته فيه «وأسى» وهما سواء، والمؤساة والمؤاساة بين الرجلين : التسوية بينهما، ويقال : آسى فلان فلانا بماله، إذا أناله منه، أو جعله مساويا له فيه. وقال سيبويه : «كأنه قال : كونوا هكذا، إنا نعيش جميعا أو نموت كلانا إن كان هذا أمرنا» والبيت ينسب لمعروف الدبيري أو لصفوان بن محرث الكنانى، وانظر : ابن السيرافي ٥١١.

(٣) الكتاب ٣/٩٩، ابن يعيش ٧/٥٠، الأشموني ٣/٣٠٩، ديوانه ١٠٨ وكروا : ارجعوا. والحرة : أرض ذات حجارة سود نخرة. عَيَّرهم بالنزول في الحرة لحصانتها، وإيواء الأذلاء إليها، وامتناعهم بها.

وعليه في هذا الاشتراط نَظَر، فإن ما يَنْجزم بعد هذه الأمور على ضربين :

أحدهما : أن يكون الجزاء مقصوداً فيه كالأمثلة المتقدِّمة.

والآخر : ألاَّ يُقصَد ذلك فيه، ومع ذلك فالجزم فيه سائغ كقولك : قُلْ له يَفْعَلْ كذا، ومُرْهُ يَحْفِرِ البئر، ونحو هذا، فالجزم هنا صحيح وإن لم يكن على معنى : إن تَقُلْ له يفعلْ، وإن تَأْمُرْه يَحْفِرْ، وهو كثير.

وفي القرآن الكريم : {قُلْ لِعَبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلاَةَ[1]}.

فـ«يُقِيمُوا» مجزوم على جواب «قُلْ» وليس المعنى على : إنْ تَقُلْ لهم يُقِيمُوا، ولو كان على ذلك المعنى لم يَتَخلَّف عن الإقامة أحدٌ، وليس كذلك، فَدلَّ على أنه ليس على معنى قَصْد الجزاء.

وكذلك قوله تعالى : {فَذَرْهُمْ يَخُوضُوا ويَلْعَبُوا}[2]. {ذَرْهُمْ يَأْكُلُوا ويَتَمَتَّعُوا}[3]. {قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا}[4]. {فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي وَيَرِثْ}[5]. على قراءة أبي عمرو، بجزم «يَرِثْ»[6] وهو كثير.

وإذا ثَبت هذا، فمفهوم اشتراط الناظم يَقتضى أن مثل هذا لايَنجزم، وهو غير صحيح.

والجواب من وجهين :

---

(١) سورة ابراهيم عليه السلام : ٣١.

(٢) سورة المعارج : ٤٢.

(٣) سورة الحجر : ٣.

(٤) سورة الجاثية : ١٤.

(٥) سورة مريم : ٥، ٦.

(٦) وكذلك يقرؤها الكسائي. وقرأ الباقون بالرفع، وانظر : السبعة ٤٠٧.

أحدهما : أن يُقال : لعلَّه قائلٌ بمذهب المازنّي والفرَّاء القائلْين بأنَّ (يَفْعَل) مبنيٌّ لأنه فعل أمر، يعني (افْعَلْ) لكن زِيد فيه حرفُ المضارعة حِكَاية، فإذا قلت : مُرْهُ يَحْفِرْها، أو قُلْ له يَفْعَلُ، بمعنى : قُلْ له افْعَلْ، وأتى بالياء لأن صاحب الفعل غائب، كما تقول : حَلَفَ زيدٌ لَيَخْرُجَنَّ، ولفظُ يمينه «لأخْرُجَنَّ».

قال السِّيرافي : وقَوَّاه الزجَّاج، وإذا ساغ هذا فلا عَتْب عليه.

والثاني : أنه لو سلَّم نفي الخلاف في المسألة. لكان له وجهٌ من التأويل يَرجع به إلى ما اشتَرط، وذلك بأن يقدِّر أن المعنى على : إن تَقُلْ له يَفْعَلْ، على قصد الجزاء. إمَّا من جهة تَغْليب الظنِّ بأن الأول إذا وقع وقع الثاني، وإمَّا ثقةً بأن الأمر كذلك يكون. وهذا لا إشكالَ فيه في كلام العباد، وأما في كلام الله تعالى : فعلى أن يكون ذلك/ راجعًا إلى اعتقاد ٤٣٥ العباد[وظنهم][1]، كما قال سيبويه في قول الله تعالى : {فَقُولاَ لَهُ قَوْلاً لَيِّنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى}[2].

وقد تقدَّم تقرير هذا المعنى، وبهذا التقرير يَدخل كلُّ ما اعتُرِض به تحت اشتراط الناظم، فلا يبقى إشكال.

وفي قوله : «والْجَزاء قد قُصِدَ» إشعارٌ بالجزم للفعل في الجواب، لأن الجزاء إنما يكون لشرطٍ تقدَّمه. ولا شكَّ أن المعنى في الكلام مع الجزم على الشَّرْط والجزاء.

وقد أَشْعَر بذلك أيضا في البيت بعد هذا، فقولك: أَكْرِمْنِي أُكْرِمْك،

---

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبته من (س، ت).

(٢) سورة طه : ٤٤.

في معنى : إنْ تُكْرِمْنِي أُكْرِمْكَ، ولاَتَدْنُ من الأسدِ تَسْلَمْ، في معنى : إنْ لاتَدْنُ منه تَسْلَمْ، واللهمَّ اغْفِر لنا تُدْخِلْنا الجنةَ، في معنى : إن تَفْعَلْ ذلك يَكُنْ هذا.

وكذلك الاستفهامُ وغيره، فقولك : أين بيتُك أزُرْكَ؟ في معنى : إن أَعْرِفْ موضعَ بيتِك أزُرك، وقولك : ألاَ تَنْزِلُ عندنا تُكْرَمْ، في معنى : إن تَنْزِلْ تُكْرَمْ.

ولا خلاف في هذا إلا أنهم اختلفوا في الجازم ماهو؟ فمنهم مَنْ جَعل الجزم بـ (إنْ) مقدَّرة، كأنه قال : إنْ تُكْرِمْنى أُكْرِمْك، ثم وَضع الأمرَ موضعَ الشرط.

ومنهم من جَعل الجزم بنفس الأمر، لِمَا تضمَّن من معنى الشرط.

وكلام سيبويه يَحتمل الأمرَيْن، وهو أظهر في الثانى، وإليه ذهب المؤلف، واختار ابنُه الأولَ، والخطبُ في المسألة يسير، وكلاهما مُحْتمل مِمَّا يُقال به، فلا حاجة إلى الإكثار، وإنما كان هذا في غير الواجب، لأن الشرط غير واجب، فلا يقوم مقامَه إلا غيرُ واجب مِثْلُه، لأن الواجب بخلاف غير الواجب، فلا يصلح للقيام مَقامه.

ولما كان النفي في التَّحقيق واجبًا لم يَصْلُح أن يقوم مَقام غير الواجب.

ألاَ ترى أنه يحتمل الصدقَ والكذبَ إذا قلت : ماتَأْتِينَا، والشرطُ لايَحتمل ذلك.

وأيضا إذا قَدَّرت (إنْ) في موضع (ماتَأْتِينَا تُحَدِّثنا) فلا يخلو أن تُبْقَى النفَى أوْلاَ، فإن لم تبقه لزم أن يقوم ماليس فيه حرفُ نفيٍ مقامَ ماهو فيه، وذلك غير صحيح، كما يُذكر في النهى إثْر هذا إن شاء الله تعالى.

فإن قلت : فقد تقدَّم أن النفى غير واجب، ولذلك نصبتَ معه بعد (الفاء) وهاهنا زعمتَ أنه واجب.

فالجواب : أن المنفى هناك بغير الواجب أنه غيرُ الخَبَر المُثْبت، وهاهنا معناه أنه غيرُ الخبر مطلقا.

فالحاصل أن الجزم بعد النفي مُمْتَنِع، وهو مذهب البصريين.

وذهب الكوفيون إلى جوازه، ونُسِب إلى أبى القاسم الزجَّاجى القولُ به من ظاهر كلامه في «الجُمَل» وهو مذهبٌ مردودٌ بما تقدم آنفا، فلذلك لمَ يعتبره الناظم. واعلم أن كلام الناظم يَشْمل ماتقدَّم، ممَّا ينتصب بعد (الفاء) وما سيأتى، فإن الترِّجي لم يتقدَّم له ذِكْر، كما تقدَّم تفسيره، وإنما ذِكْره متأخرٌ عن هذا الموضع، وهو مِمَّا يَنتصب معه الفعل بعد (الفاء) فَينْجزم الفعل مع إسقاطها بمقتضى هذا / الإطلاق. فتقول : ٤٣٦ لَعَلِّ أراكَ أنْتَفِعْ بك، وكذلك التمنِّى نحو : ليتَ لي مَالاً أُنْفِقْ منه.

ومِمَّا جاء من الجزم في التمنِّى قول الشاعر[1]:

لَعَلَّ الْتِفَاتًا مِنْكِ نَحْوِى مُيَسَّرٌ

يُمِلْ مِنْكِ بعد العُسْرِ لليُسْرِ جَانِبَا

والكلام في جزمه على ماتقدم.

ثم لما كان النهى محتاجا إلى ضَميمةٍ في جَزْم جوابه أرْدَفَ بالكلام عليها فقال : «وشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أنْ تَضَعَ إنْ قَبْلَ لاَ»

يعنى أن الجزم إذا وقع بعد النهى فلابد أن يكون ذلك الجزم بحيث يصح أن يقع (إنْ) في التقدير قبل (لا) التى للنهى، فإذا استقام الكلام صَحَّ الجزم.

---

(١) لم أجده .

فـإذا قلت : لاتَدْنُ من الأسَـد تَسْلَمْ ـ صَحَّ الجـزم هنا، لأنك إذا قَـدَّرته بـ(إنْ) [قلت : إنْ لاتَدْنُ من الأسَد تَسْلَمْ، وهذا الكلام صحيح، بخلاف مالوقلت : لاتَدْنُ من الأسد يَأْكُلُكَ، فهاهنا لايصح الجزم، لأنك إذا قَدَّرته بـ(إن)][1] قبل (لا) لم يَسْتقم؛ إذ كنت تقول : إنْ لاتَدْنُ من الأسد يَأْكُلْكَ. وهذا مُحَال لايصح، من جهة أن عدم الدُّنُو لايكون سببًا في الأكل، وهذا معنى التَّخالَف الذى نَبَّه عليه بقوله : «دونَ تَخَالُفٍ يَقَعُ»

يعنى من غير أن تقع مخالفةٌ بين التَّقدير بالشرط والكلام الأول، فإذا حصل التخالفُ لم يصح الجزم، فيُنتقل إلى غيره، فَيلزم الرفعُ هنا على الاستئْناف.

وهذا الحكم في الجزم مُخَالفٍ لحكم النصب إذا قلت : لاتَدْنُ من الأسد فَيأْكُلَكَ؛ إذ المعنى فيه : إنْ تَدْنُ منه يَأْكُلْك، فلا يصح فيه الإتيان بـ(لا) بعد (إن) إذ يصير المعنى : إنْ لاتَدْنُ منه يَأْكُلْك، وهذا محال.

وكذلك إن قلت : لاتَدْنُ من الأسد فَتَسلَمُ، تقديره على الجزم : إنْ تَدْنُ منه تَسْلَمْ، وهو غير صحيح، فلابد من الرفع.

ومن هنا قال سيبويه[2]: وليس كل موضع تَدخل فيه الفاء يَحْسُن فيه الجزاء. ألا ترى أنك تقول : ماتَأْتِينَا[3] فتَحَدِّثنا، والجزاء هنا مُحال. وذلك بعد ماقَرَّر أن قولك : لاتَدْنُ من الأسد يَأْكُلْك ـ بالجزم ـ قبيح، يعنى غيرَ جائز، وأنك إن رفعت فالكلام حسن، وكذلك إن أدخلت الفاءَ فحَسَن.

---

(١) مابين القوسين ساقط من (ت).

(٢) الكتاب ٣/٩٧.

(٣) في الكتاب «مأتيتنا».

والفـرقُ بين الموضـعين، حـيث لزم فـي الجـزم الإتيـانُ بـ(لا) دون النصب، أن الجزم إنما يجوز في فعل يصحُّ كونُه جوابًا لشرط، دَلَّ عليه فـعلُ النهى، وفـعل النـهى منفًّى فـي المعنى، فـلابُدَّ من تقـدير فـعل الشـرط على مُوَافقته فتقول : لاتَدْنُ من الأسد تَسْلَمْ.

وأمـا النصب : فـإنما يجوز فـي فـعل مـسـبَّب عن فـعل قبل (الفـاء) لاعن نَفْيه، لكنه نَهْى عنه طلبًا لنفي المسبَّب لانتفاء سببه، كما في قولك : لاتَدْنُ من الأسد فَيأْكُلَك، فإن «الأكْل» هنا أُتى به مسببًا عن «الدنّو» ونَهْىٌ عنه، خوفًا من وقوع مسبِّبه الذى هو «الأكْل» بوقوعه.

فـالجـزم بعـد النـهى لازم لنفي مـاقـبله، والنصب بعـده لازم لثـبـوت ماقبله. فهذه علِّة اشتراط صحة الإتيان بـ(لا) بعد (إنْ) في الجزم.

وقد ظهر أن الناظم ذهب في المسألة مذهب الإمام والبصريين.

٤٣٧ وذهب الكسائى إلى جواز / التـخالف بين التقدير والمقدَّر، فتقول على مذهبه : لاتَدْنُ من الأسدَ يأْكُلْكَ، وتقديره بإسقاط (لا) كأنه قال : إن تَدْنُ منه يَأْكُلْك. وقد احتج الكسائي بقول بعض العرب : لاتَسْـألُونَا نُجِبْكُم بما تَكْرَهُونَ.

وفي الحديث «أن بعض الصحابة قال في بعض المغَازى : يارسولَ الله، لاتُشْرِفْ يُصِبْكَ سَهْمٌ من سِهَامِهم[١]».

ورُوِى أيضا : «مَنْ أكلَ من هذه الشَّجَرة فلا يَقْرَبْ مسجدَنا يُؤْذِنا بريح الثُّوْم[٢]» بجزم «يُؤْذِنَا».

---

(١) أخرجه البخاري في مناقب الأنصار ١٨، والمغازى ١٨، ومسلم في الجهاد ١٣٦.

(٢) أخرجه البخاري في الأذان ١٦٠، ومسلم في المساجد ٦٨، ٧٣، ٧٥، ٧٦ وأحمد في مسنده ١٣/٢، ٢١، ٢٦٤، ٢٦٦، ١٢/٣، ١٨٦، ٣٧٤.

والأكثر في الرِّواية على إثبات الياء، وجاء أيضا : «لاتَرْجِعُوا بَعْدِى كُفَّارًا يَضْرِبْ بعضُكم رقابَ بَعْضٍ»[1].

وهذا الذى استَدَلَّ له به لامَقْنع فيه إذا سُلِّم صحةُ الاستشهاد بالحديث في أحكام العربية، وهى طريقة المؤلف، لنُدُوره، ولجواز أن يكون المجزوم ثانيًا بَدَلاً من المجزوم أوَّلاً لا جوابًا، فالصحيح ماعليه البصريون، وهو كلام العرب.

وقوله : «وشَرْطُ» مبتدأ خبره «أنْ تَضَع» و«إنْ» مفعولُ «تَضَع» و«دونَ تَخَالُفٍ» متعلِّق باسم فاعلٍ حالٍ من (إنْ) أى حالةَ كون (إنْ) بلا مخالفة في ذلك الكلام المقدَّر.

وفي لفظه شىء، وذلك أنه جعل الشرطَ وَضْعَ (إنْ) قبل (لا) ولم يتعرض لـ(لاَ) والشرط إنما هو أن توجد (لا) في التقدير، وكونُها تُوضع (إنْ) قبلها أو بعدها أمرٌ آخر.

فلو قال مثلا : أن تَضع (لا) مع (إن) لكان أصرحَ في مقصوده، ولكن لَمَّا كان وضعُ (إنْ) قبل (لا) لازمًا لوجودها اكتَفى بذلك لوضوح المعنى. والله أعلم.
نَجز الجزء المبارك بحمد الله وعونه وحسن توفيقه.

ويتلوه إن شاء الله تعالى : والأمر إن كان بغير فعل فلا.

وصلّى اللّه على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

وكان الفراغ منه يوم الخميس المبارك تاسع عشر شهر رجب الفرد سنة اثنين وستين وثمانمائة من الهجرة النبويّة، على ساكنها أفضل الصلاة والتسليم.

---

(١) أخرجه البخاري في العلم ٤٣، والحج ١٣٢، والمغازي ٧٧، والأضاحي٥، والأدب ٩٥، والحدود ٩، والفتن ٨، والتوحيد ٢٤
ومسلم في الإيمان ١١٨ ـ ١٢٠، والقسامة ٢٩، والفتن ٥٠.

والأَمْرُ إنْ كَانَ بَغْيرِ افْعَلْ فَلاَ ٢/
تَنْصِبْ جَـوَابَهُ وجَـزْمَـهُ اقْـبَـلاَ

لما قدم أن الأمر يَنتصب بعده الجواب إذا كان مَحْضًا، وكان كل مايدلُّ على الأمر المَحْض داخلا فيه، فدخل عليه ثَمَّ أسماءُ الأفعال كُلُّها، إذ هى تدل على الأمر دلالة مَحْضة، لابالتأويل ولا بغير الوضع الأصيل ـ أراد أن يُخرج ذلك، ويَخُصَّ مواضع النصب، ويبيِّن أن أسماء الأفعال لايجري فيها ذلك الحكم، الذى هو النصب بعد الفاء.

وأيضا لَمَّا كان مايدل على الأمر، وكانت دلالته غيرَ مَحْضة، خارجًا عن أن يَنصب معربا بعد الفاء، بماقَيَّد به هناك ـ أراد أن ينص هنا على أن الجزم جائز فيه، وإن لم يَجُز النصب، فقال : «والأَمْرُ إنْ كَانَ بغَيْر افْعَلْ» إلى آخره.

يَعني أن الأمر إذا أتى في الكلام بصيغةٍ غيرِ صيغة الفعل المخصوص بالأمر ـ فلا يجوز النصبُ معه بعد الفاء، سواءٌ كانت تلك الصيغة ـ للأمر في الأصل أوْلاَ، ويجوز الجزم إذا سقطت الفاء، وقُصد معنى الجواب كما تقدم.

وقد تقدم أن صيغة (افْعَلْ) يَنْتصب معها الفعل بعد الفاء، فلذلك لم يَذكره.

وقد ضَمَّ هذا الكلامُ من أنواع الصِّيَغ الدالَّة على الأمر ثلاثة :

أحدهما : اسمُ الفعل، سواءٌ كان على وزن (فَعَالِ) أو على غير ذلك.

فأما ماجاء على (فَعَالِ) فقولك : نَزَالِ أُكْرِمْكَ، ومَنَاعِ زيدًا من الشرِّ تُؤْجَرْ عليه، وتَرَاكِ زيدًا يَخْرُجْ، ونحو ذلك، فتَجزم بقصْد الْجواب، والجزمُ على ماتقدَّم.

ولايَسُوغ النصب بعد الفاء، فلا تقول : نَزَالِ فأُكْرِمَك، ولا مَنَاعِ زيدًا فتُؤْجَرَ عليه. وأجاز ذلك الكسائيُّ من أهل الكوفة، وابنُ جِنِّى من أهل البصرة،

ذكَر ذلك في «الخصائص»[1] وتَبِعه على ذلك بعض المتأخرين كابن عُصْفور، اعتبارًا بالاشتقاق فيه، فإنه يَتَأتَّى بسببه أن يُبْنى منه المصدر كالفعل، فكما تقول في تقدير (أنْزِلْ أُكْرِمْكَ) : لِيكُنْ منكَ نزولٌ فإكرامٌ مِنِّى، كذلك تقول في (نَزَالِ) لافرق بين التقديرَيْن في الفعل واسم الفعل.

وردَّ عليه ابن المؤلف في «التكملة[2]» بأنه ليس في كَوْن (نَزَالِ) وشِبْهه مشتقًّا من المصْدر ما يُصَحِّح تأويلَه بالمصدر، لأن المصحِّح للنَّصْب في الفعل هو صحةُ تأويلِه بالمصدر، من جهة أنه يصح / أن يقع صلة لـ(أنْ) مؤوَّلا بالمصدر، حتى يصح : أن يُعطف عليه بالفاء، وذلك في الفعل سائغٌ إذا قلت : لَيِكُنْ منك أن تقومَ فَتُكْرَمَ، في تقدير : قُمْ فَتُكْرَمَ، بخلاف اسم الفعل المشتق من المصدر، فإنه لايقع في صلة (أنْ) ولايقدَّر بالمصدر، وليس بمصدر في نفسه، فبَانَ الفرقُ بينهما.

---

(١) قال ابن جني (٤٩/٣) : «فأما دَرَاكِ ونَزَالِ ونَظَارِ فلا أنكر النصب على الجواب بعده، فأقول: دراك زيدا فتظفَر به، ونزالِ إلى الموت فتكسب الذكر الشريف به، لأنه، وإن لم يتصرفَ، فإنه من لفظ الفعل. ألا تراك تقول : أأنت سائرٌ فأتبَعك، فتقتضب من لفظ اسم الفاعل معنى المصدر، وإن لم يكن فعلا، كما قال الآخر :

إذا نُهى السفيهُ جَرى إليه وخالفَ والسفيهُ إلى خلاف

فاستنبط من السفيه معنى السفه. فكذلك ينتزع من لفظ (دراكِ) معنى المصدر وإن لم يكن فعلا اهـ

(٢) التكملة على شرح «التسهيل» [ورقة ٢٣١ ـ ب].

وأمَّا ما جاء على غير (فَعَالِ) فنحو : صَهْ أُكَلِّمْكَ، ومَهْ تُكْرَمْ، ورُوَيْدَ أُحْسِنْ إليك، وأنشد ثابتٌ في «دَلائله[1]» قولَ الشاعر[2]:

رُوَيْدَ تَصَاهَلْ بالْعِرَاقِ جِيَادُنَا
كَأنَّكَ بالضَحَّاكِ قد قَامَ نَادِبُهْ

ومنه أيضا : عَلَيْكَ زيدًا أُكْرِمْكَ، ودُونَكَ عَمْرًا أُحْسِنْ إليكَ، ومكَانَكَ تَحْمَدْ رأيَكَ، ومنه قول الشاعر[3]:

وَقَوْلِى كُلَّمَا جَشَأَتْ وجَاشَتْ
مَكَانَكِ تُحْمَدِى أوْ تَسْتَرِيحِى

وكذلك ماأشبه هذا من أسماء الأفعال.

ولايجوز النصب كما قال، لايَسُوغ التأويلُ بالمصدر، لأنها غيرُ مشتقه، ولا صالحةٌ لأن تقع في صلة (أنْ) ولا أن يُقَدَّر منها مايصح فيه ذلك، حتى يصح العطفُ إذا كان النصب راجعا إلى عطف مَصْدر على مَصْدر، قال الفارسي :

وليس العطف بالفاء في هذا كالجواب، فيجوز لقائلٍ أن يقول : يجوز أن يُجاب بالفاء كما جاز أن يُجاب بجوابٍ مَجزوم، لأنَّ الجواب المجزوم ليس

---

(١) هو أبو القاسم ثابت بن حزم بن عبدالرحمن السرقسطى الحافظ. كان عالما بصيرا بالحديث والفقه والنحو والغريب والشعر(ت ٣١٣هـ)
أكمل كتاب «الدلائل في شرح الحديث» الذى ألفه ابنه محمد قاسم بن ثابت بن حزم السرقسطي (ت ٣٠٢هـ) ومات قبل أن يكمله.
وانظر : بغية الوعاة ٢/٢٥٢، ١/٤٨٠.

(٢) البيت في اللسان (رود) وجمهرة الأمثال ١/٤٨٣، ٤٨٩، دون نسبة.

(٣) الخصائص ٣/٣٥، وابن يعيش ٤/٧٤، والمغنى ٢٠٣، والعيني ٤/٤١٥، والتصريح ٢/٢٤٣، والهمع ٤/١٢٦، والدرر ٢/٩، والأشموني ٣/٣١٢، واللسان (جشأ) والبيت لعمرو بن الإطنابة، يتحدث عن نفسه. وجشأت : نهضت وارتفعت من شدة الفزع والحزن. وكذلك : جاشت.

بمعطوفٍ فيَقتضي أن يكون المعطوف عليه مثلَه، فلهذا أجاز : صَهْ يَكُنْ خَيْرًا لك، وَحسْبُكَ يَنَم النَاسُ، ألاَ ترى أنك لو قلت : ايتنِي آتِكَ، جاز وإن كان الأول مبنيا والثاني معربًا، لأنه ليس بمعطوف، ولو كان أراد العطفَ لم يجز : زُرْنِي أَزُرْكَ. وقد أجاز ذلك الكسائي، فيجوز عنده أن تقول : عَلَيْكَ زيدًا فَأُكْرِمَكَ، وصَهْ فأُكَلِّمَكَ، وهو مَرْدُود بالقياس المتقدم آنفًا، وبعدم السَّماع فيه، فلا يُلْتَفت إليه.

والنوع الثاني : من الأنواع الدالَّة على الأمر بلفظ الخبر، وهو على وجهين :

أحدهما : أن يكون دُعاء، والآخرُ : أنْ لاَ[1]. والدعاء عند النحويين يُطلقون عليه لفظَ الأمر، لأن صيغته كذلك.

فأمَّا الدعاء بلفظ الخبر فكقولك : غَفَرَ اللّهُ لَكَ يُدخِلْكَ الجنةَ، وأكْرَمَكَ لايُحَاسِبْكَ، ونحو ذلك.

قال ابن الضائع : ويَجْرِي هذا المَجْرى، يعني مَجرى (حَسْبُكَ يَنَمِ الناسُ) ونحوِه في الدعاء قولك : غَفَرَ اللّهُ لي أَنْجُ من عَذابِ اللّه، أي. إنْ غَفر اللهُ لي نجوتُ، فهذا معناه معنى (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لي أَنْجُ) لكنه جاء مَجيء لفظ الإخبار بالغُفْران على خلاف/ الأصل، فصَحَّ الجزم، لأن معنى الشرط فيه صحيح، ولايصح النصبُ، فلا تقول : غَفَر اللّهُ لكَ فَيُدْخِلَكَ الجنةَ، وقد تقدَّم وجهُ ذلك. وأجازه الفراء والكسائي، وليس لهما في ذلك سماعٌ يُسْتَنَد إليه، ولاقياسٌ يُعَوَّل عليه.

---

(١) يعني ألا يكون دعاء.

وأما غير الدعاء فمنه قولك : حَسْبُكَ يَنَمِ الناسُ[1]، أى اكْتَفِ يَنَمِ الناسُ. وقالوا : اتَّقَى اللهَ امْرُؤٌ فَعل خَيْرًا يُثَبْ عليه[2]، معناه : لِيَتقِّ، ومنه قوله تعالى : {يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ويُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِى من تَحْتِهَا الأَنْهَارُ}[3]. الآية : بعد قوله : {تُؤْمِنُونَ باللَّهِ وَرَسُولِهِ وتُجَاهِدُونَ في سَبِيلِ اللَّهِ بأَمْوالِكمْ وأَنْفُسِكُمْ}[4].

قال الزجاج : هو جوابٌ لـ(تُؤْمِنُونَ) أى إن تُؤْمِنوا يَغْفِرْ لكم، وهو خبر معناه الأمر، والدليل عليه قراءةُ ابن مسعود : {آمِنُوا وجَاهِدُوا}[5] وفي الآية مَحْمَلٌ آخر.

ولا يجوز أن تَنْصب بعد الفاء، فتقول : حَسْبُكَ فيَنَامَ الناسُ، ونحو ذلك، والعِلَّةُ في المنع عند ابن المؤلف[6] ماتقدَّم في اسم الفعل، من عدم صحة تقديره بالمصدر، لأن الجملة الاسميَّة أو الفعليَّة لايصح أن تَتَقدَّر بالمصدر، ولاتقع صلةً لـ(أنْ) فلايصح أن يَنتصب بعدها شيء.

والنوع الثالث : التَّحذير والإغراء ونحوهما، نحو : إيَّاكَ وزيدًا تَسلَمْ منه، وأخاكَ أخاكَ تَقْوَ بِهِ. وهذا أوْلَى في الجزم من قولك : حَسْبُكَ يَنَمِ الناسُ، لأنّ باب «التحذير والإغراء» قام فيه المفعول مَقام الفِعْل، فهو مقدَّر كأنَّه مَنطوق به، و«حَسْبُكَ» لفظ خَبَرِيٌّ يُعطي معنى فعل الأمر، ولادلالة له على لفظه، فكان أبعدَ

(١) من أمثلة سيبويه في الكتاب ٣/١٠٠.

(٢) من أمثلة الكتاب أيضا ٣/١٠٠، ٥٠٤، وروايته «وفعل» بالواو.

(٣) سورة الصف : ١٢.

(٤) سورة الصف : ١١.

(٥) البحر المحيط ٨/٢٦٣.

(٦) ص.. وانظر : التكملة على شرح التسهيل [ورقة ٢٣١ ـ ب].

منه، إلا أنهم لاَزَمُوا هنا تقديرَ الفعل[1] وعدمَ اللفظ به، فصار الأمر بغير (فَعَلْ) كما في (دُونَكَ، وعَلَيْكَ) وعلى مااقتضاه كلام الناظم هنا لايقال : إيَّاكَ والأسد فتسلمَ[2] ولا أخاكَ أخاكَ فتَقْوَى به، لأنه شبيه بأسماء الأفعال في لزوم إقامته مُقام الفعل.

ومن هذا الباب ماقام من المصادر مَقام أفعال الأمر لزومًا، كضَرْبًا زيدًا يَتَأَدَّبْ، ولايقال : فَيتأَدَّبَ.

وهذا كلُّه إنما أتيتُ به على ما يَحتمله كلامه، وما يُسَوِّغه القياس، ولم أرَ فيه نصًا فانظرْ فيه. ووجهُ امتناعِ النصب ماتقدم من تعذُّر تقدير الكلام بالمصدر، وعدمِ تَأَتِّي جَعْلِه صلةَ (أَنْ).

والْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَا نُصِبْ
كَنَصْبِ مَا إلَى التَّمَنِّي يَنْتَسِبْ

هذا تمامُ الكلام في الجواب بالفاء، وهو مالم يَدخل له تحت العَقْد المتقدِّم/، لأن (الرَّجَاء) ليس بطلب، كما كان الاستفهامُ والعَرْضُ والتَّحضيضُ ونحوُها طلبًا، وكذلك (التمنِّي) لأنَّ الطلب إنما هو ما أَعْطَى معنى (افْعَلْ) فالاستفهامُ والعَرضُ وغيرُهما فيها معنى (افْعَلْ) فقولك : هَلْ قامَ زيدٌ؟ في معنى : أَخْبِرْنِي عن قيامِ زيدٍ، وكذلك : أَلاَ قُمْتَ، وهَلاَّ قُمْتَ، في معنى (قُمْ) بخلاف الرَّجاء والتمنِّي.

وقد جعل ابنُ الناظم[3] (التمَنِّي) داخلا تحت الطلبَ، فهو عنده

---

(١) في (ت) «ألزموا هنا تقديم الفعل» وهو تحريف.

(٢) في (ت) «إياك والأسدَ».

(٣) انظر : شرح ابن الناظم : ٦٧٧.

قسمٌ سابعٌ من أقسامه. وقد يُشعر بذلك قولُ الناظم : «كَنَصْبِ مَا إلىَ التَّمَنِّى يَنْتَسِبْ» فأتى به في مَساق المقرَّر الحكمِ، حيث جَعله مشبَّهًا به.

فإن أراد الناظم هذا فهو بعيدٌ، لبُعْد الطلبَ في التقدير من معنى التمنِّى. ألاَ ترى أنه لايَسْتلزم حضورَ مخاطَب كالترجِّى، بخلاف الاستفهام وغيره مما تقدَّم، فالتمنِّى والترجِّى من باب واحد، والفرقُ بينهما أنّ الرَّجاء إنما يكون في الممكنِ، كقولك : لَعَلِّى أَحُجُّ، ولَعَلِّى أُكْرِمُك، والتمنِّى يكون في الممكنِ وغير الممكن، نحو : لَيْتَ لي مالاً أُنْفِقُ منه، و[1]:

لَيْتَ هذا اللَّيْلَ شَهْرٌ

لانَرىَ فِيهِ عَرِيبَا

فأخبر الناظم ـ رحمه الله ـ أن الفعل يَنْتَصب بعد الفاء في الرَّجاء، فتقول في الرجاء : لعلَّ لي مالاً فأُنْفِقَ منه، وقرأ حفص عن عاصم : {لَعَلِّى أَبْلُغُ الأَسْبَابَ. أَسْبَابَ السَّماوَاتِ فَأَطَّلِعَ إلى إلهِ مُوسَى}[2] بنصب (أَطَّلِعَ)[3] وقرأ عاصم أيضًا : {وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى. أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرى}[4] بنصب

---

(١) سيبويه ٣٥٨/٢، والمقتضب ٩٨/٣، والمنصف ٦٠٢/٣، وابن يعيش ٧٥/٣، ١٠٧، والخزانة ٣٢٢/٥، وديوان عمر بن أبى ربيعة ٤٣١

والبيت لعمر بن أبى ربيعة أو للعرجى. وبعده :

ليس إيَّاي وإيَّاكِ ولا نخشى رقيبًا

وعَريب : أحد، فعيل بمعنى مفعل، ومعناه : أى متكلم يخبر عنا، ويعرب عن حالنا، وهى من الألفاظ التى لايتكلم بها إلا في النفى، ومن أمثالهم : مابها عريب، يقول لمحبوبته : ليت هذا الليل الذى نجتمع فيه طويل كالشهر، لابنصر فيه أحدا سوانا، ولانخاف فيه رقيبا.

(٢) سورة غافر : ٣٦، ٣٧.

(٣) وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم (فَأَطَّلِعُ) رفعا.

وانظر : السبعة : ٥٧٠.

(٤) سورة عبس : ٣، ٤.

(فتَنْفَعَهُ[١]) وذلك كلُّه على جواب (لَعَلَّ) ومعناها الترجِّي.

وأنشد الفراء[٢]:

عَلَّ صُروفَ الدَّهْرِ أوْدُولاَتِهَا

يُدِلْنَنَا اللَّمَّةَ من لَمَّاتِهَا

فَيَسْتَرِيحَ الْقَلْبُ من زَفْرَاتِهَا

بنصب «يَسْتَرِيحَ»

والنصب بعدها ليس بكثير، لم يَطَّرِد في الكلام أن يقال : لَعَلَّكَ تَأْتِينَا فتُحَدِّثَنا، ولكنه قد جاء في الكلام الفصيح الذى هو القرآن، فلايُقال : إنه ممتنع.

وقد حَكى ابنُ المؤلف في «التكملة»[٣] عن البصريين أنهم يَمنعون النصب بعد (الرَّجاء) لأنه في حكم الواجب، وحَكى جوازَه عن الكوفيين، بناءً على كَوْن «لَعَلَّ» تأتى للاستفهام وللشك فيُجَابُ في الوجهين. ومن أمثلتهم : لَعَلِّي سَأحِجُّ فأزورَك. والاستفهام بـ(لَعَلَّ) غير معروف عند البصريين. وقد استدلَّ المؤلف على

---

(١) وقرأ الباقون بالرفع. وانظر السبعة ٦٧٢.

(٢) معاني القرآن ٩/٣، ٢٣٥، والخصائص ٣١٦/١، والإنصاف ٢٢٠، وشرح شواهد الشافية ١٢٩، والمغنى ١٥٥، والعينى ٣٩٦/٤، والتصريح ٣/٢، والأشموني ٣١٢/٣، واللسان (لمم) ويروى «تديلنا» و«تدني لنا» و«فتستريح النفس»

وصروف الدهر : نوائبه وحدثانه. والدُّولات : جمع دُولة - بضم الدال - وهو مايتداول، من مال أو مُلك أو سنن، ويتغير ويتبدل، فيكون لقوم دون قوم. ويدللنا : من الدَّوْلة - بفتح الدال - وهى الانتقال من حال الشدة إلى حال الرخاء. واللمة : اللقاء اليسير.

والزفرة : إخراج النفس بعد مده. وتجمع على (زفَرات) بتحريك الفاء، وأسكنت في الشعر للضرورة.

(٣) تكملة ابن الناظم على شرح التسهيل [لوحة ٢٢٠ - أ].

ثبوته بقوله عليه السلام: «لَعَلَّنَا أَعْجَلْنَاكَ»[1] وبقوله : {ومَايُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى}[2] ولا حجة في شيء من ذلك.

/ والصحيح أنها محمولة على التمنِّي في نصب الجواب،لأن التمنِّيَ والترجِّيَ متقاربان في المعنى، فكأنهم أشْرَبُوا (لَعَلَّ) معنى (لَيْتَ) فنَصبوا، وكذلك قال الجُزُولى[3]: وأشْرَبَهَا معنى (لَيْتَ) من قرأ (فَأَطَّلِعَ) [4] نصبًا.

وإلى هذا أشار الناظم بقوله : «كَنَصْبِ مَا إلىَ التَمَنِّيَ يَنْتَسِبْ» أى نُصِبَ على حَدٍّ نَصْبِ ما انْتَسب إلى التمني، لتقارب مَعْنَيَيْهما.

ولَمَّا كان النصب في الترجِّى عنده ثابتا نَبَّه عليه، وعلى أنه من كلام العرب، بقوله : «والْفِعْلُ بعدَ الفَاءِ في الرَّجَا نُصِبَ» وأنه مثل التمنِّي، فلابُدَّ من القول بقياسه، كما يقوله الكوفيون، خلافًا للبصريين على ماحَكى ابنُه عنهم، لكن ليس على مايتأوَّله الكوفيون، بل على مايتأوله البصريون.

وقوله : «بَعْدَ الفَاءِ» قَيْدٌ للنصب بعد «الرَّجَاءِ» وظاهرهُ أنه مُقْتصَر به على مَابَعْدَ الفاء، فإذَنْ لايَدخل ما بعد الواو في هذا الحكم، فلايقال : لَعَلِّى أحجُّ وأزورَك.

وذلك غير مستقيم، لأن النحويين المتأخرين من البصريين يُجيزون ذلك مطلقا.

---

(١) أخرجه البخاري في «كتاب الوضوء» باب ٣٤ [فتح الباري ٢٨٤/١] رقم (١٨٠) ومسلم في : الحيض ٨٣، وأحمد في ٢١/٣، ٢٦.

(٢) سورة عبس : ٣.

(٣) الجزولي.

(٤) سورة غافر : ٣٧، وهذه القراءة لحفص عن عاصم، كما تقدم.

والجوابُ بالفاء والواو في الأجوبة الثمانية صحيحٌ سائغ عندهم، ولم يَستثنوا تَرَجِّيًا ولاغيره.

والجواب عن هذا أن ذِكْر الفاء ليس بقَيْدٍ يُخرج الواو، بل ذَكَرها ليُلحقها بما تقدَّم من النفي والطلب. والناظم قد تقدم له أنّ الواو كالفاء في وقوعها جوابًا إذا كانت بمعنى (مَعَ) يعنى حيثما وقعت، ومن مواقعها الرجاءُ والتمنّى، فلابُدَّ أن تقع الواو فيهما فتقول إذَنْ : لَعَلِّى أحجَّ وأزورَك، على معنى : لعلِّى يجتمعُ لي حَجٌّ وزيارةٌ لك، وهذا ظاهر.

وقوله : «كَنَصْب مَا إلَى التَّمَنِّى يَنْتَسِبُ» أى أن الفعل بعد الفاء إذا كان منتسِبًا إلى التمني، أى واقعًا جوابا له، لأنه إذا وقع جوابًا انْتَسبَ له، فقيل : جواب التمنّى، فإنه يَنتصب أيضا، لأن الكلام مع التمني غير واجب، فاستَوى في ذلك مع الاستفهام والدُّعاء ونحوهما، فتقول : لَيْتَ لي مالاً فأُنْفِقَ منه، ومنه قوله تعالى : {يَالَيْتَنِى كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا}(١). وتقول في الواو إذا وقعت جوابًا : ليتَ لي مالاً وأنفقَ منه، ومنه قراءة حفص وحمزة : {فَقَالُوا يَالَيْتَنَا نُرَدُّ وَلاَ نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا ونَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينِ}(٢) بنصب «نُكَذِّبَ» و«نكونَ»(٣) على جواب التمنّى، أى ياليتنا يَجتمع لنا هذا وهذا، وقرأ ابن عامر(٤) بنصب «نَكُونَ» على الجواب، ورفع «نُكَذِّبُ» عطفا على «نُرَدُّ»/ ولم يَذكر هاهنا كونَ مابعد الفاء جوابا في القَصْد، لذِكْر ذلك فيما تقدم، فلم يَحتج إلى إعادته لأنه معلوم.

---

(١) سورة النساء : ٧٣.

(٢) سورة الأنعام : ٢٧.

(٣) وقرأ الباقون بالرفع فيهما. وانظر السبعة ٢٥٥.

(٤) المرجع السابق : ٢٥٥.

و«ما» في قوله : «مَا إلى التَّمنِّي» موصولة، وهي واقعة على الفعل الواقع جوابًا. بعد الفاء.

وَإنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفْ

تَنْصِبُهُ أن ثَابِتًا أو مُنحْذَفْ هذا هو الموضع الثاني من الموضعين اللَّذَين يجوز فيهما إظهار (أنْ) وإضمارها، وذلك إذا عُطف الفعل على الاسم الخالص.

يعنى أن الفعل إذا عُطف على اسم خالص، فإنَّ ذلك الفعل يَنتصب بـ(أنْ) ثابتةً غيرَ محذوفة، أو محذوفةً غيرَ ثابتة، لكن قوله:«الخَالِص» يُمكن أن يفسَّر بأحد وجهين :

أحدهما أن يُريد به ما أراد النحويون بقولهم : الاسمُ الصريح، أى غيرُ المؤوَّل، ومَثَّلوا ذلك بنحو قولك : أعجَبني قراءتُك وتَفْهَمَ، وإن شئت قلت : وأن تفهَم. ومنه قوله تعالى:{وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أنْ يُكَلِّمَهُ اللّهُ إلا وَحْيًا أو مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أو يُرْسِلَ رَسُولاً}[1]على قراءة النصب، وهي قراءة من عَدَا نافعًا من السَّبْعة[2].

وأنشد سيبويه قولَ الشاعر، وهو لَمَيْسُونَ بنت بَحْدَل الكِلاَبِيَّة[3]:

---

(١) سورة الشورى : ٥١.

(٢) انظر : السبعة : ٥٨٢.

(٣) الكتاب ٣/٤٥، والمقتضب ٢/٢٧، والمحتسب ١/٣٢٦، وأمالي ابن الشجري ١/٢٨٠، وابن يعيش ٧/٢٥، والخزانة ٨/٥٠٣، ٥٧٤، والمغني ٢٦٧، ٢٨٣، ٣٦١، ٤٧٩، ٥٥١، والعيني ٤/٣٩٧، والتصريح ٢/٢٤٤، والهمع ٤/١٤١، والدرر ٢/١٠، والأشموني ٣/٣١٣

والعباءة : جبة الصوف. وتقرعيني : تبرد، وهو كناية عن السرور والرضا. والشفوف : جمع شِف، بالكسر، وهو الثوب الرقيق يصف الجسد.

وكانت ميسون زوج معاوية بن أبي سفيان، وأم ابنه يزيد، وكانت بدوية، فلما تسرَّى معاوية عليها ضاق صدرها، فعذلها على ذلك قائلا لها : أنت في ملك عظيم، ماتدرين قدره، وكنت قبل اليوم في العباءة، فقالت هذا البيت، وهو ضمن قصيدة قوامها تسعة أبيات، أوردها البغدادى في الخزانة.

ومعنى البيت أن لبس العباءة مع قرة العين، وصفاء العيش أحبُّ إلى من لبس الحرير مع نكد العيش.

لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وتَقَرَّ عَيْنِى
أحبُّ إلىَّ من لُبْسِ الشُّفُوفِ

ولايختص هذا العطف بالواو، بل يجوز في غيرها أيضا، ولذلك لم يقيِّد ذلك الناظم، فيدخلُ فيه العطفُ (أو) كما في الآية المذكورة، والعطفُ بـ(ثُمَّ) نحو قوله(١):

إنِّى وقَتْلِى سُلَيْمًا ثُمَّ أعْقِلَهُ
كالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ البَقَرُ

وبغير ذلك.

وقوله : «عَلَىَ اسْمٍ خَالِصٍ» أعمُّ من أن يكون ذلك الاسم مصدرًا أو غيرَه، فالمصدر كما تقدم، وغير المصدر نحو قوله، وهو كَعْب الغَنَوِى، أنشده سيبويه(٢):

ومَا أنَا لِلشَّىْءِ الَّذِى لَيْسَ نَافِعِى
ويَغْضَبَ مِنْهُ صَاحِبِي بقَؤُولِ

جَعل «ويَغْضَبَ» معطوفا على «الشَّىء» أى ما أنا بقَؤُولٍ للشىء: غيرُ نافع،

---

(١) العينى ٣٩٩/٤، والتصريح ٢٤٤/٢، والهمع ١٤١/٤، والدرر ١١/٢، والأشموني ٣١٤/٣، واللسان (عيف) ويروى «كُلَيْبًا» و«سلَيْكا» والأخيرة هى المشهورة لدى الناس.
والبيت لأنس بن مدركة الخثعمي. وسُلَم أو كليب أو سليك : اسم رجل. وأعقله : أؤدى ديته، من العقل، وهو الدية. وعَافَ الشيءَ يعافه : كرهه فلم يشربه طعاما أو شرابا. والمعنى أم مثلي ومثل قتلي لسليم ودع ديته كمثل الثور، إذا امتنعت البقر من شروعها وعجز البيت مثل سائر، يضرب للرجل يؤخذ بذنب غيره.

(٢) الكتاب ٤٦/٣، والمقتضب ١٩/٢، والمنصف ٥٢/٣، وابن يعيش ٣٦/٧، والخزانة ٥٦٩/٨، والأصمعيات ٧٦
ومعناه : لست بقؤول بشىء يؤدى إلى غضب صاحبى، ولاينفعنى.

ولأنْ يَغْضَبَ، أى للسبب المؤدِّى إلى الغَضَب، وقال الآخر[1]:

وَلَوْلاَ رِجَـــالٌ مِنْ رِزَامٍ أعِــزَّةٌ
وَآلُ سُـبَـيـعٍ أو أَسُـوءَكَ عَلْقَـمَـا

ومثال إظهار (أنْ) في هذا قول الشاعر[2]:

أبَتِ الرَّوَادِفُ والثُّـدِيُّ لِقُـمْـصِـهَـا
مَسَّ الـبُطُـونِ وأنْ تَـمَسَّ ظُـهُـورَا

وإنما لَزِمت (أنْ) هنا لأجل المُشَاكلة، من حيث كان الفعل لايُعطف على الاسم إلا إذا كان الاسم مشاكِلا للفعل، كاسم الفاعل ونحوه، فإن لم يكن مُشَاكلا فلابد من ردِّ الفعل إلى الاسم، وذلك مع تقدير (أن).

وإنما / جاز إظهارُها لأنها إذا ظهرت مع الفعل كالاسم الصريح، ولذلك يُطلق سيبويه[3] على (أنْ) أنها اسمٌ، لَمَّا كانت في تقديره، فناسبت لذلك المعطوفَ عليه، وهو الاسم الصريح المتقدِّم، فجاز الإظهار لذلك، وفارقَ بذلك باب (مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثَنا) وهو المتحرَّز منه على هذا التفسير، لأنَّ المعطوف عليه ليس بصريح، فلو أظْهر لم يكن في اللفظ مايُعطف عليه، فامتنع.

ومن هذا تحرَّز بقوله : «على اسمٍ خالصٍ» لأن المصدر في (ماتَأْتِينَا فتُحَدِّثَنا) غيرُ خالص[4]، بل هو مقدَّر تقديرا معنويًا، فلا يجوز أن تَظهر (أنْ)

---

(1) سيبويه ٣/٥٠، والمحتسب ١/٣٢٦، والعينى ٤/٤١١، ٤/١١٧، ١٤٢، والتصريح ٢/٢٤٤؛ والأشموني ٣/٢٩٦، واللسان (رزم) والمفضليات ٦٦ والبيت للحصين بن الحمام المري، وبعده :

لأقسمت لاتنفك مني محاربا على آلة حدباء حتى تندما

(2) قائله عمر بن أبى ربيعة ، ديوانه ، ص ٤٩٢ (تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد) .

(3) انظر : الكتاب ٤/٢٢٨.

(4) في الأصل «غير صالح» وهو تحريف.

تقدَّم ذكرهُ عند ذكر الأجوبة.

والوجه الثاني : أن يكون معنى «الاسم الخالص» الذى لم يُشبه الفعل، فكأنَّه خالصُ الاسميَّة، وعلى هذا حَمله ابنُ الناظم، ومثاله ماتقدم، قال : فلو كان المعطوف عليه وصفا شَبِيهًا بالفعل لم يَجُز نصب الفعل المعطوف على ذلك الوصف، كما قد نَبَّه عليه بقوله : «عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ» أى غيرِ مقصودٍ به معنى الفعل[1]، قال ابن الناظم : واحترز بذلك من نحو : الطائرُ فيَغْضَبُ زيدٌ الذبابُ، فإن «يَغْضَبُ» معطوف على اسم الفاعل، ولايُمكن أن يُنصب، لأن اسم الفاعل مؤوَّل بالفعل، لأن التقدير: الذى يَطيرُ فيغضبُ زيدٌ الذبابُ، هذا ماقاله[1]. وهو ممكن في التفسير، إلا أنه يَرِدُ على كلا التفسيرين إشكال.

أما الأول فلاشَكَّ أنه يَدخل عليه النصبُ، بل وجوبُه في مسألة (الطائرُ فيغضبُ زيدٌ الذبابُ) ونحوِها من مسائل عَطْف الفعل على الاسم الذى بمعناه، نحو : مررتُ برجلٍ ضاربٍ ويَشْتُمُ، والنصبُ هنا غير سائغ، لأنه في المعنى كعطف فِعْل على فِعْل، كما تقدم في «باب العطف».

وأما الثانى : فيَخرج له عن عن الحكم بالنصب المصدرُ المقدَّر بـ(أنْ) والفعل، لأنه ليس باسمٍ خالص عن قَصْد معنى الفعل، لأن قولك : أعْجَبتني قراءتُك وتَفْهَمُ، في تقدير : أن تقرأ وتفهم، فلم يتمحَّض إلى جانب الاسم.

فإن قال : إن المصدر غير شبيه بالفعل وإن كان عاملاً عملَه، وإنما عَمِل بالنِّيابة لابالشَّبَه، إذ لا شَبَه له بالفعل كشَبَه اسم الفاعل به.

فالجوابُ أن هذا الاعتذار يُدْخِل له في وجوب المنصب مسألةَ (الطائرُ

---

(١) شرح ابن الناظم : ٦٨٧.

فيغضبُ زيدٌ الذبابُ) لأن اسم الفاعل، بالألف واللام، إنما عملُه بالنِّيابة لابالشَّبَه، لأنه في تقدير : الذى يطيرُ فيغضبُ زيدٌ الذبابُ، والدليل على ذلك أنه يعمل وإن كان في معنى الماضى كما تقدَّم، فالإشكال واردٌ على التفسيرَيْن / معًا.

ويمكن أن يجاب عن الأول بأنّ المصدر المقدَّر بـ(أنْ) والفعل حاصلٌ له حكمُ النصب كيف اعتقدتَه، فإن اعتبرتَ فيه تقديرَ الفعل فهو منصوب، فالمعطوفُ عليه مثلُه، وإن اعتبرتَ لفظَ المصدر فهو صريح في الاسميَّة.

وأما اسم الفاعل فله أيضا جهتان :

جهةُ الاسميَّة الخالصة إذا قَدَّرْتَها فيه، بحيث يكون نحو (قَائِمٍ) في حكم : كَاهِلٍ، وغَارِبٍ، فلاشك على هذا التقدير في نصب الفعل بعده، نحو : يُعْجِبُني فَاضِلٌ ويَتَكَرَّمَ. وعلى هذا التقدير يصح قولك : عجبتُ من رجلٍ ضاربٍ ويَشْتُمَ، بالنصب.

والأخرى جهةُ معنى الفعل، والعطفُ فيها في المعنى من «باب عَطْف الفعل على الفعل» وقد تقدم أنّ الفعل يُعطف على الاسم الذى يُعْطِي معنى الفعل، إعمالاً لمعناه، وإهمالاً للفظه، فكأنه ليس باسمٍ صريح بذلك الاعتبار، فخرج له عن الحكم بالنصب.

وأما الثانى : من الإشكَالَيْن فهو قوىٌّ، والاعتذارُ عنه صَعْب، فلذلك كان التفسير الأول الذى جَرى عليه الناس أوْلَى، والله أعلم.

وقوله : «فِعْلٌ» مرفوعٌ بفعل مضمر، يُفَسِّره «عُطِفَ» تقديره : وإن عُطِفَ على اسمٍ خالصٍ فِعْلٌ عُطِفَ، و«ثَابِتًا» حال من (أنْ) وذَكَّره لأن

تذكيره جائز، و«مُنْحَذِفْ» معطوف عليه، على لغة : رأيتُ زَيْد[1] أراد «أو مُنْحَذِفًا»

وشَذَّ حَذْفُ أَنْ ونَصْبٌ فِي سِوَى

مَامَرَّ فَاقْبَلْ مِنْهُ مَاعَدْلٌ رَوَى

يعنى أن حذف (أنْ) مع بقاء نصبها في غير المواضع المذكورة، حذفُها فيه لايجوز في الكلام، وما جاء منه فشاذٌّ يُحفظ ولايُقاس عليه، ومِمَّا جاء من ذلك ما أنشده سيبويه لعامر بن جُوَيْن الطَّائى[2]:

فَلَمْ أرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةَ وَاجِدٍ

ونَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَ ماكِدْتُ أَفْعَلَهْ

أراد : بعدَ ماكدتُ أنْ أفعلَه، وأنشد الكوفيون قولَ طَرَفة[3]:

أَلاَ أَيُّهَذَا الزَّاجِرِى أَحْضُرَ الْوَغَى

وأنْ أشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أنْتَ مُخْلِدِى

---

(١) هى لغة ربيعة أوطىء، يقفون على الاسم المنصوب المنون بالسكون بدل الألف، ومنه قول الأعشى : «وآخُذُ من كلُّ حَيٍّ عُصُمْ»

وانظر : ابن يعيش ٩/٦٩.

(٢) الكتاب ١/٣٠٧، والإنصاف ٥٦١، والمغني ٦٤٠، والعيني ٤/٤٠١، والهمع ١/٢٠٠، ٤/١٤٣، والدرر ١/٣٣، ٢/١٣، والأشموني ١/٣٦١، ٣/٣١٥، واللسان (خبس)

والخباسة : الغنيمة. ونهنهت : كفكفت ومنعت.

(٣) سيبويه ٣/٩٩، ١٠٠، والمقتضب ٢/٨٥، ١٣٦، والمحتسب ٢/٢٣٨

والبيت من معلقته. ويروى «اللائمى» و«أن أحضر» والزاجر : الناهي، واللائم : العاذل العاتب. والوغي : الجلبة والصوت، والحرب لما فيها من الصوت والجلبة. يقول : أيها الرنسان الذى ينهاني عن حضور الحرب وشرب الخمر وإنفاق مالي فيه، هل تضمن لي إذا أنا امتنعت عن ذلك أن تدفع عني الموت؟

وحَكي الكسائي عن العرب : لابُدَّ من تَتَّبِعَها[1]. وقيل : خُذِ اللصَّ قبلَ يأْخُذَكَ[1]. وهذا نادر، وكلامُ العرب على خلاف ذلك، بل إذا حُذفت (أنْ) رفعتَ الفعل، نحو قولهم : «تَسْمَعُ بالمُعَيْدِيِّ خيرٌ من أنْ تَرَاهُ»[2] وعلى الرفع أنشد سيبويه قولَ طرفة[3]:

ألاَ أيُّهَذَا الزَّاجِرِى أحْضُرُ الوَغَى

وأن أشْهَدَ الَّذَّاتِ هَلْ أنْتَ مُخْلِدِي

ويقال : تَفْعَلُ كذا أحْسَنُ، وتُكْرِمُ الضيفَ خيرٌ لك، والمراد : أنْ تفعلَ، وأن تُكْرِمَ كقول الله تعالى : {وأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ}[4] ومن ذلك في / أحد الوجهين قوله تعالى : {تُؤْمِنُونَ باللّهِ ورَسُولِه وتُجاهِدُونَ}[5] الآية بعد قوله : {هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ من عَذَابٍ أليمٍ}[6] ففسَّر التِّجارة بالفعل، والمراد مصدرُه، فلما حُذِفت أداتُه وهي (أنْ) رُفع، وهو كثير في كلام العرب.

وقوله : (فَاقْبَلْ مِنْهُ مَاعَدْلُ رَوَى) تنكيتٌ على مذهب الكوفيين القائلين بجواز الحذف مع بقاء النصب، قياسا على ماشذَّ من ذلك، على عادتهم

---

(١) المغني ٦٤٠.

(٢) مثل سائر، كتاب الأمثال لأبي عبيد : ٩٧، والمعيدى : رجل منسوب إلى معدّ، قيل هو الصعقب بن عمرو النهدى، وقيل : شِقَّة بن ضمرة التميمى. وأصل المثل حادثة مستفيضة في كتب الأمثال والأخبار. ويضرب برجل النابه الذكر ولا منظر له. ويروى « أن تسمع » وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه.

(٣) سبق الاستشهاد بالبيت كاملا ، وانظر : الكتاب ١٠٠/٣،

(٤) سورة البقرة : ١٨٤.

(٥) سورة الصف : ١١.

(٦) سورة الصف : ١٠.

في القياس على الشُّذُوذات، فكأنه يقول : إن ماجاء من ذلك برواية العَدْل فإنَّ حكمه أن يُقبل قَبُولا، ويُحْفظ فَقَطْ، لأنه شاذ، لا أن يُقاس عليه. وهذا رُدٌّ من جهة السَّماع، والقياسُ أيضًا غيرُ قابل له، لأن عوامل الأفعال أضعفُ من عوامل الأسماء، فلم تَقْوَ أن تُحذف ويَبْقى عملُها، كما تُحذف عواملُ الأسماء، ويبقى عملُها : وإنما حُذِفت (أنْ) فيما تقدم لوجهٍ من القياس موافقٍ للسماع، ولولا ذلك لَمَا أُعْمل فيها القياس، وهذا ظاهر.

وجَرَّ «سِوَى» بـ(فى) لأنها عنده متصرِّفة، وقد تقدم نصُّه على ذلك في باب «الاستثناء».

عوامل الجزم

بِلاَ ولاَمٍ طَالِبًا ضَعْ جَزْمَا
فِى الْفِعْلِ هَكَذَا بِلَمْ وَلَمَّا
وَاجْزِمْ بإِنْ ومَنْ ومَا ومَهْمَا
أىٍّ مَتَى أَيَّنَ أَيْنَ إذْ مَا
وحَيْثُمَا أنَّى وحَرْفٌ إذْ مَا
كَإِنْ وبَاقِي الأدَوَاتِ أسْمَا

ابتدأ أولاً بتَعداد الجوازم للفعل، فذكَر خمسَ عشرةَ أداة، وقسَمها على قسمين :

أحدهما : مايَجزم فعلا واحداً، وهن الأربع المتقدِّمة : لاَ واللام، ولَمْ، ولَمَّا. ودَلَّ على ذلك من كلامه قولُه : «ضَعْ جَزْمًا في الفِعْل» وأولُ مايَثْبت بهذه العبارة الفعلُ الواحد، وأيضا لَمَّا ذكر قوله : «واجْزِمْ بإِنْ» فاستأنف ذكَر الحكم بالجزم، ودَلَّ ذلك على أنه قسمٌ آخر أعقبه بأنه يَجزم فعلين بقوله : «فِعْلَيْنِ يَقْتَضِينَ» فحصل أن ماتقدَّم في القسم الأول إنما يَجزم فعلا واحداً، بسبب تَقْييده القسمَ الثاني، وإطلاقهِ في القسم الأول.

فأمَّا (لا) فهى الناهية، لقوله : «طَالِبًا» وهو حال من فاعل «ضَعْ» كأنه قال : ضَعْ جزمًا في الفعل بـ(لا) و(اللامِ) حالةَ كَوْنك طالبًا بهما[1]، ولا تكون طالبا

(١) في الأصل «نَهْيًا» وما أثبته من (س، ت).

بهما إلا وهما أداتان للطَّلَب.

وتحرَّزَ بكون (لا) للطلب من النافية، نحو : لايقومُ زيدٌ، فإنها غير عاملة، لدخولها على الأسماء والأفعال، وعدمِ اختصاصها بالفعل.

ومثال ذلك قولك : لاتَضْرِبْ زيداً، ولايَخْرُجْ من عِنْدِك، ومنه قوله تعالى : {لاتَفْتَرُوا عَلَىَ اللهِ كَذِبًا}(١). و{لاتَقُولُوا عَلَىَ اللهِ إلاَّ الْحَقَّ}(٢) و{لاَيَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ}(٣) الآية.

وإنما قال : «طالبًا» فأتى بلفظ الطَّلَب الذى هو أعمُّ من الأمر والنهى لِيَحْصُلَ له معناهما، لأن النهى طَلَب، وكذلك الأمرُ طلب.

وقد أتى بأداتين، إحداهما للنَّهي، والأخرى للأمر، فلو لم يأتِ بلفظ الطلَب لاحتاج إلى أن يقول : (لا) للنهى، واللام للأمر، فآثر الاختصار.

وأيضا فيَشمل لفظُ الطلب الدعاءَ، نحو قوله تعالى : {رَبَّنَا لاتُؤَاخِذْنَا إنْ نَسِينَا أوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلاَ تَحمِلْ عَلَيْنَا إصْرًا.... رَبَّنَا ولاَ تُحَمِّلْنَا}(٤) ونحو ذلك.

وكذلك قول جرير يهجو الأخطلَ(٥):

بَكَى دَوْبَلٌ لايُرْقِىءِ اللهُ دَمْعَهُ
ألاَ إنَّمَا يَبْكِي من الذُّلِّ دَوْبَلُ

---

(١) سورة طه : ٦١.

(٢) سورة النساء : ١٧١.

(٣) سورة الحجرات : ١١.

(٤) سورة البقرة : ٢٨٦، ونص الآية الكريمة {رَبَّنَا لاتُؤَاخِذْنَا إنْ نَسِينَا أوْ أخْطَأنَا رَبَّنَا ولا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إصْرًا كما حملتَه على الذين مِنْ قَبْلِنا رَبَّنَا ولا تُحَمِّلْنَا مالاَ طاقة لنا به}.

(٥) ديوانه ٣٦٦ (بيروت) واللسان (دبل)

والدوبل : ولد الحمار، أو هو ولد الخنزير والحمار، وبه لقب الأخطل، لقبته به أمه وهو صغير ويقال: رقأت الدمعةُ، إذا جفت وانقطعت. ولا أرقأ الله دمعته، أى لا رفع الله دمعته.

وأما اللام فهى لام الأمر نحو : لِيَقُمْ زيدٌ، ولْيَكُنْ كذا. ومنه قوله تعالى : {فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِى}(١). وقوله : {فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِى عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ}(٢).

وقرأ عثمانُ وأنسٌ وأُبَىٌّ : «فَبِذَلك فَلْتَفْرحَوُا» بالتاء(٣).

ويشمل الطلب لامَ الدعاء نحو : لِتَغْفِر اللَّهُمَّ لنا. ومنه قوله تعالى : {ونَادَوْايا مَالِكُ لِيَقْضِ علَيْنَا رَبُّكَ}(٤). وقول أبى طالب(٥):

فَلْيُكُنِ المَغْلُوبُ غَيْرَ الغَالِبِ
وَلْيَكُنِ المَسْلُوبُ غَيرَ السَّالِبِ

ولم يَنص الناظم على اشتراط ظهور اللام، ولابُدَّ منه على مذهب البصريين، لكنه بإطلاقه يدلُّ على ذلك، لأن الأصل في كل عامل الظُّهُور، وأيضًا فإنه أتى باللام مع : لا، ولم، ولَمّا، وهُنَّ لايُضمرن أبدًا، فكذلك اللام، وهو المذهب الصحيح، وذلك لأنّ الجزم في الأفعال نظيرُ الجر في الأسماء، وقد ثَبت في حروف الجر أنها إنما تَعمل ظاهرة، فكذلك حروفُ الجزم. وما جاء من ذلك

---

(١) سورة البقرة : ١٨٦.

(٢) سورة البقرة ٢٨٢.

(٣) سورة يونس : ٥٨

وفي النشر (٢/٢٨٥) «عن أبى بن كعب رضي الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قرأ {قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فلتفرحوا هو خير مما تجمعون} يعنى بالخطاب فيهما، حديث حسن أخرجه أبو داود وكذلك في كتابه. وقرأ الباقون بالغيب».

(٤) سورة الزخرف : ٧٧.

(٥) السيرة النبوية ٣/٢٥، والأشموني ٢٤٤، وقبله :

يارِبٍّ إمَّا تخرجَنَّ طالبي في مقنب من تلكم المقانبِ

والمقنب ـ كمنبر ـ جماعة الخيل والفرسان. وقيل: مابين الثلاثين إلى الأربعين من الخيل.

مخالفًا للقاعدة فشاذٌ، نحو ماأنشده سيبويه لحَسَّان بن ثابت رضي الله تعالى عنه(١):

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ
إذَا مَاخِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالاَ

وأنشد أيضا لمُتَمِّم بن نُوَيْرَة(٢):

عَلَى مِثْلِ أصْحَابِ البَعُوضَةِ فاخْمِشِي
لَكِ الوَيْلُ حُرَّ الوَجْهِ أو يَبْكِ مَنْ بَكَى

وأنشد الفراء(٣):

فَلاَ تَسْتَطِلْ مِنِّى بَقَائِي ومُدَّتِي
ولَكِنْ يَكُنْ لِلْخَيْرِ فِيكَ نَصِيبُ

وأنشد أيضا(٤):

مَنْ كَانَ لاَ يَزْعُمُ أنِّى شَاعِرُ
فَيَدْنُ مِنِّى تَنْهَهُ المَقَادِرُ

---

(١) الكتاب ٨/٣، والمقتضب ١٣٢/٤، وابن الشجري ٣٧٥/١، والإنصاف ٥٣٠، وابن يعيش ٢٥/٧، ٦٠، ٦٢، ٢٤/٩، والخزانة ١١/٩، والمغني ٢٢٤، ٦٤١، والعيني ٤١٨/٤، والتصريح ١٩٤/٢، والهمع ٣٠٩/٤، والدرر ٧١/٢، والأشموني ٥/٤

وينسب البيت كذلك للأعشى وأبى طالب. والتبال والوبال : سوء العاقبة.

(٢) الكتاب ٨/٣، وابن يعيش ٦٠/٧، ٦٢، وابن الشجري ٣٧٥/١، والإنصاف ٥٣٢ والبعوضة : ماءة بالبادية، بها كان مقتل مالك بن نويرة فيمن قتلوا بأمر خالد بن الوليد.

ويقال : خمش وجهه، إذا جَرح بشرته. وحر الوجه : ماأقبل عليه منه، أو هو الخد أو الوجنة. يحض النساء على أن يبكين هؤلاء القتلى ويخمشن وجوههنَّ.

(٣) معانى القرآن ١٥٩/١، والعينى ٤٢٠/٤، والمغنى ٢٢٤، والأشموني ٥/٤ يخاطب هذا الشاعر ابنه بهذا البيت لما سمع أنه يتمنى موته.

(٤) معانى القرآن ١٦٠/١، والخصائص ٣٠٣/٣، واللسان (زجر) وروايته فيها «المزاجرُ».

وذهب الكسائى إلى جواز ذلك، وعليه حمل قوله تعالى : {قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَايَرْجُونَ}(١) الآية / أى لِيَغْفِرُوا، وفي بيت مُتَمِّمٍ شاهدٌ له أيضا على مذهب المؤلف(٢). قال ابنه(٣): لتمكنه من أن يقول : «وَلْيَبْكِ» وكذلك قوله(٤):

قُلْتُ لِبَوَّابٍ لَدَيْهِ دَارُهَا
تِأْذَنْ فَإِنِّى حَمْؤُهَا وجَارُهَا

لأنه لو لم يُؤثِرِ الجزمَ باللام المحذوفة لقال : (إيذَنْ) بلفظ الأمر.

وهذا كلُّه لادليل فيه لشذوذه، والآيةُ مجزومة على جواب الأمر، أى قُلْ لهم : اغْفِروا يَغْفِرُوا، وكذلك {قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ}(٥) الآية.

ثم قال : {هَكَذَا بِلَمْ ولَمَّا» يعنى أن الفعل يُجزم بهذين الحرفين أيضا، وهما لَمْ ولَمَّا.

أما (لَمْ) فهى أداة معناها النَّفْيُ، وهى مختصَّة بنفى الماضى المنقطِع، تقول : نَدِمَ زيدٌ ولم تَنْفَعْهُ النَّدَامَةُ، أى مانفعته عقيبَ ندمِه،

---

(١) سورة الجاثية : ١٤.

(٢) حيث قال في «التسهيل» (٢٣٧) : «وقد يجزم مسبب عن صلة الذى تشبيها بجواب الشرط» اهـ

(٣) التكملة على شرح التسهيل [لوحة ٢٢٣ ـ ب].

(٤) المغني ٢٢٥، والعينى ٤/٤٤٤، والهمع ٤/٣٠٩، والدرر ٢/٧١، والأشموني ٤/٤، واللسان (أذن) والرجز لمنظور بن مرثد. والرواية الأشهر فيه «تِيذَنْ» بكسر التاء وبالياء، وتوجيه هذه الرواية أن أصله (تَأْذَنْ) ثم كسر حرف المضارعة على لغة من يقول : تِعْلم، بكسر التاء، فانقلبت الهمزة ياء، وهو انقلاب غير لازم إلا في التقاء همزتين نحو : إيمان وإيلاف. وحَمْءُ المرأ وحَمَاها : أبو زوجها ومن كان من قِبَله من الرجال.

(٥) سورة إبراهيم عليه السلام : ٣١.

بخلاف (لَمَّا) فإنها لنفي الماضي غيرِ المنقطع، تقول : نَدِمَ ولَمَّا تَنْفَعْهُ النَّدامةُ إلى الآنَ، فـ(لَمْ) لنفى (فَعَلَ) و(لَمَّا) لنفي (قد فَعَلَ).

فمقالُ الجزم بلَمْ قولك : لَمْ يَقُمْ زيدٌ. ومنه قوله تعالى : {هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا}[1]. فهذا نفيٌ للماضي المنقطِع، وكذلك قول عبدالله بن عبدالأعلى القرشي أنشده سيبويه[2]:

وكُنْتَ إذْ كُنْتَ إلَهِي وَحْدَكَا
لَمْ يَكُ شَيْءٌ ياإلَهِي قَبْلَكَا

فيصح أن يقال هنا : لم يَكُنْ، ثُمَّ كان. وكذلك قول الطِّرِمَّاح[3]:

لم يَفُتْنَا بالوِتْرِ قومٌ ولِلضَّيم
رجالٌ يَرْضَوْنَ بالإغْمَاضِ

وأمّا (لَمَّا) فمثالها : لَمَّا يَقُمْ زيدٌ. ومنه قوله تعالى : {أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُتْرَكُوا وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ}[4] الآية. أى ولَمْ يَعْلَمْ إلى الآن، فلا يقال في مثل هذا: لم يَكُنْ ثُمَّ كان. وقال تعالى : {كَلاَّ لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ}[5]. وقال الشاعر[6]:

فَإنْ كُنْتُ مَأْكُولاً فَكُنْ خَيْرَ آكلٍ
وَإلاَّ فَأَدْرِكْنِي ولَمَّا أُمَزَّقِ

---

(١) سورة الإنسان : ١.

(٢) الكتاب ٢/٢١٠، والمقتضب ٤/٢٤٧، والمنصف ٢/٢٣٢، وابن يعيش ٢/١١، والمغني ٢٧٩، والعيني ٣/٢٩٧، والتصريح ٢/٣٦، والهمع ٤/٢٨١، والدرر ٢/٦٠.

(٣) ديوانه ، ١٧٦ (ط ٢ ، ١٤١٤هـ ١٩٩٤م) بيروت .

(٤) سورة التوبة : ١٦.

(٥) سورة عبس : ٢٣.

(٦) ابن الشجرى ١/١٣٥، والمغنى ٢٧٨، والأشموني ٤/٥، والأصمعيات ٥٨، والشعر والشعراء ٣٦١، وبهذا البيت لقب الشاعر الممزق.

واعلم أن (لَمَّا) على ثلاثة أقسام : نافيةٌ، وهى الجازمة المذكورة هنا، واستثنائيةٌ بمعنى (إلاَّ) وهى نحو قولك : عزمتُ عليكَ لَمَّا فَعَلْتَ. ومنه قوله تعالى : {وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ}(١) و{إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ}(٢) على قراءة التشديد، وهى لابن عامر وعاصم وحمزة(٣). وحرفُ وجوبٍ لوجوبٍ فيما مضى، نحو : لَمَّا قام زيدٌ قام عمروٌ.

والثانيةُ والثالثة : لاحظَّ للجزم فيهما، وكلامُ الناظم لايقتضى اختصاصَ الجزم بالنافية دون غيرها، ففيه إيهَام، إذْ لم يُبَيِّن ذلك، وكان حقه أن يبيِّن.

والقسم الثانى من قسمى الجوازم مايَجزم فعلين، وهى إحدى عشرةَ أداة، وهى :

إنْ، ومَنْ، ومَا، ومَهْمَا، وأىٌّ، ومتَى، وأيَّانَ، وأيْنَ، وإذْ مَا، وحَيْثُمَا، وأنَّى.

وهى قسمان : حروفٌ، وأسماءُ، / وسيذكر ذلك.

فأما (إنْ) المكسورة الخفيفة فتقول فيها : إنْ يَقُمْ زيدٌ يَقُمْ عمروٌ. ومنه قوله تعالى : {يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا}(٤).

وقوله : {إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ}(٥).

وهى أُمُّ الباب، ولذلك يجوز أن يَلِيها الاسمُ في اللفظ في فصيح

---

(١) سورة يس : ٣٢.

(٢) سورة الطارق : ٤.

(٣) وقرأ باقي السبعة (لَمَا) بالتخفيف. وانظر: السبعة ٦٧٨.

(٤) سورة الأنفال : ٢٩.

(٥) سورة النور : ٣٢.

الكلام[1]، وإن كان على إضمار الفعل، فتقول : إنْ زيدٌ قامَ أكرمتُه، ولايجوز ذلك في غيرها إلا في الشعر، نحو ما أنشده سيبويه[2]:

صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ
أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمَيِّلْهَا تَمِلْ

وأيضًا فما عداها إنما يَعمل عملَها لتضمُّن معناها.

وأمَّا (مَنْ) فهي اسم لمن يَعقل، ومثال الجزم بها قولك : مَنْ يُكْرِمْني أُكْرِمْهُ، قال تعالى : {ومَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُ}[3] وقال : {ومَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ ويَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ}[4] الآية. وأنشد سيبويه للأعشى[5]:

ومَنْ يَغْتَرِبْ عَنْ قَوْمِهِ لاَيَزَلْ يَرَى
مَصَارِعَ مَظْلُومٍ مَجَرًا ومَسْحَبَا
وتُدْفَنُ مِنْهُ الصَّالِحَاتُ وإنْ يُسِيءْ
يَكُنْ مَا أَسَاءَ النَّارَ فِي رَأْسِ كَبْكَبَا

---

(١) (ت) «في صحيح الكلام».

(٢) الكتاب ٣/١١٣، والمقتضب ٢/٧٥، وابن الشجري ١/٣٣٢، ٣٤٧، والإنصاف ٦١٨، وابن يعيش ٩/١٠، والخزانة ٣/٤٧، ٩/٣٨، والعيني ٤/٢٣٤، ٥٧١، والهمع ٤/٣٢٥ والدرر ٢/٧٦، والأشموني.

والبيت لكعب بن جعيل. والصعدة : القناة. والحائر : القرارة من الأرض يستقر فيها السيل، فيتحير ماؤه، أى يستدير ولايجري قدما. يصف امرأة، وشبهها بهذه الصعدة، وجعلها في حائر لأن ذلك أنعم لها، وأشد لتثنيها إذا اختلفت الريح.

(٣) سورة التغابن : ١١.

(٤) سورة الطلاق : ١١.

(٥) الكتاب ٣/٩٢، والمقتضب ٢/٢٢، وديوانه ٨٨، واللسان (كبب) والمجر والمسحب : مصدران ميميان، أو اسما مكان من : الجر والسحي. وكبكب : اسم جبل بمكة. والمغنى : من اغتراب عن قومه وقع عليه ظلم كثير، فيحتمله لعدم ناصره، وأخفي الناس حسناته، وأظهروا سيئاته، حتى تكون كالنار في رأس الجبل شهرة وظهورا.

وأنشد أيضا لزُهَيْر[1]:

وَمَنْ لاَيُقَــــدِّمْ رِجْلَهُ مُطْمَــــئِنَّةً

فَـيُـثْـبِـتَـهـا فِي مُـسْـتَـوىَ الأرْضِ تَزْلَقِ

وأمَّا (ما) فهى اسم مُبْهَم يقع على كل شىء، ومثال الجزم بها : ماتفْعَلْ أفْعَلْ مثلَه. قال الله تعالى : {مَايَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلاَ مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكْ فَلاَ مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ}[2]. وقال تعالـى : {ومَـا تَفْعَلُـوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْـهُ اللَّهُ}[3] {ومَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ}[4] الآية. وقال حَسَّان[5]:

مَـا يَقْـسِمِ اللَّهُ أَقْبَلْ غـيـرَ مُـبْـتَـئِسٍ

مِنْهُ وأَقْــعُــدْ كَــرِيمًا نَاعِمَ البَــالِ

وقال الكميت[6]:

ومـــــا يَكُ فِي الـنَّـاسِ مِـنْ نَـائِـلٍ

جَــــزِيـلٍ فَـنَـائِـلُـهُـمْ أَجْـــــزَلُ

وأمَّا (مَهْمَا) فهى بمعنى (مَا) وكذلك أصلها عند الخليل (ما) ثم أُدخلت عليها (ما) فاستَقبحوا تكْرار اللفظ، فأبدلوا الألف الأولى هاء[7].

---

(١) الكتاب ٣/٨٩، والمقتضب ٢/٢٣، ٢٧، وليس في ديوانه.
ويقال : زَلَقت القدمُ زَلَقًا، إذا زلت ولم تثبت. يقول : من لمن يقدم رجله مثبتا لها في موضع مستو ـ زلقت رجله. ويضرب مثلا للرجل لم يستعد للأمر قبل محاولته.

(٢) سورة فاطر : ٢.

(٣) سورة البقرة : ١٩٧.

(٤) سورة الأنفال : ٦٠.

(٥) ديوانه ١/٣٢٤.

(٦) لم أجده فى شعره المطبوع (جمع الدكتور داود سلوّم).

(٧) الكتاب ٣/٥٩.

ومن الجزم بها قول الله تعالى : {وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ}[1]. وقال زهير[2]:

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ

وَلَوْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ

وأمَّا (أيٌّ) فنحو قولك : أيُّ الناسِ يَأْتِنِي أُكْرِمْهُ، وهى لتعميم أوصاف الشىء. ومن الجزم بها ما أنشده سيبويه من قول ابن هَمَّام السَّلُولى[3]:

لَمَّا تَمَكَّنَ دُنْيَاهُمْ أَطَاعَهُمُ

في أيِّ نَحْوٍ يُمِيلُوا دِينَه يَمِلِ

وقال لبيد[4]:

فَأَيَّ أَوَانٍ مَا تَجِئْنِي مَنِيَّتِي

بِقَصْدٍ مِن المَعْرُوفِ لاَ أَتَعَجَّبِ

وأمَّا (مَتَى) فمثالُ الجزم بها قولك : مَتَى تُكْرِمْنِي أُكْرِمْكَ. قال الحطَيئةُ أنشده سيبويه[5]:

---

(١) سورة الأعراف : ١٣٢.

(٢) المغنى ٣٢٣، ٣٣٠ والهمع ٣١٩/٤، والدرر ٣٥/٢، ٧٤، والأشموني ١٠/٤، ومعلقته. والخليقة : الطبيعة التى يُخلق المرء بها.

(٣) الكتاب ٨٠/٣، والأشموني ١٠/٤، واللسان (مكن) يصف رجلا اتصل بالسلاطين، فأضاع دينه في اتباع أمرهم ولزوم طاعتهم. وتمكن دنياهم : تمكن من دنياهم، فحذف حرف الجر، وأوصل الفعل بنفسه.

(٤) ديوانه : ٤، والقصد : المعتدل. ومعناه أن منيتى إذا لم تجئنى بما يطمئن نفسي فلست أرى ذلك عجيبا، فقد خبرت فعل المنية فيمن فقدتهم.

(٥) الكتاب ٨٦/٣، والمقتضب ٦٥/٢، وابن الشجري ٢٧٨/٢، وابن يعيش ٦٦/٢، ١٤٨/٤، ٤٥/٧، والعيني ٤٣٩/٤، وديوانه ٢٥

وتعشو : تأتيها ظلاما في العشاء ترجو عندها خيرا. وخير نار : أى نار معدة للضيوف التي تطرق ليلا.

/ مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ

تَجِدْ خَيْرَ نارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوقِدِ

وأنشد أيضا قولَ الآخر(١):

مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا في دِيَارِنَا

تَجِدْ حَطَبًا جَزْلاً ونَارًا تَأَجَّجَا

وأنشد أيضا لطرفة(٢):

ولَسْتُ بَحلاَّلِ التِّلاَعِ مَخَافَةً

ولَكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ القَوْمُ أَرْفِدِ

وأمَّا (أيَّانَ) فالسَّماع بها قليل، ولكنه جائز(٣) نحو: أيَّانَ تَأْتِنى آتِكَ، ومنه قوله الشاعر(٤):

---

(١) الكتاب ٣/٨٦، والمقتضب ١/٦٦، والإنصاف ٥٨٣، وابن يعيش ٧/٥٣، ١٠/٢٠، والخزانة ٩/٩٦، والهمع ٥/٢٢١، والدرر ٢/١٦٦، والأشموني ٣/١٣١

والبيت لعبيد الله بن الحر من قصيدة تجاوز ثلاثين بيتا، قالها وهو في حبس مصعب بن الزبير بالكوفة. وتلمم : من ألمَّ الرجل بالقوم إلماما، إذا أتاهم فزل بهم.

والجزل : الغليظ. وتأججت النار : توقدت. أراد أنهم يوقدون الجزل من الحطب لتقوى نارهم، فينظر إليها الضيوف على بعد ويقصدونها.

(٢) الكتاب ٣/٧٨، والخزانة ٩/٦٦، والمغني ٦٠٦، والعيني ٤/٤٢٢، ومعلقته.

والحلال : الكثير الحلول والنزول، والتلاع : جمع تلعة، وهي مجري الماء من روس الجبال إلى بطون الأودية. ويسترفد القوم : يطلبون رفدي وعطائي.

يقول : لا أنزل التلاع تفاديا من الضيف الطارق، أو خوفا من استعانة قومي بي في حرب الأعداء، وإنما أحل الأماكن المشرفة التي تظهر للضيف، ومتى طلب القوم رفدى رفدتهم، وإذا استعانوا بي في قتال الأعداء أعنتهم.

(٣) في (ت) «ولكنه غير جائز» وهو خطأ.

(٤) العيني ٤/٤٢٣، والأشموني ٤/١٠.

أَيَّانَ نُؤْمِنْكَ تَأْمَنْ غَيْرَنَا ومَتَى

لم تُدْرِكِ الأَمْنَ مِنَّا لم تَزَلْ حَذِرَا

وقد جَعلها الفارسى في «التَّذْكِرة» من قَبِيل مالا يُجَازَى به، نحو : كَيْفَ، وكَمْ، وما ذاك إلا لنُدور السَّماع فيها.

وأمَّا (أيْنَ) فمثال الجزم بها قولك : أينَ تَجْلِسْ أَجْلِسْ. قال الله تعالى : {أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُّكُم الْمَوْتُ}[1]. وقال ابن هَمَّام السلُّولى أنشده سيبويه[2]:

أيْنَ تَضْرِبْ بنَا العُدَاةَ تَجِدْنَا

نَصْرِفُ العِيسَ نحوَها للتَّلاَقِى

وأنشد أيضا[3]:

صَعْدَةٌ نابِتَةٌ في حَائِرٍ

أَيْنَمَا الرِّيح تُمَيِّلْهَا تَمِلْ

وأمَّا (إذْ مَا) فهى (إذْ) التى هى ظرفٌ لِمَا مَضى، زِيدت عليها (ما) فصارت بمعنى (إنْ) للمستقبل، نحو : إذْ مَا تَقُمْ أُكْرِمْكَ.

ولا تكون شرطيَّة دون (ما) أصلا، والخلافُ في كونها حرفا أو ظرفا سيأتي بُعَيْد هذا إن شاء الله.

---

(١) سورة النساء : ٧٨.

(٢) الكتاب ٥٨/٣، والمقتضب ٤٨/٢، وابن يعيش ١٠٥/٤، ٤٥/٧، والأشموني ١٠/٤ والبيت لعبدالله ابن همام السلولي.

والعداة : جمع عاد. والعيس : الإبل البيض، والمفرد أعيس وعيساء.

ومعناه : إن تضرب بنا العداة في موضع من الأرض تصرف العيش نحوهم للقائهم. ولم يرد أنهم يلقون العدو على الإبل، لأنهم كانوا يرحلون على الإبل، فإذا لقوا العدو قاتلوا على الخيل.

(٣) سبق الاستشهاد به في الباب نفسه.

ومن الجـزم بهـا في السَّمـاع مـا أنشـده سيبـويه من قـول ابن هَمَّـام السَّلُولي[1]:

إذْ مَـا تَرَيْنِي الْيَـوْمَ مُـزْجِىً ظَعِـينَتِي
أُصَــعِّـدُ سَـيْـرًا في الْبِـلادِ وأُفْـرِعُ

فَـــإِنِّىَ من قَـــوْمٍ سِـــوَاكُمْ وإنَّمـــا
رِجَـــالِىَ فَـــهُمُ بالحـجَـــازِ وأَشْـــجَعُ

وأمَّا (حَيْثُمَا) فـهى (حَيْثُ) لحقتـها) (ما) ولاتكون شرطية إلا مع (ما) فلذلك أتى بها مع (ما) كما فعل في (إذْ مَا) بخلاف سائر الأدوات، فإنها يكون منها جوازمُ بما دونَها، فتقول : أينَ تَكُنْ أَكُنْ {وأَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّم الْمَوْتُ}[2] ومَتَى مـايَأْتِنِى آتِكَ، ومَـتَـى تَأْتِنى آتِكَ، ونحـو ذلك، فكلٌّ مـاقَيَّـده الناظـم بـ(مـا) فلايكون جازما إلا بها.

ومن الجزم بها قولك : حَيْثُما تَجْلِسْ أجْلِسُ، وأنشد ابن الناظم[3]:

حَــيْـــثُـــمَـــا تَسْـــتَــقِمْ يُقَــدِّرْ لكَ اللَّهُ
نَجـــاحًــــا في غَـــابِرِ الأَزْمَـــانِ

ومِـمَّا يُشْـعر بالجزاء فيـها قـولُه تعـالـى : { وحَـيْـثُـمَـا كُنْتُـمْ فَـوَلّـوا

---

(١) الكتاب ٥٧/٣، وابن الشجري ٢٤٥/٢، وابن يعيش ٣٧/٧، ٦/٩، والخزانة ٣٣/٩ ويروى «أزجي مطيتى» يخاطب امرأة، والإزجاء : السوق. والظعينة : المرأة مادامت في الهودج. وأصعِّد : أنحدر. وأفرع : أصعد وارتفع. وفهم وأشجع : قبيلتان.

(٢) سورة النساء : ٧٨.

(٣) شرح ابن الناظم ٦٩٥، والمغني ١٣٣، والعيني ٤٢٦/٤، والأشموني ١١/٤ والغابر : الباقي، وهو كذلك الماضي، لأنه من الأضداد، والأول هو المراد.

وُجُوهَكُـمْ شَطْرَهُ﴾[1] فأتى بالفاء في الجواب.

وأما (أنّى) فهى لتعميم الأحوال، وقد تأتى ظرفَ زمان أو مكان. ومثـال الجزم بـها قولك : أنَّى تَفْعَلْ كذا أُكْرِمْكَ، ومنه قول لَبِيد أنشده سيبويه[2]:

فَأَصْبَحْتَ أنَّى تَأْتِهَا تَبْتَئِسْ بِهَا
كِلاَ مَرْكَبَيْهَا تحتَ رِجْلِكَ شَاجِرُ

وهنا انتـهى ما أتى به من / الأدوات الجـازمة لفعلين. ودَلَّ ذلك على أن (كَيْفَ، وكَمْ) لايكونان منها، وكذلك (إذَا).

أمَّـا (كَيْفَ) فمذهبُ البصريين عدمُ الجزاء بها، وخالف في ذلك الكوفيون، فجعلوها في الجزاء بها كمَتَى وأينَ، فيجوز عندهم أن تقول : كَيْفَما تَكُنْ أَكُنْ، وكَيْفَ تَفْعَلْ أفعلْ[3].

وأمَّا (كَمْ) فذكر غيرُ قُطْرب أنه جائز أن تقول : كَمْ تَلْبَسُ أَلْبَسُ، ونحوه. ومُعْتَمَدُهم القياسُ على ظروف الزمان والمكان لملاقاتها إيَّاها في المعنى، إذ كان معنى (كَيْفَما تَكُنْ أَكُنْ) في أىِّ حالٍ تَكُنْ أَكُنْ، كما أن معنى (أيْنَ تَكُنْ أَكُنْ) في أىِّ مكانٍ تَكُنْ أَكُنْ، ومعنى (مَتَى تَقُمْ أَقُمْ) في

---

(١) سورة البقرة : ١٤٤.

(٢) الكتاب ٥٨/٣، والمقتضب ٤٨/٢، وابن يعيش ١١٠/٤، ٤٥/٧، والخزانة ٩١/٧، ٤٥/١٠، وديوانه ٢٢٠.

وتبتئس : يصبك بؤس. ومركباها : ناحيتاها اللتان ترام منهما، وهما قادمة الرحل وآخرته. وشاجر : مشيتك. يخاطب ابن عمه قائلا له : إنك ركبت أمر الاخلاص لك منه، فأنت بمنزلة من ركب ناقة صعبة، لايقدر على النزول عنه، لأن رجليه قد اشتبكا بركائبها، وكلا مركبيها لايستقر عليه، إن ركب على مركبها المقدم وهو الرحل، وجده صعبا، وإن ركب على مركبها المؤخر، وهو الكفل، مال به وصرعه.

(٣) انظر في هذه المسألة : الإنصاف : ٦٤٣ (المسألة الواحدة والتسعون) ومغني اللبيب : ٢٠٥.

أيَّ زمانٍ تَقُمْ أَقُمْ.

وأيضًا فكل اسم من أسماء الاستفهام قد استُعمل في هذا الباب، إلا (كَيْفَ، وكَمْ) وهما قابلان، من حيثُ وقعا مستفهمًا بهما، لاجتماع أدَوات الشرط والاستفهام، في كون مابعدهما غيرَ مُوجَب، فإذا دخل جميعُ أسماء الاستفهام في الشرط سماعًا دونهما فالقياسُ سائغٌ فيهما، فيَدخلان.

وهذا قياسٌ يَهْدِمه السَّماع، إذ لم تفعل العربُ ذلك، ولم يُوجَد لها الجزمُ بكَيْفَ، وإن كان الجزم بها في المعنى صحيحا[١]، إذ جائزٌ أن تقول : كيفَ تَصْنَعْ أصْنَعْ.

وممَّا يدل على ذلك قوله تعالى : {يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ}[٢]. وقوله : {فَيَبْسُطُهُ في السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ}[٣] إذ المعنى : كيفَ يَشاءُ بَسْطَهُ بَسَطَهُ، وكيفَ يَشاءُ أن يُنْفِقَ أنْفَقَ.

وإنما امتنع البصريون من الجَزاء بهما لعدم السَّماع، لا لأجل القياس، إذ هو قابل للجزاء بهما.

قال الفارسيّ في «التَّذكْرِة» حين ذَكر (كَيْفَ) : ونظيرُ ذلك في أنْ لم يُجَازَ به (كَمْ، وأيَّانَ) قال : ولو جُوزِي بكَيْفَ لكان جائزا، والمعنى عليه، قال : وعلى ذلك يدل كلام سيبويه، وأشار بذلك إلى قول سيبويه[٤]: وسألتُ الخليلَ ـ رحمه الله ـ عن قوله : كيفَ تَصْنَعْ أَصْنَعْ. فقال : هى مُسْتَكْرَهة، وليست من حروف الجزاء، ومَخْرَجُها على الجزاء، لأن معناها : على أيِّ حالٍ تَكُنْ أَكُنْ.

---

(١) (ت) «صحيحا في المعنى».
(٢) سورة المائدة : ٦٤.
(٣) سورة الروم : ٤٨.
(٤) الكتاب ٣/٦٠.

وقد فَرَّق النحويون بين (كَيْفَ) وغيرها بأوجه، منها أن جوابها لايكون إلا نكرة فتقول : كيفَ زيدٌ؟ فيقال : سَقِيمٌ، ولاتقول : السقيمُ، لأنه سؤال عن الحال، والحال نكرة، بخلاف (مَتَى) وغيرها، فإن جوابها يكون معرفة ونكرة، فَلَمَّا قَصُرت عن حال أخواتها لم يَبْلغ من قُوَّتها أن تَجْرى في الجزاء مَجراها.

ومنها أن (كَيْفَ) قَصُرت عن نظائرها أيضًا بأنها لايُخْبَر عنها، ولايعود إليها ضمير، كما/ يكون ذلك في : مَنْ ومَا، ومَهْمَا، وأيٍّ وهذا الوجهُ ضعيف، والمعتمَد السَّماع.

وعُلِّل المنع في (كَمْ) بأنهم استَغنوا عن الجزاء بها بالجزاء بـ(ما) لدخول معناها تحت معنى (ما) إذا قلت : ماتَأْكُلْ آكُلْ عَدَدَه[1]، وما تَلْبَسْ أَلْبَسْ عَدَدَه، فتقع على المَعْدُودات وغيرها، لما فيها من الإبهام، كما استَغْنَوا عن (وَذَرَ، ووَدَعَ) بتَرَكَ. وباب «الاستغناء» كثير[2].

وقد عَلَّل الفارسي أيضا بهذا النحو في (كَيْفَ) وذكَر غيرُه أنهم استَغنوا عنها بأَنَّى، لأنها تأتى بمعناها.

وأمّا (إذَا) فلا يُجَازَى بها أيضا في الكلام، كما أشعر به النظمُ، فلايقال : إذَا تَقُمْ أَقُمْ، وإنما الوجهُ الرفعُ، إلا أن يُضْطر شاعر إلى الجزم فيجوز، لأن معنى الجزاء حاصل فيها، وأنها للمستقبل كـ(إنْ) ولأن وقتها غير معلوم، فأشبهت (إنْ) في جَهالة الوقت، لأن الكَوْن مع (إنْ) لايُدرى كَوْنُه، فلا يُدْرَى وقْت كَوْنِه.

---

(١) كلمة «عدده» ساقطة من الأصل، وأثبتها من (س، ت).

(٢) انظر : الخصائص ٢٦٦/١ (باب الاستغناء بالشيء عن الشيء».

ومما جاء مجزوماً بها ما أنشده سيبويه من قول قَيْس بن الخَطِيم[1]:

إذَا قَـصُـرَتْ أَسْـيَـافُنَا كَـانَ وَصْلُهَـا

خُطَانَا إلى أعْـــدَائِنَا فَنُضَـــارِبِ

فقوله : «فَنُضَارِبِ» دليلٌ على جَزْم ماعُطِف عليه، وهو موضع «كانَ» وذلك يدل على جزم موضع «قَصُرَتْ» وأنشد أيضا للفرزدق[2]:

تَـرْفَـعُ لِـى خِـنْـدِفٌ والـلـهُ يَـرْفَـعُ لِـى

نَـارًا إذَا خَـــمَـــدَتْ نِيَـــرانُهُم تَقِـــدِ

وأنشد أيضا لبعض بني سَلُول[3]:

إذا لَمْ تَزَلْ في كُلِّ دَارٍ عَـــرَفْـــتَـــهَـــا

لَهَـــا وَاكِفٌ من دَمْعِ عَـــيْنَيْكِ تَسْـــجُمُ

قال سيبويه[4]: فـهـذا اضطرار، وهو في الكلام خَطَأ، ولكن الجَـيِّد قـول

(١) الكتاب ٣/٦١، والمقتضب ٢/٥٧، وابن الشجري ١/٣٣٣، وابن يعيش ٤/٩٧، ٧/٧٤، والخزانة ٧/٢٥، وديوانه ٤١

ومعناه أن سيوفنا إذا قصرت في لقاء الأعداء عن الوصول إليهم وصلناها بخطانا نحوهم، وإقدامنا عليهم، حتى تنالهم سيوفنا.

(٢) الكتاب ٣/٦٢، وابن الشجري ١/٢٣٣، وابن يعيش ٧/٤٧، والخزانة ٧/٢٢، وملحقات ديوانه ٢١٦

وخندف : قبيلة، يقول : إذا قعدت بغير قبيلتُه فإن قبيلتي خندف ترفع لي من الشرف ماهو كالنار الموقدة.

(٣) الكتاب ٣/٦٢، والشنتمري ١/٤٣٤، وابن السيرافي ٥٣١

والواكف : السائل القاطر. وتسجم : تضب. ويروى «تِسْجُم» بالياء، و«يَسْكُبِ» بالباء، وعلى هذه الرواية يكون من قصيدة بائية لجرير.

(٤) الكتاب ٣/٦٢.

كَعْب بن زُهَير[1]:

وإذَا مــــاتَشَـــاءُ تَبْـــعَثْ مِنْهَـــا
مَـــغْـــرِبَ الشَّـــمْسِ نَاشِطًا مَـــذْعُـــورَا

وأنشد أيضا في الرَّفْع لذى الرُّمَّة[2]:

تُصْـــغِي إذَا شَـــدَّهَا بالرَّحْلِ جَـــانِحَـــةً
حَـتَّـى إذا مَـا اسْـتَـوى في غَـرْزِهَا تَثِبُ

وإنما كــان الوجـــه الرفَـــــع، لأن (إذا) إنما تكـــون لِمَـا كــان من المستـقبل مـعلوم الوقـوع، بخـلاف (إنْ) فإنهـا إنما تكـون لما يجُـهل وقـوعه، ولذلك يجـوز أن تقـول : آتِيكَ إذا احْمَّر البُسْرُ، أو إذا غَربَت الشـمسُ، ولايصلح أن تقـول : آتيكَ إن احْمَرَّ البُسُرُ، أو إن غَربَت الشـمسُ، ففـارقت (إنْ) بذلك، فلم تَجْـر مـجَراهـا، لكنهـا من حـيث الاسـتـقبـال والمشـاركـةُ لهـا، فـاعْـتُـبِـر ذلك فى الضرورة.

ثم قال الناظم – رحمه الله – (وحَرْفُ إذْ مَاكَإنْ) إلى آخره.

يعنى أن هـــذه الأدوات التى تَجزم فِعْلَيْن على قسمين : أسمـاء، وحروف.

---

(1) الكتاب ٦٢/٣، وابن يعيش ١٣٤/٨، وديوانه ١٦١
والناشط : الثور يخرج من بلد إلى بلد، وهذا أو حسن له وأذعر. وصف ناقته بالنشاط والسرعة بعد سير النهار كله، وشعبهها في انبعاثها وسرعتها بثور قد ذعر من صائد أو سبع.

(2) الكتاب ٦٠/٣، وابن يعيش ٩٧/٤، ٤٧/٧، واللسان (صغا) وديوانه ٩ ويقال : أصغت الناقة، إذا أمالت رأسها إلى الرجل، كأنها تستمع شيئا حين يشد عليها الرحل.
وجانحة : مائلة. والغرز للرحل كالركاب للسرج. يصف ناقة بأنها تسكن حين يشد عليها الرحل، فإذا استوى راكبها عليها سارت بسرعة.

فأمَّا الحروف فَإنْ وإذْ مَا. أمّا/ كَوْن (إنْ) حرفًا فمعلوم، ولا خلاف ١٧/ في ذلك، وأما كون (إذْ مَا) حرفا فهو موضع الإشكال، ولذلك اعتَمد التعريَف بذلك فيها، فقال: (وحَرْفٌ إذْ مَا) فقدَّم الخبرَ تنبيهاً على الاعتناء بكونها حرفا لا اسْما، أو أتى بها نكرةً مبتدَأً بها، والخبرُ ما بعدها، إشعارًا بالحَصْر فى المعنى، أى إنَّما هى حرفٌ لا اسم، وشَبَّهها بـ (إنْ) التى هى شهيرة فى الحَرْفِيّةَ، ونَبَّه بهذا الحَصْر على الخلاف الواقع فى (إذْمَا).

فمذهب سيبويه أنها حرف[1]، كما ذهب إليه الناظم، وكان أصلها (إذْ) التى هى ظرف زمان لِمَا مَضى، فضُمَّت إليها (ما) وصُيِّرتا حرفًا واحدًا يدل على الاستقبال، وصار التَّرْكيب ناقلاً لها.

عن حُكْم أصلها، كما كان التركيب فى (إنَّمَا) و (قَلَّمَا) ونحوهما ناقلاً لها[2]. عن الحكم الأول. ولو كانت باقية على أصلها لكانت ظرفًا لما مَضَى، ولم يصح إن تقع للجزاء.

وأيضا فلا دليل يدل على بقاء الاسميَّة ومعناها كمعنى (إنْ) فالحملُ على ما ظَهر أوْلَى، وهو أصلٌ مُبَيَّن فى الأصول، ولا نُكْرَ فى أن تكون الكلمة قبل التركيب من قبِيل، ثم تنتقل بالتركيب إلى قبيل آخر، كما فى (قَلَّمَا) ونحوه. وعلى ما ذَهب إليه الإمامُ[3] جمهورُ النحويين.

---

(١) انظر: الكتاب ٣/٥٦، ٥٧.

(٢) مابين القوسين ساقط من (ت).

(٣) يعنى سيبويه رحمه الله.

ونُقل عن المبردّ وابن السرّاج والفارسى القول بُاسميتّها كما كانت فى الأصل، وأنها بمعنى : أىَّ حِينٍ، أو بمعنى : أىَّ مكانٍ. وردَّ عليهم ابنُ خروف وغيرُه بالاستقبال وبقوله[1] :

* إذْ مَا تَرَيْنِى الْيَوْمَ مُزْجًى ظَعِينَتِى *

والمرادُ، لا محالةَ : إمَّا تَرَيْنِى، فدخولُ «الْيَوْمَ» يُفسد معنى : أىَّ حِينٍ، بلا بُدٍّ، وقد اسْتَدل لمذهبه بأنَّ نَقْل (إذْ) مع (مَا) للاستقبال لا يُخرجها عن وضْعْها، فإنها قد تأتى للاستقبال، حُكِى ذلك عن أبى عُبَيْدة، واستَدلوا على ذلك بقوله[2] :

يَجْــزِيهُ رَبُّ الْعَــالِمــيَن إذْ جَــزَى

جَنَّاتِ عَــدْنٍ فى العَــلاَلِىِّ العُلَىَ

وأيضا فلو كان التركيب مع (ما) مُخْرجا عن الاسميَّة إلى الحرفيَّة لكان مُخْرجاً لـ (حَيْثُما) عن الاسميَّة، وذلك غير صحيح بلااتفاق، فإنها عند الجميع اسمُ لاحرف، فكذلك ينبغى أن تكون (إذْ مَا).

وأُجيب عن الأول بأنّ استعمال (إذْ) فى الاستقبال غير معروف، وما احتَجَّ به لاحُجَّة فيه، لاحتمال حَمْلها على المُضِىِّ.

وعن الثانى بالفَرْق بين (إذْ مَا) و (حَيْثُما) أن (حَيْثُما) لم تَزُل عما كانت عليه قبلُ من الدلالة على المكان، بخلاف (إذْ مَا) فإنها كانت قبل دخول (ما)

---

(١) هو عبدالله بن همام السلولى، وقد تقدم الاستشهاد به، عجزه :

* أُصَعِّدُ سَيْرًا فى البِلاَدِ وأُفْرِعُ *

(٢) هو أبو النجم، واستشهد به ابن الشجرى فى أماليه ١/٤٥، ١٠٢، ورواية الأول فيه :«ثم جزاه الله عنا إذ جزى» والعلالىُّ : جمع عِلِّية – بكسر العين وضمها مع تشديد اللام – وهى الغرفة.

عليها اسمَ زمانٍ ماض، فلما دخلت / (ما) عليها صَيَّرتها تدل على غير ١٨
ما كانت تدل عليه، وهو مستقبل، ولم تَظهر فيها أمارةُ اسميَّة، فلذلك ادُّعِيَ فى (حَيْثُما) البقاءُ على ماكانت عليه، بخلاف (إذْ مَا) وهذا واضح.

وأمَّا الأسماء فمَا عَدا ماذكر، وذلك قوله : «وبَاقِى الأدَوَاتِ أسْمَا» أى باقى الأدوات الجازمة لفعلين أسماءٌ لاحروف، وإن كانت مع ذلك تدل على معنى (إنْ) لكنَّ أمارات الأسماء موجودة.

والباقى المذكور تسعُ أدوات، كلُّها قد تضمَّن معنى (إنْ) وبذلك عمِلَت عملَها، وهى على خمسة أضرب : اسمُ مَحْض، واسمُ يُشبه الظرف، وظرفُ زمان، وظرفُ مكان، وجَارٍ على حُكْم ما صاحَبه.

فالأول : ثلاثُ أدوات، وهى : مَنْ، ومَا، ومَهْمَا.

والثانى : (أنَّى) إذ هى فى معنى (كَيْفَ) وقد تُستعمل ظرفا كقوله : {أَنَّى لَكِ هَذَا}(١). أى مِنْ أينَ لكِ هذا؟ ويُلْحَق بها (كَيْفَ) عند مَنْ ألحقها.

والثالث : (مَتَى) و (أيَّانَ) ويُلْحَق بها (إذَا) فى الشعر.

والرابع : (حَيْثُما) و (أين).

والخامس : (أىُّ) فهى بحسَب ماتضاف إليه، إن أضيف إلى اسمٍ مَحْض فهى اسم، أو إلى ظرف فهى كذلك، نحو قولك : أيُّهُمْ تُكْرِمْهُ يُكْرِمْكَ، وأىَّ مكانٍ تَجْلِسْ أجلسْ فيه، وأىَّ يومٍ تَسِرْ أسِرْ مَعَكَ.

وفى قوله : «وبَاقِى الأدَوَاتِ أَسْمَا» إشعارُ بانْحِتَام اسميَّة (مَهْمَا) عنده، وهو كذلك عند النحويين، لثبوت اسميَّتها بإعادة الضمير عليها فى

---

(١) سورة آل عمران : ٣٧.

نحو قوله تعالى : { وقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ }[1] الآية، إلاَّ أبا زيد السُّهَيْلى[2]، فإنه زعم أنها تكون اسمًا فى الموضع الذى يعود عليها فيه ضمير كما فى الآية، وتكون حرفا فى الموضع الذى لايعود عليها فيه ضمير، كقول زُهَير بن أبى سُلْمى[3]:

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ

وَلَوْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ

قال : هى هنا حرف، لأنها لا موضع لها من الإعراب، فهى بمنزلة (إنْ) قال : وإنما كانت كذلك لأنها مركَّبة من (مَا) الشرطية و (ما) الزائدة، فإذا غَلَب عليها حكمُ الحرف الزائد كانت حرفًا، وإذا غَلب عليها حكمُ (مَا) الشرطيَّة صارت اسمًا. ثم فرَّق فى الدعوى بينها وبين (حَيْثُما) و (كَيْفَما).

ورَدَّ عليه الشلَوْبِين بأنه بَنى فى البيت على أنها ليس لها فيه موضع من الإعراب، وإنما ذلك إذا كان «مِنْ خَلِيقَةٍ» فاعَل «كانَ» إن كانت تامة، أو اسمَها إن كانت ناقصة، و «مِنْ» زائدة، و «عِنْدَ امْرِئٍ» خبرُ الناقصة، أو متعلِّق بها إن كانت تامة. وهذا لاضرورة تدعو إليه إذا ثَبتت اسميَّتُها، ويمكن أن يكون/ لها فى البيت موضعُ من الإعراب، بتقدير كَوْنِ مرفوعٍ ١٩

(١) سورة الأعراف : ١٣٢.

(٢) هو أبو زيد وأبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلى الأندلسى المالقى الحافظ، كان عالما بالعربية واللغة والقراءات، جامعا بين الرواية والدراية، عالما بالتفسير وصناعة الحديث، واسع المعرفة عزيز العلم. وصنف : الروض الأنف فى شرح السيرة، وشرح الجمل، والتعريف والإعلام بما جاء فى القرآن من الأسماء والأعلام، وغير ذلك (ت ٥٨١هـ).

(٣) المغنى ٣٢٣، ٣٣٠، والهمع ٢١٦/٤، ٣١٩، والدرر ٣٥/٢، ٧٤، والأشمونى ١٠/٤، ومعلقته. والخليقة : الطبيعة التى خلق الله الإنسان عليها. وخالها : ظنها.

(كان) ضميرًا عائدا على «مَهْمَا» وأنَّثه حَمْلا على المعنى، و «مِنْ خَلِيقَةٍ» تفسيرُ معنى «مَهْمَا» وهذا صحيح. وماذكره من التوحيد إنما يصح مع موافقة السَّماع، وهو لم يُوافقه فلا يُلتفت إليه.

وقوله : «وحَرْفُ إذْ مَا» مبتدأ وخبر، والخبر مقدم، والأصل : وإذْ مَا حرفُ، ولكنه قَدمَّه لما ذُكر من التَّنكْيت على مَذهب المخالف، ويجوز أن تكون «حرفُ» مبتدأ خبرهُ مابعده، وابَتدأ بالنكرة لما فيها من معنى الحَصْر المقصود، كقولهم : «شَرٌّ أهرَّ ذَا نَابٍ»[1] أى : ما أَهَرَّهُ إلا شَرٌّ، فكذلك المعنى هنا.

فِعْلَيْنِ يَقْتَضِينَ شَرْطٌ قُدِّمَا
يَتْلُو الجَزَاءَ وجَوَابًا وُسِمَا

ذكَر فى هذين الشَّطْرين أولاً أنَّ هذه الأدوات المذكورة تَطْلبُ فعلين اثنين فالضمير فى قوله : «يَقْتَضِينَ» عائد على لأدوات، والاقتضاءُ هنا بمعنى الطَّلَب، أى يَطْلُبْن فعلين، والفعلان المطلوبان هما : فعلُ الشَّرْط، ولابُدَّ من كونه مجزوما فى اللفظ إن كان مضارعًا، أو فى الموضع إن كان ماضيا، لأنهنَّ من الأدوات الجوازم، وفعلُ الجوابِ، ولابُدَّ أيضا من الجزم فيه، أو فى موضعه.

وفى قوله : «فِعْلَيْنِ يَقْتَضِينَ» إشعارُ بأنَّ الأدوات المذكورة هى العاملة الجزمَ فى الفعلين معًا، لأنه وَضعها جوازمَ، ثم ذكَر محلَّ الجزم الذى تَطْلبه، فذكَر فِعْلَيْن، فدَلَّ على أنَّ الجزم فيهما معًا بالأداة الداخلة على جُمْلة الشَّرْط، وهذا الذى ذهب إليه الناظم هو أحد المذاهب الأربعة فى المسألة.

---

(١) من أمثلة سيبويه فى الكتاب ٣٢٩/١، وهو مع ذلك مثل سائر، يضرب فيما يستدل به على الشر، كأنهم سمعوا هرير كلب فى وقت لايهر فى مثله إلا السوء، فقالوا ذلك أى إن الكلب إنما عمله على الهرير شر. وانظر : مستقصى الأمثال ١٣٠/٢.

فمن النحويين مَنْ ذهب إلى جَزْمهما بالأداة وحدَها كما تقدم.

ومنهم مَنْ ذهب إلى أن الفعل الأول مجزوم بها، والثانى : مجزوم بفعل الشرط، فليس على هذا المذهب بجازمةٍ إلا فعلاً واحداً.

ومنهم من ذهب إلى أن الأداة هى الجازمة للأول وحدَه، وأما الثانى فمجزومٌ بالأداة وما عَمِلت فيه، وهو فعل الشرط. وعليه حُمِل قولُ الخليل(1) : إنَك إذا قلتَ : إنْ تَأْتِنِى آتِكَ، فـ (آتِكَ) انجزمت بـ (إنْ تَأْتِنِى) وقد يَظهر من كلام سيبويه فى قوله : وَيَنْجزمُ الجواب بما قبله(2).

وذهب الكوفيون إلى أن جزم فعل الجواب على الجِوَار، لمُجاَورته المجزومَ، وهو فعلُ الشرط.

والأصح من هذه المذاهب مذهبُ الناظم، وقد أشعر فى كلامه بالعلّة التى لأجلها ذَهب إلى ما ذهب إليه، وذلك أنّ العَمل أصْلُه الطَّلَب، فكل عامل / إنَّما يَثبت له العملُ إذا ثَبت طَلَبُه له، وإذا كان يَطلب أكثر من عامل واحدٍ فلا بُدَّ من أن يَقْتَضى جميعَ ما يطلبه، كالفعل اللازم، والمتعدَّى إلى واحد، أو إلى أثنين، أو ثلاثة. وبهذا احتَجُّوا فى القول بعمل المبتدأ فى الخبر، وليس بفِعْلٍ ولا مُشْتَقٌ من فعل، وهو ظاهر. ٢٠

لكنَّ شرط العمل بعد ثبوت الطلبَ أمران :

أحدهما : الاختصاصُ وهو فى الحقيقة، المحقَّقُ للطَّلَب.

والثانى : أن لاَّ يصيَر مع مطلوبه كالشئ الواحد، فالعلة هى الطلب، وهو المناسب للعمل وما عَدا ذلك شرط.

---

(1) الكتاب ٦٣/٣.

(2) المرجع السابق ٦٢/٣.

وهذه المسألةُ موضعُ بيانِها الأصولُ، وقد ذكرها النحويون، وإليها الإشارةُ بقول الناظم : «فعِلَيْن يَقْتَضِيَن» فأَتَى بعلَّة العمل، ليُشْعر أن الأداة هى الطالبة للفعلين، وإذا كان كذلك، وحَصَل شَرْطَا العمل، وهما الاختصاص، والايَّصير الطالب كجزء من المطلوب - ثَبَت له العمل بلا شَك، وثَبَت أن الفِعْل ليس بعاملٍ فى الفِعْل، لأن الفِعْل غيرُ طالب للفعل.

فإن قيل : إنه طَلَبه لَمَّا كان شرطا - فيقال : فالشرط هو الطالب لا الفِعْل، وكذلك يقال فى قول الخليل[1] : إن الجملة، من الأداة والفعل، هى العاملةُ، لأن الفعل دَخِيلُ فى الطَّلبَ، والأداةُ هى الطالبة.

وأما مذهب الكوفيون فضعيفُ جداً، فلا معنى للاشتغال برَدَّه.

وقد خالف الناظمُ هنا مذهَبه فى «التسهيل» إذ جَعل الفعَل الأولَ هو الجازمَ للثانى[2]، ومذهبُه هنا أَسَدُّ.

واعترُض هذا المذهب بأوجه، منها أنَّ الأدوات لاتَقْتَضِى الفعلين معًا، وإنما تَقْتَضِى الفعلَ الأول، والفعلُ الأول هو الذى يَقتضى الثانى، فينبغى أن يكون هو العاملَ. وقد تقدَّمت الإشارة إلى الجواب عنه.

أيضًا، فالجزُم فى الفعل نظيرُ الجر فى الاسم، وليس فى الحروف الجارةً ما يعمل جَرَّيْن دون إتْبَاع، فوجب أن يكون عامل الجزم كذلك، تسويةً بين النظيَريْن. وهذا الاعتراض ساقطُ مع أصل العمل، وهو الطَّلَب.

وأيضًا ، فقالوا : لا يُوجد عامل يَعمل فى معمولين عَمَلاً مُتَّفِقًا. قيل : إنما

---

(١) انظر : الكتاب ٦٣/٣، وقد سبق نصه.

(٢) حيث يقول فى «التسهيل» (٢٣٧): «وجزم الجواب بفعل الشرط، لابالأداة وحدها، ولابهما، ولا على الجوار، خلافا لزاعمى ذلك».

يَعمل عملاً مُخْتلِفا. وهذا لايَلْزم (لأنه)[1] إذا قام الدليل، فلا يلزم إيجادُ النظير. وقد بَسط هذا المعنى ابن جِنًّى فى «الخصائص»[2].

وقد اعترضَوا بغير ذلك مِمًّا لا يَثْبت مع تلك القاعدة.

والغالب فى هذا النظم إنه إذا خالف/ فيه «التسهيل» فما ذهب إليه هو الأصح، والأَجْرَى على القواعد. وقد مضى من ذلك أشياء. ٢١

ثم قال : «شَرْطٌ قُدِّمَا يَتْلُو الجَزَاءُ» «شرطٌ» هنا مبتدأ، «وقُدِّمَ» خبره، وهى جملة مستأنَفة لاتَعلُّقَلها من حيث اللفظ بما تقدم، إلا إن قُدِّر حَذْفُ العاطف. وكذا قوله: (يَتْلُو الجَزَاءُ).

وأراد بهذا الكلام أن جملة الشرط لها صَدْرُ الكلام، فلا يجوز إلا أن تأتى بها أولاً، ثم تأتى بالجواب، فتقول : إنْ تُكْرِمْنِى أُكْرِمْكَ، و «إنْ تُكْرِمْنِى» هى جملة الشرط، «وأُكْرِمْكَ» هو الجزاء.

فإن قلت : أُكْرِمْكَ إنْ تُكْرِمْنِى، كان ذلك ممتَنِعا عند الناظم، وكذلك إذا قلت : أنا مُكْرِمُكَ إن أَكْرَمْتَنِى.

ولكَوْن الشرط له صَدْرُ الكلام لم يَجُزْ تقديمُ معمولِ معموله عليه، فلا يقال : متاعَكَ إنْ أَخَذْتَ أُعْطِكَهُ، ولايجوز النصب فى الاسم المبتَدأ قبلهَ على إضمار الفعل من «باب الاشتغال» نحو : زيدُ إنْ تَكرِمْهُ يُكْرِمِكَ، وقد تقدم ذلك فى «باب الاشتغال».

فعلى هذا إذا وُجِد ما هو جواب من جهة المعنى قد تقدَّم على الشرط فليس به، وإنما هو دليل عليه كقوله تعالى : {قَدِ افْتَرَيْنَا عَلَىَ اللَّهِ

---

(١) مابين القوسين ساقط من (س، ت).

(٢) انظر : «باب فى عدم النظير» ١/١٩٧.

كَذِبًا إنْ عُدْنَا فى مِلتِكُمْ}[1]. وقوله : {أئِنَّ لَنَا لأجْرًا إنْ كُنَّا نَحْنُ الغَالِبِينَ}[2]. ونحو ذلك.

وخالف فى هذا الكوفيون والمبرِّد وأبو زيد الأنصارى، فجعلوا الجواب جائزَ التقدُّم، وزعموا أنَّ ما تقدَّم على الشرط فهو الجوابُ حقيقه، وقد احتَجَّ أبو زيد على صحة ما ذهب إليه بمجئ الجواب قبل الشرط مقرونًا بالفاء فى نحو قول الشاعر، وهو قَيْس بن مَسْعُود[3] :

فَلَمْ أرْقِه إنْ يَنْجُ مِنْهَا وإنْ يَمُتْ
فَطَعْنَةُ لاغُسٍّ ولا بِمُغَمَّرٌ

وعلى هذا أيضا حَمل قولَ عِمران بن حِطَّان[4]:

فَتُمْسِي صَرِيعًا ماتَقُومُ لحاجةٍ
ولا تَسْمَعُ الدَّاعِي ويُسْمِعْكَ مَنْ دَعَا

قال : أراد : ومَنْ دَعا يُسْمِعْك.

ورُدَّ هذا المذهب بأن حرف الشرط دَالٌّ على معنًى فى الشرط والجزاء، وهو الملازمةُ بينهما، فوجب تقديمه عليهما، كما وجب تقديم سائر حروف المعانى على مافيه معناها.

---

(١) سورة الأعراف : ٨٩.

(٢) سورة الشعراء : ٤١.

(٣) النوادر ٧٠، والخصائص ٣٨٨/٢، والإنصاف ٦٢٦، واللسان (غسس) والبيت لزهير بن مسعود، كما فى المصادر السابقة. والغس : الرجل الضعيف اللئيم.
والمغمَّر : الجاهل الذى لم يجرب الأمور. والضمير فى قوله : «أرقه» عائد على الحليس بن وهب، وكان زهير طعنه فى غارة على قومه.

(٤) البيت ليس فى النوادر، واستشهد به ابن يعيش فى ٦٠/٧، ٢٤/٩.

وأما البيت الأول فلا حُجَّة فيه، لاحتمال كون الفاء لعطف ما بعدها على شئ تقدَّم قبلها، وإلاَّ فكلُّ ما جاء فى كلام العرب، مِمَّا ظاهرُه تقدم الجواب، لم يَأْتِ بالفاء إلا أن تكون عاطفة، ولا بُدَّ فى الجواب من الفاء إذا كان مثل قوله : {قَدِ افْتَرَيْنَا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا}[1] الآية.

٢٢ وأما البيت/ الثانى : فعلى تسكين العين تخفيفًا، كما سَكَّنت القاف فى قوله : {وَيَتَّقْهِ} فى قراءة حفص[2]. والصحيح ما ذهب إليه الجمهور.

وقوله : {يَتْلُو الجَزَاءُ} أى الجَزَاءُ يَتْلُو الشرطَ، وأراد بالشرط على هذا التفسير جملةَ الشرط، لاأداةَ الشرط وحدها، ويحتَمل هذا الكلام تفسير اثانيا، وهو أن يكون الشرط فى كلامه يُراد به الأداة، ويَعْنى أن أدوات الشرط لها صَدْر الكلام، فلا يجوز أن يتقدم عليها معمولُها وهو فعل الشرط، ولا معمولُ معمولِها ويكون ذلك مفيدًا أمرين :

أحدهما : أن يكون تَنْكِيتًا على مذهب الكسائى القائِل بجواز تقديم : طَعامَكَ إنْ آكُلْ أُكْرِمْكَ، وتنكيتًا على الكسائى والفراء فى جواز تقديم ما انْتَصب بالجزاء، نحو : زيدًا إنْ يَقُمْ تَضْرِبْ. ودليلُهم على ذلك أنَّ الجزاء حَقُّه التقديم على (إنْ) كقولك : أَضْرِبُ إنْ تَضْرِبْ، وكان حقه الرفَع، لكنه لما تأخَّر انْجزَم بالجوار، ودليل ذلك قوله أنشده سيبويه[3] :

---

(١) سورة الأعراف : ٨٩.

(٢) سورة النور : ٥٢ ، وانظر : السبعة لابن مجاهد ٤٥٧، ٤٥٨.

(٣) الكتاب ٦٧/٣، والمقتضب ٧٢/٢، وابن الشجرى ٨٤/١، وابن يعيش ١٥٨/٨، والخزانة ٢٠/٨، والهمع ٢٥٠/١، ٣٣١/٤، والعينى ٤٣/٤، والتصريح ٢٤٩/٢ والأشمونى ١٨/٤.

والبيت لجرير بن عبد الله البجلى، أو لعمرو بن خثارم البجلى. وكان جرير البجلى تنافر هو وخالد بن أرطأة الكلبى إلى الأقرع بن حابس التميمى، وكان عالم العرب فى زمان، فقال جرير هذا عند المنافرة.

يَاأقْــــرَعَ بْنَ حَــــابِسٍ يَا أقْــــرَعُ

إنَّكَ إنْ يُصْــــرَعْ أخُــــوكَ تُصْــــرَعُ

فالتقدير : تُصْرَعُ إن يُصْرَعْ أخوك، وغيرذلك من الأبيات المرفوع فيها الفعل، وإذا ثَبت له الصَّدْرِيَّةُ والشَّبَةُ بأدوات الاستفهام التى لها الصَّدْر، لكَوْن كل واحد منهما يقتضى إبهامَ وقوعِ الفعل، ولذلك كان عندهم كلُّ ما يُستفهم به يصح فيه أن يكون شرطا.

وأمَّا أنَّ أصل الجواب التقديمُ فليس كذلك، بل الأمر بالعكس، لأن الشرط سببٌ فى الجزاء، والسببُ رُتْبَتُه التقديم على المسبَّب، وإذا كان كذلك فمعموله أوْلَى بالتأخير.

وأما الأبيات فسيأتى توجيهُها إن شاء الله تعالى.

والأمْر الثانى : أن يكــون مُبَّيناً أن اسم الشرط إذا كان معمولاً لفعله فإنه لايجوز أن يتقدم الفعل على الاسم، وإن كان معمولا، وحَقُّ المعمول التأخيرُ عن عامله فى الرُّتْبة، كما تقــرر فى الكتب المَبْسُوطة، فلا يجوز أن تقول فى نحو (أىَّ رجلٍ تُكْرِمْ يُكْرِمْكَ) : تُكْرِمْ أىَّ رجلٍ يُكْرِمْكَ، لأن قاعدة تأخير المعمول فيه غير معتبَرة، لمكان تضمُّن معنى (إنْ) التى لها صدر الكلام، فلزم تقديم المعمول لأجل ذلك، قال تعالى : {أيًّامَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى}[1] وقال ابن هَمَّام[2]:

* فى أىِّ نَحْوٍ يُمِيلُوا دِينَهُ يَمِلِ *

---

(١) سورة الإسراء : ١١٠ .

(٢) سبق الاستشهاد به، وصدره :

* لمَّا تمكَّنَ تمكُّنَ أطاعَهُم *

وقال الآخر[1]:

* مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو إلىَ ضَوْءِ نَارِهِ *

/ فـ «مَتَى» معمول لـ «تَأْتِهِ» وقد تقدم عليه. ومثل ذلك كثير، فكأنَّ الناظم خاف أن يُتَوهم جوازُ التقديم فى مثل هذا اعتبارًا بالأصْل، فنَبَّه على جواز التقديم، فكأنه يقول : أداةُ الشرط لايتقدَّم عليها شئ من المعمولات ولا من العوامل. ٢٣

فإن قيل كيف لك بمَنْع التقديم وأنت تقول : زيدًا رأيتَهُ تَضْرِبُ، وزيدًا متى رأيتَهُ تُكْرِمُ، وما أشبه ذلك، فتقدَّم معمولَ «تَضْرِبُ» وهو جواب الشرط، ولايضرُّ كونُه مرفوعا، فإنّ الرّفع هنا سائغ، لمكان مُضِيِّ فِعْل الشرط، كما سيأتى إن شاء اللّه تعالى. فيظهر أنَّ هذا عينُ ماردَدْتَ على الكسائى، وهو جائز عند سيبويه والبصريين نَصَّ عليه سيبويه فى أبواب «الاشتغال» وقَبلَه الجمهور، وإذا كان كذلك انهدم ما بنيتَه فى هذا التفسير الأول.

فالجواب أن هذه مَغْلَطة، لأن سيبويه إنما أجاز ذلك حيث جعل قولك: «تَضْرِبُ» فى : زيدًا إنْ رأيتَه تضربُ، دليلاً لى الجواب، أصله التقديم، لا أنه الجواب بعَيْنه، ولذلك إنما أجازه حيث يكون فعل الجواب مرفوعًا. وأما إذا كان مجزوما فهو عنده ممنوع، نَصَّ على هذا أيضا، واعتل للمنع بأنه جوابُ، فلا يتقدم ما فى حَيِّزه على الشرط، فالفعل المرفوع دليل على الجواب، فجاز تقديم معموله، لأن جملة الشرط صارت

(١) هو الحطيئة، وسبق الاستشهاد به، وعجزه :

*تجدْ خَيْرَ نارٍ عندها خيرُ مُوقِدِ *

إذ ذاك كجملة الاعتراض. وهذا صحيح.

فإذا لم يتقدَّم معمولُ الجواب على الشرط فيما أجازه سيبويه أصلا.

وإذا تقرّر أن مراد الناظم بقوله : «شَرْطٌ قُدِّمًا» هذا التفسيرُ الثانى بَقِىَ التفسير الأول كأنه ساقطُ الاعتبار، فيُعترض به.

والجواب أنّ التفسير الأول على هذا دَلَّ على معناه من كلام الناظم قولهُ : «يَتْلُو الجَزَاءُ» أى إنّ الجزاء يَتْلُو ذلك، أى يَتْبع ما ذكَر من الشرط وفعله، فإنه لايَخْلو أن يريد أنه يَتْلو أداةَ الشرط وحدها، أو أداة الشرط مع فعله، فالأول لايصح، لأنه يصَير الجوابُ فاصلا بين أداة الشرط ومعمولها وهو أجنبىٌّ منهما، وإذا فَسد هذا ثَبت يَتْلُو أداة الشرط مع فعلها، فيكون مفيداً لمرَتْبة الجزاء، وإنه بعدَ الشرط لاقبلَه.

وما أوهم خلافَ ذلك فدليلُ على الجواب وليس إيَّاه، على ما مضى تفسيره. ولايَبْعُد أن يَقصد الناظم هذا التفسير الأخير، كما تقدم فى نظائره من المقاصد الخَفيَّة. والله أعلم.

وقوله «وَجَوَابًا وُسِمَا» ضمير «وُسِمَ» عائد على «الجَزاء» وهو أقرب مذكور، إنَّ الجزاء/ وُسِمَ بلفظ الجواب، فيُطلق عليه أنه جزاء، وأنه جواب. ٢٤
وكذا قال فى «التسهيل» : وتسمَّى الجملةُ الثانيةُ جزاءً وجوابًا[1]، لأنها قد أُدُّعِىَ فيها أنها لازمة لِمَا جُعل شرطا، كما يلزَم، فى عُرْف الناس، والجواب السؤالَ.

---

(١) التسهيل : ٢٣٦.

والجزَاء : الإساءةُ أو الإحسان، فسُمِّيت بذلك على الاستعارة والتشبيه، والواسمُ بهذين الوَسْمَيْن هم النحويون أهلُ الاصطلاح.

وقوله : «وُسِمَ» أى جُعل لفظ الجواب سِمَةً على تلك الجملة، و «جوَابًا» مفعول ثان لـ «وُسِمَ» لأنه بمعنى (سُمِّىَ).

ثم أخذ يَذكر كيفية مجئ الفِعْلين، فعلِ الشرط، وفعلِ الجزاء، فقال :

ومَـــاضِـــيَـــيْنِ أوْ مُـــضَـــارِعَـــيْنِ
تُلْفِـــيـــهِـــمَـــا أوْ مُـــتَـــخَـــالِفَـــيْنِ
وبَعْـــدَ مَـــاضٍ رَفْـــعُكَ الْجَـــزَا حَـــسَنْ
ورَفْـــعُـــهُ بَعْـــدَ مَـــضُـــارِعٍ وَهَنْ

فقَسَّم الأمر فيهما إلى إقسام ثلاثة، تصَير فى التحقيق أربعة :

أحدهما : أن يكونا معًا ماضيَيْن، فتقول : إنْ قامَ زيدٌ قام عمروٌ، وإنْ أكرمتَنى أكرمتُك. ووقوعُ الماضى هنا ليس بالأصْل، لأنَّ الفعلين معًا مستقبَلان فى المعنى بسببَ أداة الشرط، ولكن لَمَّا كان الفعلان معًا قد عُلم، باقتران (إنْ) أو إحدى أخواتها، استقبالُهما لم يُعْتَبر بالصِّيغة، فإنَّ الصيغة عندهم : إنما يُحَافَظ عليها فى الدلالة على الزمن المخصوص إذا كان الموضع محتملا، وأمَّا إذا كان ثَمَّ ما يعيَن الزمان فلا مُبَالاة بالصِّيَغ.

هكذا يقول ابن السَّراج والفارسى فى هذا النوع. وقد اعترضه الشَّلَوْبِين بكَىْ ولامِ الجحود، واختار أن سبب الإتيان بالماضى أمْرُ معنوى، وهو تحقيق الأمْر، وأنه صار فى الاعتقاد كالواجب، والعربُ تفعل مثل هذا، كقوله تعالى : {أَتَىَ أَمْرُ اللَّهِ فَلاَ تَسْتَعْجِلُوهُ}[1].

---

(١) سورة النحل : ١.

ولَمَّا كان الجوابُ مرتبطا بالشرط، وأنه لابُدَّ من وقوعه عند وقوعه، أتَوا بلفظ الماضى تحقيقًا للوقوع.

والثانى أن يكون الفعلان مضارعين، فتقول : إنْ تُكْرِمْنِى أُكْرِمْكَ، وإنْ تُحسِنْ إلىَّ أُحْسِنْ إليك. وهذا هوالأصلُ فى الباب والحقيقةُ، إذا الأصل مطابقةُ اللفظ للمعنى، والمعنى مع هذه الأدوات على الاستقبال، فالمطابقةُ أوْلَى.

والثالث : التخالفُ، ويَعْنِى به أن يكون الفعلان مختلفين فى المضىِّ والمضارعَة لا متفقين، فيكون أحدهما ماضيًا والآخر مضارعًا، ولايريد بالتخالف التخالفَ المطْلَقَ/ فيقع مثلاً الماضى مع الأمر، أو المضارعُ مع الأمر، بل إنما يريد التخالف بين ماذَكر، وذلك الماضى والمضارع. ٢٥

وللتخالف هنا صورتان :

إحدهما : أن يكون فعل الشرط ماضيا، وفعلُ الجزاء مضارعا، وذلك نحو قولك : إنْ قامَ زيدُ يَقُمْ عمروُ، وإنْ أكرمتَنى أُكْرِمْكَ. ويجوز فى الجزاء هنا وجهان : الرفعُ والجزم كما نذكره إثْر هَذا.

وهذا الوجه قليل بالإضافة إلى التوافقُ، ومنه قوله تعالى : {مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الآخِرَةِ نَزِدْلَهُ فى حَرْثِهِ ومَنْ كَانَ يَرُيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا}(١). وقوله تعالى : {مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وزِينَتَهَا نُوفَّ إلَيْهِمِ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا}(٢).

(١) سورة الشورى : ٢٠.

(٢) سورة هود : ١٥.

وأنَشد فى الكتاب للأسْوَد بن يَعْفُر[1]:

أَلاَهَلْ لِهـــذَا الدَّهْرِ من مُـــتَـــعَلَّلٍ
عَلَى النَّاسِ مَـهْـمَـا شَـاءَ بالنَّاسِ يَفْـعَلِ

وأنشد للفرزدق[2]:

دَسَّتْ رَسُـــولاً بـأنَّ الْقَـــوْمَ إنْ قَـــدَرُوا
عَلَيْكَ يَشْـفُـوا صُـدُوراً ذَاتَ تَوغِـيـزِ

ومنه فى (إذَا) قولُ الفرزدق[3] :

تَـرْفَـعُ لِـى خِـنْـدفُ والـلَّـهُ يُـرفَـعُ لِـى
نارًا إذَا خَـــمَــدتْ نِيـــرانُهُمْ تَقِـــدِ

وقول الآخر السَّلُولى[4]:

إذَا لَمْ تَزَلْ في كُلِّ دَارٍ عَـــرَفْـــتَـــهـــا
لهـــا وَاكِفُ مِنْ دَمْعِ عَـــيْنَيْكَ تَسْـــجُمِ

لأنّ (لَمْ) وما بعدها فى تقدير فعل ماض.

والصورة الثانية، وهو رابع الأقسام، أن يكون فعل الشرط مضارعا وفعل الجزاء ماضيا، نحو : إن تَقُمْ قُمْتُ، وإنْ تُكْرِمْنِى أكرمتُك.

---

(١) الكتاب ٢/٢٤٦، ٣/٦٩، وبعده:

وهذا ردائى عنده يَسْتَعِيـــرُه   ليسلبَنى حَقِّى أمَالِ بنَ حَنْظلِ

وسبق الاستشهاد بالبيتين فى «باب الترخيم».

(٢) الكتاب ٣/٦٩، والهمع ٤/٣٣٠، واللسان (وغر) وديوانه ٢٦٢

ودست رسولا : أرسلته فى خفية للإخبار. والتوغير : الإغراء بالحقد، ويقال : أوغرتُ صدره على فلان، إذا أحميتَه من الغيظ.

(٣) سبق الاستشهاد بالبيت.

(٤) سبق الاستشهاد به.

واقتضى كلامُ الناظم، حيث لم يفرِّق بين هذه الوجوه الأربعة، أنَّ الجميع جائز، ولا فضلَ لأحدهما على الآخر فى القول بالقياس، وقد قال المتأخرون : إنه ضعيف قال الشلَّوْبين : ولا أحفظ منه إلا بيتًا واحدا، وهو قوله[1]:

مَنْ يكَدْنِي بِسيِّءٍ كنتَ مِنْهُ
كالشَّجَا بينَ حَلْقِهِ والْوَرِيدِ

وضَعَّفه من جهة المعنى، وذلك لأن الإتيان بالماضى فى الشرط أو فى الجزاء إنَّما القصدُ به تحقيقُ الأمر، وأنه كالواقع، فكيف يُجعل مع هذا القَصْد مرتَّبا على فعلٍ لم يكن، وإنما هو بَعْدُ مستقبَل، بدليل الإتيان بالمضارع فيه، فضُعِّف لذلك.

وأيضا فتكون أداة الشرط قد هُيِّئت للعمل بجزمها الفعل الأول، ثم قُطِعت عنه؛ بخلاف ما إذا كان الأمر بالعكس، فإن فعل الشرط إذا لم يَعمل فيه الشرط فليس فيه تَهْيِئَةٌ للعمل وقَطْعُ عنه، لأنه إذا عمل فى الثانى عُلم أنه قد عمل فى الأول من باب أَوْلَى، وكذلك إذا كانا معًا ماضيين لايُلْقَى/ فيه محذور، لاستواء العمل فى الموضعين، فهذا معنى توجيه الشلَّوْبين. ٢٦

ولم يَرَ الناظم ذلك، فإنه قد جاء عنده فى النَّثْر الفصيح، وفى النَّظْم الذى قُوَّتُه قوةُ النثر، فمن النَّثْر، فمن النَّثْر ما فى الحديث من قوله

---

(١) هو أبو زبيد الطائى، ديوان ٥٢، وجمهرة القرشى ٢٦٣، والمقتضب ٢/٥٩، والخزانة ٩/٧٦، والعينى ٤/٤٢٧، والأشمونى ٤/١٧.

وكاده يكيده كيدا : خدعه ومكر به . والشجا : مايعترض فى الحلق كالعظم. والوريد كل عرق يحمل الدم من الجسد إلى القلب، وهو ينبض أبدا.

صلى الله عليه وسلم: «مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ القَدْرِ إيمانًا واحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ ما تقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِه»(١).

وفى حديث عائشة رضى الله عنها : «إن أبا بكرٍ رجلٌ أسِيفٌ، إنْ يَقُمْ مَقامَكَ رَقَّ»(٢).

ومن النظم قول الشاعر(٣):

إنْ يسْمَعُوا سَيِّئًا طَارُوا بِهِ فَرَحًا
مِنِّى ومَا سَمِعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا

وقول الآخر(٤):

إنْ تَصْرِمُونا وصَلْنَاكُمْ وإنْ تَصِلُوا
مَلأتُمُ أنْفُسَ الأعْداءِ إرْهَابَا

وصاحبُ البيت الأول متمكن من أن يقول بدَل «إنْ يَسْمَعُوا»: إنْ سَمِعُوا. وصاحبُ البيت الثانى متمكن من أن يقول بدلَ «وَصَلْنَاكُمْ» : نُوَاصِلْكُمْ، وإنْ تَصِلُونَا تَمْلَؤوا» فَلَمَّا لم يقولوا ذلك مع إمكانه وسُهولة تَعاطِيه عُلِم أنهم غير مُضطَّرين.

---

(١) أخرجه البخارى فى «كتاب الإيمان - باب قيام ليلة القدر من الإيمان» فتح البارى ٩١/١ (الحديث رقم ٣٥).

(٢) أخرجه البخارى فى «كتاب الأنبياء - الباب التاسع عشر» فتح البارى ٤١٧/٦ (الحديث رقم ٣٣٨٤).

(٣) المحتسب ٢٠٦/١، والمغنى ٦٩٢، والأشمونى ١٧/٤، وسمط اللآلى ٣٦٢، وحماسة أبى تمام ١٤٥٠.

والبيت لقعنب بن أم صاحب. ويروى «سبة طاروا بها» والسبة : مايُسَبُّ به الإنسان من العيوب.

(٤) العينى ٤٢٨/٤، والهمع ٣٢٢/٤، والدرر ٧٤/٢، والأشمونى ١٧/٤ والصرم : القطيعة. والإرهاب : الإخافة.

قال المؤلف : وقد صرَّح بجواز ذلك الفراء، وجعَل منه قوله تعالى : {إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ}[1] لأن «طَلَّبْ» بلفظ الماضى، وقد عُطف على «نُنَزِّلْ» وحقُّ المعطوف أن يَصلح لحلوله محلَّ المعطوف عليه.

هذا جُملة ما احتَّج على مذهبه، ولعله يقول فى قوله[2]:

* مَنْ يَكِدْنِى بِسَيِّئٍ كُنْتَ مِنْهُ *

أنه صالح لأن يُقال فيه : «مَنْ يَكِدْنِى بِسَيِّئٍ أَكُ مِنْهُ» فيَجرى على حكم الاختيار، والحقُّ أنه نادر ليس فى رُتْبة ما تقدم كما يقول النحويون. كُلُّ ما احتَجَّ به المؤلف جارٍ على طريقته، وقد تقدم له نظائرُ من هذا النوع.

وقوله : «ومَاضِيَيْنِ» مفعولُ ثان لـ (تُلْفِيهِمَا) أى تُلفيهِمَا ماضيَيْنْ أو مضارعين، وأُلْفَى:بمعنى وَجَد.

ثم عَطف بذكر بعض الأحكام اللاحقه لبعض الأقسام فقال : «وَبَعْدَ ماضٍ رَفْعُكَ الْجَزَا حَسَنْ».

يعنى أن فعل الجزاء يَحْسُن رفعُه، ولايكون حينئذ إلا مضارعا، وذلك إذا كان فعل الشرط فعلاً ماضياً.

وقوله : «حَسَنٌ» يَقتضى أنه لايُقْتَصر فيه على الرفع، بل يجوز فيه وجهُ آخرُ وهو الجزم، ولم يَحتج إلى ذكره لأنه معلومُ الدخولِ فى حكم الجزم، لِمَا تقدم من إطلاقه جزمَ الفعلين، وإنما ذَكر مالم يتقدَّم له، فتقول فى الرفع : إنْ

---

(١) سورة الشعراء : ٤.

(٢) سبق الاستشهاد به، وهو لأبى زبيد الطائى، وعجزه :

* كالشَّجَا بين حلْقهِ والورِيدِ *

أَكْرَمْتَنِى أُكْرِمْكَ، وإنْ قمتَ أقومُ، ومنه ما أنشده سيبويه[1]:

وإنْ أتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ
يَقُولُ لا غَائِبٌ مَالِى ولا حَرِمُ

وقال الآخر[2]:

فَإنْ كُنْتَ لاَيُرْضِيكَ أنْ لاتَرُدُّنِى
إلىَ قَطَرِيٍّ لا إخَالُكَ رَاضِيَا

/ وقال الآخر : /٢٧

* وإنْ بَعُدوُا لاَيَأْمَنُونَ اقْترِاَبَهُ *

ولا يَلزم هنا أن يكون فعل الشرط ماضيا لفظًا ومعنًى تقدَّم فى الأمثله بل يجوز أن يُدْخَل له فى عبارته ماكان ماضيًا معنى لا لفظا، وذلك المضارعُ إذا دخلت عليه «لَمْ» كقولك إنْ لَمْ تكرِمْنِى أُكْرِمْكَ. ومنه

---

(١) البيت لزهير بن أبى سلمى، ديوانه ١٥٣، والكتاب ٦٦/٣، والمقتضب ٧٠/٢، والمحتسب ٦٥/٢، والإنصاف ٦٢٥، وابن يعيش ١٥٧/٨، والمغنى ٤٢٢، والعينى ٤٢٩/٤، والتصريح ٢٤٩/٢، والهمع ٣٣٠/٤، والدرر ٧٦/٢، والأشمونى ١٧/٤.

والخليل : المحتاج، مأخوذ من الخَلَّة - بفتح الخاء - وهى الحاجة. والمسألة : السؤال. والحرم : الحرام. يقول : إذا سئل لم يعتل لسائله بأن ماله غائب أو محرَّم على طلابه.

(٢) الخصائص ٤٣٣/٢، والمحتسب ١٩٢/٢، وابن الشجرى ١٨٥/١، وابن يعيش ٢٨٠/١، والعينى ٥١/٢ ، والتصريح ٢٧٢/١، والأشمونى ٤٥/٢

ويروى الشطر الأول «فإن كان لايرضيك حتى تردنى» وهى الرواية الأشهر.

والبيت لسوَّار بن المضرب، وكان الحجاج دعاه إلى أن يخرج لحرب الخوارج، فهرب منه خوفا على نفسه.

وقطرى هو قطرى بن الفجاءة، وكان على رأس الخوارج.

قولُ أعشى باهِلَة[1]:

لاَ يَأْمَنُ النَّاسُ مُـمْـسَـاهُ ومُـصْـبَـحَـهُ
مِـن كُـلِّ أوْبٍ وإنْ لَـمْ يَـأْتِ يُـنْـتَـظَـرُ

والقوافي مرفوعة. وعلى هذا يكون الماضى فى قوله : «ومَاضِيَيْنِ أوْ مُضَارِعَيْن» أعمُّ من أن يكون ماضيا لفظا ومعنى، أو معنى دون لفظ، فيَشمل ذلك قولك : إنْ لَمْ تُكْرِمْنِي لَمْ أُكْرِمْكَ، فهما ماضيان، وكذلك إنْ أكرمتَنِى لَمْ أُكْرِمْكَ، أو بالعكس، فإنهما ماضيان.

وإنما جاز رفع الفعل الواقعِ جوابًا، والشرطُ ماضٍ، من جهة أنه مُقَدَّر التقديم، وليس عندهم فى موضعه، فهو فى الحقيقة دليلُ الجواب، كما قلت: أُكْرِمُكَ إنْ أَكْـرَمْـتَنِى، ولو قَـدَّرْتَ أنه نَفْسُ الجواب لَوَجب الجزم، فقلت : إنْ أَكْرَمْتَنِى أُكْرِمْكَ.

والذى سَوَّغ ذلك مجئُ فعل الشرط ماضيا، لأنه إذا كان ماضيا لم يَظْهر فيه عملُ الجازم، فَحَسُن الإتيان بعده بما لايَنْجزم، على حَدِّ مالو أَتَى قبل الشرط.

ألاَترى أنه لايجوز: آتِيكَ إنْ تَأْتِنِى، إلا فى الشعر، ويجوز: آتيك إنْ أَتَيْتَنِى.. فهذا مِثْلُه، وذلك لأن العرب مِمَّا يكَرهون أن تعمل (إنْ) أو غيرُها من

---

(١) هذا البيت من قصيدة طويلة للأعشى يرثى بها أخاه لأمه المنتشر بن وهب الباهلى وهى من عيون قصائد المراثى وابرعها، وقدأوردها البغدادى كاملة فى الخزانة (١/١٨٥ - ٢٠٠) وشرحها، كما توجد فى الأصمعيات كذلك (٨٧ - ٩٢).

والمُمْسَى والمُصْبَح : مصدران ميميان بمعنى : الإمساء والإصباح. والأدب : الجهة والناحية يقول : لا يأمنه الناس على حال، سواء غازيا أم لا، فإن كان غازيا خافوا أن يغير عليهم، وإن لم يكن غازيا عاشوا فى قلق أيضا، لأنهم يترقبون غزوه وينتظرونه ويروى الثانى : «فى كل فج وإن لم يغز ينتظر» والفج : الطريق الواسع.

أدوات الجزاء فى لفظ الفعل جَزْمًا، ثم لا يكون لها جواب (يَنجزم)[1]، فعلى هذا الوجْه جاز الرفع، فالجزمُ والرفعُ على وجهين مختلفين عند سيبويه[2].

وأما المبّرد فزعم أنه هو الجوابُ بنفسه، وأنه على أرادة الفاء[3]، ولم يَرْتَضِ مذهبَ سيبويه، من جهة أن الفعل هنا فى موضعه وهو الجواب، فادّعاءُ كونه مقدمًا إخراجٌ له عن موضعه، ودَعْوَى لا دليل عليها.

وهذا المذهب ظاهرٌ من كلام الناظم إذ قال : «وبَعْدَ ماضٍ رَفْعُكَ الجَزَا حَسَنْ» فجَعله نفسَ الجزاء، ولو أراد أنه دليلُ عليه يقال: رَفْعُكَ الفعلَ، أو نحوه مِمَّا لايُفْهَم له به أنه جزاءُ بنفسه.

والذى صَحَّحه الناس مذهبُ غيرِ المبرِّد، لأن حذف الفاء من الجزاء لايكون إلا فى الشعر، وهذا كثير فى الكلام، وذلك دليل على أنه ليس من ذلك القَبِيل، واحَتجُّوا أيضا بغير هذا، ولكن قد يترجَّح مذهبُ المؤلف بما ذُكر، وبأنّ الجواب هنا يُغتفر فيه حذف الفاء، لأنه لَمَّا لم يَظهر فى الفعل الشرطى جزمٌ كان الجواب كجواب (إذَا) رَفْعًا، تشبيهًا لـ (إنْ) بـ (إذَا) لَمَّا لم يَنْجزم بها فعل الشرط لم يَنْجزم فعلُ الجواب.

وأمّا إن كان فعل/ الشرط مضارعًا فإنَّ الجواب إذا كان مضارعا إنما بابُه الجزمُ كما تقدم، ولايجوز فيه الرفعُ إلا نادرًا، وهو مُراد الناظم بقوله: «ورَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ». ٢٨

---

(١) مابين القوسين ساقط من (ت).

(٢) الكتاب ٣/٦٦.

(٣) المقتضب ٢/٦٩، ٧٠.

الضمير فى «رَفْعُهُ» عائد على «الجَزاء» على حذف المضاف، يَعنى أن رفع الفعل المضارع الواقِع جزاءً، إذا كان فعلُ الشرط مضارعا، ضعيفُ نادر، لم يَقُل : إنه شاذٌ، كما قال غيره: مِنْ أنه لايجوز إلا فى الشعر، لأن مثل هذا عنده ثَبت فى النثر، حَكَى ابن جنّى فى «المحتسب» عن طَلْحة بن سُلَيمان أنه قرأ: {أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ} برفع «يُدْرِكُكُمْ»[1].

وفى الشعر من هذاجملةٌ صالحة، نحو قول جَرِير بن عبد الله البَجَلى أنشده فى الكتاب[2]:

يَاأَقْرَعُ بْنَ حَابِسٍ باأَقْرَعُ
إنَّكَ إنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ

وأنشد أيضا للعُجَيْرْ السلُولى[3]:

ومَا ذَاكَ أنْ كَانَ ابن عَمّى ولاَ أخِى
ولَكِنْ مَتَى مَا أمْلِكِ الضَرُّ أَنْفَعُ

والقَوافِى مرفوعة. وقال الآخر[4]:

---

(١) المحتسب ١/١٩٣.

(٢) سبق الاستشهاد به.

(٣) الكتاب ٣/٧٨، والخزانة ٩/٧٠، والأصول لابن السراج ٢/٢٠٣، والأغانى ١٤/١٥١
يفخر بأنه إذا قدر على الضر والأيذاء آثر عليهما والإحسان. وضمير «كان» عائد على قوله : «المستلِحم» فى بيت قبله، وهو :

ومستلحمٌ قد صَكَّه القوم صَكَّةً ... بعيدُ الموالى نيل ما كان يَمْنَعُ
رددتُ له مافَرَّط القَيْلُ بالضحى ... وبالأمس حتى آبنا وهو أضلعُ

(٤) الكتاب ٣/٧٠، والمقتضب ٢/٧٢، وابن يعيش ٨/١٥٨، والخزانة ٩/٥٧، والتصريح ٢/٢٤٩، والعينى ٤/٤٣١، والأشمونى ٤/١٨، واللسان (طبع) وديوان الهذليين ١/١٥٤=

فَــقُلْتُ لهُ أحِــملْ فَــوْقَ طَوْقِكَ إنَّهَــا
مُطَبَّــعَــةٌ مَنْ يَأْتِهَــا لاَيَضِــيْــرهَا

وهذا النوع قليل.

ووجهُ ما أشار إليه من ضَعْفه ما تقدم من أنَّ العرب تكَره أن يَظْهر لأداة الشرط عملٌ فى اللفظ، ثم لايكون له جواب مجزوم، وهكذا اجَرى الأمر فى كلامهم، على ما أخبر به سيبويه عنهم[1]، وهو معنى ما علَّل به المسألة على الجملة.

وأما تأويل الكلام فعلى أحد وجهين:

أحدهما : أن يكون على التقديم والتأخير، فيكون الفعل المرفوع دليلَ الجواب، لا جوابًا حقيقةً، كأنه قال : إنَّكَ تُصْرَعُ إنْ يُصْرَعْ أخوكَ، وكذلك : أَنْفَعُ مَتَى ما أَمْلِكِ الضَّرَّ، ولايَضيرُهَا مَنْ يَأْتِهَا، كما تقدَّم فى توجيه المسألة قبل هذا، فيكون مثلَ ما أنشده سيبويه[2]:

هَذَا سُــرَاقَــةُ لِلْقُــرْآنِ يَدْرُسُــهُ
والمَرْءُ عند الرُّشَــا إنْ يَلْقَــهَــا ذِيبُ

= والبيت لأبى ذؤيب الهذلى، يصف قرية كثيرة الطعام، من امتار منها وحمل فوق طاقته لم ينقص ذلك من طعامها شيئا. والطوق : الطاقة. والمطبعة : المملوءة. وضاره يضيره : ألحق به الضرر - ويروى «فقلت تحمل» و «قيل تحمل».

(١) الكتاب ٦٦/٣.

(٢) الكتاب ٦٧/٣، وابن الشجرى ٣٣٩/١، والخزانة ٣/٢، ٢٢٦/٥، ٦١/٩، ٥٤٧، والتصريح ١٢٦/١، والهمع ٢٠٥/٤

وسراقة : رجل من القراء، نسب إليه الرياء وقبول الرشوة، وحرصه عليها حرص الذئب على فريسته.

أى : والمرءُ ذئبُ إنْ يَلْقَ الرُّشَا. وما أنشده أيضا لذى الرُّمة[1]:

وأنّى مَـتَى أُشـرِفْ على الجَـانبِ الذَّيِ
بِـهِ أنْتِ مِنْ بَـيْنِ الجـــوانِـبِ نـاظِـرُ

أى : إننى ناظرُ متى أُشرِفْ.

والثانى : أن يكون على حذف الفاء من الجواب، فإن الفعل المضارع بعد الفاء يُرفع، فكأنه قال : إنْ يُصْرَعْ أخُوكَ فَتُصْرَعُ، ولَكِنْ مَتَى ما أَمْلِكِ الضرَّ فأنفعُ، ومَنْ يَأْتِها فلا يَضِيرُهَا، فيكون على حَدِّ قول جابر بن ثابت، أنشده فى الكتاب[2]:

مَنْ يَفْـعَلِ الحَـسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا
والشـرُّ بالشـرِّ عِنْدَ اللّهِ مِـثْـلانِ

وأنشد. أيضا للأسَدى[3]:

---

(١) الكتاب ٦٨/٣، والمقتضب ٧١/٢، والخزانة ٥١/٩، وديوانه٢٤١، وقبله :

فيامَىُّ هل يُجْزَى بكائى بمثله — مرارا وأنفاسى إليك الزوافرُ

ومعنى البيتين : يامَىُّ، هل تجزين بكائى من أجلك ببكائك من أجلى، وهل تجزين نظرى إليك فى كل جهة تكونين فيها بنظرك إلىَّ كذلك؟

(٢) الكتاب ٦٥/٣، والنوادر ٣١، والمقتضب ٧٢/٢، والخصائص ٢٨١/٢، والمحتسب ١٩٣/١، والمنصف ١١٨/٣، وابن يعيش ٢/٩، ٣، والخزانة ٤٩/٩، والعينى ٤٢٣/٤، والتصريح ٢٥٠/٢، والهمع ٣٢٨/٤.

والبيت نسبه سيبويه وخدمة كتابهإلى عبد الرحمن بن حسان بن ثابت رضى الله عنهما ،رواه جماعة لكعب بن مالك الأنصارى، وقبله :

إن يسلم المرء من قتل ومن هرم — للذة العيش أفناه الجديـــدان
فإنما هـــــذه النيا وزينتُها — كالزاد لابــــد يوما أنه فانى

(٣) الكتاب ٦٥/٣، والمحتسب ١٢٢/١، ١٩٣، والعينى ٤٤٨/٤، والأشمونى ٢١/٤، واللسان (نكع).

ونكعه حقه : حبسه عنه، ونكعه الوِرْد : منعه إياه. والشِّرْب : الخطر من الماء.

بَنِى ثُعَلٍ لاَ تَنْكَعُوا العَنَزَ شِرْبَهَا

بَنِى ثُعَلٍ مَنْ يَنْكَعِ العَنْزَ ظَالِم

/ التقدير : فاللهُ يَشكرها، ومَنْ يَنْكَعِ العنزَ وظالمُ. ٢٩

وكلا التوجيهين لايجوز إلا فى الشعر عند الجمهور، ولكن الذى يُعطيه لفظ الناظم أنَّ الرفع على حذف الفاء، لأنه جَعله هو الجزاءَ بنفسه، لقوله : «ورَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ فأعاد الضمير على الفعل الواقع جزاءًا بنفسه، أى : ورفعُ الجزاء بعد مضارع وَهَن.

وهذا التوجيه مذهبُ المبرّد[1]، والأول لسيبويه[2]، وكلاهما ممكن.

ويقال : وَهَن الإنسانُ يَهِنُ، ووَهَنِ بالكسر أيضا، ضَعُفَ، ووَهَنْتُه أنا، وأَوْهَنْتُه، ووَهَّنْتُه.

وَاقْرُنْ بِفَا حَتْمًا جَوَابًا لَوْجُعِلْ شَرْطًا لإنْ أَوْ غَيْرِهَا لَمْ يَنْجِعلْ

قَدَّم الناظم – رحمه الله – أن الفعل الماضىَ والمضارعَ يقعان جوابًا للشرط، وأطَلق القول فى ذلك إطلاقا، ولم يُبَيِّن أنه مُقْتَصَرٌ به على الفعل خاصَّة، بل أشار إلى أن الفعل ينجزم إذا كان مضارعا، وأنه إذا كان ماضيا فى موضع جزم، ولم يَذكر مايقع من غير ذَيْنِكَ الفعلين جوابا، ولا مَا لاَيصلح منها أن يكون كذلك، فذكر هنا ذلك.

ولَمَّا كان الواقعُ جوابًا مِنْهُ مالا يَحتاج إلى الفاء ولايَفتقر إليها، ومِنْهُ ما يفتقر إليها، بقاعدةٍ حَسَنة مُخْتَصَرة، حاصلُها أن كل ما صلَح من جهة المعنى أن يكون جوابا للشرط إنْ لَمْ يُمكن أن يأتى شَرطا لـ

---

(١) المقتضب ٢/٦٩، ٧٠.

(٢) الكتاب ٣/٦٦.

(إنْ) أو غيرها من أخواتها، أى يقعَ بعدهاَ - فهو مُفْتَقِرُ إلى الفاء، لابُدَّ له منها.

وهذا معنى قوله : «إنْ جُعِلَ شَرْطًا لأنْ أوْ غَيْرِهَا لَمْ يَنْجَعِلْ» أى : لو فُرض أن يجُعل يَلى أداةَ الشرط لم يَصلُح.

ويُفْهم منه أنه إن صلَح جَعْلُهَ يَلِي الشرط فلا يُقْرنَ حتمًا بالفاء، فتقول : إنْ أكرمتَنِي أكرمَتُك، بغير فاء، لأنك تقول : إنْ أكرمُتك كان كذا، وكذلك تقول : إنْ تُكْرِمَنِي أُكْرِمْكَ، بلا فاء، لأنك تقول : إنْ أكْرِمْتكَ يَكُنْ كذا، وكذلك إذا قلت : مَتَى أكرمتُك كانَ كذا، أو متى أُكْرِمْكَ يَكُنْ كذا. وهذا صحيح.

(فإن قلت : إنْ تُكْرِمْنِي فقد أكرمتُك، فلا بُدَّمن الفاء، لأنه لايصلح أن تقول : إنْ قَدْ أكرمتُك، وكذلك : إنْ أكرمتَنِي فزيدُ يُكْرِمُكَ، لابُدَّ فيه من الفاء، لأنك [لا][1] تقول: إنْ قَدْ أكرمتُك، وكذلك : إنْ زيدُ يُكْرِمُكَ،كان كذا)[2] وقد ذكَر هذه القاعدة فى «التسهيل»[3].

والذى يُحَصِّل تفسيَرها على الكمال أن يُذكر ما يَصلح أن يقع تاليا لـ (إنْ) لما يخصُّه من الأوصاف، فإذا انْحَصر فمَا خَرج/ عن ذلك ٣٠ فلا بُدَّ له من الفاء، فتقول : الأصل أن تكون جملة الجواب مصدَّرةً بفعل متصرِّف، غير طِلَبِى، مَاضٍ، مجرَّدٍ من (قَدْ) لفظا أو تقديرا، أو غيرها من الأدوات مطلقا، كالنَّفْى ونحوه، أو مضارعٍ مجرِّد، أو منفىٍّ بـ

---

(١) هذه الكلمة ساقطة من الأصل، وأثبتها من (ت).

(٢) مابين القوسين ساقط من (س).

(٣) حيث فى يقول (٢٣٦) : «وتسمى الجملة الثانية جزاء وجواباً، وتلزمه الفاء فى غير الضرورة إن لم يصح تقديره شرطا».

(لَمْ) أَوْ (لاَ).

وقد جمع هذا العَقْد أو صافًا بها يصح وقوعُ الجملة جوابًا من غير فاء.

أحدهما : أن تكون الجملة مصدَّرة بفعل، فلو كانت مصدَرة باسم لم تَصلُح أن تقع جوابا للشرط دون فاء، لأنها لاتقع تاليةً للشرط، فلا تقول : إنْ تَأْتِنِي زيدُ مُكْرِمُكَ، لأنك لاتقول : إنْ زيدُ مُكْرِمُكَ يَكُنْ كذا.

وما جاء مما يُخالف هذا فشاذٌ يُحفظ، نحو ما أنشده سيبويه[1]:

بنَـي ثُعَلٍ لاَتَنْكَعُـوا العَنْزَ شِـرْبَهَـا
بَنِـى ثُـعَـلٍ مَـنْ يَـنْـكَـعِ الـعَـنْـزَ ظَـالِـمُ

وأنشد أيضا[2]:

* مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا * البيْت

فإن قيل : فأنت تقول : إن زيدُ قامَ أَكْرِمْهُ، فلِمَ لايجوز على ذلك أن يقال : إنْ أَكْرَمَتْنِي زيدُ قامَ، فضابطُ الناظمَ يقتضى جوازَ هذا.

فالجوابُ : أن قولك : «إنْ زيدُ قامَ» ليست بجملة اسميَّة، وإنما هى فعليَّة، و«زيدُ» مرفوع بفعل مضمر من باب «الاشتغال».

ودليلُ ذلك أنَّ (إنْ) من خواصِّ الأفعال لاتدخل إلا عليها، لكنهم أضمروا بعدها لَمَّا كانت أمَّ الباب، وأيضا لايليها الاسم إلا وبعده فعلُ مفسَّر، كقوله تعالى : {وإنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِيَن اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ}[3].

---

(١) سبق الاستشهاد به.

(٢) (سبق الاستشهاد به، وعجزه :

* والشرُّ بالشرِّ عند الله مِثْلاَنِ *

(٣) سورة براءة : ٦..

فلو قلت : (إنْ زيدٌ قائمٌ) لم يصح فلا يصح، إذنْ أن تقول : إن قامَ زيدٌ عمروٌ قائمٌ. نعم أُسلِّمُ الإلزامَ إن كان ما بعد الاسم فِعلاً، نحو قولك : إنْ تَأْتِينى زيدٌ يَقُلْ ذاك. فقوله : «زيدُ يَقُلْ ذَاكَ» جملة مصدَّرة باسم، لكنه على إضمار فعل من باب «الاشتغال» ولذلك جَزَم «يَقُلْ ذَاكَ» فكأنه قال : إنْ تَأْتنِي يَقُلْ زيدٌ ذاك.

أجاز هذه المسألةَ سيبويه، وجعلها نظيرَ : زيدًا ضَرَبْتُهُ، لَمَّا كان الجواب موضعَ ابتداءٍ على الجملة[1].

وقد منع المسألةَ الزجاجُ فى «مَعَانِيه» ورَدَّ عليه الفارسى فى «الإغفال» واستَشهد بكلام سيبويه فيها، فإذًا قد صار قولك : (زيدٌ يَقُلْ ذاكَ) من وَجْهٍ يصح أن يُجْعَل شرطا لـ (إنْ) لأنك تقول : إنْ زيدٌ أتَانِى أكرمتُه، وإنْ زيدٌ يَأْتي أكْرَمْتُه، فى الشعر.

فالحاصل أنك إن اعتبرتَ الفعل المقدَّر فهو مُعْتَبر فى الشرط والجزاء، فتَخرج الجملةُ عن التَّصْدير بالاسم، فليس مااعْتُرِض به من الجُمْل المصدَّرة بالاسم، وإن لم تَعتبر التقديرَ، وإنَّما اعتبرتَ مجردَ الظاهر، فاعتبارهُ جارٍ أيضا فى / الشرط والجزاء. وقد تقدم أنه جائز فى الشرط على تقدير الفعل، فكذلك يجوز فى الجزاء فلا اعتراضَ به، لأنا نقول : الجملةُ المصدَّرة بالاسم لايَمتنع وقوعُها جوابًا بغير فاءٍ مطلقا، بل يَمتنع فى وَجْه، وهو إذا كان الاسم مبتدأ ليس على إضمار فِعْل، ويجوز فى وَجْع، وهو إذا كان على إضمار الفعل. وهذا ظاهر. ٣١

الوصف الثانى : أن يكون الفعل متصرفًا، وقد تقدمت أمثله ذلك،

---

(١) الكتاب ١١٤/٣.

فلو كان غيرَ متصرِّف لم يَصلُح أن يقع جوابا دون فاء، لأنه لايقع تاليًا للشرط فلا تقول: إنْ تُكْرِمْنَى عَسَى أنْ أُكْرِمَك، ولا إنْ تُكْرِمَنِى نِعْمَ الرجلُ أنت. كذلك (بِئْسَ، ولَيْسَ) بل لابد من الفاء، قال الله تعالى : {إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ}[1]. وقوله {إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالاً وَوَلَدًا. فَعَسَى رَبِّى}[2]. الآية.

وإنما امتنع ذلك لأنه لاتَصلُح هذه الأفعال أن تقع شرطا، فلا تقول : إنْ عَسَى أن تقومَ، ولاإنْ نِعْمَ الرجلُ أنت، ولا ما أشبه ذلك.

الوصف الثالث : أن يكون الفعل غيرَ طَلَبى، فإن كان طلبيا فلا يقع جوابا إلا الفاء وذلك قولك: إنْ قامَ زيدُ فأَكْرِمْهُ.

والأفعال الطَّلَبية هى فعل الأمر كما ذكُر، ومنه قوله تعالى : {قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهِ فَاتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ}[3].

والنهى، نحو ما فى قراءة ابن كثير: {وَمَنْ يَعْمَلْ من الصَّالِحَاتِ وهُوَ مُؤمِنٌ فلاَ يَخَفْ ظُلْمًا ولا هَضْمًا}[4].

والدعاء، نحو قوله تعالى : {وإذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إنْ كانَ هَذَا هُوَ الحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ فأَمْطِرْ عَلَيْنَا}[5]. وفى الحديث: (اللَّهُمَّ إنْ أمسكتَ نفسِى فاغفرْ لَهَا، وإنْ أرسلتَها فاحفَظْها)[6]. وكذلك (لاتَفْعَلْ) فى الدعاء، وكذا إذا كان الدعاء بالماضى أو المضارع، نحو : إنْ قامَ زيدُ فغفرَ اللّهُ له، وإن قَعَد فَيرْحَمُه اللهُ.

---

(١) سورةالبقرة :!٢٧١ .

(٢) سورة الكهف : ٣٩، ٤٠ .

(٣) سوّة آل عمران : ٣١ .

(٤) سورة طه : ١١٢ ، وانظر : السبعة ٣٢٤.

(٥) سورة الأنفال : ٣٢.

(٦) أخرجه البخارى فى «كتاب التوحيد – باب السؤال بأسماء الله تعالى والاستعاذة بها» فتح البارى ٣٧٨/١٣ (الحديث رقم ٧٣٩٣).

ومنه ما أنشده سيبويه من قول الشاعر[1]:

إذَا ابْنَ أَبِي مُـوسَى بِلالاً بَلَغْـتِـهِ

فَقَـامَ بِفَـأْسٍ بَيْنَ وِصْلَيْكِ جَـازِرُ

فـ «قامَ»(دعاءٌ عليها، وقد يكون الفعل طلبيًا بالأداة ــــ لداخلة عليه، كالاستفهام، والعَرضْ ، والتخضيض،(ونحو ذلك، فتلزم الفاء، لكن هذا داخل تحت القَّد الآخر، وهو قيد التجُّرد، فكلُّ هذه الأفعـال لاتصلح أن تكون جـوابا إلا بالفـاء، لأنهـا لاتصل أن تلي أداة الشـرط فـلاتقـول : إنِ اضْرِبْ زيدا، ولايجوز ذلك.

والوصف الرابع : التَّجـرد من الأدوات الداخلة، فـأمَّـا فـي الماضي فأَنْ يتجَّردخصـوصـًا / من (قَدْ) لفظا أو تقديرا، ومن غيرها‹عمومًا، فإن لم يتجرَّد عن (قَدْ) في اللفظ فلا(تقع جوابا دون الفاء، لأنه لايصحُّ أن يَلى الصـرط، فـلا تقـول :٠إنْ أكـرمَـتني قَـدْ أكـرمُـتك، (لأنك لاتقـول : إنْ أكرمتُك)[2] وكذلك إن قَدَّرْتَهـا، فـإنهـا فـي حكـمالمنطوق بهـا، فـلابُدَّ من الفاء، نحو قوله تعالى٠: {قَالُوا إنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَه مِنْ قَبْلُ}[3].

٣٢

---

(١) هو ذو الرمـة، ديوان ٢٥٣، والكتـاب ٨٢/١، والمقـتـضب ٧٧/٢، والخـصـائص ٢٨٠/٢، وابن الشـجرى ٣٤/١، وابن يعيش ٣٠/٢، ٩٦/٤، والمغنى ٤٣٥، وابن أبى مـوسى : هو بلال بن أبى بردة بن أبى موسى الأشعرى. والوِصل - بكسر الواو - المفِصل، وهو ملتقى كل عظمين، والمراد بوصليها المفصلان اللذان عند موضع نحرها والجازر : اسم فاعل من : جزر الناقة، إذا نحرها. ويروى «إذا ابن أبى موسى بلالُ» بالرفع. يخاطب ناقتـه ويقـول لها : إذا بلغتنى الممدوح فـقـد استغنيت عنك، لأنى سأحل عنده فى خصب وسعة واستقرار، فلا أحتاج إلى الرحيل عليك، ودعا عليها بالنحر والجزر، وقد عيب عليه ذلك.

(٢) مابين القوسين ساقط من (ت).

(٣) سورة يوسف عليه السلام : ٧٧.

وقوله تعالى : {إنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ}[1] والتقدير كقوله تعالى : {إنْ كانَ قَمِيصُه قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الكَاذِبِينَ. وإنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ}[2].

ودليل كونه على تقدير (قَدْ) أنه ماض في المعنى، لأن الصِّدْق ليس مسببًا عن كون القميص قُدَّ من قُبُل، ولا الكذبُ مسببًا عن كونه قُدَّ من دُبُر، فكأنه قال : إن كان قميصُه قُدَّ من قُبُل فقد صَدَقت، أى فقد كان قولُها صادِقًا، وكذلك في الطَّرَف الآخر.

وكذلك إن لم يتجرَّد عن غير (قد) عمومًا فلابُدَّ في وقوعه جوابا من الفاء، كما إذا دخلت عليه أدواتُ الاستفهام، أو العَرْض، أو التحضيض، أو النفي، أونحو ذلك، كقولك : إنْ أكرمتَنى فَهلاَّ أكرمْتَ عمرًا، وإنْ قامَ زيدٌ فما قام عمروٌ.

وأمّا التجرد في المضارع فأنْ لاتدخلَ عليه أداةٌ من الأدوات ماعدا (لَمْ) و(لا) فلو دخل عليه حرفٌ من حروف الاستفهام أو العَرْض، أو السين، أو سَوْف، أو قَدْ، أو غير ذلك لم يَستغن في كونه جوابًا عن الفاء، فتقول : إن أكرمتَ زيدًا فهل تُكْرِمُ عمرًا؟ أو فَهلاَّ تكرمُ عمرًا، أو فسوف تكرمُ عمرًا. قال الله تعالى : {فَإنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِى}[3] أو فقد أكرمُك.

ولاتقول : إن أكرمَتني سوف تكرمُ زيدًا، ولاقد تُكرم زيدًا، لأن واحدة من تلك الأدوات لايصح أن تَلِى أداةَ الشرط إلا (لم) و(لا) فإن الفاء لايُفْتَقر إليها معهما، فتقول : إنْ قامَ زيدٌ لم يَقُمْ عمروٌ (وإن قام زيدٌ لايَقُمْ عمروٌ، لأنك تقول :

---

(١) سورة المائدة : ١١٦.

(٢) سورة يوسف عليه السلام : ٢٦، ٢٧.

(٣) سورة الأعراف : ١٤٣.

إنْ لَمْ يَقُمْ زيدٌ لم يَقُمْ عمروٌ)[1] وإلاَّ تَقُمْ أَقُمْ. قال الله تعالى : {فَإِنْ لَمْ تَفْعَلوا ولَنْ تَفْعَلُوا }[2] الآية. وقال : {إِلاَّ تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ}[3].

فإذا تقرَّر هذا ثَبت أن ما اجتمعت فيه من الجوابات هذه الأوصافُ الأربعةُ لم تَلْزَمْه الفاء، فتقول : إنْ تُكْرِمْنِي أُكْرِمْك، وإنْ أكرمَتني أكرمتُك، ونحو هذا لاتقدَّم له أمثلة كثيرة، وكلها يصح أن يقع فعلَ شرط.

٣٣ فإن قيل : قول الناظم «وَاقْرُنْ بِفَا حَتْمًا جَوَابًا / صفته كذا» إلى آخره لايخلو أن يريد أنَّ ماعَدا ذلك لاتُقْرَن به الفاء أصلا، لصِحَّة وقوعه شرطا، فإذا جاء أحدُ الفعلين الموصوفين جوابًا لم تَدْخل عليه الفاء أصلا، فيكون «حَتْمًا» وصفا لايُفيد مفهومًا في المسألة.

أو يريد أن ماعَدا ذلك لاتلزمه الفاء حَتْما، بل قد تأتى مع أحد الفعلين الفاء، وقد لاتأتى، فأنت في ذلك بالخِيَار، ويكون وصف «الانْحِتَام» يُعْطى مفهوما، وكِلاَ القَصْدين غير مستقيم.

فإن كان قَصْده الأولَ لزم أن لاتدخل الفاء مع الموصوف بما ذكَره أصلا، وذلك باطل، فإن الفاء معه جائزةُ الدخول، فتقول : مَنْ يُكْرِمْني فَأكْرِمُهُ، وإنْ تَأتِنى فأعْطِيكَ، قال الله : {فَمَنْ يُؤمِنْ بِرَبِّهِ فَلاَ يَخَافُ بَخْسًا ولاَ رَهَقًا[4]}. وقال تعالى : {ومَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللّهُ مِنْهُ}[5]. وقال تعالى : {قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلاً}[6]. وهو كثير.

---

(١) مابين القوسين ساقط من (س).

(٢) سورة البقرة : ٢٤.

(٣) سورة التوبة : ٤٠.

(٤) سورة الجن : ١٣.

(٥) سورة المائدة : ٩٥.

(٦) سورة البقرة : ١٢٦.

وإن كان قَصْدُه الثانيَ لزم أن يجوز الوجهان في الفعل الماضي الموصوف بما ذكُر، وذلك باطل أيضا، فإنَّ الماضي الذى هو مسبَّب عن فعل الشرط لاتدخله الفاء فلا تقول : إنْ قامَ فقامَ عمروٌ، ولا إنْ أكرمَتني فأكرمتُك، ولايثبت الذى كان بقوله(١):

فَقَامَ بفَأْسٍ بَيْنَ وِصْلَيْكِ جَازِرُ

لأن «قامَ» دعاء، ولا بقوله تعالى : {فَصَدَقَتْ وهُوَ مِنَ الكَاذِبِينَ}(٢) لأنه على تقدير (قَدْ) كما لو ظهرت، وليس «الصِّدْق» مسبَّبا عن الشرط، بل هو قَبْله، ومثلُه لايصح أن يقع شرطا لأنه غير مستقَبل بـ(إنْ) فعلى كل تقدير هذا المفهومُ الذى أعطاه النَّظْمُ غيرُ منتظم في سِلْك الصِّحَّة، إلا أن يقال : إنّ المفهوم هنا مُعَطَّل، فهو على خلاف عادته، ويَقْتضي إهمالَ مسألةٍ من الباب، هى غاية الشُّهْرة، والحاجةُ إليها ضروريَّة.

فالجوابُ أن كل واحد من القسمين صحيح، فأمّا الأول، وهو كَوْنُ ماعدا ماذكُر لايُقْرَن بالفاء أصلاً، فصحيحٌ، لأنّ المضارع على قسمين :

أحدهما : أن يكون في الجواب على تقدير مبتدأ، فلابد هنا من الفاء لزوما، لأن الجملة صارت اسميَّة . والاسمية لابُدَّ فيها من الفاء كما تقدم ذكره. وعلى ذلك حَمل المضارعَ بعد الفاء كما تقدم ذكره. وعلى ذلك حَمل المضارعَ بعد الفاء سيبويه والنحويون.

فإذا قلت : إنْ تُكْرِمْني فأُكْرِمُك، فالمعنى فأنا أكرمُك، لأنه واقع عند

(١) هو ذو الرمة، وسبق الاستشهاد به، وصدره: إذا ابنُ أبى موسى بلالاً بلغتِه

(٢) سورة يوسف عليه السلام : ٢٦.

سيبويه موقعَ الابتداء[1].

قال السيرافي : ولولا هذا لم يَحْتَج إلى الفاء، يعنى لولا أنه واقع موقع الابتداء، والمعنى / فأنا أكرمُك، لم يحتج إلى الفاء. ٣٤

وقال ابن خروف في قول سيبويه : وإنما ارْتَفع لأنه مبنٌّي على مبتدأ[2]: هذا نَصٌّ بأنه لايُرفع بعد الفاء إلا على البناء على المبتدأ ظاهرٍ أو مضمر. قال : ولذلك أدخَلها، يعنى الفاء، ولو لم يُرِد الاسمَ لم يُدْخلها، ولَجَزم الفعل.

وعلى هذا أيضا حَمل ابن خروف كلَّ ما دخلته الفاء من الجوابات، فَجعل الأجوبةَ أخبارَ مبتدآت، كقوله تعالى : {إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ}[3] وكذلك قوله : {فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ}[4].

وإذا كان كذلك فالجملةُ الجوابيَّةُ لارابطَ لها إلا أن يُؤْتَى بالفاء لتربطها بالجملة الشرطيَّة، إذا كان الجزمُ الحاصلُ به الربطُ مفقودًا، ليس على تقدير الظهور، وهى في ذلك نظيرُ جملة الحال، في أنها لابُدَّ فيها من الواو وإن لم يكن فيها ضميرٌ عائد على ذى الحال، إذ لابُدَّ من الربط بينهما.

وبهذا المعنى يتوجَّه دخولُ الفاء حيث دَخَلَتْ. ومن تلك الجهات كلِّها لم يصح أن تقع تاليةً للشرط، لأن الشرط مختصٌّ بالفعل، لايَدخل على سواه، فإذا كان كذلك فقد دخل هذا القسم تحت ضابطه الذى يَقتضى

(١) قال سيبويه في الكتاب (٦٩/٣) : «وقال : إن تأتنى فأكرمُك، أى فأنا أكرمك، فلابد من رفع «فاكرمك» إذا سكتَّ عليه، لأنه جواب، وإنما ارتفع لأنه مبنى على مبتدأ».

(٢) الكتاب ٦٩/٣.

(٣) سورة المائدة : ١١٦.

(٤) سورة يوسف عليه السلام : ٧٧.

لزوم الفاء.

والقسم الثاني : ألاَّ يكون الفعل على تقدير مبتدأ أصْلا، فلابد من الجزم، لأنه لامانع من دخوله، ولامُسَوِّغ لغيره، وليس هذا بموضعٍ للفطء، لأنه لمعنى الشرط وهو حاصل بالجزم، فلايصح أ تدخل الفاء هنا أصلا، وهو الذى يُعطيه المفهوم(على التقدير الأول، فلا خَلَلَ في عبارته هذا فژ المضارع.

وكذلك الماضى أيضا على قسمين :

أحدهما : أن يكون مستقبَل المعنى بالشرط، فلابد هنا!چن التجرُّد عن الفاء، إذ ليس الماضي هنا على تقُير (قَدْ).

وأيضًا فعلى ماقاله ابن خروف : إنما تَدْخل الفاء إذا كان الفعل في تقدير مبتدأ، فإذا لم يكن كذلك فلا مَدْخل للفاء، وهو ما أعطاه المفهوم، من جهة أن الماضى في موضع جزم، لأنه في موضع المستقبل الذى يَحْصُل فيه الربط بالجزم.

والثانى : أن لايكون مستقبلَ المعنى بالشرط، بل يكون على تقدير (قَدْ) فقد دخلت (قَدْ) في التقدير فهى كالظاهرة، وأني إذا أتيتَ بها لابُدَّ لك من الإتيان بالفاء، إذ لابُدَّ من الربط، فقد دَخل هذا القسم تحت ضابط لزوم الفاء، فالكلام صحيح.

وأما الثانى، وهى٠ماأعطاه المفهوم من أنَّ ماعَدا ماذكُر غيرُ لازْمةٍ فيه الفاء / بل يجوز أن تلحق وأنْ لاَ، فصحيح، لأنّ الحاصل من ٣٥ المضارع إذا وقع جوابا أنه يجوز فيه الأمران، لكن على قَصْدين مختلفين، فإذا لم تَأْتِ بها فهو بنفسه الجواب. وإن أتيتَ بها فالجواب

جملة اسميَّة، وذلك لايَقدح في إطلاق جواز الوجهين، فَكْم مِنْ موضعٍ في الكلام يكون الوجهان المختلفان فيه في اللفظ على قَصْدين مختلفين، بل هذا عند أهل البيان[1] لازم، بخلاف ما إذا كان المضارع غير مجرَّد، فإنه لابُدَّ من الفاء، ولايَجْرِى فيه وجهٌ سوى ذلك، فَلحاق الفاء فيه عند ذلك حَتْم.

والحاصلُ أيضا من الماضى غيرِ المقرون بقَدْ في اللفظ كما ذكُر في المضارع، لأنه إذا كان يجوز فيه أن يُؤْتَى بالفاء وأن لايُؤْتَى بها، لكن على قَصْدين، فقد جاز الوجهان، فالفاء غير لازمة.

ولايقال : إنَّ الماضى مع الفاء مقرون بـ(قَدْ) تقديرًا، فهو كاللفظ بها معه، فلم يصح أن يكون في الماضى المجرَّد وجهان لأنا نقول : هو مجردٌ لفظًا، فالوجهان جائزان، وأيضًا فَلحاق الفاء مع قَطْع النَّظَر عن تقدير (قَدْ) إنما يكون على إضمار المبتدأ كما تقدْم من كلام ابن خروف، فلا اعتبار بتقديرها. فكأنها لم تقدَّر إذا كان الحكمُ في الإتيان بالفاء وغيرها وهو تقدير المبتدأ. فإذا ثبَت هذا كان الفعل الماضى والمضارع المذكوران يجوز فيهما الوجهان على الجملة فكلام الناظم صحيح وقوله : «واقْرُنْ بِفَا» أراد : بِفَاءٍ، بالمَدِّ، لكن قَصَر ضرورة، فصار مثل ماحُكِى من قولهم : شَرِبْتُ مَا يافتى. وفي هذا النظم منه مواضعُ كثيرة.

وقوله : «لَوْ جِعَل» جملةٌ شَرْطية في موضع الصِّفة لـ«جَوابا» أى جوابًا هذه صفته، و«انْجَعَلَ» فعلٌ مطاوع لـ(جَعَل) تقول : جَعَلْتُ الشيءَ في موضع كذا فانْجَعَلَ، وذلك قياس في (فَعَلَ) المقصودِ به العلاجُ، نحو : قَسَمْتُه فانْقَسَم، وفَصَلْتُه فانْفَصَل، وصَرَفْتُه فانْصَرفَ، وما أشبه ذلك. ثم قال :

---

(١) في الأصل «أهل الشأن» وما زثبته من (س، ت) هو الصواب.

وتَخْلُفُ الْفَـاءَ إذَا المُفَـاجَـأَةْ

كَـإنْ تَجُـدْ إذَا لَنَا مُكَافَـأَةْ

يعنى أن (إذا) التى للمفاجأة، وهى التى في قولك : خَرَجْتُ فإذا زيدٌ قائمٌ، تقوم مَقام الفاء، فتقع في موضعها خَلَفًا منها، كما في المثال المذكور، وهو إن تَجُدْ إذَا لَنَا مُكَافأةٌ ومثله : إنْ يَقُمْ زيدٌ إذا هو مَاثِلٌ بين يَدَيْك. ومنه قوله تعالى / : {وإنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إذَا هُمْ يَقْنَطُونَ}[1] ومنه أيضا : {وإذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً مِنْ بعْد ضَرَّاءَ مَسَّتْهُمْ إذَا لَهُمْ مكْرٌ فِي آيَاتِنَا}[2]. ٣٦

قال الفراء : العرب تجعل (إذَا) تَكْفِى من (فَعَلْتُ، وفَعَلُوا) لو قال مكانها : (مَكَرُوا) لكان صوابًا[3].

وإنما وقعت (إذا) المفاجَأةِ بدلاً من الفاء لشبَهها بها، في أن كل واحدة لاتقع مبتدأة كـ«إنَّما» وغيرها من حروف الابتداء، بل لابُدَّ أن تقع مَبْنية على كلام، وأيضًا (إذا) في الآية واقعةٌ موقعَ الفعل، كأنه قال : قَنِطُوا، كما أنَّ الفاء في الجواب واقعة موقعَ الفعل، فلما اشْتَبها في هذا التصرُّف وقعت (إذَا) موقعَ الفاء لذلك، ليس ذلك لكونها في معناها، لأن الفاء تَدخل على (إذا) فتقول : خَرَجْتُ فإذا زيدٌ قائمٌ.

وفي كلامه في (إذا) نظرٌ من وجهين :

---

(١) سورة الروم : ٣٦.

(٢) سورة يونس : ٢١.

(٣) عبارة الفراء في معانى القرآن (٤٥٩/١) هى «العرب تجعل (إذا) تكفى من فَعَلت وفَعَلوا، وهذا الموضع من ذلك، اكتفى بـ(إذا) من (فعلوا) ولو قيل : (من بعد ضَرّاء مَسَّتهُم مَكَرُوا) كان صوابا».

أحدهما : أنه يَقتضى أنَّ (إذاَ) تَخْلُف الفاءَ حيثما وقعت، فكل موضعٍ تقع فيه الفاء يصحُّ أن تقع فيه (إذا) فإذَنْ يَقتضى أن تقول في نحو قولك : إنْ تَقُمْ فَعَسى أن تأْتِنَى، إنْ تَقُمْ إذَا عَسَى أنْ تاتِينَى، وفي (إنْ تَقُمْ فَقَدْ قامَ عمروٌ) : إنْ تَقُمْ إذَا قَدْ قامَ عمروٌ، وما أشبه ذلك من المواضع التى تَدخل فيها الفاء.

وليس كذلك، بل (إذا) إنما تدخل على الجملة الاسميَّة خاصَّة، ولاتدخل على كل الجمل الاسميَّة، بل على غير الطَلَبية، فلاتقول : إنْ تَأْتِني إذَا هَلْ أنَا مُكْرِمُك؟ كما تقول : إن تَأْتِني فأنا مُكْرِمُك، وإنما تقول : إن تَأْتِني إذَا أنا مُكْرِمُك، كما في الآية : {إذَا هُمْ يَقْنَطُونَ}[1] وكما في مِثاله «إذَا لَنَا مُكَافَأةٌ» وأمَّا غيرُ ذلك فَلاَ، لأنها مختصَّة بالجملة الاسمية، ألاَ ترى أنه لايجوز بعدها نصبُ الاسم على إضمار فعل من باب «الاشتغال» بل يَلزم الرفع على الابتداء، نحو : خرجتُ فإذا زيدٌ يَضْرِبُه عمروٌ، وهو مذهب الناظم في (إذا) كما مَرَّ تقريرُه في بابه، فإطلاق هذا الكلام مُشْكل كما ترى.

والثانى : أنه نَصَّ في «التسهيل» على أن (إذا) لاتقع في موضع الفاء إلا إذا كانت جوابا لـ(إنْ) خاصة، فقال : وقد تَنُوب بعد (إن) (إذا) المُفَاجَأة عن الفاء في الجملة الاسمية غير الطلبيَّة[2]. فَقيدَّ النيابة بأن تكون بعد (إنْ) وبأن يكون مابعدها جملةً اسمية غير طلبيَّة، وهو ماذُكر قبل هذا. وعلى هذا المعنى شَرح ابنُه هذا الموضع في «التكملة»[3].

وإذا استقرأتَ كلام العرب فَقَلَّمَا تجده إلا على ماقال، وهذا النظم

---

(١) سورة الروم : ٣٦.

(٢) التسهيل : ٢٣٨، ومابين القوسين ساقط من الأصل و(ت) وأثبته من (س) والتسهيل.

(٣) التكملة على شرح التسهيل لابن الناظم (لوحة ٢٢٧ ـ أ).

يَقتضى أن تقع بعد (منْ) و(مَا) و(مَتَى) وغيرها من الأدوات فتقول / ٣٧ : من يكرمني إذَا أنَا أُكْرِمُه، ومَتَى تَأْتِنى إذا أنا أحسنُ إليك، وما أشبه ذلك، وهذا غير مقول كما ذُكِر.

والجواب : أن تمثيله قَيْدٌ فيما ذكَر، إذ لم يَأْتِ (إذاً) جوابا إلا بعد (إنْ) ومع الجملة الاسميَّة غيرِ الطلبيَّة، ذلك قوله : «كَإِنْ تَجُدْ إِذَا لَنَا مُكَافَأَةٌ» فإنه قال : «وتَخْلُفُ الْفَاءَ الْمُفَاجَأَةْ» فيما كان نحوَ هذا المثال، ومن عادته إفادةُ التَّقْييد بالمُثُل، وقد مَرَّ من هذا شيء كثير.

و«الفاءَ» في قوله «وتَخْلُفُ الفاءَ» مفعول بـ«تَخْلُفُ» و «إذَا المُفَاجَأَة» هو الفاعل، يقال : خَلَف فلانٌ فلانًا، إذا جاء بعده، وخَلَفَه إذا كان خليفةً بعده، ومنه قوله تعالى : {اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي}[1]. والمُكَافَأة : المُجَازَاة، يقال : كافأتُه على ماكان منه مُكَافأةً، وكِفَاءً : جازيتُه على فِعْله.

والْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إنْ يَقْتَرِنْ

بالْفَا أوِ الوَاوِ بتَثْلِيثٍ قَمِنْ

ذكر الناظم ـ رحمه الله ـ في آخر هذا الباب مسائلَ تتعلقٌ بأصل الباب، فذكَر منها مسألتين يَشترك في النظر فيهما بابُ النواصب والجوازم، وذلك فيما إذا عُطِف على الفعل الشرطيِّ، أو على الفعل الجَزائيِّ.

وابتَدأ بذكر العطف على فعل الجَزاء فقال : «والْفِعْلُ من بَعْدِ الجَزَا إنْ يَقْتَرِنْ» إلى آخره.

---

(١) سورة الأعراف : ١٤٢.

يريد أنّ الجزاء إذا عُطِف عليه فعلٌ بأحد حرفَيْن، وهما الواو والفاء، فإنَّ ذلك الفعل يجوز فيه ثلاثة أوجه، وهو التَّثْليث الذى ذكَر [أنه][1] مستحِقٌّ لها، وهو معنى قوله : «قَمِنٌ» أى جديرٌ وخليقٌ بها، وإنما قال ذلك لكونها عنده جاريةً على القياس، صحيحةَ التنزيل على حسَب مايُذكر بحول الله.

وذكَر الجزاءَ مطلقًا، وهو أعمُّ من أن يكون بالفعل أو بغيره، ولم يُقَيِّده بالفعل الذى يَظهر فيه الجزم، أو يكون في تقدير الظهور وهو المضارع والماضى، لأن الحكم واحد فيما إذا كان كذلك، أو كان جملة اسمية أو غير ذلك، فتقول إذا كان فعلا : إنْ تُكْرِمْني أُكْرِمْكَ وأُحْسِنْ إليك، بالجزم، وأُحْسِنُ إليك، بالرفع، وأُحْسِنَ إليك، بالنصب.

وكذلك الماضى تقول : إن أتيتَنى أحسنتُ إليك وأُكْرِمْك، وأُكْرِمُك، وأُكْرِمَك.

وكذلك إذا كان الجزاء غيرَ الفعل المتقدم نحو : إنْ تَزُرْنى فأنَا مُحْسِنٌ إليك وأُكْرِمْكَ، بالجزم، وأُكْرِمُكَ، بالرفع، وأُكْرِمَك بالنصب.

وشَرط الناظم في هذا الجواز أن يكون العطف بأحد هذين الحرفين، وهما الفاء والواو.

فمثال الفاء قوله تعالى : {وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِى أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللّهُ / فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ}[2] قُرِئت هذه الآية بالثلاث الحركات في «يَغْفِرُ» و«يُعَذِّبُ» فقراءة الجزم لِمَنْ عَدا. نافعًا

٣٨

(١) بدل هذه الكلمة في النسخ الثلاث «هو» وما أثبته من عندى، وهو الذى تستقيم به العبارة. والله أعلم.

(٢) سورة البقرة : ٢٧٤.

وابنَ عامر[1]. وقراءةُ الرفع لهما[2]، وقراءةُ النصب في غير السَّبْع، حكاها سيبويه[3]، وهي مَرْوِيَّةٌ عن ابن عباس وأبي حَيْوَة والأعرج[4].

ومثال الواو قوله تعالى : {وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ}[5] قرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر «ونُكَفِّرُ» بالرفع مع النون، وكذلك ابنُ عامر وحفص إلا أنهما قرأ بالياء، وقرأ الباقون بالنون والجزم[6]، ورُوِي عن الأعمش أنه قرأ بالنصب مع النون[7].

وقال تعالى : {مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَاهَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ}[8] قرأ أبو عمرو وعاصم بالرفع مع الياء، وقرأ حمزة والكسائي بالياء وجزم الراء، والباقون برفع الراء مع النون[9]، وأنشد سيبويه في النصب للأعشى[10]:

---

(1) في (س) «لمن عدا نافعا».

(2) هذه الجملة ساقطة من (س) أيضا.

والصواب في قراءة هذين الحرفين هو ماجاء في كتاب السبعة(لابن مجاهد (١٩٥) والإقناع لابن الباذش (١٦=) من أن قراءة الرفع لعاصم وابن عامر، وقراءة الجزم لمن عداهم من السبعة.

(3) الكتاب ٣/٩٠.

(4) البحر المحيط ٢/٣٦٠.

(5) سورة البقرة : ٢٧١.

(6) السبعة ١٩١.

(7) البحر المحيط ٢/٣٢٥

(8) سورة الأعراف : ١٨٦.

(9) السبعة ٢٩٨.

(10) الكتاب ٣/٩٢، والمقتضب ٢/٢٢، واللسان (كبب) وديوانه ٨٨

والمسحب والمجر : مصدران ميميان، أو اسما مكان من السحب والجر. وكبكب : اسم جبل بمكة.

والمعنى : من يغترب عن قومه يجرى عليه من أنواع الظلم الكثير، وإن أحسن أخفى الناس حسناته، وإن أساء أظهروا سيئاته، حتى تكون واضحة مشهورة كالنار في رأس جبل.

وَمَنْ يَغْــتَــرِبْ عَنْ قَــوْمِــهِ لايَزَلْ يَرَى

مَـصَـارِعَ مَظْلُومٍ مَـجَـرًا ومَـسْـحَـبَـا

وتُدْفَنَ منه الصّــالِحَــاتُ وإنْ يُسِىءْ

يَكُنْ مَـا أسـاءَ النارَ فى رَأْسِ كَـبْكَبَـا

وقد حُمِل على هذا قولُ عنترة(1):

متى ماتلْقنى فــردين ترجــفْ

رَوَانِـفُ ألْيــــتَــــيكَ وتُسْــــتَطَارَا

فإن كان العطف بغير الواو فمقتضى كلام الناظم أن ثلاثةَ الأوجهِ لاتجوز في المعطوف، وكذلك الحكمُ عند سيبويه(2) والبصَريين أن الفعل إذا عُطف بـ(ثُمَّ) أو غيرها، فالتثليثُ غير جائز، بل إنما يجوز عندهم في ذلك وجهان :

أحدهما : التشريكُ في الجزم، فتقول : إنْ تَأْتِنى آتِكَ ثم أُحْسِنْ إليك.
والآخر الرفعُ فتقول : وأُحْسِنُ إليك.

ومن الأول قوله تعالى : {وَإِنْ تَتَولَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لاَيَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ}(3).

---

(1) ابن الشجرى 28/1، وابن يعيش 55/2، 116/4، 87/6، وشرح شواهد الشافية 505، والخزانة 507/7، 220/8، والعيني 174/3، والتصريح 294/2، والهمع 340/4، والدرر 80/2، وديوانه 108

والبيت من عدة أبيات يخاطب بها عمارة بن زياد العبسي، وكان يحسد عنترة على شجاعته، ويظهر لقومه تحقيره، فقال له هذه الأبيات.

وفردين : منفردين أنا وأنت خاصة، ليس معي ولا معك معين. والروانف : أطراف الأليتين، واحدتها رانفة. وتستطار : يطلب منك أن تطير خوفا وجنبا. والعرب تقول لمن اشتد به الخوف : طارت نفسه خوفا.

(2) الكتاب 89/3.

(3) سورة محمد عليه الصلاة والسلام : 38.

ومن الثـانى : قـوله تعـالى : {وَإِنْ يُقَـاتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ الأَدْبَارَ ثُمَّ لايُنْصَرُونَ}(١).

وذلك أنّ الرفع والجزم أمرُهما ظاهر، ولذلك جازا في غير الواو والفاء، فالجزمُ على التَّشريك إمَّا في اللفظ إن كان الجزم ظاهرا، وإمَّا في الموضع إن لم يكن كذلك، والرفع على الاستئناف.

وأما النصبُ فعلى مَنْزَع (ماتَأْتِينا فَتُحَدِّثَنا) كأن قولك : إنْ تُكْرِمْنى أُكْرِمْكَ وأُحْسِنَ إليك، أو فأُحْسِنَ إليك، أردتَ به : إنْ تُكْرِمْنى يَكُنْ منِّى إكرامٌ لك؛ وإحسانٌ، أو فإحسانٌ، ولايجوز إظهار (أنْ) هاهنا كما تقدم.

وإنما اختَصَّ هذان الحرفان بهذا الحكم للوجه الذى اختَصَّا لأجله بدخولهما في الأجوبة الثمانية، لَمَا / في الفاء من معنى السَّبَبية، ولِمَا في الواو معنى المعيَّة، وكل واحد من هذين المعنيين يَقتضى الاتصالَ بما قَبْلُ، بخلاف غيرهما من الحروف فإنها ليست كذلك قال سيبويه: واعلم أن (ثُمَّ) لايُنْصب بها كما يُنْصب بالواو والفاء، ولم يَجعلوها مما يُضمر بعده (أنْ) وليس يدخلها من المعانى مايَدخل في الفاء، وليس معناها الواو، ولكنها تُشْرِك ويُبْتَدأ بها(٢). ٣٩

وإذا كان الأمر ماقَرَّره لم يكن النصب بعد (ثُمَّ) أو غيرِها إلا من باب قوله(٣).

---

(١) سورة آل عمران : ١١١.

(٢) الكتاب ٨٩/٣.

(٣) سبق الاستشهاد به، وهو للمغيرة بن حبناء، وصدره :

سأترك منزلي لبني تميم

* وألْحَقْ بالحِجَازِ فَاسْتَرِيحَا *

وقد جَعلوا النصب مع الفاء والواو ضعيفا، لأنه عَطْف على الجزاء وهو واجب، والنصبُ إنما بابُه غيرُ الواجب، لكنه في الجزاء قوىٌّ من حيث كان الجزاء ليس بواجب الوقوعِ إلا بعد وقوع الأول، فَلمَّا كان كذلك ضَارَع ما لا يُوجب الفعلَ كالاستفهام، فنَصبوا لذلك.

وقد تقرَّر أن هذافي الفاء والواو ولمعنًى فيهما [فلا يلَحقَ بهما][1] غيرهما، لأنه إمَّا للتَّشْريك، ولا إشكال، وإمَّا للاستئناف، ومعنى النصب خارجٌ عن هذين.

وقوله : «إنْ يَقْتَرِنْ» أتَى به مضارعًا على الوجه الأقل، لأنّ الجواب محذوف لدليل قوله : «والفعلُ من بَعْد الجَزَاءِ بتَثْلِيثٍ قَمِنْ».

ونظيرُه من كل وجه بَيْتُ الكتاب[2]:

هَذَا سُـــرَاقَـــةُ لِلْقُـــرآنِ يَدْرُسُـــهُ

والمرءُ عنَد الرُّشَـــا إنْ يَلْقَـــهَـــا ذِيبُ

ويقال : هو قَمِنٌ لِكذا، وقَمِنٌ به، أى حقيقٌ وجدير.

ثم أخذ يَذكر العطف بالواو والفاء على فعل الشرط فقال :

وجَـــزْمٌ اونَـصْبٌ لفِـــعْلٍ إثْـرَفَـــا

أوْوَاوٍ انْ بالجُـــمْلتَـــيْنِ اكْـــتُنِفَـــا

يَعنى أن الفعل إذا وقع بين جملتَى الشرط والجزاء فصارتا تَكْتَنِفانه، أى تُحيطان به، وكان ذلك الفعل إثْرَ واوٍ وفاءٍ ـ فجائزٌ فيه وجهان :

---

(١) مابين القوسين ساقط من (ت).

(٢) سبق الاستشهاد به.

أحدهما : الجزم، وذلك على التَّشْريك في العامل، نحو قولك : إنْ تَأْتِنى فتَنْزِلْ عندى أُكْرِمْك، أو : وتَنْزِلْ عندى.

والوجــه الآخــر : النصب، وذلك على مـاتقـدَّم من تقـدير المَصْـدر معطوفًا عليه هذا الفعلُ بإضمار (أنْ) كقولك : إنْ تَأْتِنى فتنزلَ عندى أُكْرِمْك، أو : وتَنْزِلَ عندى.

والتقدير : إنْ يَكُنْ منك إتيانٌ فنزولٌ أُكْرِمْك، أو معَ نُزولٍ.

والنصبُ هنا أمْثَلُ شيئًا منه في المسألة الأولى، لأنَّ العطف هنا على فعل الشرط، وفعلُ الشرط غيرُ واجب، فكان قريبًا من الاستفهام والأمر والنهى، ونحوهما.

ومن مُثُل الوجه / الثانى ما أنشده سيبويه من قول ابن زُهَير[1]: ٤٠

ومَنْ لايُقَـــدِّمْ رِجْلَهْ مُطْمَـــئِنَّةً
فَيُثْبِتَهَا في مُسْتَوِى الأَرْضِ يَزْلَقِ

والنصبُ في هذه المسألة أيضا ضعيف، لأنَّ النصب في قولك : إنْ تَأْتِنى فتحدِّثَنى أُكْرِمْك، معناه معنى الجزم، إذ كان قولك : (إنْ يَكُنْ منك إتْيَانٌ فحديثٌ أُكْرِمْك) في معنى قولك : إنْ تَأْتِني فتحدِّثْني أكرمْك، فكرهوا أن يَتَخَطَّوْا به من بابه إلى باب آخرَ من غير زيادةِ معنى.

وأمَّا البيت فالنصبُ فيه جيِّد، لأنه إثْرَ النفى حسنٌ كما تقدم، سواءٌ كان بعد شرط أولا.

وَمَنع الناظم الرفعَ في هذا الفعل، لأنه أجاز الجزمَ والنصبَ بعد ما أجاز في المسألة الأولى الأوجهَ الثلاثة، فدل على أن الثالث غيرُ جائز،

(١) سبق الاستشهاد به.

فلايجوز على هذا أن تقول : إنْ تَأْتنى فَتُحدِّثْنى أُكْرِمْكَ، ولا : وتُحَدِّثْنى، بالرفع، لأن «فَتُحدِّثْني» موضوعٌ موضعَ (مُحَدِّثًا) كما كان كذلك لم يَأْتِ بحرف العطف.

ولو قلت : إنْ تَأْتِنِي ومُحَدِّثًا أو فمُحَدِّثًا ـ كان الكلام فاسداً لأنه ليس في الكلام منصوبٌ يُعطف عليه. وأما ضمير «تَأْتِنى» فلا يصح العطف عليه، وإذا كان كذلك لم يكن للرفع وجه. هذا معنى تعليل سيبويه(١).

وقد أجاز ابن خروف الرفعَ مع الواو خاصَّة على الحال، كأنه قال : إنْ تَأْتِني وأنت تَسْأَلُنى، ولايُقَدَّر الفعل مع الواو إلا بالجملة، فلا يُقَدِّر «وسَائِلاً» كما يُقَدِّر :

نَجَوْتُ وأَرْهَنُهُمْ مَالِكًا(١)

بالجملة، أى : وأنا أرهنُهم.

والناظمُ لم يَرْتَضِ هذا، بل وقف مع سيبويه والجماعة، لكن قد مَضى له في باب «الحال» جوازُ وقوع المضارع المثْبت حالاً مع الواو، على إضمار المبتدأ، ومخالفةُ مَن ذهب إلى المنع في المسألة، فما بالُه مَنع ذلك هنا؟ فكان الأَوْلىَ به أن يُجيز الرفع مع الواو، لأن ماألْزَمَ سيبويه هنا من وقوع الحال مع الواو قد أجاب عنه بأنه على تقدير الجملة، كما قاله ابن خروف، واستَدلَّ عليه بالسَّماع، فهو لازم له، فاقتصارُه مع الواو على الوجهين غيرُ سديد، أما مع الفاء

---

(١) الكتاب ٨٨/٣.

(٢) العيني ١٩٠/٣، والهمع ٤٦/٤، والدرر ٢٠٣/١، والأشموني ١٨٧/٢، والشعر والشعراء ٦٥١/٢، واللسان (رهن).

والبيت لعبدالله بن همام السلولي، وكان عبيدالله بن زياد قد توعده فهرب إلى الشام واستجار بيزيد فأمنه، وكتب إلى عبيدالله يأمره بالصفح عنه.

ومعناه : لما خفت سيوفهم نجوت منهم بالهرب، وأبقيت في أيديهم مالكا، ومالك هو عريف الشاعر.

فلا سبيلَ إليه، فكان من حَقِّه أن يجمع بين كلامَيْه.

وقَيَّد جوازَ الوجهين في المسألة بشرطين ذكرهما: وأحد الشرطين: أن يكون العطف بالفاء أو الواو كما مَرَّ، فَدلَّ أن ذلك عنده مختص بهما، ولايجوز في غيرهما، وهو رَدٌّ لما أجازه الكوفيون فيما نُقل عنهم في (ثُمَّ) من النصب، كما أجازه الجميع في الواو / والفاء، فيقولون : إنْ تَأْتِني ثُمَّ تُحَدِّثَني أكرمتُك، بنصب «تُحَدِّثَني» ومن حجتهم في هذه قراءةُ من قرأ : {ومَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِه مُهَاجِراً إلىَ اللّهِ ورَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكَهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَع أَجْرُهُ عَلَى اللّهِ}[1] بنصب «يُدْرِكَه» وهى قراءة قَتادة ونُبَيح والجراح. وقد قُرِىء بالرفع، وهى لطلحةَ بن سليمان وابراهيم النخعي[2]. والجزمُ قراءةُ الجماعة.

٤١

وهذه القراءة لم يُثْبِت البصريون بها حكما، لنُدورُها وكَوْنها في القياس كقوله[3]:

* وأَلْحَقُ بِالْحَجازِ فأَسْتَرِيحا *

لكنها أمثلُ قليلا، لأَنَّ الشرط ليس بواجبٍ في نفسه، وقد تقدَّم وجهُ اختصاص الواو والفاء بهذا الحكم دون غيرهما، فالأَوْلى عدمُ القياس في غيرهما.

والشرط الثاني : أن يكون الفعل مُكْتَنَفًا بجملتي الشرط والجزاء، وذلك قوله : «إنْ بالجُمْلَتَيْنِ اكْتُنِفَا» يعنى أنه لابُدَّ من أن تكون جملة

---

(١) سورة النساء : ١٠٠.

(٢) المحتسب ١/١٩٥، والبحر المحيط ٣/٣٣٦، ٣٣٧.

(٣) سبق الاستشهاد به، وصدره :

سأترك منزلي لبني تميم

الشرط وجملة الجزاء قد أحاطَتَا به، فصار بينهما، وقد تقدم تمثيلُ ذلك.

واكْتُنِفَا» في كلامه من قولهم : اكْتَنَف القومُ، إذا اتَّخذوا كَنيفًا لإبلهم، والكَنيف : حَظِيرة من شَجَر تُجْعَل للإبل، أى إن اتَّخَذ بالجملتين كَنيفًا. ولايكون من : اكْتَنَف القومُ زيدًا، أى أحاطوا به، لأنه أتى بالفعل مُسْتندًا إلى ضمير الفعل، وليس هو المحيطَ بالجملتين، بل هما المحيطان به، فإنما يريد أنه اتَّخَذ بهما كَنِيفًا، أى مايَجرى مَجراه.

فإن قلت : مالذى احتَرز بقوله : «إنْ بالجُمْلَتَيْنِ اكْتُنِفَا» وهو إنما يريد أن يكون ذلك الفعل تابعًا لجملة الشرط، سواء أكانت الجملتان تَكْتَنِفانه أمْ لاَ، فَيظهر أن وصف الاكْتِنَاف غيرُ مُحْتَاج إليه؟

فالجواب : أن هذا الكلام أَحْرَز به أمرين :

أحدهما : ماتقدَّم من كونه تابعًا لجملة الشرط لالجملة الجواب، إذ قد تقدَّم الحكمُ في ذلك. والآخر : أنه قَصد أن يكون الفعل المعطوف بالواو أو الفاء زائدًا على فعل الجواب إن كان فِعلاً، لأنه إن لم يكن زائدا على ذلك فهو الجوابُ بعَيْنِه، وذلك يُتَصَوَّر في المعطوف بالفاء، وإذا كان هو الجوابَ بَعيْنِه فلايجوز فيه هذان الوجهان أصلا، بل يَلزم فيه بعد الفاء الرفعُ، كقولك : إنْ تَأْتِنِي فَأُحَدِّثُك، وذلك أن الشرط في الأصل جملةٌ مَبْنَاها على فعل وفاعل. والجوابُ جملةٌ أخرى بَائِنَةٌ من الأولى، مَبْناها على مبتدأ وخبر، أو فعلٍ وفاعل، رَبط إحداهما بالأخرى حرفُ (إنْ) أو غيُره من أخواته، ولاحاجة إلى الفاء إذا كان الجواب فعلا، وجِيءَ بها لَمَّا احْتِيج إلى الجواب بالابتداء والخبر، ثم جُعِل مكانَ المبتدأ الفعلُ فارتفع، وليس الجواب الفاء إذا كان مرفوعا مثلَ ما انْتَصب / بين المجزومَيْن، ٤٢

لأن ماانْتَصب بين المجزومين مصدرٌ معطوف على مصدر فعلِ الشرط.

ولوقلت : إنْ يَكُنْ إتيانٌ فَحَدِيثٌ، وسَكَتٌ، فليس ذلك بمعطوفٍ على مصدرِ فعلِ الشرط، بل هو مرفوع على تقدير مبتدأ بعد الفاء، تقديره : فأمْرِي حَدِيثٌ، أو نحو هذا.

هذا تعليل السِّيرافي، وهو معنى ما في الكتاب من قول سيبويه : وإنَّما مَنَعه أن يكون مثلَ ماانْتَصب بين المجزومَيْن أن هذا مُنْقَطِعٍ من الأوَّل ـ يَعنى قولك : فأُحَدِّثُك ـ ألاَ تَرى أنك إذا قلت : إنْ يَكُنْ إتْيَانٌ فحَدِيثٌ أُحَدِّثُك، فالحديثُ متصل بالأول، شريكٌ له. وإذا قلت : إنْ يَكُنْ إتيانٌ فحَدِيثٌ، ثم سَكَتٌ، وجعلتَه جوابا لم يَشْرَك الأولَ، وكان موتِفعًا بالابتداء[1]. فعلى هذا بَنَى الناظم.

وقد تقرَّر من هذا أن كِلاَ الوجهين لايجوز في جملة الجواب، فلا يجوز الجزمُ، لأنه مقرونٌ بالفاء، وليس بمعطوف، ولايجوز النصبُ، لأنك لم تَقْصده، فلابُدَّ من الرفع، فلهذا شَرط الناظمُ شَرْطَ «الاكْتِنَاف» وظَهر منه أن ماأجازه ابنُ طاهر[2] (من النصب مع الفاء لم يَرْتَضِه، وإنما أجازه ابن طاهر)[3] في الشعر حملاً على المعنى؛ لأنك إذا قلت: إن تَأْتِنِى فأُحَدِّثُك فـ«أُحَدِّثُك» هنا يَتَقدَّر بالمصدر كالجواب، وهو أيضًا واقع، فوقعُ الشرط مثلُه، فجُعل كالمنقطع لذلك، ولايُلْتَفت فيه إلى تقدير الاتصال إذا مَثَّلْتَه بالمصدر، لأنه تمثيلٌ لايُنْطَق به، ويكون معنى الكلام : إنْ يَكُنْ إتيانٌ يَكُنْ حديثٌ، لأنك لو أزلتَ الفاء لجَزمتَ،

---

(١) الكتاب ٣/٨٩.

(٢) هو أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي، المعروف بالخِدَبّ، نحوى مشهور، بارع حافظ، اشتهر بتدريس الكتاب، وله عليه طرر مدونة مشهورة، وله تعليق على الايضاح، وغير ذلك، وكان يرحل إليه في العربية، موصوفا بالحذق والنبل، وكان من حذاق النحويين، وأئمة المتأخرين، وكان أجل تلاميذه ابن خروف ـ توفى في عشر الثمانين وخمسمائة.

(٣) مابين القوسين ساقط من (ت).

فَرُوعِيَ ذلك.

وأجاز ذلك ابنُ خروف، وعلى هذا التأويل الذى بَسَطه عن شَيْخه[1]، وهو ضعيفٌ جِداً، ولذلك لم يُجِزْه إلا في الشعر.

والشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عُلِمْ   والْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إنِ الْمَعْنَى فُهِمْ

هذا الفصل يَذكر فيه مايَعْرِض من الحذف للجملة الجوابيَّة، أو للجملة الشرطيَّة، وذلك أنه قد تقرَّر قَبْلُ في مواضعَ أن الحذف إنما يكون إذا عُلم المحذوف، وكانت عليه دلالةٌ تُعَرِّف به، وأما إذا لم يكن ثَمَّ دليل فلا سبيلَ إلى الحذف.

والحذفُ هاهنا على ثلاثة أوجه :

حذفُ جملة الجواب، وهو الأكثر، وحذفُ جملة الشرط، وهو دون ذلك، وحذفُها معًا، وهذا الثالث نادر، ولذلك لم يُعَرِّجْ عليه الناظم، ومنه قول النَّمرِ بن تَوْلَب[2]:

فَإنَّ المَنِيَّةَ مَنْ يَخْشَهَا
فَسَوْفَ / تُصَادِفُه أيْنَمَا   ٤٣

أى : أيْنَما يَذْهَبْ تُصَادِفْه، وكذلك قول الآخر[3]:

---

(١) يعنى ابن طاهر الذى سبقت ترجمته.

(٢) الجمل للزجاجي ٢٧٣، والتصريح ٢/٢٥٢.

(٣) الخزانة ٩/١٤، والمغني ٦٤٩، والعيني ١/١٠٤، ٤/٣٣٦، والتصريح ١/١٩٥، والهمع ٤/٣٣٦، والدرر ٢/٧٨، والأشموني ١/٣٣، ٤/٢٦

والبيت لرؤبة، ملحقات ديوانه ١٨٦، ويروى «بنات الحى» و«إنِنْ» بزيادة نون في الموضعين. والضمير المستكن في «كان» يعود على «البعل» في بيت سابق.

قَالَتْ بَنَاتُ العَمِّ ياسَلْمَى وإنْ كانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا قَالَتْ وإنْ

أى وإنْ كان كذلك فأنا أتمنَّاه أو أرْضَاه، تعني البَعْل.

وابتـدأ الناظم بذكـر حذف الجواب فـقال : «واشـرْطُ يُغْنِى عن جَـوَابٍ قَدْ عُلِمْ».

يعنى أن جملة الشرط يُغْنِى ذكرهـا عن ذكر جملة الجزاء، فتُحذف جملةُ الجزاء لعلم المخاطَب بالمحذوف، ولايَعْنِى بإغناء الشرط عن الجواب كونَ الشرطِ هو الدالَّ بنفسه فقط، بل المقصودُ أنه يُذكر دونَه فـيَسْتَقِل الكلامُ، اتِّكَالاً على ماعند المخاطَب من العِلْم.

والعِلْم الحَاصِل عند المخاطَب قد يكون لتقدُّم ذكرِ معنى الجـواب بَعينِه، ويكون لتقدُّم مايدل عليه وليس به، وقد يكون لغير ذلك.

فمن الأول قولك : أُكْرِمُكَ إنْ أكرمتَنى، وآتِيكَ إنْ أَتَيْتَنى.

فـالجواب المحذوف هنا هو عينُ مـاتقدَّم، والتقـدير : إنْ أكرمْتَنى أُكْرِمْكَ، وإنْ أَتَيْتنيِ آتِكَ، ولكن حُذِف لدلالة الأول عليه، وهـذا مذهب البصريين، وقد تقدَّم ذلك، وتنبيهُ الناظم عليه، ومنه قوله(١):

* إنَّكَ إنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ *

وقوله(٢):

* والمَرْءُ عِنْدَ الرُّشَا إنْ يَلْقَهَا ذِيبُ *

---

(١) هو جرير بن عبدالله البجلي. وتقدم الاستشهاد به، وصدره :

يا أقرعُ بن حابسٍ يا أقرعُ

(٢) سبق الاستشهاد به، وصدره :

هذا سراقةُ للقرآن يَدْرسُهُ

وهو كثير.

ومن الثانى قوله تعالى : {قَالَتْ إِنِّى أَعُوذُ بالرَّحْمنِ مِنْكَ إِنْ كُنْتَ تَقِيًا}[1] فليس المعنى : إن كنتَ تَقِيًّا فإنى أعوذُ بالرحمن منك، وإنما المعنى : إن كنتَ تَقِيًّا فلا تَقْرَبْنى، (وقولك : فلا تَقْرَبني)[2] دلت عليه الاستعاذة، لأن الاستعاذة هى طلب العَوْذِ والبُعْدِ من كل ضارّ.

ومنه أيضا قوله تعالى : {إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللّهِ ومَا أَنْزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا}[3] الآية هو محذوفُ الجواب، تقديره : إن كنتُم آمنتُم فاقْبَلُوا ما أُمِرْتُم به، لأن قوله : {وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَىءٍ} حُكْمٌ أُلْزِمَه المكلَّفُ، فدَلَّ على طلب القَبُول.

وكذلك يَجْرِى الحكم في جواب (لَوْ) لأنها شرط، ومنه قوله تعالى : {ولَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى}[4] الآية، أى لكان هذا القرآن.

ومنه قول امرىء القيس[5]:

فَلَوْ أَنَّهَا نَفْسٌ تَمُوتُ جَمِيعَةً
ولَكِنَّهَا نَفْسٌ تَسَاقَطُ أَنْفُسَا

---

(١) سورة مريم عليها السلام : ١٨.

(٢) مابين القوسين ساقط من (ت).

(٣) سورة الأنفال : ٤١.

(٤) سورة الرعد : ٣١.

(٥) ديوانه ١٠٧، وابن يعيش ٨/٩

وتموت جميعة : يعنى أنه مريض، فنفسه لاتخرج مرة واحدة، ولكنها تموت شيئا بعد شيء، وهو معنى قوله : «تساقطُ أنفسا» أى شيئا بعد شيء. ويروى «تسأقِطه» بضم التاء وكسر القاف، أى يموت بموتها عدة من الأنفس.

أى لكان ذلك أهْوَنَ، أو نحو ذلك، ومنه مايَذكره إثْرَ هذا في اجتماع الشرط والقَسَم.

ويُعترض على الناظم هنا بأنه أطلق القولَ في فعل الشرط مع حذف الجواب والحقُّ إذا كان محذوفا أن يكون فعل الشرط ماضيًا، كما مضى في الأمثلة المتقدِّمة من نحو ذلك : أُكْرِمُكَ إنْ أكرمتَنى. / ٤٤ ولايجوز : أكرمُك إنْ تُكْرِمْنِى إلا في الشعر، وذلك لأن العرب تكره أن يَظهر الجزمُ في الشرط، ثم لايَنْجَزِم الجوابُ في اللفظ. وقد مَرَّ ذلك، ومِنْ هُناك قَلَّ أن يأتى الجواب مرفوعًا والشرطُ مجزومٌ، وكَثُر رفعُه إذا كان فعل الشرط ماضيًا كما تقدم، فكان من حَقِّ الناظم أن يُبَيِّن هذا، ويُقَيِّد كلامه، فإنه يَقتضى أن الجواب يُحذف إذا عُلِم مُطْلَقًا، سواءٌ كان فعل الشرط ماضيًا أو مضارعًا، وهذا لايصحُّ، ولا أجدُ الآن له جوابًا، إلا أنه لم يَتعرَّض لذكر ذلك.

ثم ذكَر حذفَ جملة الشرط فقال : «والْعَكْسُ قَدْ يَأْتِى إنِ الْمَعْنَى فُهِمْ».

يَعنى أن الشرط قد يُحذف أيضا، ويبقي الجوابُ مذكورا، لكن إن كان المعنى مفهوما، أى معنى المحذوف وهو الشرط.

وكَرَّر ذكرَ شرط «العِلْم» تأكيدًا، وتذكيرًا بأنَّ هذا لايكون إلا عند المعرفة بالمحذوف كائنًا ماكان، ولأمْرٍ آخرَ يُذْكَرَ إثْرَ هذا بحول الله.

وتحقيقُ «العَكْس» أنَّ معنى ماتقدم أنَّ الجواب يُحذف دون الشرط، فإذا حَوَّلْتَ هذه القضيةَ قلت : إن الشرط يُحذفُ دون الجواب، وقَلَّل الحذفَ هنا بقَدْ في قوله : «قَدْ يَأْتِى» يريد أنه ليس حذفُه بكثير، كما كان

كثيراً في الجواب.

ومثاله أن تقول : افْعَلْ كَذَا وإلاَّ ضَرَبْتُكَ تقديره : وإلاَّ تَفْعَلْ ضَرَبْتُكَ.

ومنه قوله عليه السلام : «إمَّا لاَ فَأَعِنِّى على نَفْسِكَ بكَثْرَةِ السُّجُود»[1]. التقدير : إنْ كنتَ لاتفعلُ غيرَ هذا، أوْ لاَ تقولُ غيرَ هذا فأَعِنِّى. وفي حديث الغامدِيَّة قوله عليه السلام : «إمَّا لاَ فَاذْهَبِي حَتَّى تَلِدِى» الحديث[2]. وكذا تقول العرب : إمَّا لاَ فافْعَلْ كذا، أى أنْ كنتَ لاتفعلُ غيرَ هذا فافعلْ كذا. ومن ذلك قول الشاعر[3]:

فَطَلِّقْهَـــا فَلَسْتَ لَهَـــا بِكُفْءٍ
وإلاَّ يَعْلُ مَفْـــرِقَكَ الحُسَـــامُ

وقال الآخر[4]:

---

(١) أخرجه مسلم في «كتاب الصلاة ـ باب فضل السجود والحث عليه» جـ١ ص٣٥٣، (الحديث رقم ٢٢٦).

(٢) أخرجه مسلم في «كتاب الحدود ـ باب من اعترف على نفسه بالزنا» جـ٣ ص ١٣٢٣، (الحديث رقم ٢٣).

(٣) هو الأحوص، ديوانه ١٩، والإنصاف ٧٢، والمغنى ٦٤٧، والعيني ٤/٤٣٥، والتصريح ٢/٢٥٢، والهمع ٤/٣٣٦، والدرر ٢/٧٨، والأشموني ٤/٢٥

والكفء : المساوى في نسب وغيره، مما تعتبره الشريعة صفات لازمة للتكافؤ بين الزوجين والمفرق : وسط الرأس الذى يفرق فيه الشعر. والحسام : السيف.

وكان الأحوص يهوى امرأة جميلة، فتزوجها رجل دميم الخلقة، يقال له : مطر، فلحقته الحسرة لذلك، فهجاه وتهدده.

(٤) هو المثقب العبدي، المفضليات ٢٩٢، وابن الشجرى ٢/٣٤٤، والخزانة ١١/٨٠، والمغنى ٦١، والعيني ٤/١٣٩، والهمع ٥/٢٥٤، والدرر ٢/١٨٥، والأشموني ٣/١١٠ والغث من اللحم : المهزول، وهو ضد السمين. والغث من الحديث : الردىء. واطرحني : اتركني.

والمعنى : إما أن تكون أخا مخلصا، أعرف منه مساوئ من محاسني، ومايفسد مما يصلح، وإلا فاتخذني عدوا لك أحذرك وتحذرني.

فـــإمَّـــا أنْ تَكُونَ أخِي بَحقٍّ

فـأعْـرِفَ مِنْكَ غَـثِّي من سَـمِـينِي

وإلاَّ فَـــاطَّـرِحْنِي واتَّخِــذْنِي

عَــدُوًّا أتَقِّــيكَ وتَتَّــقِـــينِي

وقال الآخر[1]:

أقِيمُوا بَنِي النُّعْمَانِ عَنَّا صُدُوَرَكُمْ

وإلاَّ تقِـيـمُـوا صَـاغِـرِينَ الرُّءُوسَـا

وعلى الناظم هنا إشكال، وهو أنه أطْلق القولَ بالحذف، ولم يُقَيِّده، وحذفُ جملة الشرط لايجوز على ماذكر في «التسهيل» إلا بشرطين :

أحـدهمـا : أن يكون الجـازم (إنْ) دون غـيـرها من الأدوات، ومنه ماتقدَّم من الأمثلة، فإن كان غيرَ (إنْ) فلايجوز[2]، لايُقـال : مَنْ يَأْتِنِي أُكْرِمْهُ ومَنْ لاَ فَلاَ أُكْرِمْه، وكذا لا يقال : مَتَى تَمْدَحْ زيداً يُعْطِكَ، ومَتَى لاَ فلا يُعْطِكَ، ونحو ذلك، لأن السماع/ إنما جاء في (إنْ) وحدها، وهو فيها قليل، كما أشار إليه فلا يُتَعَدَّى. ٤٥

والثانى : أن يقع بعد (إنْ) لا النافية كما تقدم تمثيلُه، فإن لم يقع بعدها (لا) فلا يجوز الحذف، فلا تقول : إنْ جِئْتَنى فأنا آتيكَ وإنْ فَلاَ آتِيكَ، أو تقـول : إنْ أحسنتَ إليَّ أكرمتُك وإنْ فَلا أُكْرِمُك، تريد : وإنْ أبغضتَنى فلا آتِيكَ، وإن أسَأْتَ إليَّ فلا أُكْرِمُكَ، ومثل هذا لاتقوله العرب.

---

(١) هو يزيد بن الخذاق الشنى، المفضليات ٢٩٨، وابن الشجري ١/٢٨٣، وابن يعيش ٦/١١٥، واللسان (قوم).

ويروى «كارهين» وأقيموا صدوركم : أزيلوا عوجها.

(٢) بعد هذا خرم مقدار ورقتين في نسخة (س).

وكلام الناظم يَنتظم بإطلاقه هذا كلّه، ولأجل ذلك قال في «التسهيل» ويُحذف الجواب كثيرًا لقرينة، وكذا الشرطُ المَتْلُوُّ بـ(لا) تاليةً (إنْ)[1].

والجواب عن الشرط الأول أنه يمكن أن يكون لم يُرَاع شرطَ وجود (إنْ) بل يجوز عنده قياسًا أن يقال : مَنْ يَأْتِني أُكْرِمْه، ومَنْ لاَ فَلا أُكْرِمْه، وكذا في سائر الأدوات. ولا مانع من هذا في القياس، وإن كان السَّماع إنما وَرد بـ(إنْ) فليس في ذلك ماينْفِي القياسَ في غيرها، وعلى أن ابن الأنباري قد حَكى في كتاب «الإنصاف» له عن العرب : مَنْ سلَّم عليك فَسلِّمْ عليه، ومَنْ لاَفلا تَعْبَأْ به[2]. وهذا نَصٌّ في الجواز.

وعن الثاني أن وجود (لا) مع الأداة قد أعطاه قوةُ كلامه لأنه اشتَرط فهمَ المعنى بقوله : «إنِ المَعْنَى فُهِمْ» وذلك أنّ (لا) إذا جاءت مع (إنْ) يظَهر أنها نفْى لما تقدم إثباتُه، وإذا كانت كذلك فقد لزم العلمُ بما نَفَتْ، وذلك هو الواقع بعدَها بلابُدٍّ، فقد صارت (لا) هى الدّالةَ على المحذوف من هذه الجهة، وبها يُفهم معنى الفعل المحذوف.

أمَّا إذا لم يُؤْتَ بلا، كما إذا قلت : إنْ أحسنتَ إلىَّ أكرمتُك، وإنْ فَلا أُكْرِمْك، فلايُفهم معنى المحذوف، لاحتمال أن يكون المعنى : وإن لم يُحْسِنْ إلىَّ، أو يكون : وإنْ أسَأْتَ إلىَّ، أو غير ذلك، وإذا لمْ يفهم معناه لم يَجُزْ حذفُه، فلهذا كَرَّر قوله : «إنِ المَعْنَى فُهِم» مع أنه تقدم له ذلك المعنى بقوله : «قَدْ عُلِمَ» وكثيرا ماتجد في كلامه ماظاهرُه الحشوُ أو التكّرار، وهو مُنْطَوٍ على فائدةٍ أو فوائد.

وأيضا لايمتنع ذلك دون (لا) إذا فُهم المعنى، مثلُ أن يقال لك : أَتُكْرِمُ

---

(١) التسهيل : ٢٣٨، وفيه «وكذا الشرط المنفي بلا» وهما سواء.

(٢) الإنصاف ٧٢/١.

زيدًا وإن أساءَ إليك؟ فتقول : أُكْرِمُه وإنْ، وقد جاء نحوُ هذا عن العرب، ولكن في الشعر كقوله[1]:

قَـــالَتْ بَنَاتُ العَمِّ ياسَلْمَى وإنْ
كان فَقِيرًا مُعْدِمًا قَالْت وَإنْ

ولكن مثل هذا قليل، وإنما يكثر مع (لا) ثم قال :

واحْذِفْ لَدَى اجْتماعِ شَرْطٍ وقَسَمْ
جَـوابَ مَـا أَخَّـرْتَ فَـهْـوَ مُلْتَـزَمْ
وإنْ تَوَالَيَـا وقَـبْلُ ذُو خَـبَـر
فـالشَّـرْطَ رَجِّحْ مُطْلَقًـا بِلاَ حَـذَرْ
/ ورُبَّمـــا رُجِّحَ بَعْـدَ قَـسَمِ ٤٦
شَـرْطٌ بِلاَذِي خَـبَـرٍ مُـقَـدَّمِ

هذه المسألة جزءٌ مِمَّا قبلها، لكنها اجتمعت مع مايجوز حذفُ جوابه، وهو القسَم، فأخذ يتكلَّم فيما يُحذف جوابُه منهما لدلالة جوابِ الآخَرِ عليه.

وأراد بهذا الكلام أن القَسَم والشرط إذا اجتمعا في كلام واحد فإنَّ جواب المتأخِّر منهما يُحذف مُطلقا، استغناءً عنه بجواب المتقدِّم، فإن تقدَّم الشرط استُغْنِي بجوابه عن جواب القَسَم، وإن تقدَّم القَسَم استُغْنِي بجوابه عن جواب الشرط، في الأمر العام، ورُبَّما كان الأمر بالعكس وإن تقدم القَسَم.

---

(١) سبق الاستشهاد به.

هذا إذا لم يتقدم ذو خَبَر، فإنه إن تقدَّم استُغْنِي بجواب الشرط مطلقا، سواءً تقدَّم على القَسم أم تأخَّر عنه، هذا جملةُ ماأراد ذِكْرَه.

والحاصل منها قسمان : قسم يُسْتَغْنَى فيه بجواب الشرط مطلقا، وقسم يُسْتَغْنى فيه بجواب ماتقدم، ولابُدَّ من بَسْطها فتقول :

أما قوله : «واحْذِفْ» فإن مقتضاه وجوبُ الحذف، إذ لو أراد الجوازَ لقال : وجَوِّز الحذفَ، أو واحْذِفْ إن شئتَ، وقد صَرَّح بهذا المراد بقوله : «فَهُوَ مُلْتَزَم» وضمير «فهو» عائد على «الحَذْف» المفهوم من «احْذِفْ» كقوله تعالى : {وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ}[1] أى فالحذفُ ملتَزم، ولزومُ الحذف صحيح، إذ لايجوز أن يَظهرا معًا كما سيأتى، فلا تقول : لَئِنْ قامَ زيدٌ لأُكْرِمَنَّه أُكْرِمْه، أو بالعكس.

وتضمن هذا الكلام معنًى آخر، وهو أنه لايكون ذلك إلا إذا كان جوابهما معًا أمرًا واحدًا، فإنه كان كذلك استُغْنِي بجواب احدهما عن الآخر للعِلْم بما حُذِف، فَلَو لم يَتَّحِدا في المعنى لم يَجُزْ حذفُ واحدٍ منهما، إذ لايَبْقَى دليل على ماحُذِف.

وقد تبيَّن هذا في قوله : «والشَّرْطُ يُغْنِى عن جوابٍ قد عُلِمَ» فَشَرَطَ العِلْم.

وهذه المسألة داخلةٌ تحت ذلك الشرط، ولأجل هذا صَحَّ أن يَجتمع الشرط والقسم في كلام واحد، وهو قوله : «لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وقَسَمٍ» يعنى اجتماعَهما في كلام واحد، ولايَجتمعان كذلك إلا إذا كان بينهما جامع، وذلك إذا كان الجوابُ هو المُقْسَمَ عليه، نحو : واللّه لَئِنْ قامَ زيدٌ لأُكْرِمَنَّه، ونحو ذلك، وعلى هذا فـ«التأخير» في كلامه المرادُ به إذا تَصَدَّر الشرطُ والقَسَم معًا قبلَ مجيءِ جوابِ واحدٍ منهما، لا أنه يريد : إذا تصدَّر واحدٌ مع جوابه، ثم تأخَّر الآخر مع

---

(١) سورة الزمر : ٧.

جوابه / لأنهما إذ ذاك غيـــر مجتمعَيْن، وقد قال : «لَدَى اجْتِمَاعِ كذا». ٤٧

فإذا تقرر هذا فالذى ذكَر في هذه المسألة قسمان :

أحدهما : أن يَجتمعا من غير أن يتقدَّم عليهما ذو خَبَر، فالحكم هاهنا كما قال، أن يُحذف جوابُ الآخرِ منهما لدلالة جواب الأول عليه، فتقول إذا تقدّم الشرط : إنْ جاءنى زيدٌ واللّهِ أُكْرِمْه، ولاتقول : لأُكْرِمَنَّه.

وتقول إذا تقدَّم القَسم : واللهِ لَئِنْ أتَيْتَنِي لأُكْرِمَنَّكَ، ولايجوز أُكْرِمْكَ، إلا نادرًا كما سيأتي. ومن ذلك قوله تعالى : {وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ}[١] الآية. ومنه قول كثير[٢]:

لَئِنْ عَادَ لِى عبدُالعزيزِ بِمِثْلِهَا
وأَمْكَنَنِى مِنْهَا إذًا لا أُقِيلُهَا

أنشده سيبويه[٣]. وقال الآخر[٤]:

لَئِنْ نَائِبَاتُ الدَّهْرِ يَوْمًا أدَلْنَ لي
عَلَى أُمِّ عَمْرٍو دَوْلَةً لاَ أُقِيلُهَا

---

(١) سورة النور : ٥٣.

(٢) سبق الاستشهاد به في باب «إعراب الفعل».

(٣) الكتاب ١٥/٣.

(٤) لم أجده.

وهو كثير .

ووجهُ هذا أن الشرط إذا تقدم، مَثَلاً، فالاعتمادُ فى الكلام إنما هو عليه، والقَسَم جِيءِ به بعد ذلك للتوكيد، فصار كالملغى إذ لم يُعْتَنَ به فيُقَدَّمَ، فصارالجواب إذن لَمِا اعْتُمِد وهو الشرط فاستَحقّ الجزم، صار على حُكْم مالو لم يكن قَسَم.

وكذلك إذا عكستَ الأمر فقَدمْتَ القسمَ صار هو المعتَنىَ به المقدّمَ، فاستَحق الجواب، فلم يصح الجزم، ودخَل الشرطُ بعد ذلك من حيث كان جواب القسم معلّقًا عليه، كما دخَل الظرف فى قولك واللّهِ الأضْرُبنكَ يوم الجمعه، حين كان الجواب معلّقا عليه، ومطلب الوقوعِ فيه، وهذا ظاهر

والقسم الثانى: أن يجتمع الشرط والقسم مع تقّدَم ذِى خَبرَ، وهو قوله: (وإن تَوالَيا وقَبلُ ذُو خَبرٍ).

أى إن توَلىَ الشرطُ والقسمُ وقبلهما ذو خَبرَ، فالحكم كذا، وذُو الخبرَ هنا المبتدأ، يريد أنه تقّدمَ عليها المبتدأ، فإن الراجح إذ ذاك الشرطُ، فهو الذى يؤْتَى له بالجواب، ويبقى القَسَم دون جواب استغناءً بجواب الشرطُ، وأراد بقوله: (مُطْلَقاً) أى سواءُأكان المتقّدَّمَ الشرطُ أم القسمَ، فالمعتبر مُعْتَبَر بتقديم القَسَم، بل الحكمُ للشرط دون حَذر.

ويعَنى بقوله: ٠بلا حَذَرٍ) أنه لا مانعَ يلْقىَ فى ذلك، كماكانُ يلقىَ إذا لم، يتقدْمَ ذو خَبرَ، فتقول هنا: أنا أنْ تَأتْنِى واللّه أكْرمْكَ، وأنا واللهِ إن تَأْتنى آتِكَ، فيستوى الأمران.

وعَلل المؤلف ترجيحَ الشرط فى إغناء جوابه هُنا مطلقا / بأن تقدير سقوطه مُخِلّ بالجمله التى هو منها، وتقديرُ سقوط القسم غيرُ مُخِل، لانّه ٤٨

مَسُوق لمجرد التوكيد، والاستغناءُ عن التوكيد سائغ، ففضَل الشرط بلزوم الاستغناء بجوابه مطلقا إذا تقدم عليه وعلى القسم ذو خبر. هذا ما قاله في هذه المسألة.

ثم قال: (ورُبَّماَ رُجحَ بَعْدَ قَسم شَرْطُ) إلى آخره.

يعَنى أنه قد يجيء نادراً ترجيُح الشرط على القسم وإن تقدمٌ القسم، فيأتي الجواب للشرط، ويُستَغنىَ به عن جواب القسم، وذلك مع عدم تقدم ذي خَبَر، وهو قولك (بلاَذِى خَبَرٍ مُقدمٍ) لانه إذا كان ذو الخبر موجوداً مقّدماً فقد تقدم أنه مُطْلقاً فيقال والّله إن قامَ زيدُ أكْرِمه، وبابهُ الشعرُ، ولذلك قال: «وربُّمَا» فآتى بأداه التقليل. ومنه ما أنشده الفَرّاَء من قول الشاعر[1]:

حَـلَـفْـتُ لـه إنْ تُـدْلـجِ الّـلَـيْـلَ لاَ يَـزلْ
أمـــاَمكَ بَيْتُ من بُيُـــوتي سَـــائر

وأنشد أيضا[2]:

(١) معانى القرآن ٦٩/١، والخزانة ٣٤١/١١

والإدلاج : سير الليل كله. وأراد بالبيت جماعة من أقاربه. يقول : إن سافرت الليل أرسلت جماعة من أهلى يسيرون أمامك، يخفرونك ويحرسونك إلى أن تصل إلى مأمنك. وقال البغدادى في الخزانة : «وهذا البيت لم أقف على قائله ولاتتمته والله أعلم به».

(٢) معانى القرآن ٦٧/١، ١٣١/٢، والخزانة ٣٣٦/١١، والمغنى ٢٣٦، والعيني ٢٣٨/٤، والتصريح ٢٠٤/٢، والهمع ٢٥٢/٤، والدرر ٥٠/٢، والأشموني ٢٩/٤ والبيت لامرأة من عقيل وبعده:

وأركب حمارا بين سرج وفروة
وأُعْرِ من الخاتام صغرى شماليا

والقيظ : شدة الحر. والبادى : البارز. وركوب الحمار بين الفروة والسرج هيئة من يندَّد به ويفضح بين الناس. وأعر : مضارع أعراه، إذا جعله عاريا.

والخاتام : لغة في الخاتم. وصغرى الشمال : خنصرها. ومعناهما : إذا كان حمارا للفضيحة، وجعل شمالى عارية من حسنها وزينتها بقطعها.

لَئِن كَانَ مَا حُدِّثْتهُ اليَوْمَ صَادِقاً
أصُمْ فى نَهارِ القَيْظ للشّمسَ بأدِيا

وقال ذو الرمه[1]:

لئِنْ كَانَتِ الدُّنْيَا علَّى كمَا أرَى
تبَاريَح مَن مَىٍّ فللْمَوتُ أرْوَحُ

ومن أبيات الحماسه[2]:

لَئِنْ كُنْتُ لاَأُرْمَىَ وتُرمىَ كِنَانَتى
تُصِبْ جَانِحاتِ النبْلِ كَشْحىَ وَمْنكبى

وفيه كثْرةُ مَا، ولذلك قال: (ورُبما) ولم يقُل وشَذّ.

وفى هذا الفصل نظر من وجهين:

أحدهما: أن ترجيح المتقدم من الشرط والقَسم ليس مطلقا، بل ذلك عند المؤلف مالم يكن الشرط امتناعياً، وهوالشرط بلَوْ أولْولا فإنه إذا كان بأحدهما فالحكمُ للشرط وحده، تقدمٌ على القسمَ أو القسم عليه، ولذلك قال فى «التسهيل» وإذا توالى قَسَمٌ وأداهُ شرطِ غيرِ امتناعى[3]: وذكرفى«الشرح»[4]:

(١) المغنى ٢٣٦، وديوانه ٨٦

والتباريح : الشدائد، وتباريح الشوق : توهجه. وأروح : أرحم، من الرَّوْح، وهو الرحمة.

(٢) ديوان الحماسة (١٨٣/١) نشرة جامعة الإمام محمد بن سعود.

والبيت من ستة أبيات قالها جندل بن عمرو، وقد ضرب بنو عم له مولاه حوشبا.

والكنانة : جعبة صغيرة من أدم للنبل. والجانحات : الكاسرات للجناح، من قولهم : جنحه، إذا أصاب جناحه. والكشح : مابين الخاصرة والضلوع. والمنكب : مجتمع رأس العضد والكتف.

جعل الكنانة هنا مثلا لمولاه، والمعنى : إن رُمى مولاى ولم أُرم أنا فكأنُ النبل أصابني، فأغضب وانتصر له.

(٣) التسهيل : ١٥٣.

(٤) شرح التسهيل للناظم [لوحة ١٧٢ ـ أ].

أنه تحرّز من«لو» «ولولا» فإنك تقول: لو قامَ زيدُ واللّه لقامَ عمروُ، وكذلك في (لولا) وإذا كان كذلك دخل على الناظم في نظَمْه أن يقال في الشرط الامتناعي: واللهِ لو قام زيدُ لاكُرِ مَنّه، وذلك لايقال.

والجواب عن هذا أنه إنما تكلم في هذا الباب في الشرط غير الامتناعي، لانه أفرد للامتناعي فصلاً يُذكر إثرْ هذا، فالظاهر أنه لم يتعرض له.

والثاني: أنه ذكَر فيها إذا سَبق ذو الخبر وجها واحدا، وهو ترجيحُ الشرط خاصّه وهذا ممايناز ع فيه، لا يخلو أن يسَتند في ذلك إلى قياس أو سما ع.

أما القياس فعلى خلاف ما قال، بل مقتضاه أن يكون الشرط والقسم معاً، بعد ذي الخبر، إما على حدهما قبل دخوله، فيقال: أنا إنْ أتيتني واللهِ آتك، أو يقال أنا واللّهِ إن أتيتني لآتينّك. وبيانُ تسْويغ هذا قياسيا أنّ الجمله إذا وقعت خبراً للمبتدأ فهي على حكم الاستقلال،كما لو لم تكن خبرا، إلا ما يلزم من إعاده الضمير، ألاَ ترى أنها تقع شرطيَّه واستفهاميه وغير ذلك، ولا يكون مؤثرا فيها.

وإما أن يكون التقدير غيرَ مُرَاعىً فيهما على الاطلاق لِماَ نسُخَ بالنسبه اليهما معاً فيجوز الوجهان مطلقا بعد ذي الخَبر، كان المقدم الشرطَ أو القسمَ، وعلى هذا يدّل كلام سيبويه في «مسْأله»[1]: أنا واللّهِ إنْ تأتَني لا آتِك، إذ حَسُنَ الجزمُ في (لاآتِكَ) على أن يكون الشرط

---

(١) الكتاب ٣/٨٤.

وجوابّه خبرَ «أنا» والقسَمُ مُلغى .

وأجاز ابن خروف أن يُرفع على جواب القسمُ وجوابه خبر «أنا» والشرط مُلغًى، وهو كلام صحيح متمكنَ فى القياس وما ذكره المؤلف من الاعتلال لترجيح الشرط فضعيفُ، فإن سقوط الشرط إذا كان مُخِلاً فكذلك يخُلُّ سقوطُ القسم بَحسَب القصدْ، فإنَّ قصدْ التوكيد ينا فى حذف المؤكد، كما أن سقوط الشرط يُنافى قَصْدَ التَّقيِيد به.

وايضا فهو لازمٌ له بعينه إذالم يتقدم نوخبر، وإلافما الفارق بين تقدير سقوطه بعد ذى الخبر وسقوطه دونه، لافرق بينهما فى القياس أصلا.

وايضا فالترجيحُ بتقديرالسقوط ضعيف من جهة أخرى، وهى أن تقدير السقوط جملةً إذا سلمنا أنه مُخِلٌّ فى الشرط دون القسم لا يؤثر فيما نحن بسبيله، لأن سقوط أحد الجوابين إنما هو للدلاله عليه، فكأنه موجود لفظا، فلا يعود حذفُ جواب الشرط عليه بنقصٍ ولا أخلال، فالظاهر خلاف ماقال.

وأما السماع فليس له ما يدل على لزوم ما التزم ويمكن أن يقال فى الجواب: إنه تعلقّ بكلام الإمام سيبويه فى «المسأله» وهوقوله: وتقول: أنا واللّهِ إنْ تَأتني لاآتِكَ، لأن هذا الكلام مبنى على «أنا» ألا ترى أنه حَسنُ أن تقول: أنا واللهِ إن تأتنى آتكَ، فالقسم هنا لغْوُ، فإذا بدأتَ بالقسم لم يجُز إلا أن يكون عليه(١).

فهذا الكلام بظاهره يُعطى أن القَسم مْع تقدّمُ ذى الخبر لغوُ، وأن المعتبر هو الشرط وعليه أخذ السيرافي كلامَ سيبويه، فلا اعتراض عليه بهذا المعني.

---

(١) الكتاب ٣/٨٤.

(فصل لَوْ)

لَوْ حَـرفُ شَـرطٍ فى مـضِيّ ويقلّ
إيلاؤهاَ مُـسْـتـقـبـلاً لَكِنْ قُـبِلْ

وهى فى الاخْـتـصـاص بالفِـعل كـإِنْ
لَكِنَّ لَوْ أنَّ بِهَـا قَـدْ تَقْـتَـرِنْ

وإنْ مُـضَـارِعُ تَلاَهَا صُـرِفَـا
إلى المُضىّ نَحْـوُ لَوْيفىِ كَـفَىَ

ذكرَ فى هذا الفصل وما بعده بعض أدواتٍ تتعلقّ بباب الشرط، وبعضَ أدوات لاتتعلقّ به.

أما ما يتعلق بباب الشروط فـ (لو) وهى التى ابتدأ بها، و(أما) و (لوْلا) و(لَوْماَ) لأنهما فى معنى الشرط مثل (لَوْ) وقد يقعان تحضيضاً. وذكرها فى هذا الموضع واضح التناسُبِ.

وأما مالا تعلق بباب الشرط فحروف التحضيض . لكن ذكرها هنا لوجهين:

أحدهما: أنه لَماَ ذكَر ما يشترك فى البابين، وهو (لوْلا) و (لوْما) فإنهما يقـعـان فى باب الشـرط وفى باب التـحـضـيض أدرْجَ ذكـر سَـائر أدوات التخصيص بالانْجرار، لمشاركه (لَولا) و (لَوْماَ) فى ذلك.

والآخر: أن أدوات التحضيض لم يكن لها باب تختصُ به، فذكرها فى آخر هذا الباب فصْلاً على حِدَهٍ، إذ لابُدَّ من ذكرها، وشركهًا مع أدواتٍ مثلِها

مطلقا من غير اعتبار مَعْنى.

ولْنرْجعْ إلى كلامه فنقول تقع(لَوْ) على وجهين فى الكلام:

أحدهما: أن تكون مصدريه كَأَنَّ، وأَنْ، وكَيْ، ومنه قوله تعالى: «وَدّوُا لَوْ تُدْهِنُ فيدُهنُونَ»(١)

وقوله «يَوَدّ أحَدهمْ لوْ يُعَمرُّ ألفَ سنَه»(٢).

ولم يتعرض الناظم فى هذاالنظم إلى ذِكرأحكام الموصولات الحرفيه أصلاً، وذكر أحكامها من حيث هى موصولات، بل إنما ذكرها من حيث تعلقها بابواب أخر، كالعمل ونحوه، فلذلك سكَت عن ذكر هذا الوجه.

والثانى: أن تكون شرْطِيّه، وهى التى تعرضٌ لها الآن فقال: (لَوْ حَرْفُ شَرْطٍ) ومعنى كونها حرفَ شرط أنها تقتضى جملتين: الأولَى منهما مُستلزِمْ للثانيه فالاولى شرط، والثانيه جواب ذلك الشرط.

فإذا قلت: لَوْ قامَ زيدُ لقاَمَ عمرو،فأنت قد أتيت ب(لو) لتجعل قيامَ زيد يلزم من وجوده قيامُ عمرو. فالجمله الأولى كجمله الشرط فى (إنْ) والثانيه كجمله الجواب، من حيث كانت كل واحده من الجملتين الأولَيَيْن سبباً فى كل واحده من الأُخْرَيين.

لكن الأحكام مختلفه، فمن الاختلاف بينهما أن (لَوْ) إنما تكون حرفَ شرط فى المضىّ لافى الاستقبال/ ولذلك قال الناظم : «حرفُ شرطٍ فى مُضِىٍّ» أى إنها مخالفه لأدوات الشرط فى ذلك، فإنك إذا قلت: ٤٩

(١) سورة القلم : ٩.

(٢) سورة البقرة : ٩٦.

لوْ قامَ زيدُ لقَامَ عمروُ فالمراد أن قيام زيد لو كان واقعا فيما مضىّ لكان قيامَ عمرو، فالمراد أن قيام زيد لو كان واقعا فيما مضىَ لكان قيام عمروٍ، واقعا أيضاً لوقوعه فيما مضى، بخلاف ما إذا قلت : إنّ قام زيدٌ قامَ عمرُو، فإن معناة إنّ يَكُنْ من زيدٍ قيامٌ فيما يُسْتقبل يَكُنْ من عمرو قيامٌ أيضًا بسَببه.

وقد تضمّن قوله : « في مُضِيٍّ» أنَّ الفعل الواقع بعدَها، جوابًا أو شرطا، إنما يكون ماضيا صيغَةً، كما يكون ماضيا مَعْنًى، وقد أشعر بهذا أيضا قوله : «ويَقِلُّ :إيلاَؤُهاَ مُستَقْبَلاً».

ومن ذلك قوله تعالى: «لَوْ كـاَن فيِهمـاَ آلِهةٌ إلاَّ اللَّهُ لَفَسدتا»(١).وقوله: «ولَوْ رُدوُا العَـادوُ لِماَ نُهُـوا عَنْهُ»(٢). وهو كـثـيـر. وهذا هو البـابُ الأغلبُ فى الاستعمال .

ثم قال: «ويِقَلُّ إيلاَؤُهَا مُسْتَقبلاً» يعنى أن الباب فيها أن الفعل لا يقع بعدها إلا ماضيا، لكنه قد يقع بعدها المستقبلُ قليلا، وأراد بالمستقبل هنا المستَقبلَ الزمانِ، سواءٌ كان ماضيا أو مضارعا، فيجوز عنده أن يقال : لَوْقامَ زيدٌ لَقَامَ عمروٌ، بمعنى لَوْ يقومُ زيدٌ فيما يُسْتَقبل لقَامَ عمروٌ. ومن ذلك قوله تعالى : {فَلَنْ يُقْبَل مِنْ أحَدِهِمْ مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَبًا ولَوِ افْتَدَى بِهِ}(٣). ولذلك يقدِّر بعضُ الناس (لَوْ) بـإنْ) كأنه قال : وإن افْتَدى به لم يُقْبَل منه. وقال تعالى : { ولْيَخْشَ الَّذِيَن لَوْتَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خافُوا عَلَيْهِمْ}(٤).

---

(١) سورة الأنبياء : ٢٢.

(٢) سورة الأنعام : ٢٨.

(٣) سورة آل عمران : ٩١.

(٤) سورة النساء : ٩.

وقال الشاعر[1]:

وَلَوْ أنَّ لَيْلَى الأَخْـيَلِيَّـةَ سَلَّمَتْ
عَلَـيَّ ودُونِي جَنْدَلٌ وصَـفَـائِحُ
لَسَلَّمْتُ تَسْلِيمَ البَـشَـاشَـةِ أَوْزَقَـا
إليهـا صَدًى من جَانبِ القَبْرِ صائحُ

فالمعنى في الآية : ولْيَخْشَ الذين إنْ تَركوا، وكذلك البيت. وهذا قليلٌ في الكلام، ولكنَّه مقبول كما قال الناظم : «لَكِنْ قُبِلَ» وإشارتُه بقوله[2]: «قُبِلَ» إلى أن السماع به ثابتٌ لايَقْبل التأويل إلا بتكلُّف، والحَمْلُ على الظاهر هو الواجبُ حتى يدلَّ دليل على خلافه، فالشواهدُ المتقدِّمةُ لامَدْفَع فيها.

وهو تنكيتٌ على مَنْ يَجْعل (لَوْ) مختصَّة بالمضيِّ أبدًا، وأنها لايقع بعدها المستقبل، ويَتأوَّل ماجاء من ذلك رَادًا على مَنْ ذهب إلي الجواز، وهم طائفة من النحويين، ومنهم الفراء على ماحكاه عنه الزمخشرى في «المُفَصَّـل»[3]، والظاهر ماقاله الناظم، وإليه ذهب فى «التَّسْهِيل»[4] أيضا.

ولَمَّا كان ماجاء من الشواهد على ذلك مقبولاً دلَّ على كونه قياسًا، وإن كان وقوع الماضى بعد (لَوْ) هو الأكثر.

---

(١) المغنى ٢٦١، والعيني ٤/٤٥٣، والهمع ٤/٣٤٢، والدرر ٢/٨٠، والأشموني ٤/٣٨ والشعر لتوبة بن الحمير، والجندل : الحجارة، والصفائح : الحجارة العراض التى توضع على القبر. وزقا : صاح. والصدى : رجع الصوت في الجبال والكهوف ونحوهما.

(٢) في الأصل و(ت) «بكونه» وما أثبته من (س) هو الصواب.

(٣) ابن يعيش ٨/١٥٥.

(٤) ص ٢٤٠.

ثم قال : «وهِيَ في الاخْتصَاصِ / بالفِعْل كَإِنْ» إلى آخره. ٥٠

يعنى أن (لَوْ) حكمُها في وقوع الفعل بعدها حكمُ (إِنْ) يقع الفعل بعدها لزومًا، فكذلك (لَوْ) فكما لايجوز أن تقول : إنه زيدٌ قائمٌ أكرمتُك، كذلك لاتقول : لو زيدٌ قائمٌ لَقَامَ عمروٌ، بَلْ لابُدَّ من وِلاية الفعل، إلا ماشَذَّ نحو قول عَدِيٍّ بن زَيْد[1]:

لَوْ بِغَـيْـرِ الْمَـاءِ حَلْقِي شَـرِقٌ

كنتُ كالغَصَّانِ بالماءِ اعْتِصَارِي

لكن لاتَلزم وِلايةُ الفعل لـ(لَوْ) في اللفظ، كما لايلزم ذلك في (إِنْ) فكما تقول : إِنْ زيدٌ قامَ أكرمتُه، فكذلك تقول : لو زيدٌ قامَ لأكرمتُه، قال اللّه تعالى : {قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ ربِّى}[2] الآية، فهو على تقدير فعل يفسِّره قوله «تَمْلِكُونَ» أى لو تملكون خزائنَ رحمةِ رَبِّى، كما كنتَ فاعلاً ذلك، بنحو قولك {إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ}[3] الآية وقوله : {وإِنْ أَحَدٌ مِنَ المُشْرِكِينَ اسْتَجارَكَ فَأَجِرْهُ}[4] الآية.

---

(١) سيبويه ١٢١/٣، والخزانة ٥٠٨/٨، ١٥٢/١١، ٣٠٣، والمغنى ٢٦٨، والعيني ٤٥٤/٤، والتصريح ٢٥٩/٢، والهمع ٣٤٨/٤، والدرر ٨١/٢، والأشموني ٤٠/٤، واللسان (عصر) وديوان عدى ٩٣

والشرق : الذى يغص بالماء ونحوه، فلا يقدر على بلعه. والغصان : صفة من الغصص. والاعتصار : أن يغص الإنسان بالطعام فيشرب الماء قليلا قليلا ليسيغه. وصدر البيت مثل سائر، يضرب للمتأذى ممن يرجى إحسانه.

ومعنى البيت أنى شرقت بغير الماء أسغت شرقي بالماء، فإذا غصصت به فبم أسيغه.

(٢) سورة الإسراء : ١٠٠.

(٣) سورة النساء : ١٧٦.

(٤) سورة التوبة : ٦.

ومن ذلك في (لو) قول بعض العرب : «لَوْ ذاتُ سِوَارٍ لَطَمَتْنى[1]» وكذلك تقول : ألاَ مـاءَ ولو بَارِدًا[2]، على تقدير (كان) كما تقول : إنْ خيرًا فخيرٌ وإنْ شَرًا فشَرٌّ، فهى في هذه الأحكام مثل (إنْ) فلذلك أحال في اختصاصها بالفعل على (إنْ) إلا أن (لَوْ) تختصُّ عنده بحكم زائد على (إنْ) وذلك صِحَّة وقوع (أنَّ) المفتوحةِ الهمزة المشدَّدة بعدها، وذلك قوله مستدرِكًا ذلك الحكم : «لكنَّ لَوْ بِهَا قد تَقْتَرِنْ»

أراد : لكن (لو) قد تقترن بها (أنَّ) فـ(أَنَّ) مبتدأ خبرُه مابعده، والجملة خبر «لَكِنْ».

يَعنى : قد تأتى بعدها تَلِيها، بخلاف (إنْ) فإنَّ ذلك لايكون فيها، وذلك قولك : لَوْ أنَّ زيدًا جاءَنِي لأكْرَمْتُه، ولو أنَّه كَلَّمَنِى لأحسنتُ إليه، ومنه قوله تعالى : {ولَوْ أنَّهُمْ فَعلَوُا مايُوعَظُونَ بِهِ}[3]. الآية.

{ولَوْ أنَّهُمْ آمَنُوا واتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ}[4]، {ولَوْ أنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أنِ اقْتُلُوا}[5]. الآية، وهو كثير.

ووقعت «قَدْ» هنا في قوله : «قَدْ تَقْتَرِنُ» في غير موضعها، لأنها تُستعمل للتقليل، وليس وقوع (أنَّ) بعد (لَوْ) بقليل، بل هو كثير، فكان حقه ألاَّ يأتى بها

---

(١) كتاب الأمثال لأبى عبيد ٢٦٨

والسوار : حلية من الذهب مستديرة كالحلقة، تلبس في المعصم أو الزند. ومعناه. لوكانت التى لطمتنى حرة لهان الأمر، ولكان أخف علىَّ. ركنى عن الحرة بذات السوار، لأن العرب قلما تلبس الإماء السوار. ويضرب في الرجل الكريم يظلمه الدنىء الخسيس.

(٢) من أمثلة سيبويه (الكتاب ٢٢٧/١).

(٣) سورة النساء : ٦٦.

(٤) سورة البقرة : ١٠٣.

(٥) سورة النساء : ٦٦.

وفي قوله : «لَكِنَّ لَوْ أَنَّ بِهَا قَدْ تَقْتَرِنُ» إشارةٌ إلى أنها في وقوع (أَنْ) بعدها على غيرِ حكمها لو لم تقع بعدها، لأنها قبل وقوع (أنَّ) بعدها مختصةٌ بالفعل كما قال، فلو كانت إذا وقعت (أنَّ) بعدها على ذلك الحكم بحيث يُقَدَّر لها فعل يَعمل فيها يكون واليًا لـ(لَوْ) في التقدير، لم يَحْتج إلى هذا الاستدراك، فلابُدَّ أن يكون الحكم عنده مخالفا، وماذاك إلا أن (أنَّ) وما بعدها في تقدير اسمٍ مبتدإٍ محذوفِ الخبر [وإن كان لايُتَكلَّم به][1] كأنك إذا قلت : (لَوْ أَنَّكَ قائمٌ) لو قيامُك موجودٌ، فصارت كـ(لولا) في وقوع المبتدأ / بعدها محذوفَ الخبر، وإن كان لايُتَكلَّم به، وبـ(لولا) شَبَّهها سيبويه[2]. وهذا الذى ذهب إليه الناظم هنا من أن (أنَّ) ومابعدها في تقدير مبتدأ هو مذهب سيبويه[3] والجمهور.

٥١

وذهب المبرد[4] إلى اطِّراد وقوع الفعل بعدها، فجعل (أنَّ) وما بعدها في موضع اسم مرفوع على الفاعليّة بفعل مضمر، كما كان ذلك حين وقع بعدها الاسم في نحو قوله تعالى : {قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ}[5] الآية.

ورَأى أن اطِّراد الحَمْل على الفعل بعد (لَوْ) أوْلى من الاختلاف.

وقال ابن خروف : والأَوْلَى أن يكون على إضمار (كان) الشأْنيَّة، وتكون جملة الابتداء أو الخبر مفسِّرة، قال : ويجوز أن تكون الجملة

---

(١) مابين القوسين ساقط من الأصل و(س) وأثبته من (ت).
(٢) الكتاب ١٣٩/٣.
(٣) المرجع السابق ١١/٣.
(٤) المقتضب ٧٧/٣.
(٥) سورة الإسراء : ١٠٠.

الاسميَّة وقعت موقعَ الفعليَّة.

وذهب أبو الحسن في «المسائل الصغير» إلى أنّ (أنَّ) بعد (لو) زائدة، وكُرِّر الاسم للتوكيد، كما كُرِّر في قولهم : ضربتُ القومَ بعضَهم، وأعمل (أنَّ) وإن كانت زائدة، كما أُعْمِلت الحروف الزائدة، واحتج له الفارسي في «التَّذْكِرة».

وماذهب إليه الناظم هو الأظهرُ، لأنَّ الإضمار على خلاف الأصل، وقد يكون الشيء في موضعٍ على حالٍ، فيُخالَف به في آخرَ عن تلك الحال إلى حالٍ أخرى، كما نصبوا (غُدْوَةً) مع (لَدُنْ) فقالوا[1]:

لَدُنْ غُدْوَةً حتَّى دَنَتْ لِغُروبِ

ولا ينصبون بعد (لَدُنْ) إلا (غُدْوَةَ) وكما قالوا : اذهبْ بِذِي تَسْلَمُ[2]، فأضافوا إلى الفعل والمراد الاسم، لكنهم لايستعملون مع (ذِي) إلا الفعل، ولهذا نظائر، فـ(أنَّ) بعد (لو) من هذا القبيل.

وأيضا فإن (أنَّ) مشبَّهة بالفعل، ولذلك عَملت عملَه، وهو الرفع والنصب، وحُملت في ذلك على (لَوْ لاَ) لأنها أختها من جهة المعنى.

---

(١) هو ابو سفيان بن حرب رضى الله عنه، وصدر البيت :

وما زال مُهْرى مزجَر الكلب منهمُ

وهو من عدة أبيات قالها يوم أحد يذكر فيها صبره، وقبله :

ولو شئت نجتني كميت طمِرّة ... ولم أحمل النعماء لابن شعوب

وانظر : السيرة النبوية ٣/٧٥، والعيني ٣/٤٢٩، والتصريح ٢/٤٦، والهمع ٣/٢١٨ والدرر ١/١٨٤، والأشموني ٢/٢٦٣، واللسان (لدن)

ومزجر الكلب : الموضع الذى يزجر الكلب فيه، أى يكف وينهى، يقال : هو مني مزجر الكلب، وبمزجر الكلب، أى بتلك المنزلة، وهى كناية عن القرب. والضمير في قوله : «دنت» يعود إلى الشمس.

(٢) من أمثلة سيبويه (الكتاب ٣/١١٨، ١٥٨).

وأيضًا فالحملُ على الظاهر، وإن أمكن أن يكون المراد غيرَه أصلٌ من أصول العربيَّة، وهو معتمَد عند الناظم، وسيبويه يقول به مواضع، ألاَ ترى كيف جعل (سَيِّدًا) من ذوات الياء، مع إمكان جَعْله من ذوات الواو بالاشتقاق من قولهم : سَادَ يَسُودُ، ولكنه آثَر الظاهر، وكذلك دَعْوى الزيادة على خلاف الظاهر.

وفي إطلاق الناظم القولَ في المسألة إشكالٌ مَا، وذلك أنَّ غيره يشترط في وقوع (أنَّ) بعد (لَوْ) أن يكون خبرها فعلا، وذلك ليكون عوضا من ظهور الفعل بعد (لو) وعلى هذا كلامُ العرب كقوله تعالى : {ولَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا سَمِعْنَا وأَطَعْنا}[1] الآية. وقال : {ولَو أَنَّهُمْ إذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ}[2] الآية. {ولَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا واتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ}[3] / { ولَو أَنَّنَا نَزَّلْنَا إلَيْهِمُ الْمَلاَئِكَةَ }[4] الآية. وهو من الكثرة بحيث لايُحْصَى، فلابُدَّ من اشتراطه، إذ لايجوز أن يقال : لو أنَّ زيْدًا حَاضِرِى لأكْرَمتُه. وإطلاقُ النظم يقتضى الجواز، لأنه لم يقيِّد (أنَّ) بأن يكون خبرها فعلا. ٥٢

والجواب : أن ذلك غيرُ مشترَط، وإنما اشترطه السِّيرافي.

قال ابن الضائع : وجَرى منه على غَلَط، يعنى من السيرافى، وتبعه عليه الزمخشرىُّ في «المفصَّل»[5] ورَدَّه ابن الضائع وابن مالك بأن وقوع خبر (أنَّ) غيرَ فعل شائعٌ في كلام العرب، كقوله تعالى : { ولَو أَنَّمَا فِي

(١) سورة النساء : ٤٦.

(٢) سورة النساء : ٦٤.

(٣) سورة البقرة : ١٠٣.

(٤) سورة الأنعام : ١١١.

(٥) انظر : ابن يعيش ١٥٥/٨.

الأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ }[1] الآية. ومنه قول الشاعر[2]:

لَوْ أَنَّ حَـــيًّـــا مُـــدْرِكُ النَّجَـــاحِ

أَدْرَكَـــهُ مُـــلاَعِبُ الرِّمَـــاحِ

وقال الآخر[3]:

وَلَوْ أَنَّ مَـــا أَبْقَـــيْتِ مِنِّى مُـــعَلَّقٌ

بِعُـــودِ ثُمَـــامٍ مَـــاتَأَوَّدَ عُـــودُهَا

أنشدهما المؤلف على ماحكاه عنه ابنُه في «التكملة»[4] وأنشد أيضا غيرَ هذين[5]، وأنشد النحويون للفرزدق[6]:

---

(١) سورة لقمان : ٢٧.

(٢) هو لبيد بن ربيعة، ديوانه ٣٣٣، والمغنى ٢٧٠، والعيني ٤/٤٦٦ والهمع ٢/١٧١، والدرر ١/١١٥، والأشموني ٤/٤٢

وملاعب الرماح هو أبو براء عامر بن مالك بن جعفر بن كلاب، عم لبيد، وكان أبو براء أحد الفرسان الذين ضرب العرب بهم المثل في الشجاعة والفروسية، فقالوا : «أفرس من ملاعب الأسنة».

(٣) هو الحسين بن مطير أو غيره، العيني ٤/٤٥٧، والأشموني ٤/٤٢، وأمالى القالى ١/٤٣، واللسان (ثمم)

والثمام : نبت ضعيف له خوص، ربما حشى به وشد خَصاص البيوت. وتأود : تعوج. يصف نحول جسمه وهزاله بسبب الحب، وهجران المحبوبة.

(٤) التكملة على شرح التسهيل لابن الناظم [لوحة ٢٢٩ ـ ب].

(٥) وهو قول صخر بن عمرو :

ولو أن حَيًّا فائتُ المـــوتِ فاته ... أخو الحرب فوقَ القارح العَدوانِ

وقول الآخر :

ولو أنها عصفورةٌ لحسبتُها ... مُسَوَّمةً تدعو عُبَيْدًا وأَزْنَمَا

(٦) ديوانه ٨٤٢، برواية «ضَنَّتْ به نفسُ حـاتم» وابن يعيش ٣/٦٩، والعيني ٣/١٨٦ وشذور الذهب ٢٤٥، ٤٤٢، وقبله : ═══

عَلَى حَــالَةٍ لَوْ أَنَّ في الْقَــوْمِ حَــاتِمًــا
عَلَى جُــودِهِ لَضَنَّ بالْمَــاءِ حَــاتِمِ

والظاهر أن ذلك لايلزم، بل يقع خبر (أنَّ) فعلاً واسْمًا، وإن كان وقوع الفعل أكثر.

ثم قال : «وإنْ مُضَارِعٌ تَلاَهَا صُرِفَا إلَى الْمضِىِّ» يعنى أن المضارع إذا تلاها، أى وقع بعدها، فإنَّه يَنْصرف بوقوعه بعدها إلى الْمضِىِّ، فيصير في ذلك مثل (لَمْ) و(لَمَّا) و(رُبَّما) فتقول : لو يَقُومُ زيدٌ لأكْرَمتُه، ومنه قوله تعالى : {وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ}(١) الآية. {وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ}(٢). {ولَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى رَبِّهِمْ}(٣) {لَوْ يَعْلَمُ الَّذِينَ كَفَرُوا حِينَ لاَيَكُفُّونَ}(٤) {وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ}(٥).

فالمضارع في هذه الآيات وأشباهِها مَصْروف إلى الماضى، وكذلك في قول الشاعر(٦).

فلمــــا تصافنا الإداوة أجهشـــت ... إلىَّ غضونُ العنبرى الجُراضـم
فجاء بجلمــــود له مثل رأسه ... ليشرب ماء القوم بين الصرائم

وكان الفرزدق صافن رجلا من بني العنبر إداوة، فسامه العنبري أن يؤثره على نفسه بحصته من الماء، ففعل الفرزدق، وفى ذلك قال هذه الأبيات. والرواية بكسر الميم من «حاتم» على أنه بدل من الضمير المتصل في قوله : «جوده» وكان يمكن فيه الرفع على أنه فاعل للفعل «ضَنَّ» ولكن لما كانت القوافي مجرورة، والبدل ممكن، عدل إليه فرارًا من الأقواء الذى هو عيوب الشعر.

(١) سورة الأنعام : ٢٧.
(٢) سورة البقرة : ١٦٥.
(٣) سورة الأنعام : ٣٠.
(٤) سورة الأنبياء : ٣٩.
(٥) سورة الواقعة : ٧٦.
(٦) هو كثير عزة< ديوانه ١/٦٥، والخصائص ١/٢٧، والعيني ٤/٤٦٠، وـــلأشموني ٤/٤٢ وقبله :
رهبانُ ندينَ والذين عهدتم ... يَبْكون من حذر العذاب قُعُودا
وخروا : سقطوا.

لَوْ يَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعْتُ كَلاَمَهَا

خَرُّوا لِعَزَّةَ رُكَّعًا وسُجُودًا

ومنه قوله : «لَوْ يَفِي كَفَى» أى لو وَفَى لنا بعَهْده كَفَى مُؤْنَة التعبِ أو الطلبِ أو نحو ذلك.

وفي هذا الإطلاق شيء، وذلك أن الناظم قد ذكَر أوَّلاَ أنَّ الأكثر أن يقع بعدها الماضى، وقد يقع بعدها المستقبلَ قليلاً، وفي كلا الحالتين لايَمتنع أن يقع بعدها المضارع وغيره، وإذا كان كذلك فإذا أُرِيد بما بعدها الاستقبال فقد يكون مابعدها ماضِيَ الصيغة كقوله[1]:

* ولَوْ أنَّ لَيْلَى الأَخْيلِيَّةَ سلَّمَتْ *

وقد يكون مضارعاً نحو ماأنشده المؤلف من قوله الشاعر[2]:

لاَيُلْفِكَ الرَّاجِيكَ إلاَّ مُظْهِرًا

خُلُقَ الكِرامِ ولِوَ تَكُونُ عَدِيمَا

وإذا كان / الأمر في (لَوْ) على هذا فلايصحُّ إطلاق القول بأنَّ ٥٣ المضارع إذا وقع بعدها يُصْرف إلى الماضى إلا بأن يُدَّعى أنَّ المضارع لايقع بعدها بمعنى الاستقبال أصلاً، وذلك شيء لم يَثْبُت في كلام العرب. ولهذا قال المؤلف في «التسهيل» حين ذكَر مُخَلِّصَات المضارع إلى الماضى : ولو الشَّرْطِيَّة غالبًا[3]، فقيَّد بالغَلَبَة تنبيهًا على أن ذلك غير لازم فيها.

---

(١) هو توبة بن الحير، وسبق الاستشهاد بالبيت، وعجزه :

عَلَيَّ ودوني جندلٌ وصفائحُ

(٢) المغنى ٢٦١، والعينى ث/٤٦٩، والتصريح ٢/٢٥٦، والأشموني ٤/٣٨ ومعناه : لايجدك الذين يرجون إحسانك إلا مظهرا خلق الكريم ولو كنت فقيرا.

(٣) التسهيل : ٥.

فما فَعله الناظم فيه ماتَرى، إلا أن يقال : إنه لم يَعْتبر ماجاء من ذلك، إذ هو قليلٌ في قليل، وهو وقوع الفعل بعدها مستقبلا، فلذلك تَرك ذكرهَ.

ولم يتعرَّض هنا في (لو) إلى حكم جوابها، وعلى أيٍّ وجهٍ، وليس في مثاله مايُشعر بذلك، لأنه لو قصد ذلك لأتى باللام، لأن الفعل المُثْبَت إذا وقع جوابًا لها لِحَقْته اللام غالبا، وإن كان مضارعًا فإنما يقع مقرونا بـ(لم) الجازمة، أو ماضٍ منفيٌّ بـ(ما) وماعدا هذا فنادر، وليس للناظم في هذا كلام، وهو إخلال بالمسألة، إذ لايُعْرفُ من كلامه كيف جوابُها، فلو قال مثلا :

تُجَـــابُ بالْمَـــاضِي بِلاَمٍ أوْ بِمَـــا
أوْ بالمُضَـــارِعِ بِلَمْ قَـــدْ جُـــزَمَـــا

لَكَفَى في هذا الحكم، لأن الغالب على جوابها هذا.

(أمَّا ولَوْلاَ ولَوْمَا)

أمَّـا كَـمَـهْـمَـا يكُ مِنْ شَىْءٍ وَفَـا
لِتِلْوِ تِلْوِهَـا وُجُـــوبًا أُلِفَـــا
وَحَـذْفُ ذِى الْفَـا قَلَّ في نَثْـرٍ إذَا
لَمْ يَكُ قَـوْلٌ مَـعَـهَـا قَـدْ نُبِـذَا

عرف الناظم ـ رحمه الله (أمَّا) هنا بأنها في معنى قولك : مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَىْءٍ وهذا صحيح، وذلك أنها تُسَمَّى حرفَ تَفْصيل وابتداء، لأنها تَفْصِل الجملةَ التى تليها عن الكلام الذى قبلها وتُفَصِّل الكلام تفصيلاً، فتقول : أكرمتُ زيداً، وأمَّا عمرًا فلم أُكْرِمْهُ. وتقول : أمَّا زيدٌ فأكْرِمْهُ، وأمَّا عمروٌ فأَهِنْهُ. قال تعالى : {فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلاَ تَقْهَرْ. وأمَّا السَّائلَ فَلاَ تَنْهَرْ}(١) وهى مضمَّنة معنى قولك : مَهْما يَكُنْ مِنْ شىءٍ، كما ذَكر.

فإذا قلت : أمَّا زيدٌ فأكْرِمْهُ، فكأنك قلت : مَهْما يَكُنْ مِنْ شىءٍ فأكرِمْ زيداً، فـهى قـد تَضَـمَّنت مـعنى حَـرْف الشـرط، والفـعل المشـروطِ به، ومـاتَضمَّن من فـاعله، فلذلك أُتِى لها بجـواب كمـا يُؤْتَى للشرط بجواب، وكان بالفاء لأنه تَضَمَّن معنى الشرط الذى يكون جوابُه بالفاء.

وقوله : «وَفَالِتِلْوِ تِلْوِهَـا» إلى آخره «فـاءٌ» هنا مبتدأ، وابتَدأ بالنكرة لأنها غيرمـُرَادة بعينها، والخبر قوله : «أُلِفَ» وما قبله متعلِّق به، أى إنَّ الفاء أُلِفَ / لِتلْوِتِلْوها وجوبًا، وتِلْوهَا : ماوَلِىَ اللفظَ الذى وَلِيهَا. ٥٤

(١) سورة الضحى : ٩، ١٠.

فإذا قلت : أمَّا زيدٌ فمُنْطَلِقٌ، فالذى وَلِى (أمَّا) قولُك : «زيدٌ» والذى وَلِى زيدًا قولُك : «منطلِقٌ» وإيَّاه تَلْزم الفاء.

وقد تضمَّن هذا الكلام مسألتين :

إحداهما : أنَّ قوله في الفاء أنَّها تَلزم مُشْعِرٌ بأن ذلك هو جوابُها، وأنها لابُدَّ لها من جواب، ويُبَيِّن ذلك أنه جَعلها في معنى أداة الشرط وفِعْلِها، وأداةُ الشرط لابُدَّ لها من جواب، فكذلك ماتضمنٌ معناها.

والثانية : أن الجوابَ لايَلِيها، إذ قال : «وَفَا لِتَلْوِتِلْوِهَا» والفاء قد تقرر أنها إنما تدخل على الجواب، فإذن الجوابُ لايكون إلا تاليًا لِمَا يَتْلُوها، فلايجوز أن تقول : أمَّا فَزَيْدٌ منطلقٌ، وإن كان (أمَّا) نائبا عن الشرط وفِعْله وفاعلِه، بل لابُدَّ من الفَصْل بينهما، فتقول : أما زيدٌ فمنطِلقٌ. وعِلَّة ذلك وجهان :

أحدهما : أن (أمَّا) كان القياس أن يَظهر بعدها فعلُ الشرط، كما يَظهر مع (مَهْما) وغيرها من الأدوات المضمَّنة معنى (إنْ) فلَمَّا حُذِف فعلُ الشرط لِجعْلِ العربِ (أمَّا) نائبةً عنه قَدَّم بعضَ الكلام الواقع بعد الفاء ليكون كالعِوَض من المحذوف، كما كانت (مَا) في قولك : (أمَّا أنتَ مُنْطَلِقًا انطلقتُ مَعَكَ) كالعِوَض من الفعل.

والثانى : أن الفاء إنما وُضِعَت في كلام العرب للإتْباع، لِتَجعل مابعدها تابعا لما قبلها، ولم تُوضع لتكون مستأنَفة. والإتباعُ فيها على ضربين : إمَّا إتباعُ مفردٍ لمفرد، وإمَّا إتباعُ جملةٍ لجملة.

فلو قلت : أمَّا فزيدٌ منطلقٌ، لَوَقعت الفاء مستأنَفة ليس قبلها مفردٌ ولا جملةٌ يكون مابعدها تابعًا له، إنما قبلها حرفُ مَعْنًى لايقومُ بنفسه، ولاتَنْعَقِد به فائدة، فقَدَّمُوا الاسم لذلك، فقالوا : أمَّا زيدٌ فمنطِلقٌ، ليكون مابعدها تابعا لما

قبلها على أصل موضوعها. وهذا معنى تعليل الفارسيِّ وابن جني وغيرهما. وهنا نظران :

أحدهما : أنَّ الفاصل بين (أمَّا) وجوابها، وهو تاليها، لايكون جملة، وإنما يكون مفردا.

وكلامُهُ لايُعطى هذا المعنى، وذلك أنه قال : «لِتِلْوِتِلْوِهَا» والتِّلْو والتَّالِي مفهومُ إطلاقهِ أعمُّ من أن يكون مفردًا أو جملة، وذلك لايستقيم، إذ لايجوز أن يقال : أمَّا زيدٌ قائمٌ فهو كذا، ولا ماكان نحو ذلك، لأنَّ المقصود بالتالى هنا أن يكون فاصلا بين (أمَّا) وجوابها كما تقدم، والفصلُ يقع بالمفرد، كما قالوا في اللام بعد (إنَّ) من كونها مُؤَكِّدة معنى (إنَّ) فكرهوا اجتماعهما لفظا، فألزموا الفَصْلَ بينهما / بفاصلٍ مَا، ٥٥ فكذلك هنا، فيجوز الفصل بالاسم والظرف والمجرور ونحو ذلك، فتقول : أمَّا يومَ الجمعةِ فأنتَ قائمٌ، وأمَّا في الدار فأنا قاعدٌ، وأما زيدٌ فَسَائِرٌ.

فإن قلت : إنَّ الجملة قد يُفْصَل بها في الكلام، كما قال تعالى : {وأمَّا إنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ. فَسَلَامٌ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ}(١) ونحو ذلك، فما بعد (إنْ) يكون جملة من فعل وفاعل، وأنت قد قَيَّدت الفصل بالمفرد، والناظم قد أطلق القولَ في ذلك، فتَدخل له جملةُ الشرط، لا يَحتاج إلى التقييد بالمفرد.

فالجواب : أن جَعْله على إطلاقه يُؤَدِّى إلى مفهومٍ لايجوز باتفاق وهو وقوع الجملة التامة فاصلا، كقولك : أمَّا زيدٌ في الدَّارِ فيَنامُ، وذلك فاسد كما تقدَّم، فلابُدَّ من التقييد المذكور. وأما جملة الشرط فشَبِيهة

---

(١) سورة الواقعة : ٩٠، ٩١.

بالمفرد، من حيث عدمُ الاستقلال، فقامت مَقام صدر الجملة من عَجُزها، وصارت مع أداة الشرط كالصلة مع الموصول، وأنت تقول : أمَّا الذى جاءَنِى فأكْرِمْه، كما قال تعالى : {وأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ}[1] فالتقييد صحيح، والإخلال به فاسد.

والنظر الثاني : أنه يقصد أن يتكلم على حكم الفاصل بين (أمَّا) وجوابِها، ومَا العاملُ فيه، وكان حقه أن يبيِّن ذلك، إذ ليس مما يَهْتدى إليه الناظرُ في هذا النظم، وفيه شَغَبٌ وخلاف، فكان ضرورىَّ البيان. ولو قال مثلا :

وتِلْوَهَا جُــزءُ الْجَــوابِ قُــدِّمَــا
لِلْفَــصْلِ والأفْــعَــالُ لَنْ تُقَــدَّمَــا

أو ماكان نحو هذا لكَان مُجْزِيًا، لأن الذى يَفصل بين (أمَّا) وجوابها هو جُزْءٌ من الجواب، عاملٌ أو معمول، كقوله : {فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلاَ تَقْهَرْ}[2] {وأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ}[3] وأمَّا الدار فزيدٌ، وأمَّا يومَ الجمعة فأنتَ سائرٌ، وأمَّا ضَارِبُك فزيدٌ، ونحو ذلك، ولايتقدم الفعلُ، فلاتقول : أمَّا يقومُ فزيدٌ، ولانحو ذلك.

ثم قال : «وحَذْفُ ذِى الْفَاقَلَّ في نَثْرٍ» إلى آخره.

يريد أن الفاء اللاحقة لِتلْوتِلْو (أمَّا) بابُها أن تكون ثابتة لازمة في موضعها، ثم إنه يجوز حذفُها على الجملة، لكن ذلك فيها قليلٌ إن لم يُحْذف معها القول، وهذا من كلامه يَقتضى أن حذفهاإذا حُذِف معها القولُ كثير، لأنه قال :

---

(١) سورة هود عليه السلام : ١٠٨.
(٢) سورة الضحى : ٩.
(٣) سورة فصلت : ١٧.

وحَذْف ذِي الْفَا : قَلَّ نَثْرٍ إذا

لَمْ يَكُ قَوْلُ مَعَها قَدْ نُبِذَا

فمفهوم الشرط هنا أنه إن كان القول نُبِذ معها فالحذفُ ليس بقليل، فهو إذنَ كثير .

فأما حذفُ الفاء مع غير القول فمنه ما جاء في الكلام ، وهو الذي أشار إليه / بقوله : قَلَّ في نَثْرٍ » وذلك نحو ما وقع في « البخارى » من ٥٦ قوله عليه السلام : « أمَّا بعدُ ، ما بالُ أقوامٍ يَشْتَرِطُونَ شُروطاً لَيْسَتْ في كتابِ اللّهِ » الحديث [1] . ومنه ما جاء في النظم أيضا ، نحو ما أنشده الفارسي وابن جنى وغيرُهما [2] :

فَأَمَّا القِتَالُ لاقِتَالَ لَدَيْكُمُ

ولَكِنَّ سَيْراً في عِرَاضِ المَوَاكِبِ

وأنشدوا أيضا قول الآخر [3] :

---

(١) أخرجه البخاري في « كتاب البيوع - باب الشراء والبيع مع النساء » فتح الباري ٣٧٠/٤ (الحديث رقم ٢١٥٥) .

(٢) المقتضب ٦٩/٢ ، والمنصف ١١٨/٣ ، وابن الشجري ٢٨٥/١ ، ٢٩٠ ، ٣٤٨/٢ ، وابن يعيش ١٣٤/٧، ١٢/٩ ، والمغني ٥٦ ، والعيني ٥٧٧/١ ، ٤٧٤/٤ ، والتصريح ٢٦٢/٢ ، والهمع ٣٥٦/٤ ، والدرر ٨٤/٢ ، والأشموني ١٩٦/١ ، ٢٢٤ ، ٤٥/٣ ، والخزانة ٤٥٢١ .

والبيت للحارث بن خالد المزخومي ، والعراض : جمع عُرْض - بضم فسكون - وهو الناحية .

والمواكب : الجماعة ركبانا أو مشاة ، وقيل : ركائب الإبل للزينة .

(٣) ابن يعيش ١٣٤/٧ ، ١٢/٩ ، وأسرار العربية ١٠٦ ، والخزانة ٤٥٢/١ ، ٣٦٤/١١ ، واللسان (ضرر) والبيت لرجل من الضباب ، وقبله :

تزاحمنا عند المكـــــارم جعفر بأعجازها إذ أسلمتها صدورُها

وجعفر : أبو قبيلة ، والاعجاز : جمع عجز ، وهو المؤخر من كل شيء ، وأراد بها هنا النساء لأنهن متأخرات عن الرجال ، وأسلمتها : خذلتها ولم تعنها . =

فأمَّا الصُّدُورُ لاَصُدُورَ لِجَعْفَرٍ

ولكنَّ أعْجَازًا شَدِيداً ضَرِيرُهَا

وأما حذفُها مع القول فكقولك: أمَّا زيدٌ أجِئْتَ تفعلُ كذا، قال الله تعالى : (فأمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وجُوهُهُمْ أكَفَرْتُمْ بعدَ إِيمانِكُمْ) (١) الآية، تقديرُه: فيقال لهم : أكَفَرْتُمْ . وقوله تعالى : (وأمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَى عَلَيكُمْ) (٢) .

ونُبِذَ معناه طُرِحَ وأُلْقِيَ من اللفظ ، فلم يُذكر ، يقال : نَبَذْتُ الشيءَ ، إذا ألقيتَه من يدك .

لَوْلاَ ولَوْمَا يَلْزَمَانِ الابْتِدَا

إذَا امْتِنَاعًا بِوُجُودٍ عَقَدَا

وبِهِمَا التَّحْضِيضُ مِزْ وهَلاَّ

ألاَّ ألاَ وَأوْلِيَنْهَا الْفِعْلاَ

وقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرِ

عُلِّقَ أوْ بِظَاهِرٍ مُؤَخَّرِ

يريد أ (لَوْ لاَ) و (لَوْمَا) حرفان من حروف الابتداء ، يَلزم أن يقع بعدهما المبتدأ والخبر ، وذلك إذا كان يدلان على امتناع الشيء لوجود غيره ، وذلك أن هذين الحرفين يقعان في الكلام على وجهين :

= والصدور : جمع صدر ، وأراد به هنا أكابرهم وأشرافهم . والضرير : المضارة ، وأكثر ما يستعمل في الغيرة ، يقال : ما أشد ضريره عليها .

يقول : إن بني جعفر لا رجال فيهم ، فهم كالنساء ، وأما نساؤهم فهن شديدات الضرر ، هن كالرجال في المقاومة والمدافعة ، وإيصال الضرر للأعداء .

(١) سورة آل عمران : ١٠٦ .

(٢) سورة ا لجاثية : ٣١ .

أحدهما : أن يكون حَرْفَيْ تَخْضيض ، وسيذكرهما إثْرَ هذا .

والاخـر : أن يكونا حَرْفَيِ امْتناعٍ لوجـود ، وهو الذي ابتَـدأ به ، وبهذا المعنى يكونـان حَرْفَيْ شـرط كـ (لَوْ) فـلا بُدَّ من جواب ، لكنه لم يَذكر ذلك ، وهو مما يُضْطَرُّ إلى ذكره ، فكان حقه أن يذْكر ذلك .

ومعنى الامـتناعِ للوجود فيـهما أنك إذا قلت : لولا زيدٌ لأكْرَمْتُكَ ، فـالإكـرامُ ممتنعٌ لوجـود زيدٍ ، أي إن وجـود زيدٍ هو السَّـبَبُ في امـتنا ع الإكرام .

وقـوله : « يَلْزَمَـانِ الابْتـدَا » يعنى (لَوْلاَ) و (لَوْمَـا) يَقع بعـدهـمـا جملة الابتداء والخبر لزوماً ، فلا يجوز إلا أن تقول : لولا زيدٌ لَقامَ عمروٌ . ومنه قوله تعالى : (ولَوْلاَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ورَحْمَتُهُ)[1] الآية . فـالمرفوع بعدها مبتدأ ، وخبرُه محذوف لدلالة الكلام عليه ، وقد يَظهر إذا لم يكن عليـه دليل . وقـد تقـدَّم الكلام على ذلك في باب « المبـتدأ والخـبـر » وإنما تعرضٌ هُنا للزوم الجملة الابتدائيَّة .

وقد أحرز هذا المعنى فوائد

/ إحداها: أن الجملة الفعلية لا تقع بعد (لَوْلاَ) ولا (لَوْمَا) فلا يقال: ٥٧ لَوْلاَ قُمْتَ لأكْرمَتُك، وإن جاء من ذلك شـيء فمحفوظ مَحلُّه الشعر، نحو مـاأنشـده السِّـيرافي من قـول الجَـمُوح أخى بنى ظَفَـر ، من سُلَيْـم بن مَنْصور [2] :

---

(١) سورة النساء : ٨٣ وسورة النور : ١٠ ، ١٤ ، ٢٠ .

(٢) ابن الشـجـرى ٢١١/٢ ، وابن يعـيش ٩٥/١ ، ١٤٦/٨ ، والإنصـاف ٧٣ ، والخـزانة ٤٦٣/١ ، والسبع الطوال ٥٥١ ، واللسان (عذر) =

لادَرَّ دَرُّكِ إنِّــي قَــدْ رَمَيْتُهُــمُ

لَوْلاَ حُدِدْتُ ولا عُذْرَى لِمحَدْودِ

أي لولاَ الحَدُّ والحِرْمان ، وقال الآخر[1] :

ألاَ زَعَمَتْ أسماءُ أنْ لاَ أُحِبُّها

فقُلْتُ بَلَى لَوْلاَ ينَازِعُني شُغْلِي

أى لولا منازعةُ الشُّغْل .

والثانية : أن الاسم الذي بعدها مرفوع بالابتداء ، خلافا لمن زَعم أنه مرفوع بفعل مُضْمَر تقديره : لولا حَضَر زيدٌ لأكرمتُك ، أو نحو ذلك ، وهو منقول عن الكسائي ، واستّدل على ذلك بظهور الفعل في البيتين المذكورين ، وهو مَرجوح ، لأن حذف الخبر أوْلَى من حذف الفعل ، لأن الخبر هو المخْبرُ عنه في المَعْنى ، فَحْذفُ ما ذُكِر أوْلَى من حَذْف مالم يُذْكر .

وأيضًا فحذفُ الفعل دون فاعله قليل جداً في الكلام ، لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد، فلا يحذف ما هو كالبعض ، ويَبْقى البعضُ الآخر ، فإذن اعتقادُ مذهب سيبويه هو الأولى[2] ، وهو ما رآه الناظم .

= وقبله :

قالت أمامة لما جئت زائرهــا هَلاَّ رميتَ ببعض الأسهم السودِ

وأمامة : زوجته ، ولادردرك : لا كان فيك خير ، وأتيت بخير ، يدعو عليها .

وحددت : حرمت ومنعت والعذرى : المعذرة يقول لها : قد رميت واجتهدت في قتالهم ، ولكني حرمت النصر عليهم ، ولا يقبل عذر لمحروم .

(١) ابن يعيش ١٤٦/٨ ، والخزانة ٢٤٦/١١ ، والمغنى ٢٧٦ ، والهمع ٤٣/٢ ، والدرر ٧٧/١ ، وديوان الهذليين ٣٤/١ .

والبيت لأبي ذؤيب ، يقول : ادعت أسماء على أني لا أحبها ، فقلت لها : بلى أحبك ، وأحافظ على عهدك ، لايمنعني من التودد إليك إلا الشواغل والموانع .

(٢) الكتاب ١٢٩/٢ « هذا باب من الابتداء يضمر فيه ما يبنى على الابتداء » .

والثالثة : التنبيه على أن (لَوْلاَ) ليست بعاملةٍ في المرفوع بعدها ، وهو مذهب المحقِّقين . ومن النحويين مَنْ ذَهب إلى أنها عاملةٌ فيما بعدها الرفعَ ، نَقله الفراء عن بعض النحويين ، ونقله ابن الأنباري عن الكوفيين مطلقا[1] .

وحُكِي هذا المذهب عن ابن كَيْسان ، والمعنَى عند هؤلاء غيرَ الفرَّاء في قولك : (لَوْلاَ زيدٌ لأكَرمْتُكَ) لَوْ لَمْ يَمنعنى زيدٌ لأكرمتكُ ، لكن الفعل حُذِف ، ثم أُقيمت (لا) مُقام ما حُذف ، كما أُقيمت (ما) مُقام الفعل في قولهم : أمَّا أنتَ مُنْطلِقًا انطلقتُ معك .

وأما الفراء فيقول : يرتفع الاسم بــ (لَوْلا) لاستقلال الكلام به ، وَانعقادِ الفائدة ، واللامُ جوابُها . وردَّ الفراءُ على الآخرين بوجهين :

أحدهما : أنه لو كان كما قالُوا لَوقع « أحَدٌ » بعدها، فكنت تقول : لَوْلاَ أحدٌ لأكَرمْتُك ، إذ المعنى عندهم ، لو لم يَمنْعنَى أحدُ ، ولَمَّا لم يَجُزْ ذلك كان التقدير غيرَ مام قَدَّروا .

والثاني: امتناع: لولا أخوكَ ولا أبوكَ ، أي لو لم يَمنعنى أخوكَ ولا أبوكَ ، فلو كان ذلك لَمَا امتَنع وردُّ مذهبُه أيضا بوجهين :

أحدهما : أن (لَوْلاَ) غير مختصَّة بالإسم ، لوقوع الفعل بعدها كما تقدم ، ومن شرط العمل الاختصاص ُ كما تقرَّر في الأصول فلا يصح عملُ مالم يَختص ، وهو رَدُّ السيرافي .

وضَعّفَه ابن الضائع بأن وقوع الفعل بعدها ضعيفٌ مختصٌّ بالشعر فلا يحتج / به .

٥٨

---

(١) انظر : الإنصاف (١/٧٠) المسألة العاشرة « القول في العامل في الاسم المرفوع بعد لولا » .

والاثني : أن أصل الحرف إذا عَمِل في اسمٍ واحد أن يعمل الجرَّ لا الرفعَ ولا النصبَ .

وهذا الثاني لا يَلتزِمونه ، إذ من مذهبهم أنَّ الحرف قد يَعمل غيرَ الجر في اسمٍ واحد ، كما يحكى عنهم في اسم (إنَّ) وخبر (ما) ونحو ذلك .

والرابعة : التَّنبِيهُ على أن ضمير الجر إذا وقع بعدها فهو ضميرُ رفع ، أي في موضع رَفْع ، فليس بمجرور الموضع ، لأنه ذَهب إلى أنهما يَلزمان الابتداء ، فَأتَى بلفظ اللزوم ، فَدلَّ على ما ذُكِر .

وهذا رأى الأخفش والفراء خلافًا لِمَا ذَهب إليه سيبويه والخليل ويونس ، من أنه في موضع جَرٍّ على ظاهره[1] ، فهي إذا قلت : (لَوْلاَكَ ، ولَوْلاَهُ) من حروف الجر .

واستُدِلَّ على صحّة ما ذهب إليه الناظم بأنّ الضمائر قد يقع بعضُها موقعَ بعض ، وقد قالوا: ما أنَا كَأنْتَ ، فأوقعوا ضميرّ الرفع موقعَ ضمير الجر ، فلذلك يجوز عكسُه ، وهو وقوعُ ضمير الجر موقعَ ضمير الرفع ، واحتَجَّ الفراء بأنها لو كانت (لولا) مِمَّا تَخْفض لأوشك أن تُري خافضةً للظاهر ، ولو في الشعر، قال : وإنما قالوا : لَوْلاَكَ ، كما اتَّفق ضميرُ الرفع والخفض في : فعلنا ، وبِنَا ، وكان إعراب المُكَنَّى بالدلالات لا بالحركات ، وأيضا فلا بُدَّ لكل حرفِ جَرٍّ من متعلَّق ، فأين مُتَعَلَّقه ؟ وليس بزائدٍ فيقال : إنه لا متعلَّق له ، بل هو كسائر الحروف التي لا تُراد ، فإذا لم يكن (لَوْلا) متعلَّق دَلَّ على أنه ليس بحرف جَرّ ، كما يَزعم المخالف .

---

(١) الكتاب ٢/٣٧٣ ، ٣٧٤ .

وقوله : « عَقَدَا » أي رَبَطَا ، أي إذا رَبَطَا امتناعاً بوجود ، وهو ماتقدم شرحُه من معنى الشَّرْطية .

ثم قال : « وبِهَمِا التَّحْضِيضَ مِزْ » إلى آخره ، هذا هو المعنى الثاني لَلَوْلاَ ولَوْما ، وهو التحضيض .

يَعنى أن التحضيض يقع في الكلام بهما ، وكذلك بـ (هَلاَّ) مشدَّدة اللام ، و (ألاَّ) مشدَّدة ، و (ألاَ) مخفَّفة .

فهذه خمسُ أدوات ذكَرها للتحضيض ، وعطف (هَلاَّ) على بِهَمِا» وهو ضميرٌ مخفوض من غير إعادة الخافض، لأنه جائز عنده في الكلام ، وقد تقدم .

ثم ذَكر في الجملة أنها لا تختصُّ بالفعل وحدَه لفظا ، بل يليها الفعل مُطلقا ، ويليها الاسم على تقدير الفعل . فالحاصل أنها ك (إنْ) و (لَوْ) في أنها لا يليها إلا الفعل لفظًا أو تقديراً ، فقد يُتَوَهَّم أنها عوامل في الفعل ، لكن لَمَّا لم يذكر ذلك دَلَّ على أنه معدوم فيها ، وإلاَّ فلو كان ذلك لَذكره ، كما ذكرَ في (لَمْ) و (لَمَّا) و (إنْ) ونحوها ، وبذلك يُعْلَم من كلامه أن (لَوْ) غير عاملة ، و (أمَّا) كذلك حين لم يُنَبِّه على ذلك .

ونَصَّ هنا على أن الباب فيها أن يليها الفعلُ ظاهراً / لقوله :٥٩ « وأَوْلِيَنْهَا فِعْلاَ » يريد : في اللفظ ، ولذلك قال بعد ذلك .

« وقَدْ يلِيهَا اسْمٌ بفعلٍ مُضْمَرٍ عُلِّقَ » فجعَل الاسم في هذا القِسْم على تقدير الفعل .

ومثالُ ولاَيتها الفعلَ لفظاً قولك : هَلاَّ أكرمت زيداً ، وألاَّ ضربتَ عمرً ، ولَولاَ تقومُ فتُكْرَمَ .

ومِمَّا جاء منه في (لَوْلاَ) قوله تعالى : (لَوْلاَ تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ)[1] وفي (لَوْمَا قوله تعالى : (لَوْ تَأْتِينا بِالْمَلاَئِكَةِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ)[2] . وهذا هو الأصل فيها ، وإنما يقدَّر بعدها إلحاقاً لها بالأصل .

ثم قال : « وقَدْ يَلِيهَا اسمٌ بِفِعلٍ مُضْمَرٍ » إلى آخره .

« بِفِعْلٍ » متعلق بـ (عُلِّقَ) والفعل في موضع الصفة لـ « اسْمٌ » أي : وقد يليها اسمٌ معلَّق بفعل مضمر ، يعني أن الاسم قد يقع بعدها ، لكنْ متعلِّقا بفعل مُضْمر ، ومعني كَوْنه معلَّقا به ، أي معمولاً له ، فتقول إذا قيل : (أكرمتُ عمراً) : فَهَلاَّ زيداً . أي : هَلاَّ أكرمتَ زيداً . ومنه قول الشاعر ، وهو جرير[3] :

تعدُّون عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ

بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلا الكَمِيَّ المُقَنَّعَا

أي: لَوْلاَ تَعْقِرُونَ الكَمِيَّ المُقَنَّع ، وهَلاَّ تَعُدُّونَ الكميَّ المقَنَّع . ومنه أيضا

---

(١) سورة النمل : ٤٦ .

(٢) سورة الحجر : ٧ .

(٣) ديوانه ٣٣٨ ، والخصائص ٤٥/٢ ، وابن الشجرى ٢٧٩/١ ، ٣٣٤ ، ٢١٠/٢ ، وابن يعيش ٣٨/٢ ، ١٠٢ ، ١٤٤/٨ ، و١٤٥ ، والخزانة ٥٥/٣ ، ٢٤٥/١ ، والمغنى ٢٧٤ ، والعينى ٤٧٥/٤ ، والهمع ٢١١/٢ ، والدرر ١٣٠/١ ، والأشموني ٥١/٤ ، واللسان (ضطر) وتعدون : تعتقدون . والعقر : ضرب قوائم الناقة بالسيف عند نحرها ، والنيب : جمع ناب ، وهي الناقة المسنة . والمجد: العز والشرف . والضوطرى : الرجل الضخم اللئيم الذي لاغناء عنده . وبنو ضوطرى كنية: ذم وسب . والكمى : ا لشجاع المتكمى في سلاحه . والمقنع : الذي على رأسه البيضة والمغفر . والمعنى : أنكم تعدون عقر الإبل المسنة التي لا ينتفع بها ، ولا يرجى نسلها أفضل مجدكم ، هلا تعدون قتل الشجعان أفضل مجدكم ، وهو تعريض بجبنهم وضعفهم عن مقاتلة الشجعان . والبيت من قصيدة لجرير يهجو بها الفرزدق .

ماأنشده سيبويه من قوله (1) :

أَلاَ رَجُـلاً جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا

يدُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ تبيتُ

وعلى هذا حَمل البصريون ما أنشده الكوفيون من قوله(2) :

ونُبِّئْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بشَفَاعَـةٍ

إلَيَّ فَهَلاَّ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

أى : هَلاَّ كان الأمر كذا، على إضمار (كانَ) الشَّأْنِيَّة ، وكذلك ما أنشده الفراء من قول الآخر(3) :

ألآنَ بَعْدَ لَجَاجَتِي يلْحَيْنَنِـى

هَلاَّ التَّقَدُّمُ والقُلُوبُ صِحَاحُ

فهـو علـى (كـان) الشَّأنيَّـة ، و«التقـدمُ » مبتدأ، والجملة بعده حاليَّة قامت مَقام الخبر، كقولـه عليه السـلام : «أقْرَبُ مايَكُونُ العَبْدُ من رَبِّهِ وهـو

(1) سيبويه ٣٠٨/٢ ، والنوادر ٥٦ ، وابن يعيش ١٠١/٢ ، ١٠٢ ، والخزانة ٥١/٣ ، ٨٩/٤ ، ١٩٥ ، ١٩٣/١١٢٠٣ ، والمغنى ٧٧ ، ٢١٩ ، والعيني ٣٦٦/٢ ، ٣٥٢/٣ ، والأشموني ١٦/٢ .

والبيت لعمرو بن قعاس أو قنعاس المرادى المذحجى ، وبعده :

ترجل لمتى وتقم بيتي وأعطيها الإتاوة إن رضيتُ

والمحصلة ـ بكسر الصاد ـ التي تحصل الذهب من تراب المعدن وتلخصه منه .

ويروى بفتح الصاد ، ويريد امرأة أتزوجها بمتعة .

(2) هو الصمة القشيري ، وسبق الاستشهاد بالبيت في باب « إعراب الفعل » .

(3) معاني القرآن ١٩٨/١ ، ومجالس ثعلب ٦٠ ، والعيني ٤٧٤/٤ ، والرواية الأشهر « تلحونني » واللجاجة : ملازمة الأمر وإباء الانصراف عنه . ولج فلان : تمادى في خصومته ، ولحا الرجل أخاه : لامه وعذله .

يقول : أتلومونني الآن بعد ما فرط مني من الغضب والخصومة ؟ فهلاّ كانت هذه الملامة والقلوب عامرة بالمحبة !

سَاجِدٌ »[1] قاله ابن خروف . وكان الكوفيون يُجيزون وقوعَ الاسم بعد هذه الأحرف ، ويستدلون بالبيتين ، وذلك ممنوع عند البصريين .

والذي ارتضاه الناظمُ مذهبُ البصريين ، وهو الراجح ، لأن السماع يُسَاعدهم .

وكذلك يلهيا الاسم مُعلَّقا بفعل ظاهر مُؤَخَّر عن ذلك الاسم ، فتقول: هَلاَّ زيداً ضَرَبْتَ ، وألاَّ عمراً أكْرَمْتَ . ولا يجوز هنا رفعُ الاسم لأنها لايليها إلا الجملةُ الفعليّة ، كما ذكُر من مذهب الناظم والبصريين .

فإن قلت : هَلاَّ زيداً ضَرَبْتَهُ ، وألاَّ عمراً أكْرَمْتَهُ ، ونحو ذلك ، فهو من قَبِيل النوع الأول الذي علِّق بفعل مضمر ، لأن الفعل قد اشتُغل بضمير الأول عنه ، فلا بُدَّ من تقدير فعلٍ ناصبٍ ، كما مَرَّ في باب « الاستغال » .

(١) أخرجه مسلم في « كتاب الصلاة - باب ما يقال في الركوع والسجود » ج ١ / ٣٥٠ (الحديث رقم ٢١٥) .

مَـا قِـيَل أَخْـبِـرْ عَنْهُ بالذِّى خَـبَـرْ
عَنِ الَّذى مُـبْـتَـدَأً قَـبْلُ اسْـتَـقَـرْ
ومَـــا سِـــوَاهُمَـــا فَـــوَسِّطْهُ صِلَهْ
عَـــائِدُهَا خَلَفُ مُـــعْطِى التَّكْمِلَهْ

هذا الباب يُسَمَّى «بابَ الإخبار» وَضعه النحويون بقَصْد التدريب والامتحان، ولأنه يُعْرض فيه مسائلُ صَعْبَة، قد يَغْلَط فيها الكُبَراءُ من أهل هذا الشأن لقله التدرُّب فيه، وفيه فائدة، وهى القدرةُ على التصرُّف فى الكلام، ولذلك يسمَّى عند القدماء «سَبْكَ النحو».

وقد كَثَّر فيه النحويون، ووضَعوه على أبواب النحو، كباب الفاعل، والمبتدأ والخبر و (كان) وجميع المفْعُولات، والتوابِع، والإعمال، وغير ذلك، لَيْحصُل للطالب بالامتحان فيه مَلَكَةٌ يَقْوَى بها على التصرُّف.

وأوَّل ماتعرَّض الناظم إليه فى هذا الباب التعريفُ بمعنى «الإخبار» وهو عند النحويين أن تُدْخِل (الَّذِى) على الكلام الذى فيه الاسمُ المخبَر عنه، واقعةً على معنى ذلك الأسم، ثم تُبْدِل من ذلك الاسم ضميراً على حَسَبه فى الإعراب، والإفرادِ والتثنية والجمع، والتذكيرِ والتأنيث، ويكون ذلك الضمير عائدا على ذلك الموصول أيضا على حَسَب ذلك الضمير، ومُطَابقا له فيما تقدم، ثم تُصَيِّر ذلك الاسمَ الذى أردتَ الإخبار عنه خبراً للموصول، وباقىَ الجملةِ صلةَ الموصول.

فإذا قيل لك : أخبر عن «زَيْدٍ» من قولك : (قامَ زيدُ) بالَّذِى – قلت : الَّذِى قامَ زيدُ، ففى «قام» ضميرُ فاعلُ يعود على «الذى» وهو الواقع فى موضع «زيَدْ» إلا أنه اسْتَتَر لأنه مفرد مذكر، واتَّصل لأنه لا مانعَ له من الاتصال.

والدليل على ذلك أنه لو كان مُثَنًّى لقلت : اللَّذَانِ قامَا الزَّيْدانِ، أو مجموعًا لقلت : الَّذِيَن قامُوا الزَّيْدُون، فيَبْرز الضمير. و«زيدُ» فى آخر الكلام خبرُ «الَّذِى».

وهذا معنى ما أراده الناظم – رحمه الله – بقوله : «مَا قِيَل أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِى خَبَرٌ عن الَّذِى» إلى آخره.

يعنى أن الاسم الذى يقال لك إذا سُئِلتَ عنه : أخبر عنه بـ (الَّذِى) يقع خبرا عن (الَّذِى) حالةَ كَوْنه (الَّذِى) قد استقرَّ مبتدأً أولَ الكلام، فعلى هذا لابُدَّ من تقديم (الَّذِى) مرفوعًا على الأبتداء، والاسم المخبُر عنه مؤخَّرُ عنه، لأنه قد قَيَّد (الَّذِى) بأنه قبلَ الخبر اسْتَقَرَّ مرفوعًا على الأبتداء، فـ «مبتدأً حال من «الَّذِى» لأن المراد به فى النظم مجَّردُ اللفظ المخبَر به فى /المسألة. ٦٣

ثم قال : ومُا سِوَاهُمَا فَوَسَّطْهُ صِلَةً» يعنى أن ماسوى (الَّذِى) والاسم المخَبر عنه، فَاجْعله وسَطاً مَا بين (الَّذِى) وذلك الاسم، صلةَ لـ (الَّذِى) نحو : الَّذِى ضَرَبْتُه زَيْدُ، فـ (الَّذى) قد سَبق مرفوعا على الابتداء، و «زيدُ» هو المخبَر عنه بـ (الذى) وماتوسَّط بينهما وهو قولك : «ضَرَبْتُه» فى هذا المثال صلةُ لـ (الَّذِى) ولابُدَّ لكل صلة من عائد يعود عليها، فأخبر أنَّ العائد هو «خَلَفُ مُعْطِى لتَّكْمِلَة» ويريد بـ «مُعْطِى

التَّكْمِلَة» : «زيداً» فى المثال المذكور وهو الأسم المخبر عنه، لأنَّ الكلام به تَمَّ وكَمُل، فهو الذى أُعطَى تكملةَ الكلام، وخَلَفُه هو الضمير الموضوع فى موضعه، وهو هنا الهاء فى «ضَرَبْتُهُ» ونَبَّه بهذا على أنه لابُدَّ للمخبَر عنه مِمَّنْ يَخْلفُه فى موضعه، وهو الضمير العائد على الموصول، كما تقدم فى التعريف أولا.

وقوله :

نَحْــــوُ الَّذِى ضَــــرَبْتُـــــهُ زَيْدٌ فَـــــذَا

ضَــــرَبْتُ زَيْداً كَـــانَ فَـــادرِ الْمَأْخَـــذَا

هذا مثالٌ مبينٌ لمراده، ونَبَّه على أصله، وهو ضَرَبْتُ زيداً، وقد تقدم بَسْطُه.

ثم قال : «فَادْرِ الْمَأْخَذَا» أى : فاعلَمْ مَأْخَذَ الإخْبار عن «زيد» من قولك : ضربتُ زيداً، حتى تصيرَ إلى قولك : الَّذِى ضَرَبْتُه زَيْدٌ، على ماتقدم شرحه.

ثم نَبَّه على وجوب مراعاة الاسم المخبَر عنه فى الإتيان بالموصول، من الإتيان بالموافق لا بالمخالف، فقال :

وبِـــالَّـــذيْـــنِ والَّـــذِيـــنَ والَّـــتِـــى

أَخْـــبِـــرْ مُـــرَاعِـــيًـــا وِفَـــاقَ الْمُثْـــبَتِ

يريد أنَّك تُراعى فى الإخبار عن الأسم أن يكون الموصول مُوافِقًا له فى الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير أو التأنيث، فإذا كان الاسم المخبَر عنه مفردا مذكرًا قلت : الذى ضَرَبْتُه زيدٌ، كما تقدم، فجئتَ بـ (الَّذِى) لأنها واقعة على المفرد، و «زيدُ» مفرد، ولابد أن يَخْلُفةَ الضمير مفرداً أيضا مذكَّرا مثله.

وإن كان مثنى نحو : ضَرَبْتُ الزَّيْدَيْنْ. قلت : اللَّذانِ ضَرَبْتُهما الزَّيْدانِ، فأتيتَ بـ (الَّذِى) مثنى، وبالضمير مثنى.

وإن كان مجموعًا نحو : ضَرَبْتُ الزَّيْدين.

قلت : الَّذِينَ ضَرَبْتُهم الزَّيْدُونَ، وكذلك فى التأنيث، فتقول فى (ضَرَبْتُ هندًا، وضَرَبْتُ الهِنْدَيْن، وضَرَبْتُ الهِنْدَاتِ) : التى ضَرَبْتُها هندُ، واللَّتَانِ ضَرَبْتُهُما الهندانِ، واللَّاتِي ضَرَبْتُهُنَّ الهِنْدَاتُ. و «المُثْبَتُ» فى كلامه هو الاسم المخبَر عنه، فقد انطبق التعريف المتقدَّم فى تفسير الإخبار على ما أرده بهذا الكلام.

إلا أنه يرد على الناظم وغيره فى هذا الكلام إشكالُ، لأنه يقتضى أن يكون/ الاسم المفروض هو المخَبَر عنه، و «الَّذِى» أو «لألفُ واللَّام» وهو المخبَر به، لأنهم يقولون : «بابُ الإخبارِ بالَّذِى وبالألف واللام، وكذا قال الناظم : «ماقَيلَ أَخْبِرْ عَنْهُ بالَّذِى» فجعل «الَّذِى» مُخْبَرا به، والاسمَ هو المخَبر عنه، وما تقدم من التفسير يَقتضى أن يقال : أَخْبِرْ عن «الَّذِى» لأنه المجعولُ مبتدأ، والاسمُ هو المخَبرُ به. ٦٤

وقد أجاب النحويون عن هذا بأجوبة، منها لابن عصفور أنهم إنما أرادوا بقولهم: «الإخبارُ بالَّذِى وبالألف واللام» أن يُخْبِر عن المسمَّى، ويكون اسم المخبَر عنه فى وقت الإخبار (الَّذِى) أو الألف واللام، ألا تَرى أنك إذا قلت : الذى قامَ زيدٌ، أو القائمُ زيدٌ، فالاسم الواقع على المخَبر عنه إنما هو «زيد» لأن المخَبر عنه هو الفاعل.

وقال ابن الضائع : الأقربُ أن يكون الكلام محمولا على معنى، وذلك أن «زيداً» هو المخبَر عنه فى الحقيقة. فإذا قلنا : القائمُ زيدٌ، فزيدٌ صاحبُ الصِّفة، وهو المخبَر عنه فى الحقيقة، وإن كان فى اللفظ خبراً، فعبَّروا عنه بأنه مُخَبَراً عنه نظرًا إلى الحقيقة؟

قال : فإن قيل : قلِمَ لم يُتَمَّمُوا الحقيقة فيقدموه ، فيجعلوه مخبراً عنه كما هو المخبر عنه في الحقيقة؟

قلت : تأخيرهُ وتقديمُ (الَّذِى) أقربُ مأخذًا غفى الصَّنْعة، بأن تجعل الموصولَ أولَ الجملة التى فيها الأسم المخبَر عنه، وتجعلَه آخراً، وتجعلَ فى موضعه ضميرًا يعود على الموصول معربًا بإعرابه، وتَرفعه فتجعله خبرًا عن الموصول فى اللفظ.

وأيضا فإذا أخرتَه لم يَجُزْ أن يكون (الَّذِى) صفة، فلذلك بَنَوْا على تأخيره.

قال : ومِمَّا يدل على أن هذا إرادتُهم قولُهم : أخَبِرْ عن زيدٍ، فلا يمكن أن يَتَنَزَّل إلاَّ على هذا. قال : وإنما يتوجَّه قولُ ابن عصفور فى قولهم : أخْبِرْ بالَّذِى. انتهى.

وقد وُجِّه بأنه على القَلْب، وبأن (عن) بمعنى الباء، وذلك بعيد، واللَّه أعلم.

قَبُولُ تَأْخِيرٍ وتَعْرِيفٍ لِمَا
أُخْبِرَ عَنْهُ هَاهُنَا قَدْ حُتِمَا
كَذَا الْغِنَى عَنهُ بأَجْنَبِىٍّ أَوْ
بِمُضْمَرٍ شَرْطٌ فَرَاعِ مَا رَعَوْا

لَمَّا عَرَّف بمعنى الإخبار أتى بالشروط المعتَبرة فى الاسم المخبرَ عنه، إذ كان الاستقراء يُعْطِى أن ليس كل اسم يجوز الإخبار عنه أو به، فلا بُدَّ من مراعاة ذلك، وإذ ذاك يصحُّ القياس فى مسائل الإخبار.

وأتى هنا بشرط أربعة للاسم المخبَر عنه/ لابُدَّ منها : ٦٥

أحدها : أن يَقبل التأخير، وهو قوله : (قَبُولُ تَأْخِيرٍ) وهو مبتدأ خبره قوله : (قَدْ حُتِمَا) أى أن شرط قَبولِ التأخير فى المخبَر عنه حَتْمُ لازمُ لابُدَّ منه، فإذا صَحَّ جوازُ التأخير فى الاسم جاز الإخبار عنه، فإذا أخبرتَ عن «زيد» من قولك : زيدٌ قائمُ - قلت : الَّذِى هو قائمُ زيدٌ، فجاز ذلپ لأن تأخير «زيد» جائز فى الجملة، فَلو لم يجز التأخيرْ لمَ يَجُز الإخبار، وذلك الأسمُء المتضمَّنة لمعنى الاستفهام، وسائرُ ما يؤلزم التَّصْدير، نحو : أَيُّهُمْ قامَ؟ فلا يجوز الإخبار عن «أىّ» فلاتقول : الَّذِى هگ قَامَ أَيُّهُمْ؟ لأن «أيًا» لها صدر الكلهم.

وكذلك إذا أخبرت عن «مَنْ» من قولك : مَنْ جاءَك؟ أو (مَا) من قولك : مَاعِنْدَكَ؟

وكذلك أسماءُ الشرط لايخبَر عنها، لأن لها صدَر الكلام، فلا تقول إذا أردتَ الإخبار عن «أيِّهِمْ» من قولك : (أَيُّهْم يُكْرِمْنِى أُكْرِمْه) : الذى هو يُكْرِمُنى أُكْرِمُه أيُّهُم. وكذلك سائرُأسماء الشرط، كالاستفهام سواء.

وأيضًا فإذَا عَّوضْتَ الضمير من اسم الشرط، أو من اسم الاستفهام، زال معنى الشرط، وزال معنى الاستفهام، لأن الضمير لايتصمَّن مَعْنَى حرف، فاختَلف معنى الصلَّة بعد دخولها. ويختصُّ اسم الشرط بأنّ ما بعده من الفعل مجزوم، فيلزم أن يكون الضمير جازمًا، وذلك غير موجود فى كلام العرب.

ومِمَّا يَلزم التصديرَ فلاُ يُخْبَر عنه (كَمْ) الخبريَّة، فلا يجوز أن تُخْبر عن (كَمْ) من قولك : كم بَطَلٍ جَدَّلْتُ، فتقول : الذى هو بَطَلُ جَدَّلْتُ كَمْ، لِمَا يَلزمُ فيها من مُحَالاتٍ عَرَبِيَّة، منها الجرُّ بالضمير، وإبطالُ معنى (كَمْ) حين جِئ بضميرها، والتأخير فيها.

ومن ذلك ما أضيف إلى واحد من الأسماء المتقدمة، نحو : غُلَامُ مَنْ يَأْتِكَ

فَأكْرِمْه، وغلامُ مَنْ أكرمَك؟ وغلامُ كَمْ رجلٍ جاءك؟ فلا تقول : الذى هو مَنْ يَأْتِكَ فأكْرِمْه غلامُ، ولا الذى هو مَنْ أكرمَكَ غلامُ، ولا نحو ذلك.

ومنها الاسم المضاف، نحو : جاءنى غلامُ زيدٍ، فالغلامُ لايجوز تأخيره، لأنه عامل فى المضاف إليه، وكالجزء منه فلا يتأخرُ، فلا تقول: الذى جاءنى هو زيد غلامُ، وأيضًا فيلزمُ أن يكون الضمير خافضًا، وذلك لايصح، وأيضًا فيكون «الغلام» مقطوعًا عن الإضافة، وهو غير جائز، فإنما يُخْبَر عنه مع المضاف إليه، فتقول : الذى جَاءَنِى غلامُ زيدٍ.

ومنها ضميرُ الأمْرِ والشَّأْن نحو: هو زَيْدٌ قائمٌ، فلا يجوز الإخبار عنه، لأنه لازمُ التقديم على الجملة الواقعةِ خبرًا له، فلا يجوز أن تقول /:الذى هو زيدُ قائمُ هُوَ، لأنك إذا أضمرتَه كانت الجملة خبرًا لذلك ٦٦ الضمير، فيلزم أن يكون فيها عائدُ عليه، لأنه ليس بضميرٍ للشأن، وإنما يَستغنى عن إعادة الضمير من الجملة ضميرُ الشأن وَحْدَهُ، وخَلَفهُ ليس كذلك.

وأيضا فتكون (الذى) هنا واقعة على الجملة التى هى (زيدٌ قائمٌ) فتصير (الذى) نائبةً عن ضمير الأمر، وذلك لايجوز. قاله ابن الضائع. وعَلَّل ذلك ابن عصفور بأنه يلزم أن يعود ضمير الأمْر إذا أخرتَه على ماقبله، وذلك لايجوز.

فمن هذه الأنواع وأشباهِها تَحرَّز بقوله : «قَبُولُ تَأخِيرٍ».

والشرط الثانى : لجواز الإخبار قَبُولُ الاسمِ التعريف، وذلك قوله : (وتَعْرِيفٍ) وهو معطوف على (تَأْخِيرٍ)كأنه قال: قَبُولُ تأْخِيرٍ وقَبُولُ تَعْرِيفٍ.

فإذا قَبِل الاسم التعريفَ صَحَّ الإخبار عنه، وذلك لأنه لابُدَّ من

إضماره وجَعْل ضميره حالاً مَحلَّهُ ومعربًا بإعرابه، والضمــير معرفــة، فلا بُدَّ من اشتراط التعريف، فإذا أخبرتَ عن «قائم» من قولك : زيدٌ قائمٌ - قلت : الذى زيدٌ هُوَ قائمٌ، وهذا على مذهب غير ابن السَراج، وسيأتى التنبيه عليه إن شاء الله. فمثل «قائم» يقبَل التعريف، فيجوز الإخبار عنه، فإن لم يصح تعريفُه لم يصح الإخبار عنه.

وتحت هذا أنواع، منها الحالُ، فلا يجوز الإخبار عن «قائمًا» من قولك : ضَرَبْتُ زيدًا قائمًا، لأنّ الحال من شرطها التنكير، وأنت لو أخبرتَ عنها لجعلتَ الضمير خَلَفًا منها، فقلت : الذى ضَرَبْتُ زيدًا إيَّاهُ قائمٌ، فأدّى إلى إن يَنتصب الضمير على الحال، وهو معرفة، وذلك غير مستقيم.

ومنها التمييــزُ، لِمَا يلــزم من تنكيره أيضا، فإنك لو أخبــرَت عنه لجعلــت الضمير خَلَفًا منه، يُعرب بإعرابه، وذلك ممتنع، فلا تقول إذا أردت الإخبار عن «زَيْتاً» من قولك : عِنْدِى رطلُ زَيْتاً: الذى عندى رطلُ إيَّاهُ زَيْتُ، ولا يجوز ذلك.

ومنها المجرور بـ (رُبَّ) نحو : رُبَّ رجلٍ يقول ذلك، فلا تقول :الذىَ رُبَّهُ يقول ذلك رجلُ، لِمَا يَلزم من تعريفِ مخفوض «رُبَّ» ومن شرط «رُبَّ» ألاَّتَخْفضِ إلا النكرة.

ومنها مخفوض «كُلّ» نحو : كُلُّ رجلٍ يَأتِينى أُكْرِمُهُ، فلا يجوز أن تقول : الذى كُلُّه يَأتِينى أُكْرِمُه رجلُ، لِمَا يؤدِّى إليه من خَفْض «كُلَّ» للمعرفة المفردة ذلك لايجوز، إذ لايقال :كُلُّ الرجلِ أُكْرِمُه، وإنما يجوز ذلك إذا قلت : كُلُّ الرجالِ أُكْرِمُهُم. ويجوز أن يُخْبَر عن مخفوضها إذ ذاك، فتقول : الذين كُلُّهم أُكْرِمُهُم الرجالُ.

ومنها المخفوضُ باسم (لا) العاملة عملَ (إنَّ) نحو : لاغلامَ رجلٍ عِنْدَكَ،

فلا يجوز أن تقول : الذى لاغُلاَمَهُ عِنْدَكَ رجلُ / لِمَا يؤدِّى إليه من عمل ٦٦ (لا) فى المعرفة، وذلك لايصح. وهذه أمثلةٌ تدل على ما كان من شَاكِلتها.

الشرط الثالث : أن يصح الاستغناء عن المخبَر عنه بأجنبّى يُوضَع موضعَه فى كلام الذى هو فيه، وهو قول الناظم : (كَذَا الغنَى عَنْهُ بَأجْنَبِيٍّ) والضمير فى (عنه) للاسم المخبَر عنه، أى الاستغناءُ عنه بأجنبىٍّ عنه حَتْمٌ أيضًا، فإن كان كذلك صَحَّ الإخبار عنه، كما إذا أخبرت عن (الكاف) من قولك : زيدُ أكْرَمَكَ، فإنك تقول : زيدُ أكْرَمَه أنتَ، لأنَّ الأجنبى يصح أن يُوضع فى موضع (الكاف) استغناءً به عنه، فتقول : زيدُ أكرمَ عمرًا.

فإن كان لايصح الاستغناءُ عنه لم يصح الإخبار عنه، وذلك الضَّميرُ الرابطُ قبل الأخبار، كالهاء فى (زيدُ ضَرَبْتُهُ) لايجوز الإخبار عنه، لأنه يلزم أن يُجْعَل فى موضعه ضمير يعود على الموصول، فيزول رَبْطُه.

فإن قيل : يَبْقَى متأخِّرا يَرْبِط الخبر – فالجواب : أنه إذا أخّر فلا يبقى فى الخبر، ومِثَالُه لَوْجَاز : الذى زيدٌ ضَرَبْتُه هُوَ، فزيدٌ مبتدأ، خبره «ضَرَبْتُه» والجملة صِلة (الذى) فإن جعلتَ ضمير «ضَرَبْتُه» عائدا على «زيد» بقى (الذى) دون ضمير عائدٍ عليه من صلته. وذلك ممتنع. وإن جعلته عائدًا على (الذى) بقى المبتدأ وهو (زيد) لاضميرَ له فى خبره، وذلك ممتنع أيضًا.

وهذا المنع مُنْسَحِبُ على ما لو كان الرابط ظاهرًا، كأسماء الإشارة فى نحو قوله تعالى : {وَلَبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ}[1]. فإن أردت الإخبار عن

(١) سورة الأعراف : ٢٦.

«ذلك» من قولك : قيامُ زيدٍ ذلك حَسَنٌ، [قلت][1] الذى قيامُ زيدٍ هو حَسَنٌ ذلك، لأن «هُوَ» عائد على (الذى) فيبقى المبتدأ بلا رابط.

وكذلك إذا كان الرابط تَكْرَارَ المبتدأ بلفظه، نحو : زيدٌ ضَرَبْتُ زيداً.

فإن كان فى الجملة رابطٌ ثانٍ عائدٌ على المبتدأ جاز الإخبار عنه لوجود الشرط، وهو الاستغناءُ عنه بأجنبّى، نحو قولك : زيدٌ ضَرَبْتُه فى دارِه، فالهاء فى «ضَرَبْتُه» يصح أن يُجعل فى موضعه أجنبّى، نحو قولك : زيدٌ ضَرَبْتُه فى دارِه، فإذَنْ يصح أن تقول : الذى ضَرَبْتُه فى دارِه هُوَ، فالهاء من «ضَرَبْتُه» تعود إلى (الذى) وبقى ضمير «فى دَارِه» رابطًا للخبر بالمخبر عنه، وهو «زيد» و ««هو»الأخيرُ عائدٌ على «زيد» أيضا.

الشرط الرابع : أن يصح الاستغناءُ عنه بمضَمر يحل مَحلَّه، وذلك قوله :«أوْ بُضْمَرٍ» تقدير كلامه: كذا الغَنَاءُ عنه بمضمر شرطُ، أى مُعْتَبرُ مُرَاعَى، وذلك لأن الاسم المخبَر عنه لابد من جَعْل المضمر يَخْلُفُه فى أحكامه إذا أُخّر، فلا بُدَّ إذن من صحه إضماره. فإذا قلت: ضربت زيداً، فزيدٌ يصح إضماره فتقول : ضربته، إذن أن تُخْبِر عنه فتقول : الذى ضَرَبْتُه زيدُ.

فإن لم يصح إضماره لم يصحّ الإخبارُ عنه، ولهذا أمثلة :

منها النعتُ، إذا أخبرتَ عنه دون المنعوت لَم يَجُز، نحو: ضَرَبْتُ زيداً العاقِل، فلا يجوز أن تقول : الذى ضَرَبْتُ زيداً إيَّاهُ العاقلُ، لِمَا يؤدّى إليه من وقوع الضمير نعتًا، وذلك ممنوع.

ومنها الاسمُ المنعوتُ، فلا تقول : الذى ضَرَبْتُه العاقلَ زيدُ، لِمَا يؤدّى إليه من نعت المضمر، وذلك لايجوز، اللهمّ إلا أن تريد الإخبار عن المنعوت بنعته، فيجوز ذلك، نحو قولك فى المثال المذكور: الذى ضَرَبْتُه زَيدُ العاقلَ، وإضمارُه

(١) مابين الحاصرتين زيادة من عندى تستقيم بها العبارة.

يصح لأن النعت والمنعوت بمنزلة الاسم المفرد، فزيدُ الأحمرُ عند من لايَعرف زيداً وَحْدهَ بمنزلة زَيْدٍ عند مَنْ يَعرفه وحدَه، وأنت تقول: زيدُ العاقلُ جاءَني، فتُضْمِره بنعته، فلذلك يَسُوغ الإخبار عنه.

ومنها الأسماءُ العاملةُ كُلُّها، لايجوز الإخبار عنها، لأنها لايصحّ أن تضمر، فلو قلت : ضَرْبُكَ زيداً حَسَنٌ وهو عَمْرًا قبيحٌ - لم يَجُز، لِمَا يؤدّى إليه من إعمال الضمير، وذلك غير جائز عند أهل البصرة، فإذن إن أردت الإخبار عن «ضَرْبُكَ» فقلت : الذى هُوَ زيدُ أَحْسَنُ ضَرْبُكَ، لم يَجُز، لبُعد الضمير عن العمل.

وأجاز ذلك أهل الكوفة، فيقال: إذَنْ على مذهبهم فى قولك: زيدُ ضاربُ عمراً، إذا أخبرتَ عن «ضَارِب»: الذى زيدُ هو عمراً ضاربُ.

والسماعُ بمثل ماذَهبوا إليه لايكون إلا فى الشاذ، نحو قول زهير[1]:

ومَا الْحَرْبُ إلاَّمَا عِلْمتُمْ وذُقْتُمُ
ومَا هُوَ عَنْهَا بالْحَدِيثِ المُرَجَّم

كأنه قال : وما الحديثُ عنها بالحديثِ المُرَجَّم، وقد مَرَّ بيانهُ فى «إعمال المصدر» ولكن يجوز على كلا المذهبين إذا أخبرتَ عنه بمفعوله فقلت: الذى زيدُ هو ضاربُ عمراً، وكذلك تقول فى قولك: (ضَرْبُكَ زيداً حَسَنُ) الذى هو حَسَنُ ضَرْبُكَ زيداً، لأن العامل على هذا يجوز إضمارهُ، لأنك تقول: ضَرْبُكَ زيداً حَسَن تِبِعتَةً فيه، فالهاء فى «فيه» عائدةٌ إلى الضَّرْب» بمعموله.

وأختلفوا فى الخبر إذا كان مشتقا هل يجوز الإخبار عنه، نحو: زيدٌ قائمٌ، بناءً على أن الضَّمير يَخْلُفُه أوْلاَ؟

---

(١) سبق الأستشهاد به فى باب «إعمال المصدر».

فمن النحويين مَن مَنع هذا، لأنَّ المشتق يَتَحمَّل ضميرا، والضمير لايتحمله.

قال / ابن الضائع: وهذا لايلزم إلا فى الموضع الذى يُشْترط فيه الاشتقاق، وبالجملة فى الموضع الذى يُخَالِف الإضمارُ الإظهارَ. ٦٩

والناظم لم يَلتزم أحدَ القولين، وإنما التزَم مايَنْبَنِى عليه الخلاف.

ومنها المفعولُ له، لايجوز الإخبار عنه عند ابن عُصْفور، لأنه لايصح أن يقع فى موضعه المضمرُ معربا كإعرابه.

فإذا قلت: قمتُ إجلالاً لزيدٍ، فأخبرتَ عن «إجْلاَلٍ» فقلت: الذى قمتُ إيَّاهُ إجلالٌ لزيدٍ، فهذا غير صحيح، لأنه يصحُّ أن يُعْرب «إيَّاه» مفعولاً له أصْلاً.

وغيرُ ابن عُصْفور أجاز الإخبارَ عنه، لكن لا على نصب الضمير، إذ هو ممنوع عند الجميع، كما قال ابن عصفور، بل على أن تَدخل عليه اللام، فتقول: الذى قمتُ له إجلالٌ لزيدٍ.

ومنها الاسمُ الواقع بعد خافِضٍ لايقع بعده مضمرٌ كالكاف، وحَتَّى، والتاء، ومِنْ، والواو، و«ذُو» بمعنى: صَاحِب. فإذا قلت:زيدٌ كعمروٍ، فأردتَ الإخبار عن «عَمْرو» لم يَجُز، لأنك تقول: الذى زيدٌ كَعمروٌ، وذلك لايجوز إلا فى الضرورة، نحو قوله[1]:

---

(١) سيبويه ٢/٣٨٤، والعينى ٣/٣٥٦، والخزانة ١٠/١٩٥، والتصريح ٢/٤، والهمع ٤/١٩٦، والدرر ٢/٢٧، والأشمونى ٢/٢٠٩، وديوان روبة ١٢٨.

والبيت رؤبة أو العجاج. يصف حمارا وأتنه. والبعل : الزوج، والحلائل :جمع حليلة، وهي الزوجة. والحاظل : المانع، وهو والعاضل سواء، والمراد المانع من التزويج، لأن الحمار يمنع أتنه من حمار آخر يريدهن. والمعنى أن تلك لأتن جديران بأن يمنعهن هذا لحمار.

فَــــلاَ تَـرَى بَـعْـــــلاً ولاَحَــــلاَئِـلاَ

كَـــــهُـــــو ولاكَــــهُـنَّ إلاَّ حَــــاظِـلاَ

فإنّ (الكاف) إنما تَخفض الظاهرَ لا المضمر.

وكذلك إذا قلت : ألقىَ رَحْلهُ حَتَّى الزادِ، فأردت أن تخبر عن «الزَّاد» لم يَجُزْ، إذ كنت تقول : الذى أَلْقَى رَحْلَهُ حَتَّاهُ الزادُ، و (حَتَّى) لاتَخفض المضمر إلا اضطرارًا نحو قوله(١):

فَـــــــــــلاَ وَالـلَّـهِ لايَـلْـقَـى أُنَــاسٌ

فَـــتًى حَـــتَّـــــاكَ ياابْـنَ أبِى يَـزِيدِ

وكذلك (ذُو) إذا قلت: رأيتُ ذَا المالِ، لايجوز أن تخُبْر عنه، فتقول: الذى رأيتُ ذَاهُ المالُ لأن (ذا) لايَجُرُّ المضمرَ إلا نادرا، نحو(٢):

* أَبَانَ ذوِى أَرومَتِهَا ذَوُوهَا *

وكلُّ ما كان مثلَ هذه الأنواع يمتنع الإخبار عنها.

هذه جملةُ الشروط التى جاء بها الناظم – رحمه الله – لجواز الإخبار عن الاسم.

وقوله : (فَرَاعِ مَارَعَوْا) يقال : رَاعَى الأمر يُرَاعِيه، إذا نَظر إلاَمَ يَصير.

---

(١) الخزانة ٤٧٤/٩، والعينى ٢٦٥/٣، والهمع ١٦٦/٤، والدرر ١٦/٢، والأشمونى ٢١٠/٢

ويروى «ياابن أبى زياد» و «لايلقاه ناسى» وحتاك : إليك، أى إلى لقيك. ومعناه : أنهم لايجدون فتى إلى أن يلقوك، فحينئذ يجدون الفتى. والله أعلم.

(٢) ابن يعيش ٥٣/١، ٣٨/٣، والهمع ٢٨٤/٤، والدرر ٦١/٢

والبيت لكعب بن زهير، ديوان ٢١٢، وصدره :

* صبحنا الخزرجية مرهفاتٍ *

ويروى «أبار» بدل «أبان».

ورَاعَيْتُه أيضا: لاحظته، وراعَيْتُه أيضا: من مُراعاة الحقوق، أى المحافظةِ عليها، وراعَيْتُ الشئ: حَفِظْتهُ، ومنه: رَاعِى الإبِل والما شية كلَّها.

أى لاحِظْ ما حَفِظُوا من هذه الشروط، وانْظُر إلى ماذا يَصير الأمرُ فيها تَجِدْها ضرورية لاشتراط.

وعلى الناظم فى هذا الفصل نظرٌمن وجهين:

أحدهما : أنه أَتَى بأربعة شروط، كَررَّ منها اثنين على شِدَّة محافظته على الاختصار واجتنابِ الإكثار.

والثانى : أنه اقْتَصر فترَك شروطًا مُعْتَبرة عند النحويين، لأبُدَّ منها، إذ بها يصح الإخبار، / وبدونها لايَستقيم، والتى تَرك أكثرُ من التى ذكَر، وهذا غريب. فأمَّا التَّكرار فإنه شرَط قَبُولَ التعريف فى الاسم المخبَر عنه، وشَرَط الاستغناءَ عنه بمضمر، وهذان فى الحقيقة شرطُ واحد، إذ شَرْطُ قَبولِ التعريف داخلُ فى اشتراط وقوع المضمر مَوْقِعَه، فلو أسْقَط اشتراطَ قَبُول التعريف لَخَرج له الحالُ والتمييزُ ومخفوضُ (رُبَّ) و (كُلَّ) وغيرُ ذلك مِمَّا تقدم شرحه، عن أن يُخْبَر عنه، لأن كل واحد منها لايَخْلُفه المضمر، ولايُستَغنى عنه به، وإذا كان كذلك ثَبَت أن اشتراط قَبُول التعريف فَضْلُ لايُحتاج إليه. ٧٠

ولَمَّا ظَهر هذا التكرارُ لابن الضائع، حين أتى النحويون بالشرطَيْن المفترِقَيْن، أعْتَذر عن ذلك بأنَّ من الأسماء مالايجوز أن يُضمر، لأنَّ إعرابه يُنَاقض التعريف، والمضُمر معرفةُ، يَعنى كالحال والتمييز، ومنها مالايجوز أن يُضْمر لأنَّ له حُكْمًا آخرَ يُناقض الإضمارَ، كالنعت والمنعوت. قال: فلهذا جاءُ وابهما شَرْطَيْن، وإلاَّ فجوازُ الإضمار يَعُم الوجَهيْن. قال:

ويمكن أن يكون الحال والتمييز مِثَالَيْنِ للثانى، لأن إضمارهما يمتنع من الوجهين: التعريف، وأنهما لمعنًى لايدلُّ الإضمار عليه، فالإضمار يُبْطِل المعنى المرادَ منهما، كما فى النعت والمنعوت. هذا ما قاله ابن الضائع.

ولايَجْرِى اعتذارهُ فى هذا النظم، لأن مقصوده الاختصارُ والجمعُ للمسائل المتعدِّدة فى اللفظ اليَسِير، بخلاف غيرهِ مِمَّنْ قَصَدَ البَسْطَ. ويسوغ الاعتذار عنه بما ذكِر.

وأيضًا فإنى أقول: أن اشتراط قَبُول التأخير غيْر محتاجٍ إليه مع اشتراطه الاستغناء بأجنبىٍّ أو بمضمر، وذلك أن قَبُول التأخير احترازٌ من أسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، و (كَمْ) الخبرية، وما أضيف إلى واحدٍ من ذلك، ومن المضاف. وكلُّ واحد من هذه لايصح الاستغناءُ عنه بالضمير أصْلاً، لأن الضمير لايُؤَدِّى معناه، ولايَخْفِض مابعده، وقد تقدَّم التنبيهُ على ذلك، وهو احترازٌ أيضًا من ضمير الشأْن والقِصَّة، وهو مِمَّا لايصح فيه الاستغناءُ بأجنبى، إذ لايقع موقعَه غيرهُ، ولذلك لم يقع ضميره موقعَه كما تقدم، فإذن الشرطان الأوَّلان فَضْلُ غيرُ محتاج إليهما.

وأما الاقتصارُ، وتَرْكُ ما هو محتاجُ إليه، فإنه أهْمل ذكر شروطٍ سَبْعةٍ سِوَى ماذَكر:

٧١ أحدها: أن يكون فى الإخبار عن ذلك الاسم فائدةٌ، كجميع/ ماتقدَّم من الأمثلة الجائزة، فلو عَرِىَ الإخبارُ عن الفائدة لم يَسُغْ فإذا قيل لك: أخْبِرْ عن «ضَرْب» من قولك: ضَرَبْتُ ضَرْبًا - لم يَجُز، لأنك إذا قلت: [الذى][1]، ضَرَبْتُه ضَرْبُ - كان غيرَ مفيد، لأن كلَّ أحدٍ يَعلم أن الذى

---

(١) مابين الحاصرتين زيادة من عندى يستقيم بها التمثيل.

ضَـرَبْتَ ضَـرْبٌ، وقـد رُدَّ مـذهبُ أهل الكوفـة فى مـعـاملتـهم ضـمـيـرَ المتكلِّم والمخاطبَ(١)، إذا أُخبـر عنه مُعَـامَلَةَ الظاهر حين أجازُوا فى الإخبـار عن «أنا» من قـولك: أنا قـائمُ: الذى أنا قَـائمٌ أنَا، وفى : أنتَ قـائمٌ الذى أنت قـائمٌ أنتَ، وإنَّمـا رَدَّه أهلُ البصـرة لأوْجُهٍ، منها كونُ الخبـر غيـرَ مـفيـد فالفـائدة، ولأبُدَّ، مطلوبةٌ فى الإخبار.

وكذلك لايجوز أن يُخْبَر عن «أثْنَينْ» من قولك: هذا ثَانِى اثْنَيْنِ، فلا تقول: الذى هذا ثانيَـهـمـا اثْنَانِ، ولا عن «ثلاثـة» من قولك: هذا ثالثُ ثلاثةٍ، فـلا تقـول: الذى هذا ثالثُهم ثلاثةٌ، ولا ماكان نحو ذلك، لأن كَوْنهما اثنَيْن، أو كَوْنَهم ثلاثةً قد تقررٌ قبل المجئ بالخبر، فكان الإخبار غيرَ مفيد، فامتنع ذلك. والأمثلة فى هذا كثيرة.

والثـانى : أن يكون ذلك الأسم مـتـصـرِّفـا، يَجْرِى بوجـوه الإعـراب، ويقع فـاعلاً، ومـفعولاً، ومبتـدأً، وخبراً، ونحـو ذلك. وعلى الجملة فالمطلوب أن يصح استعمـالهُ مرفوعًا خَبرا، فأما إذا كان غيرَ متصرِّف، ولزِم طريقةً واحدة، فلا يجـوز الإخـبـارُ عنه، لما يؤدِّى إليـه من إخـراج الاسم عَّـا ألْزَمـتـه العـرب، نحـو (سَحَرَ) ليومٍ بعينْه، لايجوز الإخبار عنه، لأنه كان يَخرج من لُزوم نَصْبه على الظرفيَّة إلى الرفع، وذلك غير جائز. وكذلك : سُبْحَانَ اللهِ، وعِنْدَك، ومـا أشبـه ذلك، فلو أخبرت عن (سَحَر) من قولك : خرجتُ سَحَرَ، لقلت: الذى خرجتُ فيه سَحَرُ، وذلك لايجوز. وكذلك لو قلت فى (عِنْدَك): من (زيدٌ عِنْدَك): - الذى زيدٌ فيه عنْدُكَ - لم يصح.

---

(١) فى (س، ت) «ضمير المتكلم والخطاب»

فإن قيل: لِمَ لايجوز الإخبارُ عنه، ويَبْقى منصوبا فيكون خبرا عن (الَّذِى)؟

فالجواب: أنه لايجوز نصبُه خبرًا إلا أن يكون ظرفا للمخَبر عنه، والإخبارُ إنما هو أن تَجعل الاسمَ الموصولَ هو المخبَر عنه فى المعنى، وإذا كان ظرفا له كان غيرهَ، ولم يكن الظرف مخبَرا عنه فى المعنى. وهذا الشرط معتمَد فى «باب الإخبار» أيضا.

والثالث : أن يكون غيرَ تابع، ماعدا العطفَ بالحرف، فالنعت لايجوز الإخبار عنه كما تقدم.

وكذلك عطفُ البيان عند بن أبى الرَّبِيع وطائفة، لأنَّ عطف / ٧٢ البيان إنما يُؤْتَى به بَيَانًا، وأنت إذا أخبرتَ عنه، فجعلتَ فى موضعه الضميرَ، فالضميرُ ليس ببيان، وإنما هو مُبْهَم يَحتاج إلى البيان.

وكذلك التوكيدُ لايجوز الإخبار عنه، لأن التوكيد إنما هو بألفاظٍ مخصوصة محصورة، والإخبارُ عنه يؤدِّى إلى تأكيد الظاهر بالمضمر مطلقا، وهو لايجوز.

وأما البدلُ فكذلك لايجوز الإخبار عنه عند طائفة من النحويين، وقَبَّحه المازنِّى، لأنك إذا قلت: مررتُ برجلٍ أخِيكَ، فأخبرتَ عن البدل قلت : الذى مررتُ برجلٍ بِهِ أخوكَ، فأتيتَ به، لايَسْتقل الكلامُ بدونه، ولذلك كان عند بعض النحويين فى تقدير جملة أخرى.

وقد أجاز فيه ذلك طائفةٌ أخرى، وإليه مَال ابنُ الضائع، وسَوَّى بين البدل فى هذا وبين العَطْف بالحرف. والمعطوفُ يجوز الإخبار عنه، فكذلك البدل، فكما تقول فى (رأيتُ زيدًا وعَمْرًا) إذا أخبرتَ عن «عَمْرو»: الذى

رَأَيْتُ زيدًا وإيَّاه عَمْروٌ، فكذلك تقول فى (رأيتُ زيدًا أبا عبد اللَّه) الذى رَأَيْتُ زيدًا إيَّاهُ أبو عبد اللَّه. وقد أجاز سيبويه[1]: أزيدُ ضَرَبتَ عَمَرًا وأخاه. فكذلك يجوز: أزيدُ رَأَيْتَ عمرًا أخاه؟ وليس هذا موضع ذكر ذلك.

والرابع : ألاَّ يكون عاملُه اللفظىُّ مقدَّرا غيرَ منطوق به، فإن كان كذلك لم يجز الإخبارعنه.

فإذا قلت : ما أنتَ إلا سَيْرًا، فأردتَ الإخبارَ عن «سَيْر» لم يجز، لأنك تقول : الذى ما أنتَ إلا إيَّاهُ سَيْرٌ، والضمير لايدلُّ على فِعْل، فيبقى إذ ذاك بغير ناصب،وذلك ممتنع. وكذلك إذا قلت : له صَوْتٌ صَوْتَ حِمَارٍ. لاتقول فيه : الذى له صَوْتُ إيَّاهُ صوتُ حِمَارٍ.

ومن هاهنا قالوا فى الإخبار عَمَّا كان من المصادر نحو: تَبَسَّمَتْ وَمِيضَ البَرْقِ : مَنْ زعم أنه منصوب بفعل مضمر، أى أَوْمَضَتْ وَمِيضَ البَرْقِ، لم يَجُز الإخبار عنه لما تقدم. ومَنْ نَصبه بهذا الظاهر. وهو مذهب المازنى، أجاز الإخبار عنه، فتقول على مذهبه : الذى تَبَسَّمَتْه وَمِيضُ البَرْقِ، والمذهبُ الأول مذهب سيبويه.

والخامس : جوازُ وقوعه فى الواجب، تحرُّزًا من الأسماء اللاَّزمة للنفى فى الاستعمال، كأَحَدٍ، وعَرِيبٍ، وكَتِّيعٍ، ونَافِخٍ[2]، ونحو ذلك، فإن الإخبار عنها غيرُ جائز، لما يؤدِّى إليه من استعمالها فى الواجب على خلاف وَضْعها. فإذا أردتَ الإخبار عن «أحد» من قولك : ما رأيتُ أحَدًا. فقلت : الذى مارأيتُهُ أَحَدٌ، فقد

---

(١) الكتاب ١/ ١٧٠

(٢) من أمثالتهم وأقوالهم السائرة قولهم : مابالدار أحدٌ، وما بالدار عَرِيبٌ، وما بالدار كَتِّيع، وما بالدار نافخ ضَرْمة، وكلها بمعنى : ليس بها أحد، ولاتقال فى غير النفى.

أوجبتَ للذَى ماراًيتَه أنه أحَدُ، وذلك غير جائز، وكذلك سائر الأسماء / ٧٣ المختصَّة بالنفى، بخلاف ما إذا أردتَ الإخبار عن «زيْد» مثلا من قولك : ما رأيتُ زيداً، فإنك تقول : الذى مارَأيْتُهُ زيدُ، فصَحَّ الإخبار، لأنّ «زيداً» يصحُّ وقوعُه فى الواجب، نحو قولك: رأيت زيداً، وجاءنى زيدُ، وهذا ظاهر.

وقد وجَّه ابن عصفور المنعَ هنا أيضا بأن «أحداً» يُراد به العموم، وعلى هذا وَضْعُه، و«الذى» إنما يراد به واحد معيَّن، فلم يُطابق الإخبارُ المخبَر عنه.

والسادس : أن يكون الاسم المخبَرُ عنه بعضَ مايصح الوصف به، من جملة، أو جملتين فى حكم الجملة الواحدة مثل ماتقدم، والجملتان اللتان فى حكم الجملة الواحدة كجملتَى الشرطِ والجزاء، فتقول فى الإخبار عن «زيد» من قولك: (إنْ قامَ زيدُ قام عمروُ) : الذى إنْ قامَ قامَ عمروُ زيدُ، وفى الإخبار عن «عمرو» : الذى إن قَامَ زيدُ قامَ عمروُ. وجُمْلَتَىِ القسمِ والجواب، فتقول فى الإخبار عن «زيد» من قولك : (واللهِ لأكْرِمَنَّ زيداً) : الذى واللهِ لأكْرِمَنَّه زيدُ. وجُمْلَتَىِ التَّنَازع، فتقول فى الإخبار عن «الزَّيْدَيْنِ» من قولك: (أكرمَانِى وأكْرَمْتُ الزَّيْدَيْنِ) : اللذانِ أكرَمانِى وأكْرَمْتُهَا الزَّيْدَانِ. وعن ضمير المتكلم : الذى أكْرَمَاهُ وأكرمَهما الزَّيْدَانِ أنا. والجملتين المُرْتَبِطَتَيْن بالفاء، فتقول فى الإخبار عن «زيد» من قولك : (يَطيُر الذُّبَابُ فيغْضَبُ زيدُ) : الذى يَطيرُ الذبابُ فيَغْضَبُ زيدُ، وعن «الذباب» الذى يَطيُر فيغْضَبُ زيدُ الذبابُ.

فساغ الإخبار عن الاسم فى هذه لأمثلة لصحة الوصف بها، فلَوْ

لَمْ يصح الوصف لم يُخْبَر عنها، كالاسم فى الجملة الطَّلَبيَّة أو الإنشائيَّة نحو : اضْرِبْ زيدًا، ولَعَلَّ زيدًا قائمٌ، وعسى زيدُ أن يقومَ وما أشبه ذلك، فلا يجوز أن تقول : الذى اضْرِبْهُ زيدُ، ولا الذى لَعلَّهُ قائمُ زيدُ، ولا ما أشبه ذلك.

وكذلك الاسم فى الجملتين المستقلَّتَيْن، وليس فى الأخرى ضميرُه، نحو : قام زيدُ وخرج عَمْروُ، فلا تقول فى الإخبار عن «زيد» الذى قام وخرجَ عَمْروُ زيدُ، إذ لا عائدَ على الجملة الثانية. وهذا الشرط استدركه ابنُ الناظم فى «شَرْحه» وكأنه عنده ضرورى فى الموضع[1].

والسابع : أن يكون الاسم تامًا لابعضَ اسم فى الحقيقة، لأنه إن كان كذلك لم يصحّ الإخبار عنه، كالاسم الثانى من المركَّب فى لغة الإضافة، نحو : «كَرِبٍ» من : مَعْدِ يكَرِبَ، والاسم الثانى من الكُنَى، نحو «بَكْرٍ/ من : أبى بَكْرٍ، وكذلك الأسماء المسمىٌّ بها من المضاف والمضاف 74 إليه، نحو : «امرِئ» مِنْ امرِئ القَيْسِ، وكذلك «قَبَّانٌ» من : حِمارِ قَبَّانٍ، و«قتْرَةُ» من : ابن قِتْرَةَ[2]، إذ كان (كَرِبُ، وبَكْرُ، والقَيْسُ، وقَبَّانُ، وقتْرَةُ) حين استُعملت فى هذه الأسماء غيرَ مرادٍ بها معنًى، ولامسَمًّى تحتها، وإنما هى بمنزلة الدال من (زيد) لأنها فى تعليقها على مُسَمَّياتها كزيدٍ فى تعليقه على مُسَمَّاه، فكما لايُخْبَر عن جزء (زيد) كذلك لايُخْبَر عمَّا تَنَزَّل منزلتَه، فلو أردت الإخبار عن «بَكْرٍ» من قولك : (أكْرَمْتُ أبا بكرٍ) فقلت : الذى أكْرَمْتُ أبَاهُ بَكْرُ، لم يصح، وكذلك فى (رأيتُ امْرَأَ القَيْسِ)

---

(١) شرح ابن الناظم : ٢٢.

(٢) حمار قبان : ضرب من الخنافس يضرب به المثل فى الذلة. وابن قَتْرة: حية صغيرة من أخبث الحيات، والجمع : بنات قترة.

لاتقول : الذى رَأَيْتُ امْرَأَهُ القَيْسُ.

وأجاز المازنى الإخبار عن جميع ذلك، فسَوَّغ أن يقال: الذى أَكْرَمْتُ أَباهُ بَكْرٌ، والذى رأيْتُ حمارهَ قَبَّانُ، وسائر مُا يُتَصورُّ منها، مستدِلاً على الجواز بقول الشاعر(١):

* أَوْحَيْثُ عَلَّقَ قَوْسَهُ قُزَحُ *

فأخبر عن «قُزَحَ» من «قَوْسِ قُزَحَ» وهى القوس التى فى السماء، و «قزح» وحده ليس تحته معنى :

قال ابن عُصْفور : وهذا لاحجّة فيه لأن «قُزَحَ» اسم شيطان، فلعلَّ قول العرب: قَوْسُ قُزَحَ، على نِسْبة القوس إلى الشيطان، فلا يكون بمنزلة قَبَّانٍ، ولاقِتْرَةَ.

قال ابن الضائع: وهذا ضعيف جداً وشاذٌّ، فلا يُقاس عليه.

فهذه شروط سبعة أهمل الناظم ذكرهَا، فاقتضى كلامه جوازَ كلَّ مامَنَعَتْ هذه الشروطُ من المسائل المتقدِّمة فى التمثيل، وما كان من بابها، وذلك فاسد.

ولم يَظهر لى فى الوقتِ جوابُ عن النظر الأول.

وأما النظر الثانى: فإنَّ ذكر هذه الشروط غيرُ ضروريّ عليه.

أمَّا الشرطُ الأول، وهو حصول الإفادة، فإنَّ ذلك معلوم من خارج، ومن النظم، لأنهم إنما يأتون بالإخبار على طريق أنه كلام مستقل، وذلك يَستلزم

---

(١) العينى ٤/٤٧٩، والهمع ٥/٢٩٩، والدرر ٢/٢٠٤، والحماسة بشرح المرزوقى ١٨٨٤ والشعر للحكم بن عبدل، أو شقيق بن سليك الأسدى، وصدره:

* فكأنما نظروا إلى قمر *

وقوس قزح : قوس ينشأ فى السماء أو على مقربة من مسقط الماء من الشلال ونحوه، ويكون فى ناحية الأفق المقابلة للشمس، وترى فيه ألوان الطيف متتابعة.

كونَه ذا فائدة، إذ يَشترطون فى الكلام الإفادة، كما قال الناظم : (كَلاَمُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَاسْتَقِم) فلم يَذكر هذا الشرطَ لأجل هذا.

وأمَّا اشتراطُ التصرُّفِ فمعلومٌ من فَرْض المسألة، لأن فَرْضَ الإخبار إنما هو فيما يصح الإخبارُ عنه أو به، والأسماءُ غير المتصرِّفة لايجوز أوَّلاً الإخبارُ بها ولاعنها، فلاَ يُتَصَوَّر فيها الإخبار إذ ذاك.

وأمَّا اشترطُ كونِ غير تَابع، فلا يَلزم ذِكْرُه أيضا، لأنَّ النعت وعطف البيان داخلان تحت شرط الغَنَاء عن المخبَر عنه بمُضْمَر.

أما النعتُ : فقد تقدَّم بيانُه، وأما عطف البيان فمَنْ منَع ذلك فيه علَّل بأن / خَلَفه غيرُ مبيِّن كنَفْس المعطوف، وهذا راجع إلى أن الضمير لايقع فى موضعه، ولايُستَغنى به عنه. ٧٥

وأما البَدل فالظاهر فيه الجواز كما تقدم ذكرُه.

وأما اشتراط ظهور العامل اللفظى فراجُع أيضا إلى أن الضمير لايُسْتَغنى به عنه، لأن وقوع المصدر بنفسه فى نحو: مَا أنتَ إلاَّ سَيْراً، فيه دلالة على العامل، بخلاف الضمير فإنه لاَيُدلُّ عليه، فلم يقع إذن خَلَفًا له.

وأمَّا اشتراطُ وقوعِه فى الواجب فكذلك أيضًا داخلٌ تحت اشتراط الاستغْناء عنه بالضمير، لأن الأسماء المستعمَلة فى النفى عامَّةٌ فيما دلَّت عليه، والضمير الذى يَخْلُفها خاصٌ لاعامٌ، لأنه عائد على «الذى» و «الذى» واقع فى الواجب فلا يَعُمَّ، فلم يُغْنِ عنه إذَنْ.

وأمَّا اشتراطُ صِحَّة الوصف به غيرُ محتاجٍ إليه فى هذا البـاب، لأنه خاص بباب الموصول لاببباب الإخبار، وقد تقدمت الإشارة

إليه فى بابه.

وأمَّا اشتراطُ التَّمام فى الاسم فداخلٌ تحت اشتراط الإفادة، وقد تقدم جوابه.

هذا ما ظَهر من الجواب عن الشروط، وفى بعضه ضَعْف.

ثم أخذَ يَذكر حكمَ الإخبار بالألف واللام فقال:

وأَخْـــبَــــروُا هُنَا بِأَلْ عَنْ بَعْضِ مَــــا
يَكُونُ فِــيــهِ الفَــعِلُ قَــدْ تَقَــدَّمَــا
إنْ صَـحَّ صَــــــوْغُ صِلَـةٍ مِـنْـهُ لأَلْ
كَـــصَــــوْغِ وَاقٍ مِنْ وَقَـى اللَّهُ الْبَـطَلْ

يعنى أن النحويين أخبروا فى هذا الباب بالألف واللام، ويُريد الموصولةَ، كما أخبروا بـ (الَّذِى) و (الَّتِى) وفروعهما عن بعض ما يكون فيه الفعل مقدَّمًا.

و «ما» هنا موصولةٌ واقعة على الكلام الذى يُخْبَر عن بعضه. والكلامُ الذى يتقدَّم فيه الفعل هو الجملة الفعليَّة، و «البَعض» هنا أيضا واقع على الاسم، كأنه قال : أخبروا هنا بِأَلْ عن الاسم الذى هو بعضُ كلامٍ يتقدَّمه الفعل، أى الاسمِ الواقعِ فى الجملة الفِعْليَّة.

فإذا قلت : قَامَ زيدُ، فزيدُ بعضُ هذه الجملة الفعليَة، وكذلك ضَرَب زيدُ عمرًا، فزيدُ وعمروُ بْعضَانِ من الجملة، وكذلك ما أشبهه.

ومثالُ ذلك أن تريد الإخبار عن «زيد» من قولك : (قَامَ زيدٌ) بالألف واللام، فإنك تقول : القائمُ زَيْدُ، وذلك بأن تُبْدِل من العامل فى الأسم الذى تريد الإخبار عنه بالالف واللام واسم الفاعلِ إن كان العامل فيه فعلَ فاعلٍ، أو اسَم مفعولٍ إن كان العامل فيه فعَل مفعول، ثم تُدخل عليه الألــف واللام التى بمعنــي (الَّــذِى)

و (الَّتِى) وتُبْدِل / من الاسم الذى تريد الإخبارَ عنه فى موضعه ضميراً ٧٦
على حَسَبِه فى الإعراب، والإفراد والتثنية والجمع، ويكون ذلك
الضميرعائداً على الألف واللام، إذْ قد تقدَّم من كلام الناظم أنها اسم فى
«باب الموصول» والألفُ واللام فى الأحوال كلهَّا على حال واحدة، ثم
تُصَيِّر ذلك الاسمَ الذى أردَت الإخبار عنه خبرًا لذى الألف واللام، فـ
(القائم) فى مسألتنا قد استَتَر فيه ضميرُ عائد على الألف واللام، وهو
خَلَفَ: «زيد» في الرفع على الفاعليَّة.

وكلُّ ما تقدم من الشروط المشتَرطة فى الإخبار بـ (الَّذِى) جاريةٌ
هنا، إذ لم يَخص الناظم ذلك الاشتراطَ بـ «الذى) دون غيرها لقوله :

قَبُولُ تَأْخِيرٍ وتَعْرِيفٍ لِمَا
أُخْبِرَ عَنْهُ هَهُنَا قَدْ حُتِمَا

فقوله : (هاهنا) يعنى فى هذا الباب لا فى (الَّذِى) خاصة، ولذلك
قال فى هذا الموضع : «وأَخْبَرُوا هُنَا» أى فى المواضع الذى أُخْبِر فيه بـ
(الذى) والموضعُ الذى يُخْبِر فيه بـ (الذى) لابُدَّ من توفُّر الشروط فيه،
فكذلك فيما وقع موقعَها، واستُعمل فى موضعها.

ويَزيد هذا الموضعُ شرطَيْن ذكرهَما الناظم زيادةَ على تلك الشروط
المذكورة قَبْلُ:

أحدهما : أن يكون الكلام المتضمَّن للاسم المخَبر عنه جملةً فِعْلِيَّة،
وهى التى يتقدَمها الفعلُ، وذلك قوله : «عَنْ بَعْضِ مايَكُونُ فيه الْفِعْلُ قد
تَقَدَّمَا».

فإذا كان كذلك صَحَّ الإخبار بالألف واللام، كما إذا أخبرت عن

«زيد» من قولك : ضَرَبَ زيدٌ عَمْرًا، فإنك تقول:الضَّارِبُ عَمْرًا زيدٌ، والضمير الذى هو خَلَف «زيدٍ» مستترٌ تظهر علامته فى التثنية والجمع كقولك الضاربان عمراً الزيدان، والضاربون عمراً الزيدون.فإن أخبرت عن عمرو قلت: الضاربُهُ زيدٌ عمروٌ، وكان الأصل أن يقال : الضاربُ زيدٌ إيَّاهُ عَمْروٌ، لأن موضع المفعول بعد «زيد» لكنه لما كان الاتصال مُمْكِنًا لم يُعْدَلْ عنه، لأنه ممكنُ التقديم، ولا فاصلَ بينه وبين عامله يَمنع من اتصاله، فلا بُدَّ من الاتصال، ولا بُدَّ من التقديم على الفاعل، إذ ليس فى الكلام : زيدٌ ضَرَبَ عمروٌ وإيَّاه، وعلى هذا النحو تقول فى نحو : عَلِمَ زيدٌ عمرًا أخاك، إذا أخبرتَ عن «زيد» قلت : العالمُ عمرًا أخاكَ زيدٌ، وإن أخبرتَ عن «عَمْرو» قلت : العالِمُهُ زيدٌ أخاكَ عمروٌ، إذا وصلت الضمير، وإن فصلتَه تركتَهَ فى موضعه الأصلى فقلت : العَالِمُ زيدٌ عَمرا إيَّاهُ أخاكَ عمروٌ، وإن أخبرتَ عن «الأخ»/ قلت : العالمُ زيدٌ عمرًا إيَّاهُ أخوكَ، إذا فصلتَ، وإن وصلتَ قلت : العَالِمُه زيدٌ عمرًا أخوكَ. ٧٧

فإن كانت الجملة غيرَ فعليَّة، سواءٌ أكانت عَرِيَّةً عن الفعل جملةً، نحو: زيدٌ أخوكَ، أم فيها فعلٌ موخَّر، نحو: زيدٌ يَقُومُ - فلا يصح الإخبار فيها عن الاسم، لتعذُّر صَوْغ اسم الفاعل أو اسم المفعول.

فإذا قيل لك : أَخْبِرْ عن «زيد» من قولك : (زيدٌ قائمٌ) بالألف واللام، فالمسألة لاتُتَصَوَّر، وكذلك : زيدٌ قَامَ وعمروٌ أكْرَمْتُه، ونحو ذلك، لأن الفعل فى ذلك غير متقدِّم، وذلك لأن الألف واللام إنما تُوصل باسم الفاعل واسم المفعول، نحو : الضَّارب، والمَضْرُوب، وذلك لايُبْنَى إلا من الفعل. وماجاء من قول الشاعر(١):

---

(١) العيني ٤٧٧/١، والمغنى ٤٩، والهمع ٢٩٤/١، والدرر ٦١/١ وقائله مجهول. ودانت : انقادت.

مِنَ الْقَـــــوْمِ الرَّسُـــــولُ اللَّهِ مِنْهُمْ
لَـهُمْ دَانَتَ رِقَـــابُ بَنَـيِ مَـــــعَـــــدِّ

فشاذٌّ لايُقاس عليه.

وأيضًا فلا يُبْنى من الفعل أينما وقع، وإنما يُبنى منه إذا كان صدرَ الجملة، فلو كانت الجملة الفعلية لكن تقدَّم مفعولها عليها، نحو: زيداً ضَرَبَ عمروُ - بل لم يَسُغْ إلا أن يتقدَّم الفعل.

وكذلك إذا كان الفعل متقدمًا على جميع معمولاته، لكن تقدَّمت عليه أداةٌ من الأدوات الداخلة للمعانى أو للعمل فى ذات الفعل، فلا يصحُّ الإخبار أيضا، ويدل على ذلك قوله:«يَكُونُ فيهِ الفِعْلُ قد تَقَدَّمَا» فنَصَّ على التقدم بإطلاق.

فإذا دخلت عليه أداةٌ لم يصح إطلاق التقدُّم إلا مجازا، فإذا أردتَ الإخبار عن «زيد» فى (ما يقومُ زيدُ) أو (لا يَقُومُ زيدُ) لم يَسُغْ مع (ما) أو مع (لا) صَوْغُ اسم الفاعل.

وقد قَيَّد فى «التسهيل»[1]، الفعَل المَصُوغ منه بأن يكون موُجَبا، تحرُّزًا من المنفى. وكذلك إذا أردت الإخبار عن «زيد» فى قولك : (لَمْ يَقُمْ زيدُ) و (إنْ قامَ زيدُ قامَ عمروُ) وما أشبه ذلك. والإخبار هنا بـ (الذى) سائغ، فتقول : الذى مايَقُوْم زيدُ، والذى لا يقُومُ زيدٌ، والذى لمَ يَقُمْ زيدُ، والذى إنْ قَامَ قَامَ عمروُ زيدٌ.

وسببُ المنع هنا ما فى الألف واللام من عدم تَأَتَّى صَوْغِ الصلة لـ (أل) مع تلك الأدوات المتقدمة، فكأنَّ الفعل معدومٌ وجوداً .

والشرط الثانى : أن يصح صَوْغُ اسم الفاعل من ذلك الفعل، وبناؤُه منه، وذلك قوله : «إنْ صَحَّ صَوْغُ صِلَةٍ مِنْهُ لأَلْ» والضمير فى «مِنْهُ» يعود إلى الفعل.

---

(١) انظر : ص٢٥١.

والصَّوْغ بمعنى البِنَاء والتَّحليق، يقال : صُغْتُ الشئَ أصُوْغًا، كأنه قال : إن صَحَّ أن يُبْنى من ذلك الفعل ما يكون صلةً لألْ، ولم يُعَيَّن / هنا اسمَ فاعلٍ من اسم مفعول، بل عَبَّر بالصِّلة، لأنها أعمُّ، وقد تقدم فى باب «الموصول» أن الألف واللام تُوصَل بالصفة الصريحة، من اسمِ فاعلٍ، أو اسم مفعول، لكن إنما يُصاغ اسم الفاعل من فعل الفاعل، واسمُ المفعول من فعل المفعول، وهذا معلوم. ٧٨

فمثالُ الصلة من أسم الفاعل ما تقدّم من المُثُل، ومنه مِثَال الناظم الذى أشار اليه وهو«واَقٍ مْنِ وقَى اللّه البطلَ». فإذا أخبرتَ عن أسم«اللّه» بالالف والام من المســاله قلت: الواقَىَ البطَل اللّهُ، أو من «البَطلَ» قلت: الواقيه اللّهُ البَطْلُ.

ووقىَ اللّهْ الرجلَ، يقــيـه وقَــايةً- بالكسـر- أى حَــفِظـهَ. والَبَطلُ: الشُّجاع، يقال: بَطُلَ- بالضم- يبُطُلُ، بطولَةً، أى شَجُعَ.

ومـثـاله من أسم المفـعـول، كمـا إذا أخـبـرت عن «زيدٍ» من قـولك: (ضُربَ زَيدُ) فإنك تقول: المَضَرُوبُ زَيدُ، وخَلَفُ«زيدٍ» مستتُر فى «ضُرِبَ الزيدَانَ) عائد على الألف والام. وتظهر علامتهُ فى غيرالإفراد إذا قلتُ فى (ضُرِبَ الزيدَان) أو (الزيدُونَ): المضروُبَانِ الزيدَانِ، والمَضْرُوبوُنَ الزيدُونَ.

وكـذلك إ ذا قـلت: عُلِمَ زيدُ أخــاكَ، فـأردتَ الإخـبـار عن «زَيدُ» قلت: المعلوم أخـاك زيدُ. وعن الأخ قلت: المعلومـُهُ زيدٌ أخـوك، أن فـصلُتَ قلت: المعلومُ زيدُ إيَّاهُ أخوكَ.

فـإن كـان الفـعل لا يصحّ أن يُصـاَغ منه صلةُ لألِ، فـلا يتُـصـوّر الإخبار بالألف واللام.

والفعل الذي لا يتُصّورَ ذلك فيه على أوْجُه:

منها أن يكون غيرَ متصرفٍ، بل شبيها بالحرف كليْسَ، فمثل هذا إذا وقعَ صدرَ الجمله لا يصح الإخبار فيها بالألف واللام، لأنه لا يصحّ أن يبنْىَ منه اسم فاعل.

فإذا قيل لك: أخبر عن «زيد» من قولك: ليس زيدٌ منطلقاً فقل لا يصح، بخلاف «كان» وأخواتها، وإن لم تتمحصّ للفعْليه لعدم دلالتها على الحدث، فإنها تتصرّفَ تصرفَ الأفعال الحقيقيه، فتقول إذا أخبرتَ عنْ زيدٌ من قولك: (كان زيدٌ أخاكَ) الكائن أخاك زيدٌ، وفى الإخبار عن «الأخ» تقول: الكائنُ زيدُ إيَّاهُ أخوكَ، أو الكائنهُ زيدُ أخوكَ. وأمَّا (لَيَسْ) فإنها هى فى حكم (ما) فلايُبْنىَ منها شئُ أصلا.

ومنها أن يكون الفعل دالا على الحدَث والزمن، قابلاً للتصّرف، لكنه لم يُتَصَرف فيه اتفاقاً لا استغناءً، نحو: (تَبَارَكَ) و(سقطَ فى يدَه) و(يَنبَغْى) وما كان من بابها(1). فإنها لم يستعُمل منها فِعْلٌ مُغَايِر، ولايبنْىِ من مصادرها غيُرها إنْ فُرِض وجودُ مصادرها فإذا قيل لك: أخبِرْ عن اسم «اللّه» من قولك: (تَبَارَكَ الله) لم يسغ، لأنَّ العرب لم تستعمل منه: (مُتَبارِكُ) / فلا تقول: المُتبَارِكُ اللّهُ، وكذلك «زيد» من قولك: سُقِطَ فى زيَدٍ، لا تقول: المسْقُوطُ فى يدهِ زيدُ، وكذلك سائرها. ٧٩

ومنها أن يكون الفعل متصرَّفاً إلا أنه لم يُستعمل منه أسمُ فاعل ولا مفعول، نحو (يَذَرُويدَعُ) فلا يجوز فيها الإخبار بالألف واللام، فلا تقول فى (يَدَعُ زيدُ): الوادعُ زيدُ، ولا فى(يذرُ زيد): الواذرُ زيُد، لرفْض العرب

لذلك ،استغناء باسم الفاعل من (تَبَارَكَ اللَّهُ) وكذلك إن كان متصرفًا، لكنه لم يسُتعمل منه اسمُ مفعول، فلايجوز الإخبار هنا إذا كان فعل الجمله مبنياً للمفعول، وَمثَّله ابنُ عصفور بقولهم: غُلب زيدٌ، إذا جُعِلَ غالباً. قال: ولايُقال فى هذا المعنى: مُغَلبُ. قال: وإنما المُغَلَّبُ المغلْوبُ.

وما فرضَه ابنُ عصفور مثالا لو ثَبت كذلك لكان صحيحاً، ولكن الجوهرىَّ حَكَى فى (المُغَلَّب) أنه المَغْلُوبُ كثيراً[١]. قال: والمُغَلَّبُ أيضاً من الشعراءَ المحكومُ بالغلِبه على قِرنْه[٢]. فقد حكىَ الجوهرىَّ ما لمَ يحكهِ ابنُ عصفور، ولكن إبن عصفوراتَّبع فى ذلك مانُقل عن يونس، ونقله ابنْ قُتَيْبة، أنه يقال للشاعر إذا غُلِبَ : مُغَلَّبُ، وإذا غَلَبَ قيل غَلَّب[٣]، وسَلَّمهُ ابنُ السَّيد، ولم يَحْكِ خِلاَفه. فعلى هذا يصح الاستشهادُ بالمثال المذكور.

فإن قلت : هل صَوْغُ اسمِ الفاعل أو المفعولِ عند الناظم لازمٌ فى باب الإخبار حين اشترَط فى الفعل أن يصحَّ منه الصَّوْغ، أم ليس عنده بلازمٍ، لأنه لم يُحَتِّم القولَ بالصَوْغ، بل شَرط صحتهَ، ولايلزم من إمكان الصَّوْغ وصحة وجودُه حَتْمًا؟

فالجواب : أن هذا الموضع لم يتعرَّض فيه للِزُوم الصَّوْغ، وإنما الباب جارٍ على باب «الموصول» وقد مَرَّ له فيه ما يقتَضى صحَّةَ وَصْلِ الألف واللام بالفعل المضارع فى الاختيار، وإن كان قليلاً بالنسبة إلى وَصْلَها بالصفة، فلا مانَع من

---

(١) فى الصحاح «مرارا».

(٢) الصحاح (غلب).

(٣) فى اللسان (غلب) «محمد بن سلام : إذا قالت العرب : شاعر مُغَلَّب، فهو مغلوب، وإذ قالوا : غَلَّب فلان، فهو غالب، ويقال : غُلِّبت ليلى الأخيلية على نابغة بنى جعدة، لأنها غلبته، وكان الجعدى مُغَلبًا».

اعتباره هاهنا، لأن الجميع من باب «الموصول» فإذَنْ يصح لك أن تُدْخل الألف واللام على الفعل نفسه، إذا كان مضارعا، لا إذا كان غَير مضارع، فتقول في الإخبار عن «زيد» من قولك : (يَضْرِبُ زيدُ عمرًا) الْيَضْرِبُ عمرًا زيدُ، كأنك قلت : الضاربُ عمرًا زيدُ، وفى الإخبار عن «عمرو» : الْيَضْرِبُهُ زيدُ عمروُ، كما فى اسم الفاعل مطلقا. وقد تقدَّم التنبيهُ على أن هذا المذهب للمؤلف مذهبُ مُخْتَرِع/ نِحْلَةُ مبتَدعة، خالفَ ٨٠
جميعَ النحويين، وطريقةَ العرب، وهو مذهبُ فاسد بعيدُ عن الصَّواب.

ولَمَّا كان الوصف الذى به وصلت الألف واللام تارةً يَجْرِى على مَنْ هُوَ لهُ، كما تقدم، فلا يحتاج إلى زيادة على ما ذُكِر من الحكم، وتارةً يجرى على غير مَنْ هُوَ لَهُ، فلا بُدَّ من بُروُز الضمير الذى رَفَعَتْه الصِّفة - أخَذَ يَذكْر ذلك فقال :

وإنْ يَكُنْ مَـــارَفَـــعَتْ صِلَةُ أَلْ

ضَـمِـيـرَ غَـيْـرِهَا أُبِينَ فَـانْفَـصَلْ

يريد أن الصِّفة الواقعة صلةً للألف واللام إذا رفَعت الضمير - ولاتَرفع الضميرَ إلا وهو عائد على الألف واللام، إذ لابُدَّ من ضمير من الصِّلة عائدٍ على الموصول - فإنَّ ذلك الضمير إذا كان لغير الصِّلة، أى ليس واقعًا عليها من جهة المعنى، لابُدَّ من فَصلْه وإبرازه، ليكون فَصلْه وإبرازه دليلا علي أن الوصف جرَى على غير مَنْ هُوَ لَهُ، إذ لو بقى موصولاً لاَلْتبَس. وقد مر هذا فى باب «الأبتداء» حيث تعرَّض له الناظم.

وهذا الكلام تضمَّن ثلاثَ مسائل، واحدةُ بالتصريح، واثنتان بالمفهوم.

إحداها : أن يكون مرفوعُ الصلة غيرَ ضمير، بل ظاهرًا، فهذا لاضمير يبرز فيه، وإنما مرفوعُه ظاهر، لكن لابُدَّ من ضميرٍ عائد على الألف واللام، ليس بمرفوع، فيكون في نفسه بارزًا اتَّصَل بالصفة أو انْفَصل لمُوجِب غير الإخبار، وذلك إذا أردتَ أن تخبر عن «عَمْرو» من قولك : ضَرَبَ زيدُ عمرًا، فإنك تقول : الضَّارِبُه زيدٌ عمروٌ، فالألف واللام هنا لغير «الضَّارِب» وإنما هى لصاحب الضمير المنصوب، وهو «عَمْرو» فقد جَرَت الصفة على غير مَنْ هَيِ له، وهذا شأنهاُ إذا رفعت الظاهَر أبداً، ولايلزم فى ذلك محذور(اللبَس)[1].

وكذلك إذا أخبرت عن «زيد» من قولك : ضَرب أخو زيدٍ عَمْرًا. قلت : الضاربُ أخُوُه عمرًا زيدُ، وما أشبه ذلك.

ولَمَّا كان اللَّبْس مع رفع الظاهر مُنْتَفِيًا صَيَّرُو الضميَر المرفوع بالصفة عند اللَّبس كالظاهر بالفصل، لزوالَ اللَّبْسُ بظهوره، تشبيها له بالظاهر حقيقة.

وهذه المسألة هي التى أحرز بقوله : (وإنْ يكُنْ مَا رَفَعَتْ صِلَةُ ألْ ضَمِيَر غَيْرِهَا) فأخرج الظاهر من هذا الحكم، إذ لامَدخل له فيه.

والثانية : أن يكون مرفوعُ الصلة ضميرًا، لكنه ضميرُ الألف واللام، فمقْتَضَىَ كلامه / أنه لا يُفْصَل ولا يُبَان، وهذا صحيح، لأنه لايُفصل إلا عند اللَّبْس، وذلك عند جَرَيان الصَّلة علي غير مَنْ هِيَ له، فالألف واللام معناها معنى الصلة، والضمير المرفوع عائدٌ على الألف واللام، فانتظم الكلام، فلا مُوجِبَ للفَصْل، وذلك كقولك : ضَرَب زيدٌ، فإذا أخبرتَ عن ٨١

---

(١) مابين القوسين ساقط من (ت).

«زيد» قلت : الضاربُ زيدٌ، فالألف واللام والصّلةُ معًا لزيدٍ، فلا يَبْرُزُ الضمير، وكذلك ما أشبه هذا.

والثالثة : هى المنصوصُ عليها، وهى أن يكون مرفوعُ الصلة ضميرا ليس لها من جهة المعنى، فلا بُدَّ هنا من إبرازه، لأنه عائد على الألف واللام، والألف واللام ليست للصّلة، فقد جَرت الصفة على غير مَنْ هِيَ له، فإذا أخبرتَ عن «زيد» من قولك : ضَرَبْتُ زيداً - قلت : الضَّارِبُه أنا زيدٌ، فأبرزتَ الضمير المستتر فى «الضَّارِب» وليس العائدَ على الألف واللام، لأنَّ الألف واللام لِزْيد، وهو المفعول، لا للمتكلِّم و «الضَّارِب» للمتكلم لا لزيدٍ، فوَجب إبرازُ الضمير.

وكذلك إذا أخبرتَ عن الكاف من (ضَرَبَتُكَ) قلت : الضَّارِبُهُ أنا أنتَ، فالألف واللام لـ (أنتَ) والصفة لـ (أنا) فلم يَستتر الضمير.

وكذلك إذ أخبرتَ عن الياء فى (ضَرَبْتَنِي) قلت : الضَّارِبُه أنتَ أنَا، فالألف واللام هنا لـ (أنا) و «الضَّارِب» هو «أنا» وإن شئتَ قلت فى هذه المسألة : الضَّاربِى أنتَ أنَا، فأتيتَ بالضمير العائد على الألف واللام على المعنى، على حَدِّ قول الشاعر(١):

وأَنَا الَّذِى قَتَّلْتُ بَكْرًا بالقَنَا
وَتَركْتُ تَغْلِبَ غَيْرَ ذَاتِ سَنَامِ

وعلى هذا الوجه أتى النحويون بالبيت المشهور، الذى أنشده ابن النحاس

---

(١) المقتضب ١٣٢/٤، وابن يعيش ٢٥/٤، ويروى «وتركتُ مُرةَّ» والبيت لمهلهل بن ربيعة. والقنا: جمع قناة، وهى الرمح. والسنام : كتل من الشحم محدبة على ظهر البعير أو الناقة، ومن كل شئ : أعلاه، ومن القوم : شريفهم، يقول : أنا الذى أكثرت القتل فى قبيلة بكر، وتركت قبيلة تغلب ذليلة.

فى «كَافِيه»[1]، وقال أنشد أبو بكر بن شُقَيْر النحوى[2]:

كَـــيْفَ أشْكُو مِنْكَ مـــا حَلَّ بِنَا

أنَـا أنتَ الـضَّـــــــــارِبِى أنتَ أنَـا

وأبَنْتُ الشئ، أُبِنيُه، أى أزَلْتُه وأذْهَبْتُه. وأبنَتُهُ أيضًا : قَطَعْتُه وفَصَلْتُه. ومن قولهم : ضَرَبُه فأبَان رأسَه من جسَده. وهذا الثانى هو مقصودُ الناظم، أى قُطِعَ من الفعل فانْفصَل.

---

(١) هو كتاب «الكافى فى أصول النحو» وابن النحاس هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس النحوى المصرى. كان من أهل العلم بالفقه والقرآن، غزير الرواية، كثير التآليف، ومن أجَل تصانيفة كتاب «معانى القرآن» وكتاب «إعراب القرآن» (ت ٣٣٧هـ).

(٢) الخزانة ٧٢/٦، ٩٠، وهذا البيت وضعه النحاة للتعليم. ويروى :

كيف يخفى عنك ماحَلَّ بنا أنا أنت القاتلى أنـــت أنا

العَــــدَدُ

ثَلاَثَةً بالتَّـــاءِ قُلْ لِلعَــشَـــرَهْ
في عَــدِّ مَـــا آحَــادُهُ مُــذَكَّــرَهْ
في الضِّـدِّ جَـرِّدْ والْمـمُـيَّـزَ اجْـرُرِ
جَـمْـعًــا بلَفْظِ قِلَّةٍ في الأكْـثَـرِ

شَرع الناظم - رحمه الله - في الكلام على الأعداد ومميِّزتها، وأبتدأ بـ(ثلاثهٍ / وثلاثٍ) وترك ذكْرَ (واحدٍ، واثنَيْن) لأنه إنما يتَكلم فيما يتَعلَق بالمقاَييس النحوية، واحدُ، واثْنَانِ ونحوهما من باب اللغه، وقد تقدمً أن اثْنَين واثْنَتَيْنِ يجرْيانَ كابنَيْن وابْنَتيْنِ، وكذلك ثنْتَانِ كاثنتيْنِ، فالذى لماَ قبل الثلاثة فى العدد من الألفاظ: واحدٌ للمذكرٌ، وواحدةٌ للمؤنثٌ، واثْنَانِ، واثْنتَان، وثْنتَانِ للمثنى، ولا يحَتاجان إالى التَفْسير، فلايقال: اثْنَا دراَهَم، ولا ثِنْتاَ أذْرُعٍ، وكذلك (الواحد) لا يقال: وَاحدُدراهم، ولا واحدةُ أذْرُعٍ، وما جاء بخلاف ذلك فشاذ نحو، قول الراجز[1]:

---

(١) سيبويه ٣/٥٦٩، ٦٢٤، والمقتضب ٢/١٥٦، والمنصف ٢/١٣١، وابن الشجرى ١/٢٠، وابن يعيش ٤/١٤٣، ١٤٤، ٦/١٨، والخزانة ٧/٤٠٠، ٥٢٦، والعيني ٤/٤٨٥، والتصريح ٢/٢٧٠، والهمع ٤/٧٤، والدرر ١/٢٠٩ والرجز لخطام المجاشعي أو غيره. والتدلدل : التعلق والاضطراب. والظرف : الوعاء.

وخص ظرف العجوز، لأنها لاتستعمل طيبا ولاغيره، مما يستعمله الشباب، وإنما تدخر فيه ماتتعاني به من الحنظل والأدوية. والحنظل : نبات مر الطعم، ويقال له : العلقم. وخص الحنظل ليبسه. شبه خصييه في استرخائهما حينما شاخ واسترخت جلدة ا سته بظرف عجوز فيه حنظلتان.

كَأَنَّ خُصْيَيْهِ مِنَ التَّدَلْدُلِ
ظَرْفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ

هذا إذا أرادوا أن يأتوا بألفاظ العَدَد أنفسها، وإنما لم يَحتاجوا فيها إلى التَّفسير استغناءً عنه، إمَّا لإتْيَانهم فى الكلام بما يُبَيِّنُها، كقولك : عِنْدِى من الأولادِ اثْنَانِ، ومن البناتِ ثِنْتَانِ، ونحو ذلك.

وإمَّا الإتيانُ بالمعدود نفسِه، وهو أَحْرَى بعدم التفسير، للاستغناء بلفظ الإفراد ولفظ التثنية، كقولهم : رجلٌ، ورجلاَنِ، وامرأةٌ، وامرأتَانِ، وبِنَتٌ، وبِنْتَانِ، ونحو ذلك، فإذا أكَّدُوا بالبيان أتْوا بألفاظ العدَد تابعةً، فقالوا: رجلٌ واحدٌ، وامرأةٌ واحدةٌ، ورجلانِ اثْنَانِ، وامرأتانِ ثِنتانِ، وشبه ذلك. وهذا كُلُّه ليس من هذا الباب، فلذلك لم يتعرَّض الناظم لذكره، ولإرادة الاختصار، ولاتعرُّض لذِكْر ذلك لَمَا كان به بأس، لأنه تكميلٌ كما فَعل غيرهُ من النحويين.

وقوله : (ثَلاَثَةٌ بالتَّاءِ قُلْ لِلْعَشَرَة) إلى آخره.

يَعْنِى أنك إذا عددتَ ماكانت آحادُهُ مُذَكَّرَةً لامُؤَنَّثَةً، من ثلاثةٍ إلى عَشَرَة، فإنك تأتى فى ألفاظ العدَد فيه بالتاء التى للتأنيث، فتقول : ثلاثةُ رجالٍ، وأربعةُ رجالٍ، وخمسةُ رجالٍ، وستةُ رجالٍ، وكذلك فى : سَبْعة، وثمانية، وتسعة، حتى تنتهى إلى العَشَرة، وهذا معنى «لِلْعَشَرَة» أى منتهيًا إليها، واللام قد تأتى بمعنى (إلى) كقوله تعالى : {سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَيِّتٍ}[1]. وقوله : {كُلٌّ يَجْرِى لأجَلٍ مُسَمًّى}[2]، وخَصَّ ذلك بالثلاثة إلى العشرة، لأن مافوق ذلك له حكمٌ آخر.

وأمَّا إذا كان العدد للمؤنَّث فبخلاف المذكَّر، لاتَلحقه التاء، بل يُجَرَّد اسمُ

---

(١) سورةالأعراف : ٥٧.

(٢) سورة الرعد : ٢.

العدَدمنها، وذلك قوله : (فى الضَّدَّ جَرِّدْ) والضدُّ هو ضدُّ المذكَّر المذكور، وهو المؤنَّث/ ومفعول «جَرِّدْ» محذوف، وهو ثلاثةٌ وما بعده إلى العشرة، 83

أى جَرِّد هذه الأسماء عن التاء المذكورة، فتقول : ثلاثُ بناتٍ، وأربعُ أخَواتٍ، وما أشبه ذلك.

والتأنيثُ المذكور هنا هو التأنيثُ المعنوىُّ، كان حقيقيًا أو مجازيًا، لا التأنيثُ اللفظى الذى هو بالتاء، كطَلْحةَ وحَمْزةَ، ونحو ذلك، فإنك تقول : ثلاثةُ طَلَحاتٍ، وأربعةُ حَمَزَاتٍ، ولاتقول : ثلاثُ ولا أربعُ. وكذلك فى التذكير، إنما المعتبَر التذكيرُ المعنوى لا اللفظى، فزينبُ، وهِنْدُ، ودَعْدُ ألفاظُ لاتأنيثَ فيها، ومع ذلك لاتَلحق التاء فى عَدِّها، لأنها فى المعنى مُؤَنَّثة، فتقول : ثلاثُ زَيَانِبَ، وأربعُ دَعَداتٍ، ونحو ذلك. وكذلك التأنيثُ المعنوِّى المجَازِىُّ، كدَارٍ ونَارٍ، وقَدَمٍ، ونحو ذلك، فإن التأنيث فيها معنوىٌّ بالمجاز، فتُحذف التاء من العدَد معها.

وشَرَط فى التذكير والتأنيث هنا أن يكون فى الآحاد، لأنه قال : «فى عَدِّ مَا آحَادُه مُذَكَّرَةْ» ثم قال : «فى الضَّدَّ جَرِّدْ» أى فى ضدّ ما ذُكِرِ من الآحاد المذكورة، وهى الآحاد المُؤَنَّثة، فلذلك يقال : ثلاثةُ سِجِلاَّتٍ، وأربعةُ سُرَادِقَاتٍ، وخمسةُ حَمَّامَاتٍ، وستةُ دُنَيْنِيراتٍ، وما أشبه ذلك، لأن المفرد مُذَكَّر، فيُعتبر وإن كان الجمع مؤنثا.

وطائفةٌ من النحويين خالفت هذا، فاعتَبرت لفظ الجمع لالفظ المفرد، فيقولون: ثلاثُ سِجِلاَتٍ وأربعُ حَمَّامَاتٍ، وخمسُ سُرَادِقات، ونحو ذلك.

والعرب علي خلاف ما قال هؤلاء، بل هم يلْحقون التاء فى هذا، وهو مذهب البصريين، وإيَّاهُ أختار الناظم على مادَلَّ عليه كلامه.

وعلى هذا التقدير فكلُّ اسمٍ فيه لغتان، التذكيرُ والتأنيثُ، فإن لَحاق التاء وعدَم لَحاقها مُعْتَبَر بذلك، فعلى لغة التذكير تأتى بالتاء فى العدد، وعلى لغة التأنيث تُسقطها، فتقول فى (لِسَانٍ، وعَضُدٍ، وحَالٍ) : ثلاثةُ ألْسِنَةٍ، وثلاثُ ألْسُنٍ، وثلاثُة أعْضَادٍ، وثلاثُ أعضادٍ، وثلاثة أحوالٍ، وثلاثُ أحوالٍ.

واخْتَلف بعد تقرير الحُكْمِ النحويون فى سبب لَحاق التاء عَدَّ المذكَّر، وعدمِ لحاقها فى عَدِّ المؤنث، وكان الأصل أن يكون عَدُّ المذكر بلفظٍ مذكَّر، وعَدُّ المؤنث بلفظٍ مؤنث.

فقال بعضهم : إن ذلك للمشاكلة والمناسبة بين الأصول والفروع، فكأنَهم جَعلوا أصلاً مع/ أصلٍ، وفَرْعًا مع فَرْعٍ، وذلك أنَّ ألفاظ العدد كلها مؤنثة، فمنها ما هو مؤنث بعلامة، كثَلاَثَةٍ وأرْبَعَةٍ، ومنها ما هو مؤنث بغير علامة، كثَلاَثٍ وأرْبَعٍ، والمؤنث بالعلامة أصلُ للمؤنث بغير علامة. ٨٤

والمعدود أيضاعلى قسمين : مذكَّر ومؤنَّث، والمذكَّر أصل للمؤنَّث ، فجَعلوا الأصل من أسم العدد مع الأصل من المعدود، فقالوا : ثلاثةُ رجالٍ، وجَعلوا الفَرْع من الفاظ العَدَد مع الفرع من المعدود، فقالوا : ثلاثُ نِسْوَةٍ.

وهذا التعليلُ ظاهرُ من أبى القاسم الزجّاجى[1]. وعَلَّل السِّيرافى بأن الثَّلاثَ إلى العَشْر من المؤنَّث مؤنثاتُ الصِّيغة، فالثَّلاثُ كعَنَاقٍ، وأتَنٍ وعَقْرِبٍ، فصارت بمنزلة ما فيه علامة التأنيث، ولايجوز أن تدخل تاءُ التأنيث على مؤنَّث كان تأنيثُه بعلامةٍ أو بغير علامة.

---

(١) الجمل ١٢٥ (نشرة جامعة اليرموك) .

وأمَّا الثلاثةُ إلى العَشَرة من المذكر فإنما أُدْخلت الهاء فيها لأنها واقعة على جماعة، والجماعةُ مؤنثة، والثلاثُ من ثلاثة مُذَكَّر، فأدُخلت التاء عليه لتأنيث الجماعة.

وعلى هذا إذا سُمِّى بـ (ثَلاَث) الأوَّلِ رجلُ لم يَنْصرف كعَنَاقٍ، إذا سُمِّى به رجل، ولو سُـمِّى بـ (ثَلاَثٍ) من (ثَلاَثَةٍ) لانصـرف، لأنه بمنزلة (سَـحَـابٍ) من (سَحَابَةٍ) وقد علَّل بأشياء كثيرة، يَكفى هذا منها.

وعلى الناظم هنا سؤالان :

أحدهما : أنه اعتبَر فى لَحاق التاء وعدمِ لَحاقها مُفْردَ المعدود، فعلى حُكْمه، من تذكير أو تأنيث، أجْرَى اللَّحَاقَ وعدمَه، ولم يُبَيِّن أن ذلك بالنسبة إلى الجمع أو غيره. والنحويون يقولون : إنَّ المعدود إذاكان جمعًا حقيقةً فلا بُدَّ من اعتبار المفرد، كان الجمع مذكَّرا أو مؤنَّثا، إلا ماذكِر من الخلاف، وكلامُه على هذا صحيح.

وإن كان اسمَ جمع أو اسمَ جنسٍ اعتُبِر عند المؤلِّف اسمُ الجمع أو اسمُ الجنس، ولم يُعْتَبر المفرد، فتقول : ثلاثُ من الشَّاء ذكورُ، وثلاثُ من النِّسَاء، وثلاثُ ذَوْدٍ[1]، وأربعُ من الخيل. وتقول: ثلاثةُ رَهْطٍ، قال تعالى : {وَكَانَ فِى الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِى الأَرْضِ}[2]الآية.

وتقول على طريقته أيضا : ثَلاَثُ من النَّخْل، وثلاثةُ من النَّخْل، لأنّ النخل يُذَكَّر ويُؤَنَّث، قال تعالى : {كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ}[3]. وقال: {كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ

---

(١) الذَّوْد : القطيع من الإبل بين الثلاث إلى العشر، والجمع: أذواد.

(٢) سورة النمل : ٤٨.

(٣) سورة الحاقة : ٧.

نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ[1] وتقول : ثلاثُ من البَطِّ ذكُورُ، وثلاثُ من الحَمام، ونحو ذلك/ لأنّ اسم الجنس هنا فَاعْتُبِر، ولو فُرِض أنه مذكر لَلَحِقَت التاء. هذه طريقة المؤلف. ٨٥

ولبعض المتأخِّرين فى ذلك طريقةُ أخرى فى اسم الجنس خاصَّة، وهو أنه يَعتبر وَاحِدَهُ ليس إلاَّ، فتقول : ثلاثُ نَخْلٍ، لاغيرُ، لأن واحدَهُ (نَخْلَةُ) وهى مؤنثة وأما اسم الجمع فكما تقدَّم.

وذهب ابن عصفور والأُبَّذِى[2] إلى أن اسم الجمع إمَّا أن يكون لعاقلٍ أو غيره، فإن كان لعاقل اعتُبِر واحدُه لاغير، لأن الإخبار عنه إخبارُ المذكر، وإعادةُ الضمير عليه كذلك، وإن كان لغير عاقل عُومِل معاملةَ المؤنث، لأن الإخبار عنه إخبارُ المؤنث، وإعادةُ الضمير عليه كذلك.

وإن كان اسمَ جنس فوَجْهان، واعتبارًا بتذكير لفظه وتأنيثه، ورُبَّما كان مؤنثا فى الاستعمال لاغَيْرُ، أو مذكرًا لاغير، فاعتُبِر فى العدد لفظهُ لذلك، فهذا طريقة ثالثة.

وظاهرُ كلام الناظم اعتبارُ الواحد خَاصَّة، إذ لم يُقَيِّد ذلك يكون المفسر جمعًا أو غيره، فإذا أُخِذ على إطلاقه خرَج عن كلام الناس، وعن كلام نفسِه فى «التسهيل»[3] وغيره. قال فى «شرح التسهيل» لَمَّا شَرَح ما أراد شَرْحَه من لفظ التسهيل : فالحاصل أن نحو (ثلاثة) وأخواتها لتأنيث واحدِ مُفَسِّرِها، لا لتأنيثه إن كان جمعًا، ولتأنيثه نفسِه دون تعرُّض

(١) سورة القمر : ٢٠.

(٢) سبقت ترجمتهما.

(٣) انظر : ص ١١٦، ١١٧.

لواحده إن كلام اسمَ جنس أو جمع. والذى يَقتضى هذا النظم، أن يقال : ثلاثُ من النخل، خاصةً، وأن يقال فى نحو (نُوْدٍ) إذا أريد به المذكر، ثلاثةُ نَوْدٍ ذكُور، ثلاثةُ من الخيل ذكورُ، كذلك. وهذا لايقال. وقد كان يَمْشى له هذا الحكم فى اسم الجنس على رأى من يَرى ذلك، لكنه لايَمْشىِ له فى اسم الجمع أصلاً، لأنّ أسماء الجموع معتَبِرة فى نفسها، ولا اعتبارَ بآحادِها اتفاقًا من أهل الطرق الثلاثة، فكلامه غير مُحَصَّل.

والسؤال الثانى : أن التذكير والتأنيث إمَّا أن يُريد به اللفظىَّ أو المعنوىَّ، وكلاهما مُشْكل.

أما اعتبارُ اللفظىِّ من غير اعتبارِ مَعْنًى فيلْزَمه أن يقول : ثلاثُ طَلَحَاتٍ، وأربعُ حَمَزَاتٍ، ونحو ذلك، وهو باطل اتفاقا، وأن يقول : ثلاثةُ زَيَانِبَ، وأربعةُ دُعُودٍ، فى جمع : زَيْنَب، ودَعْد، ونحوه.

وإن اعْتَبر التذكير والتأنيث المعنوىَّ فيلْزَمه أن يقول : ثلاثةُ من البَطّ ذكورُ، وأربعةُ / من القَرود ذكورُ، وثلاثةُ عَقارِبَ ذكورُ، وغير ذلك مِمَّا له تأنيثُ معنوى، فكان يُفَرِّق بين الذكر والأنثى فى هذا، وذلك غير صحيح لايقول به أحدُ، فإنَّ الأجناسَ، التى لها تأنيثُ معنوى، وتذكيرُ معنوى، منها ما يكون فيه اللفظ تابعًا للمعنى، كامْرَأةٍ، وامْرِئٍ، وغُلامٍ، وجاريةٍ ونحو ذلك. ومنها مالايكون فيه اللفظ تابعًا للمعنى، بل يكون الأمر بالعكس، فالبقرةُ، والشاةُ، والبَطَّةُ، والحَيَّةُ، والعَقْرَبُ، والحَمامَةُ، ونحو ذلك، مؤنثةُ اللفظِ، كان المدلول ذكرًا أو أنثى، فتقول : هذه حمامةُ ذَكَرُ، وحمامةُ أنثى، وهذه شاةُ ذَكَرُ، وشاةُ أنثى، وكذلك سائرها، فتُعَامِلُ اللفظَ على التأنيث فى الإخبار عنه، والإشارةِ إليه، وإعادةِ الضمير عليه، وغير ذلك

٨٦

من الأحكام الجارية على المؤنث.

وإذا كان اعتبارُ التأنيث المعنوىّ أو اللفظىّ غيرَ مُطَّرِد، واعتبارُ التذكير اللفظىّ أو المعنوىّ كذلك غيرَ مُطَّرد - لم يصح إطلاقه هنا، كان غيرَ مستقيم.

والجواب عن السؤال الأول أنه لم يتعرَّض فى هذا النَّظْم للكلام على اسم الجمع واسم الجنس، وذلك أنّ المعدود لابُدَّ أن يتبع العدَد تمييزًا له، إذ لايُعرف المعدود من غير أن يُذْكر، وإذا كان كذلك فالناظم إنما ذكَر هنا التمييزَ مقيَّدا بكونه جمعًا بقوله : (والمُمَيّزَ اجْرُرْ جَمَعًا) فهو إنما اعتَبر الجمع خاصَّة، ولاشكَّ أنّ المعتَبر فى لَحاق التاء فى العدَد وعدمِ لَحاقها ما يُمَيَّز به، فإذا مُيِّز بجمع اعتُبِر واحُده فى التذكير والتأنيث، فعُومِل اسمُ العدد على تلك القَصْد.

وأما إذا مُيِّز بغير ذلك فله حكمُ آخرُ لم يتعرَّض إليه بنَصٍّ، فلا اعتراضَ عليه إلا من جهة تَرْك ذِكْر ذلك مع كَثْرته فى تمييز الأعداد.

ويُجاب عنه بأن التمييز بالجمع الحقيقى أكثرُ، فلم يُمْكِنْه بالنسبة إلى قَصْد الإختصار إلا ذكرهَ وحدَه.

والجواب عن السؤال الثانى أن التذكير والتأنيث إنما يُعتبر هنا بالمعاملة اللفظية، أعنى معاملتَه فى الإخبار عنه، وعَوْدِ الضمير عليه، والإشارةِ إليه، وغير ذلك، فإذا كان مُعَامَلاً فى ذلك : معاملةَ المذكر اعتُبِر فيه التذكيرُ البتَّةَ، ولايُنْظَر إلى غير ذلك، وإذا كان يُعَامل معاملةَ المؤنث اعتُبِر فيه التأنيثُ كذلك، وعلى هذا الترتيب تارةً يكون اللفظ تابعًا للمعنى، كما فى : رَجُلٍ، وامْرأةٍ، وغُلامٍ، وجارِيةٍ، وتارة يكون الأمر/ بالعكس، كما 87

فى حَمَامَةٍ، وعَقْرَبٍ، وحَيَّةٍ، ونحو ذلك، فالاعتمادُ فى التذكير والتأنيث لى استعمال العرب، ولذلك لم يقيِّدها الناظم بلفظىٍّ ولامعنوىٍّ، بل قال : «فِى عَدِّ مَا آحَادُه مُذَكَّرَةْ» و«فى الضِّدِّ جَرِّدْ» يريد ما كان من الجمع آحادُه مذكَّرة أو مؤنَّثة، ولم يَقُل: لفظيًا ولامعنويًا، فيرُجْع فى ذلك الأحكام. وذلك واضحُ إن شاء اللَّه تعالى. ثم قال : «والمُمَيِّزَ اجْرُرْ جَمْعًا» إلى آخره.

يريد أن مميِّز هذا العدد الذى هو من ثَلاَثةٍ إلى عَشَرةٍ، إذا أُتىَ به، فإنه يَأْتِى وقد تَوَفَّرت فيه ثلاثةُ أوصاف :

أحدها : أن يكون مجرورا، فتحرَّز بذلك من مميِّز (أحدَ عَشَرَ) وما بعده، إلى (تَسْعَةَ عَشَرَ) وما بعده إلى (تِسْعَةٍ وتِسْعِيَن) فتقول : خمسةُ أثوابٍ، وأربعةُ رجالٍ، وثلاثةُ أَعْبُدٍ، ونحو ذلك. وهذا لازمٌ فيه.

وأما النصبُ فبابُه الشعرُ أو نادرُ الكلامِ الذى لايُقاس عليه، كما قام بعضهم : خمسةُ أثوابًا[1]. والمؤلِّف يَحكى هذا فى الثلاثة وما بعدها إلى العشرة، ولكنه لم يَرَها هنا الاعتمادَ عليه، وتبع فى ذلك سيبويه[2]، إذ لم يُجِزْ مثْل هد إلا فى الشِّعْر، وأنشد فى مِثْله قولَ الرُّبَيْع بن ضَبُع الفَزارى[3]:

إذَا عَاشَ الْفَتَى مِائَتَيْنِ عامًا
فَقَدْ ذَهَبَ المَسَرَّةُ والفَتَاء

---

(١) انظر سيبويه ١٦١/٢.

(٢) الكتاب ٢٠٨/١.

(٣) الكتاب ٢٠٨/١، ١٦٢/٢، والخزانة ٣٧٩/٧، والعينى ٢٨١/٤٤، والهمع ٧٦/٤، وابن يعيش ٢١/٦، ٢٣، والأشمونى ٦٧/٤، والتصريح ٢٧٣/٢، والمعمرين ١٧ واللسان (فتا)

ويروى «أودى المسرة» و «ذهب اللذاذة» والفتاء : الشباب. وصف الشاعر فى هذا البيت هرمه وذهاب مروءته ولذته، وكان قد عمّر نيفا و مائتى عام فيما يروى.

وقد أجاز ابن خروف النصبَ فى الكلام، وجَعل الخفضَ هو الأكثرَ، قياسًا على (العِشرين) وكلامُ العرب على الإضافة، لأن هذا النوع شبيهُ بإضافة الشئ إلى نَوْعِه الذى هو منه، كثَوْبِ خَزٍّ، وبَابِ سَاجٍ، وخَاتَمِ حديدٍ، وكذلك أُضِيف : مائةُ ثوبٍ، وألفُ ثوبٍ، ونحو ذلك، لأنه الأصل فيه.

ولم يَذكر هنا وجهَ خفضَ المميز، وكان من حَقِّه أن يُبَيِّن ذلك، لأن المميَّز هنا إذا خُفِض على وجهين:

إحدهما : أن يُخفض بالإضافة، وهو الأكثر. والآخر : أن يكون مخفوضا بـ (مِنْ) نحو : ثلاثةٌ من الرجال، وهذا أقلُّ من الأول إذا كان المميزُ جمعًا، فإن كان اسمَ جمع أو اسمَ جنس فلا بُدَّ من الإتيان بـ «مِنْ» وما جاء على خلاف ذلك فغيرُ مُقَيس عند المولف، فقد يَذهب الوهْم فى إطلاقه الخفضَ إلى مالا يسَوِّغ.

والجواب : أنه لَمَّا لَمْ يَذكر للجر أداةً، ولم يَأْتِ بها دَلَّ ذلك على أنَّ الخفض إنما هو بالإضافة لابغيرها، وما جاء من الجرِّ بـ (مِنْ) فقليل.

وأمَّا اسم الجمع واسمُ الجنس فقد تقدَّم أنه لم يَتَكلَّم فيه، فلا يُعترض به.

والثانى : أن يكون جمعًا، والجمع هنا هو الحقيقى/ وتحرَّز به من اسم الجنس واسم الجمع. ٨٨

أمَّا اسم الجنس فَمُفَردُ، ولذلك تقول : نَخْلَ طويلُ، ونَخْلُ طَوِيلَةُ، فتُعامِلُه معاملةَ المفرد.

وأما اسم الجمع فكذلك أيضا، ألا ترى أنك تقول : هُوَ الأَنْعَامُ، وتَجمع (الرَّهْطَ) جمعَ المفرد، فتقول : أَرْهُطُ وأَرَاهِطُ : جمعُ الجمع، نحو :

كَلْبٌ، أَكْلُبٌ، وأَكَالِبٌ، فما أراد إلا الجمعَ الحقيقى.

وإطلاقهُ يُشعر بأن هذا لايَختص بجمع تكسيرٍ دون جمعٍ سلامة، بل يكون جمعَ مؤنث سالمٍ، ونحو : سَبْعُ بَقَراتٍ، وسَبْعُ سَمَاوَاتٍ، ويكون جمعَ مذكرٍ سالمٍ، نحو: ثلاثُ سِنِينَ، وأربعُ سِنِينَ،ويكون جمع تكسير، نحو : ثلاثةُ رجالٍ، وأربعةُ أَكْلُبٍ، وثلاثةُ قُرُودٍ.

وما جاء مِمًّا عومِل معاملةَ الجمع من غيره فقليلٌ لم يَعْتبره، نحو قوله تعالى : {وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ}[1]. وقول صلى الله عليه وسلم: «لَيْسَ فيما دُونَ خَمْسِ ذَوْدٍ من الإبِل صَدَقَةٌ»[2] وقول العرب : ثلاثةُ أَشْيَاءَ، و «أَشْيَاءَ» اسمُ جمع عند سيبويه والجمهور،

وقولهم : خمسةُ رَجْلَةٍ[3]، وكان الأصل فى مثل هذا ألاَّ يضاف، بل يُجَرُّ بـ (مِنْ) لكنه عُومِل معاملَة الجمع الحقيقى.

وقد وُجِّه هذا الاستعمال فى (أَشْيَاء) و (رَجْلَة) بأنهما كان لهما نصيبٌ من الجمع على (أفْعَالٍ) فلما عُدِلاَ، هذا إلى (فَعْلاَء) وهذا إلى (فَعْلَة) جُعلا كالنائبَيْن عن جَمْعَيْهما، ولذلك لَحِقتهما التاء فى اسم العدد، فقالوا : ثلاثةُ أشياءَ، وثلاثةُ رَجِلَةٍ، بخلاف (ذَوْدٍ) و (رَهْطٍ) فإنهما لَمَّا لم يكن لهما مفردٌ من لفظهما يَستحق جَمْعاً عدِل إليهما، فكان ذلك فيهما على خلاف القياس.

والثالث : أن يكون ذلك الجمع جمعَ قِلَّة، لاجمعَ كَثْرة، وهذا الوصف هوالمراد بقوله : (بِلَفْظِ قِلَّةٍ).

---

(١) سورة النمل : ٤٨.

(٢) أخرجه البخارى فى «كتاب الزكاه – باب زكاة الورق» فتح البارى ٣١٠/٣ (الحديث رقم ١٤٤٧).

(٣) الكتاب ٥٦٤/٣.

وحاصل المسألة أن المعدود إمَّا أن يكون له جمعُ قِلَّة فقط، أو جمعُ كَثْرة فقط، أو الجمعان معًا.

فإن كان له جمعُ قِلَّة فقط فهو الذى يميَّز به ليس غَيْرُ.

وجموعُ القلة فى التكسير : أَفْعُلُ وأَفْعَالُ، وأَفْعِلَةُ، وفِعْلَةُ. وجَمْعَا السَّلاَمةِ للقِلَّة عند طائفة. ولذلك لَمَّا قال حَسَّان بن ثابت(١):

لَنَا الجَفَنَاتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ بالضُّحَى
وأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمَا

قيل له : لقد قَلَّلْتَ جِفَانَ قومِك وأسيافَهم(٢).

فعلى هذا القول : سَبْعُ سماواتٍ، وسَبْعُ بَقَرات، وتِسْعُ آياتٍ، وثلاثةُ أرسْاَنٍ، لأن هذه الأشياء إنما جُمِعَت جمعَ قِلَّة، أى على مِثَال القِلَّة.

وإن/ كان له جمعُ كَثْرة فقط أُتِيَ به على ذلك للضَّرُورة، نحو : حمسةُ دراهمَ، وستةُ دَنَانيرَ، وأربعةُ رجالٍ، أوأَنَاسِيَّ. ٨٩

وإن كان له الجمعان معًا فالأكثرُ أن يُؤْتَى بجمع القِلَّة، نحو: ثلاثةُ أَكْلُبٍ، وأربعةُ أَفْلُسٍ، وخمسةُ أَكْبُشٍ، ونحو ذلك. وقد يجوز : ثلاثةُ كِلاَبٍ، وأربعةُ فلوسٍ، وخمسةُ كِبَاشٍ. وقد قالوا : ثلاثةُ كِلاَبٍ، مع وجود (أَكْلُبٍ)

---

(١) ديوانه ٣٧١، والأغانى ١٨٨/٨، وسيبويه ٥٧٨/٣، والمقتضب ١٨٨/٢، والخصائص ٢٠٦/٢، والمحتسب ١٨٧/١، ١٨٨، وابن يعيش ١٠/٥، والخزانة ١٠٦/٨، والعينى ٥٢٧/٤، والأشمونى ١٢١/٤.

والجفنات : جمع جفنة، وهى القصعة. ويقول : جفاننا معدة للضيفات والفقراء بالغداة، وسيوفنا تقطر بالدم لنجد تنا وكثرة حروبنا.

(٢) القائل له ذلك النابغة الذبيانى، وكانت تضرب له قبة حمراء من أدم بسوق عكاظ وتأتيه الشعراء، فتعرض عليه أشعارها. وانظر : الأغانى ١٨٨/٨، والموشح للمرزبانى ٨٢، وخزانة لأدب ١٠٦/٨.

ولكنه قليل.

ولذلك قال الناظم : (بِلَفْظِ قِلَّةٍ فِى الأَكْثَرِ) يعنى أن الأكثر فى كلام العرب أن يُضاف إلى العدد جمعُ القلَّة لاجمعُ الكَثْرة.

وقد دَخل له فى هذه العبارة القسمُ الثانى، وهو مَالَه جمعُ كَثْرة فقط، فإنه، وإن كان يُضاف العدد إليه ولابُدَّ، فهو قليلُ فـي بابه، فعلى الجملة إضافةُ العدد إلى جمع الكثرة قليل.

ومِمَّا جُمِع فيه التمييزُ على لفظ الكَثْرة، وإن كان له مثالُ قلة (ثَلاثَةَ قُروُءٍ)[1] مع أن له (أقْراء) ومنه فى الحديث : (دَعِى الصلاةَ أيامَ أقْرائِكِ)[2] ولم تقل العرب : ثلاثةُ أَقْراَءٍ، كانهم استَغْنَوْا بجمع الكثرة عن جمع القلة.

قال المؤلف: لأنَّ واحده (قَرْء) كفَلْس، وجمعُ مُثْله على (أفْعَالٍ) شاذٌ، فتُرِك لمخالفته القياسَ، وكذلك (شِسْعُ)[3] قالوا : ثلاثةُ شُسُوعٍ، مع أن له (أَشْسَاعًا) وجمعُ مثله على (أفْعَالٍ) مُطَّرِد، إلا أن أكثر العرب يَستغنون بـ (شُسُوعٍ) عن (أَشْساعٍ) فعُدِل عن جمع القِلَّة لذلك، وكذلك (أَرْبَعةُ شُهَدَاءَ) عُدِل عن (أَشْهَادٍ) فأوُثِر عليه، مع أن (أفْعَالاً) يُجمع عليه مثلُ : شَاهِدٍ وشَهِيدٍ وشَهِيدٍ، كشَرِيفٍ وأَشْرَافٍ، وصاحِبٍ وأَصْحَابٍ.

فقد تقرَّر من هذا كله أنَّ الإتيان بجمع القِلَّة هو الأكثر، والأتيان بجمع الكَثْرة قليل.

ووجه التفسير بجمع الكَثْرة وجهان:

---

(١) سورة البقرة : ٢٢٨، والقرء - بضم القاف وفتحها - الحيض أو الطهر منه.

(٢) أخرجه الترمذى فى «أبواب الطهارة - باب ما جاء فى المستحاضة» وبألفاظ أخرى.

(٣) الشسع : سير يُدخل بين الإصبعين، ويدخل طرفه فى الثقب فى صدر النعل.

أحدهما : أن يكون من إضافة الشئ إلي جِنْسه، فهى من الإضافة التى على تقدير (مِنْ).

والثانى : أن يكون من إضافة الجزء إلى الجملة، فهى بمعنى الإضافة التى بمعنى اللام. وهنا نظرٌ من أوْجُه :

أحدها : أن قوله : فى (الأكْثَرِ) يمكن أن يَرجع إلى قوله : (بِلَفْظِ قِلَّةٍ) فيكون قد نَبَّه على ما جاء هنا بلفظ الكَثْرة، كما تقدم تمثيله، ويمكن رجوعُه إلى الأوصاف الثلاثة، فإن كل واحد منها أكثَرِىٌّ كما تقدم.

أما الأول : فعلى طريقة ابن خَروُف، حيث جَعل النصب جائزا، والجرَّ هو الأكثر.

وأما الثانى : فلأنه قد جاء مايخالفه كتسْعَةِ رهْطٍ، وخَمْسِ ذَوْدٍ ونحوه. وهذا أوْلَى من الأحتمال الأول.

والثانى : أنّ النَّحويين يَجعلون من / جموع القِلَّة جمعَ التصحيح، ٩٠ فاقتَضى ذلك أن يكون أوْلَى من جمع الكَثْرة فى التكسير، وليس كذلك.

قال المؤلف فى «التسهيل» : ولا يُجمع المفسّرُ جمعَ تصحيح، ولا بمثالِ كَثْرة من غير باب (مَفَاعِلَ) إن كَثُر استعمالُ غيرهما إلا قليلا[1].

فجَعل جمع التصحيح فى هذا الباب كجمع الكثرة، لايُصار إليه فى غير ضرورة إليه إلا قليلا، فلا يجمع بالألف والتاء، ولا بالواو والنون، وإن كان قابلاً لهما، مع وجود جمع قِلَّة. وقد أطلق القول هنا فى جمع القِلَّة كَيْفَ ما كان، فاقتضى أنه أوْلَى.

---

(١) التسهيل : ١١٦.

وقد يقال : إنه لم يُرِدْ هنا إلا جمعَ التكسير، وتَرَك جمعَ التصحيح فلم يَذكُره، ولكن كلامه لايُعْطِى شيئًا من هذا أو يقال : إن هذا الجمع عنده جمعُ للقِلَّة والكَثْرة، فيَجرى مَجْرَى جمعِ الكثرة.

والثالث : أنه لم يَرْتَضِ مذهبَ المبرِّد فى إجازة إضافة العدد إلى جمع الكثرة، قياسًا على تأويل : ثلاثةٌ من كذا، وأربعةٌ من كذا، فيقول : ثلاثةُ كِلاَبٍ، وثلاثةُ حَمِيرٍ. وجُعل من ذلك قولَه تعالى : {ثَلاَثَةَ قُرُوءٍ}[1].

ورُدَّ عليه بأنّ ذلك لو جاز لم يكن للقَصْر على القلة مَعْنًى، لأن كل جمعٍ للكَثْرة صالحُ لأن يقدَّر بـ (مِنْ) فكان يقال : ثلاثةُ فُلُوسٍ، وثلاثةُ دُورٍ، ونحو ذلك. ولَمَّا كانت العرب قد تَحَرَّرتْ جمعَ القِلَّة إلا فى القليل دَلَّ على أن ذلك القَصْدَ عندهم غيرُ معتَبر.

وَمِـــــائَـةً والألْفَ لِلفَـــــرْدِ أَضِفْ
ومِـــائَةٌ بِالجَـــمْعِ نَزْرًا قَـــدْ رُدِفْ

لَمَّا كانت مَراتب العدد أربعًا، مَرْتَبة الآحادِ، والعَشَراتِ، والمِئِينَ، والآلاَف، وابْتَدأ بذكْر مَرْتبة الآحاد، وحكم التمييز معها، وأنه جمعُ مخفوضَ ذَكَر مَا يُشاركه فى الخفض لا فى الجمع، وهو (مِائَةٌ) و (أَلْفُ).

ونَصب (المائةَ والألْفَ) بـ «أضِفْ» و «للْفـرْدِ» مُعَلَّق به، أى : أضف المائةَ والألَف للفَرْد، يعنى أن هذين العَقْدين، وهما (مَائَةُ، وألْفُ) مُمَيَّزهما مُفْرَدُ لاجمع، ومخفوضُ بالإضافة لا منصوب، فتقول : مائةُ رجلٍ وألفُ رجلٍ، ولايقال : مائةُ رجالٍ، ولا ألفُ رجالٍ إلا ماندَر فى (المائة) ممَّا يُذكر إثْر هذا.

---

(١) سورة البقرة : ٢٢٨، وانظر : المقتضب ١٥٦/٢.

ولَمَّا يُعَيِّن هنا للمذكر مَحلاً، وللمؤنث مَحَلاً، ولمَ يذكر علامةً ولاتَركها دَلَّ على أنّ (المائة، والألف) كذلك يكونان للمذكر والمؤنث معًا، فتقول : مائةُ امرأةٍ، وألفُ امرأةٍ، ونحو ذلك، وهو صحيح.

ونَبَّه بكونه يُجَرُّبا لإضافة على أنّ ذلك هو الباب فيها، وما جاء على غير ذلك فنادرٌ، نحو قول الرُّبَيْع بن ضَبُع[1].

٩١ / * إذا عَاشَ الْفَتَى مِائَتَيِنْ عَامًا * البيت

ثم ذكر أن (المائة) قد يأتى تمييزُها بَجْمع لكن قليلاً، وذلك قوله : «ومِائة بالجَمْعِ نَزَرًا قَدْ رُدِفَ».

يعنى أن (مائة) جاءت مَرْدُفة بالجمع تمييزًا قليلا. ومن ذلك قوله تعالى : {وَلبِثُوا فى كَهْفِهم ثَلاَثَ مِائَة سِنِينَ}[2] بإضافة (مائة) إلى (سِنِين) وهى قراءة حمزة والكسائى[3].

(مائةٌ) مرفوع بالابتداء، خبره (قَدْ رُدِفَ) أى قد تُبِع بالجمع. ولعلَّ قائلا يقول : إن قوله : «ومائةٌ بالجَمْعِ نزرًا قَدْ رُدِفَ» لم يعيِّن فيه جَرًا ولانصبًا، فمن أين يُعْلم أنه قَصَد جمعًا مضافا؟

فالجواب : أنه وَصف المميَّز أولاً بوصفَيْن، وهما الإفراد والإضافة، ثم استَدرك على وصف الإفراد شيئًا، فبقى الوصف الآخَرُ على وضعه، وهو الإضافة، فلا يمكن أن يريد غيرَه.

وإنما كان (مائةٌ، وألفُ) مضافينْ إلى مفرد، فخَالَفَا (عَشْرًا) وبابَه

---

(١) سبق الاستشهاد، وعجزه :

* فَقَدْ ذَهبَ المسَرَّةُ والفَتَاءُ *

(٢) سورة الكهف : ٢٥.

(٣) وقرأ باقى السبعة بتنوين «مائةٍ» وانظر : السبعة :٣٨٩.

فى الإضافة إلى الجمع، وخَالَفا (عِشْرِيَن) وبابَه فى الإضافة إلى منصوب، لأن (المائة) اجتمع فيها ما افترق فى (عَشْرٍ) و (عِشْرِيَن) من الإضافة والإفراد، لأنها عَقْدُ العَشَرة[1]، وتَلِى التِّسْعِين، فاخذت منهما حكمين، فالمائةُ من التِّسْعين كالعَشَرة من التِّسْعة.

ورُبمًا لم يقولوا فى (الألْف) : ألفُ رجالٍ، ولا ألفُ رجلاً، لأن (الألْف) عِوَضُ من قولك: عَشْرُ مائةٍ، وحكمُها حكم ثلثمائة، وأربعمائة، فلما كان عِوَضًا مِمًّا يُميَّز بمفرد مضاف عُومِلَ معاملَة ماعُوِّض منه، فقيل : ألفُ رجلٍ، وألفُ امرأةٍ.

ووجهُ الإضافة إلى الجمع فى قوله تعالى : {ثَلَاثَمِائَةٍ سِنِينَ}[2] أنه وَضع الجمعَ موضعَ المفرد، لأن المفرد هنا فى معنى الجمع، فَحسُن لذلك. ،جَعله الناظم نَزْرًا، لأن هذا لم يَكثر فى كلام العرب، وإنما كَثُر الإفراد، والمتَّبَعُ هو السماع.

واعلم أن الناظم أهمل هنا ذكرَ مسألتين :

إحداهما : تمييز (مائة، وألف) إذا ثُنِّيا، فإن الحكم فيهما حكم المفرد، فتقول : مائتًا رجلٍ، وألفا رجلٍ، وقد ينُصب فى الشعر كما تقدَّم[3]، وتَرْكُ ذِكرِ هذا قريب، اتِّكالا على أن المثنَّى حكمُه حكم المفرد فى التمييز، ومثل هذا لايُشكل إلحاقُه بما ذكَر.

والثانية : تمييز ثلاثٍ، وأربع، إلى التسع، إذا أضيف إلى (المائة) كيف

---

(١) العَقْد من الأعداد : العشرة والعشرون إلى التسعين، وجمعه : عقود.

(٢) سورة الكهف : ٢٥.

(٣) يشير إلى قول الربيع بين ضبع الفزارى:

إذا عاش الفتى مائتين عاما   فقد ذهب المسـرة والفتاءُ

تكون (المائة) إذ ذاك من الإفراد أو الجمع، إذ الوَهْم يَذهب إلى الجمع، فيقول مثلا : ثلاثُ مِئِينَ، أو مِئَاتٍ أو مِئِي كما قال[1] :

* وحَاتِمُ الطَّائِيُّ وَهَّابُ المِئِي *

/ ويكون العُــذْر له فى هذا الوَهْم أن (الثلاثة) وما بعدها إلى ٩٢ (العشرة) يُفَسَّر بجمع مخفوض. كثلاثةِ رجالٍ، ولذلك جَعله سيبويه القياسَ، فقال: وأمّا تِسْعُمائة وثَلاَثُمائةٍ، فكان ينبغى أن يكون فى القياس مِئِينَ ومئات، ولكنهم شبهوه بعشرين. وأحد عشر، حيث جعلوا ما يبيِّن به العددُ واحداً، لأنه اسم لِعَدَد، كما أنَّ عِشْرِين اسمُ لِعَدَد[2]. ثم بَيَّن أنه لايُستنكر أن يُوضَع المفرد موضعَ الجمع، وأنشد على ذلك[3].

---

(١) نوادر أبى زيد ٩١، والخصائص ٣١١/١، وابن الشجرى ٣٨٣/١، والخزانة ٣٧٥/٧، ٣٠/٨، ٣٧٤/١١، ٤٥٦، وشرح شواهد الشافية ١٩٣، والعينى ٥٦٥/٤، واللسان (مأى)

والرجز لامرأة من عقيل أو من عامر، تفتخر بأخوالها، وقبله:

*حَيْدَةُ خالي ولَقيطُ وعَلِي *

وحيدة ولقيط وعلى وحاتم : أعلام أشخاص بذواتهم.

(٢) الكتاب ٢٩٠/١.

(٣) عبارة سيبويه فى الكتاب (٢٠٩/١) هى : «وليس بمستنكَر فى كلامهم أن يكون اللفظ واحدا والمعنى جميع، حتى قال بعضهم فى الشعر من ذلك مالا يستعمل فى الكلام، وقال علقمة بن عَبْدة:

بها جيف الحَسْرَى فأما عظامهُا ... فبيضُ وأما جِلْدُها فصــــليبُ

وقال :

لاتنكِروا القتْــل وقــــد سُبِينَا ... فى حَلْقكم عظــمُ وقـــد شَجِينَا

يقول المحقق : انظر البيت الأول فى ديوان علقمة الفحل ١٣٢، والمفضليات ٣٩٤ والحسرى : جمع حسر، وهى المعيبة يتركها أصحابها فتموت. وابيضت عظامها لما أكلت السباع والطير ما عليها من لحم، فبدت وصارت بيضا. وصليب: يابس لم يدبغ، يصف فلاة قطعها إلى الممدوح، والشاهد فى قوله : «جلدها» لأنه أتى به مفردا وهو يري الجمع، أى : جلودها.

وأما البيت الثانى فهو للمسيب من زيد مناة الغنوى، وانظره فى ابن يعيش ٢٢/٦، وحواشى شراح الحماسة للمرزوقى ١٩٦، واللسان (شحا).

ومعناه : لاتنكروا قتلنا لكم وقد سبيتم مناخلقا، فقد شجيتم بقتلنا لكم، كما شجينا نحن من قبل

وأيضا فذلك الحكم ثابت فى (الألْف) إذا جاد مميِّزا للثلاثة وأخواتها، نحو : ثلاثةُ آلافٍ، وأربعةُ آلافٍ، ونحو ذلك، بخلاف (المائة).

وأيضا فربَّما جاءَ ذلك مُصرَّحا به فى الشعر، كما قال كَعْبُ بن مالك الأنصارى[1].

ثَلاَثَةُ آلاَفٍ ونَحْنُ نَصِيَّةٌ
ثَلاَثُ مِئِينٍ إنْ كَثُرْنا فأرْبَعُ

فالقياس إنما هو إفراد (المائة) فتقول : ثلاثُمائة، وأربعُمائةٍ. قال الله تعالى : {وَلَبِثُوا فى كَهْفِهِمْ ثَلاَثَ مِائةٍ سِنِينَ}[2] الآية، وهو الوَجْه، وماعداه سماعٌ لايقَاس عليه، وإن كان أصلا قياسيًا، لأن السماع غَلَبه، والسماعُ هو المقدَّم مالم يكن القياس مستعَملا، فيكونا معًا مُعْتَبَرَيْنَ فى القياس. وهذه مسألة بيانُها فى الأصول، فكان من حَقِّه أن يبيِّن ذلك، لأنه ضرورىٌ.

ولم يَحْتَج إلى ذكر حكم (ثلاثة) وأخواته مع (مائة، وألْف) لأن كلامه أولاً يَشمله، إذْا كان (الألْف) لفظا مُذَكَّرا فتلحق التاء، فتقول : ثلاثةُ آلافٍ، وأربعةُ آلافٍ، ولفظُ (المائة) مؤنثٌ، فلا تلحق التاء، فتقول : ثلُثُمائةٍ، وأربعُمائةٍ، وكذلك مابعدُ إلي (تِسْعِمائةٍ)

وأَحَدَ اذْكُرْ وصِلَنْهُ بعَشَرْ
مُرَكَّبًا قاصِدَ مَعْدودٍ ذَكَرْ

لَمَّا أتمَّ الكلام على (الثلاثة) و (العَشَرة) وما بينهما أخذ يذكر ما فوق

= بمن سبيتم منا. والشاهد فيه استعمال (حلقكم) مفردا مراد به الحلوق.

(١) ديوانه٢٢٥، واللسان (نصا).

ويروى «نحن عصابة» و«ونحن بقية» والنصِيَّةُ : الخيار الأشراف.

(٢) الكهف : ٢٥ .

ذلك من (أحدَ عَشَرَ) إلى (تَسْعَةَ عَشَرَ) لأنه نوع من أنواع العدد، له حكمٌ مخالف لأحكام غيره، ويُوافق في بعض.

وابتَدأ بذكر (أحَد) و (إحْدَى) فبيَّن أنك تذكر (أحَدَ) هذا اللفظ موصولاً بعَشَر، مفتوحَ الشين دون تاءٍ، إذا قصدتَ أن تعد آحاداً مُذكَّرةً، فجَعل (أحدَ عشرَ) مخصوصا بالمعدود المذكَّر، كقولك : أحدَ عشَر رجلاً، وأحدَ عشرَ جملاً، وأحدَ عشرَ كتاباً، ونحو ذلك.

٩٣ والتذكيرُ هنا / على ما فُسِّر في الفَصْل قبل هذا، وكذلك التأنيثُ، لكن جَعلَه مركَّبا، أي صِلْ (أحَدَ) بـ (عَشَرَ) مُركَّبًا معه، ولاشكَّ في أن التركيب يوجُب البناء وهو تركيبُ المَزْج، فكأنه قال : رَكِّبْه معه وابْنِه.

وهذا حكمُه، وذلك أن (أحدَ عشرَ) كان أصله في القياس : أحدُ وعَشَرَةٌ، بالعطف، لكن العرب رَكَّبتهما، فجعلتهما كالكلمة الواحدة، كما فَعَلت في (مَارَسَرْجِسَ) و (رامَهُرْمُزَ) و (بِلاَلاَبَاذُ) ونحو ذلك. وبَنَتْ (أحَدَ) على الفتح، على حسَب ما فعلتْ في غيره.

فالتركيبُ سببُ بناء (أحَدٍ) وكذلك (إحْدَى) في المؤنث وكان التركيب سببًا للبناء، لأن الكلمة الثانية لما عُوملتَ مُعاملةَ الجزء من الأوُلى صارت مُفْتَقِرة إليها افتقارَ الحرف إلى ما بيَّن معناه، فرَجع البناءُ بالتركيب إلى شَبَه (الافتقار) وقد تقدم مثل هذا التقرير في موضعٍ احْتِيج إليه فيه.

وأما بِنَاءُ (عَشَرَ) من (أحدَ عشرَ) فسيُذكر حيث تعرَّض الناظم للتنبيه عليه إن شاء الله تعالى.

وقوله : (قَاصِدَ مَعْدُودٍ) منصوبٌ على الحال من ضمير (أذكُرْ) و«مُرَكَّبًا) أيضا منصوبٌ على الحال من « أحَدَ) أي اذكر أحَد مُرَكَّبًا مع

عَشَر حالةَ كونِك قاصداً لمعدودٍ ذَكَرٍ، وهو على حذف المضاف، أى قاصدَ عدَّ معدودٍ ذَكَر. ثم قال :

وقُلْ لَدَى التَّأْنِيث إِحْدَى عَشْرَهْ

والشِّينُ فِيهَا عن تَمِيم كِسْرَهْ

يَعنى أنك إذا عددتَ المؤنث قلت : إحْدَى عَشَرَة، فصيَّرت (أحَدًا) إلى (إحْدَى) على وزن (فِعْلَى) وألحقتَ (عَشَر) التاء مع إسكان الشين عند أهل الحجاز. ودَلَّ على ذلك إتيانُه بلغة بنى تَمِيم، وهو كَسْرُ الشين، بقوله : (والشِّيْن فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَهْ» أى أن بنى تميم يَجعلون على الشين كَسْرة.

فإذَنْ أهلُ الحجاز على السكون المتقدم، فتقول على لغة أهل الحجاز : إحْدَى عَشْرَةَ، واثْنَتَا عَشْرَةَ، وثَلاثَ عَشْرَةَ، بإسكان الشين، وتكَسْرِها فى لغة بنى تميم فتقول : إحْدَى عَشِرَةَ، واثْنَتَا عَشِرَةَ، ونحو ذلك، وهذا كله فى التأنيث لا فى التذكير، لأنه قَدَّم الكلام فى التذكير أنه مفتوح الشين بلا تاءٍ، وهكذا مُطلقا، ولم يقيدْه بلغة دون لغة ، فدَلَّ أنه لايقال فى لغة بنى تميم : أحدَ عَشِرَ، أصلاً، وإنما يكون ذلك فى (عَشْرَة) إذا عددتَ المؤنث، وذلك أن أهل الحجاز يقْرعون : {فَانْفَجَرتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا}[1] / بالإسكان. وبنو تميم يكسرون، قرأ طَلْحة بن مصرِّف ومجاهدُ وعيسى بن عُمَر فى جماعة[2] (اثْنَتَا عَشِرَةَ عَيْنًا) وكذلك روَى هارونُ وعبدُ الوارث والخَفَّافُ عن أبى عَمْرو بن العَلاء هنا، وفى ٩٤

(١) سورة البقرة : ٦٠.

(٢) هم يحيى بن وثاب وابن أبى ليلى ويزيد، كما فى البحر المحيط ١/٢٢٩.

«الأعراف»[1] قال ابن جنّى : لغُة أهل الحجاز فى غير العدد نظير [عَشْرة] عَشِرَة، يكسرون الثانى، فيقولون : نبق وفَخِذ، وبنوتميم يُسَكّنون فيقولون : نَبْقَةُ، وفَخْذُ. قال : فلما رُكِّب الاسمان، يَعنى العدَد، استحال الوضعْ، فقال بنو تميم : إحْدَى عَشِرَة، وثْنتَا عَشِرَةَ إلى تِسْعَ عَشِرَةَ بكسر الشين، وقال أهل الحجاز : عَشْرَةَ، بسكونها[2]، ثم بَيَّن أنّ ذلك من جملة الانْحِرفات التى لَحِقت العدَد، ومن نَقْض العادة الذى كَثُر فيه. وأَتَى بنظائَر لذلك[3].

وقوله : «والشَّيُن فيِهَا عَنْ تَمِيم كَسْرَةُ» لايُشعر بالتزام الكسرة ولابُدَّ، بل يَدلّ على أن كسرة الشين من لغتهم. ويبْقَى بعد ذلك النظرُ فى كونْهم يلتزمون ذلك أوْلاَ، لم يدل عليه. وحَسَنٌ مافَعَل، فإن لتميمٍ لغةٌ أخرى فى هذا يَشْرَكُهم فيها قَيعسُ فيما نُقِل، وهى فتح الشين، فيقولون إحْدَى عَشَرَةَ واثْنَتَا عَشَرةَ، وهى قراءةُ مرويةٌ عن الأعمش، وعن طَلْحة بن مصرِّف[4]. والأشهرُ عن تميم الكَسْر، فلذلك لم يَنقل الناظم غيرَه.

ثم قال :

ومَعَ غَيْرِ أحَدٍ وإحْدَى
مَامَعْهُمَا فَعَلْتَ فَافْعَلْ قَصْدَا

---

(١) الآية ١٦٠، وانظر : البحر المحيط ٤/٤٠٦.

(٢) عبارة ابن جنى فى المحتسب (٨٥/١) «وذلك أن لغة الحجاز فى غير العدد نظير عَشْرة : عَشِرة، وأهل الحجاز يكسرون الثانى، وبنو تميم بسكونه، فيقول الحجازيون : نَبِقَةُ، وفَخِذُ، وبنو تميم تقول : نَبْقَةُ، وفَخْذُ، فلما ركب الأسمان استحال الوضع، فقال بنو تميم : إحدى عَشِرة، وثنتا عَشِرة، إلى تسع عَشرة، بكسر الشين، وقال أهل الحجاز : عَشْرة، بسكونها»

(٣) المحتسب ٨٥/١، ٨٦، ٢٦١.

(٤) انظر : المحتسب ٨٥/١، والبحر المحيط ٢٢٩/١.

«مَعَ» الأولى متعلِّقة بـ «افْعَلْ» و «ما» موصولة فى موضع نصب على المفعولية بـ (افْعَلْ) و «مَعَهُا» متعلق بـ «فَعَلْتَ» وهى صلة «ما» والعائد محذوف تقديرُه : مامعهما فعلتَه وتقدير الكلام : افْعَلْ مع غير أحدٍ وإحْدَى، وهو ثلاثة، وأربعة، ومابعدها إلى تَسْعَةٍ، فإنَّك تفعل به مع (عَشَر) مثلَ مافعلتَ بهما معه.

والذى فُعِل مع أحدٍ وإحدى أمور :

أحدها : أنه أُتِيَ بأحَدٍ مع عَشَر من غير تاء فى (عَشَر) دالاً على عَدَّ ما آحادُه مذكَّرة، فكذلك تَأْتِي به مع غير أَحَدٍ، نحو : ثلاثةَ عَشَرَ، وأربعةَ عَشَرَ، وخمسةَ عَشَرَ.

وقد مَرَ فى الكلام المتقدم حكمُ ثلاثةٍ وأربعةٍ ومابعدها إلى السِّتْة، من أن التاء تَلحقها فى عَدَّ المذكَّر، فكذلك تفعل هاهنا / أيضا كما مَثَّل. ٩٥

وأما (إحْدَى) فإنه أُتِي به مع (عَشْرَة) بتاء فى (عَشْرَة) دالاً على ما آحاده مؤنثة، فكذلك يكون الحكم هنا.

وتقدم أن (ثلاثة) وما بعدها تُجَرَّد من التاء مع المؤنث، فكذلك تَفعل هنا، فتقول : ثلاثَ عَشْرَةَ، وأربعَ عشرةَ، وخمسَ عشرةَ، إلى تسعَ عشرةَ.

وقد تحصَل من هذا أن (عَشْرَة) فى هذا الفصل خالفت حُكمَها فى الفصل الثاني قبلُ، إذ كانت قبلُ تَلحقها التاء مع المذكر، وتُجَرَّد مع المؤنث، وصار الحكم على العكس. وماعدا (العَشَرة) باقٍ على حكمه الأول، كما سيُنَبَّه عليه.

وإنما خالفوا الحكم فيها، وكان الأصل أن يقال فى المذكر ثلاثةَ

عَشَرَة، كراهيةً لاجتماع علامْتَى تأنيث، لأنهما بلفظ واحد، فإن مدلول تاء (ثلاثة) و (عَشَرة) تذكيرُ المعدود، فاتَحدا لفظا ومَعْنًى، فكُرِه اجتماعُهما فى شيئين، هما كالشئ الواحد.

وهذا بخلاف (إحْدَى عَشْرَة) فإنَّ علامَتَيْه قد اختلفتا مَعْنًى، لأن مدلول تاء (عَشْرَة) التذكير، ومدلول ألف (إحْدَى) التأنيث، واختلفتا لفظا، لأن هذه ألِفُ، وهذه تاء، ولذلك اجتمعت العلامتان بوجهٍ مَا فى نحو : حَمَراوَات، ولم تجتمع التَّاءَ ان فى : طَلَحَاتٍ ونحوه، فلم يكن اجتماع العلامتين فى (إحْدَى عَشْرَة) كاجتماع (ثلاثةَ عَشَرَة) لوقيل، فر َفضوه لذلك.

وخالفوا الحكمَ فى المؤنث أيضا، وكان الأصل أن يقولوا : ثلاثَ عَشْرَ، كما خالفوه فى المذكر، ولأن ثلاثًا وعَشْرً بَنَاءَ اَنِ مختصَّان بالمؤنث، فكَرِهوا أن يتركوهما كذلك لأنهما كالعلامتين.

ولَمَّا كان (النَّيَف) مقدَّمًا على (العَقْد) تَركوه مع التذكير بالعلامة على أصله، ومع التأنيث بِلاَ علامةٍ على أصله أيضا، تقديمًا للدلالة على المقصود.

الأمر الثانى : التركيبُ، فلما رَكَّبوا فى (أحدَ عشرَ) و (إحدَى عَشْرةَ) وبَنَوْه على الفتح، فكذلك فى (ثلاثةَ عَشْرَ) و (ثلاثَ عَشْرَةَ) وأخواتهما، وماذكُر من علة البناء جارٍ هنا، لافرق بينهما، فتقول : ثلاثةَ عَشَرَ، وأربعةَ عَشَرَ، وكذلك : ثلاثَ عَشْرةَ، وأربعَ عَشْرَةَ، إلى سائر الأخوات.

الأمر الثالث : جَرَيَانُ اللغتين في (عَشْر) عند عَدِّ المؤنث، فتقول : ثلاثَ عَشْرَةَ امرأةً، بالاسكان على مذهب أهل الحجاز، وثلاثَ عَشِرَة امرأةً، بالكسر على مذهب بني تميم ، ويجوز الفتحُ أيضا على مذهبهم ومذهب قَيْسٍ على ما

تقدَّم. وكذلك في أربعَ عَشْرَة/، وخمسَ عَشْرَةَ، وما بعده إلى تِسْعَ عَشْرة. ٩٦

و (قَصْدًا) في كلامه مصدرٌ في موضع الحال، وهو من القَصْدِ الذى هو بين الإسرافِ والإقتارِ، وهو العَدْل. ومنه قوله تعالى : {وَاقْصِدْ فِي مَشْيِكَ}(١) أى ليكُنْ عَدْلاًبين السرعة والإبطاء، وأنشد سيبويه(٢):

على الحَكَمِ المَأْتِيِّ يَوْمًا إذَا قَضَى

قَضِيَّتَه أنْ لاَيَجورَ ويَقْصِدُ

لَمَّا قَدَّم أن لفظ (العَشْرة) مخالفُ لما تقدَّم له فيه قبلَ ذلك، خافَ أن يُتَوهَّم أن الحكم فى غيره كذلك أيضا، يخالف ماتقدَّم، فاستَدْرَك هنا التنبيهَ على ذلك، وأن الحكم الأول باقٍ، من تَجْريدها مع عَدِّ المؤنث، وإلحاقها التاءَ مع عَدِّ المذكر، فتقول : ثلاثةَ عشرَ رجلاً، وثلاثَ عَشْرَ امرأةً، ونحو ذلك إلى التَسعة والتَسع، وقد تقدم وَجْهُ ذلك وعلَّتُه. فكأنَّه يقول : الثلاثُة والتسعةُ وما بينهما من أخواتهما حكمهُما فى التركيب كما تقدم قبلَ التركيب، فكما تقول : ثلاثةُ رجالٍ، وثلاثُ بناتٍ، كذلك تقول : ثلاثةَ عشرَ رجلاً، وثلاثَ عشرةَ بِنْتًا، وهذا كلُّه إنما هو فى ماعدا :اثْنَىْ عشرَ، واثنَتْى عَشْرةَ، لأن لهما حكمًا آخر، ولذلك قال : «ولثلاثةٍ وتِسْعَةٍ ومابَيْنَهمَا» إلى آخر. ولم يقل : ولاِثْنَيْن و تَسْعة ومابينهما. فَلمَّا خرَجَا عن ذلك الحكم أَخَذَ يذكرهما فقال :

---

(١) سورة لقمان : ١٩.

(٢) الكتاب ٥٦/٣، والمحتسب ١٤٩/١، ٢١/٢، وابن يعيش ٣٨/٧، ٣٩، والخزانة ٥٥٥/٨، والمغنى ٣٥٩، واللسان (قصد)

والبيت من قصيدة لأبى اللحام التغلبى، أو عبد الرحمن بن أم الحكم. ومعناه : واجبٌ على كل حكم بين الناس يُؤتى لفصل الخصومات أن لايجور فى حكمه إذا قضى قضيته، وحكم حكمه، وعاليه أن يقصد ويعدل فى قضاياه.

وأوْلِ عَشْرَةَ اثْنتي وَعَشَرَا
إثْنَى إذا أُنْثَى تَشَا أوْ ذَكَرَا
وأليَا لِغَيْر الرَّفْعِ وارْفَعْ بالألِفْ
والْفَتْحُ فى جُزْأَىْ سِوَاهُمَا أُلِفْ

يعنى أنك تولِي لفظَ (عَشْرة) بالتاء بإسكان الشين أو كسرها، لفظَ (اثْنَتَىْ) هكذا بلا نون، أى تجعل (عَشْرة) تلى (أثْنَتَىْ) وهكذا لفظ (عَشَر) بفتح الشين من غير تاء، تجعله يَلى (اثْنَى) فتقول فى الأول : اثْنَتىْ عَشْرَةَ، وفى الثاني : اثْنَى عَشَر، وذلك إذا أردت أن تعُدَّ الإناث، أو أردتَ أن تعُدَّ الذكور.

وقوله : «إذَا أثني تَشَا» راجع إلى قوله : «وأوْلِ عَشْرة اثنى» .

وقوله : «أوْذَكَرًا» راجع إلى قوله : «وعَشَرًا اثْنَىْ» فكأنَّه قال : أوْلِ عَشْرَةَ اثنَتَىْ إذا أُنْثَى تَشَاء، وأوْلِ عَشَرَ / اثْنَىْ إذا ذكرًا تشاء، فرَدَّ الأول إلى الأول، والثانىَ إلى الثانى، من باب «الَّلفِّ والنَّشْر»[1]. ومنه قوله تعالى : {ومِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمْ الَّيْلَ والنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ ولِتَبْتغُوا مِنْ فَضْلِهِ}[2]. 97

(١) اللف والنشر ضرب من ضروب «البديع» وهو أنت تذكر شيئين أو أشياء، ثم تذكر أشياء على عدد ماذكرته، كل واحد يرجع إلى واحد من المتقدم، وتفوض إلى عقل السامع رَدَّ كل واحد إلى مايليق به، لا أنك تنص عليه. ويسمى أيضًا «الجمع والتفريق» ثم إن النشر أو التفصيل يأتى على ثلاثة أقسام : أن يكون على ترتيب اللف، كا لآية الكريمة. وقد يكون على ترتيبة معكوسا، كقوله تعالى : {يوم تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وتسودُّ وجُوهٌ ..} الآية وقد يكون على غير ترتيبه، لااطردا ولاعكسا، ويسمى «المشوش».

(٢) سورة القصص : ٧٣.

والحاصل أنك تقول في المؤنث : رأيتُ اثنتيْ عَشْرَةَ امرأةً، و [تقول في المذكر][1] اثْنَتْي عَشَرَ رجلاً. وتعيينُه بألف الوصل لايدفع (اثِنْتَىْ) بلا ألف، فإنهما مُتَرادِ فان، فتقول : ثِنْتَا عَشْرَةَ، كما تقول : اثْنَتَىْ عَشْرَةَ.

فإن قلت : إن قوله : «إذَا أُنْثَى تَشَا أوْ ذَكَرًا» عبارة مُشْكِلة، وإن كان المعنى مفهوما، إذ الأَوْلى أنْ لَوْ قال: إذَا إنَاثًا تَشَاءُ أوْ ذُكُوراً، أى قصدتَ بالعدد الذكورَ أو الإناثَ، وليس المقصود الإفرادَ في هذا لأنه يَعُدٌّ. وأيضًا فقوله : «إذَا أُنْثَى تَشَاءُ» إنما تحصيل العبارة : إذَا عَدٌّ أُنْثَى تَشَاءُ. وأما أن يُريد نفسَ الأنثى فَلاَ.

فالجواب أن قوله : «إذَا أُنْثَى تَشَاءُ أوْ ذَكَرًا» ليس المقصود منه الإنَاث أو الذكور في قَصْد الناظم، بل قَصْدُه حكايةُ التمييز، كأنه قال : إذا أردتَ اثنتَى عَشَرَةَ أُنثَى، أو اثنْى عَشَرَ ذَكَرًا، فنَصْبُ (أنْثَى) و (ذَكَرًا) على حكاية التمييز، أي إذا أردتَ التفسير بهذين اللفظين، وصار (أُنْثَى) وذَكَرًا) عبارة عن جنس التمييز الذى يَنْصبُ بعدهما. وهذا ظاهر، والله أعلم.

ثم قال : «وألْيَا لغَيْرِ الرفْعِ وارْفَعْ بالألِفْ) يعنى أن هذين اللفظين وهما (أثْنَى وأثْنَتَىْ) معربان، لامبنيان، كما بُنِيت سائرُ ألفاظ هذا النوع، وهما فى إعرابهما كالمُثَنَّى،يُرْفعان بالألف، وينصبان ويخْفضان بالياء، فتقول : هؤلاء اثْنَا عَشَرَ رجلاً، واثْنَتَا عَشَرَةَ امرأةً، قال تعالى : {فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا}[2] وفى النصب : رأيتُ اثْنَى عَشَرَ، واثْنَتَي عَشْرَةَ، وكذلك الخَفْض. وقال : {وقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا}[3] وقد تقدم التَّنْبيه على إعرابهما فى

(١) مابين الحاصرتين زيادة من عندى تستقيم بها العبارة.

(٢) سورة البقرة : ٦٠.

(٣) سورة الأعراف : ١٦٠.

باب «المعرب والمبنى» فى قوله : «اثْنَانِ واثْنَتَانِ كابْنَيْنَ وابْنَتَيْنَ يَجْرِيَانِ».

فقد يقول القائل : هذا تكْرار لايُحتاج إليه، إذ كان الأَوْلَى به أن يَقْتَصر على الموضع الأول، فيَتْرك ذكرَ ذلك هاهنا.

فيقال فى الجواب عن هذا : إن ماذُكر هنا لابُدَّ منه، ولَوْلَمْ يَذكره لأَخَلَّ، وذلك أنه قَدَم أن هذا النوع مِمَّا وقَع مركَّبًا / والمركبُ مَبْنى، بِلاَ بُدٍّ، فلو لاذكرُ التَّنْبيه على إعراب هذين اللفظين لَشَمِلهما ظاهرُ القاعدة، فكان يُوَهم أنهما مَبْنيان مع بعدهما، فنَبَّه على الإعراب فيهما، وأنهما باقيان على ماكانا عليه. ومن هنا زَلهما فى الذِّكر وحدَهما عن سائر الألفاظ، من (أحدَ عَشَرَ) و (ثلاثةَ عَشَرَ) وأخواتهما.

98

فإن قلت : فلِمَ أعربَ والموجِبُ لبنائهما قائمُ، فإن القَصْد منهما ومن غيرهما من أخواتهما واحد، وأخواتُهما مبْنيات، فكان الأَوْلى إلحاقَهما بهما؟

فالجواب : أنَّ أخواتهما إنما بُنِيت لوقوع مابعدها منها[1]، موقعَ تاء التأنيث كسائر مابُنِي للتركيب، ولذلك بُنِى الصَّدْرُ على الفتح، بخلاف (اثنَتْى، واثْنَىْ) فإن الثانى فيهما إنما وقعَ منهما موقعَ نون الاثْنَيْن، وما قبلَ ذلك مَحَلُّ إعرابٍ لابناء، فصار إلى كمضاف إليه، فلم يُبْطلُ الإعراب.

والدليل على هذا القَصْد فيهما أنَّ العرب تصنُيف إلى (عَشَرٍ) فى قولك : أَحَدَ عَشَرَ، وثَلاَثَةَ عَشَرَ، ونحوه، فتقول : هذه أَحَدُ عشَرِكَ، وثَلاَثَةُ عَشَرِكَ، ولاتُضيف إلى (عَشَرٍ) فى قولك : اثْنَىْ عَشَرَ، واثْنَتْى عَشْرَة، فلا تقول : هــذه اثْنَا عَشَــرِكَ، ولا اثْنَتَا عَشْــرِك، كمــا لايقــال : اثْنَانِكَ،

(١) فى جميع النسخ «لوقوعها بعدها منها» وأراه تحريفا، وأن ما أثبته هو الصحيح. والله أعلم.

ولا غُلاَمَانِكَ، ولا نحو ذلك، فدلَّ على ماقاله النحويون فى هذين اللفظين.

ثم قال : «والْفَتْحُ فى جُزْأَىْ سِوَاهُمَا أُلِفَ» يعنى أن ماعدا هذين اللَّفْظَين المتقدِّمين أُلِفَ فى جُزْأَيْهِ فتحُ آخرهما، فهو المستَعمل فيهما. والجُزْءان هما جُزْءاَ المركبَّ، صَدْرُه وعَجُزُه فأحدَ عَشَرَ جُزْءانِ مَبْنيان على الفتح، وكذلك ثلاثةَ عَشَرَ، وأربعةَ عشَرَ، وأخواتُها إلى تِسْعَةَ عَشَرَ، من المذكر، وتِسْعَ عَشْرَةَ من المؤنث.

وقد نَبَّه بهذا الكلام على فوائد :

إحداها : أن اللفظين مَعًا مَبْنِيَّان، إذ كان لفظ الفتح إنما نُطْلقه غالبًا على حركة البناء، كالضم والكسْر، أمَّا بناءُ الصَّدْر فقد تقدم بيانُه، وأمَّا بناءُ العَجُز فقالوا : إنه بُنِى لتضمُّنه معنى الحرف العاطف، لأنَّ الأصل فيها : أحدُ وعَشَرَةُ، وثلاثةُ وعَشَرَةُ، وهكذا الى آخرها، مِثْل : أحدُ وعِشْرونُ، وثلاثةُ وعِشْرون، ونحوها، لكنهم ضَمَّنوا العَجُزَ معنى ذلك الحرف، فبَنَوْه لذلك، وإلاَّ فلو لم يكن مَبْنِيًا لَجَرى بوجوه الإعراب، غير منصرف/ كمَعْدِ يكَرِب، ورَامَهُرْمُزَ، وبابه. وقد قالوا فى عَجُز (اثْنَىْ عَشَرَ) و(اثْنَتَىْ عَشْرَةَ) : إنه مبنٌّى لوقوعه موقع النون، والأَوْلَى طَرْدُ الحُكم في كون البناء لتضمُّن معنى الواو العاطفة. ٩٩

فإن قلت : تنبيهُه على بناء الصَّدْر تَكرار، لأنه قد تقدَّم له ذكرُ ذلك فى قوله : «وأَحَدَ اذْكُرْ وَصِلَنْهُ بعَشَرٍ مُرَكَّبًا» فنبَّه على موجِب البناء، وهو التركيب، فما لُه كَرَّرَ هذا وليس من عادته ذلك؟

فالجواب :أنَّ ذِكْر البناء هنا مفهومُ من ذكر الفتح، والقصد ذكر بناء العَجُز، وجاء معه التَّنْبيه على بناء الصَّدْر بالعَرَض لابالقَصْد، وإنما

ذِكُر بالقَصْد ماصَرَّح به، وهو البناء على الفتح. وأما البناء فلازمٌ له، فما تقدَّم ذكُره لايجُعْل مقصوداً له، ومالم يَذْكرهُ ينبغى أن يُجْعل مَقْصودا.

والفائدة الثانية: التنبيهُ على الحركة المَبْنَىِّ عليها، وهى الفتحة، وهو نَصُّهُ، فأمَّا الصَّدْر فإنما بُنى على الفتحة، لأن العَجز منه واقعُ موقعَ تاء التأنيث، وما قَبْلَ تاءِ التأنيث مفتوح، فكذلك ما أشبهه، وقد تقدم التنبيُه على أوجه الشَّبَه بين المركَّب والمؤنَّث بالتاء فى باب «مالا يَنْصَرِف».

وأما بناء العَجُز على الفتح فلقَصد التخفيف، لخَفَّة الفتحة دون أُخْتَهْا.

والفائدة الثالثة : التنبيهِ على أنّ المألوف والمعتاد فيها إنما هو الفتح، فما جاء على خلاف ذلك فليس بُمْعَتاد، فهو إذَنْ قليل.

والقليل الذى جاء على خلاف المعتاد له موضعان :

أحدهما: إذا أُضيفتَ، فإنَّ مِنَ العرب مَنْ يُعرِبْها فى آخر العَجُز فيقول : هؤلاء خَمْسَةَ عَشَرُكَ، ورأيتُ خَمْسَةَ عشَركَ، ومررتُ بخَمْسَةَ عشَرِكَ، يجعلها كبَعْلَبكٍّ قال سيبويه : وهى لغة رديئه[1]. والذى عُوِّل عليه فى ذلك بقاءُ البناء على الفتح، وهو الذى أُلِف فى كلام العرب كما قال الناظم، فيقال : هؤلاء خَمْسَةَ عَشَرَكَ شبَّهه سيبويه بـ (اضْرِبْ أيُّهْم أفضلُ) [2] فى عدم تأثيرها بالعامل.

والثانى : (ثَمَانِى عَشْرَةَ) فى عَدَّ المؤنث، فإنه كلامه يُعطى أنَّ الفتح هو المألوف فيه وكذلك الحكمُ، فإن أشهر اللغات فيه : هذه ثَمَانِى عَشْرَةَ. قال السيرافى : وهو الاختيار عند النحويين كأخواتها.

---

(١) الكتاب ٣/٢٩٩.

(٢) المرجع السابق ٣/٢٩٩.

ومنهم من يقول : ثَمَانِي عَشْرَةَ، شُبِّه بمَعْدِ يكَرِبَ، وأيَادِي سَبَا، وقَالِي قَلاً، نحو.

ومنهم من يَحذف الياء ويُبْقي الكسرة، فيقول/: ثَمَانِ عَشْرَةَ. ١٠٠

ومنهم من يَقلب الكسرةَ فتحةً، فيقول: ثَمَانَ عَشْرَةَ. ومنه قول الأعشى[1]:

ولَقَدْ شَرِبْتُ ثَمَانِيًا وثَمَانِيًا

وثَمَانَ عَشْرَةَ واثْنَتَينْ وأرْبَعَا

ومِمَّا جاء فى هذه اللفظة من غير المألوف إضافةُ الصَّدْر إلى العَجُز، أنشد الكوفيون عليه قول الشاعر[2]:

كُلِّفَ من عَنَائِه وشِقْوَتِهْ

بِنْتَ ثَمَانِى عَشْرَةٍ من حِجَّتِهْ

عُومل معاملة (مَعْد يكَرِبٍ) فيمن يُضيف، ولكنه شاذ جداً. قال السيرافى فى البيت : لم يَعرفه البصريون .

والفائدة الرابعة : أنه لَمَّا ذَكر أنَّ الفتح هو المألوفُ والمعتادُ عند العرب أَشْعَرَ ذلك بأنَّه القياس، وأن غيره مِمَّا ليس بمعتادٍ ولا معروف ليس بقياس، ودَلَّ على أن مَذْهَبى الأخفشِ والفراء ليسا بمَرْضِيَّيْنْ عنده.

---

(١) المقرب ٦٧، والأشمونى ٧٢/٤، واللسان (ثمن).

(٢) معانى القرآن للفراء ٣٤/٢، ٢٤٢، والإنصاف ٣٠٩، والخزانة ٤٠٣/٦، والعينى ٤٨٨/٤، والتصريح ٢٧٥/٢، والهمع ٣٠٩/٥، والدرر ٢٠٥/٢، والأشمونى ٧٢/٤، والحيوان ٤٦٣/٦، والمخصص ٩٢/١٤، ١٠٢/١٧

والرجز لنقيع بن طارق، كما فى الحيوان. والعناء : التعب و النصب. والحجة – بالكسر – السنة.

أما الأخفش فإنه أجاز أن تُعرب هذه المُرَكَّبات فى أواخرها إذا أُضيفت، قياسًا على ماحكاه سيبويه من اللغة الرديَّئة[1]، فهو عنده قياس، فيقول : هؤلاء خمسةَ عَشَرُكَ، وثلاثةَ عَشَرُكَ، ومررتُ بخمسةَ عَشَرِك، ونحو ذلك. ونَقْلُ سيبويه يُعطى أنها لغة غيرُ مُرْتَضاه[1]، فلا ينبغى القياس عليها.

وأما الفراء فإنه أجاز إعرابَ هذه المركَّبات إعرابَ : عبدِ اللهِ، وامرئِ القَيْسِ، سواءُ أُضيفت أم لم تُضَف، فيقول : هؤلاء خَمْسَةُ عَشَرٍ، وخَمْسَ عَشْرةٍ، قياسًا على ما أمشد من قوله[2] :

* بِنْتَ ثَمانَى عَشْرَةٍ من حِجَّتَهْ *

قال الفراء : وإذا أضفتَ الخمسةَ عشرَ إلى نَفْسك رفعتَ الخمسةَ، فتقول : مافعلتْ خمسةُ عَشَرِى؟ ورأيتُ خمسةَ عَشَرِى، فإنما أُعربت الخمسةُ لإضافتك العَشَرَ، فلَمَّا أُضِيفَت العَشَرُ [إلى الياء منك][3]، لم يَستقم للخمسة إن تُضاف[4] وبينهما عَشَرُ، فأضِيفَتْ عَشَر لتصير اسمًا، كما صار مابعدها بالإضافة اسمًا[5]. قال الفراء : سمعتها من أبى فَقْعَسٍ وأبى الهَيْثم العُقَيْلى[6].

وهذا من القليل الذىُ يُنقل ولايُعْتَدُّ بمثله، ولايُبْنى عليه.

وهاتان الفائدتان الأخيرتان قد نَبَّه الناظم عليهما تصريحا إثْرَ هذا بقوله :

---

(١) الكتاب ٣/٢٩٩.

(٢) سبق الأستشهاد به، وهو لنفيع بن طارق، وقبله:

* كُلِّفَ من عَنَائِه وشِقْوَتِهْ *

(٣) مابين الحاصرتين زيادة من معانى القرآن ٢/٣٣.

(٤) فى معانى القرآن «أن تضاف إليها».

(٥) معانى القرآن ٢/٣٣.

(٦) نفسه ٢/٣٣.

وإنْ أُضِـيـفَ عَـددٌ مُـركَّبُ

يَبْـقَى الْبِنَا وعَـجُـزُ قَـدْ يعْـرَبُ

لأنهما مأخوذتان هنا بالمفهوم، والتصريحُ بهما أحسن.

ثم بَيَّن تمييزَ (العِشْرين) وأخواتها/ و (أَحَدَ عَشَرَ) وأخواتها فقال ١٠١

ومَـيِّـزِ الْعِـشْـرِيَن لِا تِّسْـعِـينَا

بَواحِـدٍ كـأرْبَعِينَ حِـينَا

يعنى أن (العِشْرِين) وأخـواتهـا، وهى (الثَّـلاَثُونَ) و (الأَرْبَعُونَ) و (الخَمْسُونَ) وما بعدها إلى اَالتِّسْعِين) تُمَيَّز بمفرد منصوب.

أمّا كونُهَ مفردا فهو قوله : «بِوَاحِدٍ» فلا يفسَّر بجمع، فلا يقال : عِشْـرُونَ دَرِاهـمَ، ولا ثَلاَثُونَ أثوابًا، لأنَّ المطلوب تميـيـزُ جنسِ المعـدود، والمفردُ يُكْفى من ذلك.

والجـمعُ هو الأصل ، إذ كـان الأصل أن يقـال : عِـشْـرُونَ من الدَّرَاهِم، لكنهم أرادوا التخفيفَ، فأتَوْا بالمفرَد عوضًا من الجمع، لِمَا يُؤَدِّى من معناه.

وإن جاء ما ظاهرُه خلافُ ذلك فمؤوَّل، كقول علْقَمة بن عَبْدة[1]:

فكان فـيـه مـا أتاك وفي

تِسْـعِينَ أَسْـرَى مُـقَـرَّنين صُـفُـدِ

فـ « أَسْرَى » ليس بتمييز، وإنما هو صفة للتِّسْعِين، والتمييز محذوف، أي تسعين رجلاً أسْرَى، وكذلك ما أنشدْ في الحماسة من قول

---

(١) ديوانه ، ص ١٠٣.

ابن ماويَّة[1]:

تَجَوَّدْتُ فى مَجْلِسٍ وَاحِدٍ
قِرَاهَا وتِسْعِينَ أَمْثَالَهَا

فـ «أمثَالَها» بدلُ وليس بتمييز.

وقد أجاز السيرافى إذا أردتَ أن تجمع جماعاتٍ مختلفة أن تفسّر (العِشْرِين) ونحوهَا بجماعة، فتكون (عِشْرُون) كلُّ واحدٍ منها جماعةٌ، ومثل ذلك : الْتَقَى الخَيلاَنِ، فتقول على هذا : عشرون خَيْلاً، قال[2]:

تَبَقَّلَتْ من أوَّلِ التَّبَقُّلِ
بَيْنِ رِمَاحَى مَالكٍ ونَهْشَلَ

قال : فتقول على هذا : عشرون رِمَاحًا، تريد : عشرين قَبِيلةً، لكل واحدة منها رِمَاحُ. وقال[3]:

---

(١) من مقطوعة له عدتها ستة أبيات، بديوان الحماسة، شرح المرزوقى (٦٠٤ - ١٠٨) وقبله :
وقافيةٍ مثل حَدَّ السِّنَانِ\تَبْقَى ويَذْهَبُ مَنْ قالها
وتجوت : اخترت جيدها. والقرى : مايقدم للضيف من طعام وشراب، كأن القوافى لما تواردت عليه أحسن القيام بها، وجَوَّد القرى لها.

(٢) ابن يعيش ١٥٣/٤، ١٥٤، ١٥٥، وشرح شواهد الشافية ٣١٢، والخزانة ٣٩٠/٢، واللسان (بقل) والرجز من أرجوزة طويله لأبى النجم، هى أجود أرجوزه للعرب، وانظر فيها : الأغانى ٧٤/٩، والشعرْ والشعراء لابن قتيبة ٥٨٦، والطرائف الأدبية للميمني ٥٥ - ٧١، والخزانة ٣٩٠/٢
وتبقلت : رعت البقل، وهو من النبات ماليس بشجر دِق ولاجِل، وإذا رعى لم يبق له ساق - ومالك ونهشل : قبيلتان.

(٣) ابن يعيش ١٥٣/٤، والمقرب ٨٠، والخزانة ٥٧٩/٧، والهمع ١٣٩/١، والأغانى ٤٩/١٨.
والشعر لعمرو بن العداء الكلبى، وكان معاوية بن أبى سفيان قد استعمل ابن أخته عمرو بن عتبة بن أبى سفيان على صدقات كلب، فاعتدى عليهم، ففى ذلك يقول الشاعر هذين البيتين.==

سَعَى عِقَالاً فلم يَتْرُكْ لَنَا سَبَدًا

فكَيْفَ لَوْ قَدْ سَعى عَمْروُ عِقَالَيْنِ

لأصْبَحَ النَّاسُ أوْبَادًا ولم يَجِدوُا

عِنْدَ التَّفَرقِ فى الَهيْجَا جِمَالَيْنِ

وكلام الناظم يَدفع هذا الجواز، ودَفْعُه ظاهر، لأن مبنٌى على قولهم : خَيْلاَنِ وجِمَالاَنِ، ونحو ذلك، وهو قليل، فلا ينبغى أن يُبْنَى عليه. ومثلُ هذا القياس يَلزمه في المركَّب أيضا، وفى (مائة) و (ألف). وسيُنَبَّه على ذلك إثْرِ هذا إن شاء اللّه.

وأما كَوْنُ المميَّز منصوبا فيُعطيه مِثالهُ، وهو قوله : «كَأرْبَعينَ حِينًا» فـ «حِينًا» مفرد منصوب، وإلزامُه النصبَ بما أشار إليه المثالُ ودليلُ على أنه لايَعتبر الخفضَ / بالإضافة قياساً، فلا يقال : ثلاثُو دِرْهَمٍ، ولا أربعُو ثَوْبٍ، كما مائةُ درهمٍ، ومائتا ثوبٍ.   ١٠٢

وقد حكى الكسائى أنَّ مِنْ العرب مَنْ يُضيف (العِشْرين) وأخواته إلى المفسَّر مُنَكَّرا أو معرَّفا، فيقول : عِشْرُو دِرهمٍ، وثلاثُو ثَوْبٍ، وأربعُو عَبْدٍ، ولم يُعَوِّل عليه الناظم فى القياس، فلذلك لم يَذكره.

وإنما نُصِبَ (عشرون) وأخواتهُ تشبيهها بـ (ضارِبِينَ زيدًا) وذلك أنهم لَمَّا أفردُوه زادُوه تخفيفا أيضا بَحَذْف (مِنْ) وأعملوا (العشرين) فى

= وسعى : من قولهم : سعى الرجل على الصدقة، إذا عمل على أخذها من أربابها. والعقال : صدقة عام، وعقالاً وعقالين : منصوبان علي الظرف، وأراد : مدة عقال، ومدة عقالين. والسبد : الشعر والوبر. والأوباد : جمع وبَدَ - بفتحتين - وهى شدة العيش وسوء الحال. والهيجاء : الحرب. والمعنى : أنه تولى علينا سنة فى أخذ الزكاة، فظلمنا ونهب أموالنا، حتى لم يترك لنا شيئا، فكيف بنا لو أن تولى علينا سنتين؟ أو على أى حال كنا نكون؟!

(درهمًا) فنصَبوه تشبيهًا بـ (ضَارِبِين) في ثَبات النون والنصب، وحَذْفها والخفضِ على الجملة، لأنك تقول : ضَارِبُونَ زيدًا، وضَارِبُو زَيْدٍ، وكذلك تقول : عِشْرُون درهمًا، وتَحذف النونَ وتخْفض، وذلك إذا كان ما بعدها مالِكًا أو نحوَه، نحو : عِشْرُو زيدٍ، كما تقول : غلمانُ زيدٍ، فلما كانت (عشْرون) كـ (ضارِبِينَ) في هذا المعنى، وكانت تقتضى مفسَّرا كما يقتضى (ضارِبُونَ) معمولاً - نُصب به لذلك.

واعلم أن الناظم لم يتعرَّض هنا لحال (لنيِّف) مع هذه العُقُود. والحُكْمُ فيها أن العُقُود تُعطف بالواو علي (النيِّف) فتقول : أحَدُ وعِشْرونَ، واثْنَانِ وثَلاَثُونَ وثَلاَثَةُ وأرْبَعُونَ.

وكان حَقُّه أنَ يَذْكَر ذلك، تَرك ذلك للعلم به، وعلى أنه قد ذكَر لزومَ الواو مع اسم الفاعل المشتق من العَدَد، نحو : الحَادِى والعِشْرِين، ونحو ذلك.

وأمَّا حُكم (النَيِّف) مع لَحاق التاء مع المذكر، وعدمَ لَحاقها مع المؤنث، فتشمله القاعدةُ الأولى.

وكذلك إطلاقُه لإتيانَ بالعِشْرِين للتِّسْعِين، من غير تفريق فيها بين مذكَّر ومؤنَّث، يُشْعِر بأنَّ التفريق فيها مُهْمَل، فيجوز أن تَعُدَّ بها المذكَّر والمونَّث، فتقول : عِشْرونِ رَجُلاَ، وعِشْرُون امْرأَةً، ونحو ذلك، كما كان ذلك فى (مِائَة، وَلفْ) وإنما فُرِّق بين المذكَّر والمؤنَّث فى (العَشَرَة) وحدهَا من جملة العقود، وأما (النَّيِّف) فهو الذى التُزِم ذلك فيه. ثم قال :

ومَيَّزوُا مُرَكَّبًا بِمِثْلِ مَا
مُيِّزَ عِشْرُونَ فَسَوِّ يَنْهُمَا

يعنى أن العدد المركَّب، وهو من (أحَدَ عَشَرَ) إلى (تِسْعَةَ عَشَرَ) مَيَّزته

العربُ بمفرد منصوب، كما مَيَّزت (عِشْرِينَ) وأخواته بواحدٍ منصوب.

وقَصْدُه أن هذا التمييز المذكور هو المعتَبر فى هذا النوع من العدد، لادخولَ لغير ذلك فيه، كما كان ذلك فى (عِشْرِينَ) فلا يُفَسَّر بمخفوض/، ولابَجْمع، فلا يقال : أحَدَ عَشَرَ دَراهَم، ولاأحَدَ عَشَرَ دِرهَمٍ. ١٠٣

أمَّا النصب فلأنَّ العرب جعلت المركَّب كالمنونً، وعَاملَتَه، معاملتَه، قاله سيبويه[1]. قال السيرافى : لايصح إلا ذلك، لأنَّ لأصل خمسةُ وعَشَرَةُ، فليس بعد الخمسة شئُ أُضِيفت إليه، فوجب أن تكون مُنَوَّنة ومحلُّ العشرة مَحَلُّ الخمسة، فكانت مُنوَنة مثلها.

وأيضا فلم تر شيئينَ جُعلا اسمًا واحدًا، وهما مضافان أو أحدهما فوجب النصب لذلك، كذا قال السيرافى فى التعليل فانظر فيه .

وأمَّا الإفراد فلَما تقدَّم من أنه كافٍ لِعلْم المِقْدار.

وقوله : «فَسَوِّيَنْهُما» يريد : سَوِّ بين المركَّب في هذا الحكم، وهو وجوب الإفراد والنصب، وبين (عِشْرين) وأخواته. ونَكَّتَ بذلك على ماذهب إليه الزمخشرىُّ فى «الكشَّاف» فى قوله تعالى : {وقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا}[2]. من أن «أسْبَاطًا» تمييز.

قال الزَّمَخْشرى : فإن قلت : مُمَيِّز ماعَدا العشرةَ مفردٌ، فما وجهُ مجيئِه مجموعًا؟ فالجوابُ : أن المراد وقَطَّعْناهم اثْنَتَىْ عَشْرَةَ قبيلةَ وكلُّ قبيلةٍ أسباطُ لاسبِط، فوَضع «أسْبَاطًا» موضعَ قبيلة، كما قال :

---

(١) الكتاب ٣/٥٥٧.

(٢) سورة الأعراف : ١٦٠.

* بَيْنَ رِمَاحي مَالكٍ ونَهْشَلَ *[1]

قال المؤلف:فمقتضى ماذَهب إليه أن يقال : رأيتُ أَحَدَ عَشَرَ أنعاماً، إذا أريد إحدى عَشْرَةَ جماعةً، كلُّ واحدة منها أنعام. قال ولابأسَ برأيه فى ذلك لو ساعَده استعمالُ، لكن قوله : (كُلُّ قَبيلةٍ أسباطُ لاسِبْطُ) مخالف لما يقوله أهل اللغة، من أن السِّبْط فى بنى إسرائيلَ بمنزلة القبيلة فى العرب. قال : فعلى هذا معنى {قَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا} قَطَّعْناهم اثنَتىْ عشرةَ قبائلَ، فـ (أسباطُ) واقعُ موقعَ (قَبَائل) لا موقعَ قبيلة، فلا يصح كونه تمييزًا، وإنما هو بَدَل، والتمييز محذوف. وعلى هذا المَحْمَل حمل الآيةَ أيضًا غيرُابن مالك، كالشَّلَوْبين وابن أبى الرَّبِيع وغيرهما.

وقد جَعل هذا بعضُهم قياسًا، على ان يكون بَدَلاً يقوم مقامَ التمييز، وهذا غير مُمْتنع، وإنما الممتنع أن يُنْصب على التمييز كما قاله الزمخشرى.

وما رآه السيرافى فى (عِشْرِين) وأخواته من جواز التمييز بالجمع على التقدير المذكور جارٍ له هنا، إذ لا فرق بين أن تقول : هذه/ ١٠٤ عِشْرُونَ خَيْلاً، وثَلاَثُونَ رِمَاحًا، وبين أن تقول إحَدى عَشْرَةَ خَيلاً، وثَلاثَ عَشْرَةَ رِمَاحًا، فيكون الناظم أيضا قد تحرزٌ من هذا المذهب :

وإنْ أُضِيفَ عَدَدُ مُرَكَّبُ
يَبْقَى الْبِنَا وعَجُزُقَدْ يُعْرَبُ

(١) الكشاف ٩٨/٢، والرجز لأبى النجم، وقد سبق الاستشهاد به، وقبله:
* تَبَقَّلَتْ من أوَلِ التَّبَقُّلِ *

يعنى أنَّ العدد المركَّب إذا أضيف فإن البناء يبقى على ما كان عليه قبل الإضافة. وهذا الكلام مُؤْذِنٌ أولاً بجواز الإضافةإلى العدد المركبَ، فتقول : هذه أَحَدَ عَشَرَكَ، وثَلاَثَةَ عَشَرَ زيدٍ، فيبقى على ماكان عليه من البناء على الفتح، وذلك فىالجزءين معًا، فالصَّدْرُ لتركيبه مع الثانى، والَجُزُ لتضمُّنه معنى الحرف، وهذا الاستعمالُ هو الأكثرُ فى كلام العرب.

وقد يُعرب العَجُز، يعَنى قد يقع الإعراب فى آخر العَجُز، فتقول : هؤلاء أحَد عَشَرُكَ، ومررتُ بأحدَ عَشَرِ زيدٍ، كما يُعرب المركَّب فى آخره. وقد مَرَّ ذكر هذا.

ويريد أن العَجُز هو المعرب، وما عداه مبنّى، ولا يُؤخَذَ من هذا أنَّ إعراب العَجُز يؤدِّى إلى إعراب الصَّدْر ضرورةً، إذ كان إعرابه لايمكن إلا باستقلاله بنفسه، وإزالةِ التركيب، وذلك يَستلزم أن يكون مضافا إليه، والأول مضاف، فيصيران معًا مُعربَيْن، كامرِئِ القَيْسِ، وعبدِ اللَّهِ، ونحوه، لأنا نقول : ذلك غير لازم، ولايستلزم إعرابُ العجز إعرابَ الصَّدْر. ألاتَرى أنَّ المركَّب تركيبَ مَزْج مبنُّى الصَّدْر، معربُ العُجز، فالصّدْر فى مسألته باقٍ على الحكم الذى قَدَّم فيه، وهو البناء، ولايصح أن يقال : لعله نَبَّه على كِلاَ السَّمَاَعيْن، وماحكاه سيبويه، وما حكاه الفراء، وقد ذُكر قَبْلُ[1]، لأنا نقول : إن الناظم إنما قال : «وعَجُزٌ قَدْ يُعْرَبُ» فأفرد العَجُزَ وحدَه بالإعراب، ولو كان مراده ذلك لقال : وقد يُعرب المركَّب، أو ما يُعْطِى هذا المعنى، فإنما نَبَّه على ماحكاه سيبويه من قول بعض العرب : خمسةَ عَشَرُكَ. قال : وهى لغةٌ رَديئَةٌ[2].

---

(١) انظر : ٢٦٩والكتاب ٣/٢٩٩، ومعانى القرآن ٢/٣٣.

(٢) الكتاب ٣/٢٩٩.

قال ابن خروف : يقول : هى كبَعْلَبَكَّ فى الرَّداعة، ولهذا قال الناظم : «وعَجُزُ قَدْ يُعْرَبُ» فنَبَّه على قِلَّتها وضَعْفها.

وصُغْ مِنِ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقُ إلَى
عَشَرَةٍ كَفَاعِلٍ مِنْ فَعَلاَ
وَاخْتِمْهُ فى التَّأنِيث بالتَّا ومَتَى
ذَكَّرْتَ فَاذْكُرْ فَاعِلاً بِغَيْرتا

هذا الفصل يُذكر فيه اسمَ الفاعل المشتَقّ من أسماء العدد، ويُقَرِّر/ ١٠٥ الحكم الَّذى له فى قوانين النحو. وله فى هذا الباب ثلاثة مواضع:

أحدها : الآحادُ من اثنين إلى عَشَرة. والثانى : من أحد عشر إلى تسعةَ عشرَ والثالث : من عِشْرين إلى تِسْعين.

وأحكامُه مختلفَةُ باختلاف هذه المواضع، فذكَر كل فصلٍ على حِدَته، وابتدأ بذكره مع الآحاد، لكنَّه قَدَّم مقدمةً نَقْلِيَّة، تَشمل جميع المواضع، وهى الإخبار عن جواز صَوْغ اسم الفاعل من هذه الألفاظ، فقال : «وَصُغْ مِنِ اثْنَيْنِ فما فَوْقُ» إلى آخره. يعنى أنه يجوز أن تصوغهن هذه الألفاظ التى هى :، اثنان، وثلاثة، وأربعة، وخمسة، ومابعدها إلى العَشَرة اسمًا يُوازِن اسمَ الفاعل المبنىَّ من فعل ثلاثى، وهو (فاعِلُ) الجارِى على (فَعَلَ) فتقول : ثانٍ، وثالثُ، ورابعُ، وخامسُ، وهكذا إلى عاشرٍ، كأنك تُجريها على : ثَنَيْتُ، وثلثت، وربَعْتُ، إلى : عَشَرْتُ، كما تقول : ضَارِبُ من (ضَرَبْتُ) وحامِلُ من (حَمَلْتُ) ونحو ذلك.

وإنما قال : «كَفَاعِلٍ مِنْ فَعَلاَ» فبَيَّن أنَّ ذلك إنما يكون كالمبنى من الثلاثى، تحرُّزًا من سَبْق الفهم إلى جواز البناء على مُوَازنة اسم الفاعل

من غير الثلاثي. كمُفعِلٍ، ومُتَفَعِّلٍ، ومُفْتَعِلٍ، ونحوه، فإن مثل هذا لايجوز وهو قد قال : «كَفَاعِلٍ» فـ (فَاعِلُ) قد يكون عبارة عن اسم الفاعل، لا عن نَفْس البناء.

وإنما نَبَّه على جواز الصَّوْغ هنا، لأنه على خلاف لأصل، ألا ترَى أنه على أحد الوجهين يُصاغ من نفس اسْم العدَد لا من مَصدره، وذلك إذا كان بمعنى بعضِ أصلهِ، فليس فيه رائحةُ من معنى الاشتقاق الذى فى نحو : ضَارِبٍ من (ضَرَبَ) فلما كان كذلك احتاج إلى الإعلام بأن ذلك سائغُ ومنقولُ من كلام العرب، وعليه يَنْبَنِي الكلام فى هذا الفصل.

والبناءُ الذى نَبَّه عليه هنا على وجهين :

أحدهما : أن يكون من اسم العدد نفسِه، فتقول : ثَالِثُ ثَلاَثَةٍ، ورَابِعُ أَرْبَعَةٍ، وخَامِسُ خَمْسَةٍ، فهذا لم يَقع بناؤه من مَصْدرٍ استعماليٍّ أصلا، إذ لايقال : ثَلَثْتُ الثلاثةَ ثَلْثًا، ولارَبَعْتُ الأربعةَ رَبْعًا، ولاخَمَسْتُ الخمسةَ، ولا ما أشبه ذلك، ، فلم يكن له مصدر تُشْتق منه هذه الصِيغة، فثالثُ مشتق من لفظ (الثلاثة) ورابعُ من (أربعة) وهكذا ماعداها. وهو داخلُ فى الاشتقاق السماعيّ، وهو الاشتقاق/ من أسماء الأجناس، كترَبَتْ يَدَاهُ من (التُّربِ) واسْتَحْجَر الطِّينُ، من (الحَجَر) واسْتَتْيَسَتِ الشَّاةُ، من (التَّيْس) على ما هو مبيَّن فى علم «الاشتقاق». ١٠٦

والوجه الثانى : أن يكون البناء من المصدر حقيقةً، فتقول : ثالث اثْنَينْ، ورابعُ ثلاثةٍ، وخامسُ أربعةٍ، ونحو ذلك ، فهذا النوع لم يَقع بناؤه من اسم العدد نفسِه، لأنك تقول : ثَلَثْتُ الاثْنَيْن، ورَبَعْتُ الثلاثةَ، وخَمَسْتُ الأربعةَ، ونحو ذلك. هذا وإن كان المصدر مشتقا من اسم العدد، فإنَّ

المصدر الاستعمالىَّ هو الأصيل فى الاشتقاق، بخلاف أسماء الأجناس، كما ذُكر فى «كتاب الاشتقاق»[1] وكلا القسمين هو المذكور بعد هذا.

ولَمَّا كانت ألفاظ العدد مخالفةً لسائر الأسماء فى لَحاق علامةَ التأنيث، فإنها تَلحق إذا أُريد بها المذكَّر، وتسقط إذا أريد بها المؤنث، على عكس الأمر فى سائر الأسماء – خافَ أن يُتَوهَّمَ أن حكم المخالفة مُنْسَحِبُ على اسم الفاعل فيه، فنَصَّ على أن حكمه موافق لسائر الأسماء فقال : «واخْتِمهُ فى التَّأْنيثِ بالتَّاءِ» إلى آخره.

يَعنى أنك تُلْحقه التاء إذا أردتَ به المؤنث، فتقول : ثالثهُ ثلاث ورابعةُ أربعٍ[2]، وخامسةُ خمسٍ، وكذلك فى المخالف[3] نحو: رابعةُ ثلاثٍ ، وخامسةُ أربعٍ، وما أشبه ذلك.

وتُسقطها إذا أردتَ المذكر فتقول : ثلثُ ثلاثةٍ، ورابعُ أربعةٍ ، وكذلك ثالثُ اثنَيْن، ورابعُ ثلاثةٍ ونحو ذلك .

و «بالتَّاءِ» متعلِّق بـ «اخْتِمْهُ» و «فى التَّأْنيث» حال من ضمير «اخْتِمْهُ» البارز، أى اخْتِمه بالتاء حالَ كونه فى التأنيث، جَعل التأنيث له ظرفًا مجازا.

ثم بَيَّن مواضعَ القسمين المذكورين، وهما اسم الفاعل المشتقُّ من اسم العدد، والمشتقُّ من المصدر، والحكمَ فيهما، وتنزيلَ اللفظ على معناهما، فقال :

وإنْ تُرِدْ بَعْضَ الَّذِى مِنْهُ بُنِى
تُضِفْ إلَيْهِ مِثْلَ بَعْضٍ بَيِّنِ

(١) كتاب الاشتقاق هذا للشارح، وقد ذكره غير مرة فى الكتاب.

(٢) فى الأصل «ثلاثة ثلاث، وأربعة أربع» وهو تحريف، والصواب ما أثبته من (س، ت).

(٣) فى (ت) «المخالفة».

وإنْ تُرِدْ جَــعْلَ الأَقَلِّ مِــثْلَ مَــا
فَــوْقُ فَــحُكْمْ جَــاعِلٍ لَهُ احْكُمَــا

اعلم أن مدلول اسم الفاعل فى باب العدد واحدٌ من آحاده مطلقا، فثالثٌ، أو رابعٌ، مدلولُه فردٌ من أفراد الثلاثة، أو من أفراد الأربعة، لأن (فاعلاً) و (فاعلةً) فى سائر الأبواب معناه واحدٌ وواحدةٌ، فكذلك هنا، فإذَنْ لايستعمل فى هذا الباب/ إلا كذلك لمقَصْدٍ خاصٍ فى الإخبار بذلك الواحد، أو الإخبار عنه. ١٠٧

والقَصْد به فى الاستعمال وجهان :

أحدهما : أن تَقْصد به قَصْدَ البعض، بمعنى أنك تريد الإخبار عن واحد من آحاد العدَد، مِنْ حيثُ هو بعضـهُا خاصَّة، وهذا معنى قوله : «وإنْ تُرِدْ بَعْضَ الَّذِى مِنْهُ بُنِى» أى إن تُرِد بعضَ العدَد الذى بُنِى اسم الفاعل من لفظه، فالحكمُ أن تَحكم له بحكم البعض البَيَن، أى الظَّاهِرِ الموجود فى نَصِّ الكلام، فتقول : ثالثُ ثلاثةٍ، ورابعُ أربعةٍ، فتُضيف (الثلاثةَ) إلى (ثالثٍ) و (الأربعةَ) إلى (رابعٍ) كما تُضيف لفظَ البعض لو قلت : بعضُ ثلاثةٍ، وبعضُ أربعةٍ، لأن معناه مثل معناه.

وقد اشتمل هذا الكلام على حكمين:

أحدهما : لزومُ الإضافة فى هذا القَصْد، لأن معنى اسم الفاعل هذا معنى البعَضْ، فكما أن البَعْضَ يَلْزم الإضافةَ، فكذلك ما كان فى معناه. وسببُ ذلك أنه مشتق من اسم العدد نفسِه، فلا إشعارَ له بالاشتقاق الذى يُؤَدِّى معنى الفعل، وهو سببُ العمل. ومن هنا لم تَنْطق العرب بالفعل كما تقدم قَبْلُ، فلا يجوز إذَنْ أن يقال : هذا ثالثُ ثلاثةً، كما

لايقال: هذا بَعْضُ ثلاثةً، إذ لاناصبَ له، وهذا مذهب الجمهور.

وقد أجاز الأخفش النصبَ والتنوين فى هذا القسم، فتقول : هذا ثالثُ ثلاثةً ورابعُ أربعةً، ونحو ذلك، وكأنه قاسَ ذلك على قول العرب : ثَنَيْتُ الرجلَيْنِ، إذا كنت الثانى منهما، فهاهنا يصح أن يقال : هذا ثانٍ اثْنَيْنِ، وهو بمعنى : أحدُ اثنَيْن أو بعضُ اثنينْ، فكذلك ينبغى على هذا أن يقال : هذا ثالثُ ثلاثةً، بمعنى واحدُ من ثلاثةٍ، وكذلك رابعُ أربعةً، وخامسُ خمسةً، ونحو ذلك.

ورَدَّه المؤلف بأن مُوَازن (فَاعِل) المشارَ إليه إذا أُرِيد به معنى (بَعْض) لافِعْلَ له، فإن العرب لاتقول : ثَلَثْتُ الثلاثةَ، ولارَبَعْتُ الأربعةَ، وجاز ذلك فى (ثَانِى اثْنَيْن) لأن له فعلا يجرى مَجرْى القسم الثانى الجارِى مَجْرى اسم الفاعل.

والحكم الثانى : أن يكون الإضافة إلى المُتَّفقِ لا إلى المُخْتَلِف، فتقول : ثالثُ ثلاثةٍ، ورابعُ أربعةٍ، لأن المعنى أحدُ ثلاثةٍ، أو بعضُ ثلاثةٍ. ولايصح أن تقول فى هذا الفصل : ثالثُ/ اثنَيْن، ولارابعُ ثلاثةٍ، ونحو ذلك، لأن قَصْد البعَضْ هنا يُفسد المعنى، إذ كان المعنى : بعضُ اثنين وهو ثالثُ، أو بعضُ ثلاثة وهو رابعُ، وهذا فاسد وهذا الحكم لم يَنُصَّ عليه الناظم نصًّا، ولكن تَرَكَه لتضمُّن الاشتراط المعنوى إياه، وهو كونُه بمعنى (بَعْض). ١٠٨

والقصدُ الثانى من القَصْدَيْن فى (فاعِلٍ) من أسماء العدد : أن تُريد به معنى جعْل الأقَلَّ من العدد مثلَ ما فوقه، فإذا كان (ثلاثةً) أردتَ أن تجعله (أربعةً) أو (خمسَةً) أردتَ أن تجعله (سِتَّةً) فاسمُ الفاعل هنا

تَحكم له بحكم «جَاعِلٍ» اسم الفاعل من (جَعَلَ) وذلك قوله : «وإِنْ تُرِدْ جَعْلَ الأَقَلَّ مِثْلَ مَا فَوْقُ» إلى آخره.

يريد أنك تَحكم له بحكم اسم الفاعل من كل وَجْه، فتقول : هذا ثالثُ اثْنَين، بالإضافة، كما تقول : هذا جاعلُ الأثنين ثلاثةً، وكذلك تقول : هذا ثالثُ اثْنَيْنِ، كما تقول : هذا جاعلُ الاثْنَيْن ثلاثةً .

ويتضمن هذا الكلام أيضا حكمين :

أحدهما : عدمُ لزوم الإضافة، بل تجوز الإضافةُ وحذف التنوين، والنصبُ مع التنوين، كما فى اسم الفاعل، وأيضًا فيُشترط فيه ما يُشترط فيه ما يُشترط فى اسم الفاعل، ويجرى على مايَجرى عليه من الأحكام، فإذا كان بمعنى الماضى لم يَعمل، وإذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال جاز إعمالُه، ولايَعمل إلا بشروطٍ تقدمً ذكرها فى «اسم الفاعل» كالاعتماد على حرف نَفْى، أو استفهام، أو نداء، أو وقوعهِ خبرا، أو حالا، أو صفة، أو نحو ذلك مما تقدَّم ذكره، لأن (ثانيًا) و (ثالثًا) هنا مِنْ : ثَنَيْتُ، وثَلَثْتُ، كما كان (جَاعِلاً) من : جَعَلْتُ.

والثانى : أنه لايُضاف إلى ما كان من العدد مُوافِقًا، فلا تقول بهذا المعنى هذا ثالثُ ثلاثةٍ، وإنما تقول : هذا ثالثُ اثنَيْن، ورابعُ ثلاثةٍ، لأن معنى (جَاعِلٍ) لايُتَصَور إلا مع المخالفِ، فـ (ثالثُ اثنَيْن) يصح على معنى : جاعلُ الاثنَيْن ثلاثةً، بخلاف (ثالثِ ثلاثةٍ) فإنه لايصحُّ فيه ذلك، وقد تقدَّم التنبيهُ على هذا المعنى، وكلامه يُشْعر بهذَيْن الحكمين، لأنه قال : «وإِنْ تُرِدْ جَعْلَ الأَقَلَ مِثْلَ ما فوْقُ» فهذا مُستلزم للمخالفة. قال «فَحُكْمَ جَاعِلٍ لَهُ احْكُمَا» فهذا معنى إجازة النصب فيه والتنوين.

إلا أنَّ هذا الفصل فيه نظرُ من وجهين :

أحـدهـمـا : أنه قـال : «وصُغْ مِنَ اثْنَيْن فَـمَـا فَـوْقُ» ثم بَيَّن أنَّ الاستعمال / على وجهين، بمعنى (بَعْض) وبمعنى (جَاعِل) فاقتضى هذا ١٠٩ الكلام أن يجوز صَـوْغ (فَـاعِل) بمعنى (جاعل) من اثْنَيْن، ومن شـرطه لأيُضـاف إلاَّ إلى العـدد المخـالفِ، فـيقـال : هذا ثانٍ واحداً، وهـذا ثانِي واحدٍ، كما تقول : هذا ثالثُ اثنَيْنِ، وهذا ثالثُ اثْنَيْن، لكن هذا لايُقال .

وقد ذَكر المؤلف فى «شرح التسهيل»[1] أن العرب لم تَستعمل (ثانيًا) بمعنى (جَاعِل) وإنما جَعلته بمعنى (بعَضْ) والتزمتْ ذلك فيه[1]. وأصْل النقلِ فى منع ذلك لسيبويه[2].

وأيضا فمقتضى كلامه لزومُ الإضافةِ فى اسم الفاعل الذى بمعنى (بعَضْ) مطلقا، وقد تقدم أنه يُستعمل ذا وجهين فى (ثانٍ) كالذى بمعنى (جَاعِل) حكاه أيضا المؤلف كما تقدم. فيجوز على ما نَقل أن يقال : هذا ثانِى اثنَيْن بالإضافة، وثَانٍ اثْنَيْن، بالتنوين والنصب، لأنك تقول : ثَنَيْتُ الاثْنَيْنِ، ولايصح هنا أن يكون بمعنى (جَاعِل) إذ لايمكن أن يقال : جعلتُ الأثْنَيْنِ اثْنَيْنِ. فإطلاقُ الناظم الكلامَ فى هذه المسألة يؤدىّ إلى معنًى غير صحيح.

والوجه الثانى : أن قوله : «فَحُكْمَ جَاعِلٍ لَهُ احْكُمَا» يقتضى أن جواز الوجهين فى هذا الباب يُسَاوِى الجوازَ فى اسم الفاعل مطلقا، وقد قالوا فى الإضافة فى هذا الباب:

---

(١) شرح التسهيل للناظم (نسخة الزواية الحمزية ٣/١٠٦).

(٢) الكتاب ٣/٥٥٩.

إنها أَوْلَى، بخلاف باب «اسم الفاعل» فإن الإضافة فيه ليست بأَوْلَى من النصب. وفَرَّق بينهما بعضُ شيوخنا بأن اسم الفاعل مشتق من أَصْلٍ، وهوالمصدر، واسم الفاعل هنا مشتق من فَرْع، لأنه مشتق من مصدر اشْتُقَّ من اسم العدد، فحيث ضَعُفُ الاشتقاق قويتَ الإضافة، وحيث قَوِى الاشتقاقُ ضَعُفت الإضافة. وإذا ثَبت هذا ظَهر أن إطلاق الناظم القولَ بأن حكم اَسم الفاعل هنا حكمُ (جَاعِلٍ) مطلقا فيه ما تري.

والجواب عن الأول لايَحْضُرنى الآن.

وأمَّا الثانى فإن سُلِّم الفرقُ بينهما فى ذلك الحكم فلا خَلَلَ فى ذلك، لجواز الوجهين على الجملة. وقد مضى له من هذا أشياءُ يُتْرك فيه الترجيح، إذ لامَحذور يُلْقَى فى ذلك الإطلاق.

وقوله : «مِثْلَ بَعْضٍ بَيِّن» «بَعْضُ» هنا المراد به هذا اللفظ، ولكن نَكَّره كما يُنَكَّر العلَم إذا قلت : مررتُ بزيدٍ وزيدٍ آخرَ، لأن / الألفاظ أعلامُ على أنفسها، لأنك تقول: هذا زيدُ ثُلاَثِيًا، ولاتُجْرِى عليه النكِرة صفة، فكان حقه أن يقول: مثَل بَعْضِ البَيِّنِ، أى المذكورِ فى اللفظ، لكن ذهب مذهبَ تنكيرِه فصحَّ وقد مرَّ نحوُ من هذا فى «باب المعرَّف بالأداة». ١١٠

وقوله : «فَحُكْمَ جَاعِلٍ لَهُ احْكُمَا» «حُكْم» منصوب على المصدر المشبَّه به، أى احكم حكمًا مثَل حُكْمِ (جَاعِلٍ) ولا يكون اسمًا، لأنَّ التعدَّىَ إلى الاسم بالباء، فإنما يقال: احْكُمْ بُحُكْم كذا، ولايُحمل على حذف الباء، لأن باب :

* تَمُرُّون الَّديَارَ ولَمْ تَعُوجُوا *(١).

---

(١) عجزه : * كلامكمُ علىَّ إذن حرامُ * =

شاذٌّ، والكاف فى قوله : «كَفَاعِلٍ مِنْ فَعَلاَ» اسمُ تعدَّى إليه «صُغْ» أى صُغْ مثل فاعل، فجعَل الكاف اسمًا، كما قال الأعشى[1] :

أَتَنْتَهُونَ ولَنْ يَنْهَى ذَوِى شَطَطٍ
كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ والْفُتُلْ

فالكاف فى «كالطَّعْنِ» فى موضع رفع على الفاعلية، وقال امرؤ القيس[2]:

فَإِنَّكَ لَمْ يَفْخَرْ عَلَيْكَ كَفَاخِرٍ
ضَعِيفٍ ولَمْ يَغْلِبْكَ مِثْلُ مُغَلَّبِ

وإِنْ أَرَدْتَ مِثْلَ ثَانِى اثْنَيْنِ
مُرَكَّبًا فَجِئْ بِتَرْكِيبَيْنِ

أَوْ فَاعِلاً بِحَالَتَيْهِ أَضِفِ
إِلَى مُرَكَّبٍ بِمَا تَنْوِى يَفِى

وشَاعَ الاسْتِغْنَا بِحَادِى عَشَرَا
ونَحْوِهِ وقَبْلَ عِشْرِينَ اذْكُرَا

وبَابِهِ الْفَاعِلَ مِنْ لَفْظِ الْعَدَدْ
بِحَالَتَيْهِ قَبْلَ وَاوٍ يُعْتَمَدْ

= وهو لجرير، وسبق الاستشهاد به فى «باب حروف الجر» والمراد بهذا الباب تعدية الفعل اللازم بنفسه بعد حذف حرف الجر، ونصب المجرور، وأصله:تمرون بالديار، فحذف وأوصل.

(١) ديوانه ٤٨، والمقتضب ١٤١/٤، والخصائص ٣٦٨/٢، وابن الشجرى ٢٢٩/٢، ٢٨٦، وابن يعيش ٤٣/٨، والخزانة ٤٥٣/٩، والعينى ٣٩١/٣، والهمع ١٩٨/٤، والدرر ٢٩/٢
والشطط : الجور. والفتل : جمع فتيل، وهو مافتله الأنسان بين أصابعه من خيط أو وسخ. يريد : أنه طعن جائف نافذ إلى الجوف، يغيب فيه الزيت والفتل.

(٢) سبق الأستشهاد به.

هذا هو الموضع الثانى من مواضع اسم الفاعل المشتق من اسم العدد [وهو العدد][1] من أحدَ عشرَ إلى تسعةَ عشرَ.

واعلم أنّ الاشتقاق هنا إنما يكون بمعنى (بَعْض) لابمعنى (جَاعِل) فلذلك قال : «وإنْ أَرَدْتَ مِثْلَ ثَانِي اثْنَيْنِ مُرَكَّبًا» فبيَّن بقوله : «ثَانِي اثْنَيْنْ» أن المستعمل هنا إنما هو اسم الفاعل الذى بمعنى(جَاعِل) اسمُ فاعِلٍ حقيقةً، واسم الفاعل إنما يُبْنَى من الثلاثى المفرد كما تقدم. والمبنىُّ منه هنا مركَّب لا مفرد، فهو أكثرُ حروفًا من الثلاثى، وأيضا فلا يُبْنى من المركَّب اسمٌ فى صريح كلام العرب، وما جاء من نحو قولهم : عَبْقَسِيٌّ، وعَبْشَمِيٌّ[2]، لايُبْنى عليه، ومن هنا منعه أبو الحسن الأخفش، فإذن لايُتَصَوَّر هنا هذا الاستعمال.

فإن قلت : احْذِفُ الجزءَ الثانى من الأول فأقول: هذا ثالثُ اثْنَىْ عَشَرَ، ورابعُ ثلاثةَ عشرَ ونحو ذلك.

فالجواب : أن ذلك لاينبغى أيضا/ أن يجوز، لأنه فرعُ ذلك الممتنع ومحذوفُ منه، فيمتنع بامتناعه، اللهمّ إلا أنَ يَثْبُت من كلامهم : رَبَعْتُ الثلاثةَ عشرَ، أو نحوه، فإنه يصح على هذا أن يقال : هذا رابعُ ثلاثةَ عشرَ. ١١١

وفى «التَّذْكِرة» عن أصحاب سيبويه جوازُ ذلك، لأن (عَشَر) فى حُذِف، فهو بمنزلة ماليس فى الكلام، فإنما بُنِي (فَاعِلُ) من (ثَلاَثَةٍ) و (أربعةٍ) التى فى الكلام.

---

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبته من (س، ت).

(٢) نسبه إلى : عبد القيس، وعبد شمس، وانظر : سيبويه ٣/٣٧٦.

قال أبو على : يُقَوِّى ذلك أنَّ (حَادِىَ) ونَحوه معرب، فدل الإعراب على أن ذلك المحذوف ليس مَعْنِيًا به، وصار مثلَ الأسماء التى تجرى على الفعل. هذا ما قال.

وقد حَكى بعضهم أنه يقال : رَبَعْتُ الثلاثةَ عشرَ. وقالوا: مَعِى عشرةُ فأحَدْهُنَّ لى[1]، فهذا بمنزلة رابعُ ثلاثةَ عشرَ، فتقول : هذا حَادِى عَشَرةَ، وحَادِ عَشَرَةَ، فصح من هذا أن المركب من العدد يمتنع أن يُبْنى منه بمعنى (جَاعِل) إذا كان البدء من مركَّب، ولايمتنع إذا كان من غير مركب.

فإن قلت : فإذا كان حُكِىَ هذا جاز[2] إذَنْ فى المركب استعمالُ الذى بمعنى (جَاعِل) مطلقا، والناظمُ قد قيَّد ذلك بمثل (ثَانِى اثْنَيْن) فكان ينبغى أن يُطلق القانونَ إطلاقا، إذ قد أجازوا ذلك، نَصَّ عليه الشَلَوْبِين وغيره، وهو موافق لما حُكِىَ[2]، ولايلزم من امتناع البناء امتناعُ البناء من غيره.

فالجواب : أنَّ السَّماع بذلك، أعنى بقولهم : رَبَعْتُ الثلاثةَ عشرَ، ونحوه نادرُ، فلم يَعْتَبره، وعلى اطِّراحه بنَى فى «التسهيل»[3]، فلا اعتراض عليه فيما ذَهب إليه، ومع أن شيخنا الأستاذ[4] – رحمه الله – عَمَّمَ[5] الجواز مطلقا قياسًا على ذلك المسموع، وذلك ظاهر من جهة أن التركيب لازمُ إمَّا لفظًا وإمَّا تقديرًا، وهو مانعُ من البناء على الإطلاق. وأما اسم الفاعل بمعنى (بَعْض) فيَسُوع استعماله فى المركب وغيره، إذ يَسُوغ لك أن تَبْنِيَه من اسم العدد،

---

(١) اللسان (وحد) و فى «وحكى يعقوب : معى عشرة فأحْدْ هنَّ لِيَهْ، أى صَيِّرهنَّ لى أحدَ عَشَرَ».

(٢) يعنى قول العرب «معى عشرة فأحِّدْ هُنَّ لِيَهْ»

(٣) ص ١١٢.

(٤) هو أبو عبد الله، محمد بن على ابن الفخار الألبيرى. وسبق التعريف به.

(٥) فى جميع النسخ «غمز» وما أثبته من حاشية الأصل هو الصواب.

وتُركَبُّهَ مع غيره فتقول : ثالثَ عشرَ ثلاثةَ عشرَ، ونحو ذلك.

وذكر الناظم – رحمه الله – من الاستعمال فى لمركب ثلاثةَ أوجه أحدها : أن تأتى بتركيببَنْ اثنَيْن، وذلك قوله : «فَجِئْ بتَرْكِيبَيْنِ» نحو قولك : حَادِى عَشَرَ أحدَ عَشَرَ، وثَانِى عَشَرَ، وكذلك إلى تاسعَ عَشَرَ تسعةَ عَشَرَ هذا فى المذكر.

وتقول فى المؤنث : هذه حادية عشرَ إحدىَ عشرةَ، وثانية/ عَشَرَ ثِنْتَىْ عشرةَ، وكذلك ما بعده إلى تاسعةَ عشرَ تسعَ عشرةَ. ١١٢

وتشبيههُ بثَانِى اثْنَيْن يُعْطى أن التركيب الأول مضافُ إلى الثاني، وذلك صحيح، ولذلك تأتي بالياء فى اثْنَى عشرَ، إذا قلت : ثَانِي عشرَ اثْنَىْ عشرَ.

وقوله : «فَجِئْ بتَرْكِيبَيَنْ» دليل على أن (الحادى) ونحوه هنا مركَّب كأحدَ عشرَ، وذلك صحيح، لأنه اسم غير مشتق كأحدٍ، فيكون إذن بناؤه على الفتح، وهذا يُعطى أن يكون ما آخرهُ ياءُ قبلها كسرة، كحَادى وثَانِى مفتوحًا كغيره، إلا أنهم أجازوا فيه الوجهين: الفتحَ لأن هذه الياء تتحرَّك فى المؤنث، نحو : حاديَةَ عَشْرَةَ، والإسكانَ جريًا على ما اطُّرِد فى الأسمين المركبين نحو : مَعْدِ يكَرِب قاله الشلوبين.

والوجه الثانى : أن تَحذف العَجُز من التركيب الأول، ويَبْقَى التركيب الثانى على حاله، وهو الذى أراد بقوله: «أوْ فَاعِلاً بحَالَتَيْهِ أُضِفِ إلىَ مُرَكَّبٍ» البيت.

يعنى أنه يجوز لك أن تأتى بـ (فَاعِل) وحدَه مضافا إلى المركَّب الثانى، فتقول : هذا حَادِى أحدَ عشرَ، وثَانِى اثنْى عشرَ، وثالثُ ثلاثة

عشرَ، ونحو ذلك، فإنه مُوفٍ بالغرض الذى أردتَ، إذ كان المحذوف فى حكم المنطوق به، وهو العَجُز من المركب الأول.

وقوله : «بحالَتَيْهِ» يريد حالَتَيِ التذكير والتأنيث، فمثالُ التذكير ماذكر، ومثالُ التأنيث : حاديةُ إحدَى عشرةَ، وثالثةُ ثلاثَ عشرةَ، ونحوه. وقوله : «أَضِفْ» يريد أن حكم الإضافة باقٍ، لكن يبقى حكم اسم الفاعل إذا حُذف مابعده، هل يبقى على تركيبه أو يَرجع إلى الإعراب. ولم يتكلم الناظم عليه، والحكمُ فيه الرجوعُ إلى الأصل من الإعراب، إذ لا يمكن أن يُبْنى مع التركيب الثانى، لأن ثلاثة أشياءَ لاتصير شيئًا واحدا.

ولايقال : يبقى على بنائه الأول، لأن المحذوف مُقَدَّر - لأنا نقول : البناءُ للتركيب اللفظى وقد زال، وأيضا فالرجوعُ إلى الأصل يكون بأدْنَى سَبَب، ولايَخرج عن أصله إلا بسبب قوى. وإذا ثَبت هذا كان حكمه حكمَ الأسماء المعرَبة التى آخرها ياء فى استتار الضمة والكسرة وظهور الفتحة فتقول : هذا حَادِى أحدَ عشرَ، ورأيت حادى أحدَ عشرَ، ونحوه.

١١٣ وقوله : (بِمَا تَنْوِى يَفِى»/ المجرور متعلق بـ (يَفِى) الفعلُ مجزوم على جواب قوله : (أَضِفْ) و«فاعلاً» مفعول بـ «أَضِفْ» والتقدير: أَضِفْ وفاعلا بحالَتَيْه إلى مركب يَفِ بما تَنْوِى، أى يُعْطِ من المعنى مايُعطيه الأصلُ من غيرإخلال إذا هو حَذْفُ لدليل.

والوجه الثالث : أن تَحذف العَجُزَ من التركيب الأول، والصدرَ من التركيب الثانى، استغناءً بما ثَبت عَمَّا حذُف من الأول لَمَّا أُثْبَت نظيرُه فى الثانى، ومن الثانى لَمَّا أُثْبِت نظيرُه فى الأول، وهو قوله : (وَشَاعَ الاسْتِغْنَا بِحَادِى عَشَرَا) يَعنى أن هذه الكيفيَّة من الأستعمال شائعةٌ

مستعملة كثيراً عندهم فى (حَادِى عَشَرَ) وما أشبهه من الألفاظ المركبة إلى (تاسعَ عشرَ) وذلك لأنها أقربُ إلى غرضهم من الأختصار واجتناب الإكثار.

ومثلهُ فى الكلام العربى شائع، ومنه قوله تعالى : {وَلاَتَقْرِبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فإذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ}[1] الآية، المعنى حتى يَطْهُرْنَ ويَتَطَهَّرْن، فإذا طَهُرْنَ، يريد : من الدم، وتَطَهَّرْن : يعني بالماء، فَأْتُوهُنَّ من حيث أمركم الله. وقال تعالى : {قُلْ إنِ افْتَرَيْتُهُ فَعَلَيَّ إجْرَامِي وأنَا بَرِئٌ مِمَّا تُجْرِمُونَ}[2]. التقدير : فعليَّ إجرامى، وأنتم بُرَآءُ منه، وعليكم إجرامكم وأنا برِئٌ منه.

وحكم التذكير والتأنيث فى هذا الوجه كما تقدم، فتقول : ثالث عَشَرَ، وثالثة عَشْرَةَ، إلا أن الحكم من البناء أو الأعراب فى الأول لم يَذكره.

أمَّا الثانى فبناؤُه ظاهر لبقاء سببه، وهو تضمُّن معنى الحرف كما تقدم.

والأول يجوز فيه الوجهان : بقاءُ الإعرابِ والإضافةُ، فتقول : هذا حَادِى عشرَ، ورأيتُ حادىَ عشرَ، بفتح الياء على حَدِّ سائر المعرَبات، وكأنه على نِيَّة حذفِ الجزء الثالث الذى هو صدر التركيب الثانى. وبعضهم يَنْسُب هذا الوجه الى البصريين. وبِنَاءُ الجُزْءَين أحدِهما مع الآخر، فيقول : هذا ثالثَ عشرَ، ورابعَ عشرَ. ويجوز فى (حادى)و (ثانى) مع (عشر) الوجهان المذكوران، وهما الفتح والإسكان، ويُنسب إلى الكوفيين.

وعلى هذا الوجه يصير قولك : هذا ثالثَ عشرَ بعد التركيب الذى ذهبوا إليه على صورة : ثالثَ عشرَ، الذى هو على حَدِّ : هذا ثالثُ، فيقع اللَّبْس بين

---

(١) سورة البقرة : ٢٢٢.

(٢) سورة هود : ٣٥.

المعنيين، لكن يُعتبر المعنى بالقرائن وما يقتضيه / المَساق، ولَمَّالم يَذكر ١١٤ الناظم وجه هذا الاستعمال الثالث دَلَّ على أنَّ كِلاَ القولين فيه ممكنُ عنده.

وعلى إجازة الوجهين، من الإضافة والتركيب مطلقا، اعتَمد الشلَّوْبين، ولم يَنْسُبهما، بل أخذ بهما مَعًا، وكأنهما عنده ثابتان نقلاً عن العرب، فلا إشكال إذَنْ فى الجواز، ومانُسب إلى الكوفيين والبصريين ينبغى أن يُسْتَظهر عليه وانظر نَقْل السيرافى .

وقوله : «وشَاعَ كَذَا» يعنى أن هذا الوجه هو الشائع الكثير، وكذلك فى «شرح التسهيل»[1] جعله غالبًا، فهو أكثرُ استعمالاً من الوجهين الأولين، ويليه فى كثْرة الاستعمال الثانى، وهو ماحُذف منه عَجُزُ الأول، ويليه الوجهُ الأول، فهو أقلُّ الاستعمالات. قال سيبويه[2] : وبعضهم يقول : ثالثَ عشرَ ثلاثةَ عشرَ، فعزاه إلى بعض العرب لا إلى جميعهم.

وَمثَّل هنا بَحادِى عشرَ، لأنه أولُ أعداد هذا العَقْد، وأيضا فقال ابنُه : لم يُمَثِّل بثانِى عشرَ، ليتَضَمَّن التمثيلُ فائدةَ التنبيهِ على ما التَزموه حين صَاغُوا (أحدًا) و (إحْدَى) على (فَاعِل) و (فاعِلة) من القَلْب، وجْعل الفاء بعد اللام، فقالوا :حادِى عشرَ، وحاديَة عشرَ، والأصل : واحدُ وواحدةٌ[3].

ثم ذَكر الموضعَ الثالث من مواضع اسم الفاعل المشتق من اسم العدد، فقال : (وقَبْلَ عِشْرِينَ اذْكُرَا وبَابِهِ الفَاعِلَ) إلى آخره.

---

(١) شرح التسهيل للناظم (نسخة الزواية الحمراء : ١٠٧/٣)

(٢) الكتاب ٥٦٠/٣.

(٣) شرح ابن الناظم : ٧٣٧.

يعنى أن فوق العشرين حكمُه أن يُؤْتَى فيه باسم الفاعل مشتقا من (النَّيِّف) معطوفا عليه العشرون بالواو العاطفة. وقد تضمَّن قوله : (مِنْ لَفْظِ الْعَدَد) البناءَ من (واحدٍ) وما بعده، فتقول : الحادِى والعشرون، والحادِى والثلاثون، إلى آخره، ولايستعمل (الحَادِى) إلا مع (عَشَرة) و (عِشَرة) وأخواتهما. تقول : الثانى والعشرون، والثالثُ والعشرون، إلى التاسعِ والعشرِين.

وقوله :(وبَابِه) يَعنى به الثلاثين، والأربعين، والخمسين إلى التسعين فتقول : الحادِى والثلاثون، والثانى والأربعون، ونحو ذلك.

وقوله : «بحَالَتَيْهِ» يَعنى حالتَى التذكير والتأنيث، فالتذكير كما مَثَّل، والتأنيث نحو : الحاديُة والثلاثون، والثانيُة والعشرون، والخامسةُ والخمسون،/ ونحو ذلك، واسم الفاعل هنا بمعنى (بَعضْ) لابمعنى (جَاعِل) لأنك إذا قلت : الحَادِى والثلاثون، استَوى مع قولك : الواحدُ والثلاثون. ١١٥

وأيضًا فلا فِعْلَ له يُشتق من مصدره، فلا يكون بمعنى (جاعِل) ولم يُنَبَّه الناظم على هذا اتِّكالا على إدراك القارئ له.

وقوله : (قَبْل وَاوٍ يُعْتَمدُ) يعنى أنه لابُدَّ من العطف، إذ لايقال : حَادِى عِشْرِين، كما يقال : خامسُ خَمْسَةٍ.

فإن قلت : مامراده بقوله : «يُعْتَمدُ» فالظاهر أنه فَضْلٌ غيرُ محتاج إليه، إذ كان قوله : «قَبْلَ وَاوٍ» يُجزِى عنه، وليست عادتَه؟

فالجواب : أنه مُحتاج إليه، والذى قَصد به أن الواو هى المعتمد فى هذا الموضع من حروف العطف، كما كانت هى المعتمدَة فى : واحدٍ

وعشرين، وثلاثةٍ وثلاثين، فكما لايجوز أن يقال : أحدُ ثم عشرون، ولا أحدُ فعشرون، إذ لايصح الترتيبُ فيه عَقْلاً، لأن الجميع اسمُ لهذه العِدَّةَ، فكذلك لاتقول : الحادِى ثم العشرون، لنفس ذلك المعنى.

وأيضًا فلفائدةٍ أخرى، وذلك أنه قَدَّم فى المركب أنك تقول : ثالثُ ثلاثةَ عشرَ، و (ثلاثة عشرَ) هنا نظيرُ ما بعد العاطف فى الثالث والعشرين، وتقول ثالثَ عشرَ ثلاثةَ عشرَ، فتأتى بعَجُز المركَّب الأول، ونظيرُه فى القياس فى العشرين أن تقول : هذا ثالثُ عشرين ثلاثةٌ وعشرين، فيحصل الإتيانُ بعشرين غيرَ معطوف أصلا، وكما هو الحكم فى خامِس خَمْسَةٍ، وثالث ثِلاثةٍ، فَلمَّا كان ذلك احتاج إلى التَّنْبيه على تأكيد الواو فى الموضع، وأنها لابُدَّ منها. وعلى ذلك كلامُ العرب، وما يُعْطيه القياسُ مُطَّرَحُ فيه والله اعلم.

{ كَمْ، وكَأَيِّنْ، وكَذَا }

مَـيِّزْ فِي الاِسْـتِـفْـهَـامِ كَمْ بِمِـثْلِ مَـا
مَيَّزْتَ عِشْرِينَ ككم شَـخْصًـا سَمَا
وأجِـــزَانْ تجُــرَّهُ مِنْ مُـــضْـــمَـــرَا
إنْ وَلِيَتْ كَمْ حَـــرْفَ جَـــرٍّ مُظْهَـــرَا

هذا البـاب يَذكر فـيـه ألفـاظًا جَرَتْ مَـجرى أسـمـاء العدد فى طَلَب التمييز، لأنها تؤدى معنى العدد.

فـإذا قلت : كَمْ رجـلاً رأيتَ؟ فـمـعناه :إذا قلت : كَمْ رجـالٍ رأيت . أعشـرين أم ثلاثين أم كذا؟ وكذلك إذا كـانت خَـبَـرِيَّة إذا قلت : كَمْ رجلٍ رأيتُ. أى عددًا كثيرًا منهم رأيتُ، فالأولى سؤالُ عن عدد، والثانيةُ تكثيرُ للعـدد / على جـهـة الافـتـخـار أو غـيـره. وهـى فى أدائهـا له على الوجـهَيْن مُبْهَمـة، فأتَى بحكم التمييز معها، ولم يَذكر فيه غيرَ ذلك من أحكامها، لأنهـا فى سـائر الأحكام كغيرها من الأسـمـاء، فتـقع فـاعلةً، ومـفـعـولةً، ومبتدأةً، ونحو ذلك من المواقع. ١١٦

وأيضًـا فـثـبتَ التـصـديرُ لـ (كَمْ) من حـيث أدَّتْ مـعنى حـرف الاستفهام، وهو مذكور فى غير هذا الموضع.

و (كأيِّن) مثْلها فى ذلك لأنها بمعناها فى التكثير. والذى يَخرج من حكم التصدير (كَذَا) فإنك تقول : رأيتُ كَذَا وكَذَا رجلاً، وكَذَا وكَذَا رجلاً رأيتُ، لكن هذا يدلُّ على أنها ليست مثْل (كَمْ) فى معناها من كل وجه.

وسيأتى النظرُ فى هذا آخر الباب إن شاء الله.

وتكلَم الناظم أولاً على (كَمْ) وقَسَمها قسمَيْن : استفهاميَّة وخبريَّة.

وبدأ بالاستفهامية فقال : «مَيِّزْ فِى الاِسْتِفْهَامِ كَمْ» لأنها الأصل، ولذلك تقول طائفة من النحويين : إنَّ الخبريَّة محمولةُ فى البناء على الاستفهاميَّة، لأن الخبريَّة خاليةُ من موُجِب البناء وقد تقدَّم الكلامُ فى هذا، والنظرُ فى سبب بنائها فى كلا قسميها فى «المعرب والمبنى» حيث قال : «والسَّاكِنِ كَمْ» فأَغْنَى ذلك عن إعادته.

ويريد أن (كَمْ) الاستفهامية إذا أردتَ أن تميِّزها ميزتهَا بمثل ماتميَّز به (عشرين) من العدد. وقد تقدم أن مميَّز (العشرين) ونحوِه واحدُ منصوب، فكذلك تفعل هنا، فتأتى بواحدٍ منصوب، فتقول : كَمْ دِرْهمًا أُعطَيْتَ؟ وكَمْ ثوبًا مَلَكْتَ؟ ومنه مِثَالُه : كَمْ شَخْصًا سَمَا؟ والشَّخْصُ : سَوَادُ الإنسان وغيرِه، وهو مذكر يقع على المذكر والمونث. وسَمَا : أى عَلاَ وارتفع، أى كَمْ شَخْصًا ارتَفَع؟.

وفى تقييده تمييزَ (كَمْ) هنا بكونه كتمييز (عشرين فى الإفراد يُعطى معنيين:

أحدهما : أنه ارْتَضى مذهبَ البصريين فى لزوم إفراد التمييز فى الاستفهاميَّة، فلا يجوز أن تقول : كَمْ أَثْوَابًا ملكَت؟ ولاكَمْ دَرِاهِمَ أعطيتَ؟ لأن (كَمْ) أُجْرِيت فى التمييز مُجرى عددٍ لايكون مميَّزه إلا واحدًا، فلا ينبغى أن يُخَالَف به ذلك الباب. قال سيبويه : لم يُجِزْ يونُس والخليل : كَمْ غلمَانا لك؟ لأنك لاتقول : عشرون ثِيَابًا لك، إلا على وَجْهِ (لك مائةُ بِيضًا) و (عَلَيْكَ رَاقُودُ خَلاًّ)[1].

---

(١) الكتاب ١٥٩/٢

١١٧ يعنى أنه لا يأتى/ مجموعًا إلا أن يكون منصوبا على الحال، ويكون إذ ذاك التمييزُ محذوفاً، كأنك قلت : كَمْ صَبِيًّا لك غِلْمَانًا، أى حالة كونهم علمانًا.

وعلى هذا التقدير فلابُدَّ أن تقول : كَمْ لكَ غِلْمَانًا؟ ولايصح تقديم (الغِلمان) على المجرور، لأنه عاملٌ غير متصرِّف، فلا يعمل فى الحال متقدِّمة عليه، إذ لاتقول : عبدُ الله قائمًا فيها[1].

وأما إذا أفردتَ (الغِلْمَان) فالتقديمُ والتأخيرُ بين المجرور والتمييز، وهو (الغُلام) جائزٌ، لأن العامل (كَمْ) من حيث جرى مَجرى الاسم التام بالتنوين أو بالنون، نحو : رِطْلٍ زيتًا، وعشرين دِرْهَمًا.

والمعنى الثانى : أن المنصوب بعدها لايكون ذلك مجرورا، كما لايكون ذلك فى تمييز العشرين، فكما لاتقول : عِشْرُ ودِرْهَم، وثَلاثُو ثَوْبٍ، كذلك لاتقول : كَمْ رجل عندك؟ وأنت تَستفهم.

لكن لَمَّا كان مميَز كَمْ) قد اختَصَّ بموضع يجوز فيه جَرُّ التمييِّز دون «باب عشرين» أخذَ يذكر ذلك، فقال : «وأجِزَانْ تَجُرَهُ مِنْ مُضْمَرَا» إلى آخره.

يعنى أن المميَز يجوز أن يُجَرَّ وإن كان مميَّزا للاستفهاميَّة، ولكن لايجوز ذلك إلا بشرط أن تكون (كَمْ) مجرورة بحرف جَرَّ مُظْهَر، فإذا كانت كذلك جازجَرُّ التمييز، فتقول : بِكَمْ درهمٍ اشتريتَ ثوبَك؟ وعَلَىَ كَمْ جِذْعٍ بيتُك مَبْنِيٌّ[2]؟ فلو كانت (كَمْ) غيرَ مجرورة بحرفٍ لم يَجُزْ أن يكون

---

(١) المصدر السابق ١٥٩/٢.

(١) فى (ت) «بيك بنيت».

ما بعدها من المميَّز مخفوضا، نحو : كَمْ درهمًا أعطيتَ؟ وكَمْ غلامًا ملكتَ؟ وكذلك ما أشبه ذلك.

وهذا الفصل المجمل قد اشتمل على مسائل :

إحداها قوله : «وأجِزَانْ تَجُرَّهُ مِنْ» فجعَل الجرّ إذا حَصَل الشرط جائزاً لا واجبًا، وهذا صحيح، فإن لك أن تقول : بكَمْ درهمًا اشتريتَ ثوبَك؟ وعلى كَمْ ابْنًا تُنْفِق؟

قال سيبويه عن الخليل : القياسُ النصبُ، وهو قول عامَّةِ الناس[1].

فأثبت أنه قول عامَّةِ العرب، وأنه القياس، وذلك لأن العرب عاملت (كَمْ) الاستفهاميَّة معاملةَ اسم مُنَوَّن، كما عَوملَتِ (خمسةَ عشَر) تلك المعاملة، وكلاهما مبنٌّى لاتنوين فيه.

وقد تقدم التنبيُه على هذا، فإذا كان كذلك كان الأوْلَى والقياسُ ألايَختلفَ الحكم مع الجرَّ وغيره.

والثانيةُ قوله : (وأَجِزَ انْ تَجُرَّهُ مِنْ مُضْمَرَا) فجعَل الجرَّ على إضمار (مِنْ) بغير ذلك. وهذا مذهبُ جمهور البصريين.

/ قال ابن خروف : هو مذهب الخليل وسيبويه والجماعة، فقولك : ١١٨

بِكَمْ دِرْهَمٍ اشتريْتَ ثوبَك؟ على تقدير : بكَمْ مِنْ دِرْهَمٍ اشتريتَ ثوبَك؟ وهذا فى القياس ضعيف، من حيث كان حرفُ الجر لايجوز حذفُه إلا فى النادر والشاذّ، ولكنْ ألجأهم إلى تقديره ماتقدَّمَ مِنْ العرب عاملت (كَمْ) هنا معاملة المُنونَّ، فصارت من تلك الجهة لاسبيلَ إلي خفض مُمَيَّزها، كما لاسبيلَ إليه فى (عِشْرِين) مع بقاء النون، فاضطُروا إلى تقدير الحرف.

---

(١) الكتاب ٢/١٦٠.

قال سيبويه : فأمَّا الذين جَرُّوا فإنهم أرادوا معنى (مِنْ) ولكنهم حذفوها تخفيفًا على اللسان، وصارت (علَى) عوَضًا منها . قال : ومثل ذلك : اللَهِ لاأفْعَلُ. فـإذا قلت : لاَهَا اللهِ لاأفْـعَلُ، لـم يكن إلا لجـرٍّ، وذلك أنـه يريد : لا واللَّه، ولكنه صار (ها) عوضًا من اللفظ بالحرف الذى يَجُرُّ، وعاقَبَه. ومثل ذلك : آللَّهِ لَتَفْعَلَنَّ؟ إذا استفهمتَ، أضمروا الحرفَ الذى يَجُرُّ وحَذَفوا تخفيفًا على اللسان، وصارت ألف الاستفهام بدلاً منه فى اللفظ مُعاقِبًا[1].

ولهـذا نظائرُ أُخَـرُ، مـثل مـا ذَكـره سـيـبـويه فـى حـذف الحـرف الجـار والتعويض. وقد حكَى النحاسُ عن الزجَّاج أنه كان يخفض المميَّز هنا بكَمْ، ولا يَحذف شيئا.

وذكر ابنُ بَا بْشَاذ وحدَه أن مذهب إضمار الجار ليس مذهب المخففين. وقوله فاسد، ومذهبُ الجمهور المحقِّقين، كما تقدَّم، إضمارُ الحرف.

قال ابن خروف : ولا يمكن الخفضُ بها، لأنها بمنزلة عددٍ ينُصْبَ ما بعده قولاً واحدًا، فيجبُ لما حمِل عليه، ونُزِّل منزلتَه، أن يكون كذلك.

قال المؤلف : فلو خفضتَ ما بعدها مرةً ونصبتَه مرةَ لزم تفضيلُ الفرع على الأصل، وأيضـا لو كـانت صـالحـة للجـرَ بـهـا إذا دخل عليـهـا حـرف جَرٍّ لَصلَحت للجر بها إذا عَرِيَتْ من الحروف الجارة، إذ لاشئ من الميَزات الصالحة لنصب مميـَّزها ولجرِه بإضـافـتـهـا إليـه يُشـتـرط فى إضـافـتـه أن يكون هو مجروراً[2]، فإذَنْ الحقُّ ما ذهب إليه الجمهور.

المسـألة الثـالثـة قوله : «و ولَيَتْ كَمْ حَرْفَ جَرٍّ» فقَيَّد الجرَّ بكونه بحرف،

---

(١) الكتاب ٢/١٦٠، ١٦١.

(٢) شرح التسهيل للناظم (نسخة الزواية الحمزية/١١٧، ١١٨).

فاقتضى ذلك أن الجرَّ إن كان باسم، وهو الجرُّ بالإضافة، لم يكن الحكمُ ذلك، بل الواجب النصبُ، فتقول : غُلاَمَ كَمْ رجلاً ملكتَ؟ ودَارَكَمْ رجلاً / ١١٩ دخلتَ؟ وما أشبه ذلك، ولاتقول : غُلاَمَ كَمْ رجلٍ ملكتَ؟ كما لاتقول : كَمْ علامٍ ملكتَ؟ وإن كان الجميع على تقدير (مِنْ) لأنَّ التمييز على هذا المعنى استقرَّ في هذه الأوجه كلها، فإنما يقال حيث سُمِع، لأنه على خلاف القياس والمُطَّرِد.

ولم يُنَبِّه الناظم على أن النصب هنا هو الأكثر، كما تقدم عن الخليل، لأنه قد لا يعتَبر مثل هذا، بل يُطلق الجواز، وإن كان أحد الوجهين أرجحَ من لآخر، كما مرَّ في مواضع.

والمسألةُ الرابعة لاحقةٌ بقوله : «كَكَمْ شَخْصًا سَمَا» وهو أن هذا المثال ليس بقَيْد في كون التمييز متصلا بـ (كَمْ) في هذا الباب، بل إنما أتى ذلك فيه بحكم الاتفاق، إذ كان يجوز لك أن تقول : كَمْ سَمَا شَخْصًا؟ كَمْ عِنْدَكَ غلامًا؟ وكَمْ لَكَ ثوبًا؟ وما أشبه ذلك. ومنه قولهم : كَمْ تَرَى الحَرورِيَّةَ رجلاً، إلا أنَّ الاتصال بـ (كَمْ) أقوى من الانفصال، وإن كان الانفصال عربيًا جيّدًا.

قال سيبويه : وزعم الخليل أن : كَمْ درهمًا لَكَ؟ أقْوىَ من: كَمْ لك درهما؟ وإن كانت عربيَّة جيّده[1]. ثم عَلَّل ذلك - وإن كانت (كَمْ) بمنزلة (عِشْرِين) وعِشْرُون لايجوز فيها الفصلُ إلافي الشعر - بأن (كَمْ) صار ذلك فيها عوضًا من التمكنُّ الذي فاتها دون عشرين، لأن (كَمْ) لاتقع إلا مبتدأة في الكلام، ولايجوز تأخيرها فاعلةً ولامفعولةً، فلا تقول : رَأَيْتَ كَمْ

(١) الكتاب ٢/١٥٨.

رجلاً؟ وتقول : كَمْ رجلٍ أتَانِي، ولاتقول: أتَانِي كَمْ رجلٍ، بخلاف (عشرين) فإم الفصل معها قبيحٌ، لاتقول : أتاكَ ثلاثون اليومَ درهمًا، لأن العدد هنا لايَقْوى قوةَ اسم الفاعل فى جواز الفَصْل[1]، ثم أنشد من الشاذّ قولَ الشاعر، أنشده سيبويه[2]:

عَلَى أنَّنِى بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى
ثَلاَثُونَ للهَجْرِ حَوْلاً كَمِيلاَ

يُذَكِّرُنِيكِ حَنِينُ العَجُولِ
ونَوْحُ الحَمَامَةِ تَدْعُو هَدِيلاَ

ولأجل ما اعتُبِر من هذا التصرفُ المذكور جاز جَرُّها إذا دخل عليها حرفُ الجر، فخالفت بذلك بابَ (عشرين) إذ لايجوز الجرُّ فى (عشرين) لِما تقدَّم من ضَعْفه عن اسم الفاعل.

ووَجَّه المولف جوازَ الفصل بأن العدد المميَّز بمنصوب مستطالُ بالتركيب إن كان مركبًا، وبالعلامتَيْن فى الآخِر إن كان (العشرين) أو إحدى أخواتها، فوضعُ التمييز من العدد بعيدٌ وإن كان بلا فَصْل، فلو فُصل / بشئ لازاداد هذا، فمنِع الفصلُ إلا فى الضرورة، و (كَمْ) بخلاف ١٢٠

---

(١) بتصرف شديد فى عبارة سيبويه فى الكتاب ١٥٨/٢.

(٢) الكتاب ١٥٨/٢، والمقتضب ٥٥/٣، والإنصاف ٣٠٨، وابن يعيش ١٣٠/٤، والخزانة ٢٩٩/٣، ٤٦٧/٦، والمغنى ٥٧٢، والعينى ٤٨٩/٤، والهمع ٧٧/٤، والدرر ٢١٠/١، والأشمونى ٧١/٤، واللسان (كمل).

والشعر بم مرداس رضى الله عنه. الحول : العام. والكميل : الكامل. والحنين أن ترجع الناقة صوتها إثر ولدها، ومنه معنى الاشتياق والعجول من الإبل : الواله التى فقدت ولدها. ونوح الحمامة : صوت تستقبل به صاحبها. والهديل : صوت الحمام، والذكر منه، أو الحمام الوحشى. ومعناهما: لم أنس عهدك على بعده، وكلما حنت عجول أو صاحت حمامة رقت نفسى فذكرتك.

ذلك، فلم يَلزم اتصالُ مميِّزها[1].

فإن قلت : كلامُ الناظم يُعطي بسيَاقه أنه لابُدَّ من ولايَة التمييز لـ (كَمْ) لأنه لَمَّا جَعله فى التمييز مثَّل (عشرين) وكان التمييز مع (عشرين) تَلزم ولايتُه له كما تقدم آنفا، فكذلك يكون الحكم مع (كَمْ) ويُرَشِّح هذا المعنى التمثيلُ بما اتَّصل فيه التمييزُ، وهو قوله : فإن جاز ذلك فى (عشرين) جاز فى (كَمْ) لامَحالةَ بنصِّ كلامه، وأما فى حالة الإفراد فَيُعْطِى قَطعًا عدمَ جواز الجر بِمنْ، وهو جائز.

والثانى : أن جَرَ [تمييز][2] (كَمْ) بعد الاستفهاميَّة شرَط فيه شرطًا واحدًا، وهو جَرُّ (كَمْ) بالحرف، واقتصر عليه.

وقد ذكَر الناسُ لذلك شرطًا ثانيا، وهو أن يكون التمييز متصلاً بـ (كَمْ) نحو : بِكَمْ درهمٍ اشتريتَ ثوبَك؟ فلو كان مفصُولا بينهما / فليس إلا النصبُ، نحو : بِكَمْ اشتريتَه درهمًا؟ ولايجوز : بِكَمْ اشتريتَه درهمٍ؟ ١٢١

وَعلَّل الشَّلَوْبِينُ هذا الشرطَ بأنهم لَمَّا جَعلوا الحرفَ الخافض لـ (كَمْ) كالعِوَض من الخافض المحذوف، لم يَفهُمْ مقامه إلا إذا كان المخفوض متصلاً به، أو فى حكم المتصل فالمتصلُ نحو : آللّهِ لَتَفْعلنَ، والذى فى حكمه : عَلَى كَمْ جِذْعٍ بيتُك مَبْنِيُّ؟ لأن «جِذْعًا» وإن لم يتصل بـ «عَلَى» فى اللفظ، فهو فى حُكْم المتصل، لأن (كَمْ) متصل بها، والتمييز متصل بـ (كَمْ) فكأنَّ (عَلَى) متصلة بالتمييز، فإذا فُصل بينهما نحو: بكَم اشتريتَ ثوبَك درهمًا؟ - لم يَجُز الخفض، لأنَّ التفسير لم يتصل، فالمجوِّزُ

---

(١) شرح التسهيل للناظم (نسخة الزواية الحمزية ٣/١١٧).

(٢) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، اثبته من (س، ت).

للخفض مفقودُ، فامتنعُ فلَزِم النصب، فكلام الناظم يقتضي جوازَ : بِكْم اشتريتَ ثوبَك درهمٍ؟ فذلك لايجوز كما ذُكر.

والثالث : أن قوله(إنْ ولِيَتْ كَمْ حَرْفَ جَرٍّ مظْهرًا) أتى فيه بلفظ «مُظْهَر» وظاهرهُ حَشْو، لأن قوله : «إنْ ولَيَتْ كَمْ» يُعْطِي أنه مُظْهَر، وأيضا فهو.

(كَمْ شَخْصًا سَمَا» وإذا كان كذلك لم يُعْطِ كلامُه ما فُسَر به أولا، بل ضِدَّه، لكن ضِدَه غيرُ صحيح لما تقدَّم ذكرُه عن أهل العربيَّة، فصار كلامه هنا مُشْكلا.

فالجواب : أن كلامه هنا لايُعْطِي المساواة بين (عشرين) و (كَمْ) فيما ذكرتَ، لأنه إنما قال : مَيِّزهُ بما مَيَّزْتَ به عشرين، فهو إنما عَرَّف بالتمييز نفسِه، وأنه مُيِّزَ بمُمَيَّز (عشرين) ولم يتعرَّض لغير لذلك، من التعريف بكونه متصلاً أو منفصلاً، لأن هذا تعريفُ بأمرٍ خارج عن حقيقة التمييز فى نفسه، ومرادهُ التعريفُ بحقيقته، فصَحَ التفسيرُ المتقدَّم، وزال الإبهامُ المورَد. إلا أن فى كلامه نظراً فى أمرٍ آخر، وذلك من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه يَقتضى أن تمييز(كَمْ) لايجوز جَرُّه بمِنْ، لأن قوله : «مَيِّزْ فى الاسْتِفْهَامِ كَمْ بِمثْلَ مَا مَيَّزْتَ عِشْرِيَن» ظاهرُ فى لزوم النصب، من حيث كان مميَّز (عشرين) لازمَ النصب أيضا، إذ لايجوز لك أن تقول : فى (عِشْرِينَ درهمًا) : عِشَرُونَ مِنْ درهمٍ، فكذلك يكون مَميّز(كَمْ) لأنه مُحَالُ عليه فى الحكم، كما أحَال عليه فى الإفراد، ولزوم لإفراد، ومَنْعِ الجر بالأضافة، فيقتضى أن لأيقال : [كَمْ مِنْ درهمٍ عندَك؟ لايقال][1]: إن مميَّز (عشرين) يجوز جَرُّه بمِنْ على وجه، وهو أن يُؤْتَى به جمعًا، نحو : عِشْرِينَ من الدَّراهِم، وإذا ثَبت جَرُّه

---

(١) مابين الحاصرتين ليس فى النسخ، وزدتها حتى يستقيم المعنى. والله اعلم.

بمِنْ على الجـملة جـاز مـثلُ ذلك فى (كَمْ) أن يقـال فى (كَمْ) : كَمْ من الدراهِمِ عندَك: الأصل، فممَ تحرَز به؟

والجواب عن الأول : أنَّ كلامه إنما هو فيما يَحتاج إليه (كَمْ) من التمييز، وهل يجوز فيه الجرُّ على الإضافة، وكيف يكون من إفراد أوجمع. وعلى هذا دَلَّ كلامُه فى هذا الباب. وأما النصبُ وحكمهُ من كَونه لازمًا، أو غيرَ لازم، بل يجوز جَرُّه، أو كونُه نكرةً أو غيرَ ذلك - فبابُ ذكر ذلك بابُ «التمييز» ولذلك لم يُفَسِّر كلامَه أولاً إلا بمازاد على باب «التمييز» المطلقَ، إذ لم يَذكر حكمَ كونه مُنَكَّرا، ولاممنوعَ التقديم، ولاغيرَ ذلك من أحكامه، وإنما ذكَر هنا ما يختص بباب (كَمْ) كما ذَكر فى «باب العَدَد» من أحكام التمييز مايَخْتَصُّ به ، وهو قد قال فى «باب التمييز» :

وَاجْرُرْ بِمَنْ إنْ شِئْتَ غَيْرذِى الْعَدَدْ

والفَـاعِلِ المَعْنَى كَطِبْ نَفْسًـا تُفَـدْ

ولاشك أن التمييز فى باب (كَمْ) ليس بذى العدَد، لأن ذا العدَد هو ماكان بعد عشرين وثلاثين وخمسةَ عشرَ ونحو ذلك، هذا وإن كان هنا محمولا عليه مَعْنًى فليس إيَّاهُ حقيقةَ، ولا هو أيضًا فاعلُ معنى، فثَبت جوازُ جَرِّه بمِنْ ظاهرةً، وأنه لايلزم ذلك فى هذا الباب، لأنه لو ذُكر، تَكرارُ لايحتاج إليه. وهذا واضح وأما النَظَر الثانى : فلم يَحْضُرْنى الآن جوابهُ. والظاهر أنه لازم له، إلا أن يقـال : إنما تكلَّم على الأمـر الشـائع فى تمييز(كَمْ) وهو كونُه متصلا / بها، وهو الذى مَثَّل به ، ويكون ماعَداه من الفصول مسكونًا عن حُكْمه، وأنه إنما اقتصَر على الشرط الواحد بِنَاءً على هذا المَقْصِد، وهذا ضعيف كما ترى، فلو قال مثلا : ١٢٢

تَقْـــدِير مِنْ مَـــعَـــهُ أجِــزْ إنْ يل كَمْ
وولَيَتْ كَمْ حَـــــرْفَ جَــــرٌ مُلْتَـــــزَمْ

أو ما يُعْطى هذا المعنى لحصَل القصدُ مكملاً، ولم نقيْه من مَقْصِد بيته إلا أن الجر مُصَاحبُ لتقدير (مِنْ) وذلك معلوم، كما علم أن (كَمْ) مجرورة بقوله : (إنْ وَلِيَتْ كَمْ حَرْفَ جرٌ مُظْهَرًا).

والجواب عن الثالث : أن «مُظْهَرًا» أتَى به على جهة الاحتياط، وحيث قَدَّم إضمارَ حرف جر، وهو (مِنْ) فخاف أن يُتَوَهم استصحاب الإضمار، فذكر قَيْدَ الإظهار لذلك، والله أعلم.

ولَمَّا أتَّم الكلامَ على أحد قسمى (كَمْ) ذَكر القسم الآخرَ فقال :

وَاسْــتَــعْــمِلَنْهَــا مُــخْــبِــرًا كَـعَــشَــرَهْ
إوْ مِــــائَةٍ كَكَمْ رِجَــــالٍ أوْمَــــرَكبْ

وهو قِسَم الخَبْرِيَّة، يعنى أن(كَمْ) استعمالاً آخر على أنها خبريَّة، فإذا جئتَ بها فى الكلام فأنت مُخبِر بها أو عنها، وقد تجردَّت من معنى الاستفهام، وهو أصلها، فإذا قلت : كَمْ رجلٍ قَصَدَنِي، وكَمْ عَبْدٍ لِي - فالمقصود الإخبارُ بكثرة مَنْ جَاءَني من الرجال قاصداً لى، وكثرةِ مِنْ العَبِيد، فكأنَّ الكلام فى تقدير : كثيرُ من الرجالِ قَصَدَنِي، وكثيرُ من العَبِيد لِي، فهذا معنى الإخبار فيها، وفيها معنى الافتخار، ولذلك شَبَّهها سيبويه[1] بـ (رُبَ) وجَعل معناها كمعناها، إلا أنهما عنده للتكثير.

وقَصْدُه تقريرُ حكم التميز معها إذا كانت خَبَرِيَّة، ولذلك قال : (وَاسْتَعملنهَاَ مُخْبِرًا كَعَشَرَة) أى كعشرةٍ إذا مُيِّزت، أو كمائةٍ كذلك، ولذلك قَيَّده

(١) الكتاب ١٦١/٢.

بالمثال، وهو قوله : (كَكَمْ رِجَالٍ أو مَرَهْ)ويُستفاد على هذا من كلام الناظم فوائد :

إحداها : أن لها فى التمييز وجهين، أحدهما أن يكون جمعًا ومفردًا، فإنه جَعله كعَشَرة أو مائة، والمتقرِّر فى (عَشَرة) التمييزُ بجمع، نحو : عشرةُ أثوابٍ، وعشرةُ غِلْمانٍ، ونحو ذلك، والمتقرَّر فى (مائة) التمييزُ بواحد، نحو : مائة رجلٍ، ومائة غلام، فكذلك تقول هنا فى (كَمْ) إذا أخبرتَ : كَمْ رجالٍ أعطيتُ، وكَمْ غلمانٍ ملكتُ.

والفائدة الثانية : خَفْضُ ذلك التمييز في كِلاَ حالتَيْه كما تقدم تمثيلُ، فكما يَلزم الخفضُ فى مُفَسَّر (عَشَرة) و (مائة) فكذلك فيما حُمِل عليه. ووجهُ ذلك حَمْلُها على مَا مُفَسَرهُ من / العدد مخفوضٌ، وهو (عَشَرة) و (مائة) وبهذا أشعر تشبيهُ الناظم، وهى الفائدة الثالثة، وذلك لأنَّ الخفض فيها أولاً للفرق بينها وبين الاستفهاميَّة، فحَصل التفريُق فى التفسير. ولَمَّا كانت (كَمْ) تُعطى معنى العدد، وكان العدد فى التفسير على وجهين، صَرَفوا وَجْهَىْ (كَمْ) في التفسير إلى وَجْهَىْ تفسير العدد، لكن خَصُّوا الخَبرِيَّة بالخفض، والاستفهاميَّةَ بالنصب، لأن (كَمْ) الخبريَّة تُستعمل فى المباهاة والافتخار، كما تُسْتعمل (رُبَّ) فى ذلك فُحِملت عليها.

١٢٣

وأيضا فإن (كَمْ) للتكثير، و (رُبَّ) للتقليل، فحَملوها على ضدِّها، إذ كان من كلامهم حملُ الشئ على ضدِه.

ألا ترى أَنَّ النحويين استدلُّوا على أن (طَالَ) فَعُلَ، بضم العين، لَمَّا كان ضدُّه وهو (قَصُرَ) على ذلك البناء، ومن ذلك أشياء كثيرة.

وأيضًا فلَمَّا كانت للتكثير أشبهتْ من العدد ما هو كثيرُ، وهو

(مائة) ونحوها، فُحِملت عليها، إذ كانت تفسرُ بالمفرد والجمع، نحو : مائةُ رجلٍ، وثَلاَثُمائةِ سِنِينَ، أو يقال : كان حَقُّ (مائة) أن تفسَر بجمعٍ كما قَرَّر النحاة، لكن عُدِل إلى المفرد، فظهر فى (كَمْ) الوجهان، ولَمَّا استَحقت الخبريَّةُ الخفضَ تعيَّن النصبُ للاستفهاميَّة.

وأيضًا فلما كانت (كَمْ) سُؤَالا عن العدد قَلِيلِه وكَثِيرِه أُعْطيت ما للمتوسَّط منه، لأنَّ الوَسط عَدْلُ بين الطرفَيْن.

والفائدة الرابعة : أن الخفض فى مميَّز (كَمْ) بالإضافة لا بـ (مِنْ) مقدَّرةً تقديرها مع الاستفهاميَّة، وذلك أنه قَرَّر أن حكم (كَمْ) هنا حكمُ (عَشَرَة) و (مائة) والتمييز معهما مخفوضُ بالإضافة اتّفاقا، فكذلك يكون الحكم فى (كَمْ) على هذا التقدير.

وأيضا فلو كان عنده بمِنْ مقدَرةً لَبَيَّن ذلك، كما بَيَّنه فى الاستفهاميَة، لأنه من الأحكام التى تَفتقر إلى البيان، فلَمَّا لم يَفعل ذلك دَلَّ على أن الخفض بما ظَهر، وهو الإضافة.

قال سيبويه : واعلم أن (كَمْ) فى الخَبَر بمنزلة اسم يَتَصَرَّف فى الكلام غيرِ منَّون يَجُرُّ مابعده إذا أُسْقط التنوين[1]، فجَعلها سيبويه بمنزلة اسم غيرِ منَون، نحو : ثلاثةُ : أثوابٍ، فالجرُّ، ولابُدَّ، بالإضافة[2].

وذَهب الفراء إلى أنّ الجر بعدها بإضمار (مِنْ) كما قال أهلُ البصرة فى الاستفهامية إذا انُجَرَّ ما بعدها لم يُرْتَضِه الناظم، وإنما ارْتَضى مذهبَ

---

(١) الكتاب ٢/١٦١.

(٢) عبارة، سيبويه فى الكتاب (٢/١٦١) هى : «وذلك الاسم نحو مائتى درهم، فانجرَّ الدرهمُ لأن التنوين ذهب ودخل فيما قبله، والمعنى معنى رُبَّ، وذلك قولك : كم غلامٍ لك قد ذهب».

الجماعة، لأنه لو كان / الجر بـ (مِنْ) مُقَدَّرَةً لكان جوازه مع الفَصْل ١٢٤
مُسَاوِيًا لجوازه بلا فَصْل، لأن معنى (مِنْ) مرادُ، واستعمالُها شائعُ مع الاتصال والانفصال، فلو كان عملها بعد الحذف جائزَ البقاءِ مع الاتصال لكان جائزَ البقاءِ مع الانفصال نثرًا ونظمًا. وكما كان الأمر بخلاف ذلك دَلَّ على أنّ الخفض بما ظَهَر لابمقدَّر.

وقوله: (كَكَمْ رجَالٍ أوْ مَرَهْ) أصلُ «مَرَةٍ» مَرْأَةُ، لكن سَهَل الهمزة بحَذْفها والقاء حركتها على الساكن قبلها، وهو القياس فى مثلها. وقد حُكِى : المَرَاةُ، والكَمَاةُ فى : المَرْأةِ ، والكَمْأة[1]، وعلى هذا التَّسْهيل وقع الحمُ فى الهجاء، بكَتْبِه بألفٍ بعد الراء، على خلاف كَتْب: المَرْءِ، والخَبْئِ.

ويبقى فى هذا الحكم الذى قررَّه الناظم نظرُ من أوْجهُ :

أحدها : أن كلامه يَقتضى أن حكم التمييز مع (كَمْ) كحكْمه مع (عَشَرة) فى جميع أحواله، وقد تقررَّ فى باب «العَدَد» أن تمييز (عَشَرة) بَجْم القِلَة غالبًا لابجمع الكَثْرة، فإحالتُه عليه هنا تُقَرِّر أنّ الغالب هنا كذلك، فلا يقال : كَمْ جِمَالٍ مَلَكْتُ، إلا قليلا مسموعًا. وإنَّما الشائعُ : كَمْ أجمالٍ ملكتُ، لأنك تقول : عشرة أجمالٍ، ولا تقول عشرةُ جِمَالٍ، إلا مسموعًا، كقولهم : ثلاثةُ كِلاَبٍ، وهو مفهومُ غيرُ مستقيم، لأن (كَمْ) تَقتضى الإضافة إلى جمع الكَثْرة، من حيث كانت للتَّكْثير.

والثانى : أن إحالته فى الحكم على (مائة) يُعطى أن التمييز يجوز وقوعهُ نكرةً، ومُعَرَّفا بالألف واللام، لأنَّ الحكم فى تمييز (مائة) كذلك، فتقول : مائة درهمٍ، ومائةُ الدِّرْهمِ،

---

(١) انظر : سيبويه ٣/٥٤٥ [باب الهمز].

إمَّا وقوعهُ مع (كَمْ) نكرَّة فصحيح، وأما وقوعهُ معرفَّة فغيرُ صحيح، إذ لايصح أن يقال : كَمْ الغُلاَمِ عندكَ، أصلاً، وهذا أيضا لازمُ فى الجمع، لأنك تقول : ثلاثةُ الأثوابِ، ولاتقول : كَمِ الأثوابِ عندك.

الثالث : أن تمثيله إمَّا أن يُؤخذ على صفته كما أتى به، فيُعْطِى أن مميِّز الخَبَرِيَّة لايجوز الفصل بينه وبين (كَمْ) فلا يجوز إلا أن تقول : كَمْ رجلٍ جَاءَنِي، وهو غير صحيح، لأن الفصل جائز، لكنه لابُدَّ معه من النصب، فتقول : كَمْ عندَكَ غلامًا، ولَمْ ملكتَ عَبْدًا، وأنشد سيبويه لزُهَير(١):

تَـؤُمُّ سِنَانًا وكَمْ دُوْنَهُ
مِنَ الأَرْضِ مُحْدَوْدِبًا غَارُهَا

وأنشد أيضا للقطامى(٢):

كَمْ نَالَنِى مِنْهُمُ فَضْلاً عَلَى عَدَمٍ
إذْلاَ أَكَادُ مِنَ الإقْتَارِ أَحْتَمِلُ

قال سيبويه: قال :/ يَعنى الخليلَ : إذا فَصَلْتَ بين (كَمْ) وبين الاسم ١٢٥ بشئ، واستغنْى عليه السكُوت أولم يَسْتَغنْ فاحْمِلْهُ على لغة الذين

---

(١) الكتاب ١٦٥/٢، والمحتسب ١٣٨/١، والإنصاف ٣٠٦، وابن يعيش ١٢٩/٤، ١٣١، والعينى ٤٩١/٤، والأشمونى ٨٣/٤، واللسان (غور) وليس فى ديوانه.

وتؤم : تقصد. والمحدودب : المعوَّج غير المستقيم. والغار : المطمئن من الأرض، والمغارة فى الجبل، وجمعه : أغوار وغيران. ويذكر ناقته، وأنه يؤم بها هذا الممدوح، على بعد الطريق وصعوبته، لما به من آكام ومتون.

(٢) الكتاب ٢، ١٦٥، والمقتضب ٦٠/٣، والإنصاف ٣٠٥، وابن يعيش ١٢٩/٤، ١٣١ والعينى ٤٩٤/٤، والهمع ٨٢/٤، ٨٣، والدرر ٢١٢/١، والأشمونى ٨٢/٤، وجمهرة القرشى ١٥٣، وديوانه٦.

والعَدَم. فقد اطال وقلته. الإقفار : الافتقار. يمدح هؤلاء القوم بأنهم أفضلوا عليه عند فقره، حين بلغ به الجَهْد أنه لايستطيع الارتحال فى طلب الرزق. ويروى «أجتمل» بالجيم، أى أجمع العظام لاستخراج جَمِيلها، وهو الوَدَك.

يَجعلونها بمنزلة اسم منونٍ، لأنه قبيحٌ أن يُفْصَل بين الجار والمجرور، لأنّ المجرور داخلٌ فى الجار، فصارا كأنهما كلمة واحدة، والاسمُ المنوَّن يُفْصَل بينه وبين الذى يَعمل فيه، تقول هذا ضاربٌ بِكَ زيداً، ولاتقول : هذا ضاربُ بِكَ زيدٍ[1]، ثم أنشد البيتين[2].

وإمَّا أن يُؤْخَذ كلامه على جواز الفَصْل فيَقتضى أنّ الجرَّ ثابت معه قياسًا، ولايجوز الجرُّ مع الفَصْل إلا شاذًا، نحو ماأنشده في الكتاب من قول الشاعر[3]:

كَمْ فِيهِمُ مَلِكٍ أغرَّ وسُوقَةٍ
حَكَمٍ بأرْدِيَةِ المَكَارِمِ مُحْتَبِى

وأنشد أيضا[4]:

كَمْ في بَنِى سَعْدِ بْنِ بَكْرٍ سَيِّدٍ
ضَخْمِ الدَّسِيعَةِ مَاجِدٍ نَفَّاعِ

(١) الكتاب ٢/١٦٤.

(٢) أى السابقين.

(٣) الكتاب ٢/١٦٧، وابن السيرافي ٣٥٦، والشنتمري ١/٢٩٦

والبيت للفرزدق (ديوانه ١/٣٥) والأعز : المشهور. والسُّوقة : الرعية والعامة والحكم : الحاكم والقاضى. والاحتباء : أن يجلس المرء على أليتيه، ويضم فخذيه وساقيه إلي بطنه بذراعيه ليستند. ويقال : احتبى بالثوب، إذا أداره على ساقيه وظهره، وهو جالس على نحو ماسبق. وكانت السادة من العرب تعتاد هذا في مجالسها، ولا تحل حبوتها إلا لضرورة.

(٤) الكتاب ٢/١٦٨، والمقتضب ٣/٦٢ والإنصاف ٣٠٤، والخزانة ٦/٤٦٨، والعيني ٤/٣٩٢، وابن يعيش ٤/١٣٠، ١٣٢، والأشموني ٤/٨٢

والدَّسعة : العطية، أو الجفنة، وهو كناية عن الجود. والماجد : الشريف. يصف كثرة السادات في هذه القبيلة.

وأنشد أيضا[1]:

كَمْ بِجُــودٍ مُـــقْــرِفٍ نَالَ العُــلاَ
وكَـــرِيمٍ بُخْلُهُ قَـــدْ وَضَـــعَـــهْ

وهذا شاذٌ محفوظ غير مُنْقاس، ويَبْعُد أن يَلتزم مذهبَ الفراء والكوفيين الذين يُضمرون (مِنْ) فيُجيزون الجرَّ مع الفصل، لأنه مذهبٌ مخالفٌ للقياس والسَّماع، وقد خالفه في «التَّسْهيل»[2] و«شَرْحه»[3] وظاهرُ كلامه هنا، وإذا كان كذلك لم يَستقم كلامُه على كل تقدير.

والرابع : أنه لم يُعَرِّج على جواز النَّصْب مع الخبَرية، فأعطى أنه ممتنع، كما امتنع في (عَشَرة) و(مائة) إذ لايجوز النصب فيهما إلا نادرا، نحو : ثلاثةٌ أثوابًا، وقولِه[4]:

* إذَا عاشَ الفتَى مائتَيْنِ عَامًا *

وهذا غيرُ مانَقله الناس، بل النصبُ معها جائز حمْلاً على الاستفهاميَّة، لأنها أصلُها، فأمَّا مع الفصل فالنصبُ ظاهرٌ، وقد تقدم، وأنه لازمٌ لاجائز. وأمَّا مع عدم الفصل فقال سيبويه : واعْلَمْ أن ناسًا من العرب يُعملونها فيما بعدها

---

(١) الكتاب ٢/١٦٧، والمقتضب ٣/٦١، وابن يعيش ٤/١٣٢، والإنصاف ٣٠٣، والخزانة ٦/٤٦٨، والعيني ٤/٤٩٣، والهمع ٤/٨٢، والأشمونى ٤/٨٢

والبيت من قصيدة لأنس بن زنيم يخاطب عبدالله بن زياد. والمقرف : النذل اللئيم الأب يقول : قد يرتفع اللذين بجوده، ويتضع الكريم الأب ببخله. ويجوزنى كلمة «مقرف» أوجه الإعراب الثلاثة. وانظر : سيبويه.

(٢) ص ١٢٤.

(٣) انظر : نسخة الزاوية الحمزية ٣/١١٩.

(٤) هو الربيع بن ضبع الفزارى، وقد مر الاستشهاد بالبيت في باب «العدَد» وعجزه :

فقد ذَهَبَ المَسَرَّةُ والفَتَاءُ

في الخَبَر، كما يُعملونها في الاستفهام، فَينصبون بها كأنها اسمٌ مُنَوَّن. قال : ويجوز لها أن تعمل في هذا الموضع في جميع ماعَمِلَتْ فيه (رُبَّ) إلا أنها تَنصب لأنها منَوَّنة[1]. ثم أنشد أبياتا[2]. ثم قال : وبعضُ العرب يُنشد قولَ الفرزدق[3]:

كَمْ عَمَّةً لَكَ ياجَرِيرُ وخَالَةً فَدْعَاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِى

فهم كثير، ومنهم الفرزدق[4].

هذا كلامُ الإمام، ونقل المؤلف في «شرح التسهيل» عن بعضهم أن النصب بعدها لغةُ تميم[5].

والخامس : أنه لم يُبَيِّن جوازَ دخول / (مِنْ) على التمييز، فيقال : كَمْ مِنْ غلامٍ ملكتُ، وهو استعمال شائعٌ في الكلام، ومنه قوله تعالى : ١٢٦

---

(١) الكتاب ٢/١٦١.

(٢) هو قول يزيد بن ضبة (أو الربيع بن ضبع الفزارى) :

إذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب المسرَّةُ والفتاءُ

وقول الأعور بن براء الكلبي :

أنعتُ عَيْرًا من حَمِير خَنْزَرَهْ في كل عَيْرٍ مائتانِ كَمَرَهْ

وقول الفرزدق التالي.

(٣) الكتاب ٢/٧٢، ١٦٢، والخزانة ٦/٤٨٥، والمقتضب ٣/٥٨، والعينى ١/٥٥٠، ٤/٤٨٩، وابن يعيش ٤/١٣٣، والهمع ٤/٨١، والتصريح ٢/٢٨٠، والأشموني ١/٢٠٧، ٤/٨٠، ٨١، وديوانه ٤٥١

والفدعاء : المعوجة الرسغ من اليد أو الرجل. والعشار : جمع عشراء، وهى الناقة التى أتى عليها من حملها عشرة أشهر. يصف نساء جرير بأنهن راعيات يحلبن عليه عشاره.

(٤) الكتاب ٢/١٦٢.

(٥) شرح التسهيل للناظم (نسخة الزاوية الحمزية ٣/١١٩).

{وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ}[1] الآية. وقال: {وَكَمْ أَرْسَلْنَا مِن نبيٍّ في الأَوَّلِينَ}[2].

والجواب عن الأول: أن المقصود إنما هو الاضافةُ إى المجموع خاصَّة، وإجازةُ ذلك رَفْعًا لتوهُّم مَنْ يَتوهَّم المنعَ من التمييز بالجمع، كما امتنع في (كَمْ) الاستفهاميَّة، وإنما عَيَّن (عَشَرة) لأن التمييز بالجمع مُسْتَعْمَل فيها هكذا على الجملة.

وبقي كَوْنُه جمعَ قلةٍ أو جمعَ كثرةٍ لم يتكلَّم عليه، وقد يُشير إليه تمثيلُه برِجَالٍ، لأنه جمعِ كثرة، وإذا اعْتَبَرْتَ المعنى في البابَيْن وجدتَ بابَ (كَمْ) للتكثير، فلايُضاف إلا إلى جمع الكَثْرة، إلا أن يُعْدَم أو يَأتِي على خلاف القياس، وبابَ (عَشَرة) للتقليل، فلايُضاف إلا إلى جمع قِلَّة، إلا أن يُعدم أو يأتيَ على خلاف القياس.

وبابُ «العدد» مِمَّا يُضاف فيه الشيء إلى جنسه، كقولك: ثَوْبُ خَزٍّ، فالثوبُ خَزٌّ[3]، وتقول: ثلاثةُ أكلبٍ، فالثلاثةُ أَكْلُبٌ، ولايَحْسُن أن يقال: ثلاثةُ كِلَابٍ، لأن الثلاثة لايَحْسُن أن يُطْلَق عليها (كِلَاب) لاختصاص (الفِعَال) بالكَثْرة، وكَوْن الثلاثةِ قليلةً، فكذلك يكون الأمْرُ في الجَمْع مع (كَمْ) لايَحْسُن أن يقال: كَمْ أَكْلُبٍ عندَك، وإنما الوجه: كَمْ كِلَابٍ، لأن مدلول (كَمْ) كثير، فينبغي أن يُضاف إلى الجمع الكثير.

ومن هنا قال بعضهم: إنما جُمع التمييز مع (كَمْ) حملاً على ماكان الأصل في (مائةٍ) و(أَلْفٍ) لا حملاً على (عَشَرة) وبابِه، لبنائهما في القِلَّة

(١) سورة النجم: ٢٦.

(٢) سورة الزخرف: ٦.

(٣) في الأصل و(ت) «فالثوبُ جزء» وما أثبته هو الصواب. وكلمة «خز» ساقطة من (س).

والكَثْرة.

والجواب عن الثاني : أن كَوْن التمييز نكرةً هو الأصلُ مطلقا، ولذلك يلزمه التنكير، ومع ذلك فإنما تُعرَّف كما مَرَّ في بابه، فتمثيلُه برجالٍ ومَرَةٍ يُقَيِّد ماأراده من التَّنْكير، ومع ذلك فإنما تُعَرَّف مع (المائة) لَمَّا احْتِيج إلى تعريف المضاف وهو)المائة) إذ لايمكن تعريفُها بالألف واللام، من أجل أنه لايُجمع بين الألف واللام والإضافة.

وأمَّا (كَمْ) فإنها شبيهة بـ(رُبَّ) في أداء معنى الافتخار، وهي أشبهُ بـ(رُبَّ) منها بـ(مائة) من جهة المعنى و(رُبَّ) لاتَخْفض إلا النكرات، فكذلك ماكان في معناها، فلم يَصْلُح في (كَمْ) التعريفُ، لعدم قبول معناها للتعريف، وإذا كان كذلك لم يَحتج إلى التحرُّز منه، لكونه أمْرًا لاحقًا بعد / حصول التمييز، وهو نكرة. ١٢٧

والجوابُ عن الثالث : أنه حَكم بالخفض حُكْمًا مطلقا، ولاشك أنَّ الخفض بالإضافة. وقد تقدم في باب «الإضافة» منعُ الفَصْل بين المضاف والمضاف إليه إلا في الشِّعر، أو في مواضعَ ليس هذا منها، وإذا كان الفصل ممتنعًا مع الخفض بَقِيَ النظرُ : هل يجوز مع الرجوع إلى النصب، فتقول : كَمْ لكَ غلامًا، أولا يجوز رَأْسًا؟

وظاهر مافي نظمه عدمُ جواز الفصل مع الخفض، وهو صحيح وسَكَت عن جواز النصب، وكأنه إنما تكلَّم على ماأعطاه مثالُه.

والجوابُ عن الرابع، وهو جواز النصب مع عدم الفصل، أنه نَصَّ في «التسهيل» أنه نادر، وأنَّ الوجه الخفضُ[1]. وإذا كان عنده قليلا

(١) التسهيل : ١٢٤.

فلاضَيْرَ في تَرْك ذكره.

والجوابُ عن الخامس، ظاهرٌ مِمَّا عُلِم من أن التمييز جائزٌ ظهورُ (مِنْ) معه إلا مع الفاعل المعنى، وبابِ «العددِ» وهذا مِنْ قِسْم مايجوز ذلك فيه، فلَمْ يَحتج إلى ذكره.

كَكَمْ كَـــأَيِّنْ وكَـــذَا ويَنْتَـــصِبْ
تَمْـــيِـــيـــزُ ذَيْنِ وَبِهِ صِلْ مِنْ تُصِبْ

هذان اللفظان، وهما (كَأَيِّنْ) و(كَذَا) مما يُلْحَقان بباب (كَمْ) لأنهما عبارةٌ عن العَدد، وكنايةٌ عنه.

ويَعنى أنهما مثل (كَمْ) في المعنى، وفي طلب التمييز، لأن معنى (كَأَيِّنْ) كمعنى (كَمْ) الخبريَّة، فقولك : وكَأَيِّنْ من غُلاَمٍ ملَكْتُ. فهو كقولك : كَمْ مِنْ غُلاَمٍ مَلَكْتُ.

وكذلك (كَذَا) في أحد معنيَيْها، تقول : لِي عِنْدَهُ كَذَا درهمًا، أو كَذَا وكَذَا درهمًا، أى دراهمكُ متعدِّدة. ومعناها الآخر أنها كناية عن الشىء، تقول : فَعَلْتُ كَذَا، ولم أَفْعَلَ كَذَا، فهل النظرُ من جهة المعنى.

وأمَّا كونُهما مثلَ (كَمْ) في طلب التمييز فلأن قولك : (كَأَيِّنْ أَعْطَيْتُكَ) مُبْهَمٌ مُحتاج إلى تفسير المُعْطَى ماهُوَ، كما كان قولك : (كَمْ أَعْطَيْتُ) محتاجًا إلى التفسير.

وكذلك (له عِنْدى كَذَا) و(لى عِنَده) مُبْهَمٌ لايُفهم معناه حتى يُفَسَّر. فهذا معنى قوله : «كَكَمْ كَأَيِّنْ وكَذَا» ولايريد أنهما مثل (كَمْ) في جميع الأحكام، لأن من أحكام (كَمْ) في جميع الأحكام، لأن من أحكام (كَمْ) أن لها صدرَ الكلام، وذلك مفقود في (كَذَا) وإن وافقتها (كَأَيِّنْ) في ذلك.

ثم بَيَّن حكم التمييز مع هَذَيْن، وأنه منصوب لامجرور، فقال: «وينْتَصِبُ تَمْييزُ ذَيْنِ».

يعنى أن تمييز (كَأَيِّنْ) و(كَذَا) مخالف لتمييز(كَمْ) فيَنتصب هنا، بخلاف الخبَرِيَّة، فتقول: كَأَيِّنْ رَجُلاً قَدْ رَأَيْتُ، وكَأَيِّنْ / قَدْ أَتَانى رجُلاً، ١٢٨ وهما من أمثلة سيبويه[١]، وتقول: أعطيتُه كَذَا درهمًا، وأعطانِي كَذَا ثوبًا، وأنشد المؤلف في النصب بعد (كَأَيِّنْ)[٢].

اطْرُدِ الْيَأْسَ بالرَّجَا فَكَأَيِّنْ

أَمَلاً حُمَّ يُسْرُهُ بعد عُسْرِ

و(كَائِنْ) مثل (كَاعِنْ) لغةٌ فيها ثانية من الخَمس[٣]. والثالثة (كَأْيِنْ) بوزن (كَعْيِنْ) والرابعة: بتقديم الياء على الهمزة، بوزن (كَيْعِنْ). والخامسة: (كَئِنْ) مثل (كَعِنْ).

ويَقتضى هذا الكلام أنه يُمنع الخفضَ بالإضافة كمفسِّر الخبَرِيَّة، فلايقال: كَأَيِّنْ رجلٍ جَاءَنِى، ولاجَاءَنِى كَذَا رجلٍ.

قال في «شرح التسهيل»[٤]: وكان حَقُّهما أن يضافا إلى مميِّزهما، كما تضاف (كَمْ) التى تُسَاوِيهما في المعنى، لكن مَنع من إضافة (كَأَيِّنْ)

---

(١) الكتاب ١٧٠/٢.

(٢) المغنى ١٨٦، والعيني ٤٩٥/٤، والتصريح ٢٨١/٢، والهمع ٨٤/٤، والدرر ٢١٢/١، والأشموني ٨٥/٤

واليأس: القنوط. والرجا: الرجاء، وقصر للضرورة، وحُمَّ: قُدِّر. وروايته في المراجع السابقة «آمِلًا» بدل «أملا» وهو اسم فاعل من: ألم يألم، إذا وجع.

يقول: لاتقنط، وترج حصول الفرج بعد الشدة، فكم من فقير قَدَّر الله غناه.

(٣) أى خمس اللغات التى تجوز فيها.

(٤) انظر: نسخة الزواية الحمزية ١٢١/٣.

أنها لو أُضيفت لزم نَزْعُ تنوينها، وهي مستحِقَّة للحكاية، لأنها مُرَكَّبة من كاف التشبيه وأيٍّ، فكانت بمنزلة (يَزِيدُ) مسمًّى به لزم الحكاية كالجملة.

وأما (كَذَا) ففيها مافي (كَأَيِّنْ) من التركيب الموجب للحكاية، وفيها زيادةٌ مانعةٌ من الإضافة، وذلك أنَّ عَجُزها اسمٌ لم يكن له قبل التركيب نصيبٌ في الإضافة، فأُبْقِيَ على ما كان عليه.

هذا ماقاله المؤلف، وهو تعليلُ ماعَيَّنَ هنا من النصب، ونَكَّتَ به على مذهبين في هذين اللفظين:

أحدهما : مذهبُ ابن خروف في (كَأَيِّنْ) حيث أجاز في تمييزها الجرَّ مطلقا، وأنه يجوز فيه الجرُّ بـ(مِنْ) وبغير (مِنْ) بفصلٍ، وبغير فصل، فأطلق القول في جواز جَرِّه بالإضافة. ووَجَّهَ بقاءَ التنوين بأنه صار عند التركيب نونًا، وكُتِبَ بالنون، ووُقِفَ بالنون.

قال : ويمكن أن تكون الكاف دَخلت على كلمة على وزن (فَيْعِلْ) لم تُستعمل مفردةً، فرُكِّبت مع الكاف فقيل : (كَأَيِّنْ) ولم يَحْكِ في ذلك سماعًا من العرب، وإنما قال الخليل : إنْ جَرَّها أحدٌ من العرب فعسى أن يَجرها بإضمار (مِنْ) كما جاز ذلك فيما ذكرنا في (كَمْ)[1] ولم يَحْكِ الخليلُ سماعًا في الجر، فالظاهر أن الجر بالإضافة لايجوز على ماعَلَّل به المؤلف المنعَ دَلَّ كلامُ الخليل هنا فتأمَّله.

والثاني من المذهبين : مذهب المبَرِّد في (كَذَا) لأنه أجاز الجر في تمييزها بالإضافة، مفردا ومجموعًا، فيقال على مذهبه : أعطيتُك كَذَا دراهم، وكَذَا درهمٍ، بناءً على جَعْله (كَذَا وكَذَا) / بالعطف بمنزلة عَدَدٍ ١٢٩

---

(١) الكتاب ١٧١/٢.

معطوف، و(كَذَا كَذَا) بلا عطف بمنزلة عدد مركّب و(كَذَا) بمنزلة عدد مضاف، والعددُ المضاف على وجهين : مضافٌ إلى مفرد، وهو (مائةٌ) و(ألْفٌ) ومضافٌ إلى مجموع، وهو (ثلاثةٌ) وبابه، فَنَزّل حكمَ (كَذَا) على ذلك.

قالوا : وماقاله المبِّرد دَعْوَى وقياسٌ في اللغة، ولاسماعَ من العرب في ذلك، فلا يُعتبر، ولايؤخذ مثلُ ذلك إلا بالمشافهة من العرب.

ثم قال الناظم : «وَبِهِ صِلْ مِنْ تُصِبْ» الضمير عائد على التمييز، يعنى أنه يجوز لك أن تصل بالتمييز هنا لفظ (مِنْ) فتجرّه بها، فإنه صحيح وقياسٌ مُطرّد، بل هو الأغلب في (كَأَيِّنْ) ألاتراه إنما جاء في القرآن مجرورا بها، كقوله تعالى : {وكَأَيِّنْ مِنْ نبيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثيرٌ}(١). وقوله : {فكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا}(٢).

وقال الشاعر(٣):

وكَائِنْ بالأَبَاطحِ مِنْ صَدِيقٍ
تَرَاهُ لَوْ أُصِبْتَ هُوَ المُصَابَا

وأنشد سيبويه لعمرو بن شَأْس(٤):

---

(١) سورة آل عمران : ١٤٦.

(٢) سورة الحج : ٤٥.

(٣) هو جرير، ديوانه ١٧، وانظر أمالي ابن الشجرى ١/١٠٦، وابن يعيش ٣/١١٠، ٤/١٣٥ والخزانة ٥/٣٩٧، والمغنى ٤٩٥، والهمع ٤/٨٥، والدرر ١/٤٦، ٢١٣، ٢/١٤٢، والأشموني ٤/٨٧
وفي الشطر الثاني عدة روايات. والأباطح : جمع أبطح، وهو مسيل واسع للماء، فيه دُقاق الحصى. والمعنى أن هذا الصديق من فرط مودته ومحبته لك بعد مصيبتك كأنها مصيبته هو.

(٤) الكتاب ٢/١٧٠، والهمع ٤/٨٥، والدرر ١/٢١٣ ويروى «أمام الألف» والمدجج : الملابس للسلاح كاملا. ويَردى : يمشى الرَّدَيان، وهو ضرب من المشى فيه تبختر. والمقنع : المغطى رأسه بالسلاح، كالبيضة والمغفر وغيرهما.

وكَـــائِـنْ رَدَدْنَا عَنْكُمُ مِنْ مُـــدَجَّجٍ

يَجِىءُ أَمَــامَ القَــوْمِ يَرْدِى مُــقَنَّعَــا

قال سيبويه : إن أكثر العرب إنما يتكلمون بها مع (مِنْ)[1].

ووَجَّه ذلك المبرِّد بأنه إذا قال : كَأَيِّنْ رجلاً أهلكتُ، يجوز أن يكون تمييزًا فيكون في معنى (جَمِيع) ويجوز أن يكون مفعولاً بـ(أَهْلَكْتُ) أى كَأَيِّنْ مرةٍ أهلكتُ رجلاً؛ فيكون الرجلُ واحدا، فإذا أَدْخل (مِنْ) بَيَّن ذلك المرادَ، وكذلك تقول على مااقتضاه هذا الكلام : أعطيتُه كَذَا مِنْ درهم.

ثم إذا تقررَّ هذا فيقال هذا الكلام مُعْتَرَض من أوجه :

أحدها : أنه شَبَّه (كَأَيِّنْ) و(كذَا) بـ(كَمْ) و(كَمْ) على قسمين : خَبَرِيَّة، واستفهاميَّة. أما الاستفهامية فلاحَظَّ لـ(كأيِّنْ وكَذَا) فيها، لأنهما عَرِيَّانِ عن معناها، إلا ماحَكى المؤلف في (كَأَيِّنْ) شاذًا مُسْتَقْرًى من حديث أُبَىٍّ مع ابن مسعود حيث قال له : كَأَيِّنْ تَعُدُّ سورةَ الأَحْزَابِ[2]؟ فقال عبدالله : ثلاثًا وتسعين . كأنه قال : كَمْ تعُدُّ؟ ولم يأت في غير هذا، فلا مُعَوَّل على قياسِ مثله، ولاثبوتهِ من غير ذلك.

وأمَّا الخَبَّرية : فهى التى حُملا عليها، ولذلك قال في «التسهيل» : معنى (كَأَيِّنْ) و(كذَا) كمعنى (كَمْ) الخَبريَّة[3]. وإذا ثَبت هذا فإطلاقُ القول في (كَمْ) يُؤْخذ له منه أحدُ أمرين :

---

(١) الكتاب ٢/١٧٠.

(٢) في (س) «تقرأ سورة الأحزاب» وفي (ت) «تقرأ سورة الأحزاب تعد».

(٣) التسهيل : ١٢٤.

إمَّا أنها مِثْلُ أحد قِسْمَيْها غيرَ معيَّن، وإمَّا مِثْلُها في كِلاَ قِسْمَيْها، فيكون مستعملَيْن في الخبر والاستفهام مثل (كَمْ) وهذا لا / يقوله أحد. ١٣٠

والثاني : أنه ذكَر نصبَ التمييز، ولم يُبَيِّن كونَه مفردا، أو مجموعًا أو يجوز فيه الأمران، والحكمُ فيه الإفرادُ لاغير، بخلاف مميِّز (كَمْ) فإنه قد يكون مفردًا أو مجموعًا، وتَرْكُ التقييد بالإفراد يُوهم جوازَ كونه مجموعا، وذلك إخلال.

والثالث : أنه أطْلق القولَ في جواز إلحاق (مِنْ) للتمييز اللاَّحق لهما، إذ قال : «وَبِهِ صِلْ مِنْ تُصِبْ» وضمير «بِهِ» عائد على تمييز «هَذَيْنِ» والإشارة لـ(كَأَيِّنْ) و(كَذَا) فالتمييزُ المراد في كلامه تمييزُهما معًا.

فأمَّا إلحاق (مِنْ) لتمييز (كَأَيِّنْ) فقد تقدَّم بيانُه. وأمَّا إلحاقه لتمييز (كَذَا) فغيرُ مستقيم بنصِّ المؤلِّف نفسه، لأنه ألزمه النصبَ مطلقا.

قال في «الشرح» : وأما (كذا) فلم يجيء مميِّزها إلا منصوبا، وأنشد عليه بيتا لم أقيده[1].

وقال ابن خروف : ولايكون مفسِّر (كَذَا وكَذَا) إلا منصوبا، لأنها حُملَتْ على (كَمْ) في الاستفهام في النصب. ولم أرَ نَصًّا مخالفا لهذَيْن، فعبارتُه مُخْتَلَّة.

والجواب عن الأول أن يقال : إنما شَبَّه الناظم (كَأَيِّنْ) و(كَذَا) بـ(كَمْ) التى هى أعمُّ من الاستفهاميَّة والخَبريَّة، لأنها، في كِلاَ قِسْمَيْها،

(١) شرح التسهيل للناظم (نسخة الزاوية الحمزية ٣/١٢٢) والبيت هو قول الشاعر :

عِدِ النفسَ نُعْمَى بعد بُؤساك ذاكرا ... كذا وكذا لطفًا به نُسِيَ الجَهْدُ

وانظر فيه أيضا : المغنى ١٨٨، والعيني ٤/٤٩٧، والتصريح ٢/٢٨١، والهمع ٤/٨٦، والدرر ١/٢١٣، والأشموني ٤/٨٦.

كنايةٌ عن عدد مُبْهَم مُحْتاجٍ إلى التفسير، وكونُهما بعد ذلك في الاستعمال مثلَ (كَمْ) الخبَريَّة أوْلاَ ـ أمرٌ آخرُ، مَحَلُّ بيانهِ اللغةُ، ويَدُلُّ على هذا القَصد وصحتِهِ أن سيبويه فَسَّرهما على هذا المعنى، فإنه لَمَّا ذَكر (كَذَا) قال : وهو مُبْهَم في الأشياء بمنزلة (كَمْ) وهو كنايةٌ للعدد بمنزلة (فُلاَن)[1].

ثم قال : وكذلك : كَأَيِّنْ رجلاً قد رأيتُ زَعم ذلك يونس[2].

وإذا كان هذا القَصْدُ صحيحًا أن يُصار إليه كان حَمْلُ الكلام عليه أوْلىَ، وليس بمناقضٍ لتفسير مَنْ فسَّرهما بأنهما مثل (كَمْ) الخبَرِيَّة لأنهما مع صحة التفسير لايُستعملان إلا في الخبَر، فلا إبْهَامَ ولا إيهَام.

والجواب عن الثاني : أن قَصْده الإفرادُ، ويُؤْنِسُ به أنهما محمولان على (كَمْ) ولَمَّا كان المنصوب في باب (كَمْ) لازمُ الإفراد كان ماأشبهه وماحُمل عليه كذلك، وكذلك في باب «العدَد» لايكون في النصب إلا مفردًا، فلم يَتَطَرَّق إليه توهُّمُ الجمع، وفي هذا الجواب ماتَرى.

وأمَّا الاعتراضُ الثالثُ فواردٌ عليه، ولا أجد له الآن مَخْلَصًا منه.

(١) الكتاب ٢/١٧٠.

(١) المصدر السابق ٢/١٧٠.

{ الحكايــة }

/ إحْكِ بِأَىٍّ مَــا لِمَنْكُورٍ سُــئِلْ ١٣١
عَنْهُ بِهَــا فِى الْوَقْفِ أَوْحِينَ تَصِلْ

الحكايةُ في اصطلاح النحويين : أن تَنْطق بمثْل مانَطَق به المتكلِّم، أو ببعضه، أو بما يُؤَدِّى إعرابَه، إشعارًا تتعلُّق مَابين الكلامَيْن.

فإذا قلت : قال زيدٌ : عمروٌ منطلقٌ، فأنتَ قد أتيتَ بمثلِ كلامه لِتُعْلِم أنَّ ما نَطَقْتَ به هو عينُ مانَطَق به. وكذلك إذا نطقتَ ببعضه.

والحكايةُ على ثلاثة أقسام :

حكايةُ الكلام كلِّه، وهذا هوالمَحْكِيُّ بالقــول، والمحكىُّ في باب «التَّسْمية بالجُمَل» وما أشْبَهها، نحو قلتُ : عمروٌ منطلقٌ، ونحو : تَأَبَّطَ شَرًّا، وبَرَقَ نَحْرُهُ المُسَمَّى به.

وهذا القسم لم يتعرَّض له الناظم في هذا النظم أصلاً، ولا أشْعَر بحكمٍ من أحكامه إلا بالانْجِرار[١]، فحيث تَكَلَّم على كَسْر(إنَّ) وفَتْحها قال هنالك : «أَوْحُكِيَتْ بالْقَوْلِ» وحيث تَكَلَّم على (العَلَم) وأقسامِه قال : «وجُمْلَةٌ ومَا بِمَزْجٍ رُكِبًا» وفَصْلُ «حكاية القول» وفصلُ «التَّسْمية» مِمَّا أهمله[٢]، كما أهمل من باب الضمائر «الفَصْلَ» وغيرَ[٣] ذلك.

---

(١) يعنى : استطرادا، وتبعا لغيره.

(٢) أى لم يذكره في «الألفية».

(٣) يعنى ضمير الفصل.

والثانى : حكايةُ بعض الكلام.

والثالث : حكايةُ مثْل الإعرابِ الحاصلِ في بعض الكلام وهذان الفَصْلان هما اللذان تكلَّم عليهما هنا.

وابتدأ بالثالث، وهو حكاية مِثْل الإعراب فقط، وذلك بـ(أىٍّ) وبـ(مَنْ) إذا قُصِد بهما حكايةُ النكرات، فإن قُصِد بهما حكابة المعارف الذى يُذْكر في القسم الآتى بعد هذا إن شاء الله.

وكان الأصل في حكاية النكرات بـ(أىٍّ) أو (مَنْ) أن تُذكر معهما المحْكِيَّاتُ، كما تُذْكَر المعارف، لأنه هو المقصود بالحكاية، لكن إنما يُحْكى في الاستعمال بالأداتَيْن خاصَّة، وذلك قوله في (أىٍّ) : «احْكِ بِأَىٍّ مَالِمَنْكُورٍ» وكذلك قال في (مَنْ) وسبب ذلك أنه إذا قيل لك : جاءنى رجلٌ، فأردتَ أن تُعيد لفظَ «الرجل» فإمَّا أن تعيده معرفةً أو نكرةً على ماكان، فإن أعدتَه نكرةً، وهو القياسُ في الحكاية، لم يَسْتقم، لأنَّ النكرة إذا أُعيدت بلفظها لم يُفْهَم منها أن مدلولها هو الأول.

(ألا ترى أنك إذا قلت : أكرمتُ رجلاً وضربتُ رجلاً، لم يفهم أنّ الثانى هو الأول[١]) ولهذا أخذ كثيرٌ من الناس «إنَّ لكلِّ عُسْرٍ يُسْرَيْن» من قوله تعالى : {فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا . إنَّ مَعَ العُسْرِ يُسْرًا}[٢]. لأنه لو أراد اليُسْرَ الأولَ لقال : إنَّ مع العُسْر اليُسْرَ، كما قال تعالى : {كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولاً. فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ}[٣].

---

(١) مابين القوسين ساقط من الأصل، وزثبته من (س، ت).

(٢) سورة الشرح : ٣، ٦.

(٣) سورة المزمل : ١٥، ١٦.

وإن أعدتَ الرجلَ المقصودَ / حكايتُه بالألف واللام، وهو القياس، لم ١٣٢ تَجُزْ حكايتُه، لأن لم يُعَد بلفظه، فانصرفوا عن هذا إلي حكاية إعرابه خاصَّة، وذلك بـ (أىٍّ) و(مَنْ).

وشَرع في الحكاية بـ(أىٍّ) فقال : (احْكِ بِأَىٍّ مَالِمَنْكُورٍ سُئِلَ عَنْهُ بِهَا)

«ما» واقعةٌ على الإعراب وغيرِه، من الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، ونحو ذلك وهى الأحوالُ الحاصلة في النكرة المحكيَّة، يَعْنى أنك تَحكى بلفظ (أىٍّ) مااستقرَّ للاسم النكرة إذا أُرِيد السؤال عنه بها، وذلك أنَّ الحكاية إنما تقع بـ(أىٍّ) أو (مَنْ) إذا سُئِل عنه بإحدى الأداتَيْن، فتقول لمن قال : (رأيتُ رجلاً) : أيًّا، ولمن قال : (جَاءَني رجلٌ) : أىٌّ، ولمن قال : (مررتُ برجلٍ) : أىٍّ. فسألتَ عن تعيينه بـ(أىٍّ) وقوله : «فِى الْوَقْفِ أَوْ حِينَ تَصِلُ» يَعنى يَعنى أنَّ الحكاية بـ(أىٍّ) لاتختصُّ بالوقف، كما تختصُّ به (مَنْ) كما سيأتى إن شاء الله، بل يجوز لك إذا وصلتَ أن تقول في (جاءنى رجالٌ) : أىٌّ ياهَذا؟ وفي (مررتُ برجلٍ) : أىٍّ يافَتَى؟ وفي (رأيتُ رجلاً) : أيًّا يافَتَى؟

وكذلك إذا وقفتَ، فتقول في حكاية المنصوب : أيَّا؟ واقفًا على الألف. وفي حكاية المرفوع والمجرور : أىْ، بالإسكان أو الإشمام أو غيره. هذه حكايةُ المفرد المذكَّر.

فإن حَكَيْتَ المفردَ المؤنث قلتَ في الوصل إذا قلت لك : (رأيتُ امرأةً) : أَيَّةً يافَتَى؟ أو قيل لك : (هذه امرأةٌ) : أَيَّةٌ يافتَى، وفي الجرّ : أيَّةٍ ياهَذا. وتقول في الوقف : أَيَّهْ، بإبدال التاء هاء.

وفي التثنية : (أَيَّانْ)؟ في الرفع و(أَيَّيْنْ)؟ وفي الجمع : (أَيُّونْ؟)

و(أيِّينْ؟) في المذكر، و(أيَّاتْ)؟ في المؤنث. هذا الذى أعْطى كلامُه، وهى اللغة الشُّهْرَى. وفيها لغةٌ ثانية، وهى إبقاء (أىٍّ) في المؤنث والجمع على حالها في الإفراد.

قال المبِّرد : ولو أفردتَ (أيًّا) في الاثنين والجمع، وذَكَّرْتَه في المؤنث لجازَ[1]. و(أىٌّ) إذا حُكى بها باقيةٌ على أصلها من الإعراب، فلذلك إذا حكيتَ بها المفردَ عاملتَها معاملة اسمٍ مُنَوَّن، فلا تُلْحق آخَرها شيئا زائدا، بخلاف (مَنْ) فإنك تُلْحق المَدَّاتِ علامةً على الإعراب.

وكذلك تُثَنِّى (أيًّا) وتجمعها كالجمع الحقيقي، بخلاف (مَنْ) فإنها مَبْنية، فما لَحِقَ آخَرها من علامة فهو دليلٌ على حالة المَحْكى، من تثنيةٍ وغيرها، لا أنه يُثَّنى أو يُجمع حقيقةً، إذ من شرط ذلك الإعرابُ كما تقدم ذكره.

١٣٣ وقوله / : «في الوَقْفِ أوْ حِينَ تَصِلُ» يَعنى أن الحكاية بـ(أىٍّ) هنا مطلقة في الوصل والوقف، وإنما كان كذلك لأن (أيًّا) كزيد وعمروٍ في دخول التنوين، فكان حكمه في الوصل والوقف كحكم زيدٍ، بخلاف (مَنْ) فإنها في الوصل مَبْنِيَّة على السكون، فليس لها مايَلحقها، من إعراب، ولاعلامةِ تثنية ولاجمع، لأنها غيرُ مستحِقَّة لذلك، فألحقوها العلاماتِ في الوقف، إذ لم تَقْوَ قُوَّةَ (أىٍّ) في الحكم.

ثم أخذ الناظم يذكر حكم (مَنْ) مع النكرات فقال :

---

(١) عبارة المبرد في «المقتضب» (٣٠٢/٢) هى : «وإن شئت قلت في جميع هذا، ذكرًا كان أو أنثى، جميعا كان أو واحدا : أىٌّ يافتى إذا كان مرفوعا، وأيًّا وأىٍّ، إذا كان منصوبا أو مخفوضا، لأن «أيًّا» يجوز أن تقع للجماعة على لفظِ واحد، وللمؤنث على لفظ المذكر، وكذلك التثنية، لأنها بمنزلة (مَنْ) و(ما) لأنهما في جميع ما وقعتا عليه على لفظواحد. وانما جاز في « أىٍّ» التثنيه والجمع دون أخواتها لانها تضاف وتفرد، ويلحقها التنوين بدلا من الإضافة، فلذلك خالفت أخواتها».

ووَقْـــفًـــا احْكِ مَـــا لَمِنْكُورٍ بِمَنْ
والنُّونَ حَـــرِّكْ مُطْلَقًـــا واشْـــبِعَن

وقُـلْ مَـنَـانِ ومَـنَـيْـنِ بَـعْــــــدَلِـى
إلْفَـــانِ كَـــابْنَيْنِ وسَكِّنْ تَـعْـــدِلِ

وقُـلْ لِـمَنْ قَـــــالَ أَتَـتْ بِـنْتٌ مَـنَـهْ
والنُّونُ قَـــبْلَ تَـا المُثَنَّى مُـــسْكَنَهْ

والْفَـــــتْحُ نَـزْرٌ وصِـلِ التَّـــا والأَلِفْ
بِـمَـنْ بِـإِثْـرِذَا بِـنِـسْـــــــوَةٍ كَـلِـفْ

وقُـلْ مَـنُـونَ ومَـنِـينَ مُـــــــسْكِـنَـا
إنْ قِـــيلَ جَـــا قَـــوْمٌ لِقَـــوْمٍ فُطَنَا

وإنْ تَـصِـلْ فَلَـفْـظُ مَـنْ لاَيَـخْــــتَلِفْ
ونَـادِرٌ مَـنُـونَ فـي نَـظْـمٍ عُـــــــرِفْ

لَمَّا كانت (أىٌّ) معربةً، تصلح لوجوه الإعراب، وصفَةً تصلح عى الجملة للتثنية، والجمع، والتأنيث، لم يَحتج الناظم إلى تفصيل ذلك كله، بل قال : احْكِ بها مَالَمِنْكور، واكتفى بذلك، علْمًا بأنها تَقْبل تلك الأحكام كسائر المعربات.

وأما (مَنْ) فإنها مَبْنِيَّة، لاتصلح للَحاق إعرابٍ، ولاتثنية، ولاجمع، ولاتأنيث.

والحكايةُ بها لابُدَّ فيها من لَحاق علامات تُوَدِّى تلك الأحوالَ اللاحقةَ للمَحْكى ضرورةً، فاحتَاج إلى ذِكْرها وتفصيلها، إذ لا تنضمُّ إلى عَقْد، حتى تعَد بأشخاصها.

ثم إنَّ (مَنْ) لها حالان : حالُ وصْل، وحالُ وَقْف، لأنها الحال التى تكون فيها الحكاية، فقال : «ووَقْفًا احْكِ مَالِمَنْكُورٍ بِمَنْ».

يَعنى أنَّ النكرة يُحكى مالَها من حال إعراب، وإفراد وتثنية وجمع، وتذكير وتأنيث، بلفظ (مَنْ) في الوقف، أى إذا وقف، أى إذا وقفتَ على (مَنْ).

لكن إذا حكيتَ بها فللمَحْكِيِّ بها ستُّ أحوال :

الحالة الأولى : حالةُ الإفراد والتذكير، وهى التى ابتَدأ بها فقال : «والنُّونَ حَرِّكْ مُطْلَقًا وأشْبِعَنْ ».

والذى دَلَّ على أنَّ مراده الإفراد أنه أتى / بعد ذلك بالتثنية والجمع. والذى دَلَّ على أنَّ مراده التذكير إتيانُه بعد ذلك بالتأنيث. ١٣٤

وقد تقدَّم أنَّ المحكيَّ لايُذْكَر معها، فذكَر هنا أن النون من (مَنْ) تُحرَّك للقا، يَعنى بالحركات الثلاث : الضمة، والفتحة، والكسرة، لايُقْتصر بها على حركة دون حركة، وتُشْبَع بعد ذلك الحركاتُ، فيَتَولَّد منها الأحرف الثلاثة : الألفُ، والواو، والياء، فمن الفتحة الألفُ، ومن الضمة الواوُ، ومن الكسر الياءُ.

وهذا كلُّه حكايةُ الأحوال الثلاثة التى للمُنَكَّر المَحْكى، وهى الرفع والنصب والجر، فتقول إذا حكيتَ (جَاءنِى رجلٌ) : مَنُو؟، أو (رأيتُ رجلاً) : مَنَا؟ أو (مررتُ برجلٍ) مَنِى؟:

هذا هو الأعرفُ في كلام العرب، وماحَكى سيبويه[1] عن يونس : أنه سمع من بعض العرب : ضَرَبَ مَنٌ مَنًا ؟ فَجَعْلُ (مَنْ) كـ(أىٍّ) يُحْكَى بها في الوصل ـ نادرٌ يُحْفظ، واستَبْعده سيبويه، وقال : لاتَكَلَّمُ به العربُ، ولايَستعمله ناسٌ كثير[2]. ثم أجْرَى (مَنُونَ أنتم؟) على هذا.

(١) الكتاب ٢/٤١١.

(٢) المصدر السابق ٢/٤١١.

قال : وينبغى لهذا ألاَّ يقول : منُو، في الوقف، ولكن يجعله كأىٍّ[1]، يعنى معربا.

ولَمَّا كان هذا شاذًا لم يَبْنِ عليه الناظم. وهذا الذى ذكُر في إلحاق الحركاتِ ثم الحروفِ هو مذهبُ السِّيرافي، إذ قال[2]: إن الحركاتِ لَحقت بيانًا لإعراب المَحْكى، ثم أشْبعوا، فهذه الحروفُ، كحروف الإطلاق، تَبَعٌ للحركات، من السكون.

وحُكِي عن المبّرد[3] عكسُ هذه القضيَّة، وأنهم إنما أرادوا أولاً الحروف، ثم أتبعوها زيادةَ الحركات، فالحروفُ هى التى أحرزت لفظَ الأول.

وصَوَّب ابن خروف ماذهب إليه المبِّرد، ولم يَذكر للتَّصْويب وجهًا.

ومذهبُ السِّيرافي هو ظاهرُ كلامِ المؤلف في «التسهيل»[4] على موافقة النَّظْم، فعلى رأى الناظم تكون الألف والواو والياء من المَدَّات المجهولة، التى تُعَيِّنها الحركات التى قبلها، وجملةُ المَدَّات عشرة[5].

ثم ذَكَر[6] ماقال ابنُ خروف في «باب النُّدْبة» وماذكر ابنُ عَبَيْدة في إعراب المثنى والمجموع، ثم قال[6]: وعلى رأى غير الناظم يكون الأمر في

---

(١) المصدر السابق ٤١١/٢.

(٢)

(٣) انظر : المقتضب ٣٠٥/٢.

(٤) ص ٢٤٨.

(٥) بعد هذا بياض بمقدار كلمة واحدة في جميع النسخ، ولعل الشارح رحمه الله كان يريد أن يذكر أنواع المدات. ولكنه لم يفعل. أو ذكرها واختصرها الناسخ، كما أبينه في التعليق التالى.

(٦) في الأصل، و(ت) «ثم اذكر... ثم قُلْ» بصيغة الأمر. وما أثبته هو الصواب، وتكون هذ العبارة من كلام الناسخ، اخـتصر به كلام الشارح. والله أعلم.

الأحرف بخلاف ذلك قال ابن الضائع : والأمرُ في ذلك قريب.

الحالة الثانية : حالة التثنية والتذكير، وذلك قوله : «وقُلْ منانِ ومَنَينِ بَعْدَلِي إلْفَانِ كابْنَينِ».

يَعنى أنك إذا حكيتَ ماللمثنى ألحقتَ علامتَيْنِ كعَلاَمَتَى المثنَّى، فتقول لمن قال : (لِي إلْفَانِ) / : مَنَانْ؟ ولمن قال : (رأيتُ ابْنَينِ) أو (مَرَرتُ بابْنَيْنِ) : مَنَيْنْ؟ إلا أن النونين مُسكَّنتان، لأنهما في الوقف، ولايكون الوقف على حركة. ١٣٥

وإنما نَبَّه على هذا بقوله : «وسَكِّنْ تَعْدِلِ» لأنه أتى بهما في النظم، أعنى بالنُّونَيْنِ في (منَانِ ومَنَيْنِ) محرَّكتين، إذ لم يُمكنه أن يُسَكِّنهما لئلاً يجتمع ساكنان في الشعر في غير قافية، وذلك لايجوز، ولم يَأْتِ من ذلك شيء في الرَّجَز ولا في غيره، إلا ماجاء في عَرُوض من أعَاريض «المتقَارِب»[1] وهو قوله :

رُمْنَا قِصَاصًا وكانَ التَّقَاصُّ
فَرْضًا وحَتْمًا عَلَى المُسْلِمِينَا

وهو فيه مختصٌّ بالعَروض أيضا، فلذلك احتاج إلى قوله : «وسَكِّنْ تَعْدِلِ» أى سَكِّن النونَ التى حَرَّكتَها اضطراراً

تُصِبِ العدلَ في كلام العرب، لأن وضعها على السكون، إذ هى مبْنية لامُعربة، فليس الألف والواو والياء بإعراب فيها، لثَبات موجِب البناء، ولو كان إعرابًا لكان الدَّرَج أوْلَى أن يُثْبَت فيه، ولكنه من تَغيير

(١) المتقارب: بحر من بحور الشعر، وزنه (فَعُولُنْ) ثمانى مرات. والعروض من البيت : آخر شطره الأول.

الوقف، وغُيِّر على هذا النحو لتكون فيه دلالةٌ على المسئول عنه.

وقد نَبَّه تمثيلُه بقوله : «لى الْفَانِ» على كيفية الحكاية على الجملة كما تقدم. وإنما أتى بالمثالين، ولم يَقصد حكم الاجتماع في الحكاية، فإنه لو قَصد ذلك لكان (مَنْ) الأولُ غيرَ لاحقٍ به علامةٌ، لكونها تُنَافِي الوصل، وذلك أنه إذا اجتمع في الكلام الأول اسمان، فأردتَ أن تسأل عنهما وتَحكيهما ـ فإمَّا أن يختلف إعرابُهما أوْلاَ، فإن اختلف أتيتَ لكل واحد بأداة تَحْكيه بها، فتقول في (لِى إلْفَانِ كابْنَيْنِ) : مَنْ ومَنَيْنْ؟ فتركتَ العلامة في الأول لأنه غيرُ موقوف عليه، فلاتَلحقه العلامة، كما سيأتى في كلامه إن شاء الله.

فإن عكستَ فقلت : لِى كابْنَيْنِ إلْفَانِ ـ قلت : مَنْ ومَنَانْ؟ وكذلك في الإفراد، تقول في (ضَرَبَ رجلٌ، وضَرَبْتُ رجلاً) مَنْ،؟ وفي (ضَرَبتُ رجلاً، وجَاءنَى رجلٌ) : مَنْ ومَنُو؟. وعلى هذا السبيل في الأحوال كلها، ولايجوز أن تُثَنِّى أو تَجمع مع اختلاف الإعراب، لبُطْلان الحكاية.

وإن اتفق إعرابهما نحو : (جَاءنَى رجلٌ وامرأة) قلت : مَنْ، ومَنُو؟ على سبيل ماتقدم، وكذلك في التثنية والجمع، وكذلك إذا قلت : (رأيتُ امرأةً ورجلاً) قلت : مَنْ، ومَنَا؟ على ماتقدم.

/وقال ابن خروف : ينبغي ألاَّ يجوز هنا (مَنَيْنْ) لأنهم كانوا يجيزون بـ(مَنْ) من حيث كان أحدهما موصولا، وقد ذهبت منه العلامة. ١٣٦

ويَتركَّب هنا سائل في الحكاية بـ (منْ) و(أىٍّ)، لاحاجة إلى نقْلها من حيث قَصْدُ الشَّرْح.

الحالة الثالثة : حالة الإفراد والتأنيث، وذلك قوله: «وقَلْ لِمَنْ قَالَ

أَتَتْ بِنْتٌ مَنَهْ».

يعنى أن حكاية المفرد المؤنث بـ(مَنْ) أن تُلْحِق (مَنْ) تاءً، وتُبْدِلَها هاءً للوقف، ويكون ماقبلها مفتوحا، لأن تاء التأنيث التى شأنُها أن تُبْدل هاءً لابُدَّ من فتح ماقبلها، فتقول لمن قال لك : (أَتَتْ بِنْتٌ) : مَنَهْ؟ على وزن (سَنَهْ) وكذلك إذا قلت : (رأيتُ بِنْتًا) تقول : مَنَهْ؟ أو (مررتُ ببِنْتٍ) تقول : مَنَهْ؟

ولم يُنَبِّه هنا على اختلاف في آخر (مَنَهْ) بحسَب اختلاف إعراب المحكيّ، إعلامًا بأنَّ الحكم لايختلف في التأنيث مع الإفراد، فإنها إذ ذاك تُشْبه (أَيَّةً) في الحكاية بـ(أىٍّ).

ولم يَحتج إلى التنبيه على إسكان الهاء، لأنها كذلك وقعت في النَّظْم، والحالُ حالُ وَقف، فاستَغْنى عن ذِكْر ذلك.

ولَمَّا كانت (أيَّةٌ) لا تختلف بحسب اختلاف الإعراب في المفرد أجرَوْا (مَنَهْ) مَجراها حين أشبهتها، ولَمَّا كانت (مَنَهْ) على هذا السبيل قاسها يونس على (أيَّةٍ) مطلقا[1]، فأجاز الحكاية بها في الوصل والوقف، فتقول في (جاءتْنِي امرأةٌ) : مَنَهٌ ياهذا؟ وفي (رأيت امرأةً) : مَنَةً يافَتى؟ وفي (مررتُ بامرأةٍ) : مَنَةٍ ياهذا؟ بتحريك النون قبل التاء، على شاكلة (أيَّةٍ) من كل وجه، فتكون عنده معربة.

وهذا لم يَرتضه الناظم، فلذلك جَعل الحكايةَ بها في الوقف خاصَّة، وهو رأى سيبويه،

ولم يَرْتَضِ مذهبَ شيخه يونس، قال : وإنما يجوز هذا على قول شاعرٍ

---

(١) سيبويه ٢/٤١٠.

قاله مرةً، ثم لم يُسمع بعدُ[1]، وأنشد[2]:

* أَتْوانَارِى فَقُلْتُ مَنُونَ أَنْتُمْ *

وألزمه سيبويه أنه كذلك ينبغي أن يقول إذا آثر ألاَّ يُغَيِّرَها في الصلة، قال : وهذا بعيدٌ[3].

الحالة الرابعة : حالةُ التثنيةِ والتأنيثِ. ولَمَّا كان حال المثنى هنا معلومًا من حال المثنى في التذكير لم يَحْتج إلى التَّنْبيه على لَحاق العَلاَمَتَيْن، لكن احتاج إلى التعريف بما زاد على العَلاَمَتَيْن، وهو حكم النون التى قبل التاء، فحَكَى فيها وجهين :

أحدهما : / الإسكانُ، وهو الأكثر والمعروف في الكلام، وذلك قوله : ١٣٧ «والنُّونُ قَبْلَ تَا الْمُثَنَّى مُسْكَنَةٌ».

يعنى أن هذا هو الحكم المطلق فيها، والقياس الْمُطَّرِدُ، فإذا حكيتَ نحو (جاءَتْنِى امرأتَانِ) قلت : مَنْتَانْ، أو نحو (رأيتُ امْرأتَيْنِ) أو (مَرَرْتُ بامرأتَيْنْ).قلت : مَنْتَيْنْ. قال سيبويه : وإن قال : رأيتُ امْرأتَيْنِ، قلت :

---

(١) المرجع السابق ٤١٠/٢.

(٢) الكتاب ٤١٠/٢، ونوادر أبى زيد ١٢٣، والمقتضب ٣٠٧/٢، والخصائص ١٢٩/١، والخزانة ١٦٧/٦، والعيني ٤٩٨/٤، ٥٥٧، وابن يعيش ١٦/٤، والهمع ٣٤٦/٥، ٢٢١/٦، والدرر ٢١٨/٢، والأشموني ٩٠/٤، ٢٢٠، والتصريح ٢٨٣/٢

وعجزه : فَقَالُوا الجِنُّ قلتُ عِمُوا ظلاما ويعده : فقلتُ إلى الطعامِ فَقَالَ منهم

زعيمٌ نَحْسُدُ الإنسَ الطَّعَامَا

وينسب هذا الشعر لسمير بن الحارث، أو لتأبط شرا. وهناك أبيات على رَوِيِّ الحاء تنسب إلى جذع بن سنان الغساني. وعمواظلاما : نعم ظلامكم.

يذكر الشاعر أن الجن طرقته ليلا، وقد أوقد نار الطعام، فدعاهم إلى الأكل معه، فلم يجيبوه وزعموا أنهم يحسدون الإنس لتفضيلهم عليهم بأكل الطعام.

(٣) الكتاب ٤١٠/٢.

مَنَتَيْنْ، كما قلت : أَيَّتَيْنِ، إلا أن النون مجزومة[1]، وإنما سُكِّنت لأن أصلها كذلك، فـ(مَنَهْ) أصلها مَنْتٌ، ساكنَة النون، كبِنْتٍ، وهَنْتٍ، لكن لَمَّا أرادوا الوقوف عليها حَرَّكوا ماقبلها، فإذا صاروا بها إلى الوصل صُيِّرت كما كانت في الأصل.

والوجه الثانى : فَتْحُ النون، فتقول : مَنْتَانَ، ومَنْتَيْنَ. وعلى ذلك نَبَّه بقوله : «والفَتْحُ نَزْرٌ» أى قليل، وقد حَكى ذلك في «التسهيل»[2] أيضًا.

والحالة الخامسة : حالةُ جمعِ المؤنث، وذلك قوله : «وَصِلِ التَّاءَ والألِفَ بِمَنْ بإثْرِذَا بِنِسْوَةٍ كَلِفَ».

يريد أن حكم حكاية جمع المؤنث بـ(مَنْ) أن تصل بها ألفًا وتاء، فإذا قال : (هذا بِنِسْوَةٍ كَلِفٌ[3]) قلت : مَنَاتْ، وكذلك إذا قال : هؤلاءِ نِسْوَةٌ، ورأيتُ نسوةً، اللفظُ واحد لايَختلف بحسب اختلاف الإعراب، إجراءً له مَجْرى (أيَّاتٍ) في جمع المؤنث، والتاء مُسْكَنة لأنه موقوف.

والكَلَفُ : الوُلُوعُ بالشىء، كَلِفْتُ به : كَلَفًا، والصفة منه كَلِفٌ.

والحالة السادسة : حالُه جمع المذكر، وذلك قوله : «وقُلْ مَنُونَ ومَنِينَ مُسْكِنًا» إلى آخره.

يعنى أنك إذا حكيتَ المجموع تُلْحق الأداةَ التى بها الحكاية، وهى (مَنْ) واوًا ونونًا في الرفع، وياءً ونونًا في النصب والجر، وتُسْكِنْ النون، وذلك قوله : «مُسْكِنًا» لأنه حالة وقف، فتقول لمن قال : (جَاءَ قومٌ) : مَنُونْ، ولمن قال : (جئتُ

---

(١) المرجع السابق ٢/٤٠٩.

(٢) ص ٢٤٨.

(٣) بعد هذا في نسخة (ت) خرم بمقدار ورقتين.

لقومٍ) : مَنِينْ، وكذلك لمن قال : (رأيتُ قومًا) مَنِينْ.

وأتى بمثالين في مثالٍ واحد، وليس قَصْدُه بذلك الحكايةَ المفردة، أعنى أن يقع السؤال في لفظ واحد، بل أراد حكايةَ كلٍّ واحدٍ من المرفوع والمخفوض على حِدَته، ولو أراد ذلك لَقال : وقُلْ مَنْ ومَنِينْ، لأن (مَنْ) الأولى وقعت في الوصل، كما تقدم في مُثُلِه.

و«فُطَنَاءُ» ممدود، جمعُ فَطِنٍ، وهو الفَهِم.

وقال الجوهرى : الفِطْنَةُ كالفَهْم، يقال : فَطَنَ للشيء، إذا فَهِمَهُ وعَلِمَهُ، وفَطِنَ، بالكسر، فَطَانَةً، وفَطَانِيَةً، وفِطْنةً : صار فَطِنًا.

وبعد تقرير هذا الحكم، فهنا مسألتان متعلِّقتان :

إحداهما : أن / الحكاية بـ(منْ) إنما تكون لمن يَعْقِل، وهذا وَضْعُ (مَنْ) أَنْ تكون كذلك، على ماهو مُقَرَّرٌ عند النحويين واللغويين، بخلاف (أىٍّ) فإنها تكون لمن يَعْقِل ولما لايَعْقِل. فإذا قال : (رأيتُ حِمَارًا) قلتَ (أيًّا) وإذا قال : (رأيتُ رجلاً). قلت : (مَنَا) و(أيًّا) إن شئت، لأن (أيًّا) تصلح لهما، وإذا قال : (رأيتُ رجلاً وحمارًا) قلت : مَنْ وأيًّا، أو (حمارًا ورجُلاً) : أيًّا، ومَنَا. ١٣٨

والناظمُ لم يتكلم في هذا النَّظْم على تعيين (مَا) ولا)مَنْ) ولا (أىٍّ) ولاذَكر على ماذا تَقع، فقد يقول القائل : هذا نَقْصٌ، إذ يُتَوَهَّم منه عدمُ الاختصاص، وجوازُ وقوع (مَنْ) على كل شيء.

والجواب : أن في هذا الكلام مايُشعر بمقصوده، وأن (مَنْ) إنما يُحْكَى بها مَنْ يَعقل، وأن (أيًّا) بخلاف هذا الالتزام، وذلك أنه أطْلَق القول في (أىٍّ) ولم يقيِّدها في الحكاية بشيء دون شيء. وأما (مَنْ) فَقيَّدها

بالمُثُل، إذ لم يَأْتِ بمثال إلا لمن يَعْقل، فَدلَّ ذلك على اختصاص (مَنْ) بمن يْقل.

وأيضا المسألةُ لُغَوِيَّة، ودخولُها في النحو بالعَرَض، فليس تفسير معناها أو معنى غيرها بِضَرُورِىٍّ عليه.

المسألة الثانية : أن ما تقدم في الحكاية هو المشهور في كلام العرب.

وحَكى سيبويه عن يونس[1]: أن ناسًا من العرب يلتزمون في الحكاية بـ(مَنْ) المدَّاتِ الثلاثَ التى للمفرد أبدًا، سواءٌ كانت لمثنى أو مجموع أو مفرد، فيقولون في مَنْ قال : (جَاءَنِى رَجُلٌ) : مَنُو، و(رَجُلاَنِ) : مَنُو، و(جَاءَنِى رجالٌ) مَنُو، وفي (رأيتُ رجالاً) : مَنَا، وكذلك في (رأيتُ رجلَيْنِ) : مَنَا، وفي (مررتُ برجلَيْنِ) : مَنِى، ونحو ذلك، لايُغَيِّرون الحكم الحكم الحاصل مع المفرد في المثنى ولامجموع. قالوا : وكذلك في المؤنث يقولون في نحو : (جَاءَتْنِى امرأةٌ) مَنُو، كما في (جَاءَنِى رجلٌ) وفي نحو : (جَاءَتْنِى امرأَتَان) : مَنُو، وكذلك في سائرُ المُثُل لايخالفون الحكمَ وإن اختلفت الأحوال. والذين يقولون هذا يقولون في (أىٍّ) : أىٌّ وأيًا وأىٍّ، عَنَى واحدًا أو اثنين، أو جماعةً، أو مذكرا أو مؤنثا.

وإنما فعلوا ذلك حملاً على معنى (مَنْ) لأنه يُعْنَى بها الواحد، والاثنان، والجماعة، والحكمُ اللفظي باقٍ على إفراده، فتقول : مَنْ قال ذلك؟ وأنت تعنى أكثرَ من واحد، أو مؤنثًا.

وكذلك (أىٌّ) تقول : أىٌّ قالَ ذلك؟ فأقَرُّوا (مَنْ) و(أيًا) على حكم

---

(١) الكتاب ٢/٤١٠.

اللفظ، وهو الواحد/. ولَمَّا كانت هذه اللغة أقلِّيَّةً لم يَذكرها، وذكَر اللغة ١٣٩
المشهورة. وهنا تَمَّ كلامه على حكم (مَنْ) في الوقف.

وأما حكمها في الوَصْل فأخذ يذكره فقال : «وإنْ تَصِلْ فَلَفْظَ مَنْ لايَخْتَلِفُ».

يعنى أن (مَنْ) إذا حَكَيْت بها النكرة، فوصلتَ كلامَك، ولم تَقِفْ على (مَنْ) فإن لفظها لايختلف باختلاف الأحوال التى للمحكيِّ، كما اختلف لفظُها حالَة الوقوف عليها، فتقول لمن قال : (جاءَنِى رجلٌ) : مَنْ ياهذا؟ أو (جاءَنِى رَجُلانِ) مَنْ ياهَذا؟ أو (جاءَنِي رجالٌ) : مَنْ ياهذا؟

وكذلك في التأنيث، ولاتقول مَنَا ياهَذَا؟ ولا مَنَهْ، ولامَنَانِ، ولا مَنُونَ، ولا مَنَاتُ، إذا وَصَلْتَ. وقد تقدَّم وجهُ ذلك، وأن (مَنْ) لاتَستحق تثنيةً ولاجمعًا، ولاتأنيثًا، بخلاف (أىٍّ) فإنها صفة مستحقَّة لذلك، فلم تَقْوَ(مَنْ) أن تكون مثلَها في الوصل، وليس هَاهُنا أن تُوصَل (مَنْ) بالمحكىِّ، فإن المحكىَّ إذا كان نكرةً مرفوضُ الذكْرِ، كما تقدم.

ثم نَبَّه على ماجاء مخالفا لهذا الحكم شاذًا في الشِّعر، فألحقوا العلامةَ وصلاً، وذلك قوله : «ونَادِرٌ مَنُونَ في نَظْمٍ عُرِفَ».

يَعنى أن لَحاق العلامة في الوصل قد جاء، لكن إنما عُرِف في النظم، ومختصا بلَحاق الواو والنون، فعَيَّن اللفظَ المسموعَ خُرُوجًا عن عُهْدة السماع، ولأجْل مَا قالَ سيبويه[1] من أنه قول شاعرٍ، قاله مرةً، ثم لم يُسْمع بعدُ.

والبيت المشار إليه هو قول شَمِر بن الحارث، ويُنْسَب أيضا إلى

---

(١) الكتاب ٢/٤١٠.

تَأَبَّط شرًا[1]:

أَتَوْ نَارِي فَـقُلْتُ مَنُونَ أَنْتُمْ ... فَـقَـالُوا الجِنُّ قُلْتُ عِـمُـوا ظَلاَمَـا

ويُنْشَدَ أيضـا : «عِمُوا صَبَاحًا» وهو صحيح، وَقَع كذلك في قصيدة حَائِيَّة منسوبة إلى إلى جِذْع بن سِنَان الغَسَّانى[2]، فهما شاهدان، لا كما قال أبو القاسم الزجَّاجى[3].

فأتى في البيت بالعلامَتَيْنْ، وذلك في الوصل، وحَمله سيبويه على لغة مَنْ قال : ضَرَبَ مَنٌ مَنًا.

قال : فإنما يجوز (مَنُونَ) على هذا[4]، فهو عنده مُعرب كـ(أىٍّ) فجَمعه الشاعر على هذا.

وقال الكسائى : وربما احتاج الشاعرُ فزاد هذه الزوائد في الوصل.

قال ابن خروف : وتوجيهُ سيبويه أجودُ، وهو أن يكون معربًا، وجَمْعُه كـ(أىٍّ) قال ابن الضائع : ويظهر ذلك من كلام سيبويه لأنه قال : / ينبغى أن لايقول : (مَنُو) في الوقف، ولكن يجعله كـ(أىٍّ)[5] يعنى ١٤٠

---

(١) سبق الاستشهاد به.

(٢) انظر العيني ٤/٤٩٩، والأشموني ٤/٩١، وبعد البيت :

نزلتُ بِشعْب وادى الجن لما ... رأيت الليلَ قد نَشر الجَناحَا

(٣) قال أبو القاسم الزجاجى في الجمل (٣٣٦) : «وقد رأيت بعض من لايعرف هذا الشعر يرويه «عموا صباحا» وهو غلط».

(٤) الكتاب ٢/٤١١.

(٥) المرجع السابق ٢/٤١١.

مـعـربا، ووَجَّـه الزجـاجُ البـيتَ بأنـه وَقف عن (مَنْ) وسَكَت، ثم ابتَـدا. وهو بعيد.

وقد حَكى الكوفيون أن منهم من يجعل الزيادة في مستأنَف الاستفهام، فتقول: مَنُو أنتَ؟ ومَنَانِ أنتُما؟ ومَنُونَ أنتُمْ؟ فيكون البيت على هذا.

وعلى الجملة فالبيت نادرٌ لايُقاس عليه.

وكأنَّ قول الناظم: «فى نَظْمٍ عُرِفَ» أنه يُبَكِّت على ما حَكى الكوفيون من ذلك، ويكون هذا من فوائد تعيينه لـ (مَنُونَ) والله اعلم.

ولَمَّا أتمَّ الكلام على حكاية النكرة أخذ يتكلم فى حكاية المعرفة، فقال:

وَالْـعـلَـمَ احْـكِـيـنَـهُ مِـنْ بَـعْــــــــدِ مَـنْ
إنْ عَــرِيَـتْ مِنْ عَــاطفٍ بِهَــا اقْــتَــرَنْ

اعلم أن الاسم المعرفة يصح أن يُؤْتى به إثْر (مَنْ) فى النكرة، ولم يكتفوا بهما فى المعرفة حتى يَذكروا الاسمَ بعدهما، لأن السؤال عنهما من وجهين مختلفين، فالسؤال عن ذات النكرة، لاعن صِفَتها، فيقول المجيب: زيدٌ أو عمروٌ.

وإذا قيل: رأيتُ عبدَ الله، فإنما يُحتاج إلى تخصيصه[1] بالنعت، فلابد من ذكر المنعوت حتى يقال: العاقَل، أو الكَريَم، أو نحو ذلك.

هذا تعليل السيرافى . وأفاد أنه لايُكتفى عن المعرفة بـ (أيٍّ) ولا بـ (مَنْ) وهو الذى نَبَّـه عليـه الناظم بقوله: «والعَلَمَ احْكِيَنَّهُ مِنْ بَعْدِ مَنْ» فلم يَكْتَفِ كما أكْتفىَ فى النكرة.

وتضمَّن كلام الناظم مايُحْكى من المعارف ومالا يحكى، وما شَرْطُ الحكاية

---

(١) فى جميع النسخ «تلخيصه» وما أثبته هو الأحرى بالصواب. والله اعلم.

فيما يُحكَى.

وجملةُ ذلك أن كل معرفة اجتمع فيها ثلاثة أوصاف فهو الذى يُحْكَى فى المسألة :

أحدها : أن يكون تعريفه بالعلمية، وذلك قوله : «والعَلَمَ احْكِيَنَّهُ» فتقول إذا قيل : (جاء زيدٌ) : مَنْ زيدٌ؟ وإذا قال : (رأيتُ زيدًا) : مَنْ زيدًا؟ وإذا قال : (مررتُ بزيد): مَنْ زيدٍ؟ فتأتى به على إعراب الكلام الأول فى اللفظ، وإن كان إعرابه فى التحصيل مبتدأً أو خبرَ مبتدأ، وكذلك (أىٌّ) و (مَنْ) فى حكاية النكرة.

فلو كان الاسم غير عَلَمَ لم تَجُزْ حكايته. فإذا قيل : (رأيتُ أخاكَ) قلت : مَنْ أخوكَ؟ أو (مررتُ بالرجلِ) قلت : من الرجلُ؟ فترفَعُه لاغير، ولايُحْكَى ألا على قول من قال / : دَعْنَا من تَمْرتَانِ، وقد قيل له : ماعنده ١٤١ تَمْرتَانَ، وليس بقُرَشَيًا، لمن قال : أليس قُرشِيًا؟ وهو قليل ضعيف لايُبنى على مثله قياس[1]. والفرق أن الأصل والقياس ألاَّ يجوز، ولذلك قال سيبويه: وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال، وهو أقْيَسُ الوجهين[2]. غير أنهم أرادوا أن يحكوا كلام المسئول لئلا يُتَوهَّم أن السؤال عن غير مَنْ قُدِّم، وأيضًا الحكايةُ تغْيِير، والأعلام كَثُرت فى كلامهم، فأجازوا فيها لذلك مالم يُجِيزوا فى غيرها، كالترخيم، وحذف التنوين لالتقاء الساكنين، فلذلك اشْتَرط هنا العَلَمية.

ويجرى مَجرى (زَيْدٍ) و (عبدِ اللَّهِ) فى جواز الحكاية الكُنْيةُ واللقبُ،

---

(١) الكتاب ٢ , ٤١٣، والأشمونى ٤/٩٣.

(٢) الكتاب ٢/٤١٣.

لأنهما من أقسام العَلَم، وقد قال فى باب العلم : «واسْمًا أَتَى وكُنْيَةً ولَقَبًا)

فتقول إذا قيل لك : (رأيتُ أبا عبدِ اللَّهِ) : مِنْ أبا عبد اللَّهِ؟ وإذا قيل لك : (مررتُ بقُفَّةَ) مَنْ قُفَّةُ؟ وهذا ظاهر.

وهذا الوصف يَقتضى أن الناظم لم يَرْتَضِ مَارُوِى عن يونس أن الحكاية جائزة فى جميع أقسام المعارف، فتقول فى مَنْ قال : (رأيتُ أخاكَ) مَنْ أخاكَ؟ وفى مَنْ قال : (رأيت الرجلَ) : مِنْ الرجلُ؟ ونحو ذلك.

وهذا المذهب غير مَرْضِىٍّ عند سيبويه والمحققين، وإنما ذلك عندهم كقوله : دَعْنَا من تَمْرتَانِ، وأيضا فهو غير مسموع[1]، وإنما لم يَرتضه الناظم إمَّا لضعف النقل عن يونس، إذ حكاه المبرد عن يونس فى «مُقْتَضَبه»[2] ولم يحَكه عنه سيبويه، فغَمزه السَّيرافى بأن قال : لا أدرى من أين له هذه الحكاية؟ وإمَّا لضعف الجواز فى القياس، فإن للأعلام من التغيير ماليس لغيرها كما تقدم.

قال سيبويه : ولايجوز فى غير الاسم الغالب، لأنه الأكثر فى كلامهم، وهو الأوّل الذى به يَتعارفون[3].

والثانى : أن يكون السؤال عنه بـ (مَنْ) فإذا كان كذلك جارة الحكاية، كالمُثُل المتقدمة، فإن سُئِل عنه بـ (أىّ) لم تجز الحكاية، فإذا قيل : (رأيت زيدًا) قلت : أىٌّ زيدُ؟ أو (مررتُ بزيد) قلت : أىُّ زيدُ؟ لذلك قال سيبويه : فإذا قيل :

---

(١) انظر : الكتاب ٢/٤١٣.

(٢) عبارة المبرد المقتضب (٢/٣٠٨) هى «وكان يونس يجرى الحكاية فى جميع المعرف، ويروى، بابها وباب الأعلام واحد».

(٣) عبارة سيبويه كاملة، كما فى الكتاب (٢/٤١٣) هى : «فجاز هذا فى الاسم الذى يكون علما غالبا على ذا الوجه، ولايجوز فى غير الاسم الغالب كما جاز فيه، وذلك أنه الأكثر فى كلامهم، وهو العلم الأول الذى به يتعارفون».

(رأيت زيدًا) قلت : أىُّ زيدُ؟ فليس إلا الرفع، تُجريه على القياس[1].

ووجَّهوا اختصاصَ الحكاية بـ (مَنْ) بوجهين :

أحدهما : كثرةُ استعمال (مَنْ) قال سيبويه : وإنما جازت / ١٤٢ الحكاية فى (مَنْ) لأنهم لـ (مَنْ) أكثرُ استعمالاً، وهم يغيِّرون الأكثر فى كلامهم عن حال نظائره[2].

والثانى : أن (مَنْ) مبنية لايظهر فيها قبحُ الحكاية لسكونها فى كل حال، بخلاف (أىّ) فإنه لو حُكى بها فقيل : أىُّ زيدًا؟ وأىُّ زيدٍ؟ لظهر القُبْح فى اختلاف إعرابى المبتأ والخبر.

قال ابن الضَّائع : والأول أوْلَى، وعليه اعتمد سيبويه، وعلَّل ابن خروف بالوجهين، وزاد ثالثا وهو كون (مَنْ) على حرفين. وفى ضمن هذا الشرط حَصَل حكم (أىّ) في باب «الحكاية» من كلام الناظم، فلم يُغْفِل ذكرَ ذلك.

والثالث : خُلُوُّ (مَنْ) من أن يَقترن بها عاطفُ داخل عليها، فإنه إذا كان كذلك لم تَجُز الحكاية، ورجُع إلى القياس، فإذا قيل لك : رأيت زيدًا، فقلت : ومَنْ زيدُ؟ فليس إلا الرفعُ، وكذلك فى : مررتُ بزيدٍ، ونحوه. وكذلك الفاءُ إذا قلت : فَمَنْ زيدُ؟

وسبب ذلك أن الغرض بالحكاية بيانُ أن المسئول عنه هو المتقدَّم الذكرِ لاغير، فإذا عطفتَ جملةَ السؤال على كلام المسئول صار فى ذلك بيانُ أن المسئول عنه هو الأول، لأنك لاتَبتدئ سؤالاً عَمَّا لم يُذكر مصدرًا

---

(١) الكتاب ٢/٤١٤.

(٢) المصدر السابق ٢/٤١٤.

بحرف العطف، إذ كان حرف العطف لازمًا للتوسط بين معطوف ومعطوف عليه.

ثم النظر في هذا الكلام من وجهين :

أحدهما : أن ماذكره من الحكاية عند اجتماع الشروط هي لغة أهل الحجاز وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال ولايحكون، بل يقولون لمن قال : (جاء زيدٌ، أو رأيتُ زيدًا، أو مررتُ بزيدٍ) : مَنْ زيدٌ؟ بالرفع. قال سيبويه : وهو أقيسُ الوجهين[1].

وإذا كان كذلك فاقتصارُه على إحدى اللغتين، مع أن الأخرى فصيحةٌ ومشهورةٌ وغيرُ قاصره في الكثرة والقياس عن غيرها، غيرُ لائق بهذا المختصر، بل كان حقه أن يَذكرهما، كما ذَكر اللغتين في باب (فَعَالِ) فيما لاينصرف[2]، وغير ذلك.

والثاني : أنه أَخَلَّ ببعض الشروط في لغة أهل الحجاز، ولابُد منها، وتركُها إخلال، وذلك أن الناس ذكروا لها خمسةَ شروط، الثلاثةَ المذكورة.

والرابع : ألاَّ يكون الاسم المراد حكايتُه متبوعا بتابعٍ بَيَانٍ، ألا ما جُعل مع تابعه كالكلمة الواحدة، وذلك نحو ما تقدم، فإن كان متبوعا بنعت، نحو مررت/ بزيدٍ الطويلِ، أو بعطف بيان، نحو : مررتُ بزيدٍ أبي عبد الله، أو بتوكيد، نحو : مررتُ بزيدٍ نفسهِ، أو ببَدل[3]، نحو : مررت بزيدٍ أخيك - فلاسبيل إلى الحكاية، فلا تقول فيها كلَّها إلا (مَنْ زيدٌ

١٤٣

(١) الكتاب ٢/٤١٣، وعبارته «وهو أقيس القولين».

(٢) انظر : ٥ / ٦٦٩ - ٦٧٠.

(٣) هنا آخر ما سقط من نسخة (ت).

الطويلُ؟) بالرفع، و (مَنْ زيدُ أبو عبد اللَّه؟) و (مَنْ زيدُ نفسه؟) و (مَنْ زيدُ أخوكَ؟) وإنما فُعِل ذلك استغناءً بإطالته عن الحكاية، وذلك أنَّ الغرض بالحكاية بيانُ أن المسئول عنه هو المتقدِّم الذِّكر لاغير، وإذا ذُكر الاسم الأول منعوتا، أو معطوفا عليه، أو مؤكَّدا، أو مبدَلا منه، ثم أُعيد كذلك فى السُّؤَال عُلِم أن السُّؤَال وارد على ذلك المذكور، فلم يُحْتج إلى الحكاية، كما لم يُحْتَج إليها مع عطف جملة السُّؤَال بالواو.

فإن كان التابع مع ماتبعه كالشئ الواحد جازت الحكاية، نحو : رأيت زيدَ بنَ عمرٍو، فيمن جَعلهما بمنزلة اسم واحد، فإن تقول : مَنْ زيدَ بنَ عمرٍو؟

والخامس : ألاَّ يكون معطوفا عليه بالحرف، لكن هذا الشرط ليس على الإطلاق، بل فيه تفصيل، وذلك أنك إذا عطفتَ فى الجملة المسئولِ عنها، فَسُئِل عنها، فإن سيبويه نَقل عن يونس أنه يَرُدُّه إلى الأصل والقياس، فإذا قيل : رأيت زيداً وعمراً، قلتَ : مَنْ زيدُ وعمرُو؟ هكذا مطلقا، وذلك لأنه يَظهر منه السُّؤال عن المذكور، لأنه بعيدُ أن يُسأل عن غيره، واتفقَّ فى ذلك الغَيْر أن شُرِّك معه مثلَ ماشُرِّك مع الأول، وإذا كان قد تعيَّن المسئول عنه فلا فائدة للحكاية. وهذا ما قال يونس(١).

وحَكى سيبويه عن قوم أنهم قَاسُوا وأَتْبعوا الثانَى الأولَ، يعنى أنهم حَكَوْا، لكنهم اعتبروا الأولَ، فإن كان مما يُحَكْى حَكَوْه، وحَكَوْا معه الثانى، سواء كان ممَّا يُحْكَى أوْلاَ، فيقولون فى مَنْ قال : (رأيتُ زيداً وأخاك) : مَنْ زيداً وأخاكَ؟ فأتبعوا أخاك فى لحكاية، وإن كان لايُحْكَى وحده.

وإن كان الأوَّل مما لايُحْكى تَركوا الحكاية، وأتبعوا الثانَى الأولَ فى ترك

---

(١) الكتاب ٤١٣/٢.

الحكاية، وإن كان مما يُحكى وحدَه فيقولون فى مَنْ قال : (رأيتُ أخاك زيدًا): مَنْ أخوك وزيدُ. قال سيبويه : وهذا حسنٌ[1].

فإذا ذكروا (مَنْ) مع المعطوف كان لكل واحدٍ حكمُه، فإذا قال : رأيت زيداً وأخاكَ، قلت : مَنْ زيداً؟ ومَنْ أخوك؟ أو قال : رأيت أخاكَ / وزيداً، قلت : مَنْ أخوك؟ ومَنْ زيداً، وشَبَّهه سيبويه بقولهم : تباً له ووَيْحًا، فُتتْبع إذا لمَ تَذكر «لَهُ» فإذا ذكرتَ «لَهُ» كان لكُل حكمُه، فقلت : تَبًا لَهُ، وويحُ لَهُ[2].

١٤٤

فالحاصل أن المعطوف والمعطوف عليه بالحرف إمَّا ألاَّيحكى أصلا، وإمَّا أن يُعتبر المتقدِّم، وذلك إذا لم تُكَرَّر (مَنْ) وكلام الناظم يقتضى خلاف ذلك كلِّه.

ويمكن الجواب عن الأول بأَنْ ليس من شَرْطه فى هذا المختصر أن يأتى بنَقْل اللغتين جميعًا، بل قد يَجتزئ بنقل لغة الحجاز يين لكَوْنها أشهرَ، وبها نزل القرآن.

ألاَ تراه فى باب (مَا) إنما ذكَر الإعمالَ فيها خاصَّة، وهى لغة أهل الحجاز وتَرك لغةَ بنى تميم وإن كانت هى الجاريةَ على القياس، كما قال سيبويه : فذلك غير ضائر. وأما الثانى : فالظاهرُ ورودهُ، فلو قال مثلا :

والْعَلَمَ احْكِ بعـدَ مَنْ إن يَخْلُ مِنْ
تابعٍ أوْ مِنْ عَاطِفٍ بمَنْ قُرِنْ

أو مايُعطى هذا المعنى- لحصل المقصود، ولم يَبْق عليه اعتراض، ويكون شرط نَفْى التَّبَعية مطلقا بناءعلى قول يونس فى المعطوف والمعطوف عليه.

---

(١) المصدر السابق ٢/٤١٤.

(٢) المصدر السابق ٢/٤١٤، وفيه «تبًاله وويْلاً» وتبًاله، وويلُ له»

{ التأنيـــث }

عَــــلامَـــــةُ التَّـــأْنِيثِ تَاءٌ أوْ ألِفْ

وَفِي أسَــامٍ قَـدَّ رُوا التَّــا كـالْكَتِفْ

اعلم أن من المعاني المدلولَ عليها بالألفاظ أشخاصَ الجواهر، وهى على قسمين : حيوانٌ وجمادٌ.

والحيوان ضَرْبان : ذكر وأنثى، فاللفظُ الموضوع ليدلَّ على الذكر فقط فَرَّقت العرب بينه وبين اللفظ الذىُ وضع ليدل على الأنثى فقط فى أحكام كثيرة، كالإخبار، والوصف، والإشارة، وغيرها.

ولَمَّا كان هذان المعنيان لايكونان إلاللأسماء كانت تلك الأحكام التى قُصِدت التفرقةُ بها مختصَّةً بالأسماء.

ثم إنَّ العرب قَسَمت الأسماء الدالة على الأشخاص بالنظر إلى تلك الأحكام على ثلاثة أقسام:

قسمُ الْتزَمت فيه أحكامَ اللفظ الدالَّ على الذكَر، وقسمُ الْتَزَمت فيه الأحكام الدالةَ على الأنثى، وقسمُ جَوَّزت فيه الأمرين.

فإذن التذكيرُ والتأنيث، عند النحويين، هو أن يُخْبَر عن اللفظ على صفةٍ مَا، أو يُشَارَ إليه كذلك، إلى غير ذلك من الأحكام الخاصَّة بكل واحد.

فظهر أن التذكير والتأنيث خاص بالأسماء / ولم يَنُصَّ الناظم على هذه الاختصاص، ولكن لَمَا كانت العلامات الفارقة بين المذكَّر والمؤنَّث ١٤٥

التى يَذكرها إثْرَ هذا من خصائص الأسماء - أشْعَر ذلك بكونه للأسماء خاصَّة، وإلاَّ فالأفعال والحروف لايصح الإخبارُ عنها، ولا الإشارةُ إليها، ولاتصغيرُها.

فإن قيل : فهم يقولون : الأفعالُ مُذكَّرة، والحروف تُذَكَّر وتؤَنَّث.

فالجواب أن المحقِّقين إنما يقولون فى الأفعال : إنها لاتأنيث فيها، لا أنهم يُثْبِتون لها التذكير، وإن أطلقوا عليها لفظَ التذكير فعلى هذا المعنى.وأمَّا الحروف فإنَّما استَقَرَّ التذكيرُ والتأنيثُ فيها، حيث سَمَّوا بلفظ الحرف، كقوله[1]:

* ولَيْتٌ يَقُولُهَا الْمَحْزُونَ *

وهى إذ ذاك أسماء، فيصحُّ فيها التذكير والتأنيث. ولبَسْط الكلام على هذا المعنى موضعُ غير هذا، فليس هذا من ضرورة هذا الشرح.

وقول الناظم : (عَلاَمَةُ التَّأْنِيث كذا» تعيينُ للعلامة، وذلك لايكون إلا بعد ثبوت استحقاق لها.

والقاعدة أن العلامة إنما تَلحق مالا يُدْركَ فيه ذلك المعنى المعلم عليه، وأصلُ الأسماء التذكيرُ، لأنه الأغلب عليها، ألاتَرى أن أعمَّ الألفاظ الدالةِ على المعانى الموجودة «شَىْءُ» و «الشَّىْءُ» مُذَكَر.

قال سيبويه : لأن الأشياء كلها أصلها التذكير، ثم يُخْتَصُّ بعد[2]. يعنى

---

(١) هو أبو طالب، وانظر : ديوانه ٧، وسيبويه ٢٦١/٣، والخزانة ٤٦٣/١٠، والأغانى ٤٨/٤، والبيت هو:

لَيْتَ شعْرِي مُسَافِرُ بنَ ابي عَمْرٍو ... ولَيْتٌ يَقُولُها المحـــــزُونُ

وهو من عدة أبيات رثى بها مسافربن أبى عمرو القرشى، وكان صديقا له، وكان يهوى هند بنت عتبة وتهواه، ومات غريبا بسببها. وبعده

أىُّ شىءٍ دَهَاكَ أم غال مَرْ ... كَ وهَلْ أقدمتْ عليكَ المَنُونُ

(٢) الكتاب ٢٤١/٣.

أن التأنيث إنما يكون فى الخاص لا فى العام، فالأعمّ «شَىْءٌ» وهو مذكر، فإذا خرج عن أصله من التذكير المُدْرَك بغير علامة، فلا بُدَّ من العلامة الدالة على ما خَرج إليه، فقالوا : (قائمٌ) إذ أرادوا المذكر، و (قائمةٌ) إذ أرادوا المؤنث، وكذلك : امرؤٌ، وامْرأةٌ، وابْنُ وابْنَهُ. ونحو ذلك.

وإذا ثَبت اسْتِحقاق المؤنث العلامةَ انصرف النظر إلى تعيينها، فعَيَّن الناظم للتأنيث علامتين، فقال : (عَلاَمَةُ التَّأْنِيثِ تَاءُ أو أَلِفُ).

يعنى أنها منحصرة فى هذين القسمين، فلايُوجد فى تحقيق الاستقراء علامةُ ثالثه. وقد عَدَّها الزجاجىُّ ثلاثا(١)، وجعل الثالثةَ الهمزةَ فى نحو (حَمْرَاءَ) وجعلها بعضهم خمسًا، وعَدّمنها الياءَ فى (هَذِى) و (تَفْعَلِيَن) والكسرةَ فى نحو ·ضَرَبْتِ) وجَعلها ابن الأنبارى(٢) خمسَ عشرةَ علامة، المختصُّ منها بالأسماء ثمانية : الألف المقصورة، والممدودة، والتاء فى نحو : (بنتَ، وأُخْت) والتاء فى نحو (قائمة، وطلحْة) / والألف والتاء فى نحو (الهِنْدَات) والنون نحو (هُنَّ، وأَنْتُنَّ) والكسرة نحو (أَنْتِ) والياء نحو (هَذِى). والباقى فى الأفعال والحروف. والثابت من هذه كلِّها ما ذَكره الناظم، أما الهمزةُ فهى الألفُ فى الحقيقة، لأنها لو كانت الهمزة هى العلامةَ حقيقةً لثَبَتت فى الجمع إذا قلت فى (صَحْرَاءَ) : صَحَارِى، فكنت تقول : صَحَارِئُ، وهذا لاتقوله العرب، وإنما قالوه بالياء، فصارت فى الجمع ياء، فدَلَّ على أنها غير أصليّه.

١٤٦

وأما الياء فى (هَذِى) فليست بعلامة، وإنما جاء التأنيثُ من

---

(١) الجمل له : ٢٩١.

(٢) المذكر والمؤنث له : ١٦٦.

الصيَّغة، وكذلك القول فى كسرة (ضَرَبْتِ) ونونِ (هُنَّ) و [تاء][1] (بنْت، وأخْت) ليست بتاء التأنيث، لسكون ما قبلها، وهو غيرُ الألف، وتاء (هِنْدَات) هى المذكورة أولا، والألف قبلها سبِقت للجمع.

وأمَّا الياء فى (تَفعلِيَن) فضميرُ عند سيبويه، فهى كالنون فى (تَفْعلْنَ) ولم يقولوا إنها علامة للتأنيث، بل صيغَةٌ تدل على المؤنث.

وأمَّا مذهب الأخفش فيها فلم يَرْتَضِه الناظم، وإنما اختار مذهبَ سيبويه، على ماتقدَمت الإشارة إليه فى باب (الضمائر).

وقوله : « تاءُ أو ألِفُ » ارْتِضَاءُ لمذهب أهل البصرة فى كَوْن العلامة هى التَّاءَ لا الهاءَ، فإنَّ الكوفيين يزعمون أن أصل التاء هاء، ويَعْكس البصريون.

والدليل على صحة مذهب البصريين أن الوقف موضع تغيير، فالأوْلَى أن يُدَّعى التغييرُ فيه لا في الوَصْل.

وأيضًا فقد تأتى التاء علامَة حيث لاتُقْلبُ هاء فى الوقف، وذلك فى الجمع بالألف والتاء.

وأيضًا فمن العرب مَنْ لايبُدلها هاء فى الوقف. وهذه مُرَجَّحات لِمَا ذهب إليه الناظم، والخَطْبُ فى المسألة يسير، إذا ليس باختلافٍ فى حُكْمٍ يَبْنى عليه فى الكلام شئُ.

وقوله : (تاءُ أوْ ألِفُ) فأتى بـ (أوْ) التى هى لأحد الشيئين، إشارةً إلى أنَّ العلامتين لاتتواردَان على مَحَلَّ واحد، فلا تجتمعان فى كلمة واحدة. فلا يقال فى (ذِكْرَى) مثلا : ذِكْرَاةُ، ولا فى ـ حُبْلَى) : حُبْلاَةُ، لصحة الأجتزاء بإحداهما

---

(١) ما بين الحاصرتين ليس فى لنسخ، وزدته لتستقيم العبارة. والله اعلم.

عن الأخرى، وما أَوْهَم خلافَ ذلك، فعلى خلاف ظاهره.

ومن ها هنا روُى عن أبى عُبَيْدة أنه قال : ما رأيتُ أظرفَ من أمر النحويين، يقولون : إن علامة التأنيث لاتدخل على علامة التأنيث، وهم يقولون : عَلْقَاةٌ.

١٤٧ / وقد قال العجاج(١):

* فَكَرٌّ فى عَلْقَى وَفى مُكُورِ *

يريد أبو عبيدة أنه قال : «عَلْقَى» فلم يَصرف للتأنيث، ثم قالوا مع هذا : «عَلْقَاةٌ» أى فألحقوا تاءَ التأنيث ألفَه.

قال أبو عثمان : كان أبو عُبَيْدة أجفى من أن يَعرف هذا، وذلك أن من قال : (عَلَقَاةٌ) فالألفُ عنده للإلحاق بباب (جَعْفَرٍ) كألف (أَرْطَى) فإذا نزَع الهاءَ أحال اعتقادَه الأولَ عما كان عليه، وجَعل الألف للتأنيث، فهى مع التاء للإلحاق، ومع عدمها للتأنيث، ولهذا نظائر كـ (بُهْمى، وبُهْماةٌ) و (شُكَاعَى، وشُكَاعَاةٌ) و (سُمَانَى، وسُمَانَاةٌ) و (بَاقِلاً، وبَاقِلاَّةٌ) ومن الممدود (طَرْفَاءُ، وطَرْفَاءَةٌ) و (قَضْبَاءُ، وقَضْبَاءَةٌ) و (حَلْفَاءُ، وحَلْفَاءَةٌ)(٢) فمن لمْ يلحق التاء فالهمزة للتأنيث، ومن ألحقها فلغير التأنيث.

ثم قال : (وفى أسامٍ قَدَّرُوا التَا كَالْكَتِفِ) الأسَامِى على (أَفَاعِلَ) :

---

(١) سبق الاستشهاد به.

(٢) العلّقى : شجر دائم الخضرة، وله أفنان طوال دقاق، وورق لطاف. والأرْطَى : شجر ينبت بالرمل، يطول قدر القامة، وله نور ورائحة طيبة. والبُهْمَى : نبت تحبه الغنم حبا شديدا مادام أخضر. والشُّكَاعَى : شجرة صغيرة ذات شوك، زهرتها حمراء يتُداوى به. والسُّمَانى : ضرب من الطير. والباقِلّى والباقلاء : الفول. والطرفاء : شجر ليس له خشب، وإنما يخرج عصياً سمحة فى السماء. والقضباء : القصب الكثير. والحلفاء : نبات أطرافه محدّده كأنها أطراف سعف النحل والخوص.

جمعُ أسماءٍ، الذى هو جمعُ اسْمٍ، فأسَامٍ جمعُ الجمع، على حذف الزيادة.

ولَمَّا كانت علامة التأنيث منحصرة فى علامَتَيْن، ولكل واحدة حكمٌ يتعلَق بها فى الكلام على كل واحد من القسمين، وابتَدأ بذكر التاء.

ثم ما فيه التاءُ على وجهين :

أحدهما : ما ظَهَرت فيه التاء، فهذا لاتفصيلَ فيه، ولاحُكْمَ يتعلَق به، لأنه الأصل، إلا ما نَذكره فى التاء الفارقة إثْرَ هذا .

والثانى : مالم تَظْهر فيه العلامة، وهى حقيقةٌ بأن تَظهر. فأخذ فى التَّنْبيه على ذلك فيها، ويَعْنى أن الأسماء المؤنَّثة بالتاء علي وجهين :

أحدهما : ما ظَهرت فيه ، نحو : شَجَرَةٌ، وثَمَرةٌ، وبَطَّةٌ، وحَمَامَةٌ، وتَمْرَةٌ، وقَائِمةٌ، وقَاعِدَةٌ.

والثانى : مالم تَلْحقه علامة تأنيث، بل لفظُه لفظُ المذكر، وأجرت العرب عليه أحكامً المؤنث، فلابُدَّ من تقدير التاء فى ذلك الاسم المؤنث، لأن دخولها فيه هو الأصل، فإذا لم تَدخل كان على تقديرها، نحو ماذَكر من (الكَتِفِ) فإنَّ التاء مقدَّرة فيها.

وتقدير التاء يحتمل معنيين فى كلامه :

أحدهما : أن يكون مراده أنها مقدَّرة فى آخر الكلمة، لايمنَع من ظهورها مانعُ إلا الاستعمال، وقد تَرجع إذا استُعملت استعمالاً آخر، وهذا هو الثانى، ومنه مثاله، ومنه (عَيْنُ) و (شَمْسُ) و (فَخِذُ) و (قَدَمُ) و (سَاقُ) و (عضُدُ)و (كَبِدُ) و (كرِشُ)و (أُذُنُ) ونحو ذلك، وهو كثير، فهو على تقدير التاء فى آخره، حتى كأنك قلت : عَيْنَةُ، وشَمْسةُ، وفَخَذَةُ.

والدليل على ذلك ظهورهُا فى التصغير، نحو : كُتَيْفَةُ، وعُيَيْنَةُ، وشُمَيْسَةُ،

وفُخَيْذَةٌ، وقُدَيْمَةٌ، وسُوَيْقَةٌ، وكذلك سائرها، إلا ألفاظًا / جاءت عن العرب ١٤٨
مُصَغَّرة بغير تاءٍ شذوذا، وسيأتي ذكرها في موضعها إن شاء الله تعالى.
فيكون هذا التقدير لا مانعَ له إلا الاستعمال خَاصَّة، من غير أن يكون مُعَوَّضا عنه، وعلى هذا ينطبق مثالهُ إن كان المثال أتَى به مقصودًا له.

والثاني : أن يَقْصد ما هو أعمُّ من هذا، وهو أن يكون المؤنث على تقدير الهاء، سواءُ أظَهَرتْ في التصغير أم لم تظهر، فهي في حكم المقدَّر.

أما الثلاثي فكما تقدَم، وأما الرباعي فالحرفُ الرابع فيه قام مَقام الهاء، نحو : عَنَاقُ، وذِرَاعُ، وعُقابُ، و (لِسَانُ) فيمن أنَّث و (أَتَانُ) ولذلك إذا صَغَّروا هذا الصِّنْف لم يلْحقوه الهاءَ إلا ما شَذَّ، ومنَعوا صرفَه، كما يمنعون صرفَ ما فيه الهاء، فهذا القسم كأن الهاء موجودة فيه لفظا، فهي إذن مُقَدَّرةُ الظهورِ كالثلاثي، وهذا أوْلَى أن يُحمل عليه كلامه.

والدليل على أنه على تقدير التاء أنه إذا صُغِّر المزَيدُ منه تصغيرَ الترخيم ظَهَرتْ، نحو : عُنَيْقَةٌ في (عَنَاقٍ) وذُرَيْعَةٌ في (ذِرَاعٍ) وشِبْه ذلك،

لكن يُشكل هذا الكلامُ مع كلامهم في مسألة أخرى، وذلك أنهم يَقْسِمون المؤنث على ثلاثة أقسام، باعتبار ما يحتَاج إلى العلامة ومالايَحتاج إليها :

أحدها : ما الاسمُ فيه مستحِقٌّ للتفرقة بين المذكر والمؤنث، لكون اللفظ أُطْلِق عليهما معًا، وهذا أكثرُ ما يوجد في الصفات، كقائم وقائمةٍ، وقاعدٍ وقاعدة، وكَريمٍ وكَريمةٍ. ومنه في غير التاء أَحْمَرُ وحَمْرَاءُ، وأَصفَرُ وصَفْرَاءُ، وأفْضَلُ وفُضْلَىَ، وسَكْرَانُ وسَكْرَى، ونحو ذلك.

وقد يكون في الأسماء، كامْرِئٍ وامْرَأَةٍ، وابنْ وابْنَةٍ، ونحو ذلك،

وسيأتى ذكره إن شاء اللّهَ. فهذا القسم هو الذى إذا لم تَلْحق العلامة فى المؤنث، وهو محتاج إليها، فهو حقيقٌ أن تُقَدَّر فيه الهاء.

والثانى : أن يكون المؤنث مخَالفًا لفظُه لفظَ المذكر، لأنه صِيغ دلالةً على المؤنث خَاصَّة، فلا حاجةَ هنا إلى العلامة، لصيَرْورته معروفًا بالصيغة نفسِها، فإن دُخلت فيه فلتأكيد التأنيث، وذلك نحو : (عَنَاقٍ) فإنه في مقابلة (جَدْىٍ) و (رَخِلٍ) فى مقابلة (حَمَلٍ) وكذلك : حِمَارٌ وأَتَانٌ، وشَيْخٌ وعَجُوزٌ، ورجلٌ وامرأةٌ، وغلامٌ وجاريةٌ، وفَرَسٌ ذَكَر وحِجْرٌ، وضِبْعَانٌ وضَبُعٌ، بَكْرٌ وقلُوصٌ، وأَسَدٌ ولَبُوَةٌ /، ومن هذا كثير، فكان ينبغى على هذا ألاَّ يجعلوا مالم تلحق الهاءُ على تقديرها أصلا، وإلاَّ فما الفائدةُ فى هذا؟ 149

والثالث : أن يكون المؤنث لا مشاركةَ للمذكر فيه، كحائضٍ، وطاهرٍ، وطامثٍ، وقَاعِدٍ - يَعْنى عن الحيض - وطاَلِقٍ، ومُذْكرٍ، ومُحْمِقٍ، ومُطْفِلٍ، وذئبةٍ مُجْرٍ، ومُخْشِفٍ، مُغْزِلٍ[1]، ومُقَرِبٍ - أى قَرُبَ وِلادُها - نحو ذلك، فهذا أيضا مِمَّا لا يَحتاج إلى علامة، فتقديرها مُشْكل على هذا.

والناظم قد أطلق القول فى التقدير بقوله : (وفِى أسَامٍ قدروا التَّا كَالْكَتِفِ).

والجواب : أن يقال : الأصل فى التاء أن تَدخل للتفرقة بين المذكر والمؤنث، كما سيأتى بعدُ إن شاء الله، لكنها قد تَدخل قياسًا، كما فى

---

(1) ذئبة مُجْرٍ : ذات جرْو، وهو الصغير من ولد الكلب والأسد والسباع. ويقال : أخشفت الظبية، إذا كان معها خشف، وهو الظبى أول ما يولد، فهى مُخْشِف. ويقال : ظبية مُغْزِلٍ، إذا كانت ذات غزال.

الصفات التى تقع على المذكر والمؤنث بلفظٍ واحد، وقد تَدخل سَماعًا كما فى امْرِئٍ وامْرَأَةٍ، وابْنٍ وابنْةٍ، ورَجُلٍ ورَجُلَةٍ. وهذا الثانى لاضابط له إلا السَّماع.

وأما الأول فهو الذى يُنْظَر فيه، من حيث هو داخل تحت النظر القياسى، ولكنَّ الجميع غيرُ متخلِّف عن التفرقة، حَسْبما يأتى أن شاء الله . وهكذا هى فى جميع أصنافها، فإذا ظَهرت العلامةُ فذاك، وإذا لم تظهر فالأحكامُ تُبِّين أنها على تقدير التاء، ويُستدل على ذلك بالأحكام، كالتَّصْغير وغيره.

٣٩٦ وأمَّا ما ذُكر من نحو : حِمارٍ وأَتَانٍ، ورَجُلٍ وامرأةٍ، وشيخ وعجوز، فسَماعُ لايُعتد به فى القياس، ومع ذلك فهو فى تقدير التاء، بدلالة الأحكام.

وأمَّا باب (حَائِض، وطالقٍ، ومُطْفِلٍ) فالأصل أن تلَحقه العلامة، إلا أنه مَنع من ذلك مانعُ، سيُذكر إن شاء الله.

ولم يتكلمَّ فى هذا الباب إلا على التاء الفارقة وما لَحِق بها، لأنَّ الباب وَضَعه للتفرقة بين المذكر والمؤنث على الجملة، وهو الأصل كما تقدم، وماعداه من أقسام التاء فطَوَارِيٌ عليها بعد ثبوت أصلها، فلا اعتراض على الناظم فى تقدير التاء فى ما لا تاءَ فيه من المؤنث، فإنه صحيح.

ثم أشار إلى ما يُعرف به كَوْنُ اللفظ على تقدير التاء فقال :

ويُعْرَفُ التَّقِدْيرُ بالضَمِير

ونَحْوِهِ كالرَّدَّ فى التَّصْغِيرِ

يَعنى أن تقدير التاء فى الأسماء المؤنَّثة التى ليس فيها تاء يُعرف بأشياء يَظَهر بها، ويتبيَّن أنها مؤنَّثات لا مذكَّرات على ظاهر لفظها. وعَيَّن من/ تلك الأشياء شيئَيْنْ، وأشار إلى الباقى، فقولهُ : (بالضَّمِير) تعيينُ لأحدهما، وقولهُ : (ونَحْوه) إشارةٌ إلى مابقى من الأشياء المعرَّفة.

150

ثم جاء بواحد من المشار إليه، وهو الرَّد فى التصغير، والمرادُ يكون هذه الأشياء مُعَرَّفة أن تأتى فى كلام العرب على ذلك السبيل، فتكون العرب هى التى اعادت على الاسم المفروض ضميرِ المؤنث، أو صَغَّرته، فأعادت التاء فى ،التصغير وكذلك غيرهُما من الأحكام، لا أنَّه يريد أنك تُعيد عليه ضمير المؤنث، فتَعْرِف بذلك أنه مؤنث، لأن إعادة المتكلِّم ضميرَ المؤنث على الاسم ثانٍ عن مَعْرفته بكونه مؤنثا، فلو تَوَقَّفت معرفةُ كَوْنه كؤنثا على إعادة ضمير المؤنث عليه لزوم الدَّوْرُ[1]، وألاَّيُعَرف أبدًا، فإنما يريد أن العرب وجدناها أعادت ضمير المؤنث على الاسم، فعرفنا بذلك إعتقادَها فيه، وأنه التأنيث، وكذلك التصغيرُ وغيرُه مما سَيُذكر بحول الله.

وإذا حَصل ذلك فى الأسماء من الاستقراء عامَلْنَاها بعدُ - إذا احتجنا إلى الإخبار عنها، أو إعادةِ الضمير عليها، أو غيرِ ذلك - معاملةَ المؤنث. وهذه فائدةُ ذِكْر ذلك فى كتب النحو، وإلاَّ فالتعريفُ بتذكير المذكر وتأنيث المؤنث من وظيفةَ اللُّغوى، حتى يأخذَها منه النحوىُّ مُسَلَّمة.

فأما ماذَكَر من الضمير فهو أن يعود على الاسم ضميرُ المؤنث،

---

(١) الدور عند المناطقة توقف كل من الشيئين على الآخر.

كما تقول : الدارُ تَهدَّمَتْ، والشمسُ طَلَعَتْ، وأعْجَبَنى طُلُوعُها قال تعالى : {والشَّمْسُ تَجْرِى لِمُسْتَقَرٍ لَهَا}[1]. وقال تعالى : {وإنَّ الدَّارَ الأخِرَةَ لَهِىَ الْحَيَوانُ}[2]. وقال تعالى : {جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا}[3].

هذا الأمر العام ماجاء على خلاف ذلك : فإمَّا شَاذٌّ وإمَّا على التأويل، فقوله[4] :

فَـــلاَ مُـــزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَـــهَـــا

ولاأَرْضَ أَبْـقَـلَ إبْـقَـــاَلَـهَـــا

فأعاد على «الأرض» ضميرَ المذكر - شاذٌّ، وكذلك ما جاء من نحو قوله تعالى : { السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ}[5]، هو على أن «مُنْفَطِرًا» على معنى النَّسب، كحائِضٍ، ومُرْضِعٍ، ومُطْفِلٍ، وكذلك قوله : بعضُ أصابعه قَطَعْتُها، فأعاد ضمير المؤنث على «البِعْض» وهو مذكر، وإنما ذلك على التأويل كما تقدم فى باب «الإضافة».

وأما ماذَكَر من الردَّ فى التصغير فمعناه أن تَرْجع التاءُ المقدَّرة فى تصغير ذلك الاسم/ الذى تَلحقه العلامة، وذلك قولُهم فى (عَيْنٍ) : عُيَيْنَةٌ، ١٥١

---

(١) سورة يس : ٣٨.

(٢) سورة العنكبوت: ٦٤.

(٣) سورة إبراهيم :٢٩.

(٤) سيبويه ٢/٢٦، والخصائص ٢/٤١١، والمحتسب ٢/١١٢، وابن الشجرى ١/١٥٨، ١٦١، وابن يعيش ٥/٩٤، والخزانة ١/٤٥، ٧/٤٣٧، والمغنى ٦٥٦، والعينى ٢/٢٦٤، والتصريح ١/٢٧٨، والهمع ٦/٦٥، والدرر ٢/٢٢٤، والأشمونى ٢/٥٣

والشعر لعامر بن جوين الطائى، يصف أرضا قد أخصبت لكثرة الغيث. والمزنة : واحدة المزن، وهو السحاب يحمل الماء. والودق :المطر وأبقلت الأرض: أخرجت البقل، وهو من النبات ماليس بشجر.

(٥) سورة المزمل : ١٨.

وفى (يَدٍ) : يُدَيَّةٌ، وفى (أُذُنٍ) : أُذَيْنَةٌ، وما أشبه ذلك، وهذا هو الأكثرُ، والأكثرُ كافٍ، فلا يَنْقُضُ هذا التعريفَ ما جاء من نحو : فُرَيْسٍ، وقُوَيْسٍ، وعُرَيْبٍ. والفَرَسُ والقَوْسُ والعَرَبُ مؤنَّثات، فإن هذا قليل نادر فلا يُعْتَد به.

والتَّعْريف بالتصغير مختصٌّ بالثلاثى من الأسماء، لأنَّ التاء لاتَرْجع فى التصغير قياسًا إلا فى الثلاثى. وأما الرباعىُّ وما فوقَه فلا تَلحق التاء إلا سماعًا، كما سيأتى ذكرهُ فى «التصغير».

وأمَّا ما أشار إليه بـ«نَحْو» فمن ذلك إسنَادُ الفعل بالتاء نحو: طَلَعَتِ الشمسُ، وتَهَدَّمَتِ الدَّارُ، وانْفَطَرتِ السَّمَاءُ، ووَجِعَتِ الإصْبَعُ، وهذا إنما تَدل على التأنيث إذا لَحِقت التاء، فإن لم تَلْحق لم يَدُل، إلا أن يكون الفاعل ضميرا، فيرَجع إلى عَوْد ضمير المونث كما تقدم.

ومن ذلك عدمُ لَحاق التاء فى اسماء العَدَد، فإنه إنما تَسقط العلامة مع المؤنث، نحو : ثلاثُ أفراسٍ، وأربعُ أذْرُعٍ، وستُّ أَعْيُنٍ، وثلاثُ أُتُنٍ، وخمسُ أعْقُبٍ، جمع : أَتَانٍ، وعُقَابٍ.

وكذلك فى العدد المعطوف وفى المركَّب كما تقدم.

وما جاء على خلاف ذلك فقليلٌ خارجٌ عن القياس المُطَّرِد، نحو قولهم: ثلاثُ شُخوصٍ، و«الشَّخْصُ» مذكر، وإنما اعتُبِر فيه المعنى إذ أُراد النساء، قال ابن أبي رَبِيعة، أنشده سيبويه[1] :

---

(١) الكتاب ٣/٥٦٦، والمقتضب ٢/١٤٨، والخصائص ٢/٤١٧، والإنصاف ٧٧٠، والخزانة ٧/٣٩٤، والعينى ٤/٣٨٣، والتصريح ٢/٢٧١، ٢٧٥، والأشمونى ٣/٦٢، وديوانه ٩٢.

والرواية لأشهر «فكان مجَنِّى» والمجن : التُّرس. يذكر أنه استتر من الرقباء بثلاث نسوة. والكاعب =

فكأ نصيري دون من كنت أتقي
ثلاث شخوص كاعبان ومعصر

وكذلك قولهم : ثلاثةُ أنفُسٍ، مع أنّ «النَّفسَ» مؤنثة، إنما أرادوا أن «النَّفسَ» عندهم إنسان، فحملوه على المعنى، والباب[1]، على قولهم : ثلاثةُ أنفُسٍ.

ومما خالفَ المشهورَ قولُ الحُطَيئة، أنشده سيبويه[2]:

ثَلاثَةُ أنْفُسٍ وثَلاثُ ذَودٍ
لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَى عِيَالِي

ومن ذلك لَحاق التاء الوصفَ، نحو قوله تعالى : {وتَعِيَهَا أُذُنٌ واعِيَةٌ}[3]. وقوله تعالى : {ولَلدّارُ الآخِرَةُ خَيْرٌ}[4].

ومن ذلك الإشارةُ إشارةَ المؤنث، نحو : هذه عَيْنٌ، وهذه قِدْرٌ، قال تعالى : {هَذِهِ جَهَنَّمُ الَّتِي يُكَذِّبُ بِهَا الْمُجرِمُونَ}[5]. وقال تعالى : {هَذِهِ النَّارُ الَّتِي كُنْتُمْ بِهَا تُكَذِّبُونَ}[6].

= التي برز ثديها. والمعصر : التي دخلت في عصر شبابها.

(١) ففي (ت) «التأنيث» وهو تحريف.

(٢) الكتاب ٥٦٥/٣، والخصائص ٢١٤/٢، والإنصاف ٧٧١، والخزانة ٣٦٧/٧، والعيني ٤٨٥/٤، والتصريح ٢٧٠/٢، والهمع ٧٥/٤، ٦٣/٦، والدرر ٢٠٩/١، ٢٠٤/٢، ٢٢٤، والأشموني ٦٣/٤، وديوانه ١٢٠.

والذود من الإبل : مابين الثلاث إلى العشر. والعيال : أهل البيت، ومن يعوله الإنسان، الواحد : عَيِّل. يتحسَّر على ثلاث نوق له، كان يتقوت بألبانها وتعيش عليها عياله، فضلت عنه في أحد أسفاره.

(٣) سورة الحاقة : ١٢.

(٤) سورة الأنعام : ٣٢.

(٥) سورة الرحمن : ٤٣.

(٦) سورة الطور : ١٤

فإن جاء ما ظاهرُه خلافُ هذا فمؤوَّل، كقوله تعالى : {هَذَا رَحْمَةٌ مِنْ رَبِّى}[1] فالإشارة هنا إلى الأمر المتقدِّمِ الذكْر فى قوله : {فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ}[2] يَعْنى (السدَّ) فهو راجع إلى ذلك المذكور الذى هو (السدُّ).

١٥٢ ومن ذلك الجمع على (أَفْعُلٍ)/ فيما كان من الثلاثى الأصول قبل آخره مَدَّةٌ كفَعَالٍ، وفِعَالٍ، وفُعَالٍ، وفَعِيل، نحو : عَنَاقٌ وأَعْنُقٌ، وأَتَانٌ وآتُنٌ، وذِرَاعٌ وأَذْرُعٌ، ولِسَانٌ وأَلْسُنٌ، وعُقَابٌ وأَعْقُبٌ، وكُرَاعٌ وأَكْرُعٌ – فيمن أنَّثَ – ويَمِينٌ وأَيْمُنٌ، ونحو ذلك، فإن هذا البناء من الجمع مختصٌ بما كان من هذه الأَبْنية للمؤنث، كما اخْتُص بها فى المذكَّر (أَفْعِلَةٌ) نحو : حِمَارٌ وأَحْمِرَةٌ، وقَذَالٌ وأَقْذِلَةٌ، وإهَابٌ وآهِبَةٌ، ونحو ذلك.

وقد يأتى على خلاف ذلك، فَيُجمع المذكر على (أَفْعُلٍ) كطِحَالٍ وأَطْحُلٍ، وجَبينٍ وأَجْبُنٍ، وهو قليل لايُعْتد بمثله فى الاعتراض على القاعدة المستمرة.

ومن ذلك الإخبارُ نحو : أُذُنُكَ واَعِيَةٌ، وعَيْنُ زيدٍ نَاظِرَةٌ، ويَقْربُ هذا من الصفة.

ومن ذلك الحالُ، نحو : رأيتُ الشمسَ طالعةً، والدارَ مُنْهَدِمةً.

هذه جملة ماذكر الناسُ فى معرفة تقدير التاء فى المؤنَّث غيرِ الحقيقى، وهى تسعةٌ تضاف إلى العلامتَينْ المتقدِّمتَيْن، وهما التاء والألف، فيصير الجميع إحدى عَشْرَةَ علامة.

---

(١) سورة الكهف : ٩٨.

(٢) سورة الكهف : ٩٧.

وزاد بعضُهم كسرَ الكافِ والتاء في نحو : ضَرَبَكِ، وضَرَبْتِ، وذلك فيما إذا خاطبتَ الاسمَ غيرَ العاقل على جهة المجاز، كقوله تعالى : {وَقِيلَ يَاأَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ}(١). ويَنْضاف على هذا الاعتبار ياءُ الواحد المخاطَبة، كقولك : افْعَلى، ولم نَعُدَّه فيما تقدم، لأنه داخلٌ في التفسير بالضمير، فإن الكافَ المكسورة، والتاءَ المكسورةَ ضميرٌ مؤنث بجملته، كالياء في (افْعَلِى) وكالهاء والألف في (ضَرَبْتُهَا) ولذلك تصحُّ أن تَرجع الأخبارُ والوصفُ والحالُ إلى شيءٍ واحد، لأنها في تحصيل الإخبار واحدةٌ.

ولاَتَلِى فَارِقَةٌ فَعُولاَ
أَصْلاً وَلاَ الْمِفْعَالَ والْمِفْعِيلاَ
كَذَاكَ مِفْعَلٌ ومَا يَلِيهِ
تَا الْفَرْقِ مِنْ ذِى فَشُذُوذٌ فِيهِ
ومِنْ فَعِيلٍ كَقَتِيلٍ إنْ تَبِعْ
مَوْصُوفَهُ غَالِبًا التَّا تَمْتَنِعْ

اعلم أن التاء الفارقة هي اللاحقةُ للاسم الذي يَنْطلق على المذكر والمؤنث بلفظ واحد، فلايُفْهم التذكيرُ ولا التأنيثُ حقيقةً من إطلاق اللفظ بمجرَّده، بل إنما يَسْبِقُ التذكيرُ، فجعلت العرب التاءَ مُبَيِّنةً للمؤنث، ومُفَرِّقه، بينه وبين المذكر.

وهذه التاء الفارقة غالبُ أمرِها، وأكثرُ استعمالِها في الصفات، لأنها التي جاء فيها اللفظ / واقعًا على المذكر والمؤنث بِعَيْنه، لكونها مُشْتَقَّة ومَبْنِيَّة من مادةٍ واحدة، وعلى بناءٍ واحد. ١٥٣

---

(١) سورة هود : ٤٤.

وأمَّا الأسماءُ الجوامدُ فالتاء الفارقة لاتَلحقها إلا قليلا، نحو : امْرِئٍ وامْرَأةٍ، وابْنٍ وابْنَةٍ، وشَيْخٍ وشَيْخَةٍ، على مايُذكر.

وإنما كَثُرَ فى الجوامد عندهم التفرقةُ بالألفاظ، نحو : جَدْىٌ وعَنَاقٌ، ورَجُلٌ وامْرَأةٌ، وشَيْخٌ وعَجُوزٌ، وجَمَلٌ ونَاقَةٌ،. وما أشبه ذلك.

وقد يَعتدُّون بالتفرقة بالوصف بـ «الذكَّر» والأُنْثَى» نحو : حَيَّةٌ ذَكَرٌ، وحَيَّةٌ أنثى، وَبَطَّةٌ ذَكَرٌ، وبَطَّةٌ أنثى، وفَرَسٌ ذَكَرٌ، وفَرَسٌ أنثى، ونحو ذلك، وهذا بخلاف الصفات، فلذلك احتاجوا فيها إلى التاء الفارقة.

فأراد الناظم أن هذه التاء لاتَلحق من الأوصاف ما كان على بناء من هذه الأَبْنية المذكورة، وهى خمسة : فَعُولٌ، ومِفْعَالٌ، ومِفْعَيلٌ، ومِفْعَلٌ، وفَعِيلٌ، وهذه الأبنية من أبنية الصفات، وإيَّاها قَصَد، فلم يُرِدْ أنها لاتَلحق هذه الأبنيةَ مطلقا، سواء كانت أسماءَ أوصفاتٍ، وإنما قَصَد ما كان ذلك مُشْتَقًّا جاريًا على موصوف، لفظًا أو تقديرًا، فنحو : خَروُفٌ، وعَتُودٌ، وعَمُودٌ، وعَجُوزٌ، وشبه ذلك، مِمَّا هو على وزن (فَعُولٍ) من الأسماء.

وكذلك : مِنْقَارٌ، ومِصْبَاحٌ، ومِفْتَاحٌ، ومِحْرابٌ، ومِسْمَارٌ، ونحو ذلك، مِمَّا جاء على (مِفْعَالٍ).

وكذلك : مِنْبَرٌ، ومِرْفَقٌ، ومِحْجَنٌ، ومِدْرًى، ونحوه، مِمَّا جاء على (مِفْعَلٍ)،

وكذلك (مِفْعِيلٌ) نحو : مِنْدِيلٌ، ومِشْرِيقٌ، وهو مَدخَل الشمس من الباب.

وكذلك : بَعِيرٌ، وقَضِيبٌ، وكَثِيبٌ، وجَرِيبٌ، ونحوه مِمَّا هو على (فَعِيلٍ) لاتَدخل له فى مُرَاده، لأن التاء الفارقة قَلَّما يُحتاج إليها فيها، فلم يَعتبرها كذلك الناظم.

فأمَّا (فَعُولٌ) الذى قَصده من الصفات فمثاله قولهم : امرأةٌ صَبورٌ وظلومٌ،

وغَضُوبُ، وقَتُولُ، وعَدُوٌّ، وغَشُومُ.

وكذلك : امرأةٌ كَنُودُ، وكَفُورُ، وطَرُوحُ، أى تَطرح ثيابَها، ثقةً بحسْنِ خَلْقِها، وناقةٌ كَتُومُ، أى لاتكاد تَرْغُو، وناقةٌ ضَرُوسُ سيِّئةُ الخُلُقِ عند الحَلْب، وناقةٌ ضَجُورُ، أى تَرْغُو عند الحَلْب، لأنه يَشُقُّ عليها، وناقةٌ زَحُوفُ، أى تجرُّ رجليْها تَمسح بهما الأرض، وشاةٌ عَزُوزُ، ضَيِّقَةُ الإِحليل، وكذلك : الحَصُورُ، وناقةٌ جَرُوزُ، شديدةُ / الأكل، وكذلك المرأة قال[1]: ١٥٤

إنَّ العَجُوزَ خَبَّةٌ جَرُوزَا

تأكُل كلَّ لَيْلَةٍ قَفِيزَا

وامرأةٌ نَزُورُ، قليلةُ اللَّبَن. قال العباس بن مرْداس[2]:

بُغَاثُ الطَّيْرِ أكْثَرُهَا فِرَاخًا

وأمُّ الصَّقْرِ مِقْلاَةٌ نَزُورُ

وأنشد ابن مالك فى «شرح التسيهل»[3]:

---

(١) نوادر أبى زيد ١٧٢، والهمع ١٥٦/٢، والدرر ١١٢/١

ويروى «تَرى العجوز» و «تاكل فى مَقْعدها» والخبّة - بفتح الخاء وكسرها - الخداعة. وناقة جَرُوز : أكولُ تاكل كل شئ. والقفيز : مكيال معروف. ويستشهد النحويون بهذا الرجز على جواز إتيان خبر «إنَّ» منصوبا كاسمها.

(٢) أمالى ابن الشجرى ٢٨٨/٢، واللسان (قلت، بغث، نزد) وديوان الحماسة بشرح المرزوقى ١١٥٤، وقد ينسب لكثير عزة.

والبغاث - بفتح الباء وضمها - ألائم الطير وشرارها، ومالا يصاد منها. والمقلاة من الإنسان والحيوان : التى لايعيش لها ولد، أو التى تلد ولدا واحد، ثم لاتلد بعد بعد ذلك. والنزور : قليلة الولد أيضا.

(٣) العينى ١٨٩/٢، والهمع ١٣٩/٢، والدرر ١٠٥/١، والتصريح ٢٠٧/١، والأشمونى ٢٦٢/١، والبيت للكلحبة العرينى أو لرجل من طيئ.

والجوى: شدة الوجد. والوشاة : جمع واش، وهو النمام.

كَـــــرِبَ الْقَلْبُ مِنْ جَـــــوَاهُ يَذُوبُ

حِـيَن قَـالَ الوُشَـاةُ هِنْدُ غَـضُـوبُ

فأتى بغَضُوبٍ بغير هاء.

وإنما لم تَدْخل التاءُ الفارقةُ هنا، لأن دخولها - كما تقدَّم - بالحَمْل على الفعل، فإنما يصح دخولها في الصِّفة مابَقِيَتْ على أصلها، من الجَرَيان على الفعل، فإذا خرجت عن ذلك لم يَحْسُن الجريانُ على الفِعْل، وذلك أن (فَعُولاً) مصروف عن (فَاعِلٍ) هنا، و (فَاعِلُ) هو الجاري في القياس صفةً على (فَعَلَ، يَفعْلُ) وأمَّا (فَعُولُ) فغيرُ جارٍ على (فَعَلَ) أصلا، كما جَرَى (مُفْعِلُ) على (أَفْعَلَ) فلحقته التاء؟

وكذلك (فَعَلُ) جَرى على (فَعَل) و(فَعِيلُ) بمعنى (فَاعِلٍ) جرى على (فَعلَ) فمُكْرِمُ جارٍ على : إكْرَمَ يكْرِمُ، وحَذِرُ جارٍ على حَذِرَ يَحْذَرُ، وظَرِيفُ جارٍ على ظَرُفَ. ومعنى الجرَيان هنا أنه الموضوع اسمُ الفاعِل له بحكم الأصل، فصار (فَعُولُ) ليس بجارٍ على هذا التقرير، فلم تَلحقه العلامة.

هذا تعليل ابن الأنباري ومثُله لابن خروف.

وأطلق القولَ هنا في مَنْع الإلحاق لفَعُولٍ، وهو غير صحيح لأن (فَعُولاً) على وجهين :

أحدهما : أن يكون بمعنى (فَاعِلٍ) فهو الذي لاتلحقه التاء كماذكَر.

والثاني : أن يكون بمعنى (مَفْعُولٍ) فحكمه أن تَدخله التاء مطلقا، ليَفرِقوا بين القَصْدين، وذلك قولهم : ناقةٌ حَلُوبَةٌ، أي مَحْلوبة، وهذه أكَولَةُ الراَعِي، للشاة التي يُسَمِّنها لنفسه. وقال الله تعالى : {فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ ومِنْهَا يَأْكُلُونَ}[1]. لم

---

(١) سورة يس : ٧٢.

يُؤَنَّث لأن القَصْد : فمِنْها ما يَرْكَبون، فلم يَقصد التأنيث، وفى مصحف عبد الله «فمنها رَكُوبَتُهُم»وهى قراءة عائشة وأبىٍّ بن كَعْب[1]، أى : مَرْكوبَتُهم. وقال الأصمعي : الرَّكُوبَةُ :مايَرْكَبون، والعَلُوفَةُ : ما يَعْلِفُون، والحَلوبَةُ : مايَحْلُبون، والحَمُولَةُ : ما احْتَمل عليه الحىُّ من بعيرٍ أو حِمارٍ أو غيره.

وقال الله تعالى : {ومِنَ الأَنْعَامِ حَمُولَةً وفَرْشًا}[2] والقَتُوبَةُ من الإبل : التى تَقْتُبها بالقَتَب، وهو رَحْلٌ صغير قَدْرَ السَّنام. وقالوا : جاريةٌ قَصُورَةٌ، إذا كانت مَحْبوسة / ليست بخارجة، وهذه : رَضُوعَةُ الفَصيل، ١٥٥ أى مَرْضُوعته، والنَّسُولَةُ : التى يُتَّخذ نَسْلُها، والجَزوزَةُ : التى تُجَزُّ أصوافُها، وطَرُوقَةُ الفَحْلِ : ما بَلَغ أن يُحْمَل عليها الفَحْلُ. ومن هذا كثير.

فهذا القِسْم لاتَمتنع منه التاء أصلا، كما لاتَمتنع من اسم المفعول، وقد احتَرز من هذا القسم فى «التسهيل»[3] ، فقال : أو (فَعُولٌ) بمعنى (فَاعِل) فكان إطلاقه هنا مُخِلاً.

والجواب : أن قوله : «أصلاً» بَيَّن المراد منه، لأنه حال من (فَعُولٍ) تقديره : لاتَلِى فارقةٌ (فَعُولاً) حالة كَوْنه أصلاً، ومعنى كونه أصلا أن يكون بمعنى (فاعِلٍ) لأنه أكثر من (فَعُولٍ) بمعنى (مَفْعُولٍ) فهو أصل له بهذا الاعتبار وبهذا فَسَّره ابن الناظم فى «شرحه»[4].

وأمَّا (مِفْعَالُ) فمثاله : امرأةُ مِذْكَارُ، ومِئْنَاثُ، ومِحْمَاقُ، ومِعْطار،

(١) البحر المحيط ٣٤٧/٧.

(٢) سورة الأنعام : ١٤٢.

(٣) انظر : التسهيل : ٢٥٤.

(٤) شرح ابن الناظم : ٧٥٣.

إذا كانت تَلِدُ الذكورَ والإناثَ، والحَمْقى، ومِعْطَاءُ، من العَطِيَّة، وسَحابةٌ مِدْرَارُ، وناقةٌ مِلْوَاحُ، يَعنى سريعةَ العطش، وأيضًا لَوَّحها السَّفر، وشاةٌ مِمْغَارُ ومِنْغَارُ، إذا كان من عادتها أن تَحلب لبناً يُخالطه دَمُ، وناقةٌ مِعْجَالُ، إذا ألْقَتَ ولدَها لغير تَمام، ومِلْحَاحُ، للتى لاتكاد تَبَرْح الحوض. وامرأةٌ مِيْسَانُ، من الوَسَن، ومِنْعَاسُ، من النُّعَاس، ومِكْسَالُ، من الكَسَل. ونَخْلةٌ مِيقارُ، من الوِقْر، ومِيئْخَارُ، من التأخير.

وإنَّما لم تدَخل التاء هنا لنَحْوٍ مِمَّا امتنع له دخولها فى (فَعُولٍ) إذ هى صفة لاتَجْرِى على فِعْل.

قال ابن الأنباري[1]: وانْعِدَالُها عن الصفات الجارية أشدُّ من انْعِدَال (صَبُورٍ، وشَكُورٍ) وما أشبهه من المصروف عن جهته، لأنه شُبِّه بالمصادر لزيادة هذه الميم فيه، ولأنه مَبْنِيٌّ على غير فِعْل، ويجمع على (مَفَاعِيلَ) ولايُجمع المذكَّر بالواو والنون، ولا المؤنَّث بالألف والتاء إلا قليلا.

وأمَّا (مِفْعِيلٌ) فمثالُه قولهم : امرأةٌ مِعْطِيرٌ، من العِطْر، ومِئْشِيرٌ، من الأشَر، وهو البَطَر. وفَرَسٌ مِحْضِيرٌ، أى كثيرُ العَدْو. وامْرأةٌ مِنْطِيقٌ.

وهو أقلُّ في الوجود من (مِفْعَالٍ) والعِلَّةُ التى لأجلها امتنعت التاءُ منه هى ماتقدم ذكرهُ في (مِفْعَالٍ).

وأمَّا (مِفْعَلٌ) بفتح العين وكسر الميم فمثالُه : امرأةٌ مِرْجَمٌ، ومنه : مِطْعَنٌ، ومِدْعَسٌ ومِقْوَلٌ، يقال / ذلك للذكر والأنثى بلا تاء، وعِلَّة عدم اللَّحاق مثلُ ماتقدم. ١٥٦

---

(١) المذكر والمؤنث له : ٥٢٢.

وأمَّا (فَعِيلٌ) فسيأتى ذكرهُ أثْر هذا إن شاء الله.

وقول الناظم : «ومَا تَلِيهِ تَا الْفَرْقِ مِنْ ذِي فَشُذُوذٌ فِيهِ» ذى إشارةٌ إلى هذه الأبنية المذكورة، يعنى أن ما لحقته من هذه الأبنية التاءُ التى للفَرْق بين المذكر والمؤنث، فإنما لَحِقته شذوذًا لا على الاطِّراد، ونادرًا يُحفظ ولايُقاس عليه.

ونَبَّه بهذا الكلام على ماجاء في السَّماع مخالفًا لما تقدَّم أنه مُطَّرِد.

فَمِمَّا شَذَّ في (فَعُولٍ) قولُهم : هى عَدُوَّةُ اللَّه.

ووُجِّه بأنه أُجْرى مُجْرى (صَدِيقَةٍ) وقال الكسائى : جعلوها اسما كالذَّبِيحَة، فقد دخلت تاءُ الفَرقْ في (فَعُولٍ) ولكنه شاذ، وإنما قال : «تَا الْفَرْقِ» احترازًا من التاء اللاحقة لفِعَوُلٍ، وليست للفَرْق أصلا، كقولهم : امرأةٌ صَرُورَةٌ، ومَنُونَةٌ، أى كثيرةُ الامتنان، وعَرُوفَةٌ بالأمور، ولَجُوجَةٌ، من اللَّجَاج، وفَرُوقَةٌ، من الفَرقَ، ومَلُولَةٌ، من المَلَل، وأَلُوفَةٌ، إذا كانت تَأْلفَ، ومن هذا كثير، فالهاءُ في مثل هذا ليست للفَرقْ.

والدليل على ذلك قولُهم : رجلٌ صَرُورَةٌ، ومَنُونَةٌ، وعَرُوفَةٌ، ولَجُوجَةٌ.

وكذلك سائُر المُثُل، يَستوى فيها المذكر والمؤنث مع وجود التاء، فأين معنى الفَرْق فيها؟ وإنما لاحقة للمبالغة، كما سيأتي التَّنْبيه عليه آخَر الفصل إن شاء الله.

فلما كانت التاء هنا لاحقة في (فَعُولٍ) كثيرًا جِدًا بَيَّن مقصودَه أولاً بقوله : «ولاَ تَلِي فَارِقَةٌ»، وثانيًا بقوله : «تَاالْفَرِقْ».

وأمَّا (مِفْعَالٌ) فلا أعلم مجىء التاء فيه للفَرقْ، ولكن جاءت تاء المبالغة فيه كثيرا، وهى التى تَحَرَّز الناظم منها، نحو رجلٌ مِجْذَامَةٌ، أى قاطعٌ للأمر،

قال الهُذَلى[1]:

يُجِيبُ بَعْدَ الْكَرَى لَبَّيْكَ دَاعَيهُ
مِجْذَامَةٌ لِهَوَاهُ قُلْقُلٌ عَجِلُ

و(مِجْذَامٌ) أيضا.

ورجلٌ مِعْزَابَةٌ، ورجلٌ مِطْرَابَةٌ، وما أشبه ذلك، مِمَّا تدخله التاء في المذكر، فلا يصح فيها ادِّعاءُ الفَرْقْ.

ومِمَّا شَذَّ في (مِفْعِيل) قولُهم: رجلٌ مِسْكِينٌ، وامرأةٌ مِسْكِينةٌ، شَبَّهوها بفَقِيرة، فالتاءُ فيها للفَرْق، فإن جاء في هذا البناء (مِفْعِيلَةٌ) فإمَّا للفَرقْ شذوذا، وإمَّا لغيره، ولايُبَالىَ بالكثرة فيه.

ومِمَّا شَذَّ في (مِفْعَلٍ) / ناقةٌ مِصَكَّةٌ، وجَمَلٌ مِصَكٌّ، أى قوىٌّ شديد. ١٥٧

قال سيبويه: و(مِفْعَلٌ) قد جاءت الهاء فيه كثيرا، نحو: مِطْعَنٍ، ومِدْعَسٍ.

قال: ويقال: مِصَكٌّ، ومِصَكَّةٌ[2]، ونحو ذلك.

فقد جعل سيبويه لَحاق الهاء هنا للفَرْق كثيرا، ولكنه عند الناظم لم يَبْلغَ الاطِّراد، بل هو عنده قليلٌ بالنسبة إلى عدم لَحاق التاء، ومِدْعَسٌ ويطْعنٌ ليس مما تَلحقه التاء في المؤنث، نَصَّ على ذلك السِّيرافي.

---

(١) هو المتنخل الهذلي، والبيت من قصيدة له يرثى ابنه أثيلة، (ديوان الهذليين ٢/٣٥) ويجيب بعد الكرى: أى إذا دعاه داع بعد نومه قال له: لبيك. والمجذامة: من الجذم، وهو القطع، يقول: يقطع هواه إذا كان فيه غى. والقلقل: الخفيف.
ويروى «وَقِلُ» بدل «عَجِلُ» ومعناه: جيد التوقُّل، وهو التصعيد في الجبل.

(٢) الكتاب ٣/٣٨٥.

ثم قال الناظم : «ومِنْ فَعِيلٍ كَفَتِيلٍ» «مِنْ فَعِيلٍ» متعلق بقوله : «تَمْتَنِعُ» أى تمتنع التاء أيضا من (فَعِيلٍ) وقد مضى مافى هذا التعلُّق من الخلاف، لأن معمول خبر المبتدأ هنا قد تقدَّم، حيث لايجوز للعامل أن يتقدم.

يعنى (فَعِيلاً) الذى هو مثلُ (قَتيلٍ) إذا جرى صفةً على موصوفٍ مذكورٍ لفظًا أو معنى، فإن التاء تَمتنع منه غالبا، يعنى تاءَ الفَرْق فالألف في قوله : «التَّا تَمْتَنِعُ» لتعريف العَهْد في الذِّكْر وقد تضمن هذا الكلامُ، لامتناع دخول تاء الفرق، شرطين :

أحدهما الذى أعطاه المثالُ في قوله : «كَقَتِيلٍ» وهو (فَعِيل) بمعنى (مَفْعُولٍ) وذلك (فَعِيلاً) يأتى عى وجهين في الاستعمال المشهور، فأحدُ الوجهين أن يكون بمعنى (فَاعِلٍ) فهذا لابُدَّ من لَحاق علامة الفَرْق فيه، نحو : كَرِيمةٌ، وشَرِيفةٌ، وظَرِيفةٌ، وعَلِيمةٌ، ورَحيمةٌ، ونَبِيلةٌ، وعَتِيقَةٌ في الجمال، وما أشبه ذلك، فجَرى مجَرى (فَاعِلٍ) لأن (فَعِيلاً) يجرى على الفِعْل، نحو : ظَرُفَتْ، فهى ظَرِيفَةٌ، ففَعِيلٌ جارٍ اسمَ فاعلٍ على)فَعُلَ) اطِّرادًا، فصار كفاعَلٍ مع (فَعَلَ).

ومن هذا القسم تحرَّز الناظم حين نَبَّه بالمثال، من حيث كان دخول التاء هنا قياسًا، وعلى هذا ماجاء من المعتل ظاهرُ أمره أنه (فَعِيلٌ) وكان بمعنى (فاعِلٍ) فدخلته التاء في المؤنث، فهو (فَعِيلٌ) حقيقةً، نحو : امرأةٌ حَيِيَّةٌ، وبَهِيَّةٌ وعَيِيَّةٌ، فإن لم تدخله التاء حُمِل على أنه ليس على وزن (فَعِيلٍ) حقيقة، وإنما هو (فَعُولٌ) كَبِغىٍّ في قوله تعالى : {وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا}[1] فلم تَدخل التاء، والأصل (بَغُوىٌ) ثم صَيَّره الإعلال إلي (بَغِىٍّ).

---

(١) سورة مريم : ٢٨.

وهذا الموضعُ مَزَلَّةُ قَدَم، وقد سأل المازنّى جماعةً من نَحْوِيِّي الكوفة / بحضرة الواثقِ[1]، فلم يأْتُوا بوَجْه الصواب فيها، فسأله الواثقُ عنها ١٥٨ فقال : لو كان (بَغِيٌّ) على تقدير (فَعِيلٍ) بمعنى (فَاعِلَه) لَحِقتها الهاء، مثل : كَرِيمَةٍ، وظَرِيفَة، وإنما تُحْذف الهاء إذا كانت في معنى (مَفعُولَة) نحو : امرأةٌ قَتِيلٌ، وكَفٌّ خَضِيبٌ، و(بَغِيٌّ) هذا ليس بفَعِيل ماهو (فَعُولٌ) ثم ذَهب في المسألة إلى تمامها، نَقل القصةَ الزُّبيدى[2].

والوجُـه الثـانى : هـو الذى أراده الناظم، وهـو أن يكون (فَـعِـيلٌ) بمعنى مَفْعُولٍ) نحو : امرأةٌ قَتِيلٌ، وشاةٌ ذَبِيحٌ ونَطِيحٌ، وعَيْنٌ كَحيلٌ، وكَفٌّ خَضِيبٌ، ولْحيَةٌ دَهِينٌ، وناقةٌ نَهِيسٌ ولَسِيٌع، إذا لسعتْها الحَيَّة، وكذلك : لَديغٌ، وذَميمٌ، أى مَذْمُومَة، وامرأةٌ لَعِينٌ، وشَتِيمٌ، وستِيرٌ، بمعنى : مَسْتُورة، وناقةٌ كَسِيرٌ، وعَقِيرٌ، وبَقِيرٌ، أى بُقِر بطنُها ومن ذلك كثير.

فـهذه كلها بمعنى (مَفْعُول) فلم تَلحقـها التـاءُ فَرْقًا بين اسم الفـاعل والمفعول، ولَحِقت اسمَ الفاعل دون المفعول، لأنه مَبنى على الفِعْل، أى جارٍ عليه كما تقدم، بخلاف اسم المفعول.

وهذه العلة جاريةٌ في (فَعُول) بمعنى (فَاعِلٍ) أو (مَفْعُولٍ) فإنـها إذا كـانت بمعنى (فَـاعِلٍ) لم تَجْـرِ على الفـعل، فلم تَلحقـها التـاء، ولحـقت في المفعول فَرْقًا بينهما بهذا عَلَّل ابنُ الأنبارى[3].

---

(١) هو الواثق بالله، أبو جعفر هارون بن محمد بن هارون الرشيد، من خلفاء الدولة العباسية بالعراق (ت٢٣٢هـ).

(٢) طبقات النحويين واللغويين : ٩٤.

(٣) المذكر والمؤنث له : ٤٥١.

والشرطُ الثانى : لامتناع دخول تاء الفَرْق : أن يكون (فَعِيل) الذى بمعنى (مَفْعُولٍ) قد تَبِع موصوفَة، وذُكِر معه، وذلك قوله : «إنْ تَبِعَ مَوْصُوفَهُ» وضمير «تَبِعَ» هو «فَعِيلٌ».

ومثال ذلك ماتقدَّم من قولك : كَفٌّ خَضِيبٌ، ولِحْيَةٌ دَهِينٌ.

وقال تعالى : {وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ}(١).

ويدخل تحت هذه التَّبَعيَّة مالو كانت الصِّفة خبرًا عن موصوفها، نحو : شَاتُكَ ذَبِيحٌ، وكَفُّكَ خَضِيبٌ، فإنها جارية عليه من جهة المعنى.

وكذلك الحالُ، نحو : مررتُ بناقَتِكَ طَلِيحًا، ورأيتُ كَفَّكَ خَضِيبًا.

ويدخل أيضا تحت معنى التبعيَّةِ التبعيَّةُ تقديرًا لا لفظًا، كقولك : مررتُ بامرأتَيْن صَرِيعٍ وجَرِيحٍ، ورأيتُ نساءَك مابين لَدِيغٍ وجَرِيحٍ، ونحو ذلك.

فأمَّا إن تَتْبع الصفةُ التى على (فَعِيلٍ) موصوفَها، فمفهومُ هذا الشرط أن التاء لاتَمْنع، بل تَدخل على المؤنث مطلقا، وذلك / صحيح. ١٥٩

وقد أَعْطى هذا الكلام، على ما وَقع من التفسير المتقدم، أن (فَعِيلاً) غيرَ الجارِى على الموصوف هو الذى استُعْمِل استعمال الأسماء، لأنه إذا لم يكن كذلك كان على تقدير الموصوف. وقد ثَبَت أن مثل هذا داخلٌ في لفظ التابع لموصوفه، ومثالُ هذا قولهم : أَكِيلَةُ السَّبُعِ، وقال الله تعالى : {والمُتَرَدِّيَةُ والنَّطِيحَةُ}(٢)، وقرأ الشَّعبى : «وأَكِيلَةُ السَّبُعِ»(٣) وكذلك :

---

(١) سورة الذاريات : ٢٩.

(٢) سورة المائدة : ٣.

(٣) سورة المائدة : ٣، وانظر : المحتسب ٢٠٧/١، ومختصر شواذ القراءة ٣١ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٤٥٢.

الذَّبِيحَةُ، وفَرِيسةُ الأسَدِ، والضَّحِيَّة، وفى الحديث : «كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ من الرَّمِيَّة»[1].

وقولهم : (هذه قَتِيلةُ بَنِى فلان) من هذا، كقولهم : هذه فَرِيسةُ الأسدِ.

فالوجه الذى لأجله لحقت التاء في غير التابع لموصوفه هو استعمالُه استعمالَ الجوامد، فصار مستقِلاً في الحكم بنفسه، لايَفتقر إلى مايَجْرِى عليه.

وقوله : «غالبًا» نَبَّه به على أن ما اجتمع فيه الشرطان من (فَعِيلٍ) فعدمُ لَحاقِ التاء فيه غالبٌ أَكْثَرِىٌّ[2].

وقد يأتى في كلام العرب بالتاء على غير الغالب، فيُوقَف على مَحَلِّه، ولايقاسُ عليه، قالوا : ناقة بَكِىءٌ، إذا قَلّ لبنُها، كأنها مَنَعتْه. ويقال : بَكِيئَةٌ أيضًا.

ويُقال : نَعْجَةٌ ذَبِيحةٌ، ونعجةٌ نَطِيحَةٌ، والأكثر ذَبِيحٌ، ونَطِيحٌ.

وقالوا : امرأةٌ سَتِيرٌ، وسَتِيرَةٌ، وأَمَةٌ رَقِيقٌ، ورَقِيقَةٌ، وأَمَةٌ عتِيقٌ، وعَتِيقَةٌ، أى مُعْتَقَةٌ، وامرأةٌ جَلِيدةٌ، أى مَجْلُودَةٌ، ومِلْحَفةٌ جَدِيدٌ.

قال الفراء : وبعض قَيْس يقولون : جَدِيدَةٌ[3]، هذا إن قيل إنهما بمعنى مَجْدُودَةٍ، أى مَقْطُوعة.

وقد غَلَّط الفارسىُّ في «التَّذْكِرَة» من قال هذا، لأنه مأخوذ من الجِدة ضدٌّ الخُلُوقَة. قال : ولا معنى للقَطْع في هذا، ولو كان كذلك لم تَدخله الهاء.

وقد حَكى سيبويه إدخالَها[4]، قال : وهذا من الشاذّ عن الاستعمال، وإن

---

(١) أخرجه البخاري في «كتاب الأنبياء ـ الباب السادس» فتح البارى ٣٧٦/٦، (الحديث رقم ٣٣٤٤).

(٢) في جميع النسخ «فلحاق التاء فيه غالب أكثرى» وهو خطأ، والصواب ما أثبته من حاشية الأصل.

(٣) المذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٤٥٧.

(٤) انظر : الكتاب ٦٠/١، ٦٣٨/٣.

لم يكن شاذًا عن القياس، لأن القياس كان أن تَدخل التاء كما تدخل في ظَرِيفَةٍ، وشَرِيفَةٍ، ونحوهما، إلا أنه شَذَّ في أحرف، نحو : ريحٌ خَرِيقٌ، وكَتِيبَةٌ خَصِيفٌ، وأحرفٍ أُخَر[1].

وقد تدخل التاء الفارقة هنا قليلا، نحو : رجلٌ رهينٌ بعمله، وامرأةٌ رهَينَةٌ، قال الله تعالى : {كُلُّ امْرِىءٍ بِمَا كَسبَ رَهِينٌ}[2] وقال تعالى : {كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ}[3]. ويقال للرجل : أَخِيذٌ، أى أَسِيرٌ، وللمرأة : أَخِيذَةٌ، /حكاه ابن الأنباري عن يعقوب[4]. ١٦٠

وحَصْرُ الناظم عدمَ اللَّحاقِ في هذه الأبنية الخمسة يُشعر بأن ماجاء من غيرها، ولم تَلْحقه التاء، ليس في الحقيقة، فمن ذلك (فَاعِلٌ) و(مُفْعِلٌ) و(مُفَاعِلٌ) فإن التاء لاتلحقها في الأكثر كغيرها مما ذُكر.

تقول في الأول : امرأةٌ حائضٌ، وطالقٌ، وطاهرٌ، وطامثٌ، وعاقرٌ، ونحو ذلك، فلا تَلْحق التاءُ وتقول في الثانية : امرأةٌ مُحْمِقٌ، ومُذْكِرٌ، ومُؤْنِثٌ، وذِئْبَةٌ مُجْرٍ، وظَبْيَةٌ مُخْشِفٌ، ومُغْزِلٌ، ومُطْفِلٌ ونحوه.

وتقول في الثالث : قطاةٌ مُطَرِّقٌ، إذا دَنَا خروجُ بَيْضِها، وناقةٌ مُمَلِّحٌ، إذا كان فيها شيءٌ من شَحم، ومُعَضِّلٌ، إذا اشتد النِّتَاجُ عليها.

وتقول في الرابع : ناقة مُجَالِحٌ، إذا دَرَّت في القُدِّ والجوعِ، وناقةٌ مُقَامِحٌ، إذا أبتْ أن تشرب الماء، ومُعَالِقٌ، في معنى : عَلُوق، وهى التى

---

(١) على حاشية الأصل و(ت) : «في طرة المنقول منه مانصه : وقد داخلني شك في ثبوت قوله : «وقد غلط الفارسي» إلى قوله : «وقد تدخل التاء» فكتبته احتياطا».

(٢) سورة الطور : ٢١.

(٣) سورة المدثر : ٣٨.

(٤) المذكر والمؤنث : ٤٦٠، وإصلاح المنطق : ٢٥٢.

لاتَرْأَم بأنفها ولاتَدِرّ، ومُغَارٌّ، إذا نَفَرت فرفعت الدِّرَّةَ، ومُمَارِنٌ، إذا ضُرِبَتْ فلم تَلْقَح، فَكثُر ذلك من الفَحْل ومنها. ومن ذلك أشياء[1].

فهذه أبنيةٌ ليست مما تقدم، وإن لم تَلحقها التاء في المؤنث، لأنها جارية في المعنى على مُذَكَّر، كأنه قال : شيءٌ حائضٌ، أو مُطْفِلٌ، أو مُطَرَّقٌ، أو نحو ذلك، أو تكون على معنى النَّسَب، لا على معنى الفعل، كأنه قال : ذاتُ كَذَا، إذ لو كانت على معنى الفعل لكانت بالتاء مطلقا، كقولك : حَائِضَةٌ غداً، نحو ذلك. وهكذا تقول العربُ إذا أرادت معنى الفعل.

وقد جَعل ابن الأنباري[2] هذه الأبنيةَ، ماعَدا فاعِلاً، مِمَّا لاتَلحقه التاء في المؤنث، وجعل (فَاعِلاً) على وجهين، فما كان للمذكر والمؤنث لَحِقته التاء للتفرقة، وما اختَصَّ بالمؤنث لم تلحقه التاء، وهو مذهب الفرَّاءِ فيه، فجَعل الاختصاصَ بالمؤنث مجَّرداً مما لايُحتاج معه إلى التاء. وارتضاه ابن الأنبارى[3]، وردَّ هذا المذهبَ جماعةُ البصريين، والناظم منهم، ولتفصيل الكلام في ذلك مجالٌ واسع لايَسع ذكرُه في هذا المختَصر، ويَكفيك منه أن العرب لاتقول : امرأةٌ حَائِضٌ غداً، إذا أرادت معنى الفعل، وإنما تقول : حَائِضَةٌ غداً (فلو كان عدمُ لَحاق التاء لأجل الاختصاص فلا يُتَوَهَّم تذكير ـ لكانوا خُلَقاءَ أن يقولوا : امرأةٌ حائضٌ غداً)[4] وعلى هذا أَلْزَم الفَرَّاءَ مَنْ أَلزمه ألاَّ تَلحق التاءُ في الفعل إذا كان ذلك الفعل لاحَظَّ / للذكر فيه، نحو : طَمَثَ هِنْدُ، وحاضَ فاطمةُ، إذ ١٦١

(١) انظر : المذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٥٢٠، وما بعدها.

(٢) انظر : المصدر السابق : ١٣٩.

(٣) المصدر السابق : ١٤٠.

(٤) مابين القوسين ساقط من (ت).

التفرقةُ حاصلة، من جهة المعنى بين هذا وبين قولك : قام زيدٌ وخرجَ عمروٌ.

وقد رَامَ ابنُ الأنبارى الانتصارَ للفرَّاء في هذا بما لاحاجة إلى ذِكْره، فإن أردتَ الاطلاعَ عليه فانْظُرْه في «المذكَّر والمؤنَّث»[1] له.

وعلى الجملة فالبصريون أقربُ إلى الصَّواب في المسألة والله أعلم. وهنا مسألتان :

إحداهما : أن الناظم لَمَّا كان قد قَيَّد التاءَ بالفَرْق في هذا الفصل، إذ قال : «ولاَ تَلِى فَارِقَةً فَعُولاً» ولم يَقُلْ : ولاتَلِى فَعْولاً ــ أَشْعَر ذلك من كلامه بأن التاء تأتى غيرَ فارقة، فلابُدَّ من ذكر أنواع التاء المشهورة وهى خمسة :

أحدهما : التى ذَكَر، وهى تأتى في الأسماء والصفات، أما في الصفات فظاهرٌ، لأنها محمولةٌ في ذلك على الفعل، كطَالعٍ وطَالِعةٍ.

وأما في الأسماء فهى على وجهين :

الأول : أن تكون فارقةً بين المذكر والمؤنث وإن اختلف اللفظان، بمعنى أنهم لَمَّا أرادوا أن يؤنِّثوا أَتَوْا بالعلامة، وتَركوا المذكر على أصله، نحو : غُرْفَةٌ، وقَرْيَةٌ، ومَدِينَةٌ، وعَمامَةٌ، وشُقَّةٌ، وبَلْدَةٌ، فهذا ماأرادوا تأنيثَه. وقالوا : حَجَرٌ، وتُرَابٌ، وثَوْبٌ، ودِرْهَمٌ، ومَنْزِلٌ، وقَمَرٌ، فهذا ماأرادوا تذكيرَه، فقد حصل الفَرْق بالتاء هنا على الجملة، لأن التأنيث غيرُ معروفٍ في مثل هذا إلا من جهة اللفظ، وهو بأحد العلامَتَيْن. وحين أَعْوَزَت العلامةُ رَجعوا إلى أحكامٍ أُخَرَ لَفْظيَّةٍ، عَرفوا بها كَوْنَ اللفظ في تقديرها، كَدارٍ وشَمْسٍ، وقد تقدم.

والثانى : أن تكون فارقةً بين المذكر والمؤنث مع اتفاق اللفظ، وهو على وجهين :

---

(١) انظر : ص ١٣٩، ومابعدها.

أحدهما : أن تكون التَّفْرقة بين المذكر والمؤنث.

والآخر : أن تكون التفرقة بين الواحد والجمع.

فالأولُ هو ظاهر قَصْد الناظم، وله في السَّماع كَثْرة، لكن في المؤنث والمذكر المعنوى، كقولهم : امْرؤٌ وامْرأةٌ، والمَرْءُ والمَرْأةُ، وهِرٌّ وهِرَّةٌ، وعَقْرَبٌ وعَقْرَبَةٌ، ووَعِلٌ ووَعِلَةٌ، وأَتَانٌ وأتانَةٌ، وطَائِر وطَائِرَةٌ، وجُؤْذَرٌ وجُؤْذَرَةٌ، وثَوْرٌ وثَوْرَةٌ، وشَيْخٌ وشَيْخَةٌ. وفيما نُسِخ من القرآن : {الشَّيْخُ والشَّيْخَةُ إذَا زَنَيَا فَارْجُمُوهُمَا الْبَتَّةَ}.

وغُلاَمٌ وغُلاَمَةٌ، أنشد الفارسيُّ / وغيره[1]: ١٦٢

ومُــرْكَـضَــةٌ صَــرِيحيٌّ أبُوهَا

يُهَــانُ لَهَــا الغُــلاَمَــةُ والْغُــلاَمُ

ورَجُلٌ ورَجُلَةٌ، أنشد الفارسي أيضًا وغيرُه[2]:

خَــرَّقُــوا جَــيْبُ فَــتَــاتِهِمُ

لَمْ يُرَاعُــوا حُــرْمَــةَ الرَّجُلَهْ

وبِرْذَوْنٌ وبِرْذَوْنَةٌ ؛ أنشد ابن الأنباري للنابغة الجَعْدي :[3]:

---

(١) ابن الشجرى :/٢٨٧، وابن يعيش ٩٧/٥، واللسان (ركض، وغلم) والشعر لأوس بن غلفاء الهجيمي، يصف فرسا. والمُركضة : من أركضت الفرسُ، إذا اضطرب جنينُها في بطنها. ويروى «مِرْكَضة» بكسر الميم، فيكون معناه أنها تركض على الأرض بقوائمها، إذا عدت وأحضرت. ويروى «بَسلَهبَة وهى من الخيل : ماعظم وطال وطالت عظامه. والصريحى : الكريم النسب، وكان للخيل عندهم أنساب، كما للإنسان.

(٢) ابن الشجرى ٢٨٧/٢، وابن يعيش ٩٨/٥، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٩١، واللسان (رجل) ويروى «مزَّقوا» و«لم يبَالوا» وقبله :

كلُّ جــارٍ ظَلَّ مغتبطًا غيرَ جيرَانى بنى جَبَلَهْ

(٣) ديوانه ١٢٤، والمذكر والمؤنث ٩٦، والحيوان ٢٨٢/٢، والمنصف ٤/١، والخزانة ٢٣٨/٦، ==

وبِرْذَوْنَةٍ بَلَّ الْبَـــراذِينُ ثَـفْـــرَهَـا

وقَــدْ شَــرِبَتْ من آخــرِ الصَّـــيْفِ أَيِّلاَ

وحِمَارٌ وحِمَارَةٌ، وبَكْرٌ، للفَتِيِّ من الإبل، وبَكْرَةٌ للأنثى، قال عُرْوة[1]:

أُكَلَّفُ مِـنْ عَـــفْـــرَاءَ سِـــتِّينَ بَكْرَةً

ومَـــالِيَ يا عــفْــراءُ   غَـــيْـــرُ ثَمَـــانِ

وأَسَدٌ وأَسَدَةٌ. وثَمَّ أشياءُ غيرُها هذا.

والثاني : هو التفرقةُ بين الواحد والجمع، نحو تمروٌ تَمْرَةٌ، وشَجَرٌ وشَجَرَةٌ، وبَقَرٌ وبَقَرَةٌ، وبرٌ وبُرَّةٌ، وجَرَادٌ وجَرَادةٌ، وذلك في أسماء الأجناس، ألحقوا التاءَ هنا دلالةً على المفرد، فإذا لم تَلْحق دَلَّتْ على الجنس، ويَتْبَع ذلك التأنيثُ، فالتَّمْرةُ مؤنثة، وكذلك الشَّجَرةُ، وسائرُ مفردات الجنس.

وأما الجنس فللعرب فيه التذكيرُ والتأنيث، نحو قوله تعالى : {كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ}[2] وفي آية أخرى : «نَخْلٍ خاوِيَةٍ}[3].

وقد جاء هنا التأنيثُ بالعكس، فأنَّثوا الجنسَ، وذَكَّروا المفرد، قالوا : رجلٌ

= واللسان (أول).

والبيت من قصيدة له، يهجو بها ليلى الأخيلية، مطلعها :

ألاَ حَيِّيَا ليلى وقُولاَ لها هَلاَ   فقد ركبت أمرًا أغرَّ محجَّلاَ

والبرذون : التركي من الخيل، وهو خلاف العراب منها. والثفر للسباع وكل ذي مخلب : كالفرج، والحياء للناقة. والأيِّل : تيس من تيوس الجبل، وجمعه أيايل.

ويريد : شربت لبن أيِّل، وألبان الأيايل تهيج طاعمها.

(1) ديوانه ٤، والخزانة ٣/٣٧٥، والمذكر والمؤنث ٩٩

ويروى «يكلفنى عَمِّى ثمانينَ ناقةً   ومالىٌ والرحمنِ غيرُ ثمـــانِ»

(2) سورة القمر : ٢٠.

(3) سورة الحاقة : ٧.

بَغَّالٌ وجَمَّالٌ، فإذا أرادوا الجمع قالوا : بَغَّالَةٌ وجَمَّالَةٌ، أنشد الفارسيُّ قال : أنشد أبو عُبَيدة[1]:

حَـتَّى إذَا أَسْلَكُوهُمْ في قُـتَـائِدَةٍ

شَـلاً كَـمَـا تَطْرُدُ الجَـمَّـالَةُ الشُّـرُدَا

وحَمَّارٌ للواحد، وحَمَّارَةٌ للجمع، ومنه الكَمْءُ للواحد، والكَمْأةُ للجميع.

قال أبو عَمْرو : سمعتُ يونَس يقول : هذا كَمْءٌ كما ترى، لواحد الكَمْأة، فيذكِّرونه، فإذا أرادوا جمعَه قالوا : هذه كَمْأةٌ.

وقال أبو زيد : قال مُنْتَجِعٌ : كَمْءٌ واحد، وكَمْأةٌ للجميع وقال أبو خَيْرة : كَمْأةٌ للواحد، وكَمْءٌ للجميع، فمَرَّ رُؤْبَةُ بن العجَّاج فسألوه فقال : كَمْءٌ وكَمْأةٌ، كما قال مُنْتَجِع[2].

وهذا النوع قليلٌ، والشاعر هو الأول.

والنوع الثانى : من أنواع التاء : أن تأتى للمبالغة في المدح أو الذم، وذلك قولك : رَجُلٌ عَلاَّمَةٌ، ونَسَّابَةٌ، وسَأَّلَةٌ، من السؤال، ورَوِيَةٌ.

وقال أبو الحسن في قولهم : (رجلٌ فَرُوقَةٌ، وملُولَةٌ، وحَمُولَةٌ) : ألحقوها التاءَ للتكثير، كنَّيابَةٍ ورَاوِيَةٍ.

وقالوا : رجلٌ فَقَّاقَةٌ، وهِلْبَاجَةٌ، أى أحمقُ، ورجلٌ زُمَّيْلَةٌ، أى جبانٌ

---

(١) ابن الشجري ١/٣٥٨، ٢/٢٨٩، والإنصاف ٤٦١، والخزانة ٧/٣٩، والهمع ٣/١٨٣، والدرر ١/١٧٤، وديوان الهذليين ٢/٤٢، واللسان (قتد، سلك) والشعر لعبد مناف بن ربعى. وأسلكوهم : جعلهم يسلكون : وقتادة : اسم مكان أو جبل بعينه، والمراد : في طريق هذا المكان أو الجبل. والشل : الطرد. والجمالة : جمع جَمَّال، وهو صاحب الجمل والعامل عليه. والشرد : جمع شرود، وهو من الإبل : الذى ينفر من الشىء إذا رآه، فإذا طُرد كان أشد لنفاره. والمعنى : حتى إذا أسلكوهم في هذا المكان طردوهم طردا مثل طرد الجمالة شوارد إبلهم.

(٢) النوادر : ٥١٤.

ضعيف/، ورجلٌ تِلْقَامَةٌ وتِلْعَابةٌ. وقد يُسقطون التاءَ من هذه الأسماء. ١٦٣

ووجهُ المبالغة أنه ذُهِب به إلى الدَّاهِية في المدح، وإلى معنى البَهِيمة في الذم، قاله الفرَّاء.

والنوع الثالث : أن تَلحق على معنى النَّسَب، نحو : المَهَالِبَةُ، جمع مُهَلَّبِيٍّ، والمَنَاذِرَةُ، جمع مُنْذِرِيٍّ، والأشَاعِثَةُ، جمع أشْعَثيٍّ، والأشَاعِرَةُ، جمعُ أشْعَرِيٍّ، فجاء الجمع المكسَّر في هذه الأشياء على حَدٍّ جمع التصحيح، في كَوْن ياء النَّسَب حُذفت فيهما، فصارت التاء اللاحقة في التكْسير دالةً على النَّسَب، كما صار الجمع بالواو والنون دالاً على ذلك.

والنوع الرابع : أن تأتي للعُجْمة، وجَعلها المؤلف في «التسهيل»[١] للتعريف لا للعُجْمة، نحو : مَوَازِجَةٌ، جمع مَوْزَجٍ، وهو الخُفُّ، وجَوَارِبَة، جمع : جَوْرَبٍ، وسَبَابِجَةٌ، جمع سَبِيجِيٍّ، وهم قومٌ من السِّند، كانوا بالبصرة يُسْتَأْجَرون، قالوا : والهاءُ فيه للعُجْمة والنَّسَب[٢].

والنوع الخامس : أن تأتي عِوَضًا من محذوف، وذلك نوعان :

أحدهما : أن تكون عِوَضًا من محذوفٍ غير لازم الحذف، وهي اللاَّحقة لمثال (مَفَاعِيلَ) في الجمع، نحو : جَحْجَاحٌ، للسَّيِّد، وجَحَاجِحَةٌ، وزِنْدِيقٌ وزَنَادِقَةٌ، وفِرْزَانٌ وفَرَازِنَةٌ[٣]، ونحو ذلك.

ويجوز أن تأتي بالياء ولاتأتي بالهاء، وهما متعاقبان، قالوا : والتاءُ في هذا النوع لَحاقُها عوضًا قياسٌ مُطَّرد، فتقول في (قِنْدِيل) : قَنَادِلَةٌ،

---

(١) انظر : ص ٢٥٤، وفيه «للتعريب».

(٢) اللسان (سبج).

(٣) الفرزان : من لعب الشطرنج، وهو الملكة.

وفي (مِنْدِيل) : مَنَادِلَةٌ، وما أشبه ذلك.

والثانى : أن تُعَوِّض من لازم الحذف، نحو : رِئَةٌ، وشِيَةٌ، وفِئَةٌ، ومائَةٌ، وبابه، فالتاء هنا لازمة، إذ لايَرجع مَا عُوِّضَتْ منه.

وجَعلوا أيضا من أنواع التاء أن تكون لتأنيث الجمع نحو : صَيَاقِلَةٌ، وصَيَارِفَةٌ، وقَشَاعِمَةٌ[1].

وكذلك التاء في (أَفْعِلَةٍ) و(فِعْلَةٍ) ونحو ذلك كم أبْنِيَة الجموع.

وجعلوا من ذلك إتيانَها لتأكيد التأنيث، استيثَاقًا منه وتوكيدًا، وهو نحو : غُرْفَةٌ، وكُدْيَةٌ، وعَقَبَةٌ. وقد تقدم تَسْوِيغُ هذا النوع في نوع ماجاء للفَرْق بين المذكر والمؤنث. وإنما نَبَّهْتُ على أقسام التاء لِتَنْبيه الناظم كما تقدم، وإلاَّ لَكان هذا الشرح غَنِيًا عن ذلك، ولكن القَصْدُ استجلابُ الفائدة مع اتِّباع النظم، لاالنقلُ المطلق، فإن الكتب المبسوطة / أَغْنَتْ عن هذا. ١٦٤
واللهُ ينَفع بالقَصْد بفَضْله.

المسألة الثانية : أنه لَمَّا قال : «ولاَ تَلِى فَارِقَةً» أى حالَ كونها فارقةً - دَلَّ على أن التاء التى ذَكر، وهى تاء التأنيث، هى المُنْقَسِمة، لأنه أعاد الضمير على التاء المتقدمة الذِّكْر في قوله : «عَلاَمَةُ التَّأْنِيثِ تَاءٌ أو أَلِفٌ» ثم قَسَمها هنا إلى فارقة وغير فارقة، فدَلَّ على أنها تاء ألف التأنيث في جميع الأقسام، وهذا صحيح، نَصَّ عليه الفارسى في «التَّذْكِرة» فقال حين ذكَر التاء، وأن التى للعِوَض يُجْتَزأ بها عن المَرَّة الواحدة، قال : لأن هذه التاء، وإن اختلفت معانيها، فكان منها مايَدُلُّ على الواحد من الجنس،

---

(١) الصَّيْقل والصقَّال : من صناعته الصَّقْل، وهو جلاء السيف والمرآة ونحوهما والجمع : صَياقل وصياقل. والصَّيْرف والصَّيْرفي : صَرَّاف الدراهم، وهو من يبدل نقدا بنقد. والجمع : صيارف وصيارفة والقشاعمة : جمع قَشْعَم، وهو المسنُّ من الرجال والنسور والرخم.

نحو : جَرَادَةٌ وجَرَادٌ، ومنها مايَدُلُّ على العُجْمة نحو المَوَازِجَةُ، والسَّبَابِجَةُ، ومنها مـايَدُلُّ على النِّسبـة نحـو : المَهَالِبَـةُ. ومنهـا مـايكون بدلاً من حـرفٍ كان يَلحق الكلمـة، نحـو : زنَادِقَةُ ـ فكلُّها تَجتمـع في أنها عـلامة تأنيث، ألاَ تَرى إنك إذا سَمَّيت بشيء من هذه الضروب، التى تَلحقه الهاءُ مع اختلافها، اتَّفَقت في أنها لاتنصرف في المعرفة، فهذا يدل على أنه كالشيء الواحد، والقَبِيل المفرد، ومن ثَمَّ لم يَجُز أن تدخل في أوصاف القديم سبحانه، نحو: عَلاَّمَة، لأنّ لَحاقها للتكثير لم يُخرجها عن أن تكون للتأنيث.

وما قاله صحيح، فكأنَّ الناظم نَبَّه على هذا المعنى، وهو حَسَن من التَّنْبيه إن كان قصَده.

ولَمَّا أتَّم الكلام على ما يتعلَّق بالتاء من الأحكام شَرع في الكلام على حكم (الألف) ومواضعها، فقال:

وأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذَاتُ قَصْرِ
وذَاتُ مَدٍّ نَحْوُ أُنْثَى الغُرِّ

والاِشْتِهَارُ فِي مَبَانِي الأُوَلَى
يُبْدِيهِ وَزْنُ أُرَبَى والطُّولَى

ومَرَطَى ووَزْنُ فَعْلَى جَمْعَا
أَوْ مَصْدَرًا أَوْ صِفَةً كَشَبْعَى

وكُحَبَارَى سُمَّهَى سِبَطْرَى
ذِكْرَى وحِثِّيثَى مَعَ الكُفَرَّى

كَذَاكَ خُلَّيْطَى مَعَ الشُّقَّارَى
وَاعْزُ لِغَيْرِ هَذِهِ اسْتِنْدَارَا

قَسَم الألف التى للتأنيث قسمين :

ألفا مقَصورة، وهى ذات القَصْر، وهى الباقية على أصالتها، ولكَوْنها قُصِرت عن الحركة سُمِّيت مَقْصورة، أو لكونها لم يَقع قبلها مَدَّةٌ.

وألفًا مَمْدُودة، وهى ذات المَدِّ، ولَمَّا كان حرف المدِّ موجودا قبلها، وهى آتيةٌ بعده نُسب / المدُّ إليها.

١٦٥

ومَثَّل المدودة بأُنْثَى الغُرِّ، والغُرُّ : جمع الأَغَرِّ، وهو ذو الغُرَّة، والغُرَّة : بياضٌ في جَبْهة الفَرس، يقال : فرسٌ أغرُّ، والأغرُّ : الأبيضُ.

وعلى الوجهين فالأنثى : غَرَّاءُ على (فَعْلاَء) فالألف هنا ممدودة، وهى التى صارت همزةً لضرورة الإعلال، لأنها اجتمعت مع ألف المَدّ، وهما ألفان فلا يجتمعان، فَقَلبوها همزة.

وتَرك تمثيلَ المقصورة لبيانها في نفسها، من حيث هى باقيةٌ على أصلها.

ثم أخذ يَذكر مواضعَ الألف المقصورة، ومواضعَ الممدودة، لأنهما قد تَلْتَبسان على الطالب، إذ كانت الهمزة تأتى آخرَ الكلمة فلا يُعرف كَوْنُها للتأنيث، وقد تأتى للإلحاق، وقد تأتى للتكثير، فَتلْتبس إحداها بالأخرى، وأيضًا قد تأتى الكلمة وآخرُها يَحتمل أن يكون ممدودًا أو مقصورًا أو فيه الوجهان. وهذا الاحتمال إمَّا بَحسَب المتعلِّم، وإمَّا بَحسَب الأمر في نفسه.

فمثالُ الْتِباس همزة التأنيث بهمزة الإلحاق (فُعَلاَءُ) ومثالُ التباس الألفَيْن (فَعْلَى) وسيأتى بيان ذلك بَحْول الله.

والتفرقة بين هذه الألفات أكيدٌ في الصِّناعة، لِمَا يَنْبني عليه من

الأحكام في (مالا يَنْصَرِفُ) وفي (التَّصْغير) وغيرهما.

وأيضا فإنَّ المقصورة قد تَلْتبس بالممدود، بحيث لايُعْلَم في الكلمة هل آخُرها مقصورٌ أم ممدودٌ، وذلك كلُّه لايَنْضبط في أعيان الأسماء، وإنما ذلك حَظُّ اللُّغَوِيِّ، فأمكنَهم، ومنها ماليس كذلك بل يكون مشتركا مثل (فِعْلَى) بكسر الفاء، نحو :ضبطها بالأبنية فإن من الأبنية التي ـاخرها ألف ما يكون مختصاً بألف التأنيث.

ذِفْرَى، وذِفْرًى، هو ذو وجهين. وقالوا : مِعْزًى ودِفْلَى، فالأولى للإلحاق، والثانية للتأنيث، وكذلك بناء (فَعْلَلَى) مُشْتَرك للألف والهمزة، و(أَفْعِلاَ) و(فَعْلُلاَ) ومن ذلك كثير، فأرادوا أن يَحْصُروا الأبنية التى تختص بالنوع الواحد دون الآخر، على عادتهم في ضَبْط مايَرْجع من اللغة إلى القياس.

فذكَر الناظم ذلك، وابتَدأ بالأبنية المختصَّة بالألف المقصورة، فقال : «والاِشْتِهَارُ في مَبَانِي الأُوْلَى» إلى آخره.

«الاِشْتِهَارُ» مبتدأ، خبرُه «يُبْدِيهِ» و«في / مَبَانِي» متعلِّق ١٦٦ بـ«الاشتهار» والمَبَانى : جمع مَبْنًى، أراد به الأبْنية أنفسَها و«يُبْدِيه» أى يُظْهِره وزنُ كَذَا وكَذَا.

يعنى أن الألف الأولى في الذِّكر، وهى المقصورة، اشتَهر في مبانيها هذه العِدَّةُ في الأمثلة المذكورة، فلا تُوجد فيها الألف إلا التأنيث.

وقَيَّد ذلك بالاشتهار، لأن ماذكر هى التى كَثُر عنده فيها ذلك استعمالاً، بخلاف غيرها من الأبْنيةِ، وإن اختَصَّت بالتأنيث فإنها لم تَشْتهر، ولم يَكْثر فيها الاستعمال، كما كَثُر في هذه. وسيُنَبِّه آخرًاعلى هذا.

وعَدَّ من الأبنية المشهورة اثْنَىْ عَشَرَ بناء.

البناء الأول : بناءُ (أَرَبَى) وهو (فُعَلَى) بضم الفاء وفتح العين، من أبنية التأنيث بالألف، فلا تُوجد ألفه للإلحاق، إذ ليس في الكلام وزنُ (فُعَلَلٍ) ولايكون أيضا ممدودًا على ما قال : والأُرَبَى : الدَّاهية، قال الشاعر[1]:

فلما غَسَى لَيْلِى وأَيْقَنْتُ أَنَّهَا

هِيَ الأُرَبَى جَاءَتْ بأُمِّ حَبَوْكَرَى

ومثله (الأُرَنَى) وهو حَبٌّ بَقْلٍ يُطرح في اللبن، فيُثْخِنُه ويُحَبِّبُه، و(أُدَمَى) لموضع.

وقيل : الأُدَمَى : حجارةٌ حُمْرٌ في أرض بني قُشَيْر، و(جُنَفَى) اسم موضع، و(الجُعَبَى) عظامُ النَّمْل التى يَعْضَضْنَ، ولهنَّ أفواهٌ واسعة. و(شُعَبَى) موضع.

البناء الثانى : بناء (الطُّولَى) وهو (فُعْلَى) بضم الفاء وإسكان العين.

يَختص بالتأنيث بالألف، إذ ليس في الكلام (فُعْلَلٌ) بناءً أصيلا على مذهب سيبويه والجمهور، فجُخْدَبٌ وجُنْدَبٌ[2] ونحوهما، مُفَرَّعان عند الضم، وهو عند الأخفش بناء أصيل، فالإلحاق به سائغ، وقد حَكَى في الإلحاق به (سُؤْدَدٌ) وسيأتى الكلام عليه في التصريف إن شاء الله تعالى.

وأيضا فـ(فُعْلَاءُ) ممدودًا أتت همزتُه للألحاق، نحو : قُوَبَاءُ، هو ملحق بقُسْطَاسٍ، فلذلك عَدَّ (فُعْلَى) من المختص بألف التأنيث.

---

(١) اللسان (حبكر، غسا)

والبيت لعمرو بن أحمر الباهلى. وغَسَا الليل، يَغْسُو، غسوًا، إذا أظلم.

ومن أمثالهم في الداهية قولهم : جاء فلان بأم حبوكرى، ووقع فلان في أم حبوكرى.

(٢) الجُخدب ـ بضم الدال وفتحها ـ الضخم الغليظ من الرجال والجمال. والجمع : جَخَادِب.

والجُنْدب ـ بضم الدال وفتحها زيضا ـ الذكر من الجراد، أو الصغيرة منه. والجمع : جَنَادب.

و(الطُّولَى) تأنيث الأطْوَل، وهو قياس في «أفعلِ التَّفْضيل» إذا دَخلت عليه الألف واللام، ومثله : الكُبْرَى، والصُّغْرَى، والطَّرِيقَةُ المُثْلَى، والأُخْرَى، والأُولَى، وذلك كثير.

ومثلُه في غير التفضيل (الأُنْثَى) و(العُذْرَى) من العُذْر، واليُسْرَىَ، والعُسْرَى، والعُمْرَى، من الإعمار، و(العُقْبَى) العاقِبَة، و(العُتْبَى) الرجوعُ عما عُوتِبْتَ عليه والحُمىًّ، والحُبْلَى، و(حُزْوَى) موضع. وذلك كثير.

البناء الثالث : بناء (مَرَطَى) وهو (فَعَلَى) بفتح الفاء والعين.

يَخْتصُّ بالتأنيث بالألف أيضا، إذ ليس في الكلام / وزن (فِعَلَلٌ) ١٦٧ وأيضا فإن (فَعَلاَءَ) بالمدِّ مُنْتَفٍ على مايَقتضيه كلامه.

و(المَرَطَى) السَّرِيعة من الإبل، يقال : فَرَسٌ يَعْدُو المَرَطَى، وهو فوق التَّقْرِيب، ودون الإهْذاب، قال طُفَيْل[1].

تَقْرِيبُهَا الْمَرَطَى والْجَوْزُ مُعْتَدِلٌ
كَأَنَّهَا سُبَدٌ بالماءِ مَغْسُولُ

وقال الأفْوَه[2]:

ورُكُوبُ الْخَيْلِ تَعْدُ والْمَرَطَى
قَدْ عَلاَهَا نَجَدٌ فيهِ احْمِرَارْ

وأكثرُ استعمالِ هذا البناء في الحركة والسُّرْعة، يقال : ناقةٌ وَثَبَى :

(١) اللسان (سبد، مرط) والجَوْز : الوَسَط. والسُّبَد : طائر لَيِّن الريش، إذ قطر على ظهره قطرةٌ من ماء جرى من فوقه للينه.

(٢) ديوانه ١٢ (الطرائف الأدبية للميمنى) والنَّجَد ـ بفتحتين ـ العرق من عمل أو كرب أو غيره.

شـديدةُ الوثْبْ، وناقـةٌ وَكَرىَ : شـديدةُ العَدْو، وناقـةٌ وَكَفَى، أى سـريعـة، وناقـةٌ بَشَكَى : سريعة، وناقةٌ مَلَسَى، أى تمرُّ مَرًّا سريعا، وكذلك الجَمَزَىَ : عَدْوٌ «فيه نَزْوٌ، وناقةٌ شَمَجَى، أى سريعة. وتكون في غير ذلك، يقال : لَقِيتُه النَّدَرَى، أى في النُّدْرة، وذَفَرىَ : اسمٌ لروضةٍ بعينها، وصَوَرَى : موضع، وبَرَدَىَ : نهرٌ بدمشق.

البناء الرابع : بناء (فَعْلَى) بفتح الفاء وإسكان العين.

وهذا المثال على وجهين في الاستعمال :

فأحدهما : أن يَخْتص بالتأنيث بالألف.

والآخر : ألاَّ يَخْتص بذلك، فذكَر الناظم هنا مايُحتاج إليه، وتَرك ماعدا ذلك، فللاختصاص بالتأنيث بالألف ثلاثةُ مواضع وهى التى عَدَّها :

أحدها : أن يكون جمعًا لامفردت، فإنه إذا كان جمعاً لم يكن فيه إلحاق في المفردات، وأيضا فلم يَأْتِ الجمع هنا ممدوداً، وما أُوْهَم خلاف ذلك فهو اسمُ جمع لاجمعٌ حقيقة، نحو : حَلْفَاءُ، وقَصْبَاءُ. ومثاله : مريضٌ ومَرْضَى، وجَرِيحٌ وجَرْحَى، وقتيلٌ وقَتْلَى، وهالكٌ وهَلْكَى، وصَرِيعٌ وصَرْعَى. وهو كثير.

والثاني : أن يكون مصدرا، فإن الإلحاق بالألف فيها معدوم، ولم يَأْتِ مصدر على (فَعْلاءَ) ممدودا، ومثاله : الدَّعْوَى، والنَّجْوَى، والعَدْوَى، والرَّعْوَى، من الرِّعَاية أو الارْعِوَاء، والفَتْوَى، والشَّكْوَى.

والثالث : أن يكون صفة، ومَثَّله بشَبْعَى، وهو تأنيث (شَبْعَانَ) و(فَعْلَى فَعْلاَنُ) قياسٌ، نحو : سَكْرَانُ وسَكْرَى، وغَضْبَانُ وغَضْبَى، ومَلآنُ ومَلأَى، ورَيَّانُ وريَّا، وحَرَّانُ وحَرَّى، وصَدْيانُ وصَدْيَا، وشَهْوَانُ وشَهْوَى، وظمآن وظَمْأَى، ونحو ذلك.

وتحرَّز بالصفة من الاسم، فإن الاسم، على (فَعْلَى) مشتَركُ الألفِ
/ بين التأنيث والإلحاق، فالتأنيثُ نحو : عَلْقَى، ورَضْوَى، وسَلْمَى، وعَوَّى، ١٦٨
والإلحاق نحو : عَلْقًى، بالتنوين ويقال : جاء القوم تَتْرَى، يُنَوَّن ولاينون،
وقُرِىء بالوجهين قوله تعالى : {ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرًا}[1] ومعناه : واحدٌ
خَلْفَ آخَر، ومنه أيضا : أَرْطَى، مُنَوَّنا لاغير.

و(فَعْلَى) أيضا مشتَرك بين المدِّ والقَصْر إذا كان اسما، فمن
المقصور ماذُكر آنفا. والممدود نحو : النَّعْمَاءُ، والقَصْبَاءُ، والحَلْفَاءُ،
والشَّعْرَاءُ.

وإنما قَيَّد الصفة بالمثال ليبيِّن لك أىَّ صفة أراد، إذ ليس كل صفة
على (فَعْلَى) تختص بالألف دون الهمزة، بل تأتى الصفة على قسمين :

أحدهما : أن تَخْتَصَّ بالألف دون الهمزة، وذلك ماكان فيها تأنيثَ
(فَعْلاَنَ) نحو : سَكْرَى، وغَضْبَى، ورَيَّا، وتأنيث : سَكْرَانَ، وغَضْبَانَ،
وريَّانَ. ومنه مِثَالُه، لأنه تأنيث (شَبْعَانَ).

والآخر : أن تَخْتَصَّ بالهمزة دون الألف، وذلك ماكان منها تأنيثَ
(الأفْعَلِ) نحو : حمراء، وصفراءُ، وصَهْباءُ، وسوداءُ، على ماسَيذكره في
فصل الممدودة، فلإخراج هذا القسم قَيَّد (فَعْلَى) بالمثال. والله أعلم.

وأمَّا ماعدا هذه الثلاثة فلا تَخْتَصُّ بالتأنيث، بل قد تكون للتأنيث
وللإلحاق، وقد يَأتى ممدوداً أيضا مختصاً بهمزة التأنيث كما ذكُر.

البناء الخامس : بناء (حُبَارَى) وهو (فُعَالَى) بضم الفاء.

يَختُص بالتأنيث بالألف، إذ ليس في الأسماء بناء (فُعَالَلُ) فيُلْحَق

---

(١) قرأه ابن كثير وأبو عمرو بالتنوين، وقرأه الباقون بلا تنوين. وانظر : السبعة لابن مجاهد ٤٤٦.

به، وأيضا فلم يَأْتِ هذا البناء ممدودا، والحُبَارَى : طائر، قال الشاعر[1]:

تَوَقَّى بِأَطْرَافِ الْقِرَانِ وعَيْنُهَا

كَعَيْنِ الحُبَارَى أَخْطَأَتْهَا الأَجَادِلُ

ويروى «توقى»[2] ومثله (الخُزَامَى) لخِيرِيِّ البَرِّ[3]. ويقال : قُصَارَاكَ أن تفعلَ، أى غايتُك، و(جُمَادَى) للشَّهْر، و(النُّعَامَى) ريح الجَنُوب، و(الشُّكَاعَى) شجرة ذات شوك كثير، وزُنَابَى العقرب : قَرْنُها، والذُّنَابَى : الذَّنَب، ويقال : هو مَنْبِت الذَّنَب. والسُّمَانَى : طائر، ونحو ذلك.

البناء السادس : بناء سُمَّهَى وهو (فُعَّلَى) بضم الفاء وتشديد العين مفتوحةً.

يَختص بالتأنيث بالألف، لأن مثال (فُعَّلَلٌ) و(فُعَّلاَءْ) غير موجود، والسُّمَّهَى : الباطلُ، يقال : ذَهب في السُّمَّهَى[4]، إذا ذهب في الباطل، وأيضا فيقال : للهواء الذى بين السماء والأرض / السُّمَّهَى. ويقال ١٦٩ السُّمَّهَى : الذى يُقال له مُخَاط الشَّيْطان[5].

ومثله الحُلَّكَى، وهى شَحمة الأرض[6]، وبُدَّرَى، من البِدَار.

---

(١) هو أبو ذؤيب الهذلي، ديوان الهذليين ١/٨٢، واللسان (قرن)
وتَوَقَّى : تشرف. والقران : جمع قَرْن، وهو الجبل الصغير، أو قطعة تنفرد من الجبل. والأجادل : جمع جدل، وهو الصقر. والمعنى : إن هذه المرأة تتبع الجيش مستترة بأعالى الجبال، تنظر منها وتسألهم، وعينها، من الذعر والخوف، كعين الجبارى التى لم ترها الصقور.

(٢) وهى رواية الديوان واللسان.

(٣) وهى نبتة طيبة الريح.

(٤) اللسان (سمه) ويقال له زيضا : السُّمَّهُ، والسُّمَّيْهَى.

(٥) مخاط الشيطان : هو السهام التى تتراءى في عين الشمس للناظر في الهواء عند الهاجرة. ويقال له أيضا : لعاب الشمس، وريق الشمس.

(٦) شحمة الأرض : الكماة البيضاء.

البناء السابع : بناء (سِبَطْرَى) وهو (فِعَلَّى) بكسر الفاء وفتح العين وتشديد اللام.

يختص أيضاً بالتأنيث بالألف لعدم مثال (فِعَلَّلٌ) و(فِعَلاَّءٌ).

والسِّبَطْرَى : مِشْيَةٌ فيها تَبَخْتُر، نَقله القالي عن ابن دُرَيْد. ومثله (الضِّبَعْطَى) كلمةٌ يُفَزَّع بها الصبيان، و(الزِّبَعْرَى) : الضَّخْم.

البناء الثامن : بناء (ذِكْرَى) وهو (فِعْلَى) بكسر الفاء وإسكان العين.

والذِّكْرَى : مصدر، نحو قوله تعالى : {تَبْصِرَةً وذِكْرَى لِكُلِّ عَبْدٍ مُنِيبٍ}(١).

ونَبَّه بهذا المثال على أن اختصاص هذا البناء بألف التأنيث إنما يكون في المصادر، وذلك أن هذا البناء على وجهين :

أحدهما : أن يأتي مصدراً وهو المقصود، فلاتكون ألفه للإلحاق، لأنَّ الإلحاق فيه تابعٌ للإلحاق في الفعل، والفعل عَرِيٌّ عن ذلك، ولايكون ممدوداً أيضاً، لعدمه في المصادر، ومثله : السِّيمى.

والآخر : أن يأتي اسماً، فليس بمختص بألف التأنيث، بل قد يكون كذلك، نحو : الدِّفْلَى، والشِّعْرَى، و(الحِجْلَى) للحَجَل.

وقد تكون ألفه للإلحاق، فإن وزن الواحد، نحو : الذِّفْرَى، فإن للعرب فيه وجهين، منهم مَنْ يقول : ذفْرَى أَسِيلَةٌ، ممنوعَ الصرف، ومنهم من يقول : ذِفْرًى أَسِيلَةٌ مصروفًا.

وقد تأتى أيضا ممدودة للإلحاق، نحو : عِلْبَاءٌ وحِرْبَاءٌ، فلأجل هذا أتى بالمثال من المصدر ليُحْرِزَ مرادَه.

---

(١) سورة ق : ٨.

البناء التاسع : بناء (حِثِّيثَى) وهو (فِعِّيلَى) بكسر الفاء والعين وتشديدها.

ويَختص بالتأنيث بالألف، وإذ ليس في الكلام مثال (فِعِّيَلَلٌ) ويَقتضي أيضا عدمَ (فِعِّيلاَءَ) وهو اسم مصدر من : حَثَثْتُه على الشيء، أى : خضضته عليه.

وهذا البناء مختصٌّ بأسماء المصادر، فمن ذلك : الهِجِّيرَى، بمعنى العادة، وأيضًا بمعنى الهُجْر من الكلام، والهِزِّيمَى، من الهزيمة، والخِصِّيصَى من : خَصَصْتُ، والخِلِّيفَى : الخلافة، والرِّمِّيَّا : من رَمَيْتُ، والرِّدِّيدَى : من رَدَدْتُ، والمِكِّيثَى : من المُكْث، والدِّلِّيلَى / من الدلالة. ١٧٠

البناء العاشر : بناء (الكُفَرَّى) وهو (فُعَلَّى) بضم الفاء وفتح العين وتشديد اللام.

يَختصٌّ بالتأنيث بالألف، إذ ليس في الكلام مثال فَعَلَّلٌ، ولافُعَلاَّءُ.

والكُفَرَّي، والكافورُ : وِعاءُ طَلْعِ النَّخْل، سمى بذلك لأنه يَكْفُره، أى يُغَطِّيه. والشَّيْبانى[1] يجعله الطَّلْعَ نفسَه، والفراء يجعله الطلعَ حين يَشُقُّ. قال القالى: والأول هو الصحيح، لأن الاشتقاق يدل على صِحَّته ومثله : (عُرَضَّى) من الاعتراض.

البناء الحادى عشر : بناء (خُلَّيْطَى) وهو (فُعَّيْلَى) بضم الفاء وتشديد العين مفتوحة.

يَختصّف بالتأنيث بالألف لفقد بناء (فُعْيَلٌ) و(فُعْيَلاءُ).

والخُلَّيْطَى : من الاختلاط، يقال : وَقَعُوا في الخُلَّيْطَى، أى اختلط

---

(١) يعنى أبا عمر والشيباني، صاحب كتاب «الجيم» في اللغة.

عليهم أمرُهم، ومثله النُّهَّيْبَى، من الانتهاب، وذهبتُ أبلُه في العُمَّيْهَى والكُمَّيْهَى، إذا تفرقت في كل وجه، فلم يَدْرِ أين ذهبت، واللُّغَّيْرَى : الحَفيرةُ المُلْتَوية التى يَحْفِرها اليَرْبُوع، والشُّرَّيْطَى : من الاشتراط.

البناء الثانى عشر : بناء (الشُّقَّارَى) وهو (فُعَّالَى) بضم الفاء وفتح العين المشدَّدة.

يَختص بألف التأنيث لأن مثال (فُعَّالَلٌ) و(فُعَّالاَء) غير موجود.

والشُّقَّارَى : نَبْت، ومثله : الحُوَّارَى، للدَّقِيق المعروف، والعُوَّارَى، والخُبَّازَى الخُضَّارَى، والزُّبَّادَى، أسماء نَباتات.

هذه جملة الأَبْنِية التى أشار إليها الناظم، وقَيَّدها بالشهرة، وكثرة الاستعمال بقوله : «والاشْتِهَارُ فى مَبَانِى الأُولَى» إلى آخره.

ثم نَصَّ على أن ماعداَ هذه الأبنية نادرٌ في الأبنية المختصة بالتأنيث، فقال : «وَاعْزُ لِغَيْرِ هَذِهِ اسْتِنْدَاراً».

أى انْسُب لغير هذه الأبنية المذكورة الاستندارَ والقلةَ، ولم يَذهب إلى ذكرها على التَّفْصيل، لقلة استعمالها، ولكَوْنها في عدم الفائدة الكُلِّية كنقل اللغة الذى لايَذهب إليه النحويُّ من حيث هو نَحْوِيٌّ.

وقد حَصر في «التسهيل»[1] ما اشتهر ومالم يَشتهر، ولابُدَّ من ذكر بعض تلك النوادر المشار إليها في كلامه.

١٧١ فمن ذلك (أَفْعُلاَوَى) ثلاثيًا مضاعَف / اللام، نحو (الدِّفَقَّى) لِمِشْية فيها تدفُّق وإسراع، و(الجِيَضَّى) لِمِشْيَة فيها اختيال، و(الْهِمَقِيَّ) مِشْية فيها تَمَايُل، وهو نادر.

(١) ص ٢٥٥

ومنها (فَاعِلَّى) نحو : البَاقِلَّى، بتشديد اللام. قال القالى : ولا أعلم له نظيرا في الكلام.

ومنه (فَعَلَيًّا) نحو : مَرَحَيًّا، من المَرح، وقَلَهَيًّا، ودَرَبَيًّا، وبَرَدَيًّا، وهو من النادر أيضا.

ومنها (فَعَلُوتَا) والذى حُكى منه : الرَّهَبُوتَا والرَّحَمُوتَا.

ومنها (فِعَلْنَا) نحو : العِرَضْنَى، ولم يَنقل القالى غيرَه.

ومنها (إفْعَلَى) نحو : إيَجلَى، قال القالى : ولمَ يأتِ على هذا غيرُه.

ومنها (إفْعيلَى) نحو : إهْجِيَرى، وإجْرِيًّا، وهو نادر، ونحو هذا من الأبنية النادرة.

وعَزَا الشىءَ عَزْوًا وعَزْيًا : نَسَبه. وأتى بـ«الاسْتِنْدَار» في معنى النُّدُور، وهو السُّقوط والشُّذوذ.

ثم على الناظم في هذا الفصل بحَسَب قَصْده اعتراضات :

أحدهما : أنه نَصَّ على أنه يأتى بالأشْهر من أبْنِية الألف المقصورة، وقد وجدنا من هذه الأبنية ماليس بمشهور ولا كثير.

فمنها (أُرَبَى) فهو قليل نادر، قال أبو بكر خَطَّاب[1]: وقد شَذَّ من (فُعَلَى) ثلاثة أحرف، أتت مقصورة، وهى (الأُرَبَى) للدَّاهية، و(شُعَبَى) اسم بلد، و(أُدَمَى) اسم موضع، ولم يَحْكِ غير هذه الثلاثة الأحرف. ونحوَ هذا قال غيرُه حين جَعلوا (فُعَلَى) من الأبنية المختصَّة بالمَدِّ.

---

(١) هو أبو بكر خطاب بن يوسف هلال الماردى القرطبي. من جلة النحاة ومحققيهم والمتقدمين في المعرفة بعلوم اللسان على الإطلاق. وهو صاحب كتاب «الترشيح» في النحو (ت بعد ٤٥٠هـ).

فهذا ضدُّ ماذهب إليه الناظم فيه، وجملةُ ماحَكى القَالِيُّ فيه، وهو المُتَتَبِّعُ للسماع، والحافظُ للنوادر، ماتقدم التمثيلُ به ولم يَزِدْ، وقال : إنه قليل جدًا.

وقال سيبويه في «الأبْنِية»، ويكون على (فُعَلَى) وهو قليل في الكلام[1]، ثم حَكى ثلاثة ألفاظ.

ومنها (شُمَّهَى) فهو نادر. قال سيبويه : وجاء على (فُعَّلَى) وهو قليل، قالوا : السُّمَّهَى، وهو اسم، والبُدَّرَى، وهو اسم[2].

ولم يَحْكِ منه القالِّى إلا ثلاثةَ الألفاظ المتقدمة، فهو أندرُ من (فُعَلَى) وقد جَعله الناظم من الأبنية الشَّهيرة.

ومنها (سِبَطْرَى) فهو نادر أيضا، ولم يَذكر منه القالِي إلا ثلاثة الألفاظ المذكورةَ قبلُ، نَعَمْ، حكى من (فِعَلَّى) الثلاثي : الْحِمَقَّى، والدِّفَقَّى والْجِيَضَّى خاصّة، والجميعُ إذا اجتمع من قبيل النادر غيرِ المشهور، فهو، على كل تقدير، على غيرِ مازَعم الناظم.

وقال سيبوية في الأبنية[3]: ويكون على مثال (فِعَلَّى) وهو قليل، قالوا : السِّبَطْرَى، وهو اسم والضِّبَغْطَى، وهو اسم.

ومنها (الكُفَرَّى) فهو من قبيل النادر أيضا، إنما حَكى منه القالِي : عُرَضَّى، وكُفَرَّى، وسُلَحْفَى، ثم قال : ولا نعلمُ أتَى من هذا المثالَ، غيرَ ماذكرنا، هذا مع أنه أدخل فيه (سُلَحْفَى) وهو رباعى، ليس مثل (الكُفَرَّى) فالذى صح من نقله فيه لفظان خاصة.

---

(١) الكتاب ٤/٢٥٦.

(٢) المصدر السابق ٤/٢٦٤.

(٣) المصدر السابق ٤/٢٦١.

وقال في تقرير الأبنية : إنَّ هذا البناء قليل جدًا.

وقال سيبويه[1]: ويكون على (فُعُلَّى) قالوا : العُرُضَّى، وهو اسم.

ومنها (الشُقُّارى) فهو من النادر، إذ لم يَحْكِ منه القالي غيرَ ماتقدم، إلا أنه لم يَنص على أنه نادر، وكذلك سيبويه لَما ذُكر بناء (فُعَّالَى) لم يُنَبِّه على نُدُوره، فلعله استند إلى هذا القَدْر[2].

هذا ما على الناظم في شُهْرة هذه الأَبْنية.

وعليه في بناء (الطُّولَى) نظر من جهة أخرى، لأنه جعله مختصًا، إذ ليس له مايُلْحَق به، لعدم (فُعْلُلٍ) أصلَ بناء. وقد أثبت الناظم في «التصريف» فُعْلُلاً، جَرْيًا على مذهب الأخفش والكوفيين، وهو مذهب يَتَرجَّح عند القائل به بقولهم :سُؤْدُدٌ، فألحقوه بِبُرقُعٍ وجُخْدُبٍ. والإلحاق إنما يكون بما هو أصلُ بناء، فعلى هذا يكون ماجاء من نحو (بُهْمَاة) ملحَقًا، لأنَّ الألف يَمتنع مع التاء أن تكون للتأنيث كما تقدم، وعند ذلك لايكون (فُعْلَى) مختصًا بالتأنيث.

وقد يُجاب عن هذا بوجهين :

أحدهما : أن مثاله يُفيد مرادَه، وهو أنه مثل بفُعْلَى الأَفْعلَ، فقد يقال : لم يُرِد إلا هذا بخصوصه، وعلى هذا لا يَدخل له مالم يكن من باب التفضيل الذى يكون فيه الإلحاق.

والثاني : أن (بُهْمَاة) حُكى نادرا جدا، ليس له في هذا البناء نظير، ولم يَكثر فيه استعمالُ التاء، فلا يُعْتَدُّ به في نقض أصلٍ شائعٍ الاستعمال، وهو الاختصاص بالتأنيث.

---

(1) المصدر السابق ٤/٢٦١.

(2) المصدر السابق ٤/٢٥٧.

الاعتراضُ الثاني على كلامه : أنه ذكَر في هذه الأبنية ماليس مختص بالألف المقصورة، بل يشاركها فيها الممدودة، وقد جعلها في كتاب «التسهيل»[1] / من قبيل المشتَرك، وذلك بناء (أُرَبَى) وبناء (مَرَطَى) ١٧٢ وبناء (حِثِّيثَى) وبناء (خُلَّيْطَى).

فأما بناء (أُرَبَى) وهو (فُعَلَى) فهو أشهر في الممدود منه في المقصور، ولذلك جَعلوا بناء (فُعَلَى) مثمًّا يُعْرف به الممدود من المقصور، لاطِّراده في الممدود، واعتَذروا عن نحو (أُرَبَى) وأشباهه بالقلَّة والندور.

ومثاله في المجموع : عُلَمَاءُ، وحُكَمَاءُ، وفُقَهَاءُ، وهو كثير.

وفي المفردات ناقةٌ عَشَرَاءُ، والعُدَوَاءُ للشُّغْل[2]، والعُرَوَاءُ : الرِّعْدة، والغُلَوَاءُ، والرُّحَضَاءُ : العَرَق.

والقُوبَاءُ، والخُيَلاءُ، والنُّفَسَاءُوالبُرَحَاءُ، وهو يَتَنَفَّسُ الصُّعَدَاءَ، ونحو ذلك.

وأما بناء (مَرَطَى) وهو (فَعَلَى) فقد جاء منه : قَرَمَاءُ، لموضع، وجَنَفَاءُ، لموضع أيضا، والسَّحَنَاءُ : الهَيْئة، كالسَّحْنَاء، ودَأَثَاءُ وتَأَدَاءُ، للأمَة، وتسكن الهمزة أكثرُ فيها. وقالوا : نَفَسَاءُ، في : نُفَسَاءَ، وهى قليلة، والأشهرُ نُفَسَاءُ، لكن المدَّ في (فَعَلَى) قليل، نَبَّه عليه سيبويه، فكأنَّه لايَتَمكَّن الاعتراضُ لهذا.

وأما بناء (حِثِّيثَى) وهو (فِعِّيلَى) فقد جاء منه : الفِخِّيراءُ، والخِصِّيصاءُ والزِّلِّيلاءُ، والمِكِّيثَاءُ، ذكرهما اللِّحْياني.

---

(١) انظر : ص ٢٥٦.

(٢) أى موانعه، وانظر : اللسان (عدا).

وأمّا بناء (خُلَّيْطَى) وهو (فُعَّيْلَى) فقد تَشركه الألف الممدوده، نحو قولهم : دُخَّيْلاَءُ، حَكى الزُّبَيْدى : أنا أعلمُ بدُخَّيْلاَئِكَ.

وهذه الثلاثةُ نادرة في المد، والذى يَتَمكَّن الاعتراضُ به هو الأول، على أن المؤلف قد أثبت في «التسهيل»[1] أربعة الأبنيةِ من المشتَرك ولم يُفَرِّق بين قلَّةٍ وكثرة.

ثم ذَكر الألفَ الممدودة فقال :

لِمَـــدِّهَا فَــــعْـــلاَءُ أَفْــــعِـــلاَءُ
مُــــثَلَّثَ الْعَــــيْنِ وفَـــــعْلَلاَءُ

ثُمَّ فِــــعَــــالاً فُــــعْلُلاً فَــــاعُــــولاَ
وَفَــاعِـــلاَءُ فِـــعْلِيَـــا مَــفْــعُــولاَ

ومُطْلَقَ الْعَــــيْنِ فَــــعَــــالاَ وكَـــذَا
مُطْلَق فَــــاءٍ فَــــعَـــلاَءُ أُخِـــذَا

يَعنى أنَّ لِمَدِّ ألف التأنيث أبنيةً مختصة، لاتَشْركها فيها الألفُ المقصورة، ولا أيضا يَشْرَكها فيها ألفُ الإلحاق أو التَّطْويلِ، بل تكون هذه الأبنية كالعَلَم المَدْوة، فتَدخل بذلك فيما يَنْضَمُّ ويَنْحصر بالقياس من اللغة. وجملةُ الأبنية التى ذكَر سبعةَ عشرَ بناء :

أحدها : (فَعْلاَءُ) بفتح الفاء وإسكان العين.

---

(١) انظر : ٢٥٧.

يَختصُّ بالتأنيث بالهمزة، لأن (فَعْلاَلاً) في غير المضاعَف معدوم، إلا ماحُكى شاذًا من قولهم : ناقةٌ بها خَزْعَالٌ، أى ظَلَع. والقَسْطَال : / ١٧٣ الغُبَارُ، وذلك غير مُعْتَدٍّ به.

أمَّا (فِعْلاَءُ) بكسر الفاء، أو (فُعْلاَءُ) بضمها، فلا يَختص بالتأنيث، لوجود (فُعْلاَلٍ) و(فِعْلاَلٍ) في نحو : قُسْطَاسٍ، وقِرْطَاسٍ، بل هذان البناءان يختصان بالإلحاق، كما اختُص (فَعْلاَءُ) بالتأنيث، هذا مذهب البصريين.

ومن مُثُل (فَعْلاَءَ) قولهم : السَّرَّاءُ، والضَّرَّاءُ، والنَّعْمَاءُ، تأنيث (الأَفْعَلِ) في قولهم : بَيْضَاءُ، وصَفْرَاءُ، وسَوْدَاءُ، وصَهْبَاءُ، وذلك كثير.

وليس مُشْتَركا للممدودة والمقصورة، وإن كان الناظم قد ذكرَ (فَعْلَى) قبل هذا، لأنه إنما ذكَرها في مواضع لاحَظٌ فيها للممدودة، وهى كونُها جمعًا، أو مصدرًا، أو صفة لمؤنث (فَعْلاَنَ) ولذلك قَيَّدها فقال: «أوْصِفَةً كَشَبْعَى» وهى في هذه المواضع الثلاثة لاحظٌ فيها للمدّ، وإنما تُمَدُّ في غيرها، وهى عند ذلك مختصَّة بالمد، لاحَظٌ فيها للقَصْر.

البناء الثانى : (أفْعِلاَءُ) بفتح الهمزة وكسر العين، وهو أحدُ ماقيد بقوله : «مُثَلَّثَ الْعَيْنِ» أى مَضبوطَ العين بثلاث الحركات، الضمةِ والفتحةِ والكسرةِ.

يختص بالتأنيث بالهمزة لعدم بناء (أفْعِلاَلٍ). ومن مُثُله في المفردات : الأَرْبِعَاءُ، لليوم المعروف، والأَرْمِدَاءُ، للرَّماد.

وهو في الجمع كثير، نحو : أَوْلِيَاءُ، وأَصْفِيَاءُ، وأَنْبِيَاءُ، وأَوْصِيَاءُ، وما أشبه ذلك. وليس مُشْتَرَكا لها وللمقصورة.

البناء الثالث : (أَفْعَلاَءُ) بفَتْح الهمزة والعين، وهو الذى يعطيه التَّقْييد أيضا.

يَختص بالتأنيث لعدم مثله في الأصول.

ومن مُثُله : الأَرْبَعَاءُ، لليوم المعروف.

قال الأصمعي : اليومُ : الأَرْبَعَاءُ، بفتح الباء، والأعرفُ الأَرْبِعَاءُ بكسر الباء، إلا في جمع رَبِيع. وقد حَكى أبو زيد عن بني عُقَيْل أنهم يقولون : الأَرْبِعَاء، بكسر الباء، فهما ثابتان. وهذا البناء قليل في الكلام.

البناء الرابع : (أَفْعُلاَءُ) بفَتْح الهمزة وضَمِّ العين، وهو الثالث مِمَّا أعطاه تقييدُ الناظم.

بالتأنيث بالهمزة، كما ذكُر في أخَوَيْه.

ومن مُثُله : الأَرْبُعَاءُ، لعَمودٍ من أعمدة الخِبَاء.

قال القالى : ولم يَأْتِ منه غيرُ هذا الحرف، ولم يَذكر سيبويه هذا المثال في الأبنية، وإنما جاء من قِبَل أهل الكوفة، و(أَرْبُعَاءُ) أيضًا : موضع.

١٧٤

/ البناء الخامس : (فَعْلَلاَءُ) بفتح الفاء واللام.

يَختص بتأنيث الهمزة، لفَقْد مثال (فَعْلَلاَلٍ).

ومن مُثُله : عَقْرَبَاءُ، وحَرْمَلاَءُ، وكَرْبَلاَءُ، وثَرْمَدَاءُ، وهى أسماء مواضع.

وقالوا : لا أدرِى أىُّ البَرْنَسَاءِ هُوَ أىْ : أىُّ الناسِ هُوَ[1]. وهذا

---

(١) اللسان (برنس).

المثال جَعله سيبويه (فَعْلَلاَءَ) فالنون عنده أصلية[1].

البناء السادس : (فِعَالاَءُ) بكسر الفاء.

يَختص بالتأنيث بالهمزة، لعدم بناء (فِعَالاَلٍ).

ومن مُثُله : القِصَاصَاءُ، للقِصاص. زَعموا أنَّ أعرابيًا وقف على بعض أمراء العراق فقال : القِصَاصَاءَ أصلحكَ اللَّهُ، أى : خُذْلى القِصاصَ. ولم يَذكر سيبويه (فِعَالاَءَ) وهو من مستدرَك الزُّبَيْدى، وليس من الأبنية المشتركة، إذ ليس في أبنية المقصورة ماهو على (فِعَالَى) وقد نفاه سيبويه عن الكلام.

البناء السابع : (فُعْلُلاَءُ) بضم الفاء واللام.

يَختص بالتأنيث بالهمزة، لعدم بناء (فُعْلُلاَلٍ).

ومن مُثُله : القُرْفُصَاءُ، يقال : قعد القُرْفُصَاءَ، إذا قعد على قَدَمَيْه، وأَمَسَّ الأرضَ إلْيتَيْه، وهو قليل.

ولم يَذكر (فِعْلِلاَء) بكسر الفاء واللام، نحو قولهم : ليلةٌ طِرْمِسَاءُ، وطِلْمِسَاءُ، أى مُظلمة، وأرضٌ جِلْحِظَاءُ، أى لاشجرَ بها.

ولعله تَركه لكونه من المشتَرك لأن (فِعْلِلَى) موجود، نحو : هِنْدِبَا. وحكى الفراء : قَعَدَ القِرْفُصَا، إذا ضممت القافَ مددت، وإذا كسرتَها قَصَرت. وقد جعله المؤلف في «التسهيل»[2] من المشتَرك. البناء الثامن : (فَاعُولاَءُ) بضم العين.

يَختصّ بالتأنيث، لعدم بناء (فَاعُولَلٍ) ومن مُثُله : عَاشُورَاءُ، اليومُ المعروف، وقالوا : أصابتهم ضَارُوَاءُ مُنْكرةٌ وهى من الضُّرِّ، وهو قليل في الكلام.

---

(١) الكتاب ٤/٢٩٥.

(٢) انظر : ص ٢٥٧.

البناء التاسع : (فَاعِلاَءُ) يختصّ بالتأنيث أيضا، لعدم مِثْله في الأصول.

ومن مُثُله : الغَابِيَاءُ، والقَاصِعَاءُ، والنَّافِقَاءُ، أسماءٌ لحجَرة اليَرْبوع. والرَّاهِطَاءُ : تُرابٌ يُخْرِجه اليربوعُ من حُجْره ويَجمعه، وكذلك الدَّائِمَاءُ، ومنه أيضا : البَاقِلاَءُ، وعَادِيَاءُ، اسم أبى السَّمْوءَل الغَسَّانى. وليس بمشتَرك لها وللمقصورة.

البناء العاشر : (فِعْلِيَاءُ) بكسر الفاء واللام.

يَختص بالتأنيث، لعدم مثْل (فِعْلِيَال) ومن مُثُله : الكِبْرِيَاءُ، والجِرْبِيَاءُ، لريح الشَّمال، ويختصُّ بالمدودة، فلا تشاركها المقصورةُ فيه.

البناء الحادى عشر : (مَفْعُولاَءُ) يختص بالتأنيث كغيره.

ومن مُثُله : المَشْيُوخَاءُ، للشيوخ،/ المَبْغُولاَءُ، للبِغَال، والمَحْمُورَاءُ، للحَمِير، والمَتْيُوسَاءُ، للتُّيوس، والمَعْبُوَداءُ، للعبِيد، والمَصْغُورَاءُ : الصِّغَار، والمَكْبُوراء : الكِبَار. ١٧٥

ويَكثر في أسماء الجموع كما ذُكر، ويقال : أرضٌ مَسْلُو مَاءُ، كثيرةُ السَّلَم، ومَحْضُورَاءُ، اسم ماء، وليس بمشتَرك لها وللمقصورة.

البناء الثانى عشر : (فَعَالاَءُ) بفتح العين والفاء، وهو أحد ماأعطاه قوله : «ومُطْلَقَ الْعَيْنِ فَعَالاَ» يَعنى عدمَ اختصاص العين بحركة من الحركات الثلاثة، بل يكون البناء مُعْتَبرا بأىِّ حركةٍ تحركت عينُه، من الضم أو الفتح أو الكسر. وأمّا الفاء فمفتوحةٌ الْبَتَّة.

ولما أَتَى بَمدَّةٍ بعد العين لَزِم من كل حركةٍ مايناسبها من المَدَّات، فالفتحةُ تناسبها الألف، فتقول : (فَعَالاَءُ) والضمة تناسبها الواو، فتقول :

(فَعُولَاء) والكسرة تناسبها الياء، فتقول : (فَعِيلَاءُ).

ولم يَحتج إلى التَّنْبيه على هذا اكتفاءً بِعلْم السَّامع بذلك، ولُزومِ ذلك للتحريك.

و(فَعَالَاءُ) يَختصُّ بالتأنيث بالهمزة، لعدم بناء (فَعَالَلٍ) ولم يجعله مشتَركا وإن كان في الكلام (فَعَالَى) لأن (فَعَالَى) مختصٌّ بالجمع، وأيضًا ليست هى ألفَ التأنيث على الحقيقة، وكلامُه في ألف التأنيث في المفردات، وإن أرادها في الجمع فحيثُ هى باقيةٌ على أصلها ووضعها الأول، لابعد التغيير.

ومن مُثُله : العَجَاسَاءُ، للعظيمة من الإبل، والثُّلَاثَاءُ، لليوم، والبُرَاكَاءُ : أن يُبْرِكُوا إبلَهم، ويَنزلوا عن خَيْلِهم، ويقاتلوا رَجَّالَةً. وبُرَاكَاءُ كلِّ شيء : مُعْظَمُه، والطَّبَاقَاءُ : الذى يَنْطَبِق أمرهُ، والدَّبَاسَاءُ : الجرادةُ الأنثى، والخَصَاصَاءُ : الفَقْر.

البناء الثالث عشر : (فَعُولَاءُ) وهو أحد الثلاثة المقيَّدة.

يختص بالتأنيث، لفَقْد مثاله في الأصول، وليس بمشترَك لها وللمقصورة.

ومن مُثُله : حَرُوَاءُ، وجَلُولَاءُ، لبلدَيْن، والحَرُوقَاءُ : الحُرَّاقُ[1]، والكَشُوثَاءُ، وهو نَبات، والدَّبُوقَاء : العَذِرَة.

البناء الرابع عشر : (فَعِيلَاءُ) وهو ماأعطاه التقييدُ أيضا في كلامه.

يَختص بالتأنيث، لعدم مايَلحق به من الأصول، وهو أيضا غير مُشْتَرك.

ومن مُثُله : القِرِبثَاءُ، والكَرِيثَاءُ، لضَرْبٍ من البُسْر، والكَثِيرَاءُ : الذى يَلْصَق به الشَّعْر، وسَمِيرَاءُ : بَلَد.

---

(١) وهو ماتقدح به النار (اللسان ـ حرق).

البناء الخامس عشر : (فَعَلاَءُ) بفتح الفاء والعين، وهو / أحد ١٧٦ مايُعطيه قوله : «وكَذَا مُطْلَقَ فَاءٍ فَعَلاَءُ أُخِذَا» أى : بأىٍّ حركةٍ تحركَّت الفاء، من الضم أو الفتح أو الكسر، مع فتح العين لاغير. الجميعُ مختص بالتأنيث، إذ ليس في الكلام مثال (فُعَلاَلٍ) ولا (فَعَلاَلٍ) ولا (فِعَلاَلٍ).

فأما (فَعَلاَءُ) فمثاله : قَرَمَاءُ، لموضع، وكذا جَنَفَاءُ، ودَأَثَاءُ وثَأَدَاءُ الأمَةُ، والسَّحَنَاء للسَّحْنَاء، والغالبُ إسكانُ العين في الثلاثة، ونَفَسَاءُ : لغةٌ في نُفَسَاءَ.

البناء السادس عشر : (فُعَلاَءُ) بضم الفاء، وهو مِمَّا أعطاه إطلاقُ الفاء.

ومثالُه : الُقرَبَاءُ، والرُّحَضَاءُ، للعَرَق، والنُّفَسَاءُ والرُّهَطَاءُ، لحُجْر من جِحَرة اليَرْبوع، وكذلك القَصَعَاءُ، والخُيَلاءُ. ويقال : فَعل ذلك في غُلَوَاءِ شَبابِه، أى أوَّلِه.

البناء السابع عشر : باقى الثلاثة، وهو (فِعَلاَءُ) بكسر الفاء ومثالُه : العِنَبَاءُ، للعِنَب، والحِوَلاَءُ، للماء الخارج مع الولد، والخِيَلاَءُ، لغةٌ في الخُيَلاَء، والسِّيَراءُ، للثوب المُسَيَّر، أى : الذى فيه خطوطٌ، وأيضًا نَبْتٌ، وأيضا الذَّهَب.

هذه جملة ماذكَر من الأبْنية المعرَّفة بالألف الممدودة، ولم يَلتزم الإتيانَ بما عَدا هذا، فورَد عليه في هذا المَساق سؤالان :

أحدهما : أنه لايخلو أن يكون قَصْدُه بالإتيان بهذه الأبنية وحدَها، لأجل أنَّ ماعداها نادرٌ بالنسبة إليها، كما قال في المقصورة : «واعْزُ لِغَيْرِ هَذِهِ اسْتِنْدَارًا» أو يكونَ قَصَد الإتيانَ بمُثُلٍ منها فقط، وكلا الأمرين غيرُ سَدِيد.

أمَّا إن كان قَصْده أنّ ماذَكر هو الأكْثَرِيُّ، وماعداه أقَلِّيٌّ، فليس الأمر كذلك، لأنه ذَكر أمثلة نادرةَ الاستعمال جداً، وتَرك أمثلةً لاتَقْصُر عما ذكَر في الاستعمال.

فممَّا ذكر من الأبنية الشَّاذة (أَفْعَلَاءُ). قال القالى حين مَثَّله بأَرْبَعَاء : ولم يأت [من هذا المثال غيره. و(أفْعُلَاءُ) كذلك لم يأت منه غير : أَرْبُعَاءَ. ولم يَذكره سيبويه. و(فَعِالاَءُ) لم يأت][1] منه إلا القِصَاصَاءُ قالوا : وهو نادرٌ شاذٌ، ولم يُثْبِتْه سيبويه. قال القالى : والكلمةُ إذا حكاها أعرابىٌّ واحدٌ لم يَجب أن تُجْعَل أصلاً، لأنه يجوز أن تكون كَذِبًا، ويجوز أن تكون غَلَطًا أيضا فلم يُسْمَع من ذلك الأعرابي إلا على باب المَلِك[2]، ولم يُسمع منه بعدُ.

قالوا : فلعلَّه بالعَجلة واللَّهَف زَلَّ لِسَانُه، فلا يُقْبل منه لهذا الاحتمال. و(فُعْلُلاَءُ) لم يَذكر القَالِى إلا القُرْفُصَاءَ.

ونَصَّ سيبويه على قِلَّته، ولم يَذكر منه إلا هذا الحرف[3].

و(فَاعُولاَءُ) قليل، لم يَحْك منه القالىُّ إلا عَاشُورَاءَ/، وضَاروراءَ. ١٧٧

وكذلك (فِعْلِيَاء) لم يَحْك منه إلا لفظين تقدَّما، وهما : كِبْرَيَاءُ وجِرْبِيَاءُ.

وكذلك (فَعُولاَءُ) قليل، نَصَّ عليه سيبويه قال : ويكون على فَعُولاَءَ في الاسم، وهو قليل[4].

---

(١) مابين القوسين ساقط من (ت).

(٢) يعنى ماذكره آنفا من أن أعرابيا وقف على بعض أمراء العراق فقال : القِصَّاصاء. أصلحك الله، أى : خذ لى القصاص.

(٣) الكتاب ٤/٢٩٦.

(٤) الكتاب ٤/٢٦٣.

وكذلك (فَعِيلاَءُ) قليل، نَصَّ عليه سيبويه أيضًا[1]، ولم يَحْكِ منه القالى إلا أربعةَ الألفاظِ المتقدِّمة.

وكذلك (فَعْلاَءُ) قليل جدًا، وكذلك (فِعَلاَءُ) أيضا، فإذن أكثرُ ماذكَر من الأبنية قليلةُ الاستعمال.

وقد تَرك أبنيةً أُخَر، منها (فِيعِلاَءُ) نحو : دِيكسَاءُ، و(فُعُولاَءُ) نحو : عُشُورَاءُ، و(يَفَاعِلاَءُ) نحو : يَنَابِعَاءُ، و(تَفْعِلاَءُ) نحو : تَرْكِضَاءُ، و(تَفْعِلاَءُ) نحو تَفْرِجَاءُ و(فَعْنَلاَءُ) نحو : بَرْنَسَاءُ، عند غير سيبويه. و(فُعْلُلاَءُ) نحو قُرْفُصَاءُ، و(فُنْعُلاَءُ) و(فَنْعَلاَءُ) نحو : عُنْصُلاَءُ، وعَنْصَلاَءُ، و(مَفْعِيلاَءُ) نحو : مَشْيَخَاءُ، ومَرْعَزَاءُ و(فُعَيْعِلاَءُ) نحو : مُزَيْقِياءُ، و(فُعَلاَّءُ) نحو : سُلَحْفَاءُ.

هذه أبنيةٌ مختصَّةٌ بالتأنيث، وغيرُ مشتركَة لها وللمقصورة فكان حَقُّه أن يذكرها، كما ذكَر أمثالها.

وأمَّا إن كان قَصَد الإتيانَ ببعض المُثُل لينبِّه على مابَقِي، فذلك غير مُفيد في صناعة النحو، لأن المُثُل لاتُعْطِي في مِثْل هذا النَّقْل قاعدةً يُسْتَنَد إليها، لكون الألف الممدودة لاتَنْضَبِط إلا بَحصْر الأبنية، كما انحصرت المقصورة بذلك، وذلك هو الذى قَصَد فيها، فكان الواجب أن يَقْصِد هنا مثْلَ ذلك القَصْد.

وأيضا فكا أَتَى به من الأبنية كثير، والمُثُل يَكْفى منها القليل، لاسيما لمن قَصَد الاختصار.

والسؤال الثاني : أنَّ ماذكَر من الأبنية لايُعَيِّن كثيرٌ منها الألفَ الممدودة، لوقوع اشتراك المقصورة معها فيها، وإذا كان كذلك لم يُوثَق بالجميع في إثبات ألفٍ ممدودة، إذ ما مِنْ بناءٍ إلاَّ ويمكن للناظر فيه أن يكون مشتَركا، كما كان

---

(١) المصدر السابق ٤/٢٦٣.

غيره كذلك، فمن المشترَك (أَفْعَلاَءُ) فإنهم قالوا : الأجْفَلى، والأوْتَكَى.

ومنه (فَعْلَلاَءُ) فقد قالوا : جَحْجَبَى، وقَرْقَرَى، وقَهْقَرَى.

ومنه (فُعْلُلاَءُ) فقد قالوا : القُرْفُصَا، مقصوراً. حكاه أبو حاتم.

و(فَاعُولاء) فقد قالوا : بادُولَاء، اسم موضع.

و(فَعَلاَءُ) فقد قالوا : المَرَطَى، والبَشَكَى، ونَقَرَى، وهو كثير، وقد أثبته الناظم بناءً للمقصورة (كما تقدَّم، و(فُعَلاَءُ) / كذلك أيضا، فقد قالوا : أُرَبَى، وأُدَمَى، وشُعَبَى، وقد أثبته الناظم للمقصورة)[1] أيضا.   ١٧٨

فهذه ستة أبنية للمشترك في قسم المشترك، أثبتها في « التسهيل »[2]، وإذا كانت مشتركة فكيف تتميَّز فيها الألف المقصورة من الممدودة، فالحاصل أن هذا الحَصْر من الناظم في هذا الباب في القسمين مَعًا غيرُ مَرْضِيٍّ على مقاصد النحو التى قَصدها. والله أعلم.

** ** **

---

(١) مابين القوسين ساقط من (ت).

(٢) انظر : ص ٢٥٧.

المقصور والممدود

إذَا اسْمٌ اسْـتَـوْجَبَ مِنْ قَـبْلِ الطَّرَفْ
فَـتْـحًـا وكَـانَ ذَا نَظِيـرٍ كَـالأسَفْ

فَلِنظِيـرِهِ الْمُـعَلِّ الآخِـرِ
ثُبُـوتُ قَـصْـرٍ بِقَـيَـاسٍ ظَاهِرِ

كَـفِـعَلٍ وفُـعَلٍ في جَـمْعِ مَـا
كَـفِـعْلَةٍ وفُـعْلَةٍ نَحْـوُ الدُّمَى

قد تقدَّم قبل هذا معنى المقصور والممدود، وأن المقصور عند النحويين هو الاسم المُعْرَب الذى قَصَره عن ظهور الإعراب فيه كَوْنُ آخره ألفًا، أو قَصُرَ عن لَحاقه بالممدود.

وأن الممدود هو الاسم المُعْرَب الذى آخره همزةٌ قبلها ألف زائدة، لأنه إذا كان كذلك زِيد في مَدِّ الألف بسبب الهمزة.

ثم كلٌّ واحد منها يُدْرَك من كلام العرب بوجهين :

أحدهما : جهةُ السماع والنَّقْل، وهذا غير لائق ذكرهُ بالنحوى من حيث هو نحوىٌّ، وإنما هو وظيفةُ اللُّغَوى، فَمَنْ ذَكر منه من النحويين شيئا فليس من جهة كونه نحويًا.

والثانى : جهةُ القياس، وهذا هو اللائق بكتب النحويين، لأنهم إنما يتكلمون فيما كان مَقِيساً من اللغة، فالناظمُ أخذ يَذكر هذا القسم في كتابه، ويُرشد إلى وجه القياس فيه.

وابتَدأ بالكلام على قياس المقصور فقال : «إِذَا اسْمٌ اسْتَوجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرَفِ فَتْحًا» إلى آخره.

يعنى أنَّ الاسم إذا استوجب أن يكون قبلَ آخره فتحةٌ لابُدَّ منها، ولا مُبالاة بما قَبْل ذلك وما بعده، فهذا الاسم إذا كان له نظيرٌ في نوعه، كما كان لـ(الأسَفِ) نظير، كقولهم : الحَزَنُ، والفَرَحُ، والطَّرَبُ، والأشَرُ، والبَطَرُ، ونحو ذلك من المصادر التى تجرى على (فَعِلَ يَفْعَلُ) فإن نظيره من المعتل الآخرِ يكون مقصورا قياسًا.

وقد اشتمل هذا العَقْد على أشياء :

١٧٩ أحدها : كَوْنُ هذا الاسم / مفتوحَ ماقبل الآخر، نحو : البَطَرُ، والأشَرُ، ،والأسَفُ، الممثَّل به، وكذلك المَدْخَلُ، والمَخْرَجُ، والمُدْخَلُ، والمُخْرَجُ.

وهذا لابُدَّ منه، لأنه إن لم يكن كذلك لم يتأتَّ نظيره من المُعَتَّل أن يكون آخرهُ ألفاً إذلا مُوجب لقلب الواو والياء ألفًا إذا لم يكن ماقبلهما مفتوحًا، نحو القَاضِي، والدَّاعِي، والشَّجِي، والعَمِي، فلا يكون مقصورا، بل منقوصا.

وأيضًا يَلزم من فتح ماقبل الآخرِ، ألاَّ يحولَ بين الفتحة وبينه الألفُ الزائدة، فإنه إن حالت الألفُ بينهما لم يكن المعتلُّ الآخرِ مقصوراً، بل ممدوداً كـ (فِعَالٍ) مصدر (فَاعَلَ) فإنه يأتى في المعتل ممدودا، نحو : عادَى عِداءً، ونادَى نِداءً، ونظيره من الصحيح : قَاتَلَ قِتالاً، وضَارَبَ ضِرَابًا، وصَارَمَ صِرَامًا.

والثانى : كَوْنُ ذلك الاسم ذا نظير، ومعنى ذلك أن يكون القياس جاريًا في مثله أن يُبْنَى منه مايُراد، وهذا لايَتَأَتَّى إلا فيما كان من الأسماء دائرا مع الأفعال في الجَريان عليها، والاطِّراد باطِّرادها، وذلك

المصادرُ، وأسماء المفعولِين، وأسماءُ المصادر، والزمانُ والمكانُ، ونحو ذلك مِمَّا يَطَّرِد بناؤه.

هذا المرادُ بالنَّظيرِ ومنه مِثالُه : الذى هو (الأسَفُ) فإنه مصدر لـ(فَعِلَ يَفْعلُ) تقول : أَسِفَ أَسَفًا، كما تقول : حَزِنَ حَزَنًا، وفَرِحَ فَرَحًا، وطَرِبَ طَرَبًا، وما أشبه ذلك، فإن مثل هذا جارٍ على وَتِيرة في القياس، ولايُعْتَدُّ بما خَرَج عن ذلك لندُوره.

فأما إن لم يكن كذلك، بل هو مِمَّا قبلَ آخِرّ مفتوحٌ ذا نظيرٍ في القياس، فلا يُعْتَبر في هذا التعريف، لعدم حصول التفرقة بينه وبين المدود، إلا أن يُسْمع، فهو القسم السماعي المذكور قبل، كقولك : عِنَبٌ، وجَمَلٌ، وجَعْفَرٌ، فإنه وإن كان له مُوَازِن، نحو : حِمًى، وفَتًى، وعَلْقًى، غيرُ نظيرٍ له، إذ لم يَجْرِيَا على القياس واحد، فهو موقوف على النَّقْل.

وهذا معنى قول سيبويه : ومن الكلام مالا يُدْرَى أنه منقوص حتى تَعْلم أن العرب تَكَلَّمُ به، فإذا تكلموا به منقوصًا علمتَ أنها ياءٌ وَقعت بعد فتحة أو واو، ولايستطيع أن تقول : ذَا لكَذَا، كما لا تستطيع أن تقول : قالوا : (قَدَمٌ لكذا، ولا قالوا : (جَمَلٌ) لكذا، وكذلك نحوهما/[1]. قال : فمن ذلك : قَفًا، ورَحىً، وأشباهُ ذلك، لايُفْرق بينهما وبين (سَمَاء) كما لايُفْرق بين (قَدَم) وبين (قَذَالٍ) إلا أنك إذا سمعت قلت : هذا فَعَلٌ، وهذا فَعَالٌ[2].

١٨٠

والثالث : مايَنْبنى على ذلك، ويَطَّرد باطِّراده، وهو كونُ ماآخره

---

(١) الكتاب ٥٣٩/٣.

(٢) المصدر ٥٣٩/٣.

معتلٌّ بالياء أو بالواو، ويكون مقصوراً، ويُعْرف ذلك منه قياسًا، وذلك لأنه إذا كان مَجيئة مفتوحَ ماقَبل الآخِرِ قياسًا، وكان الأصلُ التَّصريفيُّ أن الواو والياء إذا تحرَّكا وانفتح ماقبلهما انْقَلبا ألفا ـ حصل من ذلك معرفةُ المقصور منه قياسًا، فتقول : عَمِيَ عَمًى، وشَجِيَ شَجًا، وهَوِيَ هَوًى، لأن نظيره : فَرِحَ فَرَحًا، وبَطِرَ بَطَرًا، ونحوه.

وهذا العَقْد قد اشْتَمل، من معرفة المقصور قياسًا، على أنواع شتى، ذكَر منها نوعين تأنيسًا بالباقي:

أحدهما : جمعُ ماكان من الأسماء على (فِعْلَة) بكسر الفاء، فإن القياس أن يكون على (فِعَل) فيقع ماقبل الآخِرِ فيه مفتوحًا، فتَنقلب الياء والواو في المعتل ألفا، فالصحيح نحو كِسرةٌ وكِسَرٌ، وإبْرَةٌ وإبَرٌ.

ونظيرُه من المعتل نحو : حِلْيَةٌ وحِلًى، بالكسر، وجِذْوَةٌ وجِذًى، وجِزْيَةٌ وجِزًى، وجِرْيَةُ الماءِ وجِرًى، ولِحْيَةٌ ولِحىً، ودِنْيَةٌ ودِنىً، وفِدْيَةٌ وفِدًى، وفِرْيَةٌ وفِرىً، وبِنْيَةٌ وبِنًى، ومِشْيَةٌ ومِشًى، ونحو ذلك.

والثانى : جمعُ ماكان من الأسماء على (فُعْلَة) بضم الفاء، فإن القياس منه (فُعَلٌ) فيقع ماقبل الآخِرِ فيه مفتوحا، فيكون المعتل مقصورا، فالصحيحُ نحو : قُرْبَةٌ وقُرَبٌ، وغُرْفَةٌ وغُرَفٌ.

ونظيْره من المعتل : عُرْوَةٌ وعُرَىً، وعُدْوَةُ الوادِى وعُدًى، وحُبْوَةٌ وحُبًى، وخُطْوَةٌ وخُطًى، وخُصْيَةٌ وخُصى، وكُنْيَةٌ وكُنًى، وقُوَّةٌ وقُوًى، وكُدْيَةٌ وكُدًى، ورُبْوَةٌ ورُبىً، ورُؤْيَةٌ ورُؤًى، ورُشْوَةٌ ورُشًى، ودُمْيَةٌ ودُمًى، وهو مثاله في النظم، وهذان النوعان هما اللذان مَثَّل بهما الناظم.

والثالث : ماكان من المصادر لـ(فَعِلَ يَفْعَلُ) واسم الفاعل منه إمَّا على

(فَعِلٍ) أو (أفْعَلَ) أو (فَعْلاَنَ) فإنَّ المعتل الآخرِ منها يقع مقصورا، لأنَّ نظيره من الصحيح مفتوحُ ماقبلَ الآخرِ.

فالأول نحو : هَوِيَ يَهْوَى هَوًى. فهو هَوٍ، وذَوِيَ يَذْوَى ذَوًى، فهو ذَوٍ، وصَدِيَ / يَصْدَى صَدًى، فهو صَدٍ، وتَوِيَ يَتْوَى تَوًى، وهو تَوٍ، أى هالِكٌ، ١٨١ ودَوِيَ يَدْوَى دَوًى، وهو دَوٍ، أى أصابه داء.

ونظيره من الصحيح : بَطِرَ يَبْطَرُ بَطَرًا فهو بَطِرٌ، وفَرِحَ يَفْرَحُ فَرَحًا، وهو فَرِحٌ.

والثانى نحو : عَمِيَ يَعْمَى عَمًى، فهو أَعْمى، وعَشِيَ يَعْشَى عَشًى، وهو أَعْشَى، وقَنِيَ الأنفُ يَقْنَى قَنًى، أى طال، وهو أَقْنَى، وقَعِيَ الرجلُ قَعًى، وهو أَقْعَى، والقَعَا : رجوعُ طَرَفِ الأنف إلى أعلاه.

ونظيره من الصحيح : يَعْوِرَ الموتُ عَوَرًا، فهو أَعْوَرُ، وحَوِلَ حَوَلاً، فهو أَحْوَلُ.

والثالث نحو : صَدِيَ صَدًى، وهو صَدْيَانُ، وطَوِيَ يَطْوِى طَوًى، وهو طَيَّانُ.

ونظيره من الصحيح : عَطِشَ يَعْطَشُ عَطَشًا، وهو عَطْشَانُ، وغَرِثَ غَرَثًا، فهو غَرْثَانُ.

والرابع : ماكان من اسم المفعول من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف، فالمعتلُّ الآخرِ من هذا يقع مقصورا، لأن نظيره من الصحيح مفتوحُ ماقبلَ الآخرِ، فتقول من (أَعْطَى) ونحوه : هو مُعْطًى، ومُدْنًى، ومُقْصًى، ومُحْمًى، ومُرْضًى.

ونظيره : مُكْرَمٌ، ومُدْخَلٌ، ومُخْرَجٌ.

وتقول من (اشْتَرَى) ونحوه : مُشْتَرىً، ومُفْتَرىً، ومُعْتَدًى عليه، ومُقْتَدًى به، ومُعْتَنًى به. ونظيره : مُكْتَسَبٌ، ومُلْتَمَسٌ، ومُكْتَتَبٌ.

وتقول : من (اسْتَدْعَى) ونحوه : مُسْتَدْعًى ومُسْتَقْضًى، ومُسْتَقْصًى، ومُسْتَدْنًى. ونظيره : مُسْتَرْجَعٌ، ومُسْتَبْعَدٌ.

وعلى هذا السبيل يَجرى سائرُ ماكان من أسماء المفعولِين مبنيًا من فعل زائد على الثلاثة.

والخامس : ماكان من أسماء المصادر وأسماء الزمان والمكان مبنيا من فعْلِ زائد على الثلاثة، نحو : مُعْطًى، ومُسْتَدْعًى. وبالجملة لفظُه كلفظ اسم المفعول سواء، أو نظيرُه من الصحيح مفتوحُ ماقبل الآخِر، هذا فيما كان فعله زائدا على الثلاثة.

فأمَّا الثلاثي فاسمُ المصدر والزمانِ والمكانِ منه أيضا مقصورٌ قياسًا، لكنه ليس مما يُعتبر بالنظير، لأن نظيره يَختلف، فتارةً يكون الزمانُ والمكانُ فيها ماقَبل آخِره مكسُوراً، وتارةً يكون مفتوحا، على ماهو مُبَيَّن في غير هذا الكتاب.

نَعَمْ يَدخل له تحت هذا العَقْد المصدرُ منه، فإنه مفتوح قياسًا، فيكون/ المعتل من أسماء المصادر مَقِيسًا بنظره من الصحيح. ١٨٢

السادس : ماكان من أسماء الفاعلين قياسُه (أفْعَلُ) فإنه يكون مقصوراً إن اعتَلّ آخُره، نحو : عَشِيَ فهو أعْشَى، وعَمِي فهو أعْمَى، وجَلِي فهو أجْلَى، إذا انْحسرَ الشَّعُر عن مقدَّم رأسه، وماكان نحو ذلك.

ونظيره من الصحيح : شَتَر فهو أشْتَرُ، وصلِعَ فهو أصلَعُ، وعَوِرَ فهو أعْوَرُ.

وقد قَدَّم الناظم أنه قياسٌ فيما كان من الأفعال على (فَعِلَ) غيرَ مُتَعَدٍّ، وكذلك سائر ماكان من (أَفْعَلَ فَعْلاَءَ) جاريا على القياس فمعتلُّه مقصور، لأن ماقبل آخره نظيرُه من الصحيح مفتوح.

والسابع : ماكان من أسماء الأجناس بين واحدِه وجمعِه إسقاطُ التاء، وكان ماقبل آخره نظيرُه من الصحيح مفتوح، فهو مقصور قياسًا، لأن جمع أسماء الأجناس المخلوقةِ بإسقاط التاء قياسٌ، حَسَب ماذكَر أربابُ الكتب المبسوطة وغيرُهم، فتقول : قَطَاةٌ وقَطًا، وقَنَاةٌ وقَنًى، ونَوَاةٌ ونَوًى، وحَصَاةٌ وحَصًى، وسَدَاةٌ وسَدًى، وهو البَلَح[1].

ونظيره من الصحيح : شَجَرَةٌ وشَجَرٌ، وتَمْرَةٌ وتَمْرٌ.

وكذلك إذا كان مكسورَ الأول أو مضمومَه، نحو : العِدَى، جمع العِدَاة، والعِدَى : الصفائحُ من الصخور، والحُكَى : جمع الحُكَاةِ، وهى العَظَاءَةُ، وما كان من نحو ذلك.

والثامن : ذكَره في «التسهيل»[2] وهو ماكان من الأسماء على وزن (مِفْعَلٍ) مُرادًا به آلةُ الفعل، نحو: المِهْدَى، للطبق الذى يُهْدَى فيه والمِقْرَى، للجَفْنة أو العُسِّ أو الصَّحْفَة التى يُؤْتَى فيها بِقِرى الضَّيْف، والمِقْلَى الذى يُقْلَى عليه.

ونظيرُه من الصحيح : مِقْرَضٌ، ومِفْتَحٌ، ومِسَنٌّ، ومِقَصٌّ، ومِطْرَقَةٌ، ومِبْضَعٌ، وهو كثير من ذلك.

إلا أن هذا، على طريقة التَّعريف، غيرُ مُسَلَّم، وإن كان صحيحا في نفسه،

---

(١) في اللسان (سدا) «السَّدَى والسَّدَاء، ممدود: البلح بلغة أهل المدينة.
وقيل : السَّدَى : البلح الأخضر. وقيل : البلح الأخضر بشماريخه، يمد ويقصر يمانيه».

(٢) انظر : ص ٢٥٨.

لأن (مفْعَلاً) في الآلات يُشاركه (مِفْعَالٌ) كمِقْرَاضٍ، ومِفْتَاحٍ، ومِسْمَارٍ، ومِنْسَاجٍ، وما أشبه ذلك، فيقول القائل : لعل نظيرَ : مِهْدًى، ونحوِه، مِفْتَاحٌ ومِسْمَارٌ، لامِبْضَعٌ ومِنْجَلٌ، فلا يَهتدى الطالبُ إلى طريق المقصور، ولا يُفَرِّق بينه وبين الممدود. وهذا هو العُمْدة في هذا الباب.

وقد احْتَاط الشَّلَوْبِين على هذا المعنى، حتى رَدَّ على من جَعَل (فَعْلَى) جمعًا من الأبنية التى يَطَّرِد فيها القَصْر، ونَقض عليه بمثل (قَصْبَاءَ، وطَرْفَاءُ) في الجمع. قال : فإن قلت : ذلك اسمُ جمع / وهذا جمع. فالجوابُ : أنه لايتبيَّن الفرقُ بين اسم الجمع والجمع في هذه الإلسن إلا لمن قَتَل هذه الصناعَة عِلْمًا، فالإحالُة للناشِئين أو المتوَسِّطِين على ذلك خَطأ. ١٨٣

هذا ماقاله، وما نحن فيه أَحْرَى وأحقُّ أن يُحتاط فيه، وألاَّ يُجْعل في هذا الباب مُعَرِّفاً للمقصور وإن كان قياساً.

والتاسع : ماكان من الجموع على (فُعَلٍ) جمعا لـ(الفُعْلى) أنثى (الأَفْعَلِ) فإن المعتل الآخِر فيه مقصور، لأن نظيره من الصحيح مفتوحُ ماقبل الآخر، نحو : العُلْيَا والعُلَى، والدُّنْيَا والدُّنَى، ونظيره الفُضْلَى والفُضَلُ، والكُبْرَى والكُبَرُ، ونحو ذلك.

هذه المُثُل ونحوها مِمَّا قَصد الناظم بعَقْده في قياس المقصور.

وقد نقَصه عَقْدُ ثانٍ لايَقْصُر على مقاومة ماذكَره، وذلك لأن النحويينُ يثْبتون القياس في المقصور بطريقين :

أحدهما : طريقُ الاعتبار بالنَّظير، وهو ماتقدَّم ذكره.

والآخر : طريقُ الاطِّراد وإن لم يكن نظيرٌ من الصحيح، وله أمثلة :

أحدها : ماكان من الأسماء في آخره ألفٌ، وهو في معنى (المَشْي) نحو : الْبَشَكَى، والْمَرطَى، والخَوْزَلَى، والهَيْدَبَى.

فهذا النوع قد اطَّرد فيه في كلامهم القصرُ، فمتى جاءت لفظةٌ وفي آخرها ألف، وهي من أسماء (المَشْي) ولم يُدْرَ قَصْرُها من مَدِّها، حُكِمَ عليها بالقَصْر، لاطِّراد نظائرها على القصر.

والثاني : ماجاء من المصادر على بناء (الفِعِّيلَى) نحو : الخِطِّيبَى، والرِّمِّيَّا، والخِلِّيفَى. فهذا أيضا قد اطَّرد فيه القصرُ، إلا ماشذ من قولهم : الخِصِّيصَاءُ، والفِخِّيراءُ، فهو من الشاذ المسموع غيرِ المقيس، على أن المؤلف في «التسهيل»[1] جَعل هذا البناءَ من قَبِيل المشتَرك بين المقصورة والممدودة، فلا يكون من هذا على مذهبه.

والثالث : ماكان على (فُعْلَى) تأنيثِ (الأفْعَلِ) نحو: الكُبْرَى، والصُّغْرَى، والفُضْلَى، ونحو ذلك، فهو مُطَّرد في القَصْر لايَنكسر أبداً.

والرابع : ماكان على (فَعْلَى) من المؤنث، ومذكره على (فَعْلاَنَ) نحو : غَضْبَانُ وغَضْبَى، وسَكْرَانُ وسَكْرَى، فإن القصر في ذلك مطرد لايَنكسر.

والخامس : ماكان المجموع على مثال (فُعَالَى) نحو : سُكَارَى أو (فَعَالَى) نحو : صَحَارَى.

١٨٤ والسادس : كل ماكان / من المعتل الآخر مجموعًا على (أَفْعَالٍ) فإن مفرده مقصور إذا كان آخره ألفا، نحو : عَصًى وأَعْصَاءٌ، وَرَحىً وأَرْحَاءٌ، وقَفًا وأَقْفَاءٌ. ونحو ذلك.

---

(١) انظر : ٢٥٧.

والسابع : كل ماكان جمعًا على (فَعْلَى) فإنه مقصور قياسا، نحو : مَرِيضٌ ومَرْضَى، وجَرِيحٌ وجَرْحَى، وأحمقُ وحَمْقَى، وزَمِنٌ وزَمْنَى وهذا الذى اعترض أبو على الشَّلَوْبِين كما تقدم، إذ وَجد طَرْفَاءَ، وحَلْفَاءَ، ونحوه ولكن يُزيل الاعتراضَ عنه أن يقال : كلُّ (فَعْلَى) كان جمعا لفَعِيلٍ أو فَعِلٍ أو أَفْعَلَ بمعنى : مُصَابٍ، أو مُوجَعٍ، ولا إشكال بعد هذا.

والثامن : كل ماكان اسمًا لزمان أو مكان من فعلٍ ثلاثى، نحو : المَرْمَى، والمَرْعَى، والمَجْلَى، ونحو ذلك. وقد تقدم التنبيه عليه.

فهذه أنواعٌ ثمانية، ذكَرها النحويون لاطِّرادها في أنفسها، وإن لم يكن لها نظيرٌ من الصحيح. والناظمُ لم يَلتفت إليها كما تَرى، ولم يَعْقِدها بعَقْد كما عَقَد الأنواعَ الآخَر، وعلى أنه كذلك فَعل في «التسهيل»[1] فاقتَصر على العَقْد بالنظير، وترَك عَقْد الاطِّراد على شُهْرته، وكثرةِ فائدته. والاعتراضُ عليه في «التسهيل» أقوى منه في هذا النظم المختَصر. ومثل هذا الاعتراض يَلزمه في الممدود أيضا، على حَسَب مايُذْكر إن شاء الله تعالى.

و«الدُّمَى» في تمثيله : جمع دُمْيَةٍ، والدُّمْيَةُ : الصُّورَة من العاج ونحوه، تُشَبَّه بهنَّ النساء، قال الشاعر[2]:

ومثْلُ الدُّمَى شُمُّ العَرانينِ ساكنٌ بهنَّ الحياءُ لايُشِعْنَ التَّقافيا

وقال الآخر في واحد «الدُّمَى»[3]:

---

(١) انظر : ص ٢٥٨.

(٢) لم أجده .

(٣) الشعر للأعشى، ديوانه : ١٣٩، والبيت ملفق من بيتين هما :

كدُميةٍ صُوِّر محرابُها ... بُمذْهَبٍ في مَرْ مَرٍ مائرِ

أو بيضةٍ فى الدِّعْص مكنونةٍ ... أودُرَّةٍ شيفَتْ لدى تاجرِ =

أو دُمْــيَــةٍ صُــوِّرَ مِــحْــرَابُهَــا
أو دُرَّةٍ شِيــــــفَتْ إلى تَاجِـــرِ

ومَــا اسْــتَــحَقَّ قَــبْلَ آخــرٍ أَلِفْ
فــالَمدُّ في نَظِيــرِهِ حَــتْــمًــا عُــرِفْ

كَـمَـصْـدَرِ الفِـعْلِ الَّذِي قَــدْ بُدِئَ
بِهَــمْــزِ وَصْلٍ ؛ارْعَــوَى وكَــارْتَأَى

هذا عَقْد الممدود الذي يُبَيِّن المَقيسَ منه، وهو التعريف بالنَّظير، يريد أن ماكان من الأسماء قد استَحق أن يكون قبل آخره ألف، فإنَّ نظيره من المعتل ممدودٌ وجوبًا، ولم يُقَيِّد النظيرَ بالمعتل وإن كان الحقُّ فيه ذلك، كما أنه لم يقيد الأول بالصحيح، وكان الوجهُ ذلك أيضا، اتِّكالاً على فَهْم ذلك من التقييد في المقصور، لأنه قال : ثَمَّة «فَلِنَظِيرِهِ المُعَلِّ الآخِرِ» إلى آخره.

١٨٥ وقال / في الصحيح : «وكانَ ذَا نَظِيرٍ كالأسَفِ» فقَيَّده بالمثال، وذلك يدل على أنَّ الممدود نظرُ المقصور في ذلك التقييد، فكأنه قال : وما استَحق قبل آخره ألفًا من الصحيح الآخِرِ فَلِنَظِيره المُعَلِّ الآخِرِ المَدُّ حتمًا عُرِفَ.

وقد تقدَّم أن الممدود هو ماآخره همزةٌ قبلها ألف زائدة، لذا الكلام يُعطى أشياء :

أحدها : كونُ هذا الاسم قبل آخره ألف، وبهذا يتأتَّى في المعتل أن

= والمحراب : صـــدر البيت. ومـــائر : غائر متداخل. والدعص : كثيب الرمل. ومكنونة : مخبوءة. وشيفَتْ : جليت.

يكون ممدودا، ماآخره معتلٌ وقبله ألف، فالحكُم فيه أن تَنْقلب الواو أو الياء همزة، لأن القاعدة المستَمرَّة أن الواو والياء إذا وقعتا طَرَفًا بعد ألفٍ زائدة قُلِبتا همزة، نحو:الاسْتِدْعَاءُ، والابْتِدَاءُ، في نظير :الاسْتِرْسَالِ، والاقْتِدَارِ، ونحوه.

والثاني : كون الاسم ذا نظير، وقد تقدم أنَّ معناه أن يكون القياس جاريًا في مثله أن يُنْبنى منه مايراد، وهو إنما يتأتَّى فيما كان من الأسماء دائرا مع الأفعال، ومتصرِّفها، وذلك المصادرُ وما إليها.

والثالث : مايَنْبنى على ذلك، وهو كونُ النظيرِ المُعَلِّ ممدودًا لزومًا كما تقدم، فلا يكون مقصورًا إلا إن اضْطُرَّ شاعر، كما سيأتى ذكره إن شاء الله آخر الباب.

ثم ذكر نوعًا مِمًّا يكون ممدودًا قياسًا بقوله : (كَمَصْدَرِ الفِعْلِ الَّذِى قَدْ بُدِئَا بهَمْزِ وَصْلٍ).

يعنى أن مصدر الفعل، أى المعتلِّ الآخِر، والذى بُدِئَ ماضيه بهمزة الوصل، يكون ممدودا مطلقًا، لوقوع نظيره من الصحيح ذا ألفٍ زائدة قبل الآخر، فيَنْقلب الحرف المعتلُّ، فيما آخرُه مُعْتَلٌّ همزةً.

ومَثَّل الناظم ما كان مصدر الفعل بهمزة الوصل بمثالين أحدهما : (ارْعَوَى) وهو (افْعَلَّ).

والثانى : (ارْتَأَى) وهو (افْتَعَل) من الرَّأْى، ومصدر (ارْعَوَى) الارْعِواءُ و (ارْتَأَى) الارْتِآءُ.

ومثل ذلك : اقْتَدَى اقْتِدَاَء، و استوى اسْتِوَاَء، وارْتَوَى ارْتِوَاَء، واكْتَسَى اكْتساَء.

ونظيره من الصحيح : اقْتَدَر اقْتِدَارًا، واحْتَمَل احْتِمَالاً، واكْتَسَبَ

اكْتِسَابًا.وهكذا كل ما كان بهمزه الوصل فى أوله، كما قال، نحو : انْحَنَى انْحِنَاًء، وانْقَضَى انْقِضَاًء. ونظيره : انْطَلَق أنْطلاَقًا.

وكذلك : اسْلَنْقَى اسْلِنْقَاًء، واحْرَنْبَى احْرِنْبَاًء. ونظيره من الصحيح : اسْحَنْكَكَ اسْحِنْكَاكًا، واحْرَنْجَم احْرِنْجَامًا.

١٨٧ وكذلك : اسْتَسْقَى اسْتِسْقَاًء، واسْتَعْدَى اسْتِعْدَاًء./ ونظيرُه : اسْتَعْظَمَ اسْتِعْظَامًا، واسْتَعْلَم اسْتِعْلاَمًا. وكذلك سائرها.

إلا أن تقييده الهمزَ المبدوءَ به بالوَصْل تقييدٌ عائدٌ بنَقص فى القانون، لأن كل فعل مبدوءٍ بهمزة زائدة، سواء كانت همزةَ وصل أو همزةَ قطع، فمصدره ممدودٌ قياسا، نحو : أَعْطَى اعْطَاًء، وأَمْضَى إمْضَاًء، وأَغْنَى إغْنَاءً، وآتَى إيتَاءً. ونظيره من الصحيح : أَكْرَمَ إكْرَامًا، وأَسْلَمَ إسْلاَمًا، وأَلَمَ إعْلَمَ إعْلاَمًا، فلو قال :

كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِى قَدْ بُدِئَا

بزَائِدِ الهَمْزِ كَأَعْطَى وارْتَأَى

لَعَمَّ، وكان أكثَر فائدة.

وما أَتَىَ به الناظم مثالٌ لقاعدته، وهى تشمل أنواعا : أحدها : ما ذكره.

والثانى : ما كان مصدرًا لِفْعلٍ على (فَاعَلْتُ) نحو : رَامِى رِمَاءً، وزَانَى زِنَاءً، وعَادَى عِدَاءً، وهَادَى هِدَاءً، ووَالَى وِلاَءً.

ونظيره من الصحيح : قَاتَلَ قِتَالاً، وضَارَبَ ضِرابا. وهذا وإن كان المطَّرِد فى مصدره (المُفَاعَلَةُ) فإن المقصود (الفِعَالُ) وأنه ليس بمقصور، إذ لايُتَوهم فى (المُفَاعَلة) قَصْرٌ، فلا يَخطر ببال الناظر. والنظرُ هنا إنما

هو فى تمييز الممدود من المقصور، إذ يُشْكل الأمر فيهما بحَسب المَدّ والقَصْر.

والثالث : ما كان من المصادر صَوْتًا مضمومَ الأول نحو : الدُّعَاءُ، والمُكَاءُ، والحُدَاءُ، والرُّغَاءُ، والثُّغَاءُ والنُّداء بالضم، حَكاه ابن جنى، وحَكى أنَّ الفراء سمعه كذلك، وسمع : الصَّيَاحَ، والصُّيَاحَ. ومنه البُكَاءُ، فأما البُكَا فهو الحزن نفسه عند الخليل.

فكل هذا ممدود، لأن نظيره من الصحيح قبل آخره ألف زائده، نحو : النُّبَاحُ، والبُغَامُ، والصُّرَاخُ، والخُوَارُ، والجُؤَارُ.

والرابع : ما كان من ذلك مجموعا على (أَفْعِلَة) قياسًا، نحو : أَفنِيَةٌ، وأَرشِيَةٌ، وأَقْبِيَةٌ هو جمع : رِشَاءُ، وفِنَاءُ، وقِبَاءُ، وكذلك : أَبْنِيَةٌ، وأَحْذِيَةٌ، وأَرْدِيَةٌ.

فلا يجوز أن يكون الواحد مقصورا، فيكون (أَفَعَلَةٌ) جمعا للثلاثى، لأنه و (فِعْلَةٌ) فى الأكثر جمعان لما زاد على الثلاثة، وما جاء على خلاف ذلك فشاذ، نحو جَمْعهم (نَدًى) على : أَنِدْيَة.

ونظيره من الصحيح : قَذَالُ وأَقْذِلَةٌ، وحِمَارُ وأَحْمِرَةٌ، وخَوانٌ وأَخْوِنَةٌ، ونحو ذلك.

والخامس : كل اسم جُمِع جمعَ قِلَّةٍ، فإنه لايكون ذلك الجمع فيه مقصورا وإنما يكون ممدودا، كَرَحًى وأَرْحاءٍ، وقَفًا وأَقْفَاءٍ، وشِلْوٍ وأَشْلَاءٍ، وقِنْوٍ وأَقْنَاءٍ، وظَبْىٍ وأَظْبَاءٍ، ونحو ذلك من أصناف الثلاثى، فكل ذلك / ١٨٨ لايُجْمَعُ جمعَ قلَّة على (أَفْعَل) لأن (أَفْعَل) لا يكون جمعًا. ونظير ذلك من الصحيح : طَلَلُ أطلالُ، وعَدْلُ وأَعْدَالُ، وقُفْلُ وأقفالُ.

والسادس : ما كان من المعتل اللازم على (فَعْل)٨أو (فَعْلَة) فإن جمعه على (فِعَال) ممدود-٠نحو : ظَبْىُ وظِبَاءُ، ودَلْوُ ودِلاَءُ، وقَشْوَةُ وقِشَاءُ، وجَدْىُ وجَداءُ، ونِهْىُ ونهاءُ، ونَجْوُ ونجاءُ، وعَجْوَةُ وعِجَاءُ، وحظْوَةُ وحِظَاءُ، وخَطْوَةُ وخِطَاءُ، ولَغْوَةُ ولِغَاءُ.

فمثل هذا لايكون الجمع فيه مقصورا إلا ما شَذَّ، نحو : قَرْيَةُ وقُرًى.

ونظيره من الصحيح : جَبَلُ وجِبَالُ، وكَلْبُ وكِلاَبُ، وهَضْبَةُ وهِضَابُ، وقَصْعَةُ وقِصاعُ، ونحو ذلك.

والسابع : كلُّ ما كان معتلَّ الآخر، قبل حرف العلة فيه ألف زائدة، وفيه تاء التأنيث، وهو من الأجناس المخلوق التى تُجمع قياسا بحذف الهاء، فإن الجمع منها ممدود، نحو : عَظَايَةُ وعَظَاءُ، وعَبَايَةُ وعَبَاءُ، ودِرْحَايَةُ ودَرَحَاءُ[1].
وهونظير : قَطَاةُ وقَطًا، فى المقصور. ونظيره من الصحيح : جَرَادَةُ وجَرَادُ.

هذه الأنواع ونحوها داخل تحت عَقْد الناظم، ونقَصَه العَقْدُ الثانى، كما نَقَصه فى المقصور، وهو عَقْد الاطِّراد وإن لم يكن له نظيرُ من الصحيح، وتحته أنواع.

أحدها : كل جَمْع على (فُعَلاَء) بل نقول : كل اسم جمعًا كان أو غيرَ جمع، كان على (فُعلاَء) فإنه ممدود اطِّرادا.

أما الجمعُ فلا يَنْكسر، نحو : عُلَمَاءُ، وحُلَماءُ، وفُقَهَاءُ، وظُرَفَاءُ، وشُرَفَاءُ، ونحو ذلك.

---

(١) العَظاية والعظاءة : دويبة من الزواحف ذوات الأربع، على خلقة سام أبرص، وأعظم منه شيئا. وتسمى فى مصر بالسُّحْلية.
والعَباية والعباءة : ضرب من الأكسية، واسع، فيه خطوط سود كبار والارحاية : الرجل الكثير اللحم، القصير، الضخم البطن.

وأما المفرد فنحو : العُشَرَاءُ، والعُرَوَاءُ، والعُدَاءُ، والنُّفَسَاءُ، والقُوَبَاءُ، والخُيَلاَءُ، والرُّحَضَاءُ، والصُّعَدَاءُ.

ولم يَأْتِ مثلُ هذا على (فُعَلَى) مقصورا إلانادرا نحو شُعَبَى، وأُرَبَى، وهى ستة ألفاظ معدودة. وقد تقدَّمت[1].

والثانى : ما كانَ من الجمع على (أَفْعِلاَءَ) فإنه ممدود، نحو : أَوْلِيَاءُ، وأَصْدِقَاءُ، وأَشْقِيَاءُ، وأَصْفِيَاءُ، وأَبْرِيَاءُ.

والثالث : ما كان من الصفات على (فَعْلاَءَ) مؤنَّث (لأَفْعَلِ) الذى ليس للتفضيل، نحو : حَمْقَاءُ، وحَمْرَاءُ، وصَفْرَاءُ، وبَيْضَاءُ، ودَرْدَاءُ، وعَوْرَاءُ، وشَعْلاَءُ، وَبلْقَاءُ، ونحو ذلك.

وقد قال ابن خروف، بدلَ هذه الأنواع : كُلٌّ ما كان فى آخره همزةُ التأنيث، يريد : من (فُعَلاَءَ) و(فَاعِلاَءَ) و(فَاعُولاَءَ)/ و (أفْعِلاَءَ) و (فَعَالاَءَ) ١٨٩ ونحو ذلك.

قال ابن الضائع : وهذا لاينبغى أن يُذكر فى القياس كذا، إلا أن يكون قد اطَّرَد فى بعض أبنيةٍ ألاَ يكون مقصورا.

فهذه جملةُ نقَصت الناظم، وهى أكيدة كالجملة التى ذكَر، ولم يَعتمد فى «التسهيل» من القياس إلا على ما ذكَر هنا، وهو الاعتبارُ بالنظير المطَّرِد، فلعله رأى لذلك وجهًا أدَّاه إلى الاقتصار، عليه وهو مُتَّبِعٌ فى هذا لسيبويه، إذ لمَ يَذكر إلا ما اعتُبر بالنظير.

ويقال : أَرْعَوىَ عن القبيح، إذا كَفَّ عنه، وارْتَأَى الشئَ : افْتَعل من الرَّأى، بمعنى التدّْبير.

---

(١) انظر : ص ٣٨١.

والْعَــــادِمُ النَّظِيـــرِذَا قَـــصْـــرٍ ذَا

مَــــدٌّ بنَقْلٍ كَـــالْحِـــجَى وكَـــالِحـــذَا

يَعنى أن ما كان من المقصور أو الممدود عادمًا للنظير، لم يَطَّرد فى بابه، ولا كَثُرَ كثرةً تَقضى له بالقياس، فهو مُسْتَنِد إلى النَّقْل، ومُتَلَقَّى من السَّماع، موضعه كتبُ أهل اللغة، لا مَدخل فيه للنحو.

وقوله : «ذَاقَصْرٍ» حالٌ من ضمير «العَادِم» أى الذى عِدم النظيرَ فى هذه الحال، و«بِنَقْلٍ» متعلق باسم فاعلٍ محذوفٍ للعلم به، وهو خبر المبتدأ الذى هو «العادم» أى ثابتُ بالنَّقْل.

ثم مَثَّل المَسْموع من المقصور بمثال، وهو (الحِجَى) ومَثَّل الممدود بمثال آخر وهو «الحِذَاءُ» وإنما قَصَره لضرورة الوزن، فزما «الحَجى» فهو العَقْل، قال الشاعر[1]:

فَــإنْ لَجَّ فى هَجْـرِى صَــفَـحْتُ تَكَرُّمًـا

لَعَلَّ الحِــجَى بعــدَ الغُــروبِ يَثُــوبُ

والحِجَى : السَّتْر أيضا، وبه سُمَّى العقل حِجًى لأنه سِتْرٌ لصاحبه من أن يَظهـر منه الفعل القبيح. وقال ثعلب : الحِجَى : المَلْجَـأ، وهو بمعنى السَّتـر، وأنشد[2]:

ذَكَّــرَنِى سَـــعْـــدًا دُعَـــاءٌ بالقِـــرَى

ونَسَمُ الرَّيح إلى غَـــيْـــر حِـــجَى

ونظيرهُ فى كونه مسموعًا : العَصَا، والرَّحَى، والفَتَى، والغِنَى، والتَّوىَ،

---

(١) لم أجده.

(٢) لم أجده.

والرِّبَا، والرِّضَا، وكثير من ذلك.

وأمَّا (الحِذَاءُ) فهو ما يُنْتَعل به، وهو أيضا : القدُّ، يقال : فلانٌ جَيِّدُ الحِذَاءِ، أى جيدُ القدِّ، وحِذَاءُ . كل شيءٍ إزاؤه، ويقال لظلف الشاه، وحافر الدابة وخُفِّ البعير حذاءٌ .

ونظيره فى السَّماع : الغِذَاءُ، والغِطَاءُ، والغِناءُ المسموع، والكِسَاءُ، والسَّماءُ، والسَّنَاءُ، والذَّمَاءُ، والزَّكَاءُ، ونحو ذلك.

١٩٠. وفى كلامه هنا نظر، وذلك أنه ذكَر أولاً أن ما كان له نظير/ من الصحيح فهو فى القَصْر أو المدِّ قياسٌ، ثم ذكَر هنا أن ماعَدم النظيَر فليس بقياس، فاقتضَى أن ماليس له نظير من الصحيح فى بابه فمسموعٌ، وذلك على إطلاقه باطل، فإن من المقصور والممدود ما ليس له نظيرٌ من الصَّحيح، وهو مع ذلك مُطَّرد في بابه، يُؤخْذ بالقياس، كما ذكُر فى العَقْد الذى فاته، فمثُل (فَعْلاَء) تأنيث (الأفْعَلِ) و (فَعْلَى) أنيث (فَعْلاَنَ) يَقتضى أنه غير مأخوذ قياسًا، وإنما هو موقوف على النقل، وذلك غير صحيح، بل على قسمين : مَقِيسٍ، وغير مقيس.

وقَصْرُ ذِى المَدِّ اضْطِرَارًا مُجْمَعُ
عَلَيْـــــهِ والْعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ

هذه المسألة من لَوَاحق باب المقصور والممدود، وهى : هل يجوز قصرُ الممدود، ومَدُّ المقصور أم لا؟

أما فى الكلام المنثور فهذا لايكون، لأن ما يُقاس فى الكلام لايكون مأخوذَ القياس إلا من الكلام، ومِثْلُ هذا لم يأتِ إلا في الشِّعر، فلا يُنْقل إلى الكلام، وهذا مالا خلاف فيه، فلذلك قال : «وقَصْرُ ذِى المَدِّ اضْطِرَارًا مُجْمَعُ» فقَيَّده بحال الضرورة، وذلك إنما يكون فى الشِّعر لا فى الكلام،

ويَعنى أن هاهنا مسألتين :

إحدهما : مُجْمَع عليها، يريد أنها مُجْمَع على جوازها.

والأخرى : مختلَف فى جوازها ومنعها.

أما الجائزة بإجماعٍ، على ماذكَر، فقصرُ الممدود، وذلك قوله : «وقَصْرُ ذِى المَدِّ اضْطِرَارًا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ» وذلك أن يُضْطر شاعرُ إلى قَصْد ما هو بحقٍّ الأصل ممدود، وهو كما إذا إراد أن ينَطق فى شعره بـ «كِسَاءٍ» ولا يستقيم له الوزنُ مع بقاء المَدِّ فيه، فيقَصْره فيقول : «الكِسَا» هكذا على وزن الحِمَى والحِجَى.

وقد جاء مثل هذا كثيرًا فى الشعر، فمنه قول الرَاجز[1]:

* لابُدَّ مِنْ صَنْعَا وإِنْ طَالَ السَّفَرْ *

وقال الآخر[2]:

والقَـــارِحُ العَـــدًّا وكُلُّ طِمِـــرَّةٍ
مَـــا إِنْ تَنالُ يَدُ الطَّوِيلِ قَـــذَالَهـــاَ

أراد «صَنْعَـاء» و «العَـدَّاء» وهو (فَـعَّـالٌ) من العَـدْو. وقـال شُـمَـيْتُ بن زِنْباع[3]:

---

(١) العينى ٤/٥١١، والتصريح ٢/٢٩٣، والهمع ٥/٣٣٧، والدرر ٢/٢١١، والأشمونى ٤/١٠٩ وبعده
* وإِنْ تَحنَّى كلُّ عَوْدٍ ودَبَرْ *
وتحنىَّ : انحنى ظهره، واحدودب. والعود : المسنٌ من الإبل. ودَبَر البعيرُ :عُقر ظهره.

(٢) البيت للأعشى، ديوانه ٢٥، والإنصاف ٧٥٢، والأشمونى ٤/١١٠ والقارح : الفرس الذى بلغ خمس سنين. والعداء : شديد العَدْو.
والطِمِّرة : الفرس الطويلة القوائم. والقذال : القفا.

(٣) اللسان (ثلب) والإثلب : التراب والحجارة. ومن أمثالهم فى الدعاء بفيه الإثلب».

وَلكِنَّمَـــا أُهْدِى لِقَـــيْسٍ هَدِيَّةً

يِفِيٍّ مِنِ اهْدَاهَا لَهُ الدهرَ إِثْلِبُ

وأنشد الفراء[1]:

فَلوْ أنَّ الأطِبَّـا كـانَ حـوْلِى

وكـانَ مَعَ الأطِبَّـاءِ الأسَـاةُ

ومن ذلك كثير.

ولم يَذكر الناظم كيفية القَصْر، ولا ما الذى يُحذف؟ الزائدُ أم الأصلى؟ والقياسُ حذف الزائد، وهو الألف التى قبل الآخِر.

وأما المسألة المختلَف/ فيها فمدُّ المقصور، فأجازه الكوفيون والأخفش من البصريين، ومَنعه سائرُ البصريين[2]، وذلك لوجهين: 191

أحدهماك القياسُ، وهو أن مَدَّ المقصور على خلاف الأصْل، بخلاف قصر الممدود فإنه على الأصْل، إذ القصرُ هو الأصل، بدليل أن الممدود لاتكون ألفه ألا زائدة، وألفُ المقصور قد تكون أصليَّة وزائدة، وإذا كانت ألف الممدودزائدة أبدًا - فالزيادةُ على خلاف الأصل، فإن لاينبغى أن يُخْرَج عن الأصل إلى غير أصل.

والثانى : أن السماع به إمَّا معدومُ، إنْ تُؤُوِّلَ ماأتَواْ به من ذلك، وإمَّا شاذٌّ لايَبلغ القياس.

وحجّة الكوفيين وجهان أيضا : القياسُ، من جهة الإجماع على

---

(1) معانى القرآن ٩١/١، والإنصاف ٣٨٥، وابن يعيش ٥/٧، ٨٠/٩، وخزانة الأدب ٢٢٩/٥، والعينى ٥٥١/٤، والهمع ٢٠١/١، والدرر ٣٣/١.

(2) انظر الإنصاف ٧٤٥ (المسألة التاسعة والمائة).

جواز إشباع الحركات فى الضرورة، فتصير حروفًا، كقوله[1]:

* كأنَّ فى أنْيَابِهَا القَرَنْفُول *

وقوله[2]:

* أعوذُ باللّهِ مِنَ العقْرابِ *

وقوله، أنشده سيبويه[3]:

* نَفْىَ الدَّنَانيرِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ *

وذلك كثير، فمدُّ المقصور إنما هو من هذا القَبِيل، فلْيَجُزْ كما جاز ذلك.

والسماعُ، فقد جاء عن العرب، نشده لأخفش وغيُره[4]:

سَـيُـغْنِينـى الَّذِى أَغْنَـاكَ عَنِّـى
فَـلاَ فَـقْـرٌ يَـدُومُ ولا غِنَـاءُ

والغِنَى : مقصور، وأنشد الكوفيون[5]:

---

(١) الخائص ٣/١٢٤، والمحتسب ١/٢٥٩، وابن الشجرى ٢/١٥٨، والإنصاف ٢٤، ٧٤٩، واللسان (قرنفل) وقبله : * ممكورةُ جُمُّ العظام عُطْبُولْ *
والمكورة : المطوية الخلق الحسنة. والعُطبول : الجمليله الفتية الطويلة العنق والقرنفول : القرنفل. يصف هذه المرأة بالجمال، وثغرها بطيب الريح، وجمال النكهة .

(٢) المغنى ٣٧٢، واللسان (عقرب).

(٣) هو الفرزدق، يصف ناقة، وقد تقدم الاستشهاد به مرارا، وصدره.
* تَنْفِى يَداهَا الحَصَى فى كلِّ هاجرةٍ *

(٤) الإنصاف ٧٤٧، والعينى ٤/٥١٣، والتصريح ٢/٢٩٣، ٤٠/١١٠، واللسان (غنى).

(٥) الخصائص ٢/٢٣١، ٣١٨، والإنصاف ٧٤٦، وابن يعيش ٦/٤٢، والعينى ٤/٥٠٧، والأشمونى ٤/١١٠، واللسان (حدد، شيش، لها) والرجز لأبى المقدام.
والسعلاء: أصله السعلاة، وهى الغول أو ساحرة الجن. والعرب تشبه المرأة العجوز بالسعلاة: والجرَاء : الفَتاء، تقول : هذه جارية. بينة الجرَاء والخواء : الخلاء، تقول : خَوِىَ الربع يَخْوَى، إذا خلا من أهله. والشيشاء أردأ التمر. ويَنْشَب : يعلق. والمسعل : موضع السعال من الحلق. واللهاء جمع لهاة، وهى اللحمة المطبقة٨فى أقصى سقف الفم.

قَـــدْ عَلِمَتْ أختُ بـنـي الســـعـــلاءِ

وعِـلِـمـتْ ذاكَ مـع الجـــــــــزَاءِ

أنْ نِعْمَ مَـــأكُـــولاً على الخَـــواءِ

يالَكَ مِنْ تَمْـــرٍ من شِـــيـــشَـــاءِ

* يَنْشَبُ في المَسْعَلِ واللَّهاءَ *

قالوا : قمدَّ (السَّعْلَى) و (الخَوى) وكذلك (اللَّهَا) لأنها مقصورة، وأنشد ابن الأنباري[1]:

إنَّمَا الفَقرُ والغِنَاءُ من اللَّـــــهِ فهذا يُعْطَى وهذا يُحَدُّ

وأنشد أيضا[2]:

لـم نُرَحِّبْ بـأنْ شَــخَــصْتَ ولَكِنْ

مَــرْحَــبًــا بالرِّضَــاءِ منكَ وأَهْلاَ

ولم يُشـر الناظم إلى مـذهبٍ له في المذهبين، بل قـال : «والْعَكْسُ بخُلْفٍ يَقَعُ» يعني عكسَ قصر الممدود، وهو مد المقصور.

وقد أوَّل البصريون هذه الأبيات، ورَمَوْها بجَهالة القائلين، والإنصافُ أن مانقلوه فهُمْ ذَوُو عُهْدته، وهم مَحمولون على الصدق، والتأويل بَعِيد، إلا أن ذلك نادر شاذ، لايَبلغ مَبلغ أن يكون جائزا كقصر الممدود.

ثم يُعاد النظر مع الناظم في هذه المسألة من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنها من مسائل الضَّرَائر المختصّة بالشعر، فهي، من هذا الوجه،

---

(١) الإنصاف ٧٤٧، ويُحَدُّ : يُمنع ويُحرم.

(٢) الإنصاف ٧٤٨، وشَخَص الرجل : ذهب من بلد إلى بلد. والرضاء : ضد السخط .

غير/ محتاج إليها فى تكثير سَواد المُخْتَصَرات، ونظمُه من المُخْتَصرات ١٩٢ التى يكون ما هو أقلُّ منها إجحافا، فلِمَ أتى بهذه المسألة، مع أنه محتاج إلى أن يأتى عوَضَها بقاعدة أو قانون يتعلَّق بالكلام، وهو أحوجُ إلى ذلك، إذ يَنْقُصه من العربية المحتاج إليها كثير.

والثانى : أنه أتى بها على مَسَاق الجواز القياسى، إذ قال : «وقَصْرُ ذِى المَدَّ اضْطِرَارًا مُجْمَعُ عَلَيْهِ» يَعنى على جوازه، وهذا الكلام يُعطى أنه جائز قياسًا، وما مَحَلُّه الضرورةُ كيف يجوز قياسًا؟ بل هذا الكلام شِبْه المتناقِض، لأن الضرورة تُؤْذِنُ بوَقْفه على محله، والجوازُ القياسىُّ يُؤْذِن بتسويغ النطق به للمولَّد والعربىِّ ابتداء، فهذا مُشكل.

والثالث : أن الناظم حَكى الإجماع فى جواز قَصْر ذى المَدّ هكذا مُطْلقا، وليس النقل كذلك إلا عَمَّنْ عدا الفراء، وأما الفراء فلا يُجيزه إلا باشتراط، فهو لايُجيز قَصْرَ ما لايجوز أن يأتى فى بابه مقصورا، نحو: (فَعْلاَءَ) تأنيث (الأفْعَلِ) فى نحو : حَمْرَاءَ وبَيْضَاءَ، فمثل هذا لايجوز عنده أن يُقْصر، لأن مذكره : أبيضُ وأحمرُ، فـ(ففْعلاَءُ) تأنيثُ (أَفْعَلَ) لايكون إلا ممدودًا، وكذلك حكم كُل ما يقتضى القياسُ أن يكون ممدودا لاغير، وهكذا يقول فى مَدِّ المقصور: لايجوز عنده إلا فى ما لايجئ فى بابه ممدودا، نحو : (فَعْلَى) تأنيث (فَعلاَنَ) فى مثل : سَكْرَى وغَضْبَى، فلا يجوز مَدُّه لأن (فَعْلَى) تأنيث (فَعْلاَنَ) لا يأتى ممدودا أبدًا، وكذلك كل ما يقتضي القياس أن يكون مقصورًا.

والحاصل : أن ما كان مَدُّه أو قَصْرُه داخلا تحت القياس المتقدم لايُجيز الفرَّاء المخالفَة فيه فى ضرورة ولاغيرها، وأما ماعدا ذلك فهو

الذى يجوز فيه ذلك عنده، فتقول على مذهبه فى (رَحىً، وهُدًى، وحجًى): رَحَاءُ، وحِجَاءُ، وهُدَاءُ، لأنها إذا مُدَّت صارت إلى مثل: سَمَاءٍ، ودُعَاءٍ، ورِدَاء.

وتقول فى (سَماءٍ، ودُعَاءٍ ورِدَاءٍ): سَمًا، ودُعًا، ورِدًا، لأنها إذا قُصِرت صارت إلى مثال : رَحًى، وهُدًى، وحِمًى هكذا النقل عنه، فإطلاقُ الإجماع فى المسألة غير صحيح، وكذلك إطلاقُ الخلاف فى مد المقصور، وفيه التفصيلُ المذكور عن الفراء، مشكلٌ أيضا.

والجواب/ عن الأول : أنّ المسألة شهيرة الموقع عند النحويين، وهى عندهم من المسائل الطُّبُولِيَّة[1]. وقد جعلها ابن الأنبارى من مسائل «كتاب الإنصاف»[2]. فالتنبيه عليها حَسَن فى هذا المخَتصر، كما فعل ذلك فى مسألة «صرف مالاينصرف فى الشّعر وعكسها» فهما فى الشُّهرة سواء، فلذلك ذكَرها. ١٩٣

والجواب عن الثانى : إنّ باب «ضرائر الشعر» على قسمين منها ما يكون الشاعر مضطرا إليها كثيرا، فتَعُمُّ بها البَلْوى، حتى يكثر وجودُها فى الشعر للضرورة، وتَبْلغ أن يُقاس عليها فيه، كما يَكثر الحكمُ فى الكلام، حتى يَبلغ مَبلغَ القياس فيه. وقصرُ الممدود من هذا القَبِيل، فقد كَثُر فى النَّظْم كثرةً لايُعَدُّ مرتكبُها فى الشّعر اختيارًا لاحنًا ولاخارجًا عن كلام العرب.

وفى «الضرائر» من هذا جملة، كصرف مالا ينصرف، وتخفيف

---

(١) لعله يعنى أنها من المسائل المشهورة--وأنها فى شهرتها كأصوات الطبول، لاتخفى على أحدَ.

(٢) وهى المسألة التاسعة والمائة (ص ٧٤٥).

المشددً فى الوقف، والترخيم فى غير النداء، ونحو ذلك. ومنها ما يكون موقوفا على مَحلَّه من السَّماع، لايجوز لشاعر مُوَلَّد استعمالُه لنُدوره فى الضرائر، كقوله أنشده سيبويه[1]:

* قَوَاطِنًا مَكَّةَ من وُرْقِ الْحَمِى *

وقولهم فى (الجِلْدِ) : الجِلِد، قال[2]:

إذَا تَجَرَّدَ نَوْحٌ قَامَتَا مَعَهُ
ضَرْبًا أَلِيمًا بِسِبْتٍ يَلْعَجُ الجِلِدَا

وما كان نحو ذلك، ومثل هذا لايقال فيه : إنه جائز، فعلى الجملة، والأمرُ فيما يختص بالشعر بالنسبة إلى الشعر، كالأمر فى مايكون فى الكلام حَرْفًا

---

(١) الرجز للعجاج، وسبق الأستشهاد به مرارا.

(٢) نوادر أبى زيد ٣٠، والخصائص ٢/٣٣، والمنصف ٢/٣٠٨، والهمع ٥/٣٤١، والنوادر ٢/٢١٤، واللسان (جلد) وديوان الهذليين ٢/٣٨.

والشعر لعبد مناف بن ربعى الهذلى، ويروى «تجاوب نوح» والسبت – بكسر السين – الجلد المدبوغ، يتخذ منه النعال. ويلعج : يؤلم – وكسر اللام من (الجلد) ضرورة، لأن للشاعر أن يحرك الساكن فى القافية بحركة ما قبله.

بحرف وقدَ بَيَّنْتُ هذا المعنى، فى ما أظنُّ فى «الأصول».

وعلى هذا القانون يَعنُّ هنا اعتذار عن الناظم فى مثل هذا الموضع، وهو أن يأتى بجملة من مسائل الضرائر، وما يُقاس منها وما لا، ليبنى عليها الشاعر، كما يَبنى غيرُ الشاعر على ما يُذكر من القوانين المطلقة. وقد تقدَّم التنبيهُ على مثل هذا.

والجواب عن الثالث : أن الإجماع المحكيَّ فى قَصْر الممدود صحيح على الجملة، إذا الفَراَّءُ يُجِيزه على الجملة، لكن يَشترط فى الجوان، فهو باعتبار ذلك يُطْلَق عليه أنه مُجِيز، وأيضا فلما كان خلافه شاذًا لم يُعْتَد به خلافا.

{ كيفيّة تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحا }

١٩٤ قَدَّم أولاً إعرابَ التثنية وجمع التصحيح، وحصل فى ذلك البيان/ الكيفيَّة العامةُ لهما، وذلك لَحاق الألف فى الرفع، والياء فى النصب والجرّ، تليهما نونُ مكسورة فى المُثنَّى، ولَحاقُ الواوِ فى الرفع، والياء في النصب والجر تليهما نونُ مفترحة فى المجموع المذكَّر، ولَحاقُ ألف وتاء فى المجموع المؤنث.

وهذا فى المثنَّى والمجموع المذكر الصِحَّيَحى الآخر، لازائدَ فيه يُحتاج إلى ذكره، وكذلك فى المجموع المؤنث الرباعىَّ فما فوقه، لازيادة فيه على تلك الزيادة المذكورة للإعراب، فلم يَحتج إلى التنبيه على شئ من ذلك.

لكن المعتلَّ الآخر بالنسبة إلى التثنية وجمع المذكر له أحكام زائدة على ما تقدَّم له، والثلاثَّى بالنِّسبة إلى جمع المؤنث له حكم زائد أيضا، فوجب تبيينُ ذلك.

وأتى بذلك هاهنا كالمقدَّمة لدخول باب جمع التكسير، وليكون شَمْلُ الجموع مجتمعا، وابتدأ بذكر أحكام التثنية، فقال :

آخِرَ مَقْصُورٍ تُثَنّى اجْعَلْهُ يَا
إنْ كانَ عن ثَلاَثَةٍ مُرْتَقِيَا

كَذَا الَّذِى الْيَا أصلُهُ نَحْوُ الْفَتَى
والْجَامِدُ الَّذِى أُمِيلَ كَمَتَى

فـى غَــيْــر ذَا تُقْلَبُ واوًا الألِفْ

وأوْلِهَـا مـا كــانَ قَـبْلُ قَـدْ أُلِفْ

المعتلُّ الآخر من الأسماء التى يُراد تثنيتها على ثلاثة أقسام : منقوص، ومقصور، وممدود، فذكَر حكم المقصور والممدود، ولم يَذكر حكم المنقوص، وهو حَرٍ بالذكر لما سيأتى.

وابتدأ بالمقصور، فذكر أنَّه على أربعة أقسام:

أحدها : ما كان رباعيًا فأكثر، فتقع فيه الألف رابعة نحو: حُبْلى، أو خامسة نحو : مُصْطَفًى أو سادسة نحو : قَبَعْثَرًى.

والثانى : ما كان ثلاثيا أصلُ الألف فيه الياءُ نحو: الفَتَى، وهو مِثالُه، ومثله: الرَّحَى ، عند من قال: رَحَيْتُ، والهُدَى، والعَمَى، والقِرَى.

والثالث :مالم يكن لألفه أصلٌ من ياء ولاواو، وهو الجامد الذى ذَكر، إذا كان مِمَّا أمَالَتْه العرب، نحو : مَتَى، فإنه اسْم مبنى، والمبنيات إذا كانت الألف فى أواخرها لايُحكم عليها بأنّ أصلها الياء أو الواو، لأن ذلك تَصَرُّف، والتصريف لايدخل الأسماء المتوغِّلة فى شَبَه الحرف، كما لايَدخل الحرفَ، نحو : إلَى، وعَلَى، كما سيأتى ذكره فى التصريف إن شاء الله.

وهذا فى الأسماء، ومنه فى الحروف (بَلَى) ولم يقتصر فى قوله : «الجَامد» على الأسماء فقط، فإنّ المقصودَ منها فى هذا الباب إنما هو بعد التَّسْمية، لأنها لاتثنى [1] إذا كانت باقية على أصولها، والأسماءُ والحروف/ فى هذا على سواء. ١٩٥

والرابع : ماعدا تلك الأقسامَ الثلاثة، ويدخل فيه نوعان:

---

(١) سقط من ر .

أحدها : ما كان ثلاثيا أصلهُ الواوُ نحو : رِضىً، وضُحىً، ورَحًا– فيمن قال : رَحَوْتُ – وعصاً، وقفًا.

والآخر: ما كان جامدًا لم يُمَلْ، سواء كان أسمًا أو حرفا، نحو : (لَدَى) و (أمَا) بمعنى: حقًّا و (عَلَى) فى وجْهَيْها[1]، و (إلَى) وما كان من نحو ذلك.

ونوع ثالث : وهو ما كانت ألفه مجهولة ولم تُمَلْ، وإن كان معربا قابلا للتصريف نحو : (خَسَا)[2] بمعنى فَرْد، و(لقاً)[3]، بمعنى مُلْقًى لايُعْبأ به.

فهذه الألفُ فيهما، وما كان مثلَها، لايُعرف لها أصل، إذْ لم يُتَصرَّف فيها بتثنية ولا جمع ولافِعْل، ولا أُميلت، فلم يكن ثَمَّ دليل على أصلها.

وذَكر الناظم أن الأقسام الثلاثة المذكورة أولاً حُكْمُها أن تَنقلب الألف فيها إلى الياء، وأنّ القسْم الرابع يَنقلب فيه الالف [4] إلى الواو :

وأمَّا القسم الأول : وهو ما كانت فيه ألفُ رابعة فصاعدا، فقال فيه: «آخِرَ مَقْصُورٍ تُثَنَّى اجْعَلْهُ يَا» إلى آخره.

يعنى أنّ الاسم إذا كان مُرْتَقِيًا عن الثلاثة، بأن يكونُ رباعيًا أو خُماسيا أو سُداسيا، وبذلك تقع الألف فيه غيرَ ثالثة، فإنها تُقلب فيه مطلقا، سواء كانت الألف زائدة، كحُبْلَى وقَبَعْثَرَى، وأَرْطَى، فإنك تقول : حُبْلَيَانِ، وقَبَعْثَريَانِ،

---

(١) يقصد أنها تكون اسمًا وحرفًا، وتكون اسمًا بمعنى فوق، وذلك إذا دخلتَ عليها مِنْ كقوله:

* غَدَتْ من عليه بعدما تَمَّ ظِمْؤَها *

انظر مغنى اللبيب : على.

(٢) فى اللسان عن الفراء : «العرب تقول للزوج : زكا، وللفرد : خسا. ومنهم من يلحقها بباب فَتًى». وفى المقصور والممدود له ٦٨ : «وخسا وزكا مقصوران بكتاب الألف لأن أصل الزكا زكوتُ، وأصل خسا الهمزُ فتكتبان بألف ولايُجْريان لأزى معرفة، قال الشاعر :

كافرا خَسا أو زكا من دون أربعهِ ... لم تَخْلُقُوا وجُـدُودُ الناس تَعْتَلِجُ

ومن أجراها جعفر نكرةً بمنزلة بمعنى وثلاث أرباع إذا أجريت وإذا لم تُجْرَ».

(٣) كذا ، وفى اللسان : اللقى الشيء الملقى ، والجمع القاء .

(٤) ز : الف .

أرطَيَـان، أو كانت منقلبـة عن أصلِ واوٍ نحـو : مُـصْطَفَى، ومُـعْطًى، فـإنك تقول : مـصطفيـان، ومُعْطَيَانِ، وإن كانا من صَفْو الشئ وصَفْوته، ومن: عَطَا يَعْطُو، أو ياءٍ، نحو : مشترى ، ومُجْتَبَىً [١]، فإنك تقول : مُشْتَرَيانِ، ومُجْتَبَيَانِ [١] .

فأمَّا وجهُ القلب فلأَجْل أنَّ علامةَ التثنية لابدَّ من فتح ما قبلها، وهو آخر المثنى، وما آخره ألفٌ لايمكن تحريكُه، لأنَّ الألف لاتقبل الحركة، ولم يُمْكن حذفُ الألف لالتباس المُثَنَّى بالمفرد عند الإضافة.

وبهذا[٢] يَبطل قولُ أهلِ الكوفة في إجازة حذف الألف في التثنية، مِمَّا كَثُرت حروفه، نحو : قَبَعْثَرىً، وجُمَادَى، ونحوهما، فيقولون : قَبَعْثَرانِ، وجُمَادَانِ، وكأنهم يَحْكُون ذلك عن العرب، ولم يَذكروا منه شاهدًا على تلك الحكاية. قال السِّيرَافي[٣] : لم أَرَ الكوفيين استشهدوا على شئ من ذلك، يعني مما ادَّعْوا عن العرب، والذي يحفظه[٤] البصريون في السماع / موافقةُ القاعدة من عدم الحذف ، وعلى هذا اعتمد الناظم ١٩٦ فلم يفرِّق في وجوب قلب الألف بين ما كَثُرت حـــروفه وما قَلَّت، بل قال : « اجْعَلْهُ يا إنْ كان عن ثَلاَثَةٍ مُرْتَقِيًا »، فإذًا لابُدَّ من قلب الألف ليتحرَّك ما قبل علامة التثنية بالفتح .

وأمَّا وجه قلبها ياء على الخصوص فَحْملاً على الفعل، لأن التصريف في الاسم محمولٌ عليه في الفعل، وأنت لو بَنَيْتَ فعلا مِمَّا فوق

---

(١) ز : مجتنى ومجتنيان .

(٢) ز : وهذا .

(٣) لفظ السيرافي في شرحه « .... على ذلك بشىء » .

(٤) ز : يحفظ .

الثلاثة لقلبتَ الألف إلى الياء، سواءٌ كانت أصلُها الواوَ أو غيرَها، فتقول : سَلْقَيْتُ، وأعْطَيْتُ، واصْطَفَيْتُ، ونحو ذلك. ولم يَأْتِ في الأسماء قلبُ الألف واوا في التثنية إلا في (مِذْرَوَيْن)[1] فوُقف على محلِّه.

وأمَّا القسم الثاني، وهو الثلاثي الذي الألفُ فيه منقلبةٌ عن الياء، فذكَر أن حكمه حكمُ ما قبله فقال : « كَذَا الَّذِي اليا أَصْلُهُ نَحْوُ الفَتَى».

يعني أن ما كان أصله الياءَ من الثلاثي تُقْلب الألف فيه إلى الياء. وبَيَّن أن مرادَه « الثلاثيُّ » التقسيمُ والتمثيلُ بالفَتَى، فالياء إذا قلت : الفَتَيَانِ، هي الأصلية، وكذلك تقول : رَحَيَانِ، وهُدَيَانِ، وَعَميانِ، وما أشبه ذلك.

وإنما قُلبت الى الياء لأنَّ القلبَ إذا كان لابُدَّ منه، فلا بُدَّ من واو أو ياء، فالذي هو الأصل أوْلَى أن يُؤْتَى به.

وأما القسم الثالث ، وهو الجامد الذي لا أصلَ لألفه، لكن أُمِيل، فذكَر أن حكمَه الحكمُ المُتقِّدمُ بقوله : « والْجَامِدُ الَّذِي أُمِيلَ كَمَتَى ».

يعني أن الألف تُقلب فيه ياءً فتقول في (مَتَى) مُسمًّى به مَتَيانِ، أو في (بَلَى) بَلَيَانِ، ونحو ذلك.

وإنما قلبت إلى الياء دون الواو لأجل الإمالة التي هي مقرِّبة إليها.

فإن قيل : فإنَّ الإمالة تكون في بَنَاتِ الياء والواو، فمن أين أُلزِمتَ الياءُ معه حتى لا يجوز قَلْبُها واوا؟

فالجواب : أن الياء على اللاَّمات أغلبُ من الواو، ألا تَرَى أن ما كان فوق الثلاثةُ يقلب الى الياء مطلقا، وإن كان من نوات الواو، فلما كَثُرت الياء هنالك

---

(١) المذْرِوَان : مُثَنَّى مِذْرًى. وهو طَرَفُ الأَلْيه. وشاهد التثنية بالوا قول عنترة :
أَحَوْلِي تنفضُ استك مِذْرَوَيها لتقلُني فها أنذا عمارا
انظر البيت فى كتاب الشعر لأبى علىٍّ ١/١١٨.

حَكموا مع الإمالة على الألف بالياء دون الواو مع الاستبهام [1]، حتى يتبيَّن لك أمرُها بتصريفٍ أو غيره، فتعمل عليه، كما قالوا : الكِبَا، فأمالُوا، ثم قالوا : كبوا وهذا معنى تعليل [2] سيبويه .

وأما القسم الرابع : وهو ما عدا / ما تقدم، فذكَر أن الألف تُقلب ١٩٧ فيه واوا مُطلقا بقوله :" (في غَيْرِ ذَا تُقْلَبُ واوًا الألِفْ).

يعني أن الألف تُقلب إلى الواو في غير الأقسام المتقدمة، فما كان ثلاثيا أصلُه الواو قُلبت الألف فيه إلى أصلها، فقلت: في (رِضًا) : رِضَوَانِ، وفي (ضُحًى) ضُحَوَانِ، وفي (رباً) رِبَوَانِ، وفي (عصاً) عَصَوَانِ، هكذا مطلقا من غير استثناء لنوع من أنواع الثلاثي.

وهذا الإطلاق يدل على إنه لم يَرْتَض مذهبَ الكوفيين، إذ فَرَّقوا بين المفتوح الأولِ وبين المضمومهِ والمسكورهِ، فوافقوا البصريين في المفتوح الأول، وقلبوا ألفَ [3] المكسورةِ والمضمومةِ ياءً، فقالوا : رضَيَان، وضُحَيَانِ، وكتبوهما بالياء.

وحكى الكسائى في (رضاً) رِضَيَانِ، وهو نادر، قال السيرافي : ويرد على الكوفيين حكايةُ أبي الخطَّاب في (الكِبَا) كبَوَان، وحكايةُ الكسائى : حِمَوانِ، ورِضَوَانِ، ورِضَوانِ، في : رِضًا، وحِمًا. قال الجوهري : « وسمع الكسائى : رِضَوانِ، فى تثنية الرِّضَا، والحِمى» قال : والوجه حِمَيَانِ ورِضَيَانِ» قال : «ومن العرب من يقولها بالياء على

---

(١) في النسخ : الاستفهام ، وهو محرف .

(٢) الكتاب ٣/٣٨٦ - ٣٨٧. هذا ويقال لُلكناية بغناء البيت: الكبا.

(٣) س : الألف . وهو خطأ .

الأصل، والواوُ أكثر»[1]. وكأنه يَعنى بالأصلِ القياسَ عنده، فإن الأصل فى الألف الواوُ ولا بُدَّ [2].

والحقُّ ما ذهب إليه البصريون، وهو مُرْتضى الناظم [3] على ظاهر كلامه، وإنما رُدَّت الألف إلى الواو لأنها إذا كان لابُدَّ من قَلْبها [3] فإلى الأصل أوْلَى، كما تقدم فى الثلاثى اليائى.

وما كان جامدًا ولم يُمَلْ قُلِبَتْ ألفهُ واوًا، كالذى أصلهُ الواو، فتقول فى (لَدَى) مسمًّى به : لَدَوَان، وفى (عَلَى) : عَلَوَانِ، وفى (إلىَ) : إلَوَانِ، وفى (أمَا) أمَوَانِ، ونحو ذلك، ولا تُقلب إلى الياء، وإن كانت الياء أغلبَ على اللاَّمات كما قال سيبويه[4]. وغيرهُ، لأنه ليس شئ من بَنَات الياء تَلزم ألفه عدمَ الإمالة، بل القاعدةُ العربيَّة أن كل ما أصله الياءُ فالإمالة فيه جائزة، فإلزامهم عدمَ الإمالة، بل القاعدةُ العربيَّة أن كل ما أصله الياءُ فالإمالةُ فيه جائزة، فإلزامهم عدمَ الإمالة فى هذه الأشياء يدل على عدم اعتبار الياء فيها.

فإن قلت : إنما ألزَمت العرب ألفَ (عَلَى و (إلىَ) ونحوهما الفتحَ قبل الحكم بالواو، فلِمَ قلت : إن عدم الإمالة دليلُ على الواو، وهى لم تُوجَدْ/ بعدُ؟ ١٩٨

فالجوابُ أن يُقَال : إنَّا لانَدَّعى ما قلت، وإنما نقول : إنَّ هذه الأشياء بعد التسمية داخلةٌ فى حكم ما ألْزَمَتْهُ العربُ الفتَح لأجل أنَّ أصله الواو، لا أنَّا جعلنا إلزامَهم عدمَ الإمالة فيها لأجل أن أصلها الواو، فلا إشكالَ على هذا.

---

(١) هذا نص الصحاح في مادة « رضا » . أما فى « حمى » فقال « وسمع الكسائى في تثنية الحمى حموانِ ، قال : والوجه حميان » . هذا وشىء حمىً محضور لايقرب . والرضى مصدر رضيت عنه

(٢) يريد أن الأصل فى الف رضا الواو ، ولايشمل قوله حمى ، فإنّ الأصل فى الفها الياء .

(٣-٣) سقط من س .

(٤) الكتاب : ٣٨٨/٣ .

وقد اقتضى هذا التعليل ترجيحَ ما ذهب إليه الناظم والجمهور من قَلْب هذه الألف واواً. وذهب بعضهم إلى قلبها ياء، ورَجَّحه المؤلف فى «الشرح»[1] بقاعدة سيبويه أن الباء على [2] الألف إذا كانت لاماً اعلب لكن، عارض هذه القاعدة كلام سيبويه فى إن إلزامهم عدَم الإمالة دليلُ على الواو؛ إذ ما من ألف أصلُها الياء إلا وإلا مالةُ جائزةُ فيها، فإنما يريد أنَّ الياء أغلبُ فيها فيما عدا ما ألزموا فيه عدمَ إلا مالة والله أعلم.

وما كانت ألفه مجهولةً، ولم تُمَلْ، قُلبت أيضا واوا بمقتضى كلامه فتقول فى (خَسًا): خَسَوَانِ، وفى (لَقًى) لقَوَانِ، وما كان مثلَهما، ولا تُقلب إلى الياء للعِلَّة المذكورة فى النوع قبلَ هذا، من أن اعتزامهم على ترك الإمالة دليلُ على الواو.

وبهذا أيضًا يُضَعَّف قولُ من ارْتَضى فى هذه الألف قلبَها ياء، اعتماداً على غلبة الياء على الألف التى هى لام. وقد تقدم ما فيه آنفًا، فالأصح ما ذهب إليه الناظم والجماعة.

ثم قال : «وأَوْلِهَا مَاكَانَ قَبْلُ قَدْ أُلِفْ».

الهاءُ فى «أوْلِهَا» عائدة الى الألف، أىْ : أوْلِ التى تَقْلِبُها ياءً أو واواً ما كان قد أُلِفَ فى المُثَنَّى قبل هذا، واعتيد فيه من العلامتَيْن، وهما الألف والنون، أو الياء والنون، مفتوحًا ما قبلهما.

وعلى كلامٍ هنا سُؤَالاتُ :

أحدها: أنه قَصر الكلام فى التثنية على المقصور والممدود، وترك الصحَيح، والجارىَ مَجراه من المعتل، نحو : ظَبْيٍ، وغَزْوٍ، وهذا حَسَنُ (كما) [3] تقدم. وتَرك أيضا ذكر المنقوص، فلم يتعرضٌ له. وتَرْكُه مع الصحيح والجارى

---

(١) شرح التسهيل ١/٩١.

(٢) من الأصل : عن .

(٣) عن س .

مَجراه يُعطى أنهما على حكم واحد، وهو إلحاق العلامتَيْن دون تغيير، وذلك، بإطلاقٍ،غيرُ صحيح، لأن المنقوص على قسمين : منقوصُ بقياس.، ومنقوصُ بغير قياس.

أمَّا المنقوص بغير قياس فعلى قسمين:

أحدهما : مايُرَدُّ فيه المحذوف فى حالة الإضافة، وهذا حكمهُ فى التثنية أن يُرَدَّ إليه. المحذوف فى التثنية[1]، لأنها أُجْريت فى اللَّحاق وعدمه مَجرى الإضافة، فنحو:أخٍ، وأبٍ، وحَمٍ، وهَنٍ–، فى اللغة القليلة – يُرَدُّ إليه/ المحذوف فى التثنية، كما يُرَدُّ إليه فى الإضافة، فتقول : أَخَوَانِ، كما تقول : أَخُو زيدٍ، وأَبَوانِ، كما تقول : أبو زيدٍ. ١٩٩

وكلامه يُشعر فى هذا القسم بأنك [لا][2]، تَرُدُّ إليه المحذوف فتقول وجوبًا : أَخَانِ، وأَبَانِ، وحَمَانِ. وهذا فاسدُ لايقال إلا فى الشذوذ.

والثانى : من قِسْمِي المنقوص غير القياسى مالم يُرَد إليه[3] المحذوف فى الإضافـة، نحو : يَدٍ ودَمٍ وهَنٍ، فى اللغة الشهيرة. وحكمه ما يقتضيه كلام الناظم من جَرَيانه مَجْرَى الصحيح، فَتلْحق العلامتان دون تغيير، فهذا يَمْشِي له.

وأما المنقوص بقياس، وهو ما آخرُه ياء قبلها كسرة، فحكمه أن يُرَدَّ إليه ما حُذِفَ منه وجوبا، نحو: قاضٍ، وغَازٍ، وشَجٍ، وعَمٍ، فتقول : قَاضِيَان وغَازِيَانِ، وشَجَيانِ، وعَمِيَانِ، ونحو ذلك.

---

(١) في ت : «وهذا حكمهُ فى التثنية أن يُرَدَّ إليه المحذوف فى حاله، الإضافة، وهذا حكمه فى التثنية أن يُرَدَّ إليه المحذوف فى التثنية». وهو سهو واضح من الناسخ.

(٢) عن س .

(٣) سقط من « س » .

وكلام الناظم يُعطى بمقتضاه إلحاقَ العلامتَيْن من غير تغيير، مكان يجئ منه : قَاضَانِ، وغَازَانِ[1]، مثل : يَدَانِ، وهذا فاسد لايقال.

والسؤال الثانى : أنه ذَكر من أقسام المقصور الجامَد، وأراد به ما لا أصل له من ياء ولاواو، ومَثَّله بـ (مَتَى) ودَخل بمقتضى ذلك الحروفُ وما كان نحوهَا من الأسماء.

وهذا القسمُ لايخلوُ أن يكون جامدًا بالمعنى الذى أراد قبل التَّسْمية به أو بعدها، فإن كان قبل التسمية فكونُه جامدا صحيح، لكنه في تلك الحال لايُثَنَّى ولايُجمع باتفاق، لأنه لايُثَنَّى من الكَلِمَ [إلاَّ] [2] الأسماءُ القابلُة لذلك، والحروف وما أشبهها من الأسماء لايصح فيها التَّثْنية. والناظم إنَّما أتى بالجامد هنا بناءً على صحّة التَّثْنية فيه، وفيها كلامُه.

وإن كان بعد التَّسْمية فالتَّثْنيةُ سائغُة، لصَيْرورته كسائر لأسماء المقصورة، نحو : عَصًا ورَحًى، لكنه فى تلك الحال غيرُ جامدٍ عند النحويين أجمعين سوَاه، حَسَبَ ما أظهر كلامُه؛ إذ كان النحويون يقولون: إن الجامد إذا سُمَّى به انْتَقل عن حالة الجمود إلى حالة سائر الأسماء الشبيهه به، فإن كان الحرفُ أو الاسم المبنِّى على حرفين كـ (مَنْ) و (قَدْ) صار بعد التَّسْمية بمنزلة : يَد ودَمٍ، ثلاثيًا فى الأصل، ويُقَدَّر أنه حُذف منه الآخر، ولذلك يَردُّونه فى التصغير والتكسير ونحوهما.

وكذلك/ يَفعلون فى (مَتَى) و (بَلَى) ونحوهما، فيعتقدون فى الألف أنها منقلبةُ عن أصلٍ، هو واوُ أو ياءُ، حَسَبَ ما أعطاهُم الدليل. والأصل هنا الياءُ فيما أُمِيل، اعتبارًا بالإمالة كما تقدَّم بيانهُ، فليس (مَتَى) و (بَلَى) بعد التَّسمية بجامدَيْن أصلاً، بل هما وبابُهما عند أهل العَربِيَّة أجمعين

(١) فى ت : قاضيان وغازيان. وهو تحريف.

(٢) زدنا «لا» ليستقيم السياق.

كَعصًا:رَحًى، فى جميع الأحكام، إلا فى العلميَّة خاصَّة، والتثنيةُ إنما تُبْنى على ثبوت التَّسْمية.

فهذا الذى قاله هنا غير صحيح، ومخالفُ للإجماع، وعلى هذا المعنى جَرى فى «التسهيل» و«شرحه [1]» من إثبات الألف الأصلية، وأسقطها فى «الفوائد» وجَرى على طريقة الناس .

السّؤال الثالث : أنه قال بعد ماذكَر الأقسامَ الثلاثة الأُوَلَ. فى الألف : فى «غَيْرِ ذَا تُقْلَبُ واوًا الألِفُ» فاقتضى أن الألف المجهولة تُقلب واوا مطلقا؛ إذ لم يعيِّنها بُحْكم سوى ما أعطاه هذا الكلام من الشمول والعموم فى القلب واوًا.

وهذا الحكم فى الألف المجهولة على إطلاقه غير صحيح، بل تنقسم الألف المجهولة إلى مُمَا لة عند العرب أو بعضهم، وغيرِ ممالة، فأمَّا غير الممالة فهى التى تُقلب واوا، وأمَّا الممالة فلا تُقلب إلا ياء كالألف الجامدة عنده، فلو سمعنا فى (خَسَا) الإمالةَ لقلنا فى التثنية : (خَسَيَانِ) كما تقول فى (مَتَى) : مَتَيَان، ،كذلك قال فى «التسهيل» قال : وإذا ثُنِّى المقصور قُلِبت ألفُه واوًا إن كانت بدلا منها، أو أصلا، أو مجهولة ولم تُمَلْ، وياءً إن كانت بخلاف ذلك ، وعلى المعنى فَسَّره فى «الشرح [2] » فهذا فيه ماترى.

والجواب عن الأول : أن المنقوص عند المؤلف ينقسم إلى قياسىٍّ وغيره، لكن العُرْف النحوىَّ عنده أنَّ المنقوص إنما يُراد به القياسىُّ، وكذلك قال فى «التسهيل»[3]: «فإن كان - يَعنى حرفَ الإعراب - ياءً لازمه تَلى كسرة

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٩١/١.

(٢) شرح لتسهيل لابن مالك ٩١/١.

(٣) عبارة فى التسهيل : «فإن كان يأء لازمة تكى كسرةً فمنقوض» وقال فى الشرح ٨٩/١ : «والمقوض - القرفى لاسم الذى حَرفُ إعرابه ياء لازمة على كسرة»

فمنقوصُ عُرْفِى» وهو الذى يُشكل على كلامه، وغيرُ القياسى قد جُعل فيه ما قَبل الآخر كالآخر، فحكمُه حكم الصحيح إلا فى : أخ، وأبٍ، وأخواتها، فيُشكل أيضا . أما المنقوص العُرْفى فقد عُلِم أنَّ حذف آخره لِعلَّة هى ثبوت التنوين، إذْ كان أصل (قاصٍ) قاضِىُ، فحُذفت الحركة من الياء استثقالا، فالتقى ساكنان/ الياء والتنوين، فحذُفت الياء فقيل : قاضٍ، ٢٠١ وإذا[1] كان كذلك ففى التَّثْنية يزول التنوين لِلحَاق العلامتَيْن، فلا بُدَّ من رجوع الياء لزوال ما أوْجَب حذفَها، فتقول : قَاضِيَانِ، وكذلك ما أشبهه .

فلما كان رجوع الياء معلومًا من جهة القياسِ لم يحَتج إلى التنبية عليه، وعلى أنه لو صَرَّح بحكمه لكان أليقَ به من تَكَلُّفِ مِثل هذا الجواب.

وأمَّا (أخُ) وأخواته فإشكالُه وارد، ولعله لَمَّا خرج عن باب المنقوص غيرِ القياسى بهذا الحكم لم يُنَبَّه عليه لقلته، إذ هى أحرف معدودة، وهذا أيضافيه ما فيه.

والجواب عن الثانى أن مذهب المؤلِّف فى مثل (مَتىَ) و (ألاَ) و (بلَى) ونحوه، أن الألف فيه بعد التسمية أصليةُ غيرُ منقلبة، اعتبارًا بأصلها المنقول منه، وهو مذهبٌ يَظهر من «باب التثنية» من «التسهيل» و«شرحه»[2] وربما وقع له فى «التسهيل» ما يشير إلى ذلك فى موضع آخر في ظَنِّى. وعند قراءته نَبَّهنا شيخُنا القاضى - رحمة الله عليه- وأنه مذهب المؤلف، استظهر على ذلك الموضع بكلامه فى «باب التثنية» ولكن سَقَط عن ذكرى الآن موضعه، ولاشك أن هذامذهبٌ مردود، وموضع الردِّ عليه غيرُ هذا التقييد [3].

---

(١) فى الأصل : وإذا .

(٢) شرح التسهيل ٩١/١.

(٣) في ز : التفسير .

والجواب عن الثالث أن يقال : يمكن أن يكون تَرك ذكرَ الألف المجهولة رأسًا لقلّتها؛ إذ لايوجد منها إلا النادر القليل، فلم يَحفل بها لأجل ذلك، والله أعلم. وقولُه : «آخرَ مَقْصُورٍ» هو منصوب بفعل مضمر يفسِّره

قوله : «اجْعَلْهُ يَا» من باب «الاشتغال». و«يا» في قوله : «اجْعَلْهُ يَا» وقوله : «كَذَا الَّذِى الْيَا أَصلُه» محذوفُ الآخرِ ضرورة. وقد جاء منه قولهم : «شربتُ مَا يافَتَى[1]». و«عَنْ ثَلاَثَةٍ» متعلِّق بقوله : «مُرْتَقِيًا». و«الجَامِدُ» معطوفٌ على «الَّذِى» والإشارةُ بـ«ذا» في قوله : «في غَيْرِ ذَا تُقْلَبُ واوًا الأَلِفُ» ليس راجعًا إلى أقْرَبِ مذكورٍ؛ بل هو راجع إلى جميع ماذَكَرَ من الأقسام التى تُقلب الأف فيها ياء، وعادتُه أنه لايشير بـ(ذا) و(ذى) إلا إلى أقرب مذكور، ولكن لم يَحترز هنا من هذا الإبهام، لأنه لايُتَصور إلا أن يكون راجعا إلى الجميع.

ثم ذكر الناظم حكم الممدود من الأسماء في التثنية فقال :

/ ومَا كَصَحْرَاءَ بواوٍ ثُنِّيَا ۲۰۲

ونَحْوُ عِلْبَاءٍ كِسَاءٍ وحَيَا

بواوٍ اوْ هَمْزٍ وغَيْرِ ماذُكِر

صَحِّحْ ومَا شَذَّ على نَقْلٍ قُصِرْ

فقَسَّم[2] الممدودَ ثلاثة أقسام : ماكانت الهمزة فيه للتأنيث، وما كانت للإلحاق أو بدلاً من أصل، وما عداهما، وهو ما كانت الهمزة فيه أصلية.

---

(١) رواه ثعلب بإسناده إلى الكسائى، انظر مجالسه ٨٧ ـ ٨٨، وسرّ صناعة الإعراب لابن جنى ٧٨٦/٢.

(٢) س : قَسَّم .

وابتدأ بالقسم الأول فقال : «ومَا كَصَحْرَاءَ بَواوٍ ثُنِّيَا».

يَعنى أن ما كان من الأسماء الممدودة همزتُه كهمزةِ صَحْراءَ، أى في كونها للتأنيث، فإن حكمه في التثنية أن تُقلب الهمزةُ فيه واوًا مطلقا، فتقول في صحراء : صَحْرَاوَنِ . مثله[1] : حَمْرَاءُ، وغرَّاءُ، وبَيْضَاءُ، وزَكَرِيَّاءُ، وعَمْيَاءُ، تقول : حَمْرَاوَانِ، وغرَّاوَانِ، وبَيْضَاوَانِ، وزَكَرِيَّاوَانِ، وعَمْيَاوَانِ، وفي الحديث «أفَعَمْيَاوَانِ أنْتُمَا»[2] وقال الشاعر[3]:

يَدَيَانِ بَيْضَاوَانِ عند مُحَلِّمٍ

قَدْ تَمْنَعَانِكَ أن تُضَامَ وتُضْهَدَا

ولم يَحتج الناظم إلى تعيين محل الواو، فلم يَقُل : (آخرَ الممدودِ)[4] المثنَّى اجعله واوا، كما قال في التثنية[5] : «آخرَ مَقْصُورٍ تُثَنِّى اجْعَلْهُ يَا» اتِّكالا على فهم المراد، وأن التغيير اللاَّحق إنما يكون في آخر الاسم المثنى.

وذكرَ القلبَ واوًا، ولم يَذكر غيره، لأن ماعداه شاذٌّ لايُقاس عليه، وذلك مذهب البصريين.

وقد بَنى على بعض الشُّذُوذات في هذا الباب الكسائىُّ والكوفيُّون في أشياءَ نُنَبِّه عليها عند تَنْبيه الناظم على شذوذ الباب إثْرَ هذا إن شاء الله.

---

(١) في ز : ومثاله .

(٢) أخرجه أبو داود والترمذى والإمام احمد عن أم سلمة ـ رضي الله عنه ـ أنظر سنن أبى داود، كتاب اللباس ٦٣/٤، وعارضه، الأحوذى، زبواب الأدب ٢٣٠/١٠، ومسند أحمد ٢٩٦/٦.

(٣) غير منسوب وهو في المنصف ٦٤/١، ١٤٨/٢ شرح شواهد الكافية ١١٣ ـ ١١٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١٥١/٤، وشرح الكافية للرضى ٣٥٦/٣. واللسان : وفيه : «وتهضما» وهو بمعنى، فضهَدَه : ظلمه وقهره.

(٤) سقط من س .

(٥) كذا في النسخ ، وصوابه : في المقصود .

وإنما قُلِبَتِ الهمزةُ هُنا، وكان الأَوْلَى تركَها على حالها؛ إذْ لا مُوجِبَ لِقَلْبِها في الظاهر، كما كان لِقَلْب الألف في المقصور مُوجِب، وهو كراهةُ التقاء الساكنين ـ لأن هذه الهمزة لما كانت بدلاً من ألف التأنيث كُرِه بقاؤها، لأن وقوعها بين أَلِفَيْن كتوالى ثلاث ألفات، فَتُوقِّيَ ذلك ببدلٍ مناسب، وهو إمَّا واوٌ وإمَّا ياء، فكانت الواوُ أوْلى، لأنَّها أبعدُ شَبَهًا من الألف، وإنما أُزيلت الهمزة لقربها من الألف، والياءُ مثلُها في مقاربة الألف، فتُرِكت وتَعيَّنَتِ الواوُ.

وقال المُبَرِّد : قُلبت واوًا لزيادة ثِقَل الهمزة بين أَلِفَيْن بالتأنيث، ولأن الهمزة ليست من علامات التأنيث كالواو، بخلاف الياء، ألاَ تَرى قولَهم : (أنتِ تَذْهَبِينَ) كيف جُعِلت علامةً للتأنيث؟ فكان قلب الهمزة لما ليس علامةً مِثْلها أوْلَى.

وقيل : إنما اختارُوا الواوَ لأنَّها أبْيَنُ في الصَّوتِ من الياء قال شيخنا الأستاذ ـ رحمة الله عليه ـ فيما حكاه عنه شيخُنا الأستاذ أبو عبدالله / البَلَنْسِي : والأَوْجَهُ عندى في التعليل أن يقال : لَمَّا وَجب واوا ٢٠٣ في النَّسَب، بسبب أنها لو قُلبت ياءً لاجتمعت ثلاث ياءات، كذلك قُلبت في التثنية واوًا، لأن التثنية وجَمْعَيِ التصحيح والنَّسَبِ تَجْرِى مجرىً واحدا.

قال : وكيف يَليق أن يُقال : فَرُّوا من الياء لقربها من الألف، مع أنهم قد فَرُّوا إليها في مسألة (مَطَايَا) لأنَّها [لمّا][1] صارت إلى (مَطَاءَا) كَرِهوا اجتماع أَلِفَيْن بينهما همزٌ تُشبه الألف، فصارت كثلاث ألفات، فقلبوها ياء لقربها من أصلها، إذ لم يُريدوا إبعادَها عن أصلها جُمْلةً، فقالوا : مَطَايَا.

---

(١) عن س.

قال : فأنت تراهم رجعوا إلى الياء، فكيف يَفِرُّون منها في التثنية؟! وإنما نحو ذلك فلك فيه وجهان :

أحدهما : أن تَقلب الهمزة واوا .

والثاني : أن تَتركها على حالها من غير تغيير، وذلك قوله : «بِواوٍ أوْ هَمْزٍ».

أى أنت مخيَّر في هذين الأمرين، إن شئتَ قلبتَها واوا ، فقلت في (عِلْبَاءٍ) : عِلْبَاوَانِ، وفي كساء (كِسَاوَانِ، وفي (حَيَاءٍ) : حَيَاوَانِ، وإن شئتَ تركتَها على حالها ، فقلت : عِلْبَاءَانِ، وحَيَاءَانِ، وكِسَاءَانِ[1] .

وتمثيلُه بعِلْبَاءٍ وكِسَاءٍ هو الذى بَيَّن حقيقة الهمزة الجائزِ فيها الوجهان :

وحَوىَ هذا القسم نوعين :

أحدهما : ماكانت همزتُه مُبَدلةً من حرف الإلحاق، وذلك (عِلْبَاءٌ) إذ ليست للتأنيث، لأجل انصراف الاسم، ولا مبَدلةٍ من أصلٍ، لقولهم : سَيْفٌ مَعْلُوبٌ ومُعَلَّبٌ : إذا كان مشدودَ المِقْبَض بالعِلْبَاء. والعِلْبَاءُ: عَصَبَةٌ في العُنُق صفراء، قال أبو النَّجْم[2]:

يَمُــــرُّ فـي الْحَلْقِ عَلَى عِلْبَــائِـهِ
تَعَمُّجَ الْحَيَّةِ في غِشَـائِـهِ

وكذلك (الحِرْبَاءُ) ألفه للإلحاق، وهى دُوَيْبَّة تَستقبل الشمس حيثما دارت. ومثله (الخِرْشَاءُ) لِسلْخِ الحَيَّة، و(الحِزْباءُ)[3] و(الجِلْذَاءُ) و(الصِّلَّدَاءُ) ونحو ذلك.

---

(١) في س : وكساءان وجياءان .

(٢) ديوانه ٥٦. وفيه : «يمن في الخاق». وتَعَمَّجت الحيَّةُ : تَلَوَّت.

(٣) الحِزْباءة : : الأَرْضُ الغليظةُ الشديدَةُ الحَزْنُة، والجمع حِزْباء، وحَزَابِى. والجِلْذَاءُ مثلها، وكذلك الصِّلَّداءُ.

وإنما قُلبت واوا في أحد الوجهين تشبيهًا لها بهمزة (حَمْرَاءُ) حيث (كانت)[1] كل واحدة بدلا من حرف زائدٍ غيرِ أصلى، وبَقاؤها على حالها تشبيهٌ لها بهمزة (كساء) و(رِدَاءٍ).

والنوع الثاني / : ماكانت همزتُه مُبْدَلَةً من أصل، وذلك (كِسَاءٌ) ٢٠٤ و(حَيَاءٌ) فالمثالان معًا معناهما واحد، وكِلاَ الهمزتين مبدَلة من ياءٍ[2] هى لام الكلمة، لأنهما من : كَسِيَ، وحَيِيَ، والكِسَاءُ والحَيَاءُ معروفان لغة، وإنما قُلبت تشبيهًا لها بهمزة (عِلْبَاءٍ) حيث كانت كل واحدة منهما ليست بأصل بنفسها؛ بل منقلبةٌ عن غيرها، وكونُ كل واحدة في مقابلة حرفٍ أصلى، أما همزةُ (كِسَاءٍ) ففي مقابلة ما انْقَلبت عنه، وأما همزة (عِلْبَاءٍ) ففي مقابلة ما أُلْحقت به، وهو لام (سِرْبَالٍ) ونحوه.

ولم يَذكرِ الناظمُ هنا تَفَاوُتًا بين النَّوعين في قَلْب الهمزةِ واوًا، وقد نَصُّوا : على التفاوُتِ، وأَنَّ الإثبات أجودُ من القَلْبِ مُطلَقًا.

قال سيبويه[3]: «اعلم أنَّ كُلَّ مَمدُودٍ كان مُنْصَرفًا فهو، في التثنية والجمع، بالواو والنون في الرفع[4] ، بالياء والنون في الجر والنصب، بمنزلة ماكان آخره غيرَ معتلٍّ من سِوَى ذلك، وذلك قولك: رِدَاءَانِ، وكِسَاءَانِ، وعِلْبَاءَانِ، فهذا الأَجْوَدُ الأكثر».

فهذا نَصٌّ على أنَّ الإثباتَ هو الأَوْلَى على الإطلاق.

ثم ذكَر بعد ذلك أنَّ (عِلْبَاوَانِ) أكثرُ من (كِسَاوَانِ) في كلام العرب، لشبَهها بحَمْرَاء.

---

(١) سقط من س.

(٢) كذا، والمعروف أن همزة كساء بدل من واو، وأصل كَسِي كَسِوَ، ثم قلبت الواو ياءً لتطرفها إثر كسرة.

(٣) الكتاب ٣/٣٩١.

(٤) عن س ، وبه نصّ الكتاب .

وعلى هذا دَرج الناس إلا ابنَ عصفور، فإنه زعم أن همزة (عِلْبَاءٍ) أوْلَى بالقلب من همزة (كِسَاءٍ) والتصحيحَ في (كِسَاءٍ) أوْلَى من القلب واواً، لقرب همزة (عِلْبَاءٍ) من همزة التأنيث، وقُرْبِ همزة (كِسَاءٍ) من الهمزة الأصلية كقُرَّاءٍ، وعلى هذا تَبِعَهُ المؤلِّف، وهو رأى خالفا فيه الناس، وقد نَقَل ابن هَانِى [1] في «شرح التسهيل» عن ابن عُصْفُورٍ [2] وعن النحويِّين غيرَ ماقالوه جَمِيعًا، فإيَّاك أن تَعْتمِد عليه في هذه المسألة أَصْلاً.

وقال السيرافي [3]: الباب في تَثْنيـة الأنواع الثلاثة، يعنى ماعدا همزةَ التأنيث، الهمز، لأنه الظاهر، قال : ويجوز فيهن الواو لا ستثقال الهمزة بين ألفَيْن، فعلى كلٍّ تقدير فات الناظَم التنبيهُ على الأوْلويَّة، ولكنه قد لايَحفل بذكر ذلك.؛ إذْ [4] كان الجميع جائزا، وقد مَرَّ في «نَظْمِهِ» من هذا القَبِيل مواضعُ.

ثم ذَكَرَ القسمَ الثالثَ فقال : (وغَيْرَ ماذُكِرَ صَحِّحْ) «غيرَ» منصوب بـ«صَحِّحْ» أى : صَحِّح غيرَ ماذُكِرَ، يريد أنَّ ماعدا ماتَقَدَّم من القسمين حكمُه في التثنيه / التصحيحُ وعدمُ الإعلالِ، وهو أن تُتْرَكَ الهمزةُ على حالها بدون تغيير. ٢٠٥

ولم يَبْق لهذا القسم من أقسام الممدودِ إلاَّ ما همزتُه أصليَّةٌ، نحو : قُرَّاءٍ [5] ووضَّاءٍ [5]، لأنَّهما من : قَرَأَ، ووَضُؤَ وجَهُه، أى حَسُن، فتقول :

---

(١) هو أبو عبدالله محمد بن علي بن هانى اللخمي الإشبيلى. كاك إماما في العربية، قرأ على أبي أسحق الغافقي، وأبي بكر بن عبيد وقد أثنوا على شرحه للتسهيل، وله غير ذلك من المصنفات. انظر الدرر الكامنة ٢١٠/٤، بغية الوعاء ١٩٢/١.

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١٤٣/١ ـ ١٤٤.

(٣) تصرف الشارح في عبارة ا لسيرافي .

(٤) في الأصل ، ز : إذ .

(٥) القُرَّاء : الناسك. ومثله القارىء والمُقَرِّىءُ. والوُضَّاء والوَضِىءُ : الحَسَنُ النظيف، يقال : وَضُؤَ يَوْضُؤُ وضاءَةً.

قُرَّاءَانِ، ووُضَّـاءَ انِ، وإنما لم تُقْلَب هذهِ (الهمزة)[1] لِقُوَّتِها بالأصالة، وعدم انقلابها عن غيرها، لأن التغيير يأنس بالتغيير ، فلما كانت أصْلاً لم يَلْحَقْهَا تَغْيِيرٌ تَحَصَّنَتْ بذلك عن القلب، وهذا هو الأشهرُ فيها، والذى عليه كَلاَمُ العربِ.

ثم قال : «ومَا شَذَّ عَلَى نَقْلٍ قُصِرَ» يعنى أن ما شَذَّ وخرج عما تقدَّم ذكرهُ في كيفيَّة التثنية مقصورٌ على النقل، وموقوفٌ على مَحَلِّه لايُقاس عليه، لقلَّتِه ونُدُورِهِ.

وتنبيهُه على الشُذُوذِ ليس بمقصور على تثنية الممدود فقط، بل هو عامٌّ في جميعِ الأقسامِ، ماذكره نَصًّا، وماتَرك ذكرهَ للعلم به، فلابُدَّ إذًا من ذكر بعض مانُقل في الأقسام الأربعة التى للمثنى، ليَحْصُل به شرحُ ما أجمله الناظم في هذا الكلام.

فأما الصحيحُ الآخِرِ : والجارى مَجراه فممَّا شَذَّ منه قولُهم في (أَلْيَةٍ) أَلْيَانِ، وفى (خُصْيَةٍ) : خُصْيَانِ؛ إذ كان الحقُّ على مقتضى القاعدة لَحاقَ العلامتين من غير حذف شيءٍ، لكنَّهم شَذُّوا فحذفُوا هاءَ التأنيث، وكان الأصل : أَلْيَتَانِ، وخُصْيَتَانِ، قال الراجز[2]:

* تَرْتَجُّ أَلْيَاهُ ارْتِجَاجِ الوَطْبِ *

وقال الآخر[3]:

كَــأَنَّ خُــصْــيَــيْــهِ من التَّــدَلْدُلِ
ظَرْفُ عَــجُــوزٍ فــيــه ثِنْتَيَــا حَنْظَلِ

---

(١) عن س .

(٢) هو خطام المجاشعى أو غيره. انظر الرجز في الكتاب ٣/٥٦٩. والمقتضب ٢/١٥٣، والمنصف ٢/١٣١.

(٣) مجهول، ولفير هو نوادر أبى زيد ٣٩٣، والمقتضب ١/٤١، والمنصف ٢/١٣١.

وأما المنقوصُ فمِمَّا شَذَّ منه رَدُّهم لامَ الكلمة المُعْتَزَمَ حذفُها، فقالوا في (يَدٍ):[1] يدَيَانِ، قال[2]:

يَدَيَانِ بَيْـــضَـــاوَانِ عِنْدَ مُـــحَكَّمٍ
قـد تَمْنَعـانِكَ أن تُضَـامَ وتُضْـهَـدَا

وفي (دَمٍ) دَمَيَانِ، ودَمَوَانِ، قال الشاعر[3]:

فَلَوْ أنَّا على جـحـــر[4] ذَبَـحْـنَـا
جَـرَى الدَّمَـيَـانِ بالخَـبَـرِ الْيَـقِينِ

وهذا إذا لم يُحملا على أنهما تثنية للُغة القَصْرِ؛ إذْ قالوا : الدَّمَا، والْيَـدَا، كـالفَـتَى، والرَّحَى. وقـالوا في (الأخِ) و(الأبِ) : أَخَـانِ، وأبَانِ[5]، وهما أيضا مُحتملان لأن يكونا تَثنيةً على لغة النَّقْص مطلقا.

وأمَّا المقصورُ : فشَذَّ منه أشياء، منها أنهم قالوا : مِذْرَوانِ، فَقلبوا الألف إلى الواو وهى رابعة، قال عَنْترة[6]:

أحَـوْلِى تَنْفُضُ اسْتُكَ/ مِـذْرَوَيْـهـا
لِتَـقْـتُلَنِى فـهـا أنَا ذَا عُـمَـارَا

٢٠٦

---

(١) سقط من س .

(٢) تقدم البيت وتخريجه من قريب.

(٣) هو علي بن بَدَّال السلَمي كما رجع البغدادى في الخزانة ٤٨٩/٧. والبيت في المقتضب ٣٦٦/١، وانظره في نتائج الفكر للسهيلى ٣٦٧.

(٤) في الأصل ز ، س : حجر ، وهو تصحيف .

(٥) في اللسان : قال ابن بَرِّى : شاهدُ قولهم : أباك، في تثنية أبٍ قولُ تكْتَمَ بنتِ الغوث :

باعدنى عن شتْمِكم أبانِ ... عن كـــلِّ عيب مُهذَبانِ

وفي مادة أخا : «وبعض العرب يقول : أخاكِ على النقص».

(٦) ديوان ٢٣٤، وانظر كتاب الشعر لأبى على ١١٨/١.

وكان القياس : مِذْرَيَانِ، كحُبْلَيَانِ، ولكن لَمَّا لم يكن له مفرَد مستعمَل جعلوا علامَتَيِ التثنية فيه كتاء التأنيث في : شَقَاوَةٍ، وعَظَايَة[1]، قد بُنيت الكلمة عليها.

ومنها أن الكوفيون قالوا : إنّ العرب تُسْقط الألفَ المقصورة مِمَّا كَثُرت حروفه، كخَوْزَلَى[2]، وقَهْقَرَى، فيقول : خَوْزَلَانِ وقَهْقَرَانِ.

ولم يَحْكِ البصريون من ذلك شيئا عن العرب، فإن صحَّ مانقلة الكوفيون فيكون، ولا بُدَّ، من الشذوذ المقصور على النقل، إذ لو كَثُر لَقَضت العادةُ باشتهاره حتى يَحفظ منه غيرهم شيئا، فإذْ[3] لم يكُن كذلك، ولابُدَّ من تصديق الرُّواة، فيكون من الشاذِّ. وقد تقدم نقلُ مذهبهم.

وأما المدود : فشَذَّ منه أشياءُ أيضا، منها في همزة التأنيث إثباتُها على حالها، حُكِي أن من العرب مَنْ يقول : حَمْرَاءَان[4]، وصَحْراءَانِ[5] . وذلك نادر، فَمِنْ ثَمَّ لم يَبْنِ عليه الناظمُ، بل حَتَمَ القلبَ إلى الواو.

وقد ذهب الكسائي إلى جواز الهمز قياسًا، وهذا إنما بَناه على ماحُكى عن العرب، ولم يُحْكَ من ذلك عنهم شيءُ يُعْتَدُّ به في القياس، فلا يُبْنَى عليه .

وقد استَحسن الكوفيون في المدود، إذا كان قبل الألف واوٌ أن يُثَنُّوا بالهمزة وبالواو، نحو : لأْوَاءُ[6]، وجَأْوَاءُ، وأجازوا الوجهين في نحو : سَوْآءَ[7]، فيقولون : سَوْآءَانِ، وسَوْآوَانِ، وكذلك اللأْواوان، والجَأْوَاوَانِ.

---

(١) العظاية : دويبة على خِلْقة سام أبرص أعيظم منه شيئا .

(٢) الخَوزلى : مشية فيها تثاقل وتبختر .

(٣) س : فإذا

(٤) انظر شرح الكافية للرضى ٣/٣٥٤.

(٥) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ١/٩٣ .

(٦) اللاواء : الشدةُ وضيق المعيشة. ويقال : فرس أجأى، والأنثى جأواء من الجُؤْوَة، وهو لون من ألوان الخيل والابل، وهى حمرةٌ تضرب إلى السواد.

(٧) السوآء : القبيحة، والسوأة السوآء : المرأة المخالفة.

قالوا : والهمزُ[1] أكثر في كلام العرب.

ومنها أنهم حذفوها رأسًا في التثنية من أربعة ألفاظ، وهي خُنْفَسَاءُ، وبَاقِلاَّءُ، وعَاشُورَاءُ، وقُرْفُصَاءُ، فقالوا : خُنْفُسَانِ، وبَاقِلاَّنِ، وعَاشُورَانِ، وقُرْفُصَان.

وأجاز ذلك الكوفيون قياسًا في كل ماطال من الممدود كالألفاظ المتقدِّمة، فيقولون : قَاصِعَانِ، حاثيان، في : قَاصِعَاءَ، وحَاثِيَاءَ[2]، وكذلك ماأشبه.

ومنها أنهم حكَوا أن من العرب من يُبدل من الهمزة الياء، فيقولون: حَمْرَايَانِ[3]، وبَيْضَايَان، ونحو ذلك، وأجازوه قياسًا، أعنى الكوفيِّين، وكلُّ هذا، إن وُجد في كلام العرب، من قبيل المقصور على النَّقْل لنُدوره، فالصواب ألاَّ يُبْنَى عليه.

ومنها في المُبْدَلَة من أصل أن الكسائى حَكى قلبَها ياء عن بعض العرب، فيقولون : كِسَايَانِ، ورِدَايَان، وقَضَايَانِ، ونحوها. وكأنَّ قولهم : «عَقَلْتُه بِثِنَايَيْنِ[4]» من هذا، ولكنْ وجهُ هذا بناؤه على علامة التثنية، كما بَنُوا (سِقَايَة) على التاء، وذلك لأنهم لم ينطقوا له بمفرد، وهذا أيضا من الشُّذُوذات.

ومنها في الأصلية : قَلْبُها واوا، فيقال : قُرَّاوَانِ، ووُضَّاوَانِ أجاز ذلك الفارسي[5] قياسًا على قول بعضهم في النَّسَب : قُرَّاوِيٌّ .

---

(١) س : الهمز .

(٢) الحاثياء : تراب جحر اليربوع الذى يحثوه برجله.

(٣) انظر شرح الكافية للرضى ٣/٣٥٤.

(٤) الكتاب ٣/٣٩٢، وسر صناعة الإعراب ٢/٤٦٩. الثنايان : حبلٌ واحد تُشَدُّ بأحد طرفيه اليد وبالطرف الآخر الأخرى، فهما كالواحد. وإنما لم يُهمز لأن لفظه جاء مُثَنًّى لايفرد واحدُه فيقال : ثناء فتركت على الأصل كما قالوا في مِذْ رَوَين. انظر لسان العرب : ثنى.

(٥) التكملة ٤٢.

قال ابن الضائع : وكان الأستاذ أبوعلى[1] يَأخذ عليه في ذلك، يعنى في كونه قاس على ماهو شاذٌّ، وكان الشَّلَوْبين يَجعل ذلك من شواذ النَّسَب، ثم وَجَّهه الشلوبين بأن الهمزة في التثنية لها ثِقَلٌ خاصٌّ بها، وهو وقوعها بين أَلِفَيْن، ومِمَّا يدل على ثِقَلها عندهم أن مِمَّنْ لغتُه تحقيقُ الهمزة مَنْ يُسَهِّلها إذا وَقعت بين أَلِفَيْن، كالوقف على : رأيْتُ كِسَاءً، حكاه سيبويه[2]، كما أن المحِّققين يُسَهِّلون الهمزة المجتمعةَ مع مِثْلها.

ولَمَّا أتمَّ (الناظم)[3] الكلام على التثنية، وما تعلَّق بها من الأحكام، أخذ يذكر الحكم في جَمْعَيِ التصحيح، وهما الجمع على حَدِّ التثنية، والجمعُ بالألف والتاء، فقال :

وَاحْـذِفْ مِنَ الْمَـقْـصُـورِ فـي جَـمْعٍ عَلَى
حَـــدِّ الْمُـــثَنَّى مَـــابِهِ تَكَمَّـــلاَ
والْفَـتْـح أبْقِ مُـشْـعِـرًا بِمَـا حُـذِفْ
وإنْ جَـــمَـــعْـــتَـــهُ بِتَـــاءٍ وأَلِفْ
فَـالأَلِفَ اقْلِبْ قَلْبَـهَـا فـي التَّـثْنِيَـهْ
وتَـاءَذِي التَّـــا أَلْزِمَنَّ تَنحـــيـــهْ

وابتَدأ بذكر ماعَداه.

والمجموع كما تقدَّم أربعة أقسام :

---

(١) هو الشلَّوبين، عمر بن محمد الأزدى. إمام من أئمة الأندلس في العربيّة واللغة، أخذ الجلّة عنه كتاب سيبويه، من تآليفه : شرح الجزوليَّة، وإملاءً على كتاب سيبويه، وغيره. عاش بين سنتى ٥٦٢ ـ ٦٤٥هـ.

(٢) الكتاب ٣/٥٥٣.

(٣) عن س .

فأمَّا الصحيحُ الآخِر : فلا زيادةَ فيه، على ماتقدم في «باب المُعْرَب والمَبْنى» فلم يَحتج إلى ذِكْره.

وأمَّا المنقوصُ : فحكمُه في الجمع مخالفٌ لحكم التَّثْنية، فإن التثنية تَرُد منه فيها ماتَرَدُّه الإضافة، كما ذكُر في الاعتراض عليه. وهنا لايُعْتَبر شيءٌ من ذلك، بل يَبْقَى المنقوص في الجمع على حالِه قبلَه مُطلَقًا[1] سواءٌ كان منقوصًا بقياس أم بغير قياس، ويُعَدُّ آخره كأنَّه لم يُحذف منه شيء، فتقول في (قَاضٍ) : قَاضُوَن، وفي (عَادٍ) : عَادوُنَ، وفي (شَجٍ) : شَجُونَ. قال اللّه تعالى : {بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ}[2]. وقال : {بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ}[3].

وكذلك / إذا سَمَّيت بَيَدٍ، ودَمٍ فإنك تقول : يَدوُنَ، ودَمُونَ، ولاتَرُدُّ شيئا. ٢٠٨

هذا هو الحكمُ الظاهُر في الجميع، وإن كان باب (قاضٍ) ونحوه جاريا على قياسٍ تَصْرِيفى؛ إذ كان الأصل أن يقال :قَاضِيُونَ، ثم أُعِلَّ، لكنَّ الحاصل في الظاهر عدمُ التغيير.

والناظمُ في تَرْك التَّنْصيص على حكم المنقوص هنا أعْذَرُ منه في تَرْكه التنصيصَ عليه في التثنية؛ إذ لايَلْزمه هنا به[4] اعتراضٌ، وقد لزِمَهُ هنالك[5] ، فَلمَّا كان المنقوص على هذا السبيل لم يَحتج إلى ذكره هنا.

وأمَّا الممدود فقد ذكَر حكمَه في التثنية، وانَّه الهمزة فيه يَختلف الحكم فيها، وكذلك الأمرُ هنا، فإن كانت أصليَّة فالإثباتُ، فتقول : قُرَّاءُونَ ووُضَّاءُونَ.

---

(١) بعده في الأصل « في قاضٍ وقاضون » . وهي مخلة بالسياق .

(٢) سورة الشعراء : ١٦٦.

(٣) سورة النمل ٦٦ .

(٤) ز : به هنا .

(٥) في الأصل هذ : هناك .

وإن كانت مُبْدَلَةً من ألف التأنيث فالقلبُ، فتقول في (زَكَرِيَّاء) : وزكَرَيَّاوون وزَكَرِيَّاوِينَ، وفي (صَحْراءَ) اسمَ رجل : صَحْرَاوُونَ، وصَحْرَاوِينَ. وكذلك ما أشبهه.

وإن كانت مُبْدَلَةً من أصلٍ أو من حرف الإلحاق فالوَجْهان، فتقول في (عَطَاءٍ) و(رَجَاءٍ) عَلَمَيْن : عِلْبَاءُونَ، وعِلْبَاؤونَ، وحِرْبَاءُونَ، وحِرْباوونَ، وما أشبه ذلك[1] . وإذا كان حكمه قد تقدم لم يَحتج إلى إعادته؛ بل أحال على المعلوم فيه.

وبهذا يُعلم أنه لم يَرْتَض جوازَ الهمز في نحو : صَحْرَاوُونَ؛ بل جعله على حكم التثنية على الإطلاق.

وقد أجاز الهمزَ على مذهب الإبدال المازنُّي فيما ذُكِر عنه، اعتماداً منه على أنها واوٌ مضمومةٌ، وكلُّ ماكان كذلك فيجوزُ في التصريف قَلْبُها همزةً، كوُجُوهٍ وأُجُوهٍ، ووُقِّتَتْ وأُقِّتَتْ، ونحوِ ذلك.

قالوا : وما قاله سَهْوٌ، لأنَّ الضمَّ هنا كَضَمِّ الإعراب في نحو : دَلْوُكَ، وكالضمِّ في التقاء الساكنَيْن إذا قلت : هؤلاء مُصْطَفَوُ النَّاسِ، وما كان مثلَ هذا فلا يُهْزُ باتِّفاقٍ، لعدم ثُبُوتِهِ، وكَوْنِه عارضاً.

وأيضاً فَلمَّا كانت منقلبةً عن الهمز لم يَصحَّ أن تُرَدَّ إليه، لما يَلزمُ من وُقوع اللَّبْس أو نَقْصِ الغرض، وهما مُجْتَنَبان، فالصحيحُ مذهبُ الناظمِ والجُمهور.

ونُقل عن المُبِّرد موافقةُ المازنّي والرَّدُّ على سيبويه، ثم ذِكُرَ أنَّ المبرد نَزَعَ عنه، ورَدَّ على المازني.

---

(١) عن س .(١) .

وأما المقصور / فهو الذى احتاج إلى ذِكْره، لأنه في الجمع لايَبقى ٢٠٩ على أصله بلا تغيير فَيَلْحَق بالمسكوت عنه كالصحيح، ولايَثْبتُ له حكمُ التثنية من قَلْب الألف فيُسْتَغْنَى بذكره هناك كالممدود، فلم يكن له بُدٌّ من ذكره، فقال : «واحْذِفْ مِنَ الْمَقْصُورِ في جَمْعٍ» إلى آخره.

يعنى أن الاسم المقصور إذا جُمع على حَدِّ التثنية، وهو أن يُجمع بالواو والنون، أو الياء والنون، فإن الحرف الذى تُكَمَّل به ذلك الاسم، وهو الحرف الأخير، يُحذف رأسًا، ثم تَلحق العلامتان، فسواءٌ أكانت الألفُ منقلبةً عن أصلِ واوٍ أو ياءٍ، أم كانت رابعةً فصاعدًا، لتأنيثٍ أو غيرهِ فتقول في موسى مُوْسون ومُوسَين ، وفي مصطفى مُصطفَون ومصطفين وفي (زَكَرِيًّا) مقصورًا : زَكَرِيُّونَ، وزَكَرِيِّيَن، قال الله تعالى : {وَأَنْتُمُ الأَعْلَـوْنَ}(١). وهو جمع (الأعْلَى)، وقال تعالى : {وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الأَخْيَارِ}(٢) وهو كثير. فحُذفت الألف مطلقا، لكن لَمَّا حذفوها تَركوا دليلاً عليها يُشعر بموضعها، وهو فتحُ ماقبلها؛ إذ كان قبل حَذْفِها مفتوحًا، فَتُرِكَ على حاله.

ولَمَّا كان هذا مُحتاجًا إلى استدراكه نَبَّه عليه بقوله : «والْفَتْحَ أَبْقِ مُشْعِرًا بما حُذِفْ» «الفتح» مفعول بـ«أبْقِ» و«مُشْعِرًا» إما حال من فاعل «أبْقِ» أى : حالة كونك مُشْعِرًا بإبقائه، أو من مفعوله، أى : حالة كون الفتح مُشعِراً. يريد أن الفتح الذى كان موجودًا قبل الألف يَبْقَى على حاله إشعاراً بأنه قد كان ثَمَّ مافُتِح له ذلك الحرفُ، وليس إلا الألفَ، ولو لم تَبْقَ الفتحةُ لم يكن ثَمَّ دليلٌ على الألف؛ إذ كانت واوُ الجمع تَطَّلب بضمٍّ

(١) سورة آل عمران : ١٣٩.

(٢) سورة ص : ٤٧.

ماقبلها، وياؤه تَطْلُبُ بكسره، فكان اللَّبْس يقع بين المقصور وغيره، فحَافَظُوا على ماقَصدَوا من التمييز بالفتحة.

ونَبَّه أيضا بذكر إبقاء الفتحةِ على مسألةٍ أخرى، وهى ارتضاؤه لمذهب أهل البصرة؛ إذ كان إبقاءُ الفتح هو البابَ، وعليه كلامُ العرب، وبه جاء القرآن، فلم يُحيزوا خلافَه.

وذَهب الكوفيون، فيما نَقل بعضُ الناس عنهم[1]، إلى جواز ضَمِّ ماقبل الواو، وكسر ماقبل الياء، بعد حذف / الألف، فيقولون في (مُوسَى): مُوسُونَ، وموسين وفي (حُبْلَى)، ومُوسِيَن، وحُبْلِينَ، كأنه جمع : مُوسٍ وحُبْلٍ، وكذلك ما أشبه. ٢١٠

والذى نَقل[2] المؤلف عنهم أنهم يُلحِقُون المقصورَ، الذى ألفُه زائدةٌ بالمنقوص، فإن كان المقصور أعجميًا أجازوا فيه الوجهين، لإمكان زيادةِ الألف وعدمها والذى يُشير إليه كلام سيبويه[3] موافقةُ النقلِ الأول. والذى يدل على صِحَّة مذهبِ الناظم أوْجُهٌ :

منها أنه القياسُ المعلوم، وذلك لأن الألف إذا جاء من بعدها علامةُ الجمع التقى ساكنان، فالقياسُ والضرورةُ يُعْطِيان حذفَ الألف لالتقائهما، وإبقاءُ الحركة على حالها هو القياسُ أيضا ولو قُلْنا : مُوسُونَ ومُوسِينَ، لَكُنَّا نقدِّر حذفَ الألف من قبل دخول علامة الجمع، فلا يَظْهر لحذف الألف مُوجب. وإن قيل : التخفيفُ هو الموجِب لَزِمَ جواز الحذفِ تخفيفا في الجمع بالألف والتاء، فكنتَ تقول في (حُبْلَى) و(سَكْرَى)

---

(١) انظر شرح الكافية للرضى ٣/٣٧١.

(٢) شرح التسهيل ١/٩٥.

(٣) الكتاب ٣/٣٩٤.

وشُكَاعَى[1]) و(حُبَارَى) : حُبْلاَتٌ، وسَكْرَاتٌ، وشُكَاعَاتٌ، وحُبَارَاتٌ، وهذا باطل.

وإلى هذا المعنى أشار سيبويه في الرد عليهم قال[2]: «واعلم إنك لاتَقُولُ في (حُبْلَى) و(مُوسَى) و(عِيسَى) إلا : حُبْلَوْنَ، وعِيسَوْنَ، ومُوسَوْنَ، وعِيسُونَ، ومُوسُونَ خَطَأً».

قال[2]: «ولو كنتَ لاتحذف ذا ـ يعنى الألفَ ـ لئلاً يلتقى ساكنان، وكنتَ إنما تَحذفها وأنت كأنَّك تَجْمع : حُبْلٌ، ومُوسٌ، لَحذفتَها في التاء فقلت : حُبَارَاتٌ، وشُكَاعَاتٌ».

وأيضا فكلامُ العرب على ماذهب إليه البصريون، فلا يُعْدَل عنه إلى مالم يوجد في كلامهم [3].

ثم ذكَر حكم المقصور في الجمع بالألف والتاء فقال : «وإنْ جَمَعْتَهُ بِتَاءٍ وأَلِفْ، فَالألِفَ اقْلِبْ قَلْبَهَا في التَّثْنِيَةِ».

الهاءُ من «جَمَعْتَه» ضمير «المَقْصُورِ» المذكور في جمع المذكور، يقولإذا جمعتَ ماآخرهُ ألفٌ بالألف والتاء، فإنك تقلَب الألف فيه، كما قلبتَها في التثنية سواءً، لافرق بينهما.

وقد مَرَّ أنَّ المقصورَ في التثنية إن كانت ألفه رابعة وصاعداً / ٢١١ قلبتها ياءً مطلقا، وإن كانت ثالثةً منقلبة عن ياء فكذلك، وكذلك إن كانت في اسم جامدٍ وقد سُمِعت فيه الإمالة. وماعَدا ذلك تُقْلَبُ فيه الألف واوا،

---

(١) الشُكَاعى : نبتٌ قال أبو حنيفة : الشكاعي : من دِقِّ النبات، وهى دقيقة العيدان ، صغيرة ، خضراءُ، والناس يتداوون بها. اللسان.

(٢) تقديم تخريجُه من قريب.

(٣) ز : كلامه .

وكذلك الحكمُ فيه إذا جُمع هذا الجمع، فتقول في (حُبْلَى) : حُبْلَيَاتٌ، وفي (فَتَاةٍ) : فَتَيَاتٌ، وفي (مَتَى) اسمَ امرأة : مَتَيَاتٌ، وفي (قَنَاةٍ) : قَنَوَاتٌ، وفي (غَزَاةٍ) : غَزَوَاتٌ، وفي (عَلَى) اسمَ امرأةٍ : عَلَوَاتٌ.

ولم يُفَرِّق في هذا بين ماكَثُرت حروفه ومالم تَكثر، فدل على التزامه مذهبَ البصريين.

وأهل الكوفة يُسْقِطون الألف إذا كانت خامسة فصاعدا، كما يُسقطونها في التثنية، فيقولون في (قَبَعْثَرَى) اسمَ أنثى : قَبَعْثَرَاتٌ، وفي (بَاقِلَّى): بَاقِلاَّتٌ، وكذلك ماأشبهه.

وأثبته المؤلف سَمَاعًا فقال في «التسهيل»(1): «وربما حُذِفَتْ خامسةً في التثنية، والجمع بالألف والتاء». ولم يَحْكِ من السَّماع في الجمع إلا (هَرَاوَاتٍ) في بيت شعر لم أُقَيِّده(2). وقال : وقال إنه جمع (هَرَاوَى) الذى هو جمع (هَرَاوَةٍ). وكذلك سُمع مفتوحَ الهاء. والمحذوفة ألف (هَرَاوَى) التى منقلبة عن واو (هَرَاوَة). وهذا من الشذوذ والتكلّف بحيث لا يُبْنى عليه السَّماع فضلا عن أن يكون مَقِيسا. وقد تقدم مثلُ هذا في التثنية.

وفي كلام الناظم هنا نظرٌ، وذلك أن الجمع بالألف والتاء جارٍ في حكمه على التثنية في جميع أقسامها، إلاَّ ما يَسْتَثنيه من حَذْف هَاء(3) التأنيث، وتحريكِ العين السَّاكنة هنا، فالصحيحُ الآخرِ لايغيَّر في الجمع هنا، والمنقوصُ

(1) السهيل : ١٧ .

(2) شرح التسهيل : ١ / ٩٥ - ٩٦ . والبيت

تَرَوَّح في عُمِّيَّــــةٍ وأعانــه ... على الماءِ قومٌ بالهَرَاوات هُوجُ

وهو في معانى القرآن للفراء : ٢/٨١، وفيه وأغاثه . والعُمِّيَّةُ - بضم العين وكسرها : الضلالة والكبر.

(3) سقط من الأصل .

إن كان بقياس رُدَّ ماحُذف، فيُقال في (رامٍ) و(قَاضٍ) و(شَجٍ) اسمَ امرأة: قَاضِيَاتٌ، ورَامِيَاتٌ، وشَجِيَاتٌ، كما تقول في (حائِضٍ) و(قائمٍ) و(قاعدٍ) أعلامًا للمؤنث : حائِضَاتٌ، وقَائمَاتٌ، وقَاعِدَاتٌ، وإن كان بغير قياسٍ فكذلك[1]، تقول في (يَدٍ) و(دَمٍ) اسم امرأة : يَدَاتٌ، ودَمَاتٌ، ولاتَرُدُّ ماحُذف والمقصورُ كذلك كما ذكر.

والممدودُ أيضا كذلك، فإن كان الهمزة أصليَّة (قلت)[2]: امرأةٌ وُضَّاءَةٌ، ونساءٌ وُضَّاءَاتٌ، وكذلك قُرَّاءَاتٌ في قُرَّاءَة.

وإن كانت للتأنيث قلت / : صَحْرَاوَاتٌ، وفي (حَمْرَاءَ) علمًا لمؤنث : ٢١٢ (حَمْرَاوَاتٌ).

وإن كانت منقلبةً عن أصل، أو حرفَ عن[3] إلحاقٍ فالوجهان، فتقول في (عِلْبَاءٍ) وحِرْبَاءٍ، وكِسَاءٍ، ورِدَاءٍ) أسماءَ مؤنث :عِلْبَاوَاتٌ وعِلْبَاءَاتٌ، وحِرْبَاءَاتٌ وحِرْبَاوَاتٌ، وكِسَاوَاتٌ وكِسَاءَاتٌ، ورِدَاوَاتٌ ورِدَاءَاتٌ، فلايختلف الحكم في هذا الجمع مع التثنية أصلا.

وإذا تقرَّر هذا فالناظمُ قد بَنى على ماعُلم حكمُه من «نَظْمه» فلا يَذكره، ولذلك لم يَذكر كيفية تثنية الصحيحِ الآخِر، ولا المنقوصِ الآخِرِ لَمَّا كان معلوما. ولم يَذكر كيفيَّةَ جَمْعِ الممدود بالواو والنون لَمَّا قد ذَكر ذلك في التثنية وإنما ذَكَر المقصورَ فيه لمخالفته لها كما تَقدَّم .

فإذًا كان من حَقِّه ألاَّ يَذكر من أقسام المجموع بالألف والتاء واحدًا، ولا من أحكامه حكمًا إلا حكم حَذفِ التاء؛ إذْ كان يكون بتَرْكه مُحِيلاً على ماتقدم، لذِكْره ذلك كلَّه في التثنية، وإن سلَّم أن لا مُشَاحَّة في

(١) أى : فكذلك حكمُه حكم المثنى.

(٢) سقط من س .

(٣) عن س .

ذِكْره أحدَ الأقسام تكَراراً، فكان من الأوْلَى أن يَكُرَّ على ذكر الجَمْع[1] بكلمة عامَّة بأن يَذكر أن حكمَ الجمع[1] بالألف والتاء حكمُ التثنية، فكان يقول مثلا :

وَمَا جَمَعْتَهُ بتاءٍ وألِفْ

فالحكمُ فيه مثلُ حكمِ التَّثنيه

أو نحو هذا، ولايَحْصُل له فيه تطويل إلا مِثْلُ ماحَصَل في ذكر أحد الأقسام؛ بل في ذِكْره أحدَ الأقسامِ خصوصًا إيهامٌ، وهو أنه لَمَّا ذكَر المقصور، وأنه في الحكم كالتثنية، رُبَّما يُتَوَهَّم أَنَّ ماعداه من الأقسام ليس حكمه ذلك الحكمَ، فيُرجع فيه إمَّا إلى الأصل من عدم التغيير مطلقا، فَيلْحق الممدودُ عند ذلك بالصحيح، في عدم التغيير، وذلك فاسد. وإمَّا إلى أمرٍ لايُعرف، وهذا كلُّه شنَيع.

والجواب عن هذا أنَّ مافَعله الناظمُ هو الواجبُ في الموضع، وهو أنَّه لايخلو أن يَسكت عن ذِكْر جميع الأقسام، أو يذكرَها كلَّها، وعلى كلِّ تقديرٍ يَلزمُ محذورٌ.

أمَّا سكُوتُه عن الجميع فموُهِمٌ في المقصور لحكمٍ غيرِ صحيحٍ، وذلك أن آخَر حُكْمٍ ذُكِر فيه حُكْمُ الجمعِ بالواو والنون، وهو حذفُ الألف، وهو أقربُ إلى هذا الموضع من التثنية، فلا/بُدَّ أن يُسْتَصحَبَ له هذا الحكمُ ٢١٣ لقُرْبه، ويَبقى سائرُ الأقسام على حكم التثنية، لأنَّه لم يَذكر لها في الجمع بالواو والنون حكمًا زائدًا على ماذكَر في التثنية.

---

(١) في الأصل : الجميع.

ولأجل إحالته على الأقرب، واعتماده على ذلك لم يَذكر حكمَ الممدود في الجمع بالواو والنون، لذكره في التثنية، وهى أقربُ مِمَّا أحال عليه في تثنية الصحيح، فلايُمْكنه.

وأمَّا ذِكْرُه للجميع فجارٍ مَجرى الحَشْو والتكْرار من غير فائدة وأمَّا ذِكْرهُ ماذَكر وَحْدَه فلأنه لَمَّا اقتصر في الجمع بالواو والنون على ذكر المقصور وحدَه، فلو سَكَت عنه في هذا الجمع لم يَسْبِق إلى الذهن فيه إلاَّ ماقَرُب ذكرُه وهو الحَذْفُ، وهو فاسد.

وأمَّا الممدودُ فيذكَر حكمَه في التثنية، فوجبت الإحالة عليه.

وأمَّا غيرُهما من الأقسام فهو من المَسكوتِ عنه للعِلْم به، فلذلك اقتَصر على قسم المقصور وحدَه، وهو التفاتٌ حَسَنٌ، وقد تقدم له شيءٌ من هذا النوع من الالتفات في مواضع، كبابِ المصادرِ وغيره.

ثم قال : «وتَاءَ ذِى التَّا أَلْزِمَنَّ تنحية».

«تاءَ» مفعولٌ أول لـ«أَلْزِمَنَّ» و«تنحية» مفعولٌ ثانٍ له، و«ذُو التاءِ» هو مافيه تاء التأنيث من الأسماء المجموعة.

يَعنى أن ماكان فيه تاءُ التأنيث فإزالةُ تلك التاءِ منه، إذا جُمع بالألف والتاء، لازمةٌ، فلا يُجمع بينهما، فتقول في (طَلْحَة) طَلَحَاتٌ، وفي (فَاطِمَة): فَاطِمَاتٌ، ولاتقول : طَلْحَتَاتٌ، ولا فَاطِمَتاتٌ. ووجهُ ذلك كراهةُ اجتماعِ علامَتْى تأنيث مُتَماثِلَتَيْن؛ إذ كانت تاء الجمع تاءَ تأنيث، فاجْتَنبوا ذلك بحذف تاء الاسم المفرد، وبَقيت تاءُ الجمع كالنائبة عنها.

والتَّنْحِية : مصدرُ : نَحَّيْتُ كذا، أى : جعلته في ناحية، وذلك عبارةٌ عن إزالة التاء عن موضعها.

واعلم أن الناظم نَقَصه هنا أمرٌ ضروريٌّ في المجموع بالتاء، وهو ذكر ما يُجمع كذلك مما لايجمع. والذى يُجمع من ذلك باطِّراد خمسةُ أنواع :

أحدها : مافيه تاءُ التأنيث مطلقا، ماعَدا أربعةَ أسماءٍ، وهى : امْرَأةٌ، وأمَةٌ[1]، وشَفَةٌ[2]، وشَاةٌ، استَغْنت / العرب عن التصحيح فيها ٢١٤ بالتكسير.

والثانى : المؤنثُ بالألف الممدودة أو المقصورة، ماعَدا (فَعْلاَءَ أَفْعَلَ) و(فَعْلَى فَعْلاَن)، لَمَّا لم يَجمعوا مؤنَّثاتِها بالألف والتاء.

والثالث : عَلَمُ المؤنثِ للعاقل الذى لا علامة فيه، لأنَّ مافيه علامةٌ داخلٌ في النوع الأول.

والرابع : صفةُ المذكَّر غيرِ العاقل، نحو : (أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ)[3].

والخامس : مُصَغَّرُ مالا يَعقل، نحو : دُرَيْهِمَات.

وماعدا ذلك موقوفٌ على السماع، خلافًا لابن عُصْفور[4] القائل

---

(١) في لسان العرب : «وجمع الأمة أَمَواتٌ، وإِماءٌ، وآمٍ، وإِموانٌ، وأُمْوانٌ». وفيه عن التهذيب : «قال ابن كيسان : يقال : جاءنى إماء الله، وأموان الله، وأمواتُ الله، ويجوز أماتُ الله، على النقص».

(٢) في اللسان أيضا : «وزعم قوم أن الناقص من الشفة واو ، لأنه يقال في الجمع شفْوات. قال ابن برى – رحمه الله – : المعروف في جمع شفه شفاةٌ، فَكسَّرًا غير مُسلَّم، ولامه هاء عند جميع البصريين، ولهذا قالوا : الحروف الشفهيَّة، ولم يقولوا : الشفويَّة...». ونقل عن الليث : «إذا تلَّثوا الشفة قالوا : شفهات وشفوات، والهاءُ أقيس، والواو أعمُّ».

(٣) سورة البقرة : ٢٠٣.

(٤) الذى في شرحه على الجمل ١/١٤٩ أنَّه مقصور على السماع، قال بعد ذكره بعض المقيس : «وما عدا لايجوز جمعُه بالألف والتاء إلا حيث سُمِعَ نحو حمَّامات وسرادقات وإصطبلات وسجِلاَّت، ولذلك لحَّن المتنبي في قوله : ==

بأن مذكَّر مالايَعقل إن لم تُكَسِّره العربُ جُمع بالتاء قياسًا، نحو : حَمَّامَات، وسُرَادِقَات، وإن كُسِّر استُغْنى بتكسيره.

ورَدَّ عليه الأستاذُ ـ رحمه الله ـ بأن التصحيح فيها قليل، فالواجبُ الرجوعُ إلى أوسع البابَيْن، وهو التكْسِير.

فإذَنْ كان حق الناظم أن يبيِّن هذا، إمَّا هنا وإمَّا في «المعرَب والمَبْنى» حيث بَيَّن شروطَ الجمع بالواو والنون، فلو قال :

وقِسْهُ في ذِي التَّا ونَحْوِ ذِكْرَى
ودِرْهَمٍ مُصَغَّرٍ وصَحْرا
وزَيْنَبٍ ووَصْفِ غَيْرِ الْعَاقِلِ
وغَيْرُ ذَا مُسَلَّمٌ للنَّاقِلِ

لَحَصل به المقصودُ في المسألة، وباللّه تعالى التوفيق.

والسَّالِمَ الْعَيْنِ مُؤَنَّثًا بَدَا
مُخْتَتَمًا بالتَّاءِ أوْ مُجَرَّدَا

هذا فصلٌ يَذكر فيه حكمًا آخَرَ للمجموع بالألف والتاء، زائدًا على ماتقدم ذكرهُ من حذف التاء، ممَّا خالفَ فيه التثنية، وهو تحريكُ العين بِحركةٍ مُتْبَعةَ أو غيرِ مُتْبَعة كما سَيَذكر.

ويريد أن كل اسمٍ اجتمعت فيه أوصافٌ خمسة فإن عينه تُحَرَّك بحركة فائه إتْبَاعًا عند الجمع بالألف والتاء.

= إذا كان بعضُ الناس سيفًا لدولةٍ ففي الناس بوقات لها وطبول

فجمع بوقاً على بوقاتٍ، وليس ذلك بابه».

والمعروف ـ فيما نعلم ـ أن أول من قال بالقياس في مثل هذا هو الفراء، انظر شرح الكافية للرضى ٣/٣٨٩.

أحد الأوصاف : أن يكون سالمَ العَيْن، ومعنى كَوْنه سالمَ العين أن يكون صحيحَ العينِ لامُعْتَلَّها، فلو كانت معتَلَّة لم تُحَرَّك، نحو : جَوْزَةٍ، وبَيْضَةٍ، وكذلك دِيمَةٌ، وسِيرَةٌ، ودُولَةٌ، وصُوفَةٌ، وثُومَة، فلاتقول : جَوَزَاتٌ، ولابيَضَاتٌ، ولادِيَمَاتٌ، وكذلك لاتقول في العِيرِ : عِيرَاتٌ، ولا ما أشبه ذلك.

ووَجْهُ عدم التحريك : استثقالُ الحركات على حروف العلة على الجملة، وعلى أنَّ هُذَيْلاً تفتح مثل : جَوْزَةٍ وبَيْضَةٍ / فتقول : جَوَزَاتٌ، ٢١٥ وبَيَضَاتٌ، كما سيُذكر إثْرَ هذا إن شاء الله.

الوصف الثانى : أن يكون ثلاثيًا، فإنه إذا كان كذلك جاز فيه التحريك، فإن كان رُباعياً فأكثرَ لم يَجُزْ ذلك، فنحو : مَهْدَدَ، وجَدْوَلَ، وبُرْثُنَ، وزِبْرِجَ، أسماءَ مؤنثٍ، لايحرَّك فيها السَّاكن ولايُتْبَع، لأنهم إنما فَعلوا ذلك في الثلاثى لخِفَّته، بخلاف الرباعى، ولِمَا يُؤَدِّى إليه في الرباعى من تَوَالِى الحركات، وهو مُسْتَثْقَل، وليس المراد بالثلاثى هنا الثلاثَّى الأصول خاصَّة؛ بل على الإطلاق، فكلُّ اسم زاد على الثلاثة بحرفٍ أصلىٍّ أو زائد فلا تَعلُّق لهذا الحكم به، فنحو : جَدْوَلَ، وجَرْوَلَ، وأَرْطَى، وخِرْوَعَ، عِثْيَر، وحِمْيَرَ، إذا كانت أسماءَ إناث، لاَيُحَرَّكُ فيه شىء لعلَّة الاستثقال.

الوصف الثالث : أن يكون اسمًا غيرَ صفةٍ، وهو قولُ الناظم : «اسْمًا» أى بشرط ألاَّ يكون صفة، وإلا فالمجموعُ كلُّه لايكون إلا اسمًا، ولكن الاسم يُطلق عند النحويين بإطلاقات.

فتارةً يُطلق في مقابلة الفِعْل والحرف، فيقال : هذا اسمٌ ليس بفعل ولاحرف.

وتارةً يُطلق ويُراد به (في)[1] مامُقَابِلُهُ المصدرُ، كما يقال في : كَلاَمٍ، وسَلاَمٍ : هذا اسمٌ، أى ليس بمصدر لكَلَّمْتُ وسلَّمْتُ.

وتارةً يُطلق في مقابلة الصفة، وهو المراد هنا.

فإذا كان الثلاثى هنا غيرَ صفة أُتْبِعَت عينُه فاؤه[2] ، وإلاَّ فلا تُتْبَع، فلاتقول في (ضَخْمَةٍ) : ضَخَمَاتٌ، ولا فى (سَمْحَةٍ) سَمَحَاتٌ ولا نحو ذلك.

وبسبب هذا الوصف فَعلُوا مافَعلُوا من التحريك، كأنهم أرادوا التفرقة بين الاسم والصفة، فحَركوا الاسمَ لخِفَّته وأبْقَوا الصفة على حالها من السكون لِثقَلها، لقُرْبها من الفعل الذى هو أثقلُ من الاسم.

فأما قولهم : شاةٌ لَجْبَةٌ، أى قَلَّ لبنُها ـ بالسكون ـ وشِيَاةٌ لَجَبَاتٌ، بالفتح إتباعًا مع أنَّه وصفٌ، فليس على ظاهره عند المؤلف، وإنما لَجَبَاتٌ عنده جمعُ لَجَبَة ـ بالفتح ـ إذ يقال : شاةٌ لَجْبَةٌ ولَجَبَةٌ. وكذلك قولهم : رجلٌ رَبْعَةٌ، للمعتدِل، ورجالٌ رَبَعَاتٌ، بالسكون في المفرد، والإتْباع في الجمع، ليس عنده على ماظَهر، وإنما رَبَعَاتٌ عنده على / رَبَعَةٍ؛ إذ يقال ٢١٦ في المفرد بفتح الباء وإسكانها، فليس ذلك إذًا من النادر؛ بل من المَقِيس.

وقال في «الشرح[3]»: إن النحويِّين يَظُنُّون في (لَجَبَاتٍ) أنه جمع (لَجْبَةٍ) الساكنِ الجيم، فيحكُمون عليه بالشذُوذِ، لأن فَعْلَةً صفةٌ لاتُجمع على (فَعَلاَتٍ) بل على على (فَعْلاَتٍ).

---

(١) عن س .

(٢) فى الأصل : لامه .

(٣) شرح التسهيل ١ / ١٠٢.

قال[1] : وحَملهم على ذلك عدمُ اطِّلاعهم على أنَّ فتح الجيم في الإفراد ثابت قال[1]: وكذلك اعتقدوا أ نَّ(رَبَعَاتٍ) بفتح الباء، جمع (رَبْعَةٍ) بالسكون، وإنما هو جمع (رَبَعَةٍ) بمعنى رَبْعَةٍ، ذكر ذلك ابنُ سِيَده. انتهى.

وإذا كا على ما قاله المؤلف وحكاه، فيلزم على قول من قال : (لَجْبَةٌ) بالسكون [أنْ][2] يُجَمَع على (لَجْبَاتٍ) بالسكون أيضا، وهو القياس، وذلك مذهب المبرِّد[3]، إذْ أجاز إجراءَ القياس فيه، وأتَّبَعه المؤلف في «التسهيل»[4]، فقال[5] : «ويَسُوغ في (لَجْبَةٍ) القياسُ وفاقًا لأبي العباس».

وهذا المذهبُ إنما يقال به أنه على الجواز إذا كان كلامُ العرب على خلافه، بأن تكون العرب القائلون (لَجْبَةٌ) أو (لَجَبَةٌ) يَجمعون على (لَجَبَاتٍ) فحينئذٍ - يصح أن يقال بجواز الحَمْل على القياس.

أما مايُسْتَشعر من كلام المؤلف، من أنَّ مَنْ يُسَكِّن في المفرد يُسَكِّن فيالجمع، ومن يَفْتح يَفْتح، فلا يصح أن يُقال بجواز إجراء القياس؛ بل هو اللازم ولابُدَّ، والوجهُ الأول هو ظاهرُ كلام سيبويه[6] في (لَجْبةٍ) ونَصٍّ السيرافي، وللكلام مع المؤلف في المسألة موضعٌ غير هذا.

الوصف الرابع : أن يكون ساكنَ العين، نح هِنْد، ودَعْد، وجُمْل، وتَمْرَة، وغُرْفَة، وكِسْرَة، فإنهم إنما فعلوا ذلك فيما كان هكذا، فلو كان محرَّك العين لم يَجُزْ ذلك، لأنَّ العين قد سَبَقت حركتُها الأصلية، فلا يُنْتَقل عنها، نحو : شَجَرَة،

---

(١) شرح التسهيل ١/١٠٢.

(٢) عن س .

(٣) قال في المقتضب ٢/١٩٠ : « ولو أسكنته يعني لَجْبات على أنه صفةٌ كان مصيباً».

(٤) شرح التسهيل ١/١٠٠.

(٥) س : قال .

(٦) الكتاب ٤/٦٢٧.

وسَمُرَة، ونَمِرَة، فلا تقول العرب في (سَمُرَة) سَمَرَاتٌ، ولا في (نَمِرَة) : نَمَراتٌ، ولا نحو ذلك.

الوصف الخامس : أن يكون مؤنثًا لامذكرا، فإنه إذا كان مُذكرا لا تفعل العرب ذلك فيه، فإنها لاتَجمع مثلَ هذا بالألف والتاء، وهذا التحريك لايَعرض إلا في هذا الجمع، فلا سبيلَ إليه أصلاً وفَرْعًا .

والمراد بالتأنيث هنا الإطلاق، يَعنى سواءٌ كان تأنيثا لفظيًا كطَلْحَةَ، وحَمْزة، أم معنويًا، نحو قولك : تَمْرَةٍ، وغُرْفَةٍ، فرنك تقول : طَلَحَاتٌ، وحَمَزَاتٌ / وتَمَرات، وغُرَفَاتٌ.

هذه الأوصاف التى أتَى بها الناظم للاسم الذى تُحَرَّك عَيْنُه في الجمع بالألف والتاء، وسَيذكر إثْرَ هذا وصفًا آخر يَستدركه، وهو ألاَّ يُؤَدِّىَ الإتباعُ إلى ياءٍ بعدَ ضَمَّة، أو واوٍ بعد كَسْرة.

فإذا اجتمعت تَوَجَّه ذلك الحكمُ الذى ذكَره، وهو أن تُتْبَع العينُ الفاءَ بحركة الفاء، فتقول في (دَعْد) و(تَمْرة) : دَعَدَاتٌ، وتَمَرَاتٌ، وفي (جُمْل) و(غُرْفة): جُمُلاَتٌ، وغُرُفَاتٌ، وفى (هِنْد) و(كِسْرَة) : هِنِدَاتٌ، كِسِرَاتٌ.

ثم نرجع إلى تنزيل لفظه، فقوله : «والسَّالِمَ الْعَيْنِ الثُّلاَثِى اسْمًا أَنِلْ» الخ.

«السَّالِمَ العَيْنِ» منصوب بـ(أَنِلْ) مفعولاً أَوَّلَ، و«الثُّلاَثِى» جارٍ على «السَّالِم» نعتًا أو عطفَ بيان، و«مُؤَنَّثًا[١]» حال منه، و«إِتْبَاعَ عَيْنٍ» مفعولُ (أَنِلْ) الثانى، و«فَاءَهُ» مفعول لـ«إتْبَاعٍ» ثانٍ، والمفعول الأول هو المضاف إليه، وضميرُ «فَاءَهُ» عائد على الاسم المذكور. والتقدير : أَنِل الاسمَ السالِمَ العينِ الثلاثى الحروفِ الحكمَ الذى هو إتْبَاعُك عينَ ذلك الاسم فَاءَهُ.

---

(١) كذا، وصوابه : «واسمًا».

و«بِمَا شُكِلَ» مُتَعَلِّق بـ«إِتْبَاعٍ» أى بما شُكِل به، فحذُف الضمير العائد على «ما» وهو قليل، ولكن قد تقدم له تَسْويغ مِمَّا أعطاه كلامُ الناظم في «باب الموصول» وفُسِّر هنالك ، و«ساكِن العينِ» و«مؤنثًا» و«مُخْتَتَمًا» أحوالُ الفعلُ فيها «بَدَا».

وقوله : «مُخْتَتَمًا بالتَّاءِ أو مُجَرَّدَا» تَبْيِن لما ذكَر من التأنيث، أي لايُقْتصر فيه على التأنيث اللفظِّى دُونَ غيرِه، بل الجميعُ سائغٌ فيه حُكْمُ الإتباع.

وحَصَل من هذا التَّبْيين احترازٌ عن التأنيثِ بالألفِ المقصورةِ أو الممدودة؛ إذ لايقال في نحو (ذِكْرَى) : ذِكِرِيَاتٌ، ولا فى (بُشُرَيَاتٌ، ولا في (دَعْوَى) : دَعَوِيَاتٌ.

وهو أيضًا حاصل من الوصف الثانى، وهو كونه ثلاثيا؛ إذ الاسم المبنىُّ على الألف مُعْتَدٌّ بها في بنائه، فلا يُعَدُّ ثلاثيا، بل رباعيًا في نحو (ذِكْرى) وخماسيًا في نحو (حُبَارَى) بخلافِ التاء فإنها كالجزء الثاني من المركَّبَيْن، وبيانُ الدليل على هذا مذكورٌ في غير هذا الموضع.

ويقال : أَنَالَ زيدٌ عَمْرًا كذا، ونَالَهُ إيَّاهُ، فَنَالَهُ هو، أى : أعطيتُه إيَّاه، فأخذَه وتَناولَه.

وعلى كلام الناظم هنا نَظَرٌ من وجهين :

أحدهما : أنه لم يَسْتَوفِ الشُروطَ؛ بل نَقَصه منها.

/والآخر : أنه ذكَر فيها مالا يُحتاج إليه في حكم الإتباع.

أما عدمُ استيفاء الشروط فإن الناس اشتَرطوا شرطًا سادسًا لابُدَّ منه، وهو أن يكون الاسم غيرَ مضاعفَ، فإنه إن كان كذلك لم يَجُزْ فيه التحريك،

فتقول في (حَجَّةٍ) و(رَجَّةٍ) و(سلَّةٍ) : حَجَّاتٌ، ورَجَّاتٌ، وسَلاَّتٌ، ولاتقول : حَجَجَاتٌ، ولا رجَجَاتٌ، ولا سلَلاَتٌ، وكذلك حُجَّةٌ، وقُبَّةٌ ومُرَّه [1] وحجَّه ورِدَّةٌ وهِرَّةٌ، وقد نَصَّ هو على اشتراط هذا في «التسهيل»[2] وغيره. وهذا «النَّظْم» يَقتضى إطلاقَ التحريك في مِثْل هذا، وهو غير مستقيم.

وأمَّا ذِكْره في الشروط مالا يُحتاج إليه فهو أنه شَرط أن يكون مؤنثا، وهو غيرُ مُحتاج إليه قَصَد، لأنه إنما يُشترط هذا في جواز الجمع بالألف والتاء إن كان يُشترط، فنحو : زيدٍ، وعمروٍ، وكَلْبٍ، وجِذْعٍ، وقُفْلٍ ونحوها لايُجمع بالألف والتاء،، لأنه ليس بمؤنث، فليت[3] شِعْرِى من أىِّ شىءٍ تحرَّز بهذا الشرط؟ وماالذى كان يَدخل عليه لو لم يَذكره؟ وكلامُه في «التسهيل» أسهلُ من هذا، إذ قال[4]: «والمؤنثُ بهاء، أو مجرَّدًا ثلاثيًا صحيحَ العين ساَكِنَةً.

فصَدَّر بالمؤنث على أنه مَشروط فيه، لا على أنّ التأنيث فيه شرطٌ.

وأيضا فالنحويُّون لايَشترطون هذا الشرط؛ بل إنما يأتون به في مَعْرِض أنَّه مِمَّا يُجمع بالألف والتاء، وأنَّ الثلاثىَّ الساكنَ العين الكَذَا[5]، إلى آخر الشروط تَتْبَعُ عينُه فاءَه، لا أنهم يأتُون بمثلِ هذا المَسَاقِ المُعْتَرَضِ، ولا أجدُ الآنَ جوابًا عنهُما، فكان الأوْلَى أن لو عَوَّضَ من قولِه : «مُؤَنَّثًا» مُضَاعَفًا[6]، فلا يَبْقَى عليه اعتراضٌ. إلاَّ أن يُقالَ في الأوَّلِ : إنَّ المضاعَفَ، في المعنى، مُعْتَلٌّ[7]؛ إذ لم

---

(١) كأنها في س : وورة

(٢) التسهيل ١٨.

(٣) س : فياليت .

(٤) التسهيل ١٨.

(٥) في الأصل : كذا.

(٦) كذا، وصوابه : غير مضاعف.

(٧) سقط من س .

يَبْق على أصله من الفَكِّ، والإدغـامُ نوعٌ من أنواع الإعلال، فـقـد يَدخل له تحت شَرْط الإعلالِ.

وفي الثانى : إنه لَمَّا لم يتكلَّم على شروط الجمع بالألف والتاء، ولا عَيَّن مـايُجمـع بهمـا، ذكَـر التـأنيثَ الذى إليـه يَرجع هذا الجـمع. وهذا ضعف.

واعلم أن الناظم حكَم فيما اجتمعت فيه هذه الشروط بإتْبَاعِ العينِ حـركةَ الفـاء، ولم يتـعرَّض أولاً لكَوْنه جـائزًا أو واجبًا، وظاهرُ الأمـر أنه واجب، إذ أَطْلَق القولَ فيه، وعلى هذا مَحْمَلُ الأمر فيه، إلا فيما استَثْنى بقوله :

/ وسَكِّنِ التَّـالِىَ غَـيْـرَ الْفَـتْحِ أَوْ
خَـفِّـفْـهُ بِالفَـتْحِ فَكُلاً قَـدْرَوَوْا ٢١٩

فحصَل أنَّ ماكان تاليًا للفتح لايجوز فيه الإسكان، وماجاء من ذلك فشـاذٌّ على مـا سَيُذكر إن شـاء اللّه. وذلك صـحيح، فـتقول في (جَفْنَةٍ) : جَفَنَاتٌ، وفي (قَصْعَةٍ) : قَصَعَاتٌ، ولايجوز : جَفْنَاتٌ، وقَصْعَاتٌ.

وأمَّا التالى غيرَ الفتح، وهو ماكان قبله ضَمَّة نحو : غُرْفَةٍ، وخُطْوَةٍ، وظُلْمَـة، أو كسرةٌ نحـو : كِسْرَةٍ، وهِنْد، فـحَصل من إطلاق القاعدة الأولى الإتباعُ كما تقدم، وزاد الآن وجهَيْن آخرين :

الإسكان، وهـو قـوله : «وسَكِّنِ التَّـالِىَ غَـيْـرَ الْفَـتْحِ» أى سَكن العينَ التى تَبِعت غيرَ الفتح، فكان قبلها ضمةٌ أو كسرة.

وقـال : «التَّـالِىَ» والمراد عَيْنُ الكلمـة، وكذلك قـال : «أَوْخَفِّفْهُ» فـأعـاد ضمير المذكر، و«العَيْن» مؤنَّثة، اعتبارًا بأنه حرفٌ من حروف الكلمة، فعلى هذا تقول في (غُرْفَةٍ) : غُرُفَاتٌ، وفي (خُطْوَةٍ) : خُطُوَاتٌ، وفي (كِسْرَةٍ) : كِسْرَاتٌ، وفي (هِنْد) هِنْدَاتٌ).

والآخر. الفتحُ، وهو قوله : «أوْخَفِّفْهُ بالفَتْحِ» أي خَفِّف عينَ الكلمة بفَتْحها، وإنما قال : «خَفِّفْهُ» لأن الفتح خفيف، وهو مما[1] يُخَفَّف به، وأيضا فللتَّخفيف هنا موقعٌ بالنسبة إلى الإتباع الذى قدَّم، وهنا الضمُّ أو الكسر؛ ولا شك أنَّ الفتح أخفُّ منه، فقولك : (غُرَفَاتٌ، وكِسَرَاتٌ) أخفُّ من قولك : (غُرُفَاتٌ وكِسِرَاتٌ) ولأجل ذلك لزم الإتباعُ بالفتح، ولم يَجُز فيه الإسكان لَمَّا كان الفتح خفيفا.

وأجازوا هنا الإسكانَ والفتح كأنهما فِرَارٌ من ثِقَل الإتباع، فتقول في الفتح في (غُرْفَةٍ) : غُرَفَاتٌ، وفي (هِنْد) : هِنَدَاتٌ، وفي (كِسْرَةٍ) : كِسَرَاتٌ، ونحو ذلك.

فالمجموعُ[2] ثلاثةُ أوجهٍ في العين غيرِ التابعةِ فَتْحًا، والتابعةُ الفتح لها وجهٌ واحد، وهو الإتباع.

وقوله : «فَكُلاًّ قَدْ رَوَوْا» يَعنى أن هذه الأوجه الثلاثة، في المضموم الفاءِ والمكسورِها، مَرْوِيَّةٌ عن العرب، مسموعةٌ من كلامها، وحَكاها أهل العربيَّة.

فممَّا جاء من ضم عين (فُعْلَةٍ) في الجمع قولُه تعالى : {وَهُمْ فِى الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ}[3]. وقرأ ابن عامر والكسائى وقُنْبل وحَفْص : {ولاَ تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ}[4].

ومِمَّا جاء بالإسكان فيه (خُطْوَاتِ) وهى قراءة الباقين، وحَكى اللغويون (غُرْفَاتٌ).

---

(١) في الأصل ، ز : وهو ما .

(٢) س : فالجموع ، وهو خطأ .

(٣) سورة سبأ : ٣٧.

(٤) سورة البقرة ١٦٨ . وانظر الإقناع لابن الباذش ٢/٦٠٥ .

ومن الفتح ماأنشده / سيبويه[1] :

ولَمَّـــا رَأَوْنَا باديًا رُكَـــبَـــاتُنَا

على مَـــوْطِنٍ لانَخْلِطُ الجِـــدَّ بالهَـــزَلْ

وذكَر أنه سمعه مِمَّن يُنشده بفتح الكاف. وحكى أنَّ من العرب مَنْ يَفتح العين إذا جَمع بالتاء، فيقول : رُكَبَاتٌ، وغُرَفَاتٌ، وقال دُرَيْد[2]:

دَفَـــعْتُ إلى المُفِـــيض وَقَـــد تَجَـــاثَوْا

على الرُكَـــبَـــاتِ مَـــغْـــرِبَ كُلِّ شَـــمْسِ

ثم مَرْجِعُ النظر في كلام الناظم[3] في مسائل :

إحداها : في قوله : «وسَكِّنِ التَّالِيَ غَيْرَ الفَتْحِ» فإنَّ الظاهر لبَادِي الرأى أنْ لَوْ قال : وأتْرُكْه على سكونه أو خَفِّفْه بالفتح، إذ الأصل فيه السكونُ، وهو الظاهر، فلاينبغى أن يَعدل عن دَعْواه إلى دَعْوى سُكونٍ عارضٍ بعد الإتباع.

والجوابُ : أن الأمر على مايَظهر من كلامه من تجدد[4] السكون بعد الإتباع، وذلك أنه إن كان الأصل السكونَ، كما ذكر، فقد عَرَض له أصلٌ ثانٍ طارِئٌ عليه، وهو الإتباع، فَرْقًا بين الاسم والصفة، بدليل لزومه في المفتوح الفاء؛ إذ لايَسُوغ أن يقال هنا : إنَّ الفَرْق بين الاسم والصِّفة أتَوْا به على الجوار، حتى تُلْجِئَنا الضرورة إلى ذلك، ولأنّ من عادة الفَرْق أن يكون لازمًا،

---

(١) الكتاب ٥٧٩/٣. والمقتضب ١٨٧/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٩/٥ غير منسوب. ونسبه ابن السيرافي إلى عمرو بن شأس ٦١٣.

(٢) ديوانه ١١٩. والمفيضُ : هو الذى يجيل القداح يضرب بها. ورواية الديوان.

دفعت إلى المُفِيض إذا استقلُّوا على الركبات مطلع كلِّ شمس

(٣) س : « ثم يرجع في كلام الناظم .. » .

(٤) س ، ز : من تجرد » .

وإلاَّ لم يكن فَرْقا، فلابُدَّ أن يُدَّعى أنه سكون عَرَض لمُوجِب، والمُوجِب هنا قائم، وهو ثِقَل توالي الضمتين في نحو : (غُرُفَات) وتوالي الكسرتين في نحو (كِسِرَات) (ومن عادتهم الفِرارُ عن ذلك ألا ترى أنهم يقولون في (رُسُل)[1] و(كُتُب) ونحوهما : رُسْلٌ، وكُتْبٌ، وفَرُّوا من بناء (فِعِل) بكسرتين، فلم يأتوا منه على ماقال سيبويه[2] إلاَّ بإبِل، وزاد غيرهُ ألفاظا يسيرة، فلما كانوا يَلقاهم في الإتباع هنا ماعادتُهم أن يَجتنبوه ولو على الجواز، فَعَلوا تلك العادةَ هنا، وماظَهر هنا من كلام الناظم هو الظاهرُ من كلام سيبويه[3]، إذ قال : «ومن العرب مَنْ يَدَعُ العَيْنَ من الضمة في (فُعْلَة) فيقول : غُرْوَاتٌ، وخُطْوَاتٌ،. ثم تكلَّم على (مُدْيَة) ونحوه، وأنه لايجوز فيه الإتباع.

ثم قال[3]: «ومَنْ خَفَّف قال : كُلْيَاتٌ، ومُدْيَاتٌ».

وقال في (فِعْلَة) : ومن قال : (غُرْفَاتٌ) فخَفَّف قال: كِسْرَاتٌ[4]. فظاهر هذا أن التخفيف فيها من الضَمِّ أو الكَسْر.

وأظنُّ أن الفارسيَّ نَصَّ على ذلك في «الحُجَّة»[5] واحتَجَّ له، فاستَظْهر عليه.

---

(١) سقط من ت.

(٢) قال الرضى في شرح الشافية ٤٥/١ ــ ٤٦ : «قال سيبويه : مايعرف إلا الإبل، وزاد الأخفش وبلز، وقال السيرافي : الحبرُ صفرةُ الأسنان، وجاء الإطل والإبِط، وقيل : الإقط لغة في الأقط، وأتاك إبدٌ، أى ولود». ونصّ سيبويه في كتابه ٥٧٤/٣ : «وقد جاء من الأسماء اسم واحدٌ على فِعِلٍ لم نجد مثله، وهو إبل».

(٣) الكتاب ٥٨٠/٣.

(٤) الكتاب ٥٨١/٣.

(٥) انظر الحجة ٢٦٨/٢ عند آية البقرة ١٦٨.

وعلى هذا النوع / جَرى الفراء في توجيه قراءة مَنْ قرأ : {خُطْوَاتِ الشَّيْطَانِ}[1]. بالإسكان، وعلى أن ابن الضائع جَرى في عبارته على مقتضى السؤال فقال ومنهم من استَثْقل الضمَّة فتركه ساكنا. فانْظُرْ فيه. ٢٢١

المسألة الثانية : أنه ذكر الإتباع في الاسم، والبقاءَ على الإسكان في الصفة، فإذا كانت الصفة قد سُمِّي بها ففي أيِّ قسم تَدخل له، مع أنهم قد أجازوا الوجهين، أعني النحويِّين، في المسمَّى بالصفة إذا جُمِع، اعتبارَ الأصل فسكَّنُوا، واعتبارَ الحال فحرَّكوا؟

والجواب : أن هذا القسم يَدخل تحت قاعدته، وذلك أن الأصل فيما سُمِّي بالصفة أن تجرَّد عنه حالةُ الوضعيَّة، وعلى ذلك جاء قولهم : العَبَلاتُ، لقومٍ من قريش، لأن أمهم اسمها (عَبْلَةُ) وهى منقولة من الصفة، فلو سَمَّيْتَ بضَخْمَةَ لقلت : ضَخَمَاتُ، وكذلك ماأشبهه.

فعلى هذا التقدير[2] تَدخل الصفات المسمَّى بها تحت حكم الأسماء، لأنها قد انتقلت إلى الاسميَّة، غيرَ أنهم أجازوالَحْظَ الأصلِ بعد التَّسمية رَعْيًا له، كما رَعَوْه في باب «مَالا يَنْصرف» فمنعوا (أَحْمَرَ) بعد التَّسْمية، إذا نُكِّر، الصَّرْفَ اعتبارًا بالأصل من الوصفيَّة، وكما قال الأعشى[3]:

أَتَانِي وَعِيدُ الحُوصِ من آل جَعْفَرٍ
فياعَبْدَ قَيْسٍ لو نَهَيْتَ الأحَاوِصا

فجمع (الأحْوصَ) على (حُوصٍ) و(فُعْلٌ) لايُجمع عليه إلا الوصفُ، فراعَوْ أصل (الأحْوَص) إذ هو وصف، فيقال : رجلٌ أحْوَصُ، بمعنى

(١) سورة الأنعام : ١٤٢ ، وهي قراءة نافع وأبي عمرو ـ وعاصم في رواية أبي بكر ـ وحمزة .

(٢) في الأصل : التقرير .

(٣) ديوانه ١٤٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٢/٥ ـ ٦٣، وشرح الكافية للرضي ١٢٠/١.

ضَيِّقِ مُؤْخِرِ العينِ، وامرأةٌ حَوْصَاءُ، ثم رَاجَع الأصَل المرجوعَ إليه من التسمية، فجمعه على (أحَاوِصَ) فكذلك يجوز هنا أن يُجمع (ضَخْمَةُ، وعَبْلَةُ) مسمًّى بهما على (ضَخْمَاتٍ، وعَبْلاَتٍ) على هذا التقدير، وإذا كان على مُرَاعاة الوصفيَّة لَحِق بالصفة، وخرج في التقدير عن حكم الأسماء، فلزمه الإسكانُ الذى يَلزم الوصف، فدَخل تحت كلام الناظم.

المسألة الثالثة : أن الناظم حَكى جوازَ الإتباع حكايةً مُطْلقة، فيظهر منه استواءُ الجوازِ في الأوجه الثلاثة بالنسبة إلى (فُعْلٍ) و(فِعْلٍ) وفيه نظران :

أحدهما : أن الإتباع في (فُعْلَةٍ) بالضم ليس كالإتباع في (فِعْلَةٍ) بالكسر، من جهة أن العرب لاتَستعمل الجمع بالتاء في (فِعْلَةٍ) إلا قليلاً، كراهيةَ تَوالِي الكسرتين، فاستَغْنَوا ببناء الأكثر وهو (فِعَلٌ) كفِقْرَةٍ وفِقَرٍ، وكِسْرَةٍ وكِسَرٍ، وقِرْبَةٍ وقِرَبٍ، لأنه في تَوالِي الكسرتين يشبه (فِعِلاً)، و(فِعِلٌ) في الأبنية نادرٌ، بخلاف / (فُعُلٍ)[1] فإنه يكثر في كلامهم، فمن هاهنا كَثُر استعمال نحو : غُرُفَاتٍ، وخُطُوَاتٍ، ولم يَكْثر سِدِرَاتٌ وكِسِرَاتٌ. ذكَر ذلك سيبويه[2]، (وعَلَّل بمعنى ماذكرتُه)[3] ، وإذا ثَبت هذا فكيف يَجعل الإتباعَ في (فِعْلَةٍ) مُسَاوِيًا[4] للإتباع في (فُعْلَةٍ) وبينهما ماتراه.

والثاني : أن مِنْ مُثُل (فِعْلَةٍ) مالايجوز فيه الإتباعُ، ويجوز فيه غيرُه، وهو ما إذا كانت لام الكلمة ياء نحو : لِحْيَةٍ، فِرْيَةٍ، فلايقال :

(١) في الأصل « فُعْل » « بالتسكين » خطأ .
(٢) الكتاب ٣/٥٨١.
(٣) ليست في س .
(٤) ما عدا س : مساوقاً .

لِحَيَاتٌ، فِرْيات ، لتوالى الكَسَرات مع الياء، بخلاف (خُطُوَات) ونحوه، فإنه جائز وإن توالت الضمَّات مع الواو، فقد قال سيبويه[1]: «وتقول : لِحْيَةٌ ولِحىً، وفِرْيَةٌ فِرىً، ورِشْوَةٌ ورِشًا». قال [1]: «ولايَجمعون بالتاء كراهيةَ أن تجيء الواو بعد كسرة ـ يعني في (رِشْوةٍ) لو قلت : رِشِوَاتٌ ـ واستَثقلوا الياء هنا بعد كسرة ـ يَعنى في (لِحْيَةَ) لو قلت : لِحِيَاتٌ ـ قال : «فتَركوا ذا استثقالاً، واجْتَزَوُا ببقاء الأكثر». يعنى الجمع على (فِعَلٍ).

ثم ذكر[1] أن من قال : كِسِرات. قال : لِحِيَات.

فهذا كالصريح في المنع. ويُرَشِّحه أنه قَرَنه بما يَمْتنع اتفاقًا، وهو (رِشِوَات). فظاهرُ كلامِ الناظم مُشْكِلٌ.

والجواب عن النَظَر الأول : أن من عادته أن يأتى بمثل هذا مُجْمَلا، فلا يُعَيِّن الأقلَّ من الأكثر إذا كان الجميع جائزا في الكلام؛ إذْ لامَحظورَ.

وعن الثانى : أن السِّيرافي : زعم أن الإتباع يجوز في (لِحِيْةٍ) وبابه، هكذا غيرَ مُقَيَّدٍ بقلَّة. قال : لأنه لايَنقلب فيه حرفٌ إلى غيره، يَعنى كما ينقلب في في (رِشْوَةٍ) لو أُتْبِعَتْ؛ إذ لابُدَّ مع الإتباع من قلب الواو ياءً، بخلاف (لحية) لأنها ياء من أصلها، فلَعَلَّ الناظم اعتَمد على هذا النقل، والمؤلفُ نقل في «التسهيل»[2] الخلافَ في المسألة، وذَكَر في «الشرح»[2] أنَّ من البصريِّين مَنْ مَنع لاسْتِقلال الياء بعد الكسرتين، ومنهم من أجازه. ولم يَذكر هناك[3] نَصًّا على مُرْتَضاه، وظاهرُ مذهبه هاهنا[4] الجواز، ويكون اعتمادُه على ماذَكَرَه السِّيرافُّى إن كان سماعًا من العرب، أو قياس منه، وعلى مايُشير إليه رَدُّه على الفَرَّاء في مَنْعه (فِعِلَات) مطلقا، على ماأذكره على إثْرَ هذا إن شاء الله تعالى.

(١) الكتاب ٣/٥٨١.

(٢) قال في التسهيل كما في الشرح ١/١٠٠ : «وقبل الياء نجلف» وانظر شرحه ١/١٠٢.

(٣) في الأصل،ز« هنا ».

(٤) في الأصل « هناك ».

المسألة الرابعة : في حكاية ماخالف ماتقدَّم من المذاهب، فمن ذلك ما ذهب إليه قُطْرُب[1] من إجازة الإتباع في (فَعْلَة) الصِّفة /، فيجوز ٢٢٣ عنده أن يقال في (ضَخْمَة) : ضَخَمَاتٌ، وفي امرأة (عَبْلَة) : عَبَلاَتٌ، وماأشبه ذلك، وكأنه قاس الصفة على الاسم.

قال المؤلف : ويَعْضُده مارَوى أبو حاتم[2] من قول بعض العرب : كَهَلاَتٌ، وكَهْلاَتٌ ـ بالفتح (والإسكان)[3] ـ والإسكان أشهر، وهذا الحرف شاذٌّ نادر، فلا يُقاس عليه، وماذكَر من القياس على الاسم فاسدٌ، لأنه مخالف لمقَاصد العرب؛ إذْ علمنا بالاستقراء أنها قَصَدت أن تفرِّق بين الاسم والصِّفة، وهو أراد أن يَجمع بينهما في الحكم، فهو بمثابة مَنْ يَقيس الفاعلَ على المفعول فَيَنصبُ، أو المفعولَ على الفاعل فَيرفعُ.

ومن ذلك ماظهر من ابن مُعْطٍ في «أرْجُوزَته»[4] من التَّفرقة في التحريك بين مافيه الهاء، كغُرْفَة، وسِدْرَة وبَدْرَة، وبين مالاهاء فيه نحو : دَعْد، وهِنْد، وجُمْل، فأجاز في نحو (خُطْوَة، وسِدْرَة) ثلاثةَ الأوجه،[5] وفي نحو (بَدْرَة) وجهًا واحدًا، وهو صحيح. وأجاز فيما لاهاء فيه وجهين خاصَّة، وهما الإتباع والتخفيف، فنحو (دَعْد) فيه عنده وجهان، ونحو (هِنْد) و(جُمْل) لاتُفتح عينه، هذا ظاهر كلامه، وهو مخالف لما تقدم.

وأيضا فإن سيبويه[6] جَعل نحو (دَعْد) مثلَ مافيه الهاء، ذا وَجْهٍ

---

(١) انظر شرح الكافية للرضى ٣/٣٩٣.

(٢) لسان العرب، مادة كهل ١١/٦٠٠.

(٣) سقط من س .

(٤) قال ابن معط :

ومثل هِنْدٍ جُمْلَ دَعْد اجتَمَعْ — طَوراً بتخفيفٍ وطوراً يُتَّبَعْ
ومثلَ خَطْوةٍ وسِـدْرةٍ أتتْ — في جمعها لُغىَ ثلاثٌ رُويت

(٥) في س : ثلاثة أوجه .

(٦) الكتاب ٣/٣٩٧.

واحد كَجِفْنَةٍ، وأجرى نحو (جُمْل، وهِنْد) على اللُّغَاتِ فيما فيه الهاء، إلا أنه لم يَنُصَّ على لغة الفتح، فقال السيرافى : يجوز في (جُمْل، وهِنْد) ثلاثُ لغات، كظُلْمَةٍ، وكِسْرَةٍ، فالظاهرُ أنَّه ما قاله ابنُ مُعْطٍ غيرُ ثابت. والله أعلم.

ومن ذلك ماذهب إليه الفَرَّاء[1] من منع الإتباع في (فِعْلَة) المكسورةِ الفاء، فلايقول (فِعِلاَتٌ) أصلاً، سواءٌ كان لامها ياءً أو غيرَها، واحتَج بأنّ (فعِلاَت) يتضمَّن بناء (فِعِلٍ) و(فِعِلٌ) وزنٌ أُهمل إلا فيما نَدَر، كإبِلٍ، وبِلِزٍ، ولم يُثْبت سيبويه منه إلا إبلاً، وما استُثْقِل في الإفراد، حتى كاد يكون مُهْمَلا، حقيقٌ بأن يُهْمَل ماكان يَتَضَمَّنُه من الجموع، لأنَّ الجمع أثقلُ من المفرد. والذى رَجَّحَ المُؤَلِّفُ الجوازُ، وهو ظاهر هذا «النَّظْم».

وأجاب عما احتَج به الفراءُ من أوْجُه :

منها أنّ المفرد، وإن كان أخفَّ من الجمع، قد يُسْتَثْقل فيه مالا يُسْتَثْقل في الجمع، لأن المفرد مُعَرَّض لأن يتَصَرَّف / فيه بتثنيةٍ وجَمْع ونَسَب. وإذا كان على هَيْئة مُسْتَثْقَلة تَضاعف استثقالُها بتعرض ماهى فيه إلى استعمالات متعدِّدة، بخلاف الجمع، فإن ذلك فيه مَأمون. ٢٢٤

ومنها أن (فِعِلاً) كإبِلٍ أخفُّ من (فُعُلٍ) كطُنُبٍ، فمقتضى الدليل أن يكون أمثلةُ (فِعِلٍ) أكثرَ من أمثلة (فُعُلٍ) إلا أن الاستعمالِ اتَّفَق وقوعه بخلاف ذلك فأى تصرف أفضى إلى ما هو أحقُّ بكثرة الاستعمال فلاينبغى أن يُجْتَنَب، بل يَحِقُّ أن يُؤْثَر جَبْرًا لِمَا فات من كثرة الاستعمال، ويؤيِّد هذا أنهم لايكادون يُسَكِّنون عينَ (إبِلٍ) بخلاف (فُعُلٍ) فإن عَيْنه تُسكَّن كثيرا.

---

(١) انظر شرح الكافية للرضى ٢/ ٣٩٦.

ومنها أن العرب قد استعملت (فِعِلاَت) جَمْعًا لفِعْلَة. وقد أشار سيبويه[1] إلى أنّ العرب لم تَجْتَنب استعملَه، كما لم تَجْتَنب استعمالَه (فُعُلاَت).

وقد رَجَّح بعضُ العرب (فِعِلاَت) على (فُعُلاَت) إذ قال في جمع (جِرْوَة[2]): جِرِوَاتٌ، فاسْتَسْهل النطق بكسر عين (فِعِلاَت) في مالامُه واو، ولم يَستسهل النطق بضمّ عين (فُعُلاَت) في (فُعْلَة) أو أوْلَى بالجواز منه. والقاطعُ في هذا كلِّه السماعُ، وقد حُكِي في غير ضرورة، فلا يُعْدَل عنه.

ومن ذلك ماتقدمت الإشارة إليه مِنْ مَنْع مَنْ مَنَع (فِعِلاَت) في المعتلِّ اللام بالياء، كَلْحِيَةٍ، فلاتقول لحِيَات، وهو ظاهر كلام سيبويه[3]. ووجــهُ المنع الاستِثْقالُ، لتوالى كسرتَيْن مع ياء، مع عدم السماع أو نُدُوره.. وظاهرُ كلام الناظم في إطلاقه جوازُ مِثْل هذا، وهو الذى يُعطيه رَدُّه على الفَرَّاء في منع (فِعِلاَت) مطلقا، لأن (فِعِلاَت) المعتلَّ اللامِ بالياء فردٌ من أفراد ذلك المطلق، فما احتَجَّ به يَجرى في هذا. والمعتَمدُ في الجميع السَّماع، لأن التعليل بالاستِثْقال ثانٍ عن كَوْنه معدومًا أو نادرا، «قِفْ حيث وَقَفُوا، ثم فَسِّر[4]».

وقول الناظم: «فَكُلاًّ قَدْ رَوَوْا» ارْتِهَانٌ منه في النَّقْل في هذه الأنواع كلِّها.

ولَمَّا كان إطلاقه جوازَ الإتباع قد تضمنَّ إجازة ماهو ممنوعٌ اتفاقا أَخَذَ في استثنائه من ذلك فقال:

ومَنَعُــــوا إتْبَــــاعَ نَحْــــوِ ذِرْوَهْ

وزُبْيَـــةٍ وشَـــذَّ كَـــسْــرُ جِـــرْوَهْ

---

(1) الكتاب: ٣ / ٥٧٤.

(2) الكتاب ٤١١/٤.

(3) الكتاب ٥٨١/٣.

(4) هذه عبارة سيبويه في الكتاب ٢٦٦/١.

فاستثنى نوعين [1] / أعطاهما مفهومُ المثالين، ويَعنى أن العرب ٢٢٥
منَعت الإتباع فيما كان من المؤنث المذكور على (فِعْلَة) بكسر الفاء ولامه واو وهو ا لذي أشار إليه بنحو (٢- (ذِرْوَة) أو كان على (فُعْلَة) بضم الفاء ولامه ياء ، وهو الذي أشار إليه بنحو -٢) (ذِرْوَة) أو كان على (فُعْلَةَ)بضم الفاء ولامُه ياء، وهو الذى أشار إليه بنحو (زُبْيَة) فكأنه قال : كل ماكان من المؤنث على (فُعْلَة) ولامُه ياء، أو (فِعْلَة) ولامه واو، فإن العرب امْتَنعت في جمعه بالألف والتاءمن الإتباع، وأجازت ماعداه، فلايجوز أن يقال في (ذِرْوَة) : ذِرِوَاتٌ، ولا في (رِشْوَة) : رِشِوَاتٌ ، ولا ما أشبه ذلك، لمَا في ذلك من الاستثقال والمُنَافرة بين الكسرة والواو، لأقتضاء الكسْرة قلبَ الواو ياء، فاجتنبوا ذلك.

وكذلك لايجوز أن تقول في (زُبْيَة) : زُبُيَات، ولا في (كُلْية) : كُلُيَاتٌ، لما في ذلك من استثْقال الخروج من الضم إلى الياء، ولاقتضاء الضمة قلبَ الياء واوا ، فاجْتَنبوه رأسًا.

ثم حَكى ماجاء من النوع الأول شاذًا فقال : «وشَذَّ كَسْرُ جِرْوَة» [يعنى أنه جاء هذا اللفظُ، وهو (جِرْوَةٌ] مكسورة العين في الجمع بالتاء، ولامُه واو، فقالوا : جِرِوَاتٌ، وأبْقَوا الواوَ بعد الكَسْرة على حالها، وذلك في غاية الشذوذ؛ إذ لم يُحْكَ منه سواه[3]، ولذلك خَصَّه الناظم وعَيَّنه بقوله : «وشَذَّ كَسْرُ جِرْوَهْ»والجِرْوَةُ التى جُمِعت هكذا : يجوز أن تكون أنثى الجِرْو، وهو وَلَدُ الكلبِ والسِّبَاع، أو الجِرْوَة التى هى الصغيرةُ من القِثَّاء.

وذِرْوَةُ الشيء : أعلاه، وكذلك ذُرْوَتُه، وذُرَاه[4]. والزُّبية : حفرة

---

(١) س : موضعين .

٢ ـ ٢ سقط « ز » .

(٣) الكتاب ٤/٤١١.

(٤) في الأصل : ذرواه. وفي الصحاح : «وذُرى الشيء بالضم : أعاليه، الواحده، ذِرْوة، وذُروه أيضا بالضم، وهى أعلى الشام».

يحفرها الصائد لما يُصاد من أسَد أو صيد ونحوه . والزُّبْيَة أيضا: الرَّابيةُ لايعلوها الماء، ثم قال :

ونَادِرًا أوْذُو اضْطِرَارٍ غَيْرُمَا
قَدَّمْتُهُ أولأُنَاسٍ انْتَمَى

يَعنى أن ماعَدا ماتقدَّم في الجمع بالألف والتاء، من الإتباع، والتَّسْكين، والتَّحْريك بالفتح، فهو خارجٌ عن جمهور كلام العرب، إمَّا أنه وَقع نادرًا، وإما اضطرارًا، وإمّا أنه نُقل عن قومٍ من العرب مَخْصوصين، وأمَّا ماتقدم فإنما انْبَنى على مشهور كلامهم.

وهذه الأنواعُ الثلاثة التى ذكَر مُتَبَايِنَةٌ في المعنى.

فالنادرُ هو الذى جاء في الكلام المنثور قليلاً جِدًا، بحيث لايُبْنى عليه لقلَّته.

وذو الاضْطِرار هو / ماجاء في الشِّعر لضرورة الوزن، ولولا الوزنُ ٢٢٦ لَتُكُلِّم به على مايُعطيه القياس.

والذى انْتَمى لأُنَاسٍ هو ماكان لغةً لبعض العرب، اختَصُّوا بالتكلُّم بها دون سائر قبائل العرب، بحيث تُنْسب إليهم خصوصًا دون أن تُنْسب إلى مُطْلَق كلام العرب، فيقال : هذه لغة بنى فلان.

وقوله : «أوْلأُنَاسٍ» يُشعر بأَقَلِّيَّتهم بالنسبة إلى سائر العرب، وعلى هذا النوع أحال على مايُذكر بَحْول الله.

ولابُدَّ من ذكر ماحَضَر من مثل هذه الأنواع الثلاثة وبها يتبَيَّن كلامُ الناظم.

فأمَّا النادرُ فمنه قولهم : عِيَرَاتٌ، (في [١]- جمع عِيرٍ، وهى جماعةُ الإبل تحمل المِيَرة. قال في الشرح[٢]: «وأمّا عِيَراتٌ في جمع (عيرٍ

(١ - ١) سقط من س .

(٢) شرح التسهيل ٣٦٧/١.

فجائزٌ عند جميع العرب مع شُذوذه عن القياس» وإنما شَذَّ من جهة تحريك عَيْنه، وهي حرف عِلَّة؛ إذ كان السكون فيها أخفَّ فالتزموه، وخَرجوا بهذه اللفظة عن ذلك الأصل. وأما هُذَيْل فهم فيه على أصولهم، وإنما نَدَّرُوه من جهة التزام جميع العرب ذلك فيه. قال سيبويه[1]: «حَرَّكوا الياءَ، وأجمعوا فيها على لُغَةِ هُذَيلٍ»، قال الكُمَيْت أنشده السيرافي[2]:

(عِيَراتُ الفَعَالِ والحَسَبِ العَوْدِ إليهم مَحْطُوطةُ الأعكامِ[3])

ومنه ماتقدَّم من قولهم : جِروَاتٌ، وقد تقدم وجهُ شذوذه.

ومنه على مذهب سيبويه ومَنْ تَبِعه قولهم : لَجَبَاتٌ في (لَجْبَةٍ) حيث اعتَزم مَن يُسكِّن في الإفراد أن يَنتقل إلى لغة من يحرِّك وهو وصف، وعلى هذا المعنى يمكن أن يُحمل قولهم : رَبَعَاتٌ، إنْ ثبت أنَّ بعض العَرَبِ يَفتح في الإفراد، وأنَّ مَن يُسكِّن فيه يَفتح في الجميع[4] .

ووَجَّه سيبويه[5] (رَبَعَاتٍ) بأنَّ أصله اسم مؤنث يقع على المذكر والمؤنث بلفظ واحد، فصار كالوصف بخَمْسَةٍ، إذا قلت : مررتُ برجالٍ خَمْسَةٍ.

قال ابن الضائع : ولزومُ التاء في (رَبَعَةٍ) يدلُّ على ذلك.

قال ابن الضائع في (لَجَبَاتٍ) بعد ماذكَر قولَ سيبويه : ويمكن أن يقال : لَمَّا كانت هذه الصِّفة مختصَّةً بالمؤنث أشبهت الأسماءَ، حيث لم تكن التاء فيها

---

(١) الكتاب ٣/٦٠٠.

(٢) شرح السيرافي ٥/٢٦، وفيه «معدودة الأعكام» ولم أجده في ديوان الكميت. والشاهد في شرح المفصل لابن يعيش ٥/٣١، ٣٣.

(٣) في الأصل : «الأثقال»، بدل «الأعكام»، وفي حاشية : الأعكام، كذا رأيته في غير موضع. ويقول ابن يعيش : «وقوله محطوطة الأعكام، أي تركت الأبل بأعكافها، أي بأحمالها فيهم بالحب والرشد.

(٤) في الأصل ، ز : الجميع .

(٥) الكتاب ٣/٦٢٧.

علامةٌ للتأنيث، لأنها كالتاء في (نَاقَةٍ) ومن الفتح في الوصف قولهم : كَهَلاَتٌ في (كَهْلَةٍ) ففتحوا في الجمع، وهو وصف قطرب[1].

وقال يونس : امرأةٌ عَدْلَةٌ، وعَدَلاَتٌ، فحرَّك، وقال : قومٌ رَبْعَةٌ، ورَبْعَاتٌ. وقال يونس : شاةٌ لَجْبَة، ولَجَبَاتٌ، فحرَّك الجمعِ، وقال : لاأعرف : لَجَبَةٌ، بالتحريك ومن الإسكان في الاسم قولُهم : (أهْلاَتٌ) في (أهْلٍ) وأهَلاَتٌ أشْهَرُ.

قال سيبويه[2]: «وقالوا : أهْلاَتٌ، فَخففُوا، شَبَّهوها بصَعْبَاتٍ، حيث كان (أهْل) مُذَكَّرا تَدْخُله الواوُ والنونُ». قال : «فلَمَّا جاء مؤنَّثا كمؤنث (صَعْبٍ) فُعِلَ به كما فُعل بمؤنث (صَعْبٍ)». يعنى أنهم أنَّثوا (أهْلاً) فقالوا : أهْلَةٌ، وجمعُوا فقالوا : أهْلُون في (أهْلٍ) فصار لذلك مثل : صَعْب، وصَعْبَة، وصَعْبُون، فعُومل معاملته.

ومِمَّا جاء منه مؤنثا قولُ الشاعر[3]، أنشده السيرافي، وأنشده الفراء أيضا، قال أنشدنى المفضَّل :

وأهْلَةِ وُدٍّ قد تبرَّيتُ وُدَّهُمْ

وأبْلَيْتُهم في الحَمْد جُهْدِى ونائِلِي

---

(١) في حاشية الأصل قبله « قاله » وقد تقدم قول قطرب وتخريجه من قريب .

(٢) الكتاب ٣/٦٠٠.

(٣) هو أبو الطمحان القَينى، كذا نسبه ابنُ بَرِّى. والبيت في كتاب المذكر والمؤنث للفراء ١٠٨، واللسان : أهل، وبرى.
هذا وفي النسخ الثلاث مكان تَبَرَّيت : تبرضت، وفَوْقه رَسِمَ : كذا. يقال : تبرَّى معرُوفَه ولمعرُوفِهِ: اعترض له.

وأمَّا الاضطرارُ فمنه قول الشاعر[1]:

وحُمِّلْتُ زَفْرَاتِ الضُّحَى فأطَقْتُهَا
ومَالِي بِزَفْرَاتِ العَشِيِّ يَدَانِ

فأسكن عين (فَعَلَات) وهو اسم. وقال ذو الرُّمَّة[2]:

أَبَتْ ذِكَرٌ عَوَّدْنَ أحشاءَ قلبِه
خُفُوقًا ورَفْضَاتُ الهَوَى في المَفَاصِلِ

أراد «ورَفَضَاتِ» فأسكن ضرورةً، وأنشد ابنُ خروف قال أنشده الباهليُّ[3] في «معانيه» :

ولَكِنَّ نَظْرَاتٍ بعَيْنٍ مَرِيضَةٍ
أُلَاكَ اللَّوَاتِي قد مَثَّلْنَ بنا مَثْلاَ

أراد «نَظَرَاتٍ» وقال عَدِيُّ بن الرِّقاع[4]:

يُكَابِدُ نَفْحَاتِ الْهَوَاجِرِ والضُّحَى
مُكَافَحَةً بالمَنْخَرَيْنِ وبالفَمِ

وإنما سَهَّل هذا النوعَ شيئًا أنها مَصادر، والمصادرُ تُشبه الصفات، فهى أسهلُ في القياس من (تَمْرَات) لوقيل.

وأما اللغاتُ الأقَلِّيَّةُ بالنسبة إلى ماذُكر، فمنها ماحَكى أبو الفتح[5] عن

---

(١) عُروة بن حزام. والبيت في المذكر والمؤنث لأبى بكر بن الأنبارى ٥٦٤، وكتب النحو المتأخِّرة.

(٢) البيت في المرجع السابق، وديوانه ١٣٣٧/٢، والمقتضب ١٩٠/٢، والتكملة ـ لأبى علي ١٥٥.

(٣) هو أبو نصر أحمد حاتم الباهلى المتوفى سنة ٢٣١. وقد ذكر ابن النديم في الفهرست ٥٦ كتابه أبيات المعانى.

(٤) ديوانه٧٨، واللسان : كفخ، وفيهما : يكافح لَوْحاتٍ «للمَنْخَرين».

(٥) حكى ذلك عنه ابن مالك في شرح التسهيل ١٠٠/١ ـ ١٠١.

قومٍ من العرب من تَسْكين عين (فَعَلاَتٍ) إذا كانت اللام معتلة، فيقول في (ظَبْيَةٍ) : ظَبْيَاتٌ، وفى (شريه) : شَرْيَاتٌ. واللغة المشهورة : ظَبَيَاتٌ، شَرَيَاتَ.

ومنه لغـةُ هُذَيل[1]، أنهم يفتحون عين (فَعْلاَتٍ) المعتلة، فيقولون في (جَوْزَةٍ): جَوَزَاتٌ، وفي (بَيْضَةٍ) : بَيَضَاتٌ، وفى (سِيْرَةٍ) : سِيَرَاتٌ، وفى (عِيرٍ) : عِيَرَاتٌ.

قال الفارسى عن قُطْرب : وزعم يونُسُ أن (تَوْبَةً) و(تَوَبَاتٍ) بالتثقيل يقولها ناسٌ كثيرٌ. قال[2]:

أبو بَيَضَاتٍ رايحٌ مُتَأَوِّبُ ... رَفِيقٌ بمَسْحِ المَنْكِبَيْنِ سَبُوحُ

وقال الشلوبين : قياسُ لغة هذيل الفتحُ في نحو : دُوْلَةٌ، ودُوَلاَتٌ، وصُوفَةٌ وصُوَفَاتٌ، وكأنه إنما قال هذا لأنه لم يَسْمعه نقلا عن لغتهم. ولاشك أن القياس سائغٌ.

وقولُ الناظمِ : «أَوْلأُنَاسٍ انْتَمَى» أى : انْتَسب.

يُقال : انْتَمَى فلانٌ، إذا انْتَسب. و«غَيْرُ ماقَدَّمْتُهُ» مبتدأٌ خبرُه «نادرٌ» ومابعدَه[3] .

---

(١) شرح التسهيل ١٠٣.

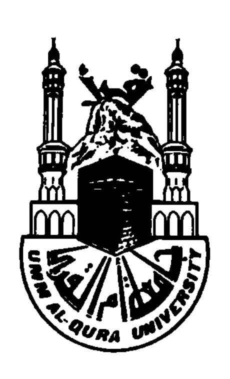
(٢) قال أبو بيضات». ثم ذكر البيت، وهو سهو، قال البغدادى في الخزانة ١٠٤/٨ : والبيت مع كثرة وجوده في كتب النحو والصرف لم أطلع على قائله ولا على تتمته». وانظر البيت في الخصائص ١٨٤/٣، والمنصف ٣٤٣/١.

فهرس موضوعات

الجزء السادس

الموضوع	الصفحة

المملكة العربيّة السّعوديّة
وزارة التعليم العالي
جامعة أمّ القرى
معهد البُحوث العلميّة
مركز إحياء التّراث الإسلاميّ



المقاصد الشّافية

في شرح الخُلاصة الكافية

للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشّاطبيّ
(٧٩٠هـ)

الجزء السّادس

تحقيق

الدكتور عبد المجيد قطامش

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الشاطبي، إبراهيم بن موسى
المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية شرح ألفية ابن مالك.
/ إبراهيم بن موسى الشاطبي ـ مكة المكرمة، ١٤٢٨هـ
١٠ مج.

ردمك: ٥-٨٣٣-٠٣-٩٩٦٠ (مجموعة)
٤-٨٣٩-٠٣-٩٩٦٠ (ج٦)

١-اللغة العربية ـ النحو ٢-اللغة العربية ـ الصرف / العنوان
ديوي ٤١٥,١ ١٤٢٨/٣٤٤٣

رقم الإيداع: ١٤٢٨/٣٤٤٣
ردمك: ٥-٨٣٣-٠٣-٩٩٦٠ (مجموعة)
٤-٨٣٩-٠٣-٩٩٦٠ (ج٦)

الطّبعَة الأولى
١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م